

آفاق الاقتصاد العالمي

ضعف الطلب
الأعراض والعلاج

٢٠١٦^٤_٣



دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية

آفاق الاقتصاد العالمي

أكتوبر ٢٠١٦

ضعف الطلب
الأعراض والعلاج

.....



صندوق النقد الدولي

©2016 International Monetary Fund
الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠١٦

الغلاف والتصميم: لويزا منجفار وجورج سالازار
الجمع التصويري: شركة AGS, An RR Donnelley Company

Cataloging-in-Publication Data

Joint Bank-Fund Library

Names: International Monetary Fund.

Title: World economic outlook (International Monetary Fund)

Other titles: WEO | Occasional paper (International Monetary Fund) | World economic and financial surveys.

Description: Washington, DC : International Monetary Fund, 1980- | Semiannual | Some issues also have thematic titles. | Began with issue for May 1980. | 1981-1984: Occasional paper / International Monetary Fund, 0251-6365 | 1986-: World economic and financial surveys, 0256-6877.

Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)

Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. | International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.

Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 978-1-51359-954-0 (English paper)
978-1-47555-076-4 (Arabic paper)
978-1-47555-158-7 (Arabic web PDF)

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر مرتين سنوياً، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦. والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الصيغة المقترحة عند الاقتباس: صندوق النقد الدولي - ٢٠١٦. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج. واشنطن، أكتوبر.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس
أو البريد العادي إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.
هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: www.imfbookstore.org
www.elibrary.imf.org

ي	الافتراضات والأعراف المتبعة
ك	مزيد من المعلومات والبيانات
ل	تمهيد
م	تقديم
س	ملخص واف
١	الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية
١	آخر التطورات والآفاق المتوقعة
١٨	التنبؤات
٢٦	المخاطر
٢٩	أولويات السياسات
٣٧	إطار السيناريو ١: سيناريوهات التعريف الجمركية
٤٠	الإطار ١-١: توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط
٤٨	تقرير خاص: تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء في الاقتصاد العالمي
٦٠	المراجع
٦٣	الفصل ٢: التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟
٦٦	آثار التجارة على الإنتاجية والرفاهية: تمهيد
٦٧	تباطؤ نمو التجارة: الأنماط الرئيسية
٦٩	فهم التباطؤ في نمو التجارة
٨٥	الملخص وانعكاسات السياسة
٨٨	الإطار ٢-١: هل يسهم تباطؤ التجارة في تباطؤ الإنتاجية العالمية؟ أدلة جديدة
٩١	الإطار ٢-٢: دور السياسات التجارية في تنشيط التجارة
٩٤	الإطار ٢-٣: المكاسب المحتملة من إطلاق عجلة تحرير التجارة
٩٥	المرفق ٢-١ البيانات
٩٥	المرفق ٢-٢: إنشاء مؤشرات مفصلة لأحجام وأسعار الواردات
٩٨	المرفق ٢-٣: التحليل باستخدام نموذج تجريبي للطلب على الواردات
١٠٦	المرفق ٢-٤: التحليل باستخدام نموذج التوازن العام
١٠٧	المرفق ٢-٥: التحليل على مستوى المنتج
١١٠	المرفق ٢-٦: التحليل باستخدام نموذج جاذبية التجارة
١١٥	المراجع
١٢١	الفصل ٣: انخفاض التضخم عالمياً في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة
١٢٤	مبادئ أولية بشأن تكاليف انخفاض التضخم، والانخفاض المستمر في التضخم، والانكماش
١٢٦	ديناميكيات التضخم: الأنماط والمحرك في الفترة الأخيرة
١٣٤	ما مدى ثبات توقعات التضخم؟
١٤٢	الملخص والانعكاسات على السياسات
١٤٤	الإطار ٣-١: التراخي الصناعي وتضخم أسعار المنتجين
١٤٧	الإطار ٣-٢: تجربة الانكماش في اليابان
١٥٠	الإطار ٣-٣: ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟

١٥٤	الإطار ٣-٤: أثر أسعار السلع الأولية على تضخم أسعار المنتجين
١٥٦	الإطار ٣-٥: منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية
١٥٨	الملحق ٣-١: العينة والبيانات
١٥٨	الملحق ٣-٢: محاكاة باستخدام النماذج
١٦٠	الملحق ٣-٣: تحليل المكونات الرئيسية
١٦١	الملحق ٣-٤: محركات انخفاض التضخم في الفترة الأخيرة
١٦٤	الملحق ٣-٥: تأثير صدمات التضخم على توقعات التضخم
١٦٨	المراجع

١٧١ الفصل ٤: تداعيات التحول الاقتصادي في الصين والهجرة

١٧١	مقدمة
١٨٣	التحديات والفرص أمام المهاجرين
١٩٥	الإطار ٤-١: الروابط بين الصين والبلدان النامية ومنخفضة الدخل
١٩٦	الإطار ٤-٢: الصراعات الدافعة للهجرة - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
١٩٧	الإطار ٤-٣: الهجرة في إفريقيا جنوب الصحراء
١٩٩	المراجع

٢٠٣ الملحق الإحصائي

٢٠٣	الافتراضات
٢٠٤	ما الجديد
٢٠٤	البيانات والأعراف المتبعة
٢٠٥	الملحوظات القطرية
٢٠٥	تصنيف البلدان
٢٠٦	الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
٢٠٧	الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠١٥
٢٠٨	الجدول باء - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية
٢٠٨	الجدول جيم - الاتحاد الأوروبي
٢٠٩	الجدول دال - السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير
٢١٠	الجدول هاء - السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان النامية منخفضة الدخل
٢١٢	الجدول واو - الاقتصادات التي لديها فترات إبلاغ استثنائية
٢١٣	جدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية
٢٢٣	الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة قائمة بالجدول
٢٢٨	الناتج (الجدول ألف ١ - ألف ٤)
٢٣٥	التضخم (الجدول ألف ٥ - ألف ٧)
٢٤٠	السياسات المالية (الجدول ألف ٨)
٢٤١	التجارة الخارجية (الجدول ألف ٩)
٢٤٣	معاملات الحساب الجاري (الجدول ألف ١٠ - ألف ١٢)
٢٥٠	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجدول ألف ١٣)
٢٥٤	تدفق الأموال (الجدول ألف ١٤)
٢٥٧	السيناريو الأساسي متوسط الأجل (الجدول ألف ١٥)

٢٥٩ آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة

٢٦٧	المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد، في سبتمبر ٢٠١٦
-----	--

الجدول

٢	الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
٤٢	جدول الملحق ١-١-١: أوروبا: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٣	جدول الملحق ١-١-٢: آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٤	جدول الملحق ١-١-٣: نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٥	جدول الملحق ١-١-٤: كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٦	جدول الملحق ١-١-٥: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٧	جدول الملحق ١-١-٦: منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٥٢	الجدول ١-١-٧: نسبة المستخدم إلى المتاح من الأراضي الصالحة للزراعة حسب المنطقة، ٢٠١٣
٥٣	الجدول ١-١-٨: صادرات الغذاء
٥٣	الجدول ١-١-٩: الغلة الزراعية
٥٤	الجدول ١-١-١٠: سكان المناطق الحضرية حسب المنطقة
٥٥	الجدول ١-١-١١: البلدان المصدرة والمستوردة للغذاء على أساس صاف
٥٦	الجدول ١-١-١٢: نسبة الغذاء والمشروبات في مجموع الاستهلاك، ٢٠١٠
٥٩	الجدول ١-١-١٣: تأثير حوكمة الأراضي والأمن الغذائي على صفقات الأراضي
٨٤	الجدول ١-٢: العلاقة التاريخية بين نمو الواردات الحقيقية على مستوى المنتج، والسياسات التجارية، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية
٩٠	الجدول ١-٢-١: نتائج تقدير السيناريو الأساسي
٩٢	الجدول ١-٢-٢: تحديات السياسة التجارية تختلف عبر البلدان
٩٦	الجدول ١-١-٢: بالمرفق: مصادر البيانات
٩٧	الجدول ١-٢-٢: بالمرفق: عينة الاقتصادات المشمولة في الدراسات التحليلية
٩٩	الجدول ١-٢-٣: بالمرفق: محتوى الواردات في مكونات الطلب الكلي
١٠٠	الجدول ١-٢-٣: بالمرفق: النموذج التجريبي للواردات الحقيقية من السلع والخدمات
١٠١	الجدول ١-٢-٣: بالمرفق: النموذج التجريبي للواردات الحقيقية من السلع
١٠٢	الجدول ١-٢-٤: بالمرفق: النموذج التجريبي للواردات الحقيقية من الخدمات
١٠٣	الجدول ١-٢-٥: بالمرفق: القيم الباقية: النمو الحقيقي لواردات السلع
١٠٣	الجدول ١-٢-٦: بالمرفق: القيم الباقية: نمو الواردات الحقيقية من الخدمات
١٠٤	الجدول ١-٢-٧: بالمرفق: القيم الباقية: نمو الواردات الحقيقية من السلع بعد تحييد تأثير عدم اليقين العالمي، والأوضاع المالية العالمية، والضغط المالية
١٠٤	الجدول ١-٢-٨: بالمرفق: تفكيك مكونات الانخفاض في نمو الواردات الحقيقية من السلع: العينة الكاملة
١٠٥	الجدول ١-٢-٩: بالمرفق: القيم الباقية: نمو الواردات الحقيقية من السلع، بعد تحييد تأثير السياسات التجارية المحتمل على الطلب الكلي
١٠٥	الجدول ١-٢-١٠: بالمرفق: تفكيك مكونات الانخفاض في نمو الواردات الحقيقية من السلع بعد تحييد تأثير السياسات التجارية
١٠٩	الجدول ١-٥-٢: بالمرفق: المواصفات البديلة للواردات الحقيقية في الانحدارات على مستوى المنتج
١١١	الجدول ١-٥-٢: بالمرفق: المواصفات البديلة للواردات الاسمية في الانحدارات على مستوى المنتج
١١٣	الجدول ١-٦-٢: بالمرفق: العلاقة بين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والنمو السنوي للواردات الاسمية باستخدام نموذج الجاذبية المقدر في صورة مستويات
١١٤	الجدول ١-٦-٢: بالمرفق: العلاقة بين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والنمو السنوي للواردات الاسمية باستخدام نموذج الجاذبية المقدر في صورة معدلات نمو
١٥٣	الجدول ١-٣-٣: محددات انتقال أسعار الغذاء فوب إلى تضخم أسعار المستهلكين في البلدان
١٥٨	الجدول ١-١-٣: بالملحق: عينة الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة
١٥٨	الجدول ١-٣-٢: بالملحق: مصادر البيانات

٢٢٨	الجدول ألف-١: موجز الناتج العالمي
٢٢٩	الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومجموع الطلب المحلي
٢٣٠	الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢٣٢	الجدول ألف-٤: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢٣٥	الجدول ألف-٥: موجز بيانات التضخم
٢٣٦	الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
٢٣٧	الجدول ألف-٧: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين
٢٤٠	الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة
٢٤١	الجدول ألف-٩: موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية
٢٤٣	الجدول ألف-١٠: موجز أرصدة الحساب الجاري
٢٤٦	الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
٢٤٧	الجدول ألف-١٢: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري
٢٥٠	الجدول ألف-١٣: موجز أرصدة الحساب المالي
٢٥٤	الجدول ألف-١٤: موجز صافي الإقراض والإقراض
٢٥٧	الجدول ألف-١٥: موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط

الأشكال البيانية

٤	الشكل البياني ١-١: مؤشرات النشاط العالمي
٦	الشكل البياني ٢-١: التضخم العالمي
٦	الشكل البياني ٣-١: أسواق السلع الأولية والنفط
٧	الشكل البياني ٤-١: التغيرات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، مارس ٢٠١٦ - سبتمبر ٢٠١٦
٨	الشكل البياني ٥-١: التدفقات الرأسمالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة
٩	الشكل البياني ٦-١: أوضاع الأسواق النقدية والمالية في الاقتصادات المتقدمة
٩	الشكل البياني ٧-١: الائتمان وأسعار المساكن والميزانيات العمومية في الاقتصادات المتقدمة
١٠	الشكل البياني ٨-١: أسعار الفائدة في اقتصادات الأسواق الصاعدة
١٠	الشكل البياني ٩-١: أسواق الأسهم والائتمان في اقتصادات الأسواق الصاعدة
١٢	الشكل البياني ١٠-١: الطلب المحلي وفجوة الناتج والبطالة ونسبة المشاركة في القوى العاملة في الاقتصادات المتقدمة
١٣	الشكل البياني ١١-١: العوامل الديمغرافية
١٤	الشكل البياني ١٢-١: النمو والاستثمار والتوظيف في الاقتصادات المتقدمة حسب الأعداد الأخيرة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
١٧	الشكل البياني ١٣-١: الأسواق الصاعدة: المكاسب والخسائر غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري، وأسعار الصرف الحقيقية
١٧	الشكل البياني ١٤-١: نصيب الفرد في معدلات النمو الحقيقية والتقارب فيما بينها (١٩٩٥-٢٠٢٠)
١٩	الشكل البياني ١٥-١: مؤشرات المالية العامة
٢٥	الشكل البياني ١٦-١: القطاع الخارجي
٢٦	الشكل البياني ١٧-١: الدائنون أمام المدينين
٢٦	الشكل البياني ١٨-١: فجوات الحساب الجاري وأسعار الصرف الحقيقية
٢٩	الشكل البياني ١٩-١: المخاطر التي تواجه الآفاق العالمية
٣٠	الشكل البياني ٢٠-١: مخاطر الركود والانكماش
٣٧	الشكل البياني ١ في السيناريو: فرض التعريف الجمركية من طرف واحد والتعريف الجمركية ثنائية الأطراف على السلع المستوردة
٣٨	الشكل البياني ٢ في السيناريو: زيادة عالمية في الحماية
٤٠	الشكل البياني ١-١-١: توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط
٤٨	الشكل البياني ١-١-٢: تطورات أسواق السلع الأولية

٥١	الشكل البياني ١-١ ت-٢: تقديرات دعم المنتجين
٥٢	الشكل البياني ١-١ ت-٣: إنتاج واستهلاك الغذاء عالمياً حسب البلد، ٢٠١٥
٥٢	الشكل البياني ١-١ ت-٤: السكان واستهلاك الغذاء عالمياً
٥٤	الشكل البياني ١-١ ت-٥: غلة الذرة
٥٦	الشكل البياني ١-١ ت-٦: أسعار الغذاء وأحداث العنف
٥٧	الشكل البياني ١-١ ت-٧: مؤشر الأمن الغذائي العالمي، ٢٠١٦
٥٨	الشكل البياني ١-١ ت-٨: تطور الصفقات مع مرور الوقت حسب المنطقة المستهدفة
٦٤	الشكل البياني ١-٢: النمو الحقيقي العالمي للتجارة وإجمالي الناتج المحلي من منظور تاريخي
٦٨	الشكل البياني ٢-٢: التجارة العالمية بالأحجام والقيم وعبر البلدان
٧٠	الشكل البياني ٢-٣: ديناميكية التجارة عبر المجموعات القطرية واسعة النطاق
٧٠	الشكل البياني ٢-٤: ديناميكية التجارة عبر أنواع التبادل التجاري والمنتجات
٧٢	الشكل البياني ٢-٥: النموذج التجريبي: تطور النمو الفعلي والمنتبأ به للواردات الحقيقية
٧٣	الشكل البياني ٢-٦: النموذج التجريبي: الفرق بين النمو الفعلي والمنتبأ به للواردات الحقيقية من السلع
٧٣	الشكل البياني ٢-٧: النموذج التجريبي: تفكيك مكونات التباطؤ في نمو الواردات الحقيقية من السلع
	الشكل البياني ٢-٨: النموذج الهيكلي: التطور الفعلي والمقدر في النموذج لنسبة الواردات الاسمية إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي
٧٧	الشكل البياني ٢-٩: تكاليف التجارة من منظور تاريخي: منهج من أعلى إلى أسفل
٧٩	الشكل البياني ٢-١٠: السياسات التجارية من منظور تاريخي
٨٠	الشكل البياني ٢-١١: تكاليف النقل والخدمات اللوجستية المرتبطة بالتجارة من منظور تاريخي
٨٢	الشكل البياني ٢-١٢: سلاسل القيمة العالمية من منظور تاريخي
٨٢	الشكل البياني ٢-١٣: مساهمة السياسات التجارية وسلاسل القيمة العالمية في تباطؤ نمو الواردات الحقيقية من السلع
٨٥	الشكل البياني ٢-١٤: نموذج الجاذبية: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ونمو التجارة الثنائية القطاعية
٨٦	الشكل البياني ٢-١-١: تطور التجارة عبر القطاعات في الاقتصادات الكبرى
٨٩	الشكل البياني ٢-٢-١: المكاسب التي قد تتحقق من معالجة مشكلة الحواجز التجارية التقليدية
٩٣	الشكل البياني ٢-٢-٢: المجالات الخارجة عن نطاق السياسة التجارية
٩٣	الشكل البياني ٢-٣-١: مكاسب إلغاء التعريفات الجمركية وتنفيذ اتفاق تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية
٩٤	الشكل البياني ٢-١-١: بالمرفق: نمو الواردات الاسمية عبر فئات الخدمات
٩٧	الشكل البياني ٢-٢-١: بالمرفق: نمو الواردات الحقيقية
٩٨	الشكل البياني ٢-٥-٢: بالمرفق: التمويل التجاري المتاح
١٠٨	الشكل البياني ٢-٥-٢: بالمرفق: مساهمة السياسات التجارية وسلاسل القيمة العالمية في تباطؤ النمو الحقيقي والاسمي لواردات السلع
١١٠	الشكل البياني ٣-١: أسعار النفط وتضخم أسعار المستهلكين
١٢٢	الشكل البياني ٣-٢: نسبة البلدان ذات التضخم المنخفض
١٢٢	الشكل البياني ٣-٣: توقعات التضخم على المدى المتوسط وأسعار النفط
١٢٣	الشكل البياني ٣-٤: تأثير صدمات انخفاض التضخم في الاقتصادات المتقدمة في إطار سياسة نقدية مقيدة وانفلات توقعات التضخم
١٢٥	الشكل البياني ٣-٥: تضخم أسعار المستهلكين
١٢٧	الشكل البياني ٣-٦: نسبة التغير في تضخم أسعار المستهلكين الذي يمكن تفسيره بالعامل المشترك الأول
١٢٧	الشكل البياني ٣-٧: تضخم أسعار المستهلكين الأساسي
١٢٨	الشكل البياني ٣-٨: تضخم الأجور في الاقتصادات المتقدمة
١٢٩	الشكل البياني ٣-٩: أسعار المنتجين القطاعية في الاقتصادات المتقدمة
١٢٩	الشكل البياني ٣-١٠: أسعار المستهلكين القطاعية في الاقتصادات المتقدمة
١٣٠	الشكل البياني ٣-١١: تقديرات معلمات منحني فيليبس
١٣٢	الشكل البياني ٣-١٢: المساهمة في انحرافات التضخم عن الأهداف: الاقتصادات المتقدمة

- الشكل البياني ٣-١٣: المساهمة في انحرافات التضخم عن الأهداف: اقتصادات الأسواق الصاعدة
 الشكل البياني ٣-١٤: الارتباط بين التراخي في الصناعات التحويلية في الصين واليابان والولايات المتحدة
 ١٣٣ ومساهمة أسعار الواردات في التضخم في البلدان الأخرى
 الشكل البياني ٣-١٥: توقعات التضخم القائمة على المسوح والقائمة على السوق
 ١٣٤ الشكل البياني ٣-١٦: حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم
 ١٣٦ الشكل البياني ٣-١٧: حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم وأطر السياسة النقدية
 ١٣٧ الشكل البياني ٣-١٨: حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم وبعد تطبيق استهداف التضخم
 ١٣٨ الشكل البياني ٣-١٩: حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم مع مرور الوقت
 ١٣٩ الشكل البياني ٣-٢٠: التغيير في حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم
 ١٤٠ الشكل البياني ٣-٢١: متوسط حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم في البلدان التي تكون
 عند النطاق الأدنى الفعلي
 الشكل البياني ٣-٢٢: حساسية توقعات التضخم على المدى الطويل للتغيرات في أسعار النفط
 ١٤٠ الشكل البياني ٣-١-١: تضخم أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين في الصين واليابان والولايات المتحدة
 ١٤١ الشكل البياني ٣-١-٢: التراخي الصناعي في الصين واليابان والولايات المتحدة
 ١٤٤ الشكل البياني ٣-١-٣: تفكيك تضخم أسعار المنتجين الكلي للصين واليابان والولايات المتحدة
 ١٤٥ الشكل البياني ٣-٢-١: ديناميكيات التضخم
 ١٤٧ الشكل البياني ٣-٢-٢: المؤشرات الدورية والهيكلية في اليابان
 ١٤٨ الشكل البياني ٣-٢-٣: مؤشرات السياسات في اليابان
 ١٤٩ الشكل البياني ٣-٣-١: أوزان الغذاء في الاستهلاك ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
 ١٥٠ الشكل البياني ٣-٣-٢: أسعار الغذاء العالمية وأسعار الغذاء الاستهلاكي
 ١٥١ الشكل البياني ٣-٣-٣: أسعار الغذاء بالنسبة لأسعار المواد غير الغذائية
 ١٥١ الشكل البياني ٣-٣-٤: معامل انتقال أسعار الغذاء لمختلف مجموعات البلدان
 ١٥٢ الشكل البياني ٣-٣-٥: توزيع معامل انتقال أسعار الغذاء
 ١٥٢ الشكل البياني ٣-٤-١: أسعار السلع الأولية وأسعار المنتجين
 ١٥٤ الشكل البياني ٣-٤-٢: المساهمة في تضخم أسعار المنتجين التراكمي
 ١٥٥ الشكل البياني ٣-٥-١: التنبؤات على النحو المتوقع في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩: تقليل الخسائر
 ١٥٦ مقابل دالة الاستجابة الخطية
 الشكل البياني ٣-٢-١ بالمرفق: تأثير صدمات انخفاض التضخم على التضخم الأساسي في
 ١٥٩ الاقتصادات المتقدمة في إطار السياسة النقدية المقيدة
 الشكل البياني ٣-٢-٢ بالمرفق: تأثير صدمات انخفاض التضخم على التضخم الأساسي في
 ١٦٠ الاقتصادات المتقدمة في إطار السياسة النقدية المقيدة وانفلات توقعات التضخم
 الشكل البياني ٣-٣-١ بالمرفق: نسبة الاختلاف في تضخم أسعار المستهلكين التي تفسرها العوامل المختلفة
 ١٦١ الشكل البياني ٣-٣-٢ بالمرفق: العامل المشترك الأول وأسعار السلع الأولية
 الشكل البياني ٣-٤-١ بالمرفق: المساهمة في انحرافات التضخم عن الأهداف باستخدام مقاييس
 ١٦١ مختلفة لتوقعات التضخم
 الشكل البياني ٣-٤-٢ بالمرفق: المساهمة في انحرافات التضخم عن الأهداف باستخدام
 ١٦٣ مقاييس مختلفة للبطالة الدورية
 الشكل البياني ٣-٤-٣ بالمرفق: ارتباط تراخي الصناعات التحويلية في الصين واليابان
 ١٦٤ والولايات المتحدة بمساهمة أسعار الواردات في التضخم في بلدان أخرى
 الشكل البياني ٣-٤-٤ بالمرفق: ارتباط تراخي الصناعات التحويلية في الصين بمساهمة
 ١٦٥ أسعار الواردات في التضخم في اقتصادات أخرى: نتائج من انحدار البيانات المقطعية
 الشكل البياني ٣-٥-١ بالمرفق: التغيير في توقعات التضخم وصددمات التضخم
 ١٦٥ الشكل البياني ٣-٥-٢ بالمرفق: حساسية توقعات التضخم عند تحييد أثر التراخي: الاقتصادات المتقدمة
 ١٦٦ الشكل البياني ٤-١: الصين: نمو إجمالي الناتج المحلي والتجارة
 ١٧٢ الشكل البياني ٤-٢: عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين
 ١٧٢

١٧٣	الشكل البياني ٤-٣: الصين: التأثير العالمي واستعادة التوازن
١٧٥	الشكل البياني ٤-٤: انتقال التداعيات من الصين بمرور الوقت
١٧٦	الشكل البياني ٤-٥: تأثير صدمة الطلب الصيني بنسبة ١٪ على الصادرات بعد سنة واحدة
١٧٦	الشكل البياني ٤-٦: تراجع متوسط معدل نمو الصادرات نتيجة الطلب في الصين، ٢٠١٤: ربع ١-٢٠١٥: ربع ٣
١٧٧	الشكل البياني ٤-٧: الصين: تجارة التجهيز
١٧٨	الشكل البياني ٤-٨: بصمة كبيرة في أسواق السلع الأولية
١٧٩	الشكل البياني ٤-٩: الأثر التراكمي خلال سنة واحدة لصدمة مقدارها ١٪ في الإنتاج الصناعي في الصين
١٨٠	الشكل البياني ٤-١٠: الصين: سيناريو التباطؤ
١٨٠	الشكل البياني ٤-١١: التداعيات من الصين
١٨١	الشكل البياني ٤-١٢: انتقال التداعيات عبر القنوات المالية
١٨٢	الشكل البياني ٤-١٣: الصين: سيناريو التباطؤ الدوري
١٨٤	الشكل البياني ٤-١٤: المهاجرون واللاجئون الدوليون
١٨٥	الشكل البياني ٤-١٥: الهجرة حسب الأعمار والمهارات
١٨٦	الشكل البياني ٤-١٦: العوامل المحددة للهجرة
١٨٧	الشكل البياني ٤-١٧: الإناث: انخفاض المستوى التعليمي مقابل المهارات العالية، ٢٠٠٠
١٨٧	الشكل البياني ٤-١٨: أداء سوق العمل
١٨٨	الشكل البياني ٤-١٩: ألمانيا: القيمة الحالية لصافي المساهمة المتوقعة مستقبلاً في المالية العامة حسب الفئة العمرية
١٨٩	الشكل البياني ٤-٢٠: تقديرات تأثير الهجرة في اقتصادات أكثر تقدماً، ٢١٠٠
١٩٠	الشكل البياني ٤-٢١: الهجرة: الآثار الإيجابية الأطول أجلاً على النمو
١٩١	الشكل البياني ٤-٢٢: مساهمات الهجرة الخارجة في النمو السكاني
١٩٢	الشكل البياني ٤-٢٣: هجرة السكان الحاصلين على تعليم عالٍ
١٩٣	الشكل البياني ٤-٢٤: التحويلات والشتات
١٩٥	الشكل البياني ٤-١-١: الروابط بين الصين والبلدان النامية ومنخفضة الدخل
١٩٧	الشكل البياني ٤-٣-١: الهجرة في إفريقيا جنوب الصحراء
١٩٨	الشكل البياني ٤-٣-٢: الأعمار والمستويات التعليمية للمهاجرين وسكان بلدان المنشأ
١٩٨	الشكل البياني ٤-٣-٣: أعلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي تتلقى تحويلات من العاملين في الخارج

الافتراضات والأعراف المتبعة

أُعتمد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٢٢ يوليو – ١٩ أغسطس ٢٠١٦، باستثناء تلك المتعلقة بالعملة المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية (ERM II)، والتي يُفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياساً إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف ١ في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٤٢,٩٦ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٦ و٥٠,٦٤ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٧، وسيظل ثابتاً بالقيمة الحقيقية على المدى المتوسط؛ وأن متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (LIBOR) لستة أشهر على الودائع بالدولار الأمريكي سيبقى ١,٠٪ في عام ٢٠١٦ و ١,٣٪ في عام ٢٠١٧؛ وأن متوسط سعر الفائدة لثلاثة أشهر على الودائع باليورو سوف يبلغ ٠,٣٪ في عام ٢٠١٦ و ٠,٤٪ في عام ٢٠١٧؛ وأن متوسط سعر الفائدة لستة أشهر على الودائع بالين الياباني سوف يبلغ ٠,٠٪ في عام ٢٠١٦ و ٠,١٪ في عام ٢٠١٧. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة عموماً حتى ١٦ سبتمبر ٢٠١٦.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

... للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛

– فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠١٥-٢٠١٦ أو يناير-يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛

/ بين السنوات أو الشهور (٢٠١٦/٢٠١٥، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.

”مليار“ تعني ألف مليون، بينما ”تريليون“ تعني ألف مليار.

”نقاط الأساس“ تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (مثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).

وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة القليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يعرض قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.

وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠١٥ وما قبله على التقديرات وليس النتائج الفعلية. يُرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومؤشرات مالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.

وتتبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:

- ما لم ترد إشارة للمصدر في الجداول والأشكال البيانية، تكون البيانات مستقاة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.
- عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.
- ترجع الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.
- ولا يشير مصطلح ”بلد“ و ”اقتصاد“، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويغطي هذا المصطلح أيضاً، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن توجد بيانات إحصائية متوافرة عنها ويحتفظ بها على أساس منفصل ومستقل.
- ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة للمجموعة القطرية يتم التعبير عنها بسلسلة حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة.

ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

مزيد من المعلومات والبيانات

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، وعنوانه (www.elibrary.imf.org) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنت، وعنوانه (www.imf.org). وتصاحب هذا التقرير على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراءة عليها. ويمكن تحميل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من برامج الكمبيوتر.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. ويجري تحديث البيانات التاريخية على أساس مستمر، كلما توفرت معلومات إضافية، وغالباً ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. ولا تزال تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواه من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير "الإحصاءات المالية الدولية" الذي يصدره الصندوق.

وتُعرض البيانات والبيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي "كما هي" و«لدى توافرها» وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من دقتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطبعة الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وعلى موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنت، وعنوانه (www.imf.org). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطبعة الإلكترونية.

وللاطلاع على شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: (www.imf.org/external/terms.htm).

ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو الفاكس أو من خلال منبر النقاش على شبكة الإنترنت (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية) إلى العنوان التالي:

World Economic Studies Division

Research Department

International Monetary Fund

700 19th Street, N.W.

Washington, D.C. 20431, U.S.A.

فاكس: (202) 623-6343

عنوان منبر النقاش على شبكة الإنترنت: www.imf.org/weoforum

تعتبر التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي على التطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريبها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق — وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي — بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيد موريس أوبستفيلد، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيد جيان ماريا ميليسي-فيريتي، نائب مدير إدارة البحوث، والسيدة أوبا سيلاسن، رئيس قسم بإدارة البحوث، والسيد هيليجي بيرغر، رئيس قسم بإدارة البحوث، ورئيس فرقة العمل المعنية بالتداعيات. والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم رباح أرزقي، وعاقب أسلم، وكلوديا بيرغ، وسامية بيداس-ستروم، وباتريك بلاغريف، وكريستيان بوغمانز، وأمينة بوز، ولويس كاتاوا، وأخينيو سيروتي، وسانغويو مشوي، ودافيد فورسيرري، وبرتراند غراس، وتشوكا كوتزان، وكيسينيا كولوسكوفنا، وتوه كوان، ووايشنغ ليان، وأكيتو ماتسوموتو، ومالهار نابار، وماركوس بوبلاوسكي-ريبييرو، وسويتا ساكسينا، وبيتيا توبالوفا، واستيبان فيسبيروني.

ومن المساهمين الآخرين جيبين آن، وإيمر ألبر، وميشال أندرله، وإيليف أرباتله، وغافين أزدوريان، وفيليتشيا بيلوستيتشك، ودييغو سيرديرو، وكفين كلينتون، وفانيسا دياز مونتيلونجو، ورومين دوفال، روبا داتاغوبتا، وأنغيلا إسبيريتو، وراثشيل يوتين فان، وإيميلي فورست، وميتكو غريغوروف، ريفيت جوركينك، وماهاناز هيماطي، وكريستيان هن، وبنجامين هيلغنستوك، ونيكو أوبداري، وأفا يبين هونغ، وكيكو هونجو، وبنجامين هنت، وغابي يونيسكو، وزولتان ماتياس جاكاب، وهاو جيانغ، وأليمانا كيني كابوري، وسينيم غيليك، ودوغلاس لاكستون، وأندريا ليفشينكو، وأوليفيا ما، وتريفور تشارلز ميدون، وخوان أنجيل غارسيا موراليس، وبرنت نيمان، وإيموري أوكس، وإفجينا بوغاتشيفا، وريتشيل سيمانسكي، ودانيل تي كات، وشينغ تيبانغ، ونيكولاس تونغ، وعلي أوبال، وهو وانغ، ونيكلاس وستيليوس، وجيلون جينغ، ويوان زينغ، وفان زانغ، وكايوكيو زانغ.

وتولى جوزيف بروكوبيو من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بدعم من مايكل هاروب وكريستين إبراهيم زاده، وقدم المساعدة التحريرية كل من ليندا كين، ولوسي سكوت مورالز، ولورين كوفي، وغريغ فورت، ومؤسسة "EEI Communications"، وشركة (AGS (an RR Donnelley Company).

وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦. غير أن التوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

على شكل علاقات المملكة المتحدة التجارية والمالية في المستقبل مع بقية البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددها ٢٧ بلدا، مما ينشئ أجواء من عدم اليقين السياسي والاقتصادي تهدد بإضعاف الاستثمار وتوظيف العمالة في مختلف أنحاء أوروبا. وإلى جانب القلق الاقتصادي وغيره من العوامل، يعكس التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حالة من الاستياء تجاه الهجرة عبر الحدود أثارت المشاعر القومية في أوروبا وشككت في مسار الاندماج بين أعضاء الاتحاد الأوروبي. وتتفاقم هذه الاتجاهات مع صعوبة استيعاب عدد كبير من المهاجرين الفارين من الأحداث المأساوية في الشرق الأوسط. وعلى وجه العموم، تزداد صعوبة التقدم في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية أو حتى الحفاظ على المتحقق منها بسبب القوى السياسية الطارئة في مختلف أنحاء القارة. وهناك توترات مماثلة تؤثر على المشهد السياسي في الولايات المتحدة، حيث كان الحديث الطنان ضد المهاجرين وضد التجارة سمة بارزة منذ بدأت جولة الانتخابات الرئاسية الجارية. وفي مختلف أنحاء العالم، هناك تصاعد مستمر في استخدام التدابير التجارية الحمائية.

بين دفتي آفاق الاقتصاد العالمي

ليس من قبيل المصادفة أن تركز فصول هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على العديد من هذه المخاوف. فبعد تلخيص الآفاق العالمية المتوقعة في الفصل الأول، يحلل الفصل الثاني القوى الدافعة للتباطؤ الذي حدث مؤخرا في حجم التجارة الدولية. ومن المحركات الرئيسية وراء هذا التباطؤ حدوث تباطؤ في نمو الطلب الكلي، ولا سيما في الاستثمار، الذي يمكنه توليد تدفقات تجارية دولية في شكل سلع رأسمالية ومُدخلات وسيطة. ولكن هناك أدوارا رئيسية أيضا ساهم بها تراجع زخم التدابير الرامية إلى تحرير التجارة، وعودة بعض التدابير الحمائية، وانكماش سلاسل القيمة العالمية (الذي يحتمل ارتباطه بالعامل السابق). وربما يرجع جانب من تباطؤ التجارة إلى بلوغ مرحلة من النضج الطبيعي في النزعات التي كانت الدافع وراء نمو التجارة في السابق، وإن كان يبدو من المرجح أيضا أن هناك ضغوطا أكثر إثارة للقلق، وأنها قد تؤدي بدورها إلى خفض ديناميكية الأعمال والحد من نمو الإنتاجية.

ويتناول الفصل الثالث موضوع التضخم المنخفض بصورة مزمنة في العديد من الاقتصادات وعلاقته بانخفاض أسعار السلع الأولية، وفجوات الناتج الباقية، والطاقة الإنتاجية الزائدة عالميا، وتوقعات التضخم التي ربما تكون قد انفلتت عن الركيزة المستهدفة. ويخلص هذا الفصل إلى أن مقاييس توقعات التضخم متوسط الأجل بشكل عام لا تزال قريبة بدرجة معقولة من أهداف البنوك المركزية، لكنه يبين أيضا بالنسبة للبلدان التي بلغت أسعار الفائدة الأساسية فيها مستوى الحد الأدنى الفعلي أن توقعات التضخم متوسط الأجل أصبحت أكثر حساسية لانخفاض معدل التضخم عن المستوى المتوقع. لكن الخطورة تكمن في انحراف التوقعات إلى مستوى أقل من الأهداف الموضوعية، مما يتسبب في رفع أسعار الفائدة الحقيقية

عندما التحقت بصندوق النقد الدولي منذ قرابة العام، كانت أهم دواعي القلق بالنسبة لنا هي الآفاق المتوقعة لنمو الصين في سياق جهودها المبذولة لاستعادة التوازن الاقتصادي محليا، والمشاق التي تخوضها البلدان المصدرة للسلع الأولية، وتوقيت وتأثير أول زيادة في أسعار الفائدة يطبقها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٦. واليوم، ومع استقرار أداء النمو تراجع مخاوف الأجل القريب بالنسبة للصين، وانتعشت أسعار السلع الأولية إلى حد ما، ولم يعد حدوث ارتفاع حاد في أسعار الفائدة الأمريكية باعثا على القلق. وتبدو أسواق الأصول العالمية هادئة بعد هذه التطورات، إذ تحقق أسعار الأسهم مستويات عالية في الاقتصادات المتقدمة، وتشير مقاييس التقلب القائمة على السوق إلى درجة تقلب منخفضة، وتشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة عودة التدفقات الرأسمالية إليها. وتتوقع تنبؤاتنا الأساسية تحسن النمو العالمي في السنوات القادمة بدعم من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث تعود الأوضاع الطبيعية بالتدرج في الاقتصادات الخاضعة لضغوط، ويظل معدل النمو مرتفعا في الصين — رغم تراجعها — والتعافي يكتسب مزيدا من القوة في الاقتصادات الأخرى.

غير أن إنعام النظر إلى المشهد يبعث على القلق. فاستقرار النمو في الصين يرجع كثير من الفضل فيه إلى التدابير التنشيطية على مستوى الاقتصاد الكلي التي تبطئ وتيرة التعديلات المطلوبة في القطاعين العيني والمالي. ولا تزال البلدان المصدرة للسلع الأولية تعاني من مغبة استثماراتها المفرطة السابقة في القطاعات الاستخراجية، إلى جانب التحديات الناشئة عن تصحيح أوضاع المالية العامة والتنوع الاقتصادي على المدى البعيد. ولا يزال الاحتياطي الفيدرالي، رغم التزايد المستمر في قوة سوق العمل الأمريكية، يرى أن تطبيق زيادة ثانية في أسعار الفائدة سينطوي على مخاطرة كبيرة، مستشهدا عدة مرات بالتطورات الاقتصادية المقلقة في الخارج.

وتستمد أسعار الأصول والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة الدعم من أسعار الفائدة شديدة الانخفاض في الاقتصادات المتقدمة والتي تبدو الآن مهيأة للاستمرار لفترة أطول كثيرا مما كان متوقعا في شهر أكتوبر الماضي. ولكن رغم إيجابيات استمرار أسعار الفائدة المنخفضة لفترة أطول فإنها تعكس في نفس الوقت واقعا اقتصاديا صعبا. وفي ظل النتائج المخيبة للأمال مؤخرا، انخفضت توقعاتنا للنمو والإنتاجية العالميين في المستقبل. فضغوط الانكماش لا تزال مستمرة، وعدم اليقين بشأن السياسات مرتفع في الاقتصاد العالمي حسبما تشير المقاييس القائمة على الأخبار، ولا تزال آفاق الاقتصاد الراهنة ضعيفة.

ونتيجة للتوترات السياسية، أصبحت الاقتصادات المتقدمة مركزا رئيسيا لعدم اليقين بشأن السياسات. ففي تطور شديد الحدة، جاءت نتيجة التصويت غير المتوقعة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ٢٣ يونيو الماضي لتلقي ظلالة من الغموض

ومن ثم إضعاف فعالية السياسة النقدية مع الزج بهذه الاقتصادات في فخ التضخم المنخفض أو الانكماش.

وأخيرا يركز الفصل الرابع على اثنين من أهم التداعيات الاقتصادية العابرة للحدود كان لهما أثر كبير في التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية مؤخرا، وهما تداعيات تباطؤ النمو في الصين وتداعيات الهجرة. فقد حدثت زيادة ملحوظة في التداعيات الناشئة عن الاقتصاد الصيني منذ منتصف التسعينات، وذلك في الأساس عبر الروابط التجارية وتأثير صدمات النمو في الصين على أسعار السلع الأولية العالمية. ومع تنامي دور الصين عالميا تتزايد أهمية تصديدها للاختلالات الداخلية لكي تتقدم بسلاسة نحو إطار أكثر استمرارية للنمو يركز على الاستهلاك والخدمات. وفيما يتعلق بالهجرة، يخلص الفصل الرابع إلى تأثر البلدان المرسل والمستقبل للاجئين على حد سواء. ولعل أبرز ما يثير الانتباه في هذا الصدد هو ما يخلص إليه هذا الفصل من أن المهاجرين ذوي المهارات المحدودة والعالية على السواء يساهمون في الآثار الإيجابية طويلة الأجل على الإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة المستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك، تحقق هذه الآثار زيادة في الدخل الفردي عموما في مختلف شرائح توزيع الدخل. ومن شأن المطالبة بالحد من الهجرة أن تقف حائلا أمام تحقيق هذه المكاسب، مع إبراز الآثار السلبية لشيخوخة القوى العاملة.

انعكاسات السياسات

الخط المشترك الذي يربط بين فصول هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو التعافي العالمي الذي لا يزال ضعيفا ومتقلبا، والتهديدات التي يتعرض لها. فخاصة في بيئة يسودها الطلب المنخفض وتقترب فيها أسعار فائدة السياسة النقدية الأساسية من الحدود الدنيا الفعلية، يهدد النمو الفاتر بالاستدامة الذاتية مع هبوط الاستثمار، وتراجع نمو الإنتاجية، وانخفاض ديناميكية سوق العمل، وتآكل رأس المال البشري. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن تراجع معدلات النمو، إلى جانب زيادة عدم المساواة في توزيع الأجور والمخاوف من تأثير الهجرة، تساهم في التوترات السياسية التي تقف حائلا أمام تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية البناءة وتهدد بالتراجع عن مسار الاندماج التجاري. ولن تزيد هذه التوترات إلى تفاقمها مع زيادة المشاق التي تواجه الحكومات في سعيها لتقديم المستحقات الاجتماعية رغم تقلص القواعد الضريبية.

ويرى البعض أن معدلات النمو الاقتصادي الحالية مقبولة، لكونها متسقة مع المتوسطات التاريخية السابقة، بل إنها تبدو للبعض أكثر إيجابية من منظور نصيب الفرد. ولكن هذا الرأي يغفل التراخي الاقتصادي الذي لا يزال كبيرا في العديد من الاقتصادات المتقدمة والعدد الكبير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تمر بحالة ركود أو التي أصاب الركود دخولها الفردية. فصحیح أن هناك عوامل خارجية المنشأ كالعوامل الديمغرافية من المرجح أن تشكل عبئا حتى على نصيب الفرد من النمو، على غرار الأثر الناجم عن جهود الصين الضرورية لاستعادة توازن النمو. ولكن مناهج السياسات قصيرة النظر تضع اليوم فرصا كبيرة لزيادة توظيف العمالة وتعزيز الدخل في مختلف أنحاء العالم.

فما الذي يمكن عمله لسد فجوات الناتج الباقية، ومكافحة التضخم، ورفع الناتج الممكن؟

من الضروري الاستعانة بمنهج شامل للسياسات يقوم على ثلاثة محاور، فيتيح الدعم للسياسات النقدية المثقلة بالضغوط من خلال سياسة المالية العامة (إذا توافر الحيز المالي الكافي) والإصلاحات الهيكلية. وحتى إذا كان الحيز المالي محدودا، يمكن تغيير عناصر الإنفاق والإيرادات على نحو يدعم النمو في الأجل القريب والطاقة الإنتاجية في المستقبل. غير أن أحد أسباب عدم اليقين الاقتصادي هو التخوف من احتمال تعرض كل من هذه الأدوات الثلاث لضغوط اقتصادية أو سياسية، مما قد يحول دون قيام صانعي السياسات بتحريك قوي لمواجهة أي تباطؤ عالمي جديد. غير أنه يمكن خلق حيز للتصرف من خلال السياسات إذا كانت السياسات تستند إلى أطر متسقة يتم من خلالها الإفصاح للأسواق عن الكيفية التي سيتم بها استخدام الأدوات لتحقيق الأهداف بالتدرج، مما يحقق الاستفادة من أوجه التضافر بينها مع حماية أهداف التضخم متوسطة الأجل واستمرارية أوضاع المالية العامة. وهذا هو تنسيق السياسات على مستوى البلد الواحد. أما التنسيق على المستوى الدولي فيمكن أن يتيح حيزا أكبر على مستوى السياسات، بفضل التداعيات الإيجابية ذات الدعم المتبادل بين تدابير دعم الطلب في البلدان المختلفة. ويؤدي هذان المستويان من التنسيق إلى جعل الكل أكبر من مجموع أجزائه.

وينبغي أن يشتمل إطار السياسات على تدابير لتخفيف حدة الآثار المعاكسة التي تحدثها التغيرات الاقتصادية على توزيع الدخل، سواء بسبب التطور التكنولوجي، أو قوى العولمة، أو غير ذلك من التطورات. فمن شأن الاستثمارات التعليمية التي تسلم المواطنين بالمهارات القابلة للتطوير، إلى جانب آليات التأمين الاجتماعي الأفضل ونظم ضريبة الدخل الملائمة، أن تدعم اقتسام المخاطر والصلابة في مواجهتها بالنسبة للجميع، وليس فقط القادرين على النفاذ إلى الأسواق المالية المتطورة.

وتعلق أهمية بالغة على حماية فرص تعزيز الاندماج التجاري. فالبيئة العالمية المناوئة للتجارة يستحيل معها قيام البلدان المصدرة للسلع الأولية والبلدان منخفضة الدخل عموما بابتكار نماذج جديدة للتصدير وتضييق فجوات الدخل تدريجيا بينها وبين البلدان الأغنى. كذلك من شأن هذه البيئة بوجه عام أن تردع نمو الإنتاجية عالميا، وانتشار المعرفة والتكنولوجيا، والاستثمار. وباختصار، لن يترتب على إعادة عقارب الساعة التجارية إلى الوراء إلا لتعميق الركود الحالي في الاقتصاد العالمي وإطالة مدته. وتمتد الحاجة إلى التعاون الدولي لتشمل مجموعة أكبر بكثير من المشكلات الدولية المتعلقة بالصالح العام — مثل مشكلات اللاجئين، والمناخ، والأمراض المعدية، والأمن، وضرائب الشركات، والاستقرار المالي. فوجود عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل يحقق المزيد من النمو والاستقرار إذا تعاونت الحكومات في العديد من المجالات التي تتلاقى فيها مصالحها.

موريس أوبستفيلد
المستشار الاقتصادي

يستغرق الأمر عدة سنوات حتى يتضح شكل العلاقات طويلة الأجل بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ومدى تقلص التدفقات التجارية والمالية المتبادلة بينهما. ويضاف إلى عدم اليقين هذا تأثير نتائج الاستفتاء على المزاج السياسي في البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلا على الضغوط العالمية لاعتماد سياسات شعبية منغلقة.

وتتضمن عمليات التكيف الجارية — التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على وجه الخصوص — عملية استعادة توازن النمو في الصين وتكيف البلدان المصدرة للسلع الأولية على المستويين الاقتصادي الكلي والهيكل مع انخفاض طويل الأجل في معدلات تبادلها التجاري. وتشتمل التغيرات البيئية التي تساهم بدور مهم في تشكيل آفاق الاقتصادات المتقدمة (وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة) على الاتجاهات الديمغرافية واتجاهات سوق العمل، وكذلك التباطؤ المطول وغير المفهوم في الإنتاجية، والذي يشكل عقبة أمام نمو الدخل ويساهم في السخط السياسي.

ويتوقع السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن يتباطأ النمو العالمي إلى ٣,١٪ في عام ٢٠١٦ ثم يتعافى مسجلا ٣,٤٪ في العام القادم. وتعاكس تنبؤات عام ٢٠١٦ تحقيق نشاط أضعف من المتوقع في الولايات المتحدة خلال النصف الأول من العام بالإضافة إلى تحقق واحدة من المخاطر المهمة المخالفة للتوقعات، وهي خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من أن رد فعل الأسواق المالية جاء منضبطا إزاء نتيجة استفتاء المملكة المتحدة، فإن زيادة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي والمؤسسي، والانخفاض المرجح في التدفقات التجارية والمالية بين المملكة المتحدة وبقية الاتحاد الأوروبي على المدى المتوسط، يُتوقع أن يسفرا عن عواقب اقتصادية كلية سلبية، وخاصة في المملكة المتحدة. ونتيجة لذلك، حُفِّضت تنبؤات ٢٠١٦ للنمو في الاقتصادات المتقدمة إلى ١,٦٪.

ومن المتوقع أن يشهد النمو تحسنا طفيفا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام ٢٠١٦ ليلبغ ٤,٢٪ بعد خمس سنوات متعاقبة من الهبوط، وهو ما يشكل أكثر من ثلاثة أرباع النمو العالمي المتوقع هذا العام. غير أن الآفاق المتوقعة لهذه الاقتصادات غير متوازنة وأضعف عموما مما كانت عليه في السابق. وبينما أصبحت ظروف التمويل الخارجي أكثر يسرا مع توقعات انخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، فإن هناك عوامل أخرى تشكل عبئا على النشاط. وتشمل هذه العوامل التباطؤ الجاري

من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي إلى ٣,١٪ في عام ٢٠١٦ قبل أن يتعافى إلى ٣,٤٪ في ٢٠١٧. وتأتي هذه التنبؤات، التي حُفِّضت بنحو ٠,١ نقطة مئوية لكل من ٢٠١٦ و ٢٠١٧ مقارنة بشهر إبريل، انعكاسا لتراجع الآفاق المتوقعة للاقتصادات المتقدمة عقب تصويت المملكة المتحدة في يونيو الماضي لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي وتحقيق نمو دون المستوى المتوقع في الولايات المتحدة. وقد فرضت هذه التطورات مزيدا من الضغوط الخافضة لأسعار الفائدة العالمية، إذ تشير التوقعات الحالية إلى استمرار السياسة النقدية التيسيرية لفترة أطول. وبالرغم من أن رد فعل الأسواق تجاه صدمة خروج بريطانيا جاء منظما على نحو مطمئن، فإن الأثر النهائي لهذا الخروج لا يزال بعيدا عن الوضوح من جراء عدم اليقين بشأن مصير الترتيبات المؤسسية والتجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد تحسن مزاج السوق تجاه اقتصادات الأسواق الصاعدة مع توقعات بانخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، وانحسار القلق بشأن الآفاق قصيرة الأجل في الصين عقب دعم السياسات للنمو، وحدوث بعض الارتفاع في أسعار السلع الأولية. ولكن الآفاق تتسم بالتفاوت الحاد عبر البلدان والمناطق، حيث يبدو النمو قويا في آسيا الصاعدة بوجه عام والهند بوجه خاص، بينما تمر إفريقيا جنوب الصحراء بحالة من التباطؤ الحاد. وفي الاقتصادات المتقدمة، قد يؤدي ضعف الآفاق التي يحيطها قدر كبير من عدم اليقين ومخاطر التطورات السلبية المخالفة للتوقعات إلى إثارة المزيد من السخط السياسي، مع زيادة تأثير البرامج الانتخابية الداعمة للسياسات المناهضة للاندماج. وهناك عدة اقتصادات صاعدة ونامية لا تزال تواجه تحديات جسيمة على صعيد السياسات في سعيها للتكيف مع انخفاض أسعار السلع الأولية. وهذه الآفاق المثيرة للقلق تجعل الاستجابة الواسعة من السياسات لرفع معدلات النمو وإدارة مواطن التعرض للخطر مطلبا أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

وتتشكل الآفاق الحالية من خلال التقاء مجموعة معقدة من العوامل تضم عمليات التكيف الجارية، والاتجاهات طويلة الأجل، والصدمات الجديدة. وتشير هذه العوامل إلى ضعف السيناريو الأساسي للنمو بوجه عام، ولكنها تشير أيضا إلى عدم اليقين الكبير بشأن آفاق الاقتصاد في المستقبل. وكان أهم التطورات غير المتوقعة في الشهور الأخيرة هو تصويت المملكة المتحدة لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. ولا يزال هذا الخروج حدثا تتكشف تداعياته — ومن المرجح أن

تداعيات على تدفقات التجارة العالمية والاندماج التجاري بشكل أعم. وتزايد المخاوف إزاء عدم المساواة (واستمرار اتساع الفوارق) في توزيع الدخل، الأمر الذي يزداد حدة بسبب ضعف نمو الدخل مع استمرار ديناميكية الإنتاجية المخيبة للآمال. وقد يؤدي عدم اليقين بشأن تطور هذه الاتجاهات إلى قيام الشركات بتأجيل قرارات الاستثمار وتعيين العمالة، مما يبطئ النشاط الاقتصادي على المدى القريب، بينما يمكن أن تؤدي السياسة المنغلقة إلى إشعال الخلاف السياسي عبر الحدود.

أما المخاطرة الثانية فهي الركود في الاقتصادات المتقدمة. فمع استمرار بطء النمو العالمي، يتحول احتمال نقص الطلب الخاص لفترة مطولة مسفرًا عن تراجع دائم في النمو وانخفاض في معدلات التضخم إلى حقيقة ملموسة يوماً بعد يوم، وخاصة في بعض الاقتصادات المتقدمة التي لا تزال ميزانياتها العمومية ضعيفة. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي استمرار التضخم الضعيف لفترة ممتدة في الاقتصادات المتقدمة إلى انفلات توقعات التضخم، مما يسبب ارتفاعاً في أسعار الفائدة الحقيقية وانخفاضاً في الإنفاق، وينتهي بضعف أكبر في النمو والتضخم بشكل عام.

وهناك مخاطر أخرى نبهت إليها أعداد سابقة من آفاق الاقتصاد العالمي ولا تزال من المؤثرات المحتملة المهمة على آفاق الاقتصاد. فعلمية التكيف الجارية في الصين وتداعياتها المصاحبة لا تزال عاملاً مهماً، حتى وإن بدا أن المزاج العام بشأن أوضاع الصين على المدى القريب قد تعافى من القلق الحاد الذي ميزه في بداية العام. ويمكن أن يشهد الاقتصاد الصيني في بعض الأحيان تقلبات أكبر من المتوقع في سياق التحول من الاعتماد على الاستثمار والصناعة والصادرات إلى زيادة الاعتماد على الاستهلاك والخدمات، ما يترك انعكاسات مهمة على البلدان المصدرة للسلع الأولية والآلات وعلى البلدان الأخرى التي تتأثر بالصين على نحو غير مباشر من خلال قنوات العدوى المالية. وتزداد هذه المخاطرة مع التدابير التي تعتمد عليها الصين حالياً لدعم النمو على المدى القصير، حيث ترتفع مخاطر التكيف المربك نظراً لاستمرار ارتفاع نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي وعدم تحقيق تقدم حاسم في معالجة قضايا الديون والحوكمة في المؤسسات المملوكة للدولة. وبشكل أعم، على الرغم من أن الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة تواصل التحسن منذ بضعة شهور، فإن أوجه الضعف الأساسية لا تزال قائمة في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى، وتؤدي ديون الشركات المرتفعة والربحية المتراجعة والميزانيات العمومية الضعيفة في البنوك — مع الحاجة لإعادة بناء الهوامش الوقائية التي تتيحها السياسات، ولا سيما في البلدان المصدرة للسلع الأولية — إلى استمرار تعرض هذه الاقتصادات للتحولات المفاجئة في ثقة المستثمرين. ولا تزال هناك مجموعة من العوامل غير الاقتصادية الإضافية التي تؤثر على الآفاق في المناطق المختلفة — وهي الآثار المطولة للجفاف في إفريقيا

في الصين والذي تتفاقم تداعياته تأثراً بانخفاض اعتمادها على الاستثمار كثيف الاستخدام للموارد الطبيعية؛ واستمرار تكيف البلدان المصدرة للسلع الأولية مع انخفاض الإيرادات؛ والتداعيات الناجمة عن ضعف الطلب في الاقتصادات المتقدمة؛ والصراع الداخلي، والنزاع السياسي، والتوترات الجغرافية-السياسية في عدة بلدان. وبينما لا يزال النمو قوياً في بلدان آسيا الصاعدة، وخاصة الهند، فإن أكبر اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء (نيجيريا وجنوب إفريقيا وأنغولا) تشهد تباطؤاً حاداً أو حالة من الركود تأثراً بالتفاعل بين انخفاض أسعار السلع الأولية وصعوبة الأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية. ولا تزال البرازيل وروسيا يواجهان أوضاعاً اقتصادية كلية صعبة، ولكن آفاقهما المتوقعة تحسنت نوعاً ما مقارنة بشهر إبريل الماضي.

ومن المتوقع أن يزداد التعافي في عام ٢٠١٧ مع تحسن الآفاق بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية واستعادة بعض الزخم في الاقتصاد الأمريكي مع تراجع العبء الناجم عن ضعف المخزونات وتحقيق تعاف في الاستثمارات. وعلى الرغم من استمرار ضعف التوقعات الأطول أجلاً للاقتصادات المتقدمة بسبب الآثار الديمغرافية المعاكسة وضعف نمو الإنتاجية، فإن التنبؤات تشير إلى زيادة قوة النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على المدى المتوسط. ولكن كما ورد في أعداد سابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تعتمد هذه التنبؤات على عدد من الافتراضات المهمة:

- عودة الأوضاع الطبيعية بالتدرج في الاقتصادات الخاضعة حالياً لضغوط، مع انتعاش تدريجي في نمو البلدان المصدرة للسلع الأولية، وإن بلغ هذا الانتعاش مستويات أكثر تواضعاً من ذي قبل
- تباطؤ الاقتصاد الصيني واستعادة توازنه مع بقاء معدلات النمو متوسط الأجل — التي تقارب ٦٪ — أعلى من متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
- تحقيق نمو قوي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى.

وهناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تهدد تحقيق هذه الافتراضات كما تهدد آفاق السيناريو الأساسي بشكل أعم. وعلى وجه التحديد، أصبحت بعض المخاطر التي نبهت إليها الأعداد الأخيرة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكثر بروزاً في الشهور القليلة الماضية. وتتمثل المخاطرة الأولى في النزاع السياسي والسياسات المنغلقة. فقد أبرزت تصويت المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي وحملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية الجارية أن هناك تراجعاً في توافق الآراء حول منافع الاندماج الاقتصادي العابر للحدود. فقد أدت المخاوف من أثر المنافسة الأجنبية على الوظائف والأجور في سياق من النمو الضعيف إلى زيادة جاذبية المناهج القائمة على السياسات الحمائية، وهو ما يحتمل أن يسبب

الموجهة للاستخدامات الأكثر دعماً للطلب والنمو الممكن على المدى الأطول. وبشكل أعم، يجب أن تكون السياسات الاقتصادية الكلية التيسيرية مصحوبة بإصلاحات هيكلية يمكن أن تجابه تراجع النمو الممكن - بما في ذلك جهود تعزيز المشاركة في سوق العمل، وتحسين عملية التوفيق بين المهارات المتوافرة واحتياجات أسواق العمل، وتشجيع الاستثمار في البحوث والتطوير والابتكار. وكما يناقش الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يمكن إعطاء دفعة كبيرة للنشاط قصير الأجل والنمو الممكن متوسط الأجل باستخدام سياسات شاملة تجمع بين دعم الطلب والإصلاحات الموجهة للاحتياجات الهيكلية في البلد المعني، مع الاستناد في ذلك إلى أطر متماسكة للسياسات يتم الإفصاح عنها بوضوح.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تتمثل الأهداف العامة المشتركة للسياسات في استمرار التقارب نحو مستويات الدخل الأعلى بالحد من التشوهات في أسواق المنتجات والعمل ورأس المال وإعطاء المواطنين فرصة أفضل في الحياة عن طريق الاستثمار بحكمة في التعليم والرعاية الصحية، وهي أهداف لا يمكن أن تتحقق إلا في بيئة آمنة من الضعف المالي ومخاطر انعكاس التوجهات. وعلى الاقتصادات التي تتحمل ديوناً غير مالية كبيرة ومتزايدة، أو التزامات أجنبية غير مغطاة، أو تعتمد بشدة على الاقتراض قصير الأجل لتمويل استثماراتها طويلة الأجل أن تنتهج ممارسات أكثر كفاءة في إدارة المخاطر واحتواء عدم الاتساق في العملات والميزانية العمومية.

وبالنسبة للبلدان الأشد تضرراً من هبوط أسعار السلع الأولية، من الضروري التكيف مع هذه الأوضاع لإعادة إرساء الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويتطلب هذا السماح الكامل لسعر الصرف باستيعاب الضغوط في البلدان التي لا تعتمد على ربط سعر الصرف، مع تشديد السياسة النقدية حيثما دعت الحاجة لمعالجة الارتفاعات الحادة في التضخم، وضمان الضبط المالي المطلوب بصورة مراعية للنمو قدر الإمكان.

ويجب على الاقتصادات النامية منخفضة الدخل أن تعيد بناء الهوامش الوقائية في مالياتها العامة مع مواصلة الإنفاق على الاحتياجات الرأسمالية والمصرفيات الاجتماعية الضرورية، وتعزيز إدارة الدين، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية - بما في ذلك إصلاحات التعليم - التي تمهد السبيل لتنويع الاقتصاد ورفع الإنتاجية.

ورغم ضرورة هذه السياسات على مستوى البلدان المنفردة، فسوف تصبح أكثر فعالية لكل مجموعات البلدان إذا تم اعتمادها على نطاق واسع في مختلف أنحاء العالم، مع توجيه اهتمام كاف للأولويات ذات الخصوصية القطرية. ونظراً للنمو الضعيف وحيز السياسات المحدود في كثير من البلدان، لا يزال من الضروري مواصلة بذل جهود متعددة الأطراف في مجالات متعددة للحد من المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي ومواصلة تحسين مستويات المعيشة

الشرقية والجنوبية، والحرب الأهلية والصراع الداخلي في أجزاء من الشرق الأوسط وإفريقيا، والمحنة الأساسية التي يمر بها اللاجئين في البلدان المجاورة وفي أوروبا، والأعمال الإرهابية المتعددة في مختلف أنحاء العالم، وانتشار فيروس زيكا في أمريكا اللاتينية والكاريبي وجنوب الولايات المتحدة وجنوب شرق آسيا. وإذا زادت حدة هذه العوامل، يمكن أن تؤدي مجتمعة إلى التأثير بشدة على مزاج السوق، مما يضر بالطلب والنشاط.

ومن التطورات الإيجابية المخالفة للتوقعات إعادة التسعير المنظمة في الأسواق المالية بعد الصدمة الأولى التي أحدثتها التصويت بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي؛ واستمرار التحسينات في سوق العمل الأمريكي؛ وتسجيل ارتفاع محدود في أسعار السلع الأولية مؤخرًا، وهو ما يتوقع أن يخفف بعض الضغوط عن البلدان المصدرة لهذه السلع. وتشير هذه التطورات إلى إمكانية تحسين الزخم الاقتصادي بدرجة تفوق المستوى المتوخى، ويمكن أن يحقق قوة أكبر من ذلك إذا اعتمدت البلدان أطراً شاملة لرفع الناتج الفعلي والمحتمل.

وبينما تشير تنبؤات السيناريو الأساسي للاقتصاد العالمي إلى انتعاش النمو على مدار الفترة المتبقية من المدى الزمني الذي تغطيه التنبؤات مقارنة بوتيرته الضعيفة هذا العام، فإن احتمال حدوث انتكاسات في هذه الآفاق المتوقعة يظل كبيراً، الأمر الذي تؤكد التخفيضات المتكررة لتوقعات النمو في السنوات الأخيرة. وعلى هذه الخلفية، تختلف أولويات السياسة فيما بين الاقتصادات المنفردة تبعاً لأهدافها المحددة لتحسين زخم النمو، أو مكافحة الضغوط الانكماشية، أو بناء الصلابة اللازمة في مواجهة التقلبات. ولكن هناك خيطاً مشتركاً بين الجميع، وهو الحاجة إلى تحرك عاجل يعتمد على كل روافع السياسات لقطع الطريق أمام تعرض النمو لأي تطورات أخرى مخيبة للأمال ومحاربة التصورات السلبية التي تذهب إلى عدم فعالية السياسات في تعزيز النمو أو عدم تحقق ثمار النمو إلا للشرائح التي تشغل الطرف الأعلى في توزيع الدخل.

وفي الاقتصادات المتقدمة، لا تزال فجوات الناتج سالبة، وضغوط الأجور ضعيفة عموماً، كما حدث ارتفاع في مخاطر التضخم المنخفض المزمع (أو الانكماش في بعض الحالات). وبالتالي، يجب أن تظل السياسات النقدية تيسيرية، وأن تعتمد على استراتيجيات غير تقليدية حسب الحاجة. ولكن السياسة النقدية التيسيرية لا تكفي وحدها لرفع الطلب بالقدر الكافي، ولذلك فإن دعم المالية العامة - الذي يحدده الحيز المتاح ويركز على السياسات التي تحمي الفئات محدودة الدخل وترفع النمو المتوقع على المدى المتوسط - يظل ضرورياً لتوليد الزخم المطلوب وتجنب انخفاض دائم في توقعات التضخم على المدى المتوسط. وفي البلدان التي تواجه تصاعداً في الدين العام ومصروفات المستحقات الاجتماعية، يمكن إيجاد حيز مالي إضافي مساعد على المدى القصير من خلال الالتزام الموثوق بالضبط المالي على المدى المتوسط. وينبغي أن تركز سياسة المالية العامة على المصروفات

الضرورات في هذا الصدد وجود أطر فعالة لتسوية الأوضاع المصرفية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ومعالجة المخاطر الناشئة عن جهات الوساطة غير المصرفية. وقد أصبح وجود شبكة أمان عالمية أهم من أي وقت مضى حتى يمكن حماية الاقتصادات ذات الأساسيات القوية التي قد تتعرض رغم ذلك لانتقال العدوى والتداعيات، بما في ذلك الضغوط غير الاقتصادية.

في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تسير هذه الجهود بشكل متزامن على عدد من الجبهات. فعلى صناع السياسات معالجة رد الفعل المضاد للتجارة العالمية عن طريق إعادة تركيز المناقشات على المنافع طويلة الأجل التي ينطوي عليها التكامل الاقتصادي وضمان أن تساعد المبادرات الاجتماعية الموجهة بدقة إلى المتضررين وتيسير استيعابهم في القطاعات المتوسعة عن طريق التدريب التحويلي. ومن

الآفاق والسياسات العالمية

آخر التطورات والآفاق المتوقعة

تعكس القوى التي تشكل الآفاق العالمية، قصيرة الأجل وطويلة الأجل، انكماشاً في النمو خلال عام ٢٠١٦ وتعافياً تدريجياً فيما بعد، فضلاً على مخاطر معاكسة محتملة. وتتضمن هذه القوى صدمات جديدة، مثل بريكزيت — استفتاء ٢٣ يونيو ٢٠١٦ الذي جاءت نتيجته في صالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ والمواءمات الحالية مثل إعادة توازن النمو في الصين وتكيف البلدان المصدرة للسلع الأولية، مع التراجع المطول في معدلات التبادل التجاري؛ وتباطؤ الاتجاهات العامة مثل الاتجاهات الديمغرافية وتغير نمو الإنتاجية، وعوامل غير اقتصادية مثل أوجه عدم اليقين بشأن العوامل الجغرافية السياسية والسياسية. ولانكماش التعافي أيضاً دور مهم في ضعف التجارة العالمية (نوقش في الفصل الثاني) واستمرار انخفاض النمو (نوقش في الفصل الثالث).

وبالمقارنة بالآفاق العالمية المتوقعة في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، طرأت تغيرات أهمها خفض توقعات النمو في الولايات المتحدة (وهو ما يعكس في الأساس تراجع النمو دون المستوى المتوقع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦)، واستمرار تأكيد الخروج الوشيك لاقتصادي البرازيل وروسيا من حالة الركود، ونتيجة استفتاء المملكة المتحدة. وسوف تتكشف نتائج خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تدريجياً — وسوف تظل الترتيبات طويلة الأجل في العلاقات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي غير واضحة المعالم لفترة طويلة. والاستفتاء ليس فقط دليل على ضعف التوافق بشأن منافع التكامل الاقتصادي عبر الحدود في ظل تراجع النمو، ولكنه قد يحفز الضغوط لتطبيق سياسات انغلاقية في بلدان أخرى أيضاً.

وعلى الجانب الإيجابي، وبخلاف الانخفاض الحاد في قيمة الجنيه الاسترليني، أمكن احتواء ردود الفعل السوقية الواسعة لبريكزيت بوجه عام، حيث تعافت أسعار الأسهم وزاد الإقبال على المخاطر مجدداً بعد التراجع الحاد في السابق، وهو ما سنتناوله لاحقاً في هذا الفصل. غير أنه لا تزال توجد ضغوط على الأرصدة المصرفية، لا سيما في البلدان التي تزداد فيها هشاشة الجهاز المصرفي. ووفق البيانات المبدئية، ظلت مشاعر وانطباعات الشركات والمستهلكين ثابتة عموماً في شهر يوليو عقب الاستفتاء مباشرة ما عدا في المملكة المتحدة. وتحسنت المشاعر والانطباعات بشأن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما يعكس انحسار المخاوف

بشأن الآفاق المتوقعة في الصين في الأجل القريب عقب دعم السياسات للنمو، والتحسين الطفيف في الأخبار الاقتصادية الكلية لعدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى في الشهور القليلة الأخيرة، وتعافي أسعار السلع الأولية إلى حد ما، وتوقعات انخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة. ولكن في ظل محدودية البيانات الاقتصادية الكلية عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لا يزال تأثير بريكزيت على النتائج الاقتصادية الكلية غير واضح، لا سيما في أوروبا.

ومن المتوقع أن يرتفع النمو اعتباراً من عام ٢٠١٧ وما بعده، وهو ارتفاع مدعوم في مجمله تقريباً بتطورات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويعكس ذلك في الأساس عاملين: عودة أوضاع الاقتصاد الكلي إلى طبيعتها تدريجياً في عدة بلدان تشهد حالة من الركود الكبير، وزيادة الوزن النسبي للبلدان متسارعة النمو في هذه المجموعة في الاقتصاد العالمي (الإطار ١-١).

الاقتصاد العالمي في الشهور الأخيرة

استمرار تباطؤ النشاط العالمي

استناداً إلى البيانات المبدئية، يقدر النمو العالمي بنسبة ٢,٩٪ في النصف الأول من عام ٢٠١٦، وهي نسبة أقل قليلاً مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠١٥ وأقل أيضاً من المتوقع في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وظل الإنتاج الصناعي العالمي متباطئاً، ولكن توجد بوادر على تحسنه في الشهور الأخيرة، كما تراجع حجم التبادل التجاري خلال الربع المنتهي في شهر يونيو بعد عدة أشهر من التعافي المستمر عقب بلوغ القاع في أوائل عام ٢٠١٥ (الشكل البياني ١-١). ويمكن عزو تراجع الزخم مؤخراً في الأساس إلى ضعف النشاط في الاقتصادات المتقدمة.

- فقد الاقتصاد الأمريكي زخمه خلال أرباع السنة القليلة الماضية، ولم يتحقق الارتفاع المتوقع في الربع الثاني من عام ٢٠١٦، حيث يقدر النمو السنوي المعدل موسمياً بنسبة ١,١٪. وظل نمو الاستهلاك قوياً (حيث بلغ في المتوسط ٣٪ تقريباً خلال النصف الأول من العام). مدعوماً بقوة سوق العمل وزيادة الأجور، ولكن تأثر معدل النمو الكلي بالسلب نتيجة استمرار ضعف الاستثمارات غير السكنية وسحب كميات ضخمة من المخزون. ويبدو أن ضعف الاستثمارات الثابتة للشركات ناتج عن التراجع

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
(التغير٪، ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن توقعات عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» ^١	الاختلاف عن توقعات تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي في يوليو ٢٠١٦		توقعات		٢٠١٥		
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧			
٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٣,٤	٣,١	٣,٢	الناتج العالمي
٠,٢-	٠,٣-	٠,٠	٠,٢-	١,٨	١,٦	٢,١	الاقتصادات المتقدمة
٠,٣-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٦-	٢,٢	١,٦	٢,٦	الولايات المتحدة
٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,١	١,٥	١,٧	٢,٥	منطقة اليورو
٠,٢-	٠,٢	٠,٢	٠,١	١,٤	١,٧	١,٥	ألمانيا
٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٢-	١,٣	١,٣	١,٣	فرنسا
٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,٩	٠,٨	٠,٨	إيطاليا
٠,١-	٠,٥	٠,١	٠,٥	٢,٢	٣,١	٣,٢	إسبانيا
٠,٧	٠,٠	٠,٥	٠,٢	٠,٦	٠,٥	٠,٥	اليابان
١,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,١	١,١	١,٨	٢,٢	المملكة المتحدة
٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	١,٩	١,٢	١,١	كندا
٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٢,٣	٢,٠	٢,٥	اقتصادات متقدمة أخرى ^٢
٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٤,٦	٤,٢	٤,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,١	٠,٨	٠,١-	٠,٣	١,٤	٠,٣-	٢,٨-	كومنولث الدول المستقلة
٠,٣	١,٠	٠,١	٠,٤	١,١	٠,٨-	٣,٧-	روسيا
٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,١-	٢,٣	٠,٩	٠,٥-	ما عدا روسيا
٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٦,٣	٦,٥	٦,٦	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٦,٢	٦,٦	٦,٩	الصين
٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٧,٦	٧,٦	٧,٦	الهند ^٣
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,١	٤,٨	٤,٨	مجموعة آسيان — ٥ ^٤
٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٣,١	٣,٣	٣,٦	أوروبا الصاعدة والنامية
٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	١,٦	٠,٦-	٠,٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٣,٣-	٣,٨-	البرازيل
٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٤-	٢,٣	٢,١	٢,٥	المكسيك
٠,١-	٠,٣	٠,١	٠,٠	٣,٤	٣,٤	٢,٣	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	١,٢	٣,٥	المملكة العربية السعودية
١,١-	١,٦-	٠,٤-	٠,٢-	٢,٩	١,٤	٣,٤	إفريقيا جنوب الصحراء
٢,٩-	٤,٠-	٠,٥-	٠,١	٠,٦	١,٧-	٢,٧	نيجيريا
٠,٤-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٠	٠,٨	٠,١	١,٣	جنوب إفريقيا
							للتذكير
٠,٢-	٠,١	٠,١	٠,٠	١,٧	١,٩	٢,٣	الاتحاد الأوروبي
٠,٦-	١,٠-	٠,٢-	٠,١-	٤,٩	٣,٧	٤,٦	البلدان النامية منخفضة الدخل
٠,١-	٠,٣	٠,١	٠,١-	٣,٢	٣,٢	٢,١	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٢,٨	٢,٤	٢,٦	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
٠,٠	٠,٨-	٠,١-	٠,٤-	٣,٨	٢,٣	٢,٦	حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)
							الواردات
٠,٢-	١,٠-	٠,٣-	٠,٤-	٣,٩	٢,٤	٤,٢	الاقتصادات المتقدمة
٠,٤	٠,٧-	٠,٠	٠,٤-	٤,١	٢,٣	٠,٦-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٠	٠,٧-	٠,١-	٠,٥-	٣,٥	١,٨	٣,٦	الصادرات
٠,٣-	٠,٩-	٠,٢-	٠,٢-	٣,٦	٢,٩	١,٣	الاقتصادات المتقدمة
							اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
							أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
٠,٠	١٦,٢	١,٥	٠,١	١٧,٩	١٥,٤-	٤٧,٢-	النفط
١,٦	٦,٧	١,٥	١,١	٠,٩	٢,٧-	١٧,٥-	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الصادرات السلعية العالمية)
							أسعار المستهلكين
٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	١,٧	٠,٨	٠,٣	الاقتصادات المتقدمة
٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٤,٤	٤,٥	٤,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٦
							سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)
٠,٢-	٠,١	٠,١	٠,١	١,٣	١,٠	٠,٥	على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤-	٠,٣-	٠,٠	على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١	على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من ٢٢ يوليو إلى ١٩ أغسطس ٢٠١٦. والاقتصادات مرتبة تبعا لحجمها الاقتصادي. وتُعدّل البيانات ربع السنوية المجمعة موسميا.

^١ تنتج الفروق عن تقريب الأرقام في تنبؤات العدد الحالي وتقرير «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر في يوليو ٢٠١٦، وعدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».

^٢ ما عدا مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٣ بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويقوم إجمالي الناتج المحلي من عام ٢٠١١ والأعوام التالية على أساس إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، والسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ كسنة الأساس.

^٤ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

الجدول ١-١: (تتمة)

من ربع عام رابع إلى آخر ^٧				على أساس سنوي مقارن				
توقعات		توقعات		توقعات		توقعات		
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٣,٥	٣,١	٣,١	٣,٢	٣,٤	٣,١	٣,٢	٣,٤	الناتج العالمي
١,٨	١,٧	١,٨	١,٩	١,٨	١,٦	٢,١	١,٩	الاقتصادات المتقدمة
١,٩	٢,٠	١,٩	٢,٥	٢,٢	١,٦	٢,٦	٢,٤	الولايات المتحدة
١,٦	١,٦	٢,٠	١,٢	١,٥	١,٧	٢,٠	١,١	منطقة اليورو
١,٦	١,٧	١,٣	١,٦	١,٤	١,٧	١,٥	١,٦	ألمانيا
١,٥	١,٣	١,٣	٠,٦	١,٣	١,٣	١,٣	٠,٦	فرنسا
١,٢	٠,٧	١,١	٠,٤-	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٣-	إيطاليا
٢,١	٢,٦	٣,٥	٢,١	٢,٢	٣,١	٣,٢	١,٤	إسبانيا
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٩-	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٠	اليابان
٠,٨	١,٤	١,٨	٣,٥	١,١	١,٨	٢,٢	٣,١	المملكة المتحدة
١,٩	١,٥	٠,٣	٢,٤	١,٩	١,٢	١,١	٢,٥	كندا
٢,٤	٢,١	٢,٠	٢,٧	٢,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٨	اقتصادات متقدمة أخرى ^٢
٥,٠	٤,٣	٤,٢	٤,٤	٤,٦	٤,٢	٤,٠	٤,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٢,١	٠,٣-	٣,٣-	٠,٩-	١,٤	٠,٣-	٢,٨-	١,١	كومنولث الدول المستقلة
٢,٤	٠,٣-	٣,٨-	٠,٢-	١,١	٠,٨-	٣,٧-	٠,٧	روسيا
...	٢,٣	٠,٩	٠,٥-	٢,٠	ما عدا روسيا
٦,٣	٦,٣	٦,٨	٦,٦	٦,٣	٦,٥	٦,٦	٦,٨	آسيا الصاعدة والنامية
٦,١	٦,٤	٦,٩	٧,٠	٦,٢	٦,٦	٦,٩	٧,٣	الصين
٧,٤	٧,٤	٨,١	٧,١	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٢	الهند ^٣
٥,٨	٤,٤	٤,٨	٤,٩	٥,١	٤,٨	٤,٨	٤,٦	مجموعة آسيان — ٥ ^٤
٢,٩	٢,٩	٤,١	٢,٩	٣,١	٣,٣	٣,٦	٢,٨	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٣	٠,٤-	١,٢-	٠,٣	١,٦	٠,٦-	٠,٠	١,٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,١	١,٢-	٥,٩-	٠,٧-	٠,٥	٣,٣-	٣,٨-	٠,١	البرازيل
٢,٤	١,٨	٢,٤	٢,٦	٢,٣	٢,١	٢,٥	٢,٢	المكسيك
...	٣,٤	٣,٤	٢,٣	٢,٧	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٢,٥	١,٠	١,٨	٢,٤	٢,٠	١,٢	٣,٥	٣,٦	المملكة العربية السعودية
...	٢,٩	١,٤	٣,٤	٥,١	إفريقيا جنوب الصحراء
...	٠,٦	١,٧-	٣,٧	٦,٣	نيجيريا
١,٣	٠,١	٠,٢	١,٤	٠,٨	٠,١	١,٣	١,٦	جنوب إفريقيا
...	للتذكيرة
١,٦	١,٩	٢,٣	١,٨	١,٧	١,٩	٢,٣	١,٦	الاتحاد الأوروبي
...	٤,٩	٣,٧	٤,٦	٦,٠	البلدان النامية منخفضة الدخل
...	٣,٢	٣,٢	٣,١	٢,٦	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٢,٨	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٨	٢,٤	٢,٦	٢,٧	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
...	٣,٨	٢,٣	٢,٦	٣,٩	حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)
...	الواردات
...	٣,٩	٢,٤	٤,٢	٣,٨	الاقتصادات المتقدمة
...	٤,١	٢,٣	٠,٦-	٤,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
...	الصادرات
...	٣,٥	١,٨	٣,٦	٣,٨	الاقتصادات المتقدمة
...	٣,٦	٢,٩	١,٣	٣,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
...	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
٦,٨	١٤,٦	٤٣,٤-	٢٨,٧-	١٧,٩	١٥,٤-	٤٧,٢-	٧,٥-	النفط ^٥
١,٢-	٦,٨	١٩,١-	٧,٤-	٠,٩	٢,٧-	١٧,٥-	٤,٠-	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الصادرات السلعية العالمية)
...	أسعار المستهلكين
١,٨	١,٠	٠,٤	١,٠	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٤	الاقتصادات المتقدمة
٣,٩	٤,٢	٤,٦	٤,٢	٤,٤	٤,٥	٤,٧	٤,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٦
...	١,٣	١,٠	٠,٥	٠,٣	سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)
...	٠,٤-	٠,٣-	٠,٠	٠,٢	على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
...	على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
...	٠,١-	٠,٠	٠,١	٠,٢	على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

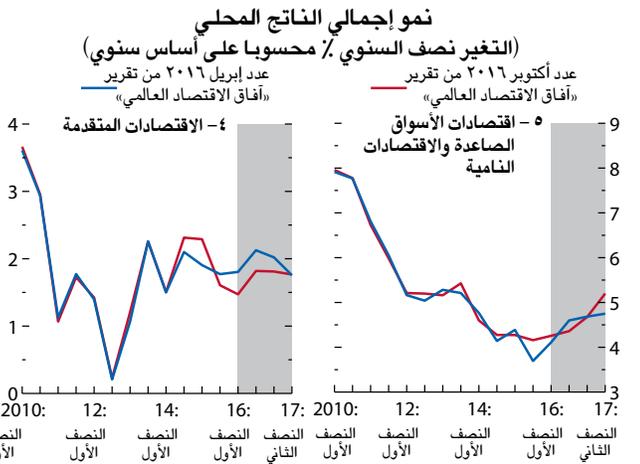
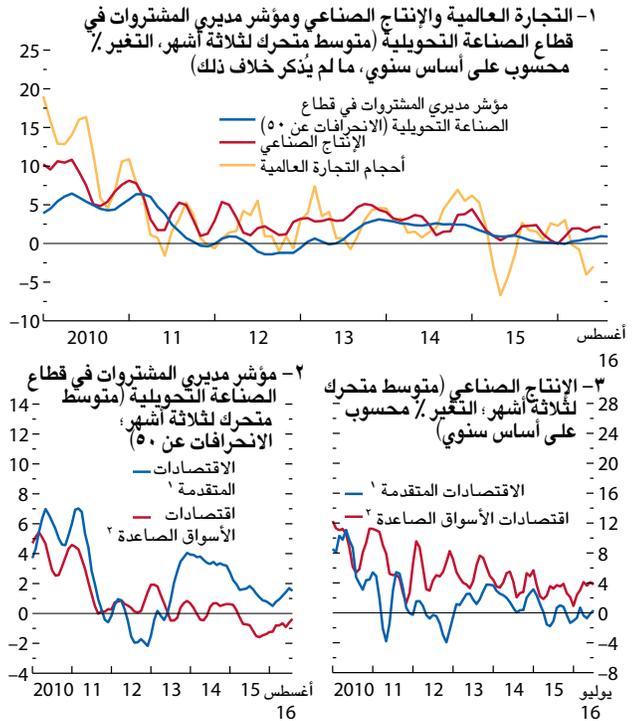
^٥ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر البرميل بالدولار الأمريكي ٥٠,٧٩ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٥؛ ويبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود المستقبلية ٤٢,٩٦ دولارا أمريكيا في عام ٢٠١٦ و٥٠,٦٤ دولارا في عام ٢٠١٧.

^٦ ما عدا الأرجنتين وفنزويلا. بالنسبة للأرجنتين، راجع الملاحظات الخاصة بكل بلد على حدة في قسم «الملاحظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٧ بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية ما يقارب ٩٠٪ من أوزان الناتج العالمي السنوي المحسوبة على أساس تعادل القوى الشرائية. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية ما يقارب ٨٠٪ من أوزان الناتج السنوي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المحسوبة على أساس تعادل القوى الشرائية.

الشكل البياني ١-١: مؤشرات النشاط العالمي

تراجع النمو العالمي تراجعاً طفيفاً خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، وهو ما يرجع في معظمه إلى تباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة، في حين تحسن النشاط إلى حد ما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وانكسرت التجارة العالمية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦، بينما ظل الإنتاج الصناعي متباطئاً في معظمه، ولكنه ارتفع في الشهور الأخيرة.



المصادر: المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومؤسسة Markit Economics؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١- أستراليا وكندا والجمهورية التشيكية والنامرك ومنطقة اليورو ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الإنتاج الصناعي فقط) وإسرائيل واليابان وكوريا ونيوزيلندا والنرويج (الإنتاج الصناعي فقط) وسنغافورة والسويد (الإنتاج الصناعي فقط) وسويسرا ومقاطعة تايوان الصينية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
 ٢- الأرجنتين (الإنتاج الصناعي فقط) والبرازيل وبلغاريا (الإنتاج الصناعي فقط) وشيلي (الإنتاج الصناعي فقط) والصين وكولومبيا (الإنتاج الصناعي فقط) وهنغاريا والهند واندونيسيا ولافيا (الإنتاج الصناعي فقط) وليتوانيا (الإنتاج الصناعي فقط) وماليزيا (الإنتاج الصناعي فقط) والمكسيك وباكستان (الإنتاج الصناعي فقط) وبيرو (الإنتاج الصناعي فقط) والبلين (الإنتاج الصناعي فقط) وبولندا ورومانيا (الإنتاج الصناعي فقط) وروسيا وجنوب إفريقيا وتايلاند (الإنتاج الصناعي فقط) وتركيا وأوكرانيا (الإنتاج الصناعي فقط) وفنزويلا (الإنتاج الصناعي فقط).

المستمر في الإنفاق الرأسمالي في قطاع الطاقة (وإن كان هذا التراجع بدأ يقل تدريجياً)، وتأثير الارتفاع الأخير في قيمة الدولار على الاستثمار في الصناعات التصديرية، وربما أيضاً عن المخاوف بشأن تقلبات الأسواق المالية والركود في أواخر عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦. وتراجعت إنتاجية المشتغلين في القطاع غير الزراعي بنسبة ٠,٦% خلال الربع الثاني على أساس سنوي معدل لاحتساب التغيرات الموسمية، وهو الانخفاض الثالث على التوالي.

وتراجع النمو السنوي المعدل موسمياً في منطقة اليورو إلى ١,٢% خلال الربع الثاني، وذلك بعد أن وصل إلى ٢,١% في الربع الأول بسبب اعتدال الأحوال الجوية وما نتج عن ذلك من نشاط قوي في قطاع البناء. وتراجع الطلب المحلي، لا سيما الاستثمار، في بعض الاقتصادات الأكبر حجماً في منطقة اليورو عقب بلوغ النمو مستويات أعلى من المتوقع خلال أرباع متتالية. وتشير البيانات عالية التواتر ومؤشرات مسح الشركات خلال شهر يوليو إلى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ليس له أي تأثير يذكر حتى الآن على مستويات الثقة والنشاط.

وفي المملكة المتحدة، بدأ الربع الثاني بداية قوية أدت إلى ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي المعدل موسمياً إلى ٢,٤% (مقابل ١,٨% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦). ويشير انقطاع البيانات عالية التواتر خلال الربع الثاني إلى بدء الزخم في التراجع خلال شهري مايو ويونيو اللذين سبقا الاستفتاء. ويتضح من مؤشرات المسوح لشهري يوليو وأغسطس حدوث تراجع حاد في نشاط الصناعة التحويلية في مرحلة ما بعد الاستفتاء أعقبته انتعاشة لاحقة، في حين ظلت مبيعات التجزئة قوية حتى الآن.

وفي اليابان، تباطأ النمو السنوي المعدل موسمياً خلال الربع الثاني ليصل إلى ٠,٧% مقابل ٢,١% خلال الربع الأول. ويعود ذلك جزئياً إلى التراجع الذي أعقب الربع الأول الأقوى من المعتاد الذي جاءت نتائجه مدفوعة جزئياً بآثار السنة الكبيسة، لا سيما بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي. كذلك أدى تراجع الطلب الخارجي واستثمارات الشركات إلى تباطؤ النشاط في الربع الثاني. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة الأخرى التي ترتبط آفاقها ارتباطاً وثيقاً بالاقتصادات المؤثرة على النظام المالي العالمي، ازداد الزخم في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومقاطعة تايوان الصينية خلال الربع الثاني، مع انحسار التداعيات المالية والاقتصادية السلبية القادمة من الصين عقب الاضطرابات في بداية العام. وفي المقابل، تأثر النمو في كندا سلباً بسبب النتائج الاقتصادية الأمريكية التي جاءت دون التوقعات والتداعيات الناجمة

استمرار تراجع معدلات التضخم

في عام ٢٠١٥، بلغ تضخم أسعار المستهلكين ٠,٣٪ في الاقتصادات المتقدمة، وهو أقل معدل على الإطلاق منذ الأزمة المالية العالمية. وقد ارتفع إلى ٠,٥٪ تقريبا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦ مع انحسار التداعيات الناجمة عن أسعار النفط (الشكل البياني ١-٢). ويتجاوز التضخم الأساسي في أسعار المستهلكين معدل التضخم الكلي، ولكنه يتفاوت بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية. وقد زاد متوسط التضخم الأساسي قليلا عن ٢٪ خلال النصف الأول من العام في الولايات المتحدة، وهو ما قد يعكس عوامل مؤقتة أو موسمية، بينما انخفض إلى ٠,٧٥٪ تقريبا في منطقة اليورو واليابان. وظلت معدلات التضخم مستقرة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نظرا لاستقرار أسعار الصرف عموما، أو ارتفاعها، في العديد من البلدان وتقلص آثار الانخفاضات السابقة في أسعار الصرف.

تعاف جزئي في أسعار السلع الأولية

ارتفع مؤشر أسعار السلع الأولية الصادر عن صندوق النقد الدولي بنسبة ٢٢٪ منذ فبراير ٢٠١٦ — أي خلال المدة الفاصلة بين الفترتين المرجعيتين لعدد إبريل ٢٠١٦ والعدد الحالي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الشكل البياني ١-٣). وكانت أسعار الوقود هي الأكثر ازديادا، لا سيما النفط والفحم:

- سجلت أسعار النفط أعلى هبوط لها على الإطلاق خلال ١٠ سنوات في يناير ٢٠١٦، ولكنها ارتفعت مجددا بنسبة ٥٠٪ لتصل إلى ٤٥ دولارا أمريكيا في أغسطس، مما يعود أساسا إلى انقطاعات اضطرارية في إنتاج النفط أدت إلى موازنة سوق النفط.
- ويستمر تراجع أسعار الغاز الطبيعي، حيث تراجع متوسط السعر في أوروبا واليابان والولايات المتحدة بنسبة ٦٪ منذ فبراير ٢٠١٦. ويعود هذا التراجع إلى الانخفاض السابق في أسعار النفط ووفرة إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا وضعف الطلب في آسيا (لا سيما في اليابان). وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بسبب زيادة الطلب من قطاع الطاقة الكهربائية نتيجة ارتفاع درجات الحرارة عن المتوقع.
- وتعافت أسعار الفحم، حيث ارتفع متوسط الأسعار في أستراليا وجنوب إفريقيا بنسبة ٣٢٪ عن مستواه في فبراير ٢٠١٦.
- وارتفعت أيضا أسعار السلع الأولية بخلاف الوقود، حيث زادت أسعار المعادن والسلع الزراعية بنسبة ١٢٪ و ٩٪، على الترتيب.
- وكانت أسعار المعادن قد تراجعت تدريجيا بسبب التباطؤ والتحول عن الاستثمارات كثيفة الاستخدام للسلع الأولية في الصين، ولكن الدفعات التنشيطية الأخيرة ساهمت في ارتفاع الأسعار إلى حد ما.

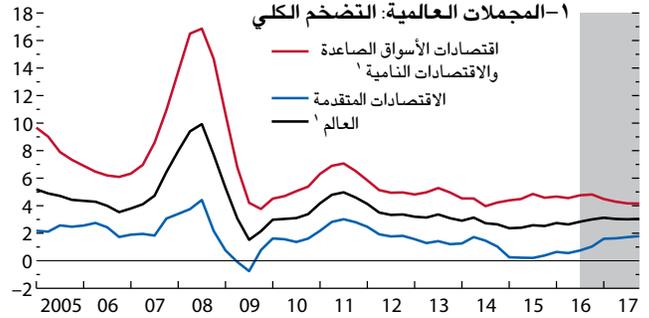
عن بعض الأحداث الاستثنائية مثل حرائق الغابات في ألبرتا.

وبالرغم من انكماش النشاط في الاقتصادات المتقدمة والتداعيات الناجمة عن ذلك، سجلت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كمجموعة ارتفاعا طفيفا في الزخم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، وهو ما يتسق عموما مع التوقعات الواردة في عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. واستمرت بلدان آسيا الصاعدة في تسجيل معدلات نمو قوية، وتحسنت الأوضاع تحسنا طفيفا في البلدان المتعثرة مثل البرازيل وروسيا. غير أن العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء لا تزال تواجه أوضاعا صعبة.

- بالنسبة لبلدان آسيا الصاعدة، استقر النمو في الصين خلال النصف الأول من العام قرب منتصف النطاق المستهدف من السلطات لعام ٢٠١٦ والذي يبلغ ٦,٥٪-٧٪، وجاء هذا النمو مدعوما بالسياسات وقوة نمو الائتمان. ويتضح من الاستهلاك القوي وتحول النشاط مجددا من الصناعة إلى الخدمات أن عملية إعادة التوازن في الصين تسير بالتوازي مع أبعاد هيكل الطلب والعرض الداخلي. واستمر اقتصاد الهند في التعافي بمعدلات قوية مستفيدا من التحسن الكبير في معدلات التبادل التجاري والتدابير الفعالة على جانب السياسات وتعزيز الاحتياطات الخارجية، مما ساعد على تحسين المشاعر والانطباعات العامة.
- وفي أمريكا اللاتينية، لا يزال اقتصاد البرازيل يشهد حالة من الركود، ولكن يبدو أن النشاط قارب على الارتفاع مجددا بعد أن وصل إلى القاع مع انحسار آثار الصدمات السابقة — تراجع أسعار السلع الأولية وتصحيحات الأسعار الجبرية خلال عام ٢٠١٥.
- وتظهر بوادر الاستقرار على الاقتصاد الروسي، حيث بدأ في التكيف مع الصدمة المزدوجة الناجمة عن أسعار النفط والعقوبات، وتحسنت الأوضاع المالية بعد تعزيز الاحتياطات الرأسمالية المصرفية بأموال عامة. وكان أداء الاقتصاد الكلي في بلدان أوروبا الصاعدة الأخرى مستقرا بوجه عام، وإن كان الوضع في تركيا أصبح أكثر التباسا عقب محاولة الانقلاب في يوليو الماضي.
- وتراجع النشاط في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وفي مقدمتها نيجيريا، بسبب تعطل الإنتاج نتيجة نقص العملة الأجنبية والأعمال المسلحة بمنطقة دلتا النيجر وانقطاع الكهرباء. وظلت معدلات الزخم ثابتة في جنوب إفريقيا رغم تحسن الأوضاع الخارجية — لا سيما استقرار الصين. وساهم صمود كوت ديفوار وكينيا والسنغال وتنزانيا في موازنة تأثير تراجع النشاط في مختلف بلدان المنطقة.
- ولا يزال الشرق الأوسط يواجه تحديات صعبة في ظل تراجع أسعار النفط، وتداعيات الاضطرابات الجغرافية السياسية، وما تشهده بعض البلدان من نزاعات أهلية.

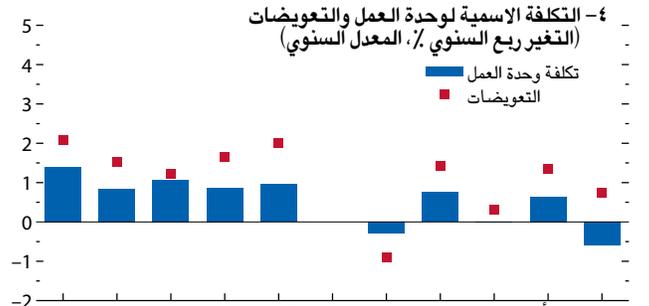
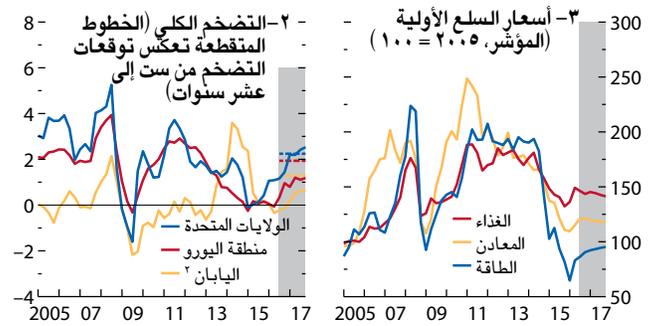
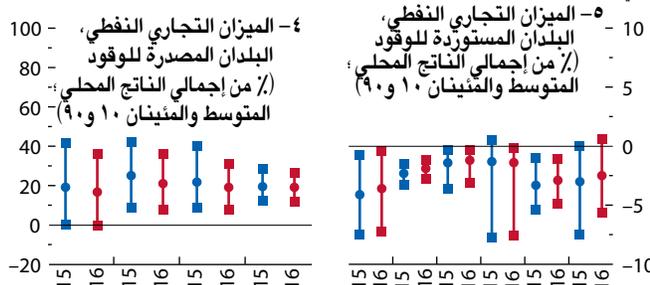
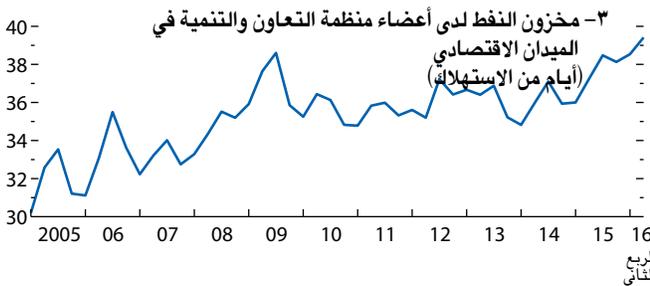
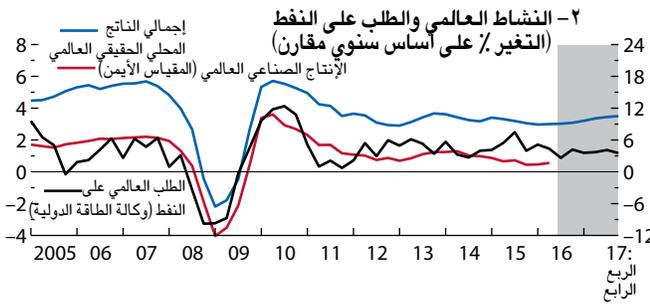
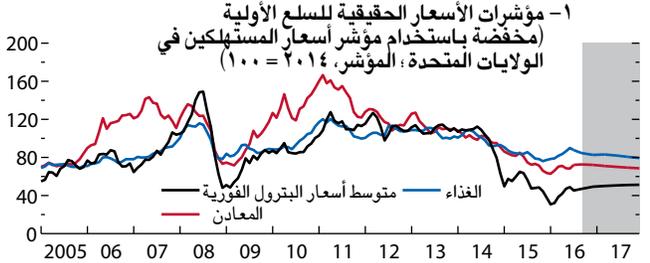
الشكل البياني ١-٢: التضخم العالمي (التغير % على أساس سنوي مقارن، ما لم يذكر خلاف ذلك)

ارتفع التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة مع تبيد حالة التباطؤ الناجمة عن تراجع أسعار السلع الأساسية. وظل التضخم الكلي ثابتا بوجه عام في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أو ارتفع في بعض الحالات.



الشكل البياني ١-٣: أسواق السلع الأولية والنفط

ارتفعت أسعار النفط عن يناير ٢٠١٦ عندما بلغت أقل مستوياتها على الإطلاق خلال ١٠ سنوات، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانقطاعات الاضطرابية في الإنتاج. وارتفعت أسعار المعادن إلى حد ما خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦ بسبب الارتفاع الطفيف في الطلب من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، في حين ارتفعت أسعار معظم بنود الغذاء بسبب صدمات الطقس المعاكسة في الأساس.

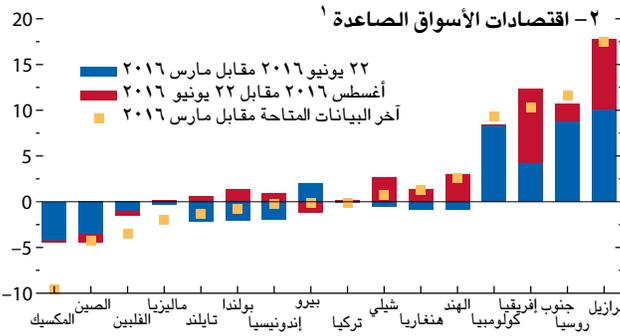
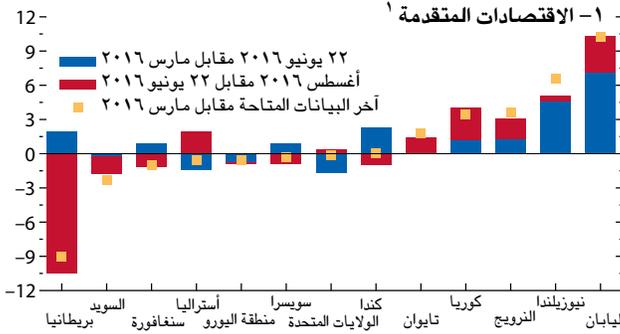


المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ونظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي؛ وتقديرات خبراء الصندوق.
١ ما عدا فنزويلا.
٢ في اليابان، يرجع ارتفاع التضخم في ٢٠١٤، إلى حد كبير، إلى زيادة ضريبة الاستهلاك.

المصادر: صندوق النقد الدولي، نظام أسعار السلع الأولية؛ ووكالة الطاقة الدولية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ١-٤: التغيرات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، مارس ٢٠١٦ - سبتمبر ٢٠١٦ (٧)

منذ مارس ٢٠١٦، ظلت قيمة عملات الاقتصادات المتقدمة في معظمها مستقرة أو ارتفعت بشكل طفيف باستثناء الجنيه الاسترليني (الذي انخفض انخفاضا حادا عقب استفتاء بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي في ٢٣ يونيو)، والين الياباني (الذي ارتفعت قيمته بنسبة ١٠٪ تقريبا). وارتفعت قيمة عملات مصدري السلع الأولية بوجه عام مع تعافي أسعار السلع الأولية.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: أعدت التسميات الواردة في الشكل البياني باستخدام رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (أيزو).
١ آخر البيانات المتاحة بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠١٦.

بمعدلات أقل كثيرا مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦.

السياسة النقدية والأوضاع المالية

تحسنت أسعار الأصول والمشاعر تجاه المخاطر عموما عقب الانخفاضات التي تلت استفتاء المملكة المتحدة (الشكل البياني ١-٦). فقد ارتفعت أسعار الأسهم إلى مستويات قياسية في الولايات المتحدة في شهر أغسطس، كما ارتفعت في اقتصادات متقدمة أخرى. وتعد أسهم البنوك استثناء ملحوظا بسبب الانخفاض المتوقع مستقبلا في ربحية البنوك نظرا لأنه يُتوقع أن تظل أسعار الفائدة منخفضة للغاية لفترة أطول، وبسبب المخاوف

وبالنسبة للسلع الزراعية الأولية، ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة ٧٪، حيث ارتفعت أسعار معظم البنود ما عدا بنود قليلة كالذرة والقمح. ولم تكن آثار الصدمات الجوية المعاكسة قد انتقلت بالكامل حتى الآن إلى الأسعار الدولية، ولكن آثار ظاهرة النينو واحتمالات حلول ظاهرة النينا بدأت في التأثير على أسواق الغذاء الدولية. كذلك تشهد البرازيل، وهي من كبار منتجي الغذاء، فترات مطولة من الجفاف. وتراجعت أسعار القمح في ظل توقعات ارتفاع المخزون عقب زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا.

أسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية

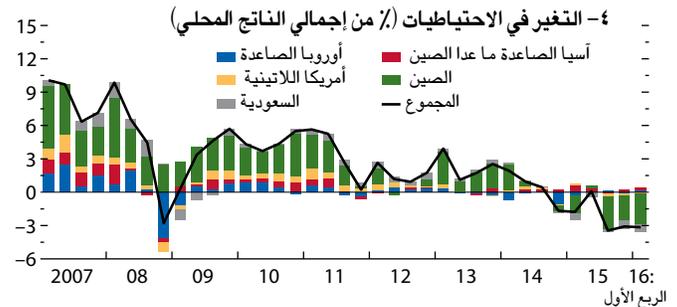
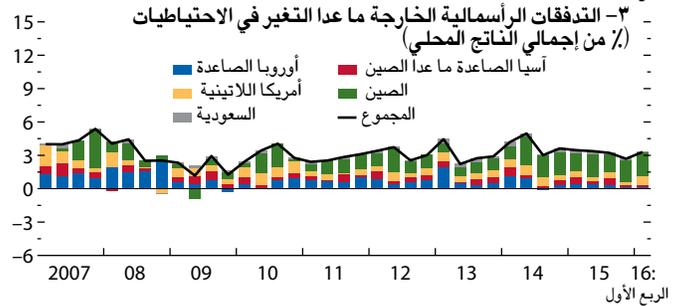
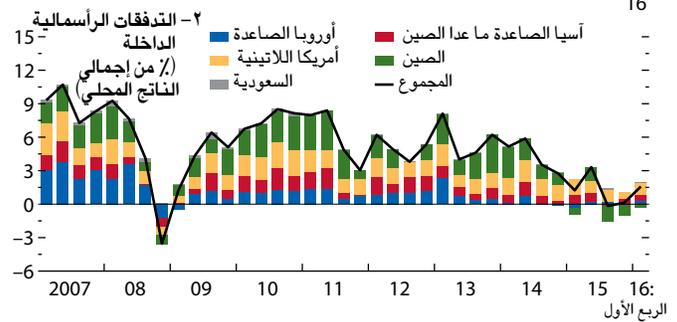
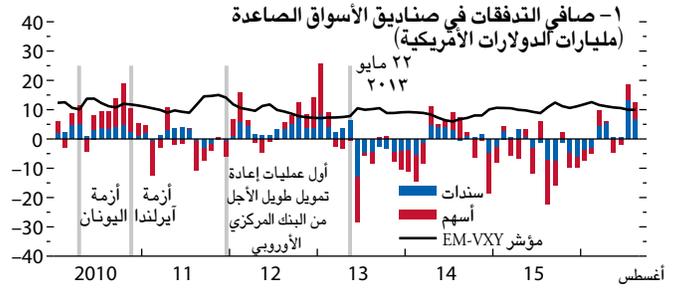
لا تزال قيمة الدولار الأمريكي واليورو ثابتة تقريبا بالقيمة الفعلية الحقيقية منذ الربع (الشكل البياني ١-٤)، اللوحة الأولى). وتتضمن التحركات الأكبر على الإطلاق على مستوى عملات الاقتصادات المتقدمة في نهاية منتصف شهر سبتمبر ٢٠١٦ تراجع قيمة الجنيه الاسترليني عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بنسبة ٩٪ تقريبا منذ الربع وبأكثر من ١٠٪ منذ استفتاء ٢٣ يونيو) وارتفاع قيمة الين الياباني (حوالي ١٠٪). وبالنسبة لعملات الأسواق الصاعدة، استمر الرنمينبي الصيني في التراجع تدريجيا بما يزيد على ٤٪ (الشكل البياني ١-٤، اللوحة الثانية). وارتفعت قيمة عملات البلدان المصدرة للسلع الأساسية عموما — بما في ذلك الريال البرازيلي والروبل الروسي والرائد الجنوب إفريقي، مما يعكس تعافي أسعار السلع الأولية إلى حد ما وتحسنا عاما في المشاعر والانطباعات في الأسواق المالية تجاه اقتصادات الأسواق الصاعدة، وهو ما يعود جزئيا إلى توقعات انخفاض أسعار الفائدة مجددا في الاقتصادات المتقدمة.^١

وتعافت التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة عقب التباطؤ الحاد خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥ وبداية الضعيفة لعام ٢٠١٦، وساهمت في هذا التعافي نفس العوامل الداعمة لأسعار الصرف (الشكل البياني ١-٥). وتحديدا، ارتفع حجم مشتريات الأسهم في الصناديق المتخصصة في أدوات حوافز الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ١-٥، اللوحة الأولى). وتؤكد بيانات البلدان القليلة التي نشرت جميع بيانات ميزان المدفوعات عن الربع الثاني ارتفاع التدفقات الرأسمالية الداخلة، لا سيما أدوات الحافظة. ولا تزال الصين تشهد تدفقات رأسمالية خارجة وانخفاضا في احتياطات النقد الأجنبي إلى حد ما، ولكن

^١ توجد استثناءات تتضمن البيسو المكسيكي الذي تراجع قيمته خلال الأسابيع الأخيرة بسبب عدم اليقين بشأن نتائج الانتخابات الأمريكية، والنايرا النيجيرية خصوصا التي انخفضت قيمتها انخفاضا حادا بعد إعلان البنك المركزي عن زيادة مرونة سعر الصرف في يونيو.

الشكل البياني ١-٥: التدفقات الرأسمالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة

عقب التراجع الحاد خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦، تعافت التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة منذ فبراير في ظل شعور متزايد في الأسواق المالية باستمرار البنوك المركزية للاقتصادات المتقدمة في انتعاج سياسة نقدية تيسيرية لفترة أطول، وارتفاع أسعار السلع الأولية، وبوادر على استقرار الأسواق الصاعدة الرئيسية.



المصادر: مؤسسة Bloomberg, L.P.; وشركة EPFR Global; ومؤسسة Haver Analytics; والإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: التدفقات الرأسمالية الداخلة تمثل صافي المشتريات من الأصول المحلية من غير مقيمين. والتدفقات الرأسمالية الخارجة تمثل صافي المشتريات من الأصول الأجنبية من المقيمين المحليين. وآسيا الصاعدة ما عدا الصين تشمل الهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند؛ وأوروبا الصاعدة تشمل بولندا ورومانيا وروسيا وتركيا؛ وأمريكا اللاتينية تشمل البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو؛ و EM-VXX = مؤشر التقلب في الأسواق الصاعدة الصادر عن شركة J.P. Morgan.

بشأن الميزانيات العمومية في بعض البلدان التي تعتبر أجهزتها المصرفية أكثر عرضة للمخاطر، مثل إيطاليا والبرتغال.

وفي ظل الضعف المستمر في معدلات التضخم وعدم وجود بيانات مباشرة عن النشاط الاقتصادي، تتوقع الأسواق أن تواصل البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية سياستها التيسيرية لأطول مما كان يُتوقع في السابق (الشكل البياني ١-٦، اللوحان الأولى والثانية). وتحديداً، تتوقع الأسواق في الوقت الحالي زيادة أسعار الفائدة مجدداً في الولايات المتحدة لمرة واحدة فقط خلال عام ٢٠١٦. وكان هذا التحول في مسار التوقعات ملحوظاً للغاية في حالة المملكة المتحدة، حيث قام بنك إنجلترا المركزي بخفض سعر الفائدة الأساسي وزيادة التيسير الكمي واتخاذ عدد من المبادرات الأخرى بغرض تحسين الانطباعات والمشاعر عقب الاستفتاء. كذلك تناقصت مجدداً العلاوة على الاستثمار في السندات طويلة الأجل، حيث تناقصت أسعار الفائدة طويلة الأجل مرة أخرى في الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ١-٦، اللوحة الثالثة). وفي نهاية أغسطس، تراجع العائد على السندات الحكومية الأمريكية والألمانية لعشر سنوات بمقدار ٢٥-٣٠ نقطة أساس منذ مارس، بينما تراجع العائد على سندات الدرجة الأولى البريطانية لعشر سنوات بمقدار ٩٠ نقطة أساس. وارتفع العائد ارتفاعاً طفيفاً في سبتمبر.

ويتداول في الوقت الحالي رصيد ضخم من السندات السيادية للاقتصادات المتقدمة بعائد سلبي، كما يرد في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي. وفي الوقت نفسه، يتواصل ارتفاع حجم الائتمان المقدم إلى الشركات غير المالية والأسر (ولكن بمعدل متناقص) في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو ككل (الشكل البياني ١-٧).

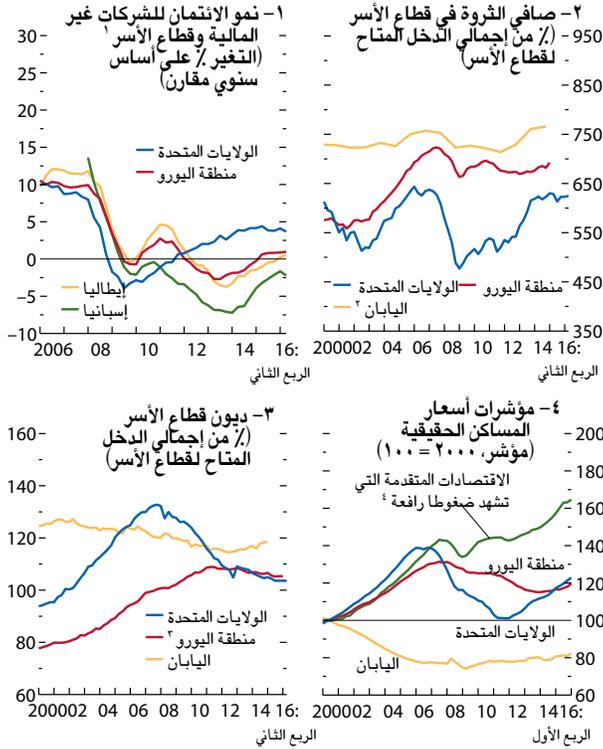
وتحسنت المشاعر تجاه اقتصادات الأسواق الصاعدة بوجه عام مع تناقص فروق أسعار الفائدة وتراجع أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل وتعافي أسعار الأسهم (الشكلان البيانيان ١-٨ و ١-٩). وقام عدد من الأسواق الصاعدة بخفض أسعار السياسة النقدية منذ الربيع، بما في ذلك عدة اقتصادات في آسيا حيث ظلت معدلات التضخم متباطئة (لا سيما في إندونيسيا وماليزيا) إلى جانب روسيا وتركيا. وتُستثنى من هذا الاتجاه المكسيك حيث ارتفع سعر السياسة النقدية بمقدار ٥٠ نقطة أساس عقب الضغوط التي تعرض لها سعر الصرف فور إجراء استفتاء بريكزيت، وكولومبيا وجنوب إفريقيا حيث تمت زيادة أسعار السياسة النقدية لضمان استمرار توقعات التضخم قرب المستوى المستهدف.

القوى المؤثرة على الآفاق

شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً في النمو الاقتصادي دون مستوى التوقعات في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. ومع خروج الاقتصاد العالمي تدريجياً من دائرة الأزمة المالية العالمية، أصبحت العوامل المؤثرة على الأداء الاقتصادي العالمي أكثر تعقيداً. وتعكس هذه العوامل مزيجاً من قوى عالمية —

الشكل البياني ١-٧: الائتمان وأسعار المساكن والميزانيات العمومية في الاقتصادات المتقدمة

تشهد الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو ككل نموا مستمرا في حجم الائتمان المقدم إلى الشركات غير المالية والأسر وارتفع صافي الثروة في قطاع الأسر بوجه عام كنسبة من الدخل المتاح في اليابان ومنطقة اليورو، بينما ظل مستقرا في الولايات المتحدة.



المصادر: بنك إنجلترا المركزي؛ والبنك المركزي الإسباني؛ ومؤسسة Bloomberg, L.P. والبنك المركزي الأوروبي؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ تستخدم بيانات تدفق الأموال بالنسبة لمنطقة اليورو وإسبانيا والولايات المتحدة. ويتم تعديل بيانات قروض البنوك الإيطالية إلى المواطنين الإيطاليين المقيمين لاستبعاد عمليات التوريق.

٢ تستوفى من نسبة صافي الثروة السنوي إلى الدخل المتاح.

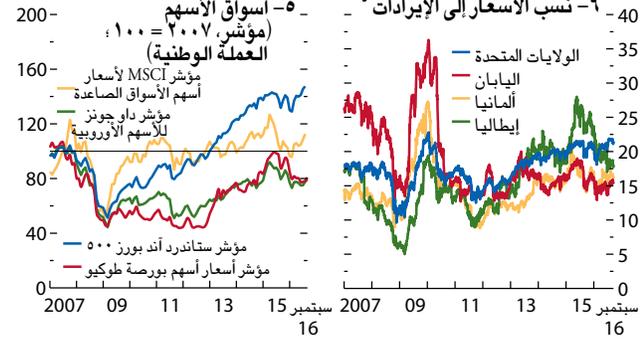
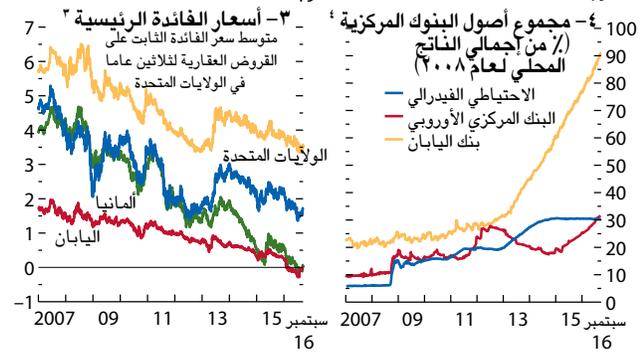
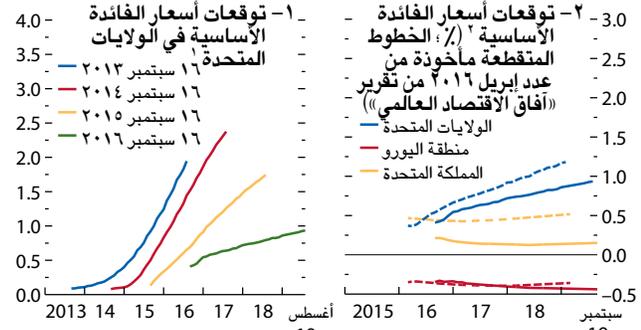
٣ يندرج تحتها قطاع فرعي لأصحاب العمل (بما في ذلك العاملين لحسابهم الخاص).

٤ البلدان التي تتعرض لضغوط رافعة هي البلدان التي يتجاوز فيها مؤشر التعرض لمخاطر العقارات السكنية المستوى الوسيط للاقتصادات المتقدمة، وهي: أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفرنسا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وإسرائيل وكوريا وكسبرغ ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة.

الشكل البياني ١-٦: أوضاع الأسواق النقدية والمالية في الاقتصادات المتقدمة

(%، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

تتوقع الأسواق استمرار البنوك المركزية للأسواق الصاعدة في تطبيق أسعار فائدة منخفضة لفترة أطول في ظل التباطؤ المستمر في النشاط الاقتصادي واستمرار انخفاض الضغوط التضخمية. وتحسن المشاعر السائدة في الأسواق المالية عموما عقب موجة مؤقتة من ردود الفعل السلبية المبدئية تجاه الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي تم إجراؤه في ٢٣ يونيو.



المصادر: البنك المركزي الإسباني؛ ومؤسسة Bloomberg, L.P. ومؤسسة Haver Analytics؛ وقاعدة بيانات Thomson Reuters Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ تستند التوقعات إلى سعر الفائدة على القروض المستقبلية من بنك الاحتياطي الفيدرالي.

٢ تستند التوقعات إلى سعر الفائدة على القروض المستقبلية من بنك الاحتياطي الفيدرالي بالنسبة للولايات المتحدة، وإلى متوسط سعر الفائدة على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة بالجنوب الأسترالي بالنسبة للمملكة المتحدة، وإلى أسعار الفائدة الآجلة على المعاملات بين البنوك باليورو بالنسبة لمنطقة اليورو. وبيانات العدد الحالي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠١٦، وبيانات عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٦.

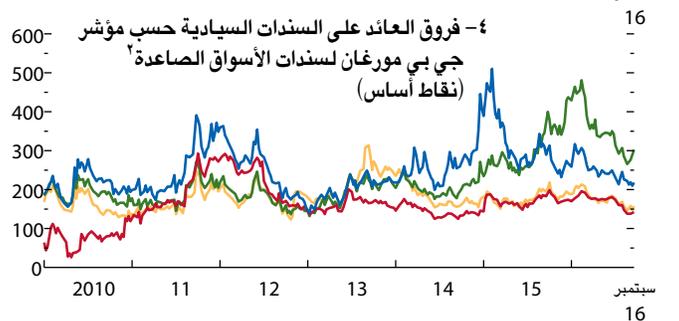
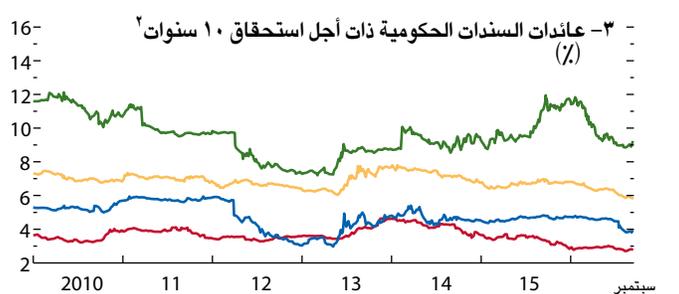
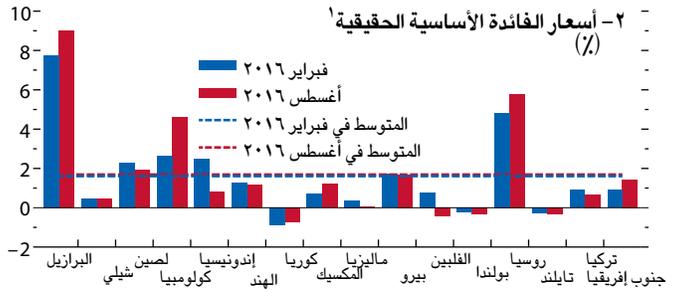
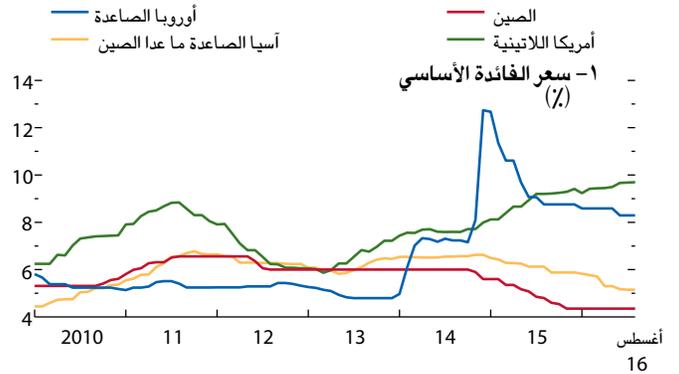
٣ أسعار الفائدة يقصد بها عائدات السندات الحكومية ذات أجل استحقاق عشر سنوات، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتغطي البيانات الفترة حتى ١٦ سبتمبر ٢٠١٦.

٤ تغطي البيانات الفترة حتى ١٦ سبتمبر ٢٠١٦. وتستند حسابات البنك المركزي الأوروبي إلى الكشف المالي الأسبوعي الصادر عن المنظومة المصرفية الأوروبية.

٥ تغطي البيانات الفترة حتى ١٦ سبتمبر ٢٠١٦.

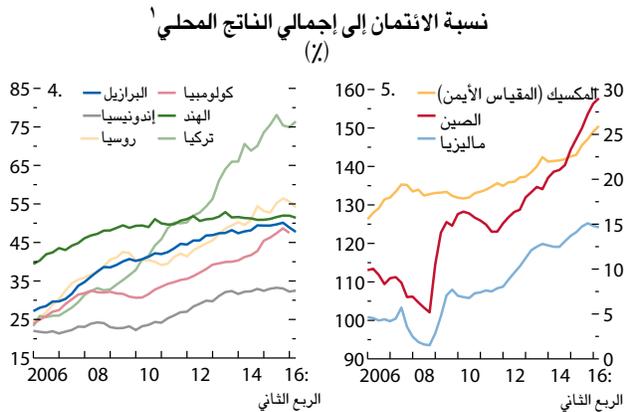
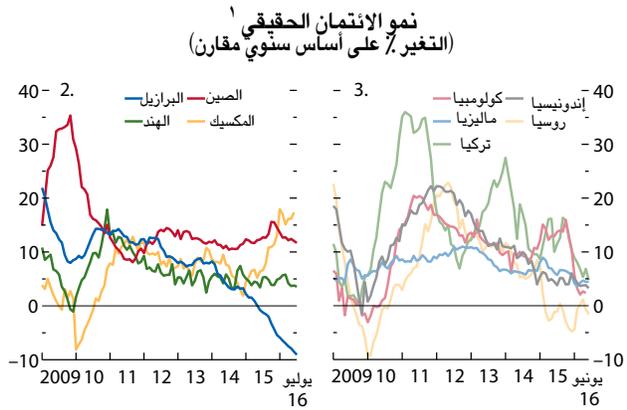
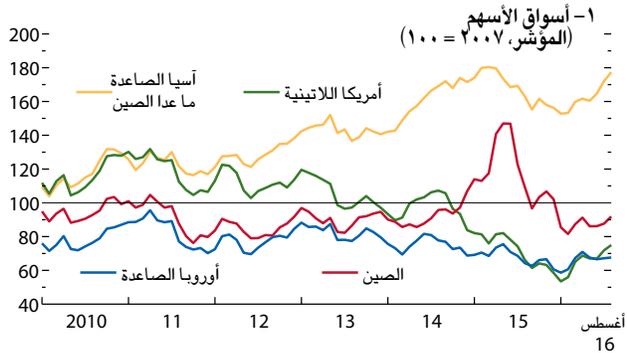
الشكل البياني ١-٨: أسعار الفائدة في اقتصادات الأسواق الصاعدة

تحسنت الأوضاع المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة منذ فبراير في ظل توقعات استمرار تيسير موقف السياسة النقدية لفترة أطول في الاقتصادات المتقدمة، وارتفاع أسعار السلع الأولية، ووباد استقرار اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تمر حالياً بحالة من الركود. كذلك تراجع العائد على سندات الدين السيادي والفروق بين أسعار الفائدة.



الشكل البياني ١-٩: أسواق الأسهم والإئتمان في اقتصادات الأسواق الصاعدة

ارتفعت أسعار الأسهم عموماً خلال الشهر الأخير بسبب تحسن بيئة الأعمال بالنسبة لشركات اقتصادات الأسواق الصاعدة مع ارتفاع أسعار السلع الأولية وتراجع تكلفة الاقتراض. غير أن المخاطر تستمر في التراكم في بعض الحالات بسبب استمرار ارتفاع نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي.



المصادر: مؤسسة Bloomberg, L.P. ومؤسسة Haver Analytics؛ وقاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: أعدت التسميات الواردة في الشكل البياني باستخدام رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (أيزو).^١ يمثل الائتمان مطالبات شركات الإيداع الأخرى من القطاع الخاص (من الإحصاءات المالية الدولية) ما عدا في حالة البرازيل، حيث ائتمان القطاع الخاص من بيانات السياسة النقدية وعمليات الائتمان في النظام المالي الصادرة عن بنك البرازيل المركزي.

المصادر: مؤسسة Bloomberg, L.P. ومؤسسة Haver Analytics؛ والإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: آسيا الصاعدة ما عدا الصين تشمل الهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند؛ وأوروبا الصاعدة تشمل بولندا ورومانيا وروسيا وتركيا؛ وأمريكا اللاتينية تشمل البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو. وأعدت التسميات الواردة في الشكل البياني باستخدام رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (أيزو).^١ مخفضة بتوقعات التضخم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعامين قادمين.^٢ تغطي البيانات الفترة حتى ١٦ سبتمبر ٢٠١٦.

ويمكن عزو هذا التفاوت فيما بين الاقتصادات المتقدمة فيما أحرزته من تقدم نحو إصلاح الاقتصاد الكلي إلى اتجاهات أساسية مرتبطة بشيخوخة السكان وتراجع نمو الإنتاجية. وربما ساهم اجتماع هذه العوامل المؤثرة في تراجع توقعات نمو الناتج الممكن في المستقبل والربحية وضعف الطلب في الوقت الحالي وانخفاض سعر الفائدة الحقيقي التوازني. ويحد تراجع الأسعار التوازنية بدوره من تأثير انخفاض أسعار السياسة النقدية على زيادة الطلب. وثمة عوامل أخرى كان لها دور أيضا في تشكيل الآفاق المتوقعة في الاقتصادات المتقدمة. ومن هذه العوامل التباطؤ وإعادة التوازن في الصين، وهو ما ناقشه بمزيد من التفصيل لاحقا في هذا الفصل وفي الفصل الرابع، ويؤدي هذا العامل إلى مزيد من التراجع في نمو الطلب على صادرات الاقتصادات المتقدمة. وهذا التباطؤ المقترن بتراجع معدل نمو التجارة العالمية الذي ناقشه في الفصل الثاني كان له تأثير ملحوظ على الآفاق المتوقعة في اقتصادات آسيا الصاعدة شديدة الانفتاح التي تربطها علاقات تجارية قوية بالصين (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية). ومن العوامل المؤثرة أيضا في تراجع أسعار السلع الأولية، الذي نوقش بمزيد من التفصيل في الفصل الأول من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والذي يؤدي إلى مكاسب مفاجئة في أغلب الاقتصادات المتقدمة ولكن إلى تراجع حاد في الدخل المتاح في البلدان المصدرة للسلع الأولية مثل أستراليا وكندا والنرويج.

الاتجاهات الديمغرافية والهجرة

نظرا لتراجع معدلات الخصوبة، انخفض معدل النمو السكاني في الاقتصادات المتقدمة خلال العقد الماضي ويتوقع أن ينخفض مجددا خلال الخمس سنوات القادمة وما بعدها (الشكل البياني ١-١١، اللوحة الأولى).^٢ واقترن تراجع النمو السكاني بزيادة أعداد المسنين — يتوقع انخفاض عدد السكان في سن العمل (السكان في المرحلة العمرية بين ١٥ عاما و٦٤ عاما) خلال الخمس سنوات القادمة (الشكل البياني ١-١١، اللوحة الثانية). وهذه اتجاهات شائعة في الاقتصادات المتقدمة «القديمة» (أي التي تعتبر متقدمة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي على الأقل) وفي الاقتصادات المتقدمة «الجديدة»^٤ أيضا التي تشهد تحولات ديمغرافية أكثر سرعة وحدة في واقع الأمر. كذلك ارتفعت نسبة العاملين في المرحلة العمرية من ٥٥ عاما إلى ٦٤ عاما ارتفاعا كبيرا في البلدان المتقدمة خلال العقدين الماضيين (الشكل البياني ١-١١، اللوحة الثالثة). ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أعداد المسنين إلى زيادة الضغوط على

^٢ كان التراجع الفعلي أقل من التوقعات التي تم إعدادها منذ عشر سنوات في ضوء التنبؤات الديمغرافية آنذاك نظرا للزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين.

^٤ تتضمن دول البلطيق (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) وقبرص الجمهورية التشيكية ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وإسرائيل وكوريا ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة وبورتو ريكو وسان مارينو وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا.

الاتجاهات الديمغرافية والتراجع المستمر في نمو الإنتاجية والتكيف مع تراجع أسعار السلع الأولية — وصدمات ناجمة عن عوامل محلية وإقليمية. وناقش تأثير هذه العوامل على الاقتصادات المتقدمة وعلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، على الترتيب.

الاقتصادات المتقدمة

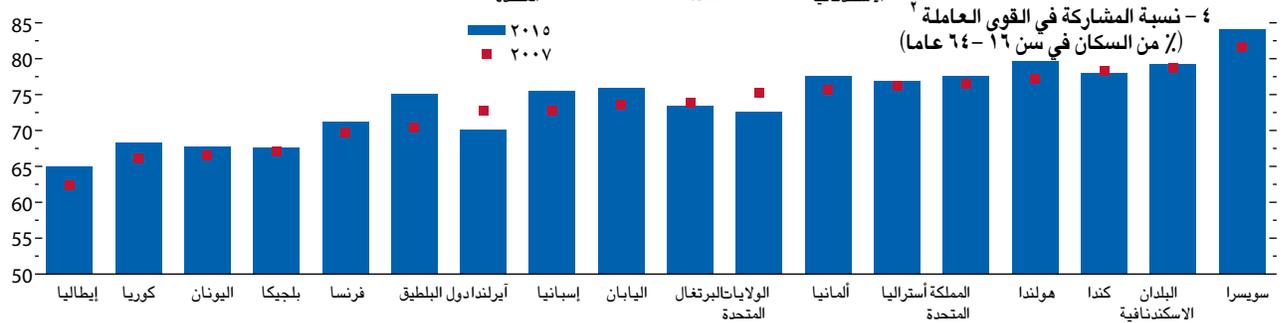
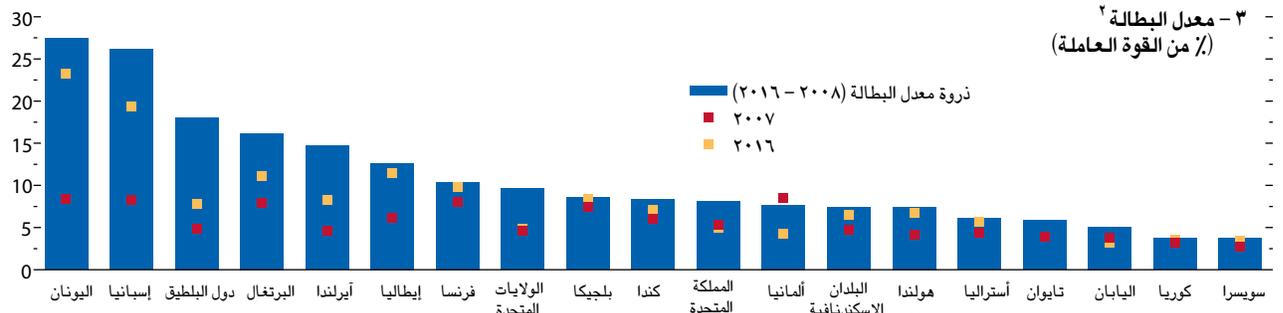
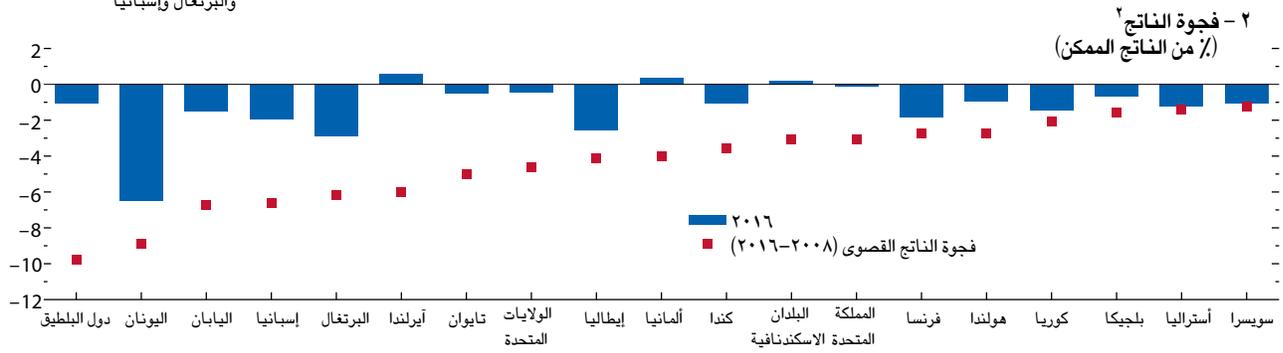
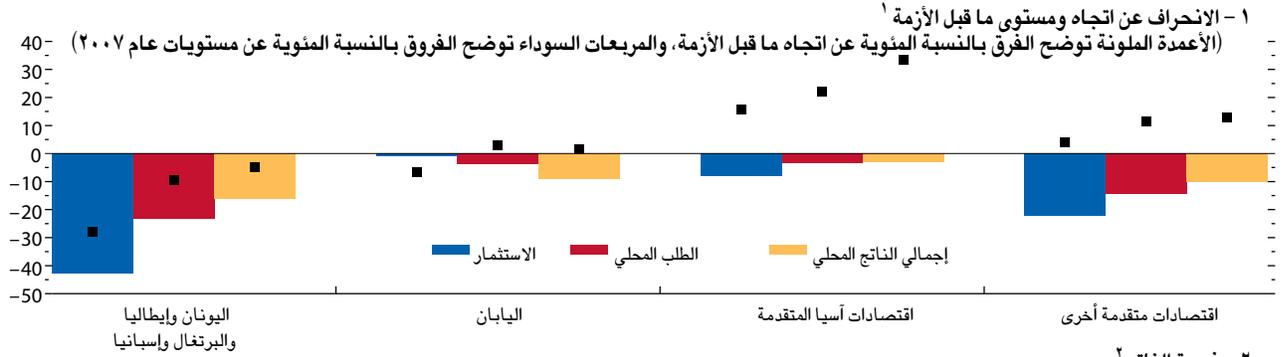
كانت الاقتصادات المتقدمة في قلب الأزمة المالية العالمية. وبعد مرور ثمانية أعوام على انهيار ليمان براذرز، تم إحراز تقدم ملموس نحو إصلاح الضرر الاقتصادي الكلي الناجم عن الأزمة. ولكن التقدم المحرز غير متكافئ، ولا تزال آثار الأزمة واضحة، لا سيما في بعض البلدان. وتوضح اللوحة الأولى في الشكل البياني ١-١٠ انحراف أهم المجالات الاقتصادية الكلية عن اتجاهاتها ومستوياتها في مرحلة ما قبل الأزمة (على أساس الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥). وبالنسبة لبعض البلدان الأكثر تأثرا بالأزمة في منطقة اليورو، ظلت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي وخصوصا معدلات الطلب المحلي والاستثمار أقل كثيرا في عام ٢٠١٦ عن مستوياتها في مرحلة ما قبل الأزمة، بل وأكثر انخفاضا عن اتجاهاتها في مرحلة ما قبل الأزمة. ووفقا لما ذكر في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، لا تزال بنوك عديدة في منطقة اليورو تعاني من اضمحلال مجموعة كبيرة من أصولها، وربما أدى ذلك إلى تراجع الإقراض والاستثمار. وفي اقتصادات متقدمة أخرى، ارتفعت كمية الطلب ومعدلات نمو إجمالي الناتج المحلي والاستثمار عن مستويات ما قبل الأزمة، ولكنها لا تزال أقل كثيرا عن اتجاهات ما قبل الأزمة.

ونظرا لعمق الأزمة، يتضح التقدم المحرز أكثر ما يتضح في فجوات الناتج (الشكل البياني ١-١٠، اللوحة الثانية). ولا تزال فجوات الناتج سالبة في جميع البلدان تقريبا، وهو أحد الأعراض الواضحة لضعف الطلب العالمي، ولكن تراجع التراخي الاقتصادي تراجعاً كبيراً بعد أن وصل إلى ذروته في مرحلة ما بعد الأزمة.^٢ ويتضح أيضا حجم التقدم — وحجم التفاوت بين البلدان — في معدلات البطالة التي تراجعت تراجعاً كبيراً منذ أن وصلت إلى ذروتها ولكنها لا تزال أعلى من مستواها في مرحلة ما قبل الأزمة في معظم البلدان. وبالنسبة لمجموعة البلدان المتقدمة ككل، يتجاوز معدل البطالة مستواه في عام ٢٠٠٧ بأقل من نقطة مئوية واحدة. وفي بعض البلدان (مثل الولايات المتحدة)، نجد أن تراجع البطالة إلى مستويات ما قبل الأزمة يجعل التعافي في معدلات التوظيف يبدو أكبر من حجمه الفعلي إلى حد ما. نظرا لتراجع نسب المشاركة في القوى العاملة، غير أن ذلك لا ينطبق على الاقتصادات المتقدمة الأخرى التي تشهد العديد منها ارتفاعاً في نسب المشاركة في القوى العاملة عن مستويات ما قبل الأزمة (الشكل البياني ١-١٠، اللوحة الرابعة).

^٢ يتضح من خفض توقعات النمو الممكن وإعادة تقييم مستوى الناتج الممكن أن تقديرات فجوات الناتج السالبة أقل كثيرا بالقيمة المطلقة من التقديرات المحتملة على أساس المقارنة بين أرقام النمو الفعلية قبل الأزمة وبعد الأزمة.

الشكل البياني ١-١: الطلب المحلي وفجوة الناتج والبطالة ونسبة المشاركة في القوى العاملة في الاقتصادات المتقدمة

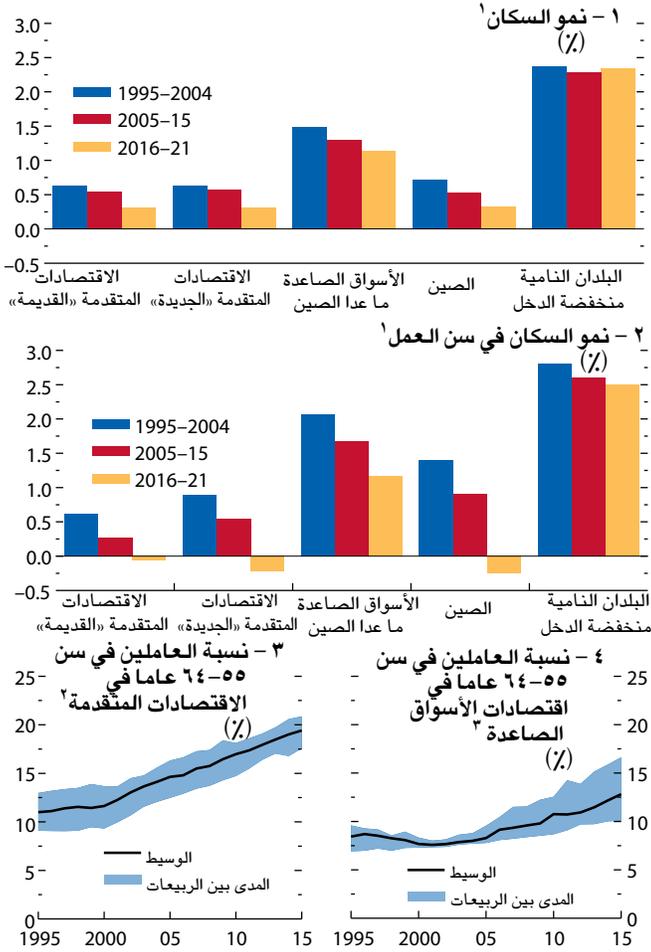
أحرز تقدم في إصلاح الضرر الاقتصادي الكلي الناجم عن الأزمة المالية العالمية في الاقتصادات المتقدمة، ولكن بدرجات متفاوتة. ولا يزال الطلب المحلي والاستثمار دون مستويات ما قبل الأزمة في بعض اقتصادات منطقة اليورو. وتراجعت معدلات التباطؤ الاقتصادي البطالة عن مستويات الذروة في مرحلة ما بعد الأزمة، ولكنها لا تزال مرتفعة في حالات قليلة.



المصادر: إحصاءات العمل الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ الاستثمار والطلب المحلي وإجمالي الناتج المحلي بالقيمة الحقيقية. وبالنسبة لجميع البلدان ما عدا اليابان، تم حساب اتجاهات ما قبل الأزمة على أساس اتجاهات فترتي المتغيرات التي تم افتراضها من خلال نماذج الانحدار الخطي باستخدام بيانات الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥. وبالنسبة لليابان، تم افتراض الاتجاهات باستخدام بيانات الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ نظراً للانخفاض الحاد في الاستثمارات خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وتشمل اقتصادات آسيا المتقدمة أستراليا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا ومنطقة ساكاو والإدارية الخاصة ونيوزيلندا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية. وتشمل الاقتصادات المتقدمة الأخرى النمسا وبلجيكا وكندا وقبرص والجمهورية التشيكية والدانمرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيسلندا وإسرائيل ولافتيا وليتوانيا ولكسمبرغ ومالطا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وسان مارينو والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
^٢ وتشمل دول البلطيق إستونيا ولافتيا وليتوانيا. وتشمل البلدان الاسكندنافية الدانمرك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد. وأعدت المسميات الأخرى الواردة في الشكل البياني باستخدام رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (أيزو).

الشكل البياني ١-١: العوامل الديمغرافية

تراجعت معدلات نمو مجموع السكان والسكان في سن العمل، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. ويستمر ارتفاع نسبة العاملين الأكبر سنا في الاقتصادات المتقدمة منذ ما يقرب من عقدين. وتشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نمطا مشابها خلال السنوات العشر الأخيرة، وإن كانت نسبة العاملين الأكبر سنا لا تزال أقل من ذلك في الاقتصادات المتقدمة.



المصادر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للسكان والتنمية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تم إجراء الحسابات باستخدام متوسط مرجح محسوب على أساس نسب السكان. ١ السكان في سن العمل يُقصد بهم هنا عدد السكان في المرحلة العمرية من ١٥ عاما إلى ٦٤ عاما. والاقتصادات المتقدمة «القديمة» هي البلدان التي تعتبر اقتصادات متقدمة منذ عام ١٩٩٦، وتشمل أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكسمبرغ وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. والاقتصادات المتقدمة «الجديدة» هي قبرص والجمهورية التشيكية وإستونيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وإسرائيل وكوريا ولاتفيا وليتوانيا ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة ومالطا وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا. ٢ الاقتصادات المتقدمة هي أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والجمهورية التشيكية والدانمرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيسلندا وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وجنوب كوريا ولاتفيا وليتوانيا وكسمبرغ وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ٣ اقتصادات الأسواق الصاعدة هي البرازيل وشيلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا وهنغاريا والهند وإندونيسيا والمكسيك وبولندا وروسيا وجنوب أفريقيا وتركيا.

نظم معاشات التقاعد والرعاية الصحية وتعقيد ديناميكيات الدين، لا سيما مع بدء تقلص حجم القوى العاملة.

وأدت هجرة السكان من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال العقود القليلة الماضية إلى الحد من تأثير زيادة أعداد المسنين على حجم القوى العاملة في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما ناقشه بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع. وزادت أعداد المهاجرين كنسبة من سكان الاقتصادات المتقدمة بمقدار الضعف تقريبا من ٦٪ إلى ١١٪ خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥. ونظرا لأن معظم المهاجرين عادة ما يكونون في سن العمل، شكل المهاجرون حوالي نصف الزيادة في عدد السكان في سن العمل خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥.

غير أن دخول المهاجرين يؤدي أيضا إلى تحديات بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، لا سيما في ظل ضعف النمو الاقتصادي. وربما تزداد الاضطرابات الاجتماعية بسبب المخاوف بشأن تأثير الهجرة على مستوى الأجور واحتمالات إحلال المهاجرين محل المواطنين في سوق العمل والتكلفة المالية المحتملة في الأجل القصير. ويمكن أن تؤدي هذه المخاوف بدورها إلى ردود فعل سياسية سلبية كما يتضح من حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية الحالية والحملة التي سبقت تصويت بريكين في المملكة المتحدة. غير أن الاقتصادات التي يدخلها المهاجرون تستفيد منهم بمجرد اندماجهم في القوى العاملة. فوفقا لدراسات سابقة، تؤثر الهجرة تأثيرا إيجابيا طويل الأجل على نصيب الفرد في الدخل وإنتاجية العمالة، بينما يقل تأثيرها على معدلات توظيف المواطنين وأجورهم. غير أن عدة دراسات توصلت إلى آثار سلبية للهجرة على الفئات الأقل أجرا. ويمكن أن يساهم المهاجرون في الحد من تحديات المالية العامة التي تواجهها المجتمعات التي تزيد فيها أعداد المسنين من خلال خفض نسبة الإعالة (ومن ثم خفض العبء الناجم عن نفقات الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي)، حتى وإن شكلوا ضغطا على أرصدة المالية العامة في الأجل القصير.

وفي الآونة الأخيرة، أدت الحرب الأهلية في سوريا والاضطرابات في الشرق الأوسط إلى ارتفاع عدد اللاجئين في الاقتصادات المتقدمة، لا سيما أوروبا، وبالتالي زيادة عدد اللاجئين كنسبة من تدفقات المهاجرين حول العالم إلى ٥٠٪ خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن الضروري دمج المهاجرين بكفاءة وسرعة في القوى العاملة المحلية بغرض تحقيق صافي المنافع الممكنة من تدفقات المهاجرين الوافدين في الاقتصادات المتقدمة. وتوفير فرص عمل مدفوعة الأجر للاجئين سيسهم أيضا في الحد من الاضطرابات الاجتماعية الممكنة ومواجهة التحديات الإنسانية المتمثلة في احتواء السكان المتضررين.

ضعف نمو الإنتاجية وانخفاض أسعار الفائدة

ويمثل الاتجاه الثاني المهم — الذي يزداد عدم اليقين بشأن أسبابه واحتمالات استمراره — في ضعف نمو الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، أشار عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد

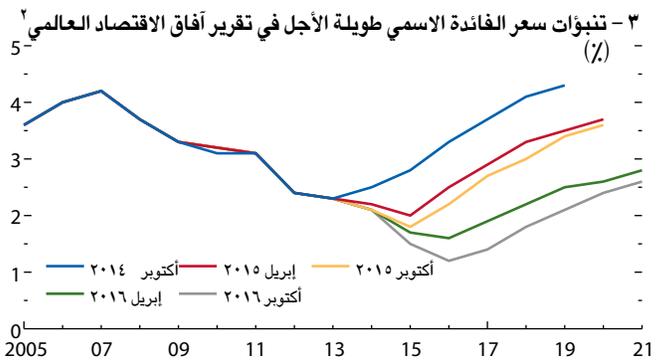
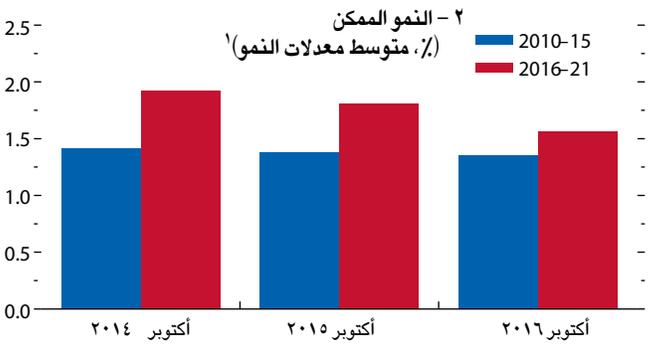
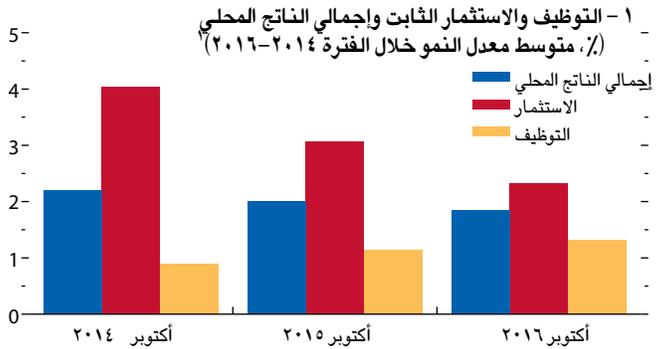
العالمي إلى أن نمو إنتاجية العمالة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤ كان أقل من اتجاهات ما قبل الأزمة في جميع البلدان ما عدا بلد واحد في عينة تضم ٣٠ اقتصادا متقدما تقريبا. ولا تزال أسباب تباطؤ الإنتاجية غير واضحة. فهذا التباطؤ قد يعكس جزئيا الآثار الناجمة عن الأزمة والتراجع المطول في حجم الاستثمارات، إلى جانب زوال مكاسب الإنتاجية الناتجة عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما يرد بالتفصيل في دراسة (2015) Fernald ودراسة (2015) Gordon اللتين تتناولان حالة الولايات المتحدة. ومن الصعب للغاية قياس الإنتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد، ولكن تشير البحوث الأخيرة إلى أن مساهمة تلك القطاعات في حالة التباطؤ الحالية ليست كبيرة على الأرجح (راجع دراسة (2016) Byrne, Fernald, and Reinsdorf؛ ودراسة (2016) Syverson).

وكان نمو الإنتاجية المخيب للأمل سببا رئيسيا فيما ثبت لاحقا أنه تفاؤل مفرط في تنبؤات النمو الخاصة بالاقتصادات المتقدمة في مرحلة ما بعد الأزمة. وتوقعت هذه التنبؤات نمو الإنتاجية بمعدلات مقاربة لتلك التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل الأزمة^٥ ورغم خفض توقعات نمو الناتج والإنتاجية تدريجيا منذ عام ٢٠١١، ظلت معدلات النمو المسجلة في الاقتصادات المتقدمة دون التنبؤات المخفضة. فعلى سبيل المثال، كان النمو المسجل في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ أقل من المتوقع في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية تقريبا سنويا) والأعداد اللاحقة (الشكل البياني ١-١٢، اللوحة الأولى، الأعمدة الزرقاء). وذلك بالرغم من الصدمة الموجبة الضخمة في معدلات التبادل التجاري المقترنة بتراجع أسعار السلع الأولية. وكان ضعف النمو مقارنة بالتنبؤات السابقة، وهو أمر شائع في مختلف الاقتصادات المتقدمة والمناطق، مقترنا بتراجع في حجم الاستثمارات الثابتة عن المستوى المتوقع، لا سيما في الولايات المتحدة والبلدان المصدرة للسلع الأساسية واقتصادات آسيا الصاعدة (اللوحة الأولى، الأعمدة باللون الأحمر الداكن). وفي المقابل، زاد نمو معدل التوظيف (اللوحة الأولى، الأعمدة الصفراء) عن المتوقع (بمقدار نصف نقطة مئوية تقريبا)، وتراجعت معدلات البطالة في بلدان عديدة عن توقعات التنبؤات السابقة. وتشير هذه النتائج مجددا إلى ضعف نمو إنتاجية العمالة — ويعزى الجزء الأكبر من الخفض في تقديرات نمو إنتاجية العمالة إلى تراجع نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج عن المتوقع.

وقد أدى التراجع المطول في نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج إلى خفض توقعات النمو الممكن في الأجل المتوسط مجددا (الشكل البياني ١-١٢، اللوحة الثانية)، مما يؤدي إلى

الشكل البياني ١-١٢: النمو والاستثمار والتوظيف في الاقتصادات المتقدمة حسب الأعداد الأخيرة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

شهدت الاقتصادات المتقدمة نموا أبطأ من المتوقع في إجمالي الناتج المحلي والاستثمار خلال السنوات الأخيرة، بينما ارتفعت معدلات التوظيف ارتفاعا أكثر سرعة بسبب ضعف نمو إنتاجية العمالة عن المتوقع. وقد أدى استمرار ضعف نمو الإنتاجية إلى انخفاض تقديرات النمو الممكن. ومن المتوقع أيضا تراجع أسعار الفائدة طويلة الأجل عن التوقعات السابقة نتيجة الانخفاض المحتمل في سعر الفائدة الحقيقي وضعف تنبؤات التضخم.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ المتوسطات البسيطة لمعدلات النمو السنوي محسوبة وفق تنبؤات كل من أعداد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي السابقة.

^٢ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة الاسمية طويلة الأجل في الاقتصادات المتقدمة باستخدام متوسط متحرك

^٥ ناقش الإطار ١-٢ في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي التفاؤل المفرط في إعداد تنبؤات النمو في مرحلة ما بعد الأزمة.

ستظل مستمرة طويلا على الأرجح، مما يعني أن سعر الفائدة الطبيعي سيظل منخفضا خلال الأجل المتوسط.

ومن الانعكاسات المترتبة على تراجع سعر الفائدة الطبيعي أن درجة التيسير النقدي المتاحة في ظل خفض أسعار السياسة النقدية إلى مستويات غير مسبوقه قد تكون أقل مما كنا نعتقد في السابق. ففي حالة استمرار تراجع سعر الفائدة الطبيعي، سيكون لذلك تأثير كبير على دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار وعلى مدى ملائمة أطر السياسة النقدية المطبقة بوجه أعم.^٦

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

كانت معدلات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أكثر تفاوتًا مقارنة بمعدلات نمو الاقتصادات المتقدمة، ولا تزال الآفاق المتوقعة متباينة بين البلدان والمناطق. وبالفعل، فبينما ساهمت سرعة نمو بلدان مثل الصين والهند في دعم النمو العالمي، أدى الركود العميق في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى تباطؤ حاد في النشاط العالمي خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ (راجع الإطار ١-١). وتتضمن العوامل التي ساهمت في تشكيل معدلات النمو في مجموعة البلدان تلك حالة التباطؤ العامة في الاقتصادات المتقدمة التي ناقشناها في بداية هذا القسم، وإعادة توازن النمو في الصين، والتكيف مع تراجع أسعار السلع الأساسية، وعدم اليقين بشأن الأوضاع الخارجية في ظل التغيير الكبير في المشاعر والانطباعات تجاه تحمل المخاطر بمرور الوقت، والاضطرابات الجغرافية السياسية والنزاعات في عدد من البلدان والمناطق. وتتضمن القضايا طويلة الأجل التحول الديمغرافي لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة، وآفاق تنوع الصادرات والتقارب.

إعادة توازن النمو في الصين وانعكاسات ذلك عبر الحدود

لا يزال تحول الصين إلى اقتصاد أكثر اعتمادا على الاستهلاك والخدمات يؤثر على اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى، لا سيما البلدان المنتجة للسلع الأولية والبلدان المنكشفة لقطاع الصناعة التحويلية في الصين. وكما أشرنا في السابق (راجع على سبيل المثال تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦)، أدت إعادة توازن النمو وحالة التباطؤ التدريجي في الصين إلى تداعيات حادة على التجارة والنمو في مختلف بلدان العالم — وهو أمر غير مستغرب نظرا لأن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الصين محسوبا بأسعار الصرف السوقية تجاوز إجمالي الناتج المحلي المجمع

^٦ راجع دراسة Williams 2016 للاطلاع على مناقشة حديثة حول هذا الموضوع.

مزيد من الانخفاض بسبب العوامل الديمغرافية التي تم إلقاء الضوء عليها في بداية هذا الفصل. وهذه العوامل الديمغرافية مقترنة بتوقعات تراجع نمو الإنتاجية مستقبلا (وتراجع حجم الدخل المتاح بالتالي) تفرض ضغوطا خافضة على معدلات الاستثمار في الوقت الحالي، نظرا لأنه يتعين خفض الاستثمارات بغرض الحفاظ على استقرار نسبة رأس المال إلى الناتج. ولكن آليات الأثر المرتد قد تكون لها دور أيضا — فتوقعات ضعف نمو الطلب المستقبلي التي تعيق الاستثمار قد تؤثر سلبا على مستوى الناتج الممكن المستقبلي بشكل مباشر (من خلال تراجع الطاقة الإنتاجية المركبة) وبشكل غير مباشر (من خلال انخفاض نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج بقدر اعتماد التكنولوجيا الجديدة على رأس المال).

ومن أهم أسباب التغيير في آفاق الاقتصادات المتقدمة أيضا التراجع الحاد للغاية في مستويات أسعار السياسة النقدية ومسارها المتوقع (الشكل البياني ١-٦، اللوحتان الأولى والثانية)، لا سيما أسعار الفائدة طويلة الأجل (الشكل البياني ١-١٢، اللوحة الثالثة). وكما نوقش بمزيد من التفصيل في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، يعكس تراجع أسعار الفائدة طويلة الأجل توقعات تراجع أسعار الفائدة قصيرة الأجل المستقبلية وانخفاض علاوة الاستثمار طويل الأجل مجددا (راجع دراسة Hördaahl, Sobrun, and Turner 2016). كذلك تراجعت تنبؤات التضخم كما ناقش بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث، غير أن الجزء الأكبر في تراجع أسعار الفائدة يعود إلى انخفاض الأسعار الحقيقية. إذ تراجعت تقديرات سعر الفائدة الطبيعي — الذي يعرف بأنه سعر الفائدة المطبق عند مستوى التوظيف الكامل دون وجود ضغوط تضخمية — تراجعا حادا بالفعل (راجع على سبيل المثال دراسة Laubach and Williams 2015؛ ودراسة Pesca-tori and Turunen 2015).

ومن الناحية المفاهيمية، يؤدي استمرار تراجع نمو الإنتاجية إلى خفض معدل العائد على رأس المال وسعر الفائدة الحقيقي. وكما نوقش في الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يعزى انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل جزئيا إلى العوامل الديمغرافية (نظرا لتراجع الطلب على الاستثمار بتراجع نمو القوى العاملة) وزيادة الرغبة في الادخار عقب الأزمة المالية العالمية. وتعد زيادة الطلب على الأصول الآمنة عاملا إضافيا يفرض ضغوطا خافضة على عائد السندات الحكومية طويلة الأجل. والسبب في هذه الزيادة ارتفاع درجة العزوف عن المخاطر في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وهو ما يعزى جزئيا إلى التغييرات التنظيمية المالية، وقيام البنوك المركزية بشراء سندات حكومية طويلة الأجل، وزيادة الطلب على الأصول الآمنة التي تدر دخلا ثابتا نتيجة العوامل الديمغرافية. وبينما هناك عدم يقين فيما يتعلق بطبيعة التغيير في بعض هذه العوامل، فإن العوامل الأخرى الديمغرافية وربما أيضا العوامل المرتبطة بالتنظيم المالي

في عام ٢٠١٥ والتي تركزت في البلدان المصدرة للنفط. وتقل تنبؤات المكاسب والخسائر المفاجئة في ٢٠١٦-٢٠١٧ كثيرا عن تنبؤات ٢٠١٥. كما تراجع منذ الربيع في ظل الارتفاع الطفيف في أسعار السلع الأولية. وفي الوقت نفسه، تقاس هذه المكاسب والخسائر بالمقارنة بالعام السابق، مما يعني بالتالي مزيدا من التراجع في دخل البلدان التي تأثرت تأثرا شديدا بالفعل بصدمة العام السابق. وربما تكون بعض البلدان المصدرة للسلع الأولية (لا سيما التي قامت بتعديل أسعار الصرف) قد تجاوزت المرحلة «الحرجة» من الصدمة، ولكن يظل يتعين عليها إجراء مزيد من التعديلات مستقبلا، لا سيما في مجال المالية العامة، وهو ما يعني تراجع آفاق الطلب المحلي، وخصوصا الاستثمار، بسبب الاعتماد المكثف على رأس المال في قطاع الصناعات الاستخراجية.

وتعرض اللوحة الثالثة في الشكل البياني ١-١٣ العلاقة بين أسعار السلع الأولية وتحركات أسعار الصرف منذ ربيع العام الجاري. وتوضح هذه اللوحة وجود ارتباط موجب بين تحركات سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة مارس ٢٠١٦ ويوليو ٢٠١٦ والتغيرات في تنبؤات المكاسب والخسائر خلال ٢٠١٦ و٢٠١٧ نتيجة تغير معدلات التبادل التجاري (الفرق بين النقاط الصفراء والمعينات الحمراء في اللوحتين الأولى والثانية). ولكن تغيرات أسعار السلع الأولية كانت أقل حدة مقارنة بعام ٢٠١٤-٢٠١٥. لذلك كانت تغيرات أسعار الصرف أكثر اعتدالا مقارنة بالعام السابق.

العوامل الديمغرافية والتقارب

تشهد العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة أيضا تحولات ديمغرافية مع تراجع معدلات النمو بحددة أكبر في فئة السكان في سن العمل مقارنة بمعدلات نمو السكان ككل، كما يبين الشكل البياني ١-١١. ومعدل التحول الديمغرافي سريع للغاية في الصين تحديدا، حيث يُتوقع تراجع معدل النمو السكاني خلال السنوات الخمس القادمة إلى ٠,٢٥٪ (مقابل ٠,٥٪ خلال العقد الماضي). وتراجع معدلات النمو أكبر كثيرا في فئة السكان في سن العمل، حيث تشير التوقعات إلى معدلات نمو سلبية خلال السنوات الخمس القادمة^٨. وفي البلدان منخفضة الدخل، تظل معدلات نمو السكان مرتفعة — أكثر من ضعف المعدل في

السلعة B بقيمة m بالدولار الأمريكي في السنة $t-1$ باستخدام المعادلة التالية: $(\Delta p_t^A x_{t-1} - \Delta p_t^B m_{t-1}) / Y_{t-1}$ حيث Δp_t^B و Δp_t^A هما التغير بالنسبة المئوية في أسعار السلعتين A و B بين السنة $t-1$ والسنة t ، والرمز Y هو إجمالي الناتج المحلي في السنة $t-1$ بالدولار الأمريكي. راجع أيضا دراسة Gruss 2014.

^٨ وفي المقابل، تشهد الهند اتجاهات ديمغرافية أكثر ملاءمة، حيث يُتوقع ارتفاع نسبة السكان في سن العمل خلال العقود القادمة (راجع دراسة Aiyar and Mody 2011).

اعتبارا من عام ٢٠١٥ لأكثر من عشر اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تأتي في المرتبة التالية للصين من حيث الحجم. ولكن يزداد تأثير التطورات في الصين على مجموعة أكبر من اقتصادات الأسواق الصاعدة من خلال المشاعر والانطباعات المالية وانتقال آثار التداعيات عبر الحدود (كما نناقش بمزيد من التفصيل في فصل التداعيات في هذا التقرير). فكما يتضح من موجة بيع الأدوات المالية الصادرة عن بلدان الأسواق الصاعدة في أغسطس ٢٠١٥ ويناير ٢٠١٦، تزامن الارتفاع الحاد في درجة العزوف عن تحمل المخاطر تجاه الأسواق الصاعدة مع تطبيق الصين لسياسات أجرت على إثرها تعديلات في سعر الصرف أثارت تساؤلات لدى المستثمرين بشأن أهداف سياسات الصين ومدى قوة اقتصادها. لذلك كان من البديهي أن تسهم زيادة الوضوح بشأن أهداف السياسات، وزيادة شفافية البيانات الصادرة عن كبار صناعات السياسات بالصين خلال الشهر الأخير في استقرار المشاعر والانطباعات في الأجل القريب تجاه الصين وتجاه الأسواق الصاعدة المنكشفة بالتالي للصين. غير أن آفاق الأجل المتوسط بالصين لا تزال متأثرة بارتفاع أرصدة ديون الشركات — لا سيما وأن جزءا كبيرا منها مشكك في تحصيله (راجع التحليل الوارد في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). ويستمر تراكم المخاطر مع زيادة اعتماد الاقتصاد على القروض، مما يزيد من تعقيد مهمة إعادة توازن النمو متعددة الأبعاد (التحول من الاستثمار إلى الاستهلاك، والتحول من الصناعة إلى الخدمات، والحد من حجم القروض — راجع تقرير خبراء الصندوق بشأن مشاورات المادة الرابعة مع الصين وتقارير القضايا المختارة بشأن الصين الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦). وفي ضوء هذه الجهود، ستظل الأوضاع المالية الخارجية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وآفاقها متأثرة إلى حد كبير بتصورات السوق تجاه قدرة الصين على إعادة هيكلة اقتصادها وتوازنه بنجاح.

التكيف مع تراجع أسعار السلع الأولية

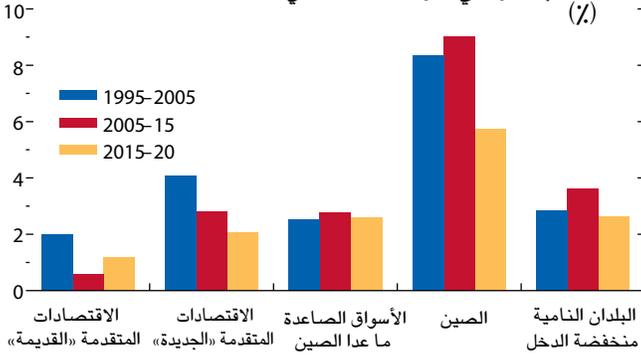
وتستمر البلدان المصدرة للسلع الأولية في التكيف مع تراجع أسعار السلع الأولية. ونناقش الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الانعكاسات الاقتصادية الكلية لصدمة معدلات التبادل التجاري بالتفصيل. وتناول عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مدى تأثير تقلبات معدلات التبادل التجاري على إعادة توزيع الدخل عبر الحدود والارتباط القوي بين إعادة توزيع الدخل والنتائج الاقتصادية الكلية. ويعرض الشكل البياني ١-١٣ آخر البيانات المتاحة بشأن حجم المكاسب والخسائر المفاجئة في أكبر الاقتصادات الأولية الصاعدة والاقتصادات النامية نتيجة التغيرات في أسعار السلع الأولية في ضوء تعديل أساس هذه الأسعار.^٧ ويعرض الشكل البياني بوضوح حجم الخسائر

^٧ التغير المفاجئ يُقصد به التغير التقديري في الدخل المتاح نتيجة تغير أسعار السلع الأولية. وتحسب المكاسب المفاجئة في السنة t لبلد يصدر السلعة A بقيمة x بالدولار الأمريكي ويستورد

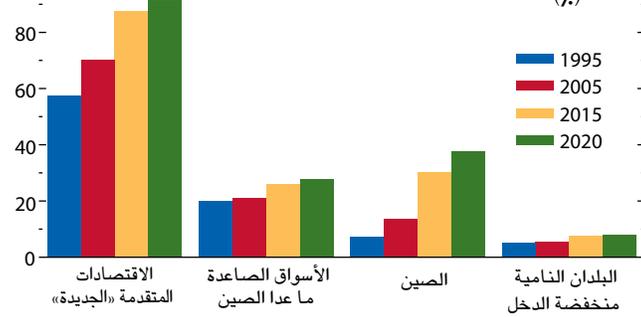
الشكل البياني ١-١٤: نصيب الفرد في معدلات النمو الحقيقية والتقارب فيما بينها (١٩٩٥-٢٠٢٠)

تمكنت اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل من خفض فجوة الدخل بينها وبين الاقتصادات المتقدمة بمعدل أسرع خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ مقارنة بالعدد السابق، ولكن يُتوقع أن يتراجع متوسط معدل التقارب خلال السنوات الخمس القادمة.

١ - نصيب الفرد في نمو الدخل الحقيقي (%)



٢ - نصيب الفرد في الدخل الحقيقي كنسبة من الاقتصادات المتقدمة «القديمة» (%)



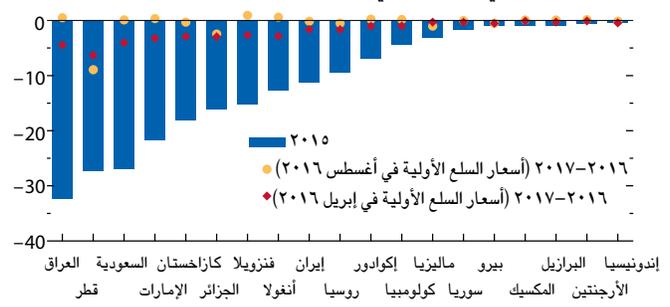
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ الاقتصادات المتقدمة «القديمة» هي البلدان التي تعتبر اقتصادات متقدمة منذ عام ١٩٩٦، وتشمل أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان ولكسمبرغ وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. والاقتصادات المتقدمة «الجديدة» هي قبرص والجمهورية التشيكية وأستونيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وإسرائيل وكوريا ولافتيا ولبنان ونيوزيلندا ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة ومالطا وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا ومقاطعة

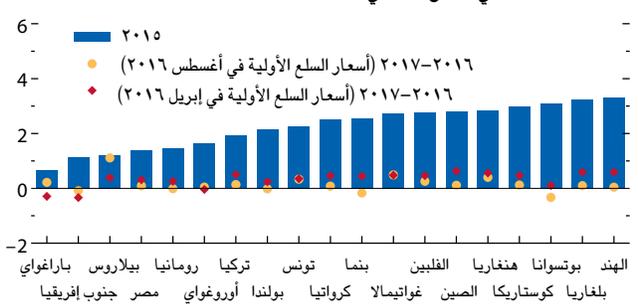
الشكل البياني ١-١٣: الأسواق الصاعدة: المكاسب والخسائر غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري، وأسعار الصرف الحقيقية

في ظل الاستقرار والارتفاع الأخيرين في أسعار السلع الأولية، يُتوقع أن تكون المكاسب والخسائر غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري خلال ٢٠١٦-٢٠١٧ أقل من مستواها في عام ٢٠١٥. ويوجد ارتباط إيجابي خلال الشهور الأخيرة بين تغيرات أسعار الصرف والتغيرات في تنبؤات المكاسب والخسائر غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري خلال ٢٠١٦-٢٠١٧.

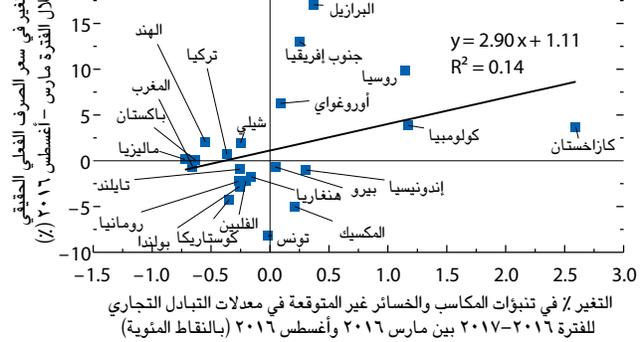
١ - الخسائر غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)



٢ - المكاسب غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)



٣ - المكاسب والخسائر غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري وسعر الصرف الحقيقي



الفجوة بينها وبين الاقتصادات المتقدمة بحوالي ٤ نقاط مئوية بعد أن حققت زيادة قدرها ١٧ نقطة مئوية خلال العقد الماضي.

التنبؤات

افتراضات على مستوى السياسات

تشير التوقعات إلى أن دعم سياسة المالية العامة للنشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة ككل سيكون محدودا، ولكن أعلى قليلا عن توقعات عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الشكل البياني ١-١٥). إذ يُتوقع أن يكون موقف سياسة المالية العامة (مقيسا بحجم الدفعات التنشيطية المستمدة من المالية العامة) ^{١٠} توسعيا في كندا (أعلى من نقطة مئوية واحدة)، وألمانيا (٠,٨ نقطة مئوية)، وفي إيطاليا والولايات المتحدة أيضا ولكن بدرجة أقل (٠,٥ نقطة مئوية). ومن المتوقع أن يكون موقف المالية العامة حياديا بوجه عام في اليابان وانكماشيا في المملكة المتحدة (٠,٨ نقطة مئوية). وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يُتوقع أن تظل الأرصدة الحكومية الهيكلية إجمالا ثابتة عموما خلال عام ٢٠١٦ — ولكن مع وجود فوارق ملحوظة بين البلدان والمناطق. ويُتوقع تشديد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة بمعدلات أبطأ من المتوقع في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. إذ تشير التوقعات إلى ارتفاع تدريجي مطرد في أسعار السياسة النقدية في الولايات المتحدة، بحيث يصل السعر التوازني طويل الأجل إلى ٢,٧٥٪ في عام ٢٠٢٠ — وهو مستوى أقل كثيرا عن فترة ما قبل الأزمة. ومن المتوقع استمرار تطبيق أسعار فائدة أساسية منخفضة للغاية لفترة أطول في المملكة المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، كما يُتوقع أن تظل أسعار الفائدة قصيرة الأجل دون مستوى الصفر في منطقة اليورو واليابان حتى عام ٢٠٢٠. وتتفاوت افتراضات السياسة النقدية التي تقوم عليها تنبؤات اقتصادات الأسواق الصاعدة بسبب اختلاف الظروف التي تواجه هذه الاقتصادات.

افتراضات أخرى

تعكس تنبؤات النمو العالمي الأساسية لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ أوضاعا مالية تيسيرية عموما، وتعافيا جزئيا في أسعار السلع الأولية، وتراجعا في الاضرابات الجغرافية السياسية في عام ٢٠١٧ وما بعده. ومن المفترض أن يتفق الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على ترتيبات تحول دون زيادة الحواجز الجمركية بدرجة كبيرة، كما يفترض أن تكون التداعيات السياسية الناجمة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي محدودة. ويُتوقع أن تعود أوضاع السياسة النقدية إلى طبيعتها في الولايات المتحدة بسلاسة ويسر دون أن

الاقتصادات الصاعدة بخلاف الصين.^٩ وهذا التفاوت بين البلدان والمناطق ومستويات التنمية يتعين وضعه في الاعتبار عند استخدام معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي في تقييم التغيير في نصيب الفرد أو العامل من الدخل وتقارب الدخل إلى مستويات الاقتصادات المتقدمة.

ويعرض الشكل البياني ١-١٤ نمو نصيب الفرد في الدخل في نفس مجموعات البلدان. وارتفع نصيب الفرد في الدخل الحقيقي في المجموعة ككل بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، وإن كانت هذه الزيادة غير موزعة بالتكافؤ: حيث ارتفع بنسبة ١٤٠٪ تقريبا في الصين وبحوالي ٤٥٪ في الاقتصادات النامية منخفضة الدخل وبحوالي ٣٠٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى. وخلال هذه الفترة، ارتفع نصيب الفرد في الدخل الحقيقي بنسبة ٥٪ تقريبا فقط في مجموعة الاقتصادات المتقدمة «القديمة» — أي الاقتصادات التي تصنف ضمن الاقتصادات المتقدمة على الأقل منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. ونتيجة لارتفاع النمو في بلدان العالم النامية، استطاعت تضيق فجوة الدخل بينها وبين الاقتصادات المتقدمة خلال العشر سنوات حتى ٢٠١٥: فقد ارتفع نصيب الفرد في الدخل الحقيقي في الصين من ١٣٪ تقريبا إلى ٣٠٪ من مستوياته في الاقتصادات المتقدمة «القديمة»، ومن ٢١٪ إلى ٢٦٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى، ومن ٦٪ إلى ٨٪ في الاقتصادات النامية منخفضة الدخل. وبالنسبة للمجموعات الثلاث جميعها، تعادل هذه الزيادة ثلاثة إلى خمسة أضعاف الزيادة التي شهدتها خلال العقد السابق ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥.

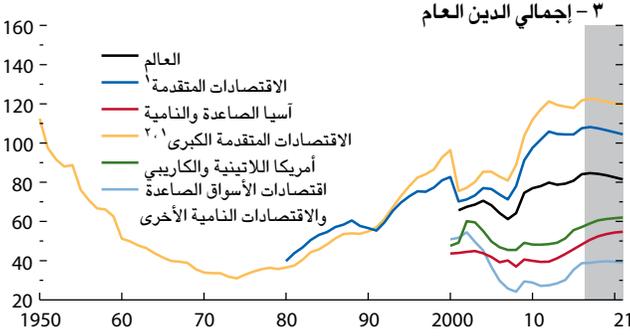
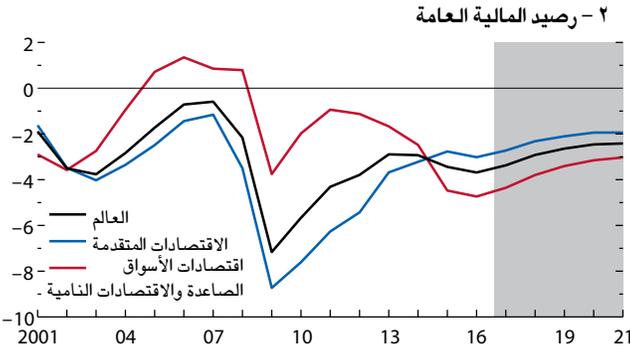
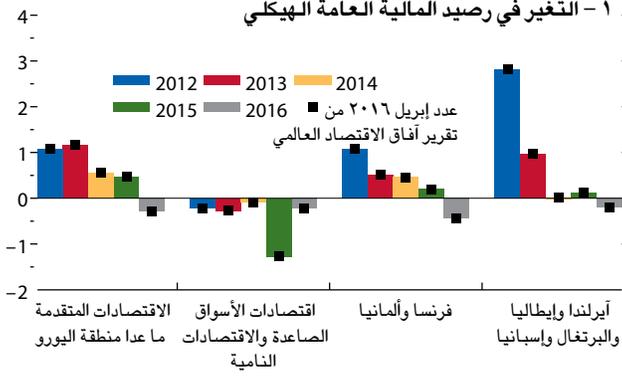
وبالنظر إلى المستقبل، يُتوقع أن يكون الفارق في نصيب الفرد من النمو بين معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من ناحية والاقتصادات المتقدمة من ناحية أخرى أقل من مستواه خلال العقد السابق، وستكون معدلات التقارب أقل تكافؤا. فخلال السنوات الخمس التالية، يُتوقع تضيق الفجوة في مستويات الدخل بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية منخفضة الدخل — التي تشهد العديد منها تباطؤا حادا في نمو الناتج مقترنا بارتفاع كبير في معدلات النمو السكاني — بما يزيد قليلا على نصف نقطة مئوية، وبينها وبين اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى بنقطتين مئويتين فقط، وبينها وبين الصين بسبع نقاط مئوية كاملة. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة الجديدة، التي استمرت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للغاية خلال العقد الماضي رغم أن مستوى نصيب الفرد من الدخل فيها كان مرتفعا نسبيا منذ البداية (حوالي ٧٠٪ من مستواه في الاقتصادات المتقدمة القديمة في عام ٢٠٠٥)، يُتوقع أن تتمكن من مواصلة تضيق

^٩ ستشهد إفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص زيادة كبيرة مستمرة في نسبة السكان في سن العمل خلال العقود القليلة القادمة (راجع الفصل الثاني من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الصادر عن صندوق النقد الدولي في ٢٠١٥).

^{١٠} الدفعات التنشيطية المستمدة من المالية العامة يُقصد بها التغيير في نسبة رصيد المالية العامة الهيكلي إلى الناتج الممكن.

الشكل البياني ١-١٥: مؤشرات المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

يُتوقع أن تكون سياسة المالية العامة توسعية إلى حد ما في عام ٢٠١٦ في الاقتصادات المتقدمة في المجمل، وحيادية عموما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ككل، ولكن مع وجود فوارق بين البلدان.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ البيانات التي تغطي الفترة حتى عام ٢٠٠٠ باستثناء الولايات المتحدة.
٢ كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

تتجم عنها تقلبات طويلة المدى في السوق المالية أو تحركات حادة في أسعار الفائدة طويلة الأجل. وتشير التنبؤات إلى أن الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة ستكون أكثر تيسيرا من المتوقع في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في ضوء التراجع الجزئي في فروق أسعار الفائدة وتعافي أسعار الأسهم في الشهور الأخيرة (الشكل البياني ١-٨). ومن المتوقع ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة المعد عنها التنبؤات من ٤٣ دولارا للبرميل في المتوسط في عام ٢٠١٦ إلى ٥١ دولارا أميركيا للبرميل في عام ٢٠١٧. ووفقا للتنبؤات الواردة في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، من المفترض استمرار تصاعد الاضطرابات الجغرافية السياسية في بعض بلدان الشرق الأوسط خلال الفترة المتبقية من العام قبل أن تبدأ في التراجع خلال ٢٠١٧ بما يتيح تعافيا اقتصاديا تدريجيا في الاقتصادات الأكثر تأثرا بهذه الاضطرابات.

الآفاق العالمية لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧

يُتوقع أن يظل النمو العالمي معتدلا خلال ٢٠١٦ ليبلغ ٣,١٪، وهو مستوى أقل قليلا عن توقعات عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الجدول ١-١). وتعكس هذه التنبؤات إلى حد ما تراجع النشاط عن المتوقع خلال الفترة حتى الربع الثاني من عام ٢٠١٦ في الاقتصادات المتقدمة، والتداعيات نتيجة الاستفتاء البريطاني التي أيدت الخروج من الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يزداد التعافي إلى حد ما خلال عام ٢٠١٧ وما بعده مدفوعا في الأساس باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع عودة الأوضاع إلى طبيعتها تدريجيا في الاقتصادات التي واجهت ضغوطا خلال الفترة السابقة.

وتشير التوقعات إلى ارتفاع النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٤,٢٪ عقب تراجع لخمس سنوات متواصلة، ويمثل هذا الرقم ما يزيد على ثلاثة أرباع النمو العالمي المتوقع في عام ٢٠١٦. ولكن رغم التحسن في أوضاع التمويل الخارجي، تتفاوت الآفاق المتوقعة فيما بين تلك الاقتصادات وتعكس ضعفا عاما مقارنة بالفترات السابقة. ويمكن عزو هذا الضعف إلى مزيج من العوامل: ازدياد حدة التباطؤ في الصين وما له من تداعيات بسبب الحد من الاعتماد على الاستثمارات كثيفة الاستخدام للواردات والموارد، واستمرار التكيف مع تراجع الإيرادات الهيكلية من السلع الأولية في عدد من البلدان المصدرة للسلع الأولية، والتداعيات الناتجة عن استمرار ضعف الطلب من الاقتصادات المتقدمة، والنزاعات المحلية والخلافات السياسية والاضطرابات الجغرافية السياسية في عدد من البلدان.

وفي الاقتصادات المتقدمة الكبرى، تشير التنبؤات إلى تباطؤ التعافي هذا العام، حيث يُتوقع أن يبلغ النمو ١,٦٪ في عام ٢٠١٦، أي أقل من مستواه في عام ٢٠١٥ بنصف نقطة مئوية. والسبب في تراجع التوقعات عدد من العوامل المشتركة، منها الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية (ارتفاع الدين — كما

الكبرى في الاقتصاد العالمي، مثل الصين والهند، التي تتجاوز معدلات نموها المتوسط العالمي. وكما يوضح الإطار ١-١، يعزى الجزء الأكبر من ارتفاع النمو العالمي إلى هذين العاملين. ويُتوقع استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة بسبب تراجع إمكاناتها في ظل تزايد أعداد المسنين، ولكن من المتوقع أن ينمو نصيب العامل في إجمالي الناتج المحلي إلى مستويات قريبة من متوسط العشرين عاما الماضية. وبالنسبة لمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يُتوقع أن يرتفع النمو خلال الأجل المتوسط في البلدان النامية منخفضة الدخل وإن كان سيظل دون معدلات العقد الماضي، سواء بالقيمة المطلقة أو على أساس نصيب الفرد.

الآفاق الاقتصادية لفرادى البلدان والمناطق

الاقتصادات المتقدمة

- في المملكة المتحدة، يُتوقع تباطؤ النمو منذ إجراء الاستفتاء، حيث تؤثر حالة عدم اليقين التي تلت الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تأثيرا كبيرا على قرارات الاستثمار وتوظيف العمالة في الشركات وعلى حجم المشتريات الاستهلاكية من السلع المعمرة والمساكن. وتشير التنبؤات إلى بلوغ النمو ١,٨٪ في عام ٢٠١٦، و١,١٪ في عام ٢٠١٧، وذلك بافتراض سلاسة المفاوضات في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وزيادة الحواجز الاقتصادية في حدود ضيقة. كذلك تم خفض تنبؤات نمو الأجل المتوسط إلى ١,٩٪ (أقل بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية من توقعات عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) نظرا لأن زيادة المعوقات أمام التجارة والهجرة والتدفقات الرأسمالية يُتوقع أن تؤدي إلى تقليص مستوى النمو الممكن. وفي الولايات المتحدة، يشير تراجع النشاط عن المتوقع في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ والنصف الأول من عام ٢٠١٦ إلى فقدان الزخم إلى حد ما، وذلك بالرغم من انتعاش سياسة مالية عامة داعمة إلى حد ما والتباطؤ المتوقع في عودة أوضاع السياسة النقدية إلى طبيعتها. وكانت معدلات التوظيف جيدة، وشهدت سوق المساكن تحسنا، ولا يزال الإنفاق الاستهلاكي قويا. غير أن دورة تصحيح المخزون المطولة والاستثمارات الضعيفة في قطاع الأعمال أدت إلى خفض تنبؤات ٢٠١٦ إلى ١,٦٪. ويعكس ضعف الإنفاق الرأسمالي في جزء منه استمرار مستويات الاستثمار السلبية في قطاع الطاقة وارتفاع قيمة الدولار والاضطرابات المالية في بداية العام وزيادة عدم اليقين السياسي بسبب الدورة الانتخابية. وفي عام ٢٠١٧، يُتوقع ارتفاع النمو إلى ٢,٢٪ مع تضائل التباطؤ الناجم عن تراجع أسعار الطاقة والارتفاع السابق في قيمة الدولار الأمريكي. ولا يزال النمو الممكن منخفضا في الأجل المتوسط، حيث يُتوقع أن يبلغ

يرد في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الرائد المالي، ومكانم الخطر في القطاع المالي الموضحة في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، وتراجع الاستثمارات). وتراجع نمو الإنتاجية كما ناقشنا آنفا في هذا الفصل. ومن المتوقع أيضا أن تؤدي حالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي والمؤسسي التي تلت التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى بعض التداعيات الاقتصادية الكلية السلبية، لا سيما في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة.

ويعتمد الارتفاع المتوقع في النمو العالمي بنحو ٢,٤٪ خلال عام ٢٠١٧ اعتمادا أساسيا على النمو المتزايد في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث تشير التوقعات إلى أن تقلص الضغوط الخافضة للنشاط في البلدان التي شهدت حالة من الركود خلال عام ٢٠١٦ مثل البرازيل ونيجيريا وروسيا سيفوق أثره أثر التباطؤ المطرد في النمو في الصين. وفي الاقتصادات المتقدمة، يُتوقع ارتفاع النمو ارتفاعا طفيفا ليصل إلى ١,٨٪ (أي أقل بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية عن توقعات عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، وهو ما يعكس في الأساس زيادة التعافي في الولايات المتحدة وكندا والانتعاش الذي شهدته اليابان نتيجة الدفعات المالية التنشيطية الأخيرة. وفي المقابل، يُتوقع أن يتراجع النمو في منطقة اليورو والمملكة المتحدة بسبب التداعيات الاقتصادية الكلية الناجمة عن ارتفاع درجة عدم اليقين بعد إجراء الاستفتاء البريطاني.

وكما نوقش في هذا الفصل، فإن تباطؤ آفاق النمو العالمي يعني ضمنا تراجع التحسن في مستويات المعيشة على مستوى العالم. ويتضح هذا الاتجاه من توزيع سكان العالم حسب نصيب الفرد في معدل النمو. ففي ظل توقعات استمرار تراجع معدلات نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عن مستويات العقد الماضي، يُتوقع أن ينخفض عدد سكان العالم ممن يعيشون في المناطق التي يتجاوز فيها نصيب الفرد من النمو الحقيقي ٢٪ سنويا بمقدار ١٠ نقاط مئوية تقريبا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ و ٢٠١٦-٢٠٢١.

الآفاق العالمية في الأجل المتوسط

يُتوقع أن يرتفع النمو العالمي تدريجيا بعد عام ٢٠١٧ ليصل إلى ٣,٨٪ في نهاية الفترة المعد عنها التنبؤات. ويستند هذا التعافي في النشاط العالمي — الذي يُتوقع أن يكون مدفوعا في مجمله باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — إلى عودة معدلات النمو إلى مستوياتها الطبيعية في البلدان والمناطق التي واجهت ضغوطا أو سجلت معدلات نمو أقل كثيرا من المستوى الممكن خلال ٢٠١٦-٢٠١٧ (مثل نيجيريا وروسيا وجنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض أجزاء الشرق الأوسط)، وإلى استمرار تحول الصين نحو النمو القائم على الاستهلاك والخدمات، واستمرار صمود عدد من البلدان الأخرى. كذلك يعكس هذا التعافي زيادة الوزن النسبي لاقتصادات الأسواق الصاعدة

• وتتفاوت الآفاق المتوقعة في الاقتصادات المتقدمة الأخرى. ففي السويد، سيظل التعافي قويا، حيث يُتوقع أن يبلغ النمو ٣,٦٪ في عام ٢٠١٦ و ٢,٦٪ في عام ٢٠١٧ مدفوعا بالسياسة النقدية التوسعية، وزيادة الاستثمارات في قطاع المساكن، والإنفاق من المالية العامة نتيجة تدفقات اللاجئين الوافدين. ومن المتوقع أن يزداد حجم النشاط الاقتصادي في سويسرا إلى حد ما، حيث يُتوقع أن يبلغ النمو ١٪ في عام ٢٠١٦ و ١,٣٪ في عام ٢٠١٧ مع تراجع تأثير ارتفاع قيمة الفرنك السويسري. وفي النرويج، تأثر الاقتصاد بتراجع إيرادات السلع الأولية وانخفاض حجم الاستثمارات المرتبطة بالموارد، حيث يُتوقع أن يبلغ النمو ٠,٨٪ فقط في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن تتسارع معدلات النشاط في عام ٢٠١٧ مدعومة بالموقف التوسعي لسياسة المالية العامة والسياسة النقدية، وزيادة القدرة التنافسية للعملة، والارتفاع التدريجي في أسعار النفط. وتشير التوقعات إلى انتعاش النمو بدءا من عام ٢٠١٦ في البلدان المتقدمة الأخرى المصدرة للسلع الأولية مدعوما بانخفاض سعر الصرف والسياسات التيسيرية. وفي كندا، يُتوقع أن يتراجع النمو إلى ١,٢٪ في عام ٢٠١٦ بسبب الآثار الحادة لحرائق الغابات في ألبرتا على الناتج النفطي خلال الربع الثاني، وذلك قبل أن يرتفع إلى ١,٩٪ في عام ٢٠١٧، في حين يُتوقع أن يظل النمو ثابتا عند مستوى ٢,٨٪ تقريبا في أستراليا خلال العامين المذكورين. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة الأخرى في آسيا، يُتوقع أن يتراجع النمو في سنغافورة (١,٧٪) خلال ٢٠١٦ و (١,٤٪) في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وأن يرتفع إلى حد ما في كوريا (إلى ٢,٧٪) وفي مقاطعة تايوان الصينية (إلى ١٪). وتشير التوقعات إلى ارتفاع النمو بقوة أكبر في هذه الاقتصادات الأربعة شديدة الانفتاح خلال عام ٢٠١٧ وما بعده بسبب ارتفاع حجم التجارة العالمية ومن ثم زيادة حجم صادراتها المتوقعة.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

• يُتوقع أن ينمو الاقتصاد في الصين بنسبة ٦,٦٪ في عام ٢٠١٦ بدعم من السياسات، ليتراجع إلى ٦,٢٪ في عام ٢٠١٧ في ظل عدم وجود دفعات تنشيطية جديدة. وتفترض تنبؤات الأجل المتوسط أن الاقتصاد سيواصل استعادة توازنه بالتحول من الصناعة إلى الخدمات مدعوما بالإصلاحات الهادفة إلى تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وتخفيف القيود التنظيمية المفروضة على قطاع الخدمات. غير أنه من المتوقع استمرار ارتفاع الديون غير المالية إلى مستويات لا يمكن تحملها، مما سيؤثر سلبا على آفاق الأجل المتوسط — لا سيما في ظل تفاقم مشكلة سوء توزيع الموارد..

• ويُتوقع أن يظل النمو قويا في بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى. ففي الهند، ينمو إجمالي الناتج المحلي بالمعدل الأسرع على الإطلاق بين الاقتصادات الكبرى الأخرى، حيث تشير

١,٨٪ بسبب زيادة أعداد المسنين واستمرار الانخفاض الأخير في نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.

• وفي منطقة اليورو، يُتوقع استمرار التعافي بمعدلات أقل قليلا في ٢٠١٦-٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٥. ^{١١} وسوف يساعد انخفاض أسعار النفط والتوسع المحدود في موقف المالية العامة خلال ٢٠١٦ وتيسير السياسة النقدية على دعم النمو، في حين سيتأثر النشاط بدرجة كبيرة بسبب التراجع في ثقة المستثمرين الناتج عن حالة عدم اليقين التي تلت التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ويُتوقع أن ينخفض نمو المنطقة ككل انخفاضا طفيفا إلى ١,٧٪ في عام ٢٠١٦ وإلى ١,٥٪ في عام ٢٠١٧. ففي ألمانيا، من المتوقع أن يرتفع النمو هذا العام ليصل إلى ١,٧٪، قبل أن يتراجع إلى ١,٤٪ في عام ٢٠١٧. وفي فرنسا، يُتوقع استقرار النمو عند مستوى ١,٣٪ في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وفي إسبانيا، يُتوقع أن يظل النمو مستقرا عموما في عام ٢٠١٦، وأن يتراجع من ٣,١٪ إلى ٢,٢٪ خلال ٢٠١٧. وفي إيطاليا، يُتوقع أن يرتفع النمو ارتفاعا طفيفا من ٠,٨٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٠,٩٪ في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يبلغ النمو الممكن في الأجل المتوسط في منطقة اليورو ١,٤٪، وهو معدل منخفض بسبب العوامل الديمغرافية غير المواتية، والآثار الناجمة عن الأزمة المتمثلة في ارتفاع معدلات البطالة والديون وضعف الميزانيات العمومية لبنوك بعض البلدان، والمعوقات الهيكلية العميقة التي تكبح نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.

• واتساقا مع مستوى النمو الممكن في اليابان، يُتوقع أن يظل النمو ضعيفا، حيث يبلغ ٠,٥٪ في عام ٢٠١٦ قبل أن يرتفع إلى ٠,٦٪ في عام ٢٠١٧. ^{١٢} وتأجيل زيادة ضريبة الاستهلاك، والتدابير الداعمة للنمو التي تم الإعلان عنها أخيرا بما فيها الموازنة التكميلية، والتيسير الإضافي في موقف السياسة النقدية جميعها عوامل سوف تسهم في دعم الاستهلاك الخاص في الأجل القريب، مما سيوازن إلى حد ما تأثير التباطؤ الناجم عن زيادة عدم اليقين والارتفاع الأخير في قيمة الين وضعف النمو العالمي. ولا تزال آفاق الأجل المتوسط ضعيفة في اليابان، وهو ما يعكس في الأساس تقلص عدد السكان.

^{١١} تمت زيادة توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي في أيرلندا لعام ٢٠١٤-٢٠١٥ بما يزيد على ٢٠ نقطة مئوية خلال عامين، وهو ما يعكس في جزء كبير منه عمليات الشركات متعددة الجنسيات التي لم يكن لها سوى تأثير محدود على الاقتصاد الأيرلندي الأساسي. وتحديدا، حدث تحول ضخم في أرصدة الأصول الرأسمالية في أيرلندا (وخفض كبير في توقعات صافي وضع الاستثمار الدولي لأيرلندا بسبب ارتفاع حجم الخصوم تجاه غير المقيمين) نتيجة إعادة هيكلة الشركات من خلال نقل ميزانياتها العمومية بالكامل إلى أيرلندا وتحويل الأصول إلى الشركات التابعة الأيرلندية والاستحواذ على شركات أجنبية من جانب كيانات يقع مقرها في أيرلندا. كذلك شهدت أيرلندا زيادة في صافي الصادرات وإجمالي الناتج المحلي نتيجة نقل مقار الشركات إليها. وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة توقعات النمو لمنطقة اليورو لعام ٢٠١٥ أيضا بما يزيد على ٠,٣ نقطة مئوية.

^{١٢} هذه التنبؤات لا تعكس تصحيحات إطار السياسة النقدية لبنك اليابان المركزي التي تم الإعلان عنها في ٢١ سبتمبر ٢٠١٦، والتي تتضمن استهداف تطبيق سعر فائدة صفري على السندات الحكومية التي تبلغ مدة استحقاقها عشر سنوات والالتزام بتجاوز معدل التضخم المستهدف البالغ ٢٪ لفترة مؤقتة.

على الدولار. ولكن مع التعافي الجزئي في أسعار النفط العالمية وتحسن آفاق التمويل الخارجي، فإن الانكماش المتوقع في النشاط خلال ٢٠١٦ و٢٠١٧ سيكون أقل من توقعات إبريل، حيث يبلغ -٢,٣٪ و-٢,٧٪، على الترتيب.

○ وسوف تشهد بقية البلدان المصدرة للسلع الأولية في المنطقة تراجعاً في النشاط إلى حد ما في عام ٢٠١٦. ففي كولومبيا، يُتوقع أن يتراجع النمو إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠١٦ (مقابل ٣,١٪ في عام ٢٠١٥)، وهو ما يعكس تشديد السياسات الاقتصادية الكلية. وبالمثل، يؤثر التراجع المطول في أسعار النحاس وعدم اليقين بشأن السياسات تأثيراً كبيراً على الآفاق في شيلي، حيث يتراجع النمو إلى ١,٧٪ في عام ٢٠١٦ مقابل ٢,٣٪ في عام ٢٠١٥. وتشير التنبؤات إلى تحسن معدل النمو في البلدين خلال ٢٠١٧ ليرتفع إلى مستواه الممكن لاحقاً. وعلى عكس معظم البلدان النظيرة، يُتوقع أن تنمو بيرو بمعدل أسرع خلال العام الحالي والتالي، حيث يرتفع النمو إلى ٣,٧٪ و٤,١٪ في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، على الترتيب، مدعوماً بتوسع النشاط في قطاع التعدين وارتفاع حجم الاستثمارات العامة.

○ ويُتوقع تراجع النمو في المكسيك إلى ٢,١٪ في عام ٢٠١٦ بسبب ضعف الأداء التصديري في النصف الأول من العام. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى حد ما ليصل إلى ٢,٣٪ خلال ٢٠١٧ مع تعافي الطلب الخارجي، وإلى ٢,٩٪ في الأجل المتوسط مع تحقق الآثار المرجوة من الإصلاحات الهيكلية.

• ولا تزال الآفاق الاقتصادية متباطئة في كومنولث الدول المستقلة. ويعكس التحسن الطفيف في آفاق نمو المنطقة منذ إبريل في الجزء الأكبر منه ارتفاع أسعار النفط. وساهم ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية في تحسن الأوضاع إلى حد ما في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة وفي الاقتصاد الروسي تحديداً، حيث يُتوقع أن يكون تراجع إجمالي الناتج المحلي هذا العام (٠,٨٪) أقل من توقعات عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يساعد التحسن الجزئي في آفاق روسيا على دعم النشاط في بلدان أخرى بالمنطقة، لا سيما في البلدان المستوردة للنفط، بسبب الروابط من خلال التجارة وتحويلات المغتربين. غير أن آفاق النمو في روسيا لعام ٢٠١٧ وما بعده لا تزال متباطئة بسبب الاختناقات الهيكلية المطولة وتأثير العقوبات على الإنتاجية والاستثمار. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، تشير التقديرات إلى عودة اقتصاد أوكرانيا إلى مسار النمو الموجب في عام ٢٠١٦ بعد تعرضه لانكماش حادة للغاية في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، ويُتوقع ارتفاع النمو مع تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية وتحقيق ثمار الإصلاحات الاقتصادية المحلية. ومن المتوقع أن تتراجع حدة انكماش النشاط الاقتصادي في بيلاروس في

التنبؤات إلى بلوغ النمو ٧,٦٪ خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ومن المتوقع ارتفاع حجم الطلب الاستهلاكي والاستثمار نتيجة الزيادة الكبيرة في معدلات التبادل التجاري، والتدابير الإيجابية على مستوى السياسات، والإصلاحات الهيكلية — بما في ذلك تنفيذ إصلاحات ضريبية مهمة وتطبيق إطار رسمي لاستهداف التضخم، وتحسن مستويات الثقة. أما في الأجل القريب، فيرجح تراجع الاستثمار الخاص بسبب ضعف الميزانيات العمومية للبنوك العامة والشركات. وبالنسبة لاقتصادات آسيان الخمسة (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام)، يُتوقع تراجع النمو في ماليزيا وفيت نام هذا العام (إلى ٤,٣٪ و٦,١٪، على الترتيب)، وهو ما يعود جزئياً إلى ضعف الطلب الخارجي، في حين يُتوقع ارتفاع النمو في إندونيسيا والفلبين وتايلند مقارنة بمستواه في عام ٢٠١٥ (إلى ٤,٩٪ و٦,٤٪ و٣,٢٪، على الترتيب). ويُتوقع ارتفاع معدلات النمو في جميع اقتصادات آسيان مجدداً في عام ٢٠١٧ وما بعده.

• ويستمر تباطؤ النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث يُتوقع أن يزيد حجم الانكماش إلى ٠,٦٪ خلال عام ٢٠١٦ (أي بأكثر من ٠,١ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات إبريل). ومن المتوقع حدوث تعافي في عام ٢٠١٧، حيث يرتفع النمو إلى ١,٦٪ (أي بأكثر من ٠,١ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات إبريل). ولكن كما يرد في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإن النمو الكلي للمنطقة يحجب قدراً كبيراً من التفاوت بين البلدان: فبالرغم من حالة الركود التي تشهدها عدة اقتصادات، يستمر ارتفاع معدلات النمو في معظم اقتصادات المنطقة خلال عام ٢٠١٦.

○ يبدو أن مستويات الثقة بدأت في التحسن في البرازيل، حيث يُتوقع أن يبلغ النمو -٣,٣٪ في عام ٢٠١٦ و٠,٥٪ في عام ٢٠١٧ بافتراض تساؤل حالة عدم اليقين بشأن الوضع السياسي والسياسات ككل وتراجع آثار الصدمات الاقتصادية السابقة. وتزيد هذه التنبؤات بحوالي نصف نقطة مئوية للعامين مقارنة بإبريل. وبدأت الأرجنتين خطوات مهمة وضرورية نحو التحول إلى إطار سياسات اقتصادية أكثر اتساقاً وقابلية للاستمرار، ولكن ثبت أن تكلفته أعلى كثيراً في عام ٢٠١٦ عما كان متوقعاً، حيث يُتوقع أن يبلغ النمو -١,٨٪ (مقابل -١٪ حسب توقعات إبريل). ويُتوقع أن يرتفع النمو ليلبلغ ٢,٧٪ في عام ٢٠١٧ مستنداً إلى تراجع التضخم وزيادة الدعم المتاح من سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. ومن المتوقع أن تشد وطأة الأزمة الاقتصادية في فنزويلا خلال ٢٠١٦ و٢٠١٧ (يُتوقع بلوغ النمو -١٠٪ و-٤,٥٪، على الترتيب)، حيث أدى تراجع أسعار النفط منذ منتصف ٢٠١٤ إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية الكلية المحلية والضغط المفروضة على ميزان المدفوعات. ولا تزال آفاق إكوادور محفوفة بالتحديات بسبب تراجع قيمة صادراتها النفطية واعتماد اقتصادها

• وفي الشرق الأوسط، يُتوقع أن يكون للتعافي الطفيف في الأونة الأخيرة تأثير بسيط على النمو في البلدان المصدرة للنفط. وتستمر معظم البلدان في تشديد سياسة المالية العامة في مواجهة التراجع الهيكلي في الإيرادات النفطية، ويتواصل انخفاض سيولة القطاع المالي. ولا تزال بلدان كثيرة بالمنطقة متأثرة أيضا بالصراعات والنزاعات. ويُتوقع أن ينمو الاقتصاد السعودي، وهو أكبر اقتصادات المنطقة، نموا طفيفا بمعدل ١,٢٪ هذا العام في ظل ضبط أوضاع المالية العامة، وذلك قبل أن يرتفع معدل النمو إلى ٢٪ في العام التالي. وبالمثل، يُتوقع أن تتراجع معدلات النمو في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى بسبب تدابير ضبط أوضاع المالية العامة الجارية. وفي العراق، أدت زيادة الإنتاج النفطي عن المتوقع إلى ارتفاع معدل النمو المتوقع لعام ٢٠١٦. ويُتوقع تراجع النمو في عام ٢٠١٧ وما بعده في ظل استمرار التحديات الأمنية وتراجع الاستثمارات النفطية الذي أدى إلى الحد من زيادة الإنتاج النفطي. وتحسنت آفاق جمهورية إيران الإسلامية بسبب زيادة إنتاج النفط هذا العام عقب إلغاء العقوبات المفروضة عليها. غير أن مكاسب النمو ستتحقق تدريجيا على الأرجح نظرا لتباطؤ عملية إعادة الاندماج في الأسواق المالية العالمية والإصلاحات المحلية. وساهمت الإصلاحات الأخيرة وتراجع أسعار النفط في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة. غير أن النمو لا يزال هشًا بسبب المخاوف الأمنية والاضطرابات الاجتماعية والمعوقات الهيكلية طويلة الأجل. ومن المتوقع أن يساعد استمرار الإصلاحات والتقدم وانخفاض عبء المالية العامة والتحسين التدريجي في الطلب الخارجي على دعم التعافي.

آفاق التضخم

يُتوقع ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى حوالي ٠,٨٪ في عام ٢٠١٦ من ٠,٣٪ في عام ٢٠١٥، وهو ما يعود في الأساس إلى تراجع الأعباء الناجمة عن أسعار الطاقة. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم خلال السنوات القليلة القادمة مع ارتفاع أسعار الوقود إلى حد ما وتقلص فجوات الناتج تدريجيا، ليصل إلى المستويات المستهدفة من البنوك المركزية بحلول عام ٢٠٢٠. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المقابل، ما عدا الأرجنتين (حيث يعد التضخم المرتفع نتيجة غير مباشرة لعملية التحرير الجارية والضرورية)، وفنزويلا (حيث يُتوقع ارتفاع التضخم هذا العام ليصل إلى ٥٠٠٪ تقريبا)، ومن المتوقع تراجع التضخم إلى ٤,٥٪ هذا العام مقابل ٤,٧٪ في العام الماضي، بما يعكس تضاول أثر الانخفاضات السابقة في قيم العملات. غير أن معدلات التضخم تتفاوت تفاوتًا كبيرًا بين المجموعتين.

عام ٢٠١٧، مع بدء تحقق ثمار التعافي في عام ٢٠١٨. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، يُتوقع انكماش اقتصادي أذربيجان وكازاخستان في عام ٢٠١٦ في ظل تراجع إيرادات الصادرات، حيث يتراجع اقتصاد أذربيجان بنسبة ٢,٤٪ واقتصاد كازاخستان بحوالي ٠,٨٪. وتشير التوقعات إلى ارتفاع تدريجي في النمو في هذه البلدان مدعوماً بزيادة إنتاج المواد الهيدروكربونية في كازاخستان والأنشطة غير الهيدروكربونية في أذربيجان، وبالتعافي الجزئي في أسعار النفط وزيادة تنافسية العملات.

• يُتوقع أن يظل النمو قويا في بلدان أوروبا الصاعدة والنامية، حيث يزيد قليلا على ٣٪ في عام ٢٠١٦ وما بعده في ظل ارتفاع حجم الصادرات بمعدلات قوية رغم تباطؤ النمو في منطقة اليورو التي تعد الشريك التجاري الرئيسي لمعظم اقتصادات المنطقة. وتشير التقديرات إلى نمو هغباريا بمعدلات تفوق مستوي النمو الممكن، ويُتوقع عودة معدلات النمو إلى مستويات أكثر قابلية للاستمرار في الأجل المتوسط. وفي تركيا، سيتراجع النمو في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة ومحاولة الانقلاب الفاشلة. وإن كان تيسير السياسة الاقتصادية الكلية سيسهم في دعم النشاط الاقتصادي.

• ويزداد التفاوت في معدلات النمو بين بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ففي حين تم إجراء خفض كبير في توقعات النمو للمنطقة، تعكس هذه التوقعات في معظمها الأوضاع الاقتصادية الكلية الصعبة في أكبر اقتصادات المنطقة التي تحاول في الوقت الحالي التكيف مع تراجع إيرادات السلع الأولية. وفي نيجيريا، تشير التوقعات الحالية إلى تراجع النشاط الاقتصادي بنسبة ١,٧٪ في عام ٢٠١٦، وهو ما يعكس الانقطاعات المؤقتة في إنتاج النفط، وعجز النقد الأجنبي نتيجة تراجع الإيرادات النفطية، وانخفاض حجم إنتاج الطاقة الكهربائية، وتراجع ثقة المستثمرين. وفي جنوب إفريقيا التي تواجه صعوبة متزايدة في التكيف مع ضعف معدلات التبادل التجاري بسبب عدم اليقين بشأن السياسات، يُتوقع ثبات إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦، وحدث تعاف بسيط خلال العام التالي مع تضاول تأثير صدمات السلع الأولية والجفاف وزيادة إمدادات الطاقة. وبالمثل، تحاول أنغولا في الوقت الحالي التكيف مع التراجع الحاد في إيرادات صادرات النفط. وليس من المتوقع أن تحقق أي نمو هذا العام، ولن تشهد سوى نمو طفيف خلال العام التالي. وفي المقابل، يُتوقع استمرار النمو بمعدل قوي للغاية يزيد على ٥٪ هذا العام في عدد من البلدان المصدرة لغير الموارد الطبيعية، بما في ذلك كوت ديفوار وإثيوبيا وكينيا والسنگال، بدعم من تراجع أسعار النفط ومعدلات الاستهلاك الخاص ونمو الاستثمار الجيدة.

آفاق القطاع الخارجي

من المتوقع أن يظل معدل نمو حجم التجارة العالمية في عام ٢٠١٦ ضعيفا للغاية (حوالي ٢,٣٪، أي أقل قليلا عن مستواه في عام ٢٠١٥)، سواء بالقيمة المطلقة أو بالمقارنة بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي. وكما ناقش باستفاضة في الفصل الثاني، فإن لتكوين الطلب العالمي، لا سيما ضعف الاستثمار، دور كبير في تراجع التجارة العالمية. وتشير التنبؤات إلى ارتفاع نمو التجارة العالمية إلى حوالي ٤,٣٪ في الأجل المتوسط، وهو ما يعكس التعافي المتوقع في النشاط الاقتصادي والاستثمارات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وكذلك تعافي الاقتصادات المتقدمة ولكن بدرجة أقل.

ولا تزال اختلالات الحساب الجاري العالمية خلال عام ٢٠١٦ متأثرة بالتراجع الكبير في أسعار النفط خلال العامين الماضيين والفروق الضخمة في معدل نمو الطلب المحلي بين مختلف مناطق العالم. ومن المتوقع أن يتراجع حجم العجز والفائض في الحساب الجاري العالمي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي تراجعاً طفيفاً هذا العام (الشكل البياني ١-١٦، اللوحة الأولى)، عقب ارتفاعه ارتفاعاً محدوداً في عام ٢٠١٥ للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠ (كما يرد في عدد ٢٠١٦ من تقرير القطاع الخارجي — IMF 2016)، بسبب تراجع حجم الفائض إلى حد ما في الصين والاقتصادات الأوروبية المتقدمة وكذلك تراجع العجز مجدداً في بلدان أمريكا اللاتينية. ويتوقع أن تتراجع اختلالات الحساب الجاري العالمي مجدداً في الأجل المتوسط إلى مستويات غير مسبقة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، وذلك بسبب انخفاض الفوائض مجدداً في الصين وألمانيا وتراجع حجم العجز إلى حد ما في بعض البلدان (مثل أمريكا اللاتينية والمملكة المتحدة).

وعلى العكس من تضائل اختلالات الحساب الجاري، استمر ارتفاع حجم مراكز الدائنين والمدينين عبر الحدود كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي (الشكل البياني ١-١٦، اللوحة الثانية). ومن الصعب للغاية التنبؤ بالتغيرات التي قد تطرأ على هذه المراكز نظراً لتأثرها بتحركات أسعار الصرف وأسعار الأصول التي يصعب التنبؤ بها هي نفسها، وبالأنماط المستقبلية لصافي الاقتراض والإقراض. وإذا افترضنا لأغراض التبسيط عدم وجود أي تأثير لفروق التقييم، تشير توقعات أرصدة الحساب الجاري ونمو إجمالي الناتج المحلي إلى استقرار عام على المدى المتوسط في مراكز الدائنين والمدينين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي عند مستويات أعلى قليلاً عن المستويات السائدة في عام ٢٠١٦. وبالنسبة للبلدان الدائنة، ستشهد مراكز الاقتصادات الأوروبية المتقدمة، لا سيما ألمانيا، مزيداً من التحسن، في حين يتراجع مركز البلدان المصدرة للنفط إلى حد ما. واستمرار المراكز المدينة الكبيرة رغم التصحيح الضخم في أرصدة الحساب الجاري في السنوات الأخيرة يعكس بطء نمو الطلب المحلي

• ففي الولايات المتحدة، يرتفع تضخم أسعار المستهلكين ارتفاعاً قوياً نسبياً من ٠,١٪ في العام السابق إلى ١,٢٪ هذا العام، ويتوقع أن يصل إلى ٢,٣٪ خلال العام القادم. ويعكس ذلك التراجع السريع في العوامل السابقة الخافضة للتضخم — ارتفاع قيمة الدولار في عام ٢٠١٥ وانخفاض أسعار الوقود — وثبات توقعات التضخم في الأجل المتوسط.

• كذلك تشهد منطقة اليورو ارتفاعاً في معدل التضخم، وإن كان ارتفاعاً أبداً ومن مستويات أقل، حيث يصل معدل التضخم إلى ٠,٣٪ في عام ٢٠١٦ مقابل صفر تقريباً في عام ٢٠١٥. ويتوقع أن يكون الارتفاع تدريجياً خلال الفترة المقبلة، حيث يظل التضخم دون المستوى المستهدف من البنك المركزي الأوروبي حتى عام ٢٠٢١، وهو ما يعكس الانغلاق التدريجي في فجوات الناتج وثبات توقعات التضخم. ويتوقع ارتفاع معدل التضخم ببطء في اليابان أيضاً، حيث يظل أقل كثيراً عن المستوى المستهدف من بنك اليابان المركزي طوال الفترة المعد عنها التنبؤات في ظل تباطؤ ارتفاع توقعات التضخم.

• ومن المتوقع أن يؤدي تراجع قيمة الجنيه الاسترليني إلى زيادة التضخم في المملكة المتحدة إلى حوالي ٠,٧٪ هذا العام، كما يتوقع أن يرتفع ارتفاعاً حاداً مجدداً خلال العام التالي ليصل إلى حوالي ٢,٥٪ قبل أن يصل تدريجياً إلى ٢٪ خلال السنوات القليلة القادمة، وهو المستوى المستهدف من بنك إنجلترا المركزي.

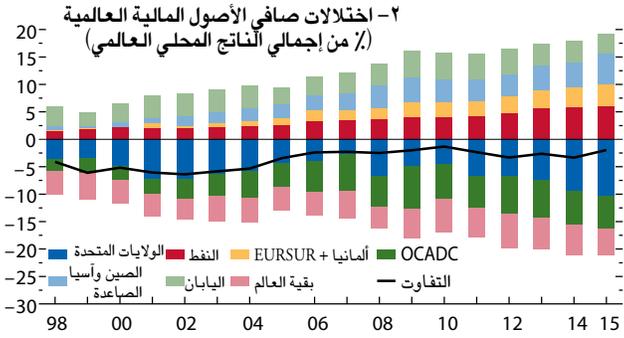
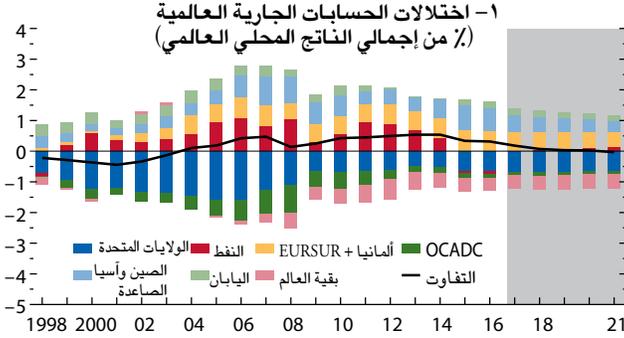
• ولا تزال معدلات التضخم متباطئة في معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى. ففي كوريا والسويد ومقاطعة تايوان الصينية، يتوقع أن يرتفع التضخم هذا العام ليصل تدريجياً إلى المستويات التي تستهدفها البنوك المركزية في الأعوام التالية. ومن المتوقع أن يستمر الانكماش لهذا العام أيضاً في سنغافورة وسويسرا، ولكن بمعدلات أقل مقارنة بالعام الماضي، ليتحول تدريجياً إلى معدلات تضخم موجبة خلال الفترة المعد عنها التنبؤات.

• وفي الصين، يتوقع ارتفاع التضخم إلى ٢,١٪ هذا العام وإلى ٣٪ في الأجل المتوسط مع تراجع حالة الركود في قطاع الصناعة والضغط الخافضة لأسعار السلع. وفي معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى الأخرى، مثل البرازيل وروسيا وتركيا، تتجاوز معدلات التضخم المستويات المستهدفة من البنوك المركزية ويتوقع أن تنخفض تدريجياً مع تبدد آثار الانخفاضات السابقة في أسعار الصرف. وعلى العكس، يتوقع أن يظل معدل التضخم في المكسيك قريباً من هدف البنك المركزي، في حين يتوقع تعافي معدلات التضخم في هنغاريا وبولندا ببطء بعد تراجع شديد للغاية في عام ٢٠١٥.

• وارتفع التضخم مجدداً إلى معدلات ثنائية الرقم في عدد قليل من الاقتصادات الكبرى في إفريقيا جنوب الصحراء، مما يعكس آثار الانخفاضات الكبرى في قيم العملات.

الشكل البياني ١-١٦: القطاع الخارجي

عقب الارتفاع الطفيف في عام ٢٠١٥، يُتوقع أن تتراجع الاختلالات العالمية هذا العام وأن تستمر في الانخفاض في الأجل المتوسط بسبب التفاوت في معدل نمو الطلب المحلي فيما بين البلدان.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الصين + آسيا الصاعدة (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة واندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايواند); ألمانيا + Eursur = ألمانيا والاقتصادات الأوروبية المتقدمة ذات الفوائض (النمسا والدانمرك ولكسمبرغ وهولندا والسويد وسويسرا); OCADC = بلدان أوروبية أخرى كان لديها عجز في الحساب الجاري قبل الأزمة (اليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة ومجموعة الاقتصادات الأوروبية الصاعدة والنامية في «آفاق الاقتصاد العالمي»); النفط = النرويج ومجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للوقود في «آفاق الاقتصاد العالمي». وأعدت المسميات الواردة في الشكل البياني باستخدام رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (أيزو).

في أرصدة الحسابات الجارية خلال السنوات الخمس القادمة. ويتضح وجود ارتباط سلبي قوي (-٠,٧)، حيث يُتوقع أن تتجه تحركات أرصدة الحسابات الجارية نحو الحد من الانحرافات عن المستوى المعياري للحساب الجاري في عام ٢٠١٥، لا سيما في الأجل الأطول.١٢ وخلال الأشهر القليلة الماضية، كانت تحركات أسعار الصرف أقل حدة مقارنة بعام ٢٠١٥. وكما يتضح من اللوحة الثانية في الشكل البياني ١-١٨، لا

١٢ الارتباط بين انحرافات الحساب الجاري في عام ٢٠١٥ والتغير في أرصدة الحساب الجاري بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ هو ارتباط سلبي أيضا ولكن أقل قوة (-٠,١٥). وقد يتغير بالطبع المستوى المعياري للحساب الجاري وسعر الصرف في المستقبل مع تغير أسس الاقتصاد والسياسات.

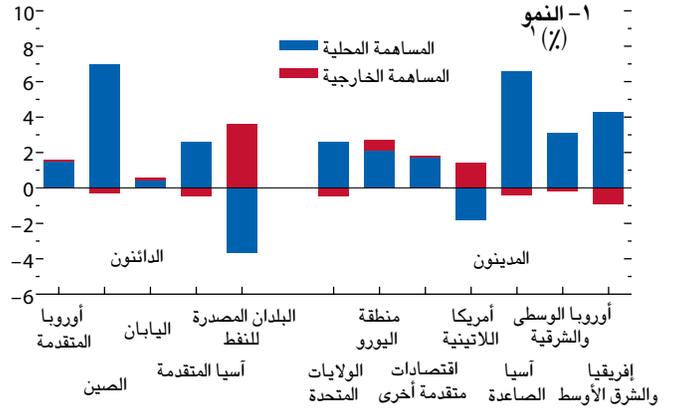
وإجمالي الناتج المحلي في عدد من البلدان المدينة. ويؤكد ذلك على أهمية إعادة موازنة الطلب العالمي بغرض تعزيز النمو في تلك البلدان، مما قد يساهم في تيسير التصحيح الخارجي والحد من المخاطر الخارجية.

ومن هذا المنطلق، يرصد الشكل البياني ١-١٧ ثلاثة عوامل أثرت على استعادة التوازن العالمي خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦: نمو إجمالي الناتج المحلي، وتأثير صافي الطلب الخارجي على نمو إجمالي الناتج المحلي، والأرباح والخسائر المفاجئة الناتجة عن صدمات معدلات التبادل التجاري. وقد سجلت البلدان الدائنة معدلات نمو أسرع من البلدان المدينة ويُتوقع أن يتكرر ذلك في عام ٢٠١٦. ويُعزى هذا التفاوت في مجمله إلى قوة معدل النمو في الصين — فباستثناء الصين، تنمو البلدان الدائنة في الوقت الحالي بمعدلات أكثر تباطؤًا مقارنة بالبلدان المدينة، وهو ما يعكس ضعف النمو في البلدان المصدرة للنفط واليابان (الشكل البياني ١-١٧، اللوحة الأولى). ويعكس فارق النمو الموجب في عام ٢٠١٥ بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة أيضا اعتماد البلدان الدائنة على صافي الطلب الخارجي، وهو ما يتعارض مع احتياجات إعادة التوازن. ويعود ذلك في الأساس إلى ديناميكيات النمو في البلدان المصدرة للنفط التي اضطرت إلى خفض الطلب المحلي في مواجهة تراجع معدلات التبادل التجاري. وبالنسبة لعام ٢٠١٦، تشير التنبؤات إلى تأثير حيادي عموما لصافي الدخل الخارجي على النمو في البلدان الدائنة والمدينة، ولكن مع وجود فروق واسعة بين المناطق. ويتضح من اللوحة الثانية في الشكل البياني ١-١٧ أن الأرباح والخسائر المفاجئة الناجمة عن صدمات معدلات التبادل التجاري (المرتبطة في الأساس بالسلع الأولية) كانت من أهم أسباب التحول في أرصدة الحسابات الجارية لمختلف المناطق. وكما يرد في أيضا في عدد ٢٠١٦ من تقرير القطاع الخارجي، كانت للتغيرات في معدلات التبادل التجاري آثار مختلفة على مختلف مجموعات البلدان الدائنة والمدينة (حيث أدت إلى تحسن رصيد الحساب الجاري للبلدان والمناطق الدائنة والمدينة التي تستورد السلع الأساسية وضعف رصيد البلدان المصدرة للسلع الأولية).

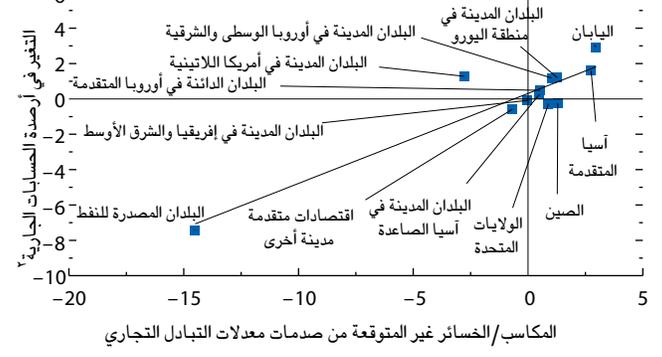
ولا يوجد بالطبع افتراض معياري بضرورة خفض العجز أو الفائض المحقق في الحساب الجاري. ولكن كما يرد في عدد ٢٠١٦ من تقرير القطاع الخارجي، يبدو أن اختلالات الحساب الجاري في عدد من أكبر اقتصادات العالم تتجاوز كثيرا المستوى المعياري القطري الذي يتسق مع أسس الاقتصاد والسياسات المرغوبة. ويُتوقع أن تكون تحركات أرصدة الحساب الجاري في اتجاه يساهم في الحد من هذه الاختلالات المفرطة. وترصد اللوحة الأولى في الشكل البياني ١-١٨ على المحور الأفقي حجم انحراف رصيد الحساب الجاري في عام ٢٠١٥ عن مستواه المعياري، كما ترصد على المحور الرأسي التحركات المتوقعة

الشكل البياني ١-١٧: الدائنون أمام المدينين

يُتوقع أن تنمو البلدان الدائنة، ما عدا الصين، بمعدلات أبطأ مقارنة بالبلدان المدينة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وهو ما يعكس في الأساس تراجع الطلب المحلي في البلدان المصدرة للنفط نتيجة الصدمات المعاكسة المؤثرة على معدلات التبادل التجاري. ويعزى جزء كبير من التغيرات المتوقعة في أرصدة الحسابات الجارية في مختلف البلدان والمناطق إلى المكاسب والخسائر المفاجئة الناتجة عن تحركات معدلات التبادل التجاري.



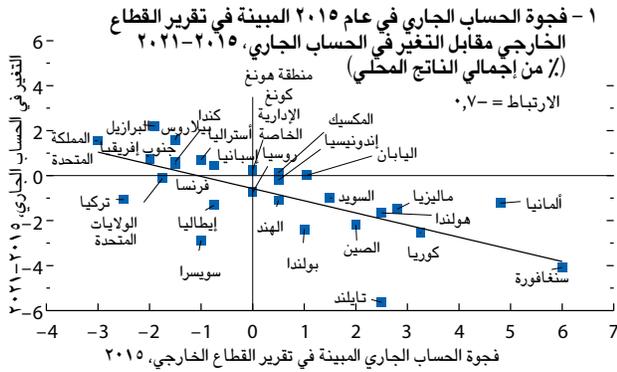
٢- المكاسب والخسائر غير المتوقعة والارتباط مع أرصدة الحساب الجاري



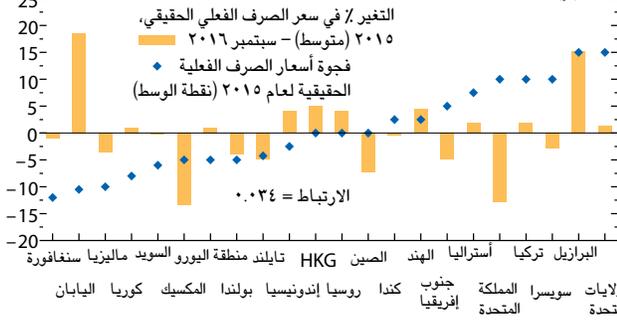
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. المتوسط، ٢٠١٥-٢٠١٦. يشير إلى التغير خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦.

الشكل البياني ١-١٨: فجوات الحساب الجاري وأسعار الصرف الحقيقية

تنسق التغيرات المتوقعة في أرصدة الحسابات الجارية مع تراجع الاختلالات الخارجية المفرطة التي أشار إليها عدد ٢٠١٦ من تقرير القطاع الخارجي.



٢- التغيرات والفجوات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية



المصادر: مؤسسة Global Insight؛ وتقرير القطاع الخارجي الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ والإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: أعدت التسميات الواردة في الشكل البياني باستخدام رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (أيزو). HKG = منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. ^١ بيانات منطقة اليورو هي متوسط فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. ^٢ تستند فجوات وتصنيفات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية إلى عدد ٢٠١٦ من تقرير القطاع الخارجي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

لا تزال قائمة. ويظل ميزان المخاطر يميل عموماً نحو كفة مخاطر التطورات المعاكسة.

المخاطر الناجمة عن السياسات والمؤسسات

الموافقة على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وحملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية الجارية سلطاً الضوء على القضايا المرتبطة بحرية انتقال العمالة والهجرة، والاندماج التجاري العالمي، والتنظيم عبر الحدود. ويحتمل أن يعاد التفاوض الآن بشأن الترتيبات المؤسسية المطبقة منذ زمن طويل — أي الترتيبات التي شكلت كيفية تنظيم

يوجد ارتباط بين هذه تغيرات أسعار الصرف تلك وفجوات أسعار الصرف في عام ٢٠١٥ المشار إليها في عدد ٢٠١٦ من تقرير القطاع الخارجي.

المخاطر

ازدادت في الشهور الأخيرة حدة بعض المخاطر المشار إليها في الأعداد الأخيرة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالنزاعات السياسية والسياسات الانغلاقية، أو الكساد طويل الأجل في الاقتصادات المتقدمة. وتراجعت حدة مخاطر أخرى، مثل زيادة الاضطرابات المالية وانسحاب رأس المال من اقتصادات الأسواق الصاعدة، ولكنها

الأجل — أي فترة مطولة من التراجع في الطلب الخاص تؤدي إلى انخفاض دائم في الناتج وتقلص معدلات التضخم.^{١٤} ونظرا لأن العالم لا يزال يجد صعوبة في تحقيق زخم اقتصادي دائم واسع النطاق، تزداد قوة هذه الاحتمالات لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. وفي الوقت نفسه، قد يؤدي ضعف معدلات التضخم لفترة طويلة إلى زعزعة توقعات التضخم، مما يتسبب في ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية المتوقعة وتراجع الإنفاق على السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة، وفي ضعف النمو الكلي والتضخم في نهاية المطاف. وفي الاقتصادات التي تتراكم فيها الديون، قد يؤدي تراجع النمو الاسمي لفترة طويلة إلى مزيد من الصعوبات في سداد مدفوعات خدمة الدين وخفض التمويل بالدين، وإلى مزيد من الآثار السلبية على النمو (كما ناقشنا في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الراصد المالي).

وترتبط الدورة الثانية التي تؤدي إلى تفاقم حالة الضعف بدائرة الآثار المترتبة بين انخفاض نمو الإنتاجية وانخفاض الاستثمار. فكما أشرنا آنفا في هذا الفصل، تراجع إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج ونمو إنتاجية العمالة تراجعاً ملحوظاً في العديد من الاقتصادات. وفي الوقت نفسه، تباطأ الاستثمار على مستوى العالم، كما يقل عن متوسط معدلات النمو طويلة الأجل في عدد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وإذا نشأت توقعات عن تراجع نمو الإنتاجية بانخفاض مستويات الربحية، قد يكون لذلك تأثير سلبي على الاستثمار. ويؤدي ذلك إلى تباطؤ التعميق الرأسمالي، مما قد يؤثر سلباً على استخدام السلع التكنولوجية الرأسمالية المبتكرة وعلى إجمالي إنتاجية العمالة وعوامل الإنتاج ويعزز توقعات تراجع الربحية ويسهم بالتالي في ضعف الاستثمار في نهاية المطاف.

التصحيح الجاري في الصين وتداعياته

يستمر الاقتصاد الصيني في دعم النمو العالمي، ولكن تصحيح مسار التوسع نحو معدلات أكثر استمرارية كان أصعب من المتوقع في بعض الأحيان. وقد شهدت الشهور الأخيرة تبدد

^{١٤} كما نوقش في الإطار ١-١ في عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوجد عدد من الآليات التي قد تؤدي إلى تراجع الناتج في أعقاب الركود. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي فترة مطولة من ارتفاع البطالة إلى تسرب عدد من العاملين من القوى العاملة أو إلى أن يصبحوا غير مؤهلين للعمل. وقد يؤثر تقلص جهود البحث والتطوير تأثيراً سلبياً على مستوى الإنتاجية — أو معدل نموها. وقد تنشأ عن الأزمات المالية تغييرات مؤسسية مثل تشديد متطلبات رأس المال، مما يؤثر على الاستثمار. وأورد عدد من الدراسات شواهد تجريبية تؤيد هذه الافتراضات. فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة Blanchard, Cerutti, and Summers (2015) إلى ارتفاع نسبة حالات الركود التي يعقبها تراجع في الناتج عن مستويات ما قبل الركود ارتفاعاً كبيراً، حتى في حالات الركود الناجمة عن خفض التضخم. وبالمثل، توصلت دراسة Reifschneider, Wascher, and Wilcos (2015) إلى تراجع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الأمريكي عن مستواها في عام ٢٠٠٧ عقب الأزمة المالية التي وقعت عام ٢٠٠٨ وحالة الركود التي تلتها، وكان أغلب الضرر في جانب العرض نتيجة ضعف الطلب الكلي.

الشركات لعمليات الإنتاج وتوظيف العمالة، والحصول على المواد الخام والتمويل، وقنوات التوزيع عبر الحدود. وأثيرت تساؤلات أيضاً بشأن إمكانية إجراء استفتاءات مماثلة في مجموعة أخرى من اقتصادات الاتحاد الأوروبي. وبوجه أعم، زادت شعبية السياسات الحمائية في ظل المخاوف بشأن تأثير المنافسة الأجنبية على الوظائف والأجور في ظل ضعف النمو الاقتصادي، مما قد يكون له تأثير سلبي على تدفقات التجارة العالمية. والغموض بشأن كيفية تطور هذه الاتجاهات قد يدفع الشركات إلى تأجيل المشروعات طويلة الأجل ويحد من توفير فرص عمل جديدة ويؤدي إلى تباطؤ النشاط في الأجل القريب.

ويصعب إيجاد حلول لمواجهة التحديات الهيكلية مع حالة عدم اليقين المؤسسي المقترنة بتنامي حدة الانقسامات السياسية داخل البلدان. وكلما بدا من الأصب السيطرة على هذه التحديات — بدءاً من تخفيف القيود التنظيمية المفروضة على أسواق المنتجات والخدمات وحتى إصلاح الميزانيات العمومية، وإصلاح برامج المستحقات، ودمج المهاجرين في القوى العاملة، قد يزداد ترسخ الشعور بعدم فعالية السياسات ويتضاءل دورها التنسيقي. ولذلك فإنه في حالة تحقق أي من المخاطر المبينة أدناه، يمكن أن يتفاقم التأثير على الشعور العام نتيجة المخاوف من عدم قدرة السياسات على تبديد الصدمات بفعالية.

وتمثل الضغوط المتزايدة من أجل تطبيق سياسات انغلاقية تهديداً كبيراً للآفاق العالمية — نناقش هذا الموضوع أيضاً في الفصل الثاني. ويناقش السيناريو الوارد في الإطار الأول التداعيات الاقتصادية المحتملة لزيادة الحمائية. ويلقي الضوء في البداية على تأثير زيادة التعريف الجمركية من جانب بلد واحد على بلد آخر — والتداعيات الناتجة عن رد فعل البلد الثاني. ويوضح نموذج المحاكاة التأثير السلبي لزيادة التعريف الجمركية من طرف واحد على إجمالي الناتج المحلي والاستهلاك والاستثمار في البلدين. ويوضح سيناريو آخر تأثير زيادة الحمائية في جميع البلدان على الاقتصاد العالمي — من خلال زيادة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. ولا يقتصر التأثير على انهيار التدفقات التجارية، بل يشمل أيضاً حدوث تراجع حاد في الناتج العالمي. وقد تزداد حدة التداعيات السلبية بالنسبة للاقتصاد العالمي نظراً لأن توقف العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى تراجع عام في حجم التعاون عبر الحدود.

دورات تسهم في تفاقم حالة الضعف: ضعف الطلب — ضعف التضخم؛ ضعف الإنتاجية — ضعف الاستثمار

إن أحد الموضوعات المتكررة في الأعداد الأخيرة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو احتمالات حدوث حالة من الكساد طويل

ومعالجة مشكلة فرط الديون واتخاذ إجراءات ذات مصداقية بغرض ضبط أوضاع المالية العامة إذا لزم الأمر.

توقف العلاقات مع البنوك المراسلة

في أعقاب الأزمة، اضطرت البنوك العالمية الكبرى إلى إعادة النظر في نماذج النشاط المطبقة في الوقت الذي بدأت فيه إعادة بناء احتياطياتها الرأسمالية وتعزيز ممارسات إدارة المخاطر ومواجهة مشكلة تراجع صافي هامش الفائدة. ونتيجة لذلك، تقلصت العلاقات مع البنوك المراسلة — أي قيام البنوك العالمية الكبرى بتقديم خدمات الدفع وتلقي الودائع نيابة عن بنوك أخرى تقع غالباً في بلدان أصغر حجماً، حيث توقفت البنوك العالمية عن إجراء المعاملات مع الاقتصادات الأصغر المعرضة للمخاطر في إفريقيا والكاريببي وآسيا الوسطى وجزر المحيط الهادئ. وزيادة هذا التوجه قد يضعف قدرة بعض هذه الاقتصادات على الاستفادة من تحويلات المغتربين عبر الحدود وتمويل الأنشطة ومواجهة الكوارث الطبيعية. ورغم أن تأثير ذلك على إجمالي الناتج المحلي العالمي قد يكون محدوداً نسبياً، قد تمتد التداعيات الاجتماعية والاقتصادية خارج حدود الاقتصادات المتأثرة — إذا ما أدت على سبيل المثال إلى زيادة الهجرة الخارجية.

النزاعات والصحة والعوامل المناخية

لا تزال مجموعة من العوامل الإضافية تؤثر على الآفاق في مختلف المناطق — مثل الجفاف في شرق وغرب إفريقيا؛ والحرب الأهلية والصراعات المحلية في أجزاء من الشرق الأوسط وإفريقيا؛ ومستجدات وضع اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا وأوروبا؛ والأعمال الإرهابية العديدة في مختلف أنحاء العالم؛ وانتشار فيروس زيكا في أمريكا اللاتينية والكاريببي وجنوب الولايات المتحدة وجنوب شرق آسيا. وتنشأ عن كل من هذه العوامل تكلفة إنسانية ضخمة وتكلفة اقتصادية مباشرة. إذ يمكن أن تتسبب الأحداث الإرهابية المتكررة والصراعات الأهلية التي تمتد إلى المناطق المجاورة وأزمة الصحة العامة المتفاقمة نتيجة فيروس زيكا في آثار حادة على المشاعر السائدة في الأسواق، مما تنتج عنه تداعيات بالنسبة للطلب والنشاط.

مخاطر تجاوز التوقعات

بالرغم من مخاطر التطورات السلبية الكثيرة التي أشارت إليها الأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بدأ الاقتصاد العالمي في تسجيل نمو أعلى قليلاً عن المتوقع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦. وتشير عدة بوادر إلى زيادة الزخم مستقبلاً مقارنة بالتوقعات الحالية، بما في ذلك الصمود

الضغوط الناجمة عن خروج التدفقات الرأسمالية واضطرابات أسواق الأسهم المحلية، والتي أدت إلى موجات ضخمة من البيع في الأسواق المالية العالمية في أغسطس ٢٠١٥ ويناير ٢٠١٦. غير أن تحول الصين إلى اقتصاد قائم على الخدمات والاستهلاك وأقل اعتماداً على واردات السلع الأولية والماكينات سيظل يؤثر على الأسعار وحجم التجارة والأرباح في عدد كبير من الصناعات العالمية، إلى جانب التأثير على أسعار الأصول وتوزيع المحافظ الدولية ومشاعر المستثمرين.

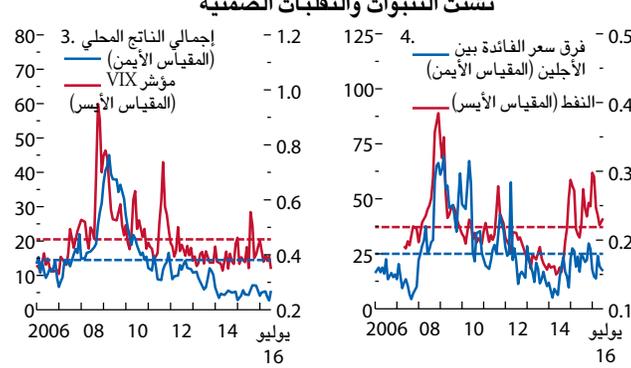
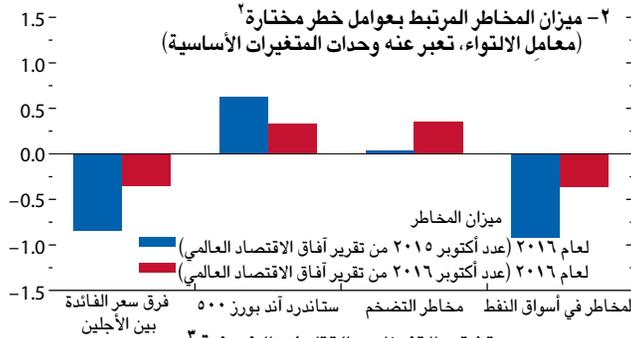
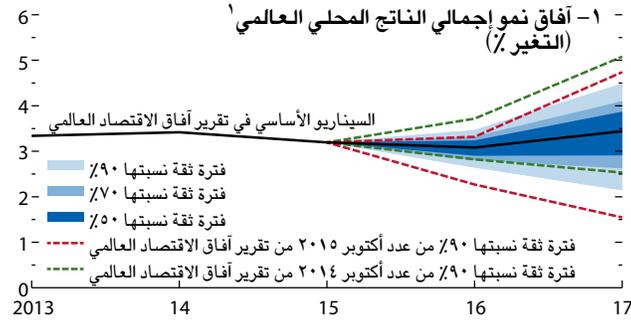
وتواجه الصين مفاضلة صعبة في إطار هذا التحول — إعادة هيكلة الاقتصاد والحد من الاعتماد على الائتمان وقبول تباطؤ النمو في الأجل القريب مقابل نمو أعلى وأكثر استمرارية في الأجل الطويل. ويفترض السيناريو الأساسي إحراز تقدم محدود في معالجة مشكلة ديون الشركات وإحكام السيطرة على مستوى الائتمان، وميل نحو الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة نسبياً في الأجل القريب، مما يزيد من خطر إجراء تصحيح حاد في نهاية المطاف (راجع تقرير الخبراء بشأن مشاورات المادة الرابعة مع الصين لعام ٢٠١٦). وعلى هذه الخلفية، يمكن أن تؤدي أحداث بسيطة كصدمات سلبية في مؤشرات الصين عالية التواتر أو تصحيح بسيط في أسعار الأصول المحلية إلى ردود فعل عالمية حادة.

تطورات معاكسة في الأوضاع المالية للأسواق الصاعدة

بالرغم من النتيجة غير المتوقعة للاستفتاء البريطاني، استمر تحسن الأوضاع المالية في الاقتصادات الصاعدة خلال الشهور الأخيرة، في ظل ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى حد ما وزيادة اقتناع المستثمرين بأن السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة ستظل تيسيرية بدرجة كبيرة خلال عام ٢٠١٧ وما بعده. وكما أشار عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، يبدو أن التطورات الخارجية كان لها دور مهم في الارتفاع الأخير في التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة. ولا تزال اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية معرضة لتحويلات مفاجئة في ثقة المستثمرين بسبب المخاطر الأساسية في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى (بما في ذلك ارتفاع مستوى ديون الشركات، وتراجع الإنتاجية، وضعف الميزانيات العمومية للبنوك في بعض الحالات) — إلى جانب الحاجة إلى إعادة بناء الاحتياطيات الوقائية، لا سيما في البلدان المصدرة للسلع الأولية. وقد يحدث هذا التحول على سبيل المثال إذا أشارت بيانات التضخم في الولايات المتحدة إلى رفع أسعار الفائدة الأساسية خلال فترة أقصر من المتوقع. وقد يحدث تحول في مشاعر المستثمرين أيضاً إذا لم تنجح اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الاستفادة من الاستقرار النسبي للأوضاع الخارجية في دفع عملية الإصلاح الهيكلي

الشكل البياني ١-١٩: المخاطر التي تواجه الآفاق العالمية

يشير ميزان المخاطر إلى نمو أقل من المتوقع في السيناريو المركزي لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.



المصادر: مؤسسة Bloomberg, L.P.; وبورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار؛ ومؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ يوضح الرسم المروحي عدم اليقين المحيط بالتنبؤ الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عند فترات الثقة البالغة نسبة كل منها ٥٠٪ و ٧٠٪ و ٩٠٪. وكما هو مبين، تشمل فترة الثقة البالغة ٧٠٪ على فترة الثقة البالغة ٥٠٪، وفترة الثقة البالغة ٩٠٪ تشمل على فترتي الثقة البالغتين ٥٠٪ و ٧٠٪. وللإطلاع على التفاصيل، راجع الملحق ٢-١ في عدد إبريل ٢٠٠٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويعرض الشكل البياني أيضا تنبؤات نطاقات الثقة البالغة ٩٠٪ للسنة الجارية وللجنة القادمة المأخوذة من عددي أكتوبر ٢٠١٥ وأكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
 ٢ تبين الأعمدة معامل الالتواء الذي تعبر عنه وحدات المتغيرات الأساسية. وتقيّد قيم مخاطر التضخم ومخاطر أسعار النفط بإشارة عكسية نظرا لأنها تمثل مخاطر التطورات السلبية على النمو.
 ٣ يقاس إجمالي الناتج المحلي متوسط تشتت تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعديل القوى الشرائية لاقتصادات مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) والبرازيل والصين والهند والمكسيك. و VIX هو مؤشر تقلبات عقود الخيارات في بورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار. وتقيس فروق العائد بين الأجلين متوسط التشتت في فروق العائد بين أجلين في تنبؤات أسعار الفائدة بالنسبة لكل من ألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. والنفط يمثل مؤشر تقلب النفط الخام لبورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار. والتنبؤات مأخوذة من مسح شركة Consensus Economics. والخطوط المتقطعة تمثل متوسط القيم من عام ٢٠٠٠ إلى الوقت الحالي.

وإعادة التسعير المنهجية في الأسواق المالية عقب الصدمة المبدئية الناجمة عن التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ واستمرار التحسن في أوضاع سوق العمل الأمريكية؛ والارتفاع الطفيف في أسعار السلع الأولية الذي من شأنه التخفيف إلى حد ما من الضغوط المفروضة على مصدري السلع الأولية دون إلحاق ضرر بالغ بالبلدان المستوردة على أساس صاف، وتبدد الاضطرابات الناجمة عن الانخفاض السريع في قيمة عملات الاقتصادات الصاعدة المتضررة والتدفقات الرأسمالية الخارجة منها. ويمكن أن يكتسب الزخم دفعة إضافية في حالة تكثيف البلدان لجهودها الهادفة إلى زيادة الناتج الفعلي والممكن من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية موجهة ومتسلسلة ودعم الطلب وإصلاح الميزانيات العمومية.

الرسم المروحي

يشير التحليل القائم على الرسم المروحي — المستند إلى البيانات السوقية المالية وبيانات السلع الأولية وتنبؤات التضخم وفروق أسعار الفائدة بين آجال الاستحقاق — إلى انخفاض تشتت النتائج حول السيناريو الأساسي. فكما يتضح من الشكل البياني ١-١٩، تقلص عرض فترة الثقة البالغة ٩٠٪ بدرجة طفيفة لتنبؤات نمو عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ مقارنة بتنبؤات عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ولكنه لا يزال أكثر اتساعا مقارنة بتقديرات عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ولا تزال كفة التطورات السلبية هي الكفة المائلة في ميزان المخاطر لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

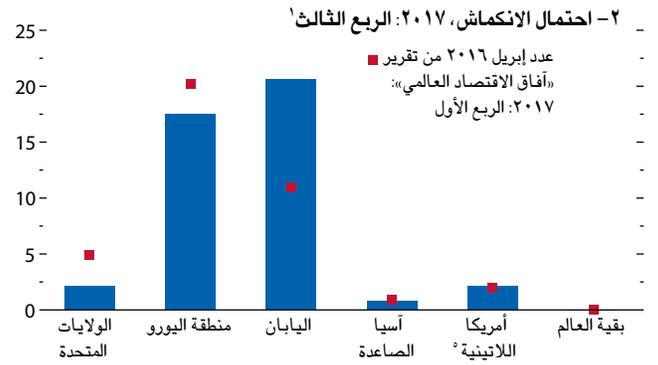
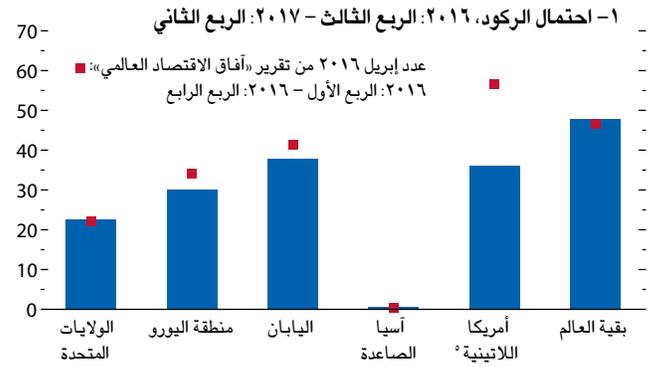
وتراجعت احتمالات الركود خلال أربعة أرباع (٢٠١٦: الربع الثالث — ٢٠١٧: الربع الثاني) في معظم المناطق مقارنة بالاحتمالات المحسوبة في مارس ٢٠١٦ (الفترة: ٢٠١٦: الربع الأول — ٢٠١٦: الربع الرابع، الشكل البياني ١-٢٠). وفي اليابان، أدت الدفعات المالية المعلنة مؤخرا إلى تراجع احتمالات الركود مقارنة بتقديرات إبريل ٢٠١٦. وفي أمريكا اللاتينية، ساعد التحسن الطفيف في آفاق أسعار السلع الأولية والأوضاع المالية مقارنة بشهر إبريل على تراجع احتمالات الركود، وإن كانت المخاطر لا تزال مرتفعة. كذلك تراجعت مخاطر الانكماش — المقيسة على أساس احتمالات الانكماش خلال أربعة أرباع قادمة — مقارنة بإبريل ٢٠١٦ بالنسبة للولايات المتحدة ومنطقة اليورو، وهو ما يعود في الأساس إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية وما اقترن به من ارتفاع في توقعات التضخم الكلي في أسعار المستهلكين. وفي المقابل، زادت احتمالات الانكماش في اليابان بسبب ضعف الزخم في أسعار المستهلكين والارتفاع الأخير في قيمة الين.

أولويات السياسات

وفي حين تشير آفاق الاقتصاد العالمي التي ناقشناها أنفا إلى ارتفاع متوقع في النمو خلال الجزء المتبقي من

الشكل البياني ١-٢٠: مخاطر الركود والانكماش (%)

تراجعت احتمالات الركود بوجه عام خلال أربعة أرباع، بدءاً من الربع الثالث من عام ٢٠١٦ إلى الربع الثاني من عام ٢٠١٧ في معظم المناطق مقارنة بالاحتمالات المحسوبة في عدد ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للفترة من الربع الأول من عام ٢٠١٦ وحتى الربع الرابع من عام ٢٠١٦. ولا يزال خط الانكماش مرتفعاً في منطقة اليورو واليابان.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: آسيا الصاعدة تضم الصين ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والهند واندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند؛ وبلدان أمريكا اللاتينية الخمسة تضم البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو؛ وبقية العالم يضم الأرجنتين وأستراليا وبلغاريا وكندا والجمهورية التشيكية والدانمرك وإسرائيل ونيوزيلندا والنرويج وروسيا وجنوب إفريقيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة وفنزويلا. وتشير بيانات عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى عمليات المحاكاة التي تم إجراؤها في مارس ٢٠١٦. 'يُعرف الانكماش بأنه هبوط مستوى الأسعار على أساس سنوي مقارن في الربع المشار إليه في الشكل البياني.

الفترة المعد عنها التنبؤات، ما يتضح من الإطار ١-١، يعزى جزء كبير من هذا التحسن إلى زيادة الأوزان الترجيحية لاقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى التي يُتوقع أن تنمو بمعدلات تفوق المتوسط العالمي وعودة الأوضاع إلى طبيعتها في بعض البلدان التي تشهد تباطؤاً في النمو أو حالة من الركود التام. واحتمالات انعكاس مسار هذه الآفاق مرتفعة للغاية. وعلى هذه الخلفية، تختلف أولويات السياسات بين فرادى الاقتصادات حسب أهدافها التي تتفاوت ما بين زيادة زخم النمو ومكافحة الضغوط الانكماشية وبناء

الصمود. غير أن جميع الاقتصادات تتفق على ضرورة اتخاذ تدابير فورية على مستوى سياسات متعددة بغرض التصدي للانخفاضات المتكررة في النمو والتصورات بشأن عدم فعالية السياسات في تعزيز النمو واستئثار الفئات الأعلى دخلاً بجميع المكاسب والمزايا.

وعندما يبدو أن الحيز المتاح لتيسير سياسة المالية العامة أو السياسة النقدية محدوداً، يمكن اتخاذ تدابير منسقة وشاملة استناداً إلى أوجه التكامل بين السياسات الهيكلية وسياسات إدارة الطلب بغرض المساعدة في تعزيز كفاءة مجموعة السياسات المطبقة بالكامل. ومن شأن استخدام أطر منسقة تجمع ما بين تدابير الأجل القريب وأهداف واضحة متوسطة الأجل أن يعزز الثقة وأن يخلق حيزاً أكبر للتصرف من خلال السياسات بغرض التصدي لصددمات الأجل القريب. ومن الضروري تطبيق هذه السياسات على مستوى فرادى البلدان، ولكنها ستكون أكثر فعالية إذا ما تم تطبيقها على نطاق أوسع مع مراعاة أولويات مختلف البلدان.

السياسات — الاقتصادات المتقدمة

لا تزال مجموعة الاقتصادات المتقدمة تشهد تعافياً محدوداً تصاحبه عوامل أخرى مثل ضعف النمو في الإنتاجية بوجه عام وتراجع في حجم الاستثمار والتضخم. وهذه العوامل نتيجة التفاعل بين تراجع الطلب وانخفاض النمو المتوقع وتقلص نمو الناتج الممكن. لذلك يجب أن تستمر السياسات في دعم الطلب مع تنفيذ تدابير من شأنها زيادة النمو الممكن.

وفي ظل استمرار فجوات الناتج السالبة، وتراجع ضغوط الأجور، وانخفاض توقعات التضخم للسنوات القليلة القادمة عن المستويات المستهدفة من البنوك المركزية، يتعين أن تتخذ السياسة النقدية مسارا تيسيرياً. وكما اتضح حتى الآن من تجربة ما بعد الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ساهم استعداد البنوك المركزية لاستخدام أدوات غير تقليدية في خفض خطر حدوث أزمة سيولة نظامية، وتيسير إعادة التسعير المنهجية للأدوات السوقية، وتحسين شعور المستثمرين. والمضي قدماً في تيسير السياسة النقدية من خلال عمليات شراء الأصول، وتطبيق أسعار فائدة سالبة على الإيداع في بعض الأحيان، سيضمن استمرار احتواء أسعار الفائدة طويلة الأجل وسيسهل في رفع توقعات التضخم وخفض تكلفة الاقتراض الحقيقية التي تتحملها الأسر والشركات. وكما ناقش في الإطار ٣-٥ وفي الفصل الثالث عموماً، يتيح وجود أطر تتسم بالشفافية للتنبؤ بمستويات التضخم تنفيذ دفعات تنشيطية اقتصادية — حتى عند اقتراب أسعار فائدة السياسة النقدية الأساسية من الحدود الدنيا الفعلية — من خلال رفع المستوى المستهدف مؤقتاً.

تشهد حالة من التباطؤ، وتستلزم إصلاحات هيكلية أخرى تطبيق سياسات اقتصادية كلية داعمة بغرض التخفيف من حد الآثار السلبية المحتملة لتلك الإصلاحات على النمو والتضخم في الأجل القريب (راجع الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

الأولويات القطرية

- في المملكة المتحدة، أعلن بنك إنجلترا المركزي عن مجموعة من التدابير التيسيرية — بما في ذلك خفض سعر الفائدة الأساسي بمقدار ٢٥ نقطة أساس، و«نظام تمويل بأجل» جديد يهدف إلى انتقال تأثير انخفاض سعر الفائدة الأساسي إلى تكلفة اقتراض الأفراد، واستئناف العمل بسياسة التيسير الكمي — تدل على التزامه بالحد من مخاطر التطورات السلبية اللاحقة التي قد تنتج عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والحفاظ على الثقة. وهذه التدابير، التي اقترنت بخفض احتياطات مواجهة التقلبات الدورية الذي تم الإعلان عنه فور إجراء الاستفتاء، من شأنها ضمان استمرار أوضاع الإقراض الداعمة في الوقت الذي يبدأ فيه اقتصاد المملكة المتحدة في التكيف مع الترتيبات المؤسسية الجديدة. وعلى جانب سياسة المالية العامة، ينبغي السماح بعمل أدوات الضبط التلقائي بحرية. ومع زيادة الوضوح بشأن التأثير الاقتصادي الكلي لاستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ينبغي إعادة النظر في مدى الحاجة إلى التيسير الاستثنائي في سياسة المالية العامة في الأجل القريب ومدى ملاءمة العجز المستهدف في الأجل المتوسط، وهو ما يمكن القيام به في إطار عملية مراجعة سياسة المالية العامة في شهر نوفمبر.
- وفي منطقة اليورو، ومع استمرار انخفاض توقعات التضخم دون المستوى المستهدف، وحالة التباطؤ التي تشهدها عدة اقتصادات، وعدم اليقين المؤثر على آفاق استمرارية الزخم، ينبغي أن يستمر الموقف التيسيري الملائم الذي ينتهجه البنك المركزي الأوروبي في الوقت الحالي. وقد يستلزم الأمر مزيداً من التيسير من خلال التوسع في عمليات شراء الأصول في حالة عدم ارتفاع التضخم. وينبغي أيضاً استخدام سياسة المالية العامة في دعم التعافي في الأجل القريب من خلال تمويل الاستثمارات والأولويات الأخرى في البلدان التي يتوافر فيها حيز كاف وتسريع الاستفادة من الاستثمارات الممولة مركزياً. وينبغي على البلدان التي ترتفع فيها أعباء الديون ضبط أوضاع المالية العامة بصورة تدريجية. وينبغي التوسع في برامج الاستثمار الممولة مركزياً، على أن يكون الحصول على التمويل مشروطاً بالالتزام بمعاهدة الاستقرار والنمو وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المقترحة. وينبغي تعزيز دعم الطلب بإصلاحات في أسواق المنتجات والعمل وفي مجال الإدارة العامة بغرض تشجيع الشركات على دخول الأسواق والخروج منها وزيادة نسب المشاركة في القوى العاملة ومعالجة

غير أنه كما يتضح أيضاً من تجربة استخدام استراتيجيات غير تقليدية خلال السنوات القليلة الماضية، لا يمكن للسياسة النقدية التيسيرية وحدها رفع مستوى الطلب، بل إنها قد تؤدي في بعض الحالات إلى آثار جانبية غير مرغوبة (كما نُوقش في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وينطبق ذلك خصوصاً في بيئة يكون فيها سعر الفائدة الطبيعي منخفضاً بشكل دائم، نظراً لأن ذلك يعني أن الحيز المتاح لتيسير السياسة النقدية سيكون محدوداً حتى مع انخفاض أسعار الفائدة إلى أقل مستوياتها على الإطلاق. لذلك فإن الدعم المتاح من سياسة المالية العامة يظل أمراً ضرورياً لزيادة الزخم في حالة وجود تباطؤ اقتصادي ولتجنب حدوث تراجع دائم في توقعات التضخم متوسطة الأجل. وينبغي أن يتحدد حجم الدعم في ضوء الحيز المتاح، وأن يُوجه نحو السياسات التي تحمي الفئات الضعيفة وتسهم في رفع توقعات النمو متوسطة الأجل في الحالات التي يلزم فيها إجراء تصحيحات. وتتضمن سياسات الضريبة والمصروفات الداعمة للنمو تلك إصلاح ضرائب العمل والمزايا الاجتماعية لتشجيع المشاركة في القوى العاملة، وإصلاح ضريبة دخل الشركات وتوفير حوافز ضريبية موجهة إلى قطاعات محددة بغرض تعزيز الاستثمار في مجال البحث والتطوير (كما نُوقش في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير الرائد المالي)؛ وزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال استثمارات البنية التحتية عند وجود عجز واضح، وتيسير تحسين رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية. وفي البلدان التي تواجه أعباء دين عام ومصروفات استحقاقات اجتماعية متزايدة، من شأن الالتزام باستراتيجيات موثوقة لضبط أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط توفير حيز إضافي لتقديم الدعم في الأجل القريب. وفي بعض الحالات، يتعين أن يقترن دعم الطلب بجهود لإصلاح الميزانيات العمومية للبنوك (من خلال معالجة مشكلة القروض غير المنتظمة المتراكمة من فترات سابقة وتعزيز كفاءة التشغيل، كما نُوقش في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي)، وتهدف سياسات الإصلاح الهيكلي إلى التصدي إلى تراجع مستوى النمو الممكن ومن ثم تعزيز آفاق الدخل في الأجل الأطول. ومن شأن تحسين آفاق الدخل بدوره زيادة الطلب الخاص في الأجل القصير والمساعدة في احتواء ارتفاع نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الأجل المتوسط. ورغم ارتفاع معدل التوظيف عن المتوقع خلال السنوات الأخيرة، تحد الاتجاهات الديمغرافية غير المواتية في الاقتصادات المتقدمة من التعافي المحتمل في مستوى النمو الممكن والذي قد يتأتى من زيادة حجم القوى العاملة. وتختلف الأولويات القطرية من بلد لآخر، وتتفاوت ما بين تدابير لزيادة نسب المشاركة في القوى العاملة، إلى إصلاحات تهدف إلى إزالة التشوهات في أسواق المنتجات والعمل، وخطوات للتصدي لمشكلة الديون المفرطة في الشركات وتيسير إعادة الهيكلة، وسياسات لزيادة استثمارات البحث والتطوير وتشجيع الابتكار. ومن شأن بعض الإصلاحات الهيكلية أيضاً تعزيز النشاط في الأجل القريب، ومن ثم تعظيم آثار سياسات دعم الطلب في البلدان التي

على الودائع أمراً ضرورياً للحيلولة دون وقوع الاقتصاد في براثن الانكماش. وسوف تسهم الدفعات التنشيطية المالية التي تم الإعلان عنها خلال شهر أغسطس في الحد من الأعباء الناجمة عن انتهاء فترة العمل بالإجراءات السابقة ومن خطر تراجع النشاط في الأجل القريب. ولكن ضمان استمرارية ارتفاع التضخم والنمو يستلزم تطبيق سياسة شاملة تهدف إلى تعزيز دعم الطلب من خلال إجراءات لزيادة توقعات النمو في الأجل المتوسط ورفع الأجور. وتتضمن عناصر هذه السياسة إجراء إصلاحات للحد من ازدواجية أسواق العمل وزيادة نسب مشاركة النساء والشباب والعاملين الأجانب في القوى العاملة، وتدابير بغرض تعزيز الاستثمار الخاص بما في ذلك تقليص الحواجز المفروضة على الدخول في قطاع تجارة وخدمات التجزئة وتحسين آليات توفير رأس المال للمشروعات الجديدة وتعزيز الحوكمة في الشركات بغرض إثنائها عن مراكمة احتياطات نقدية مفرطة، وسياسات دخل تشجع الشركات التي تحقق ربحية على رفع الأجور بما يتسق مع مستوى التضخم المستهدف من البنك المركزي الياباني ونمو الإنتاجية. وسوف تسهم مجموعة السياسات الشاملة تلك في تعزيز استمرارية المالية العامة وإتاحة حيز مالي إضافي لمواجهة الانتكاسات في الأجل القريب وتعزيز الثقة في موقف السياسات ككل، على أن تقتزن تلك السياسات بخطة موثوقة طويلة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة تقوم على الإعلان المسبق عن جدول زمني لإجراء زيادات تدريجية في ضريبة الاستهلاك وعلى إصلاح الضمان الاجتماعي واتخاذ تدابير بهدف توسيع الوعاء الضريبي.

السياسات — اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

شهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فترة من الهدوء النسبي خلال الشهور الأخيرة. وتسود أوضاع مالية خارجية ملائمة مقارنة ببداية عام ٢٠١٦، كما توجد بوادر على تراجع الضغوط الاقتصادية الكلية في بعض البلدان الرئيسية. وكما نوقش آنفاً في هذا الفصل، لا يزال تكيف الصين مع انخفاض النمو وتراجع آفاق أسعار السلع الأولية من القوى المؤثرة التي تشكل آفاق العديد من هذه البلدان. ومن الملاحظ للغاية أن هذين التغيرين المهمين قد أثرا سلباً على بيئة عمل الشركات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتعاني معظم هذه الشركات من ارتفاع ديونها عقب طفرة الائتمان التي امتدت من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٢. ورغم تفاوت الظروف القطرية ومستويات التنمية في هذه المجموعة، تشترك اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في أهداف عامة تتمثل في التقارب لنطاقات الدخل الأعلى وتعزيز الصمود. ويستلزم الهدف الأول تنفيذ إصلاحات هيكلية

مشكلة الازدواجية في أسواق العمل. ويمكن زيادة مستوى النمو الممكن والإنتاجية من خلال العمل على هذه المجالات، ويمكن تعزيز هذا العمل من خلال استخدام معايير الإصلاح القائمة على النتائج واتخاذ خطوات بغرض تعزيز استثمارات البنية التحتية وإتمام برنامج السوق الموحدة في قطاعات الخدمات والطاقة والتجارة الإلكترونية والنقل ورأس المال. ولا يزال من المهم تسريع عملية إصلاح الميزانيات العمومية للبنوك والشركات، وتطبيق نظام موحد للتأمين على الودائع، وتوفير الدعم اللازم من المالية العامة للاتحاد المصرفي، وذلك بغرض إضعاف الرابط بين البنوك والكيانات السيادية واحتواء مخاطر الاستقرار المالي والمساعدة في انتقال آثار السياسات وتيسير إعادة هيكلة القطاع المصرفي. ومن الضروري دمج اللاجئين في القوى العاملة من خلال تسريع إجراءات البت في طلبات اللجوء وتعزيز خدمات التدريب والتوظيف في البلدان التي تواجه هذه المشكلة الملحة.

- وفي الولايات المتحدة، ورغم الانخفاض المطرد في معدل البطالة إلى أقل من ٥٪ وتجاوز معدل التوظيف خلال العام الماضي متوسطه في سنوات الانتعاش التي سبقت الأزمة، استمر تراجع نمو الأجور وتضخم أسعار المستهلكين. لذلك كانت فترة التوقف التي تلت قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بزيادة سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في ديسمبر ٢٠١٥ استجابة ملائمة لهذه التطورات وللمخاطر الناجمة عن البيئة العالمية. وأي زيادات لاحقة ينبغي أن تكون تدريجية ومرتبطة ببوادر واضحة على ارتفاع الأجور والأسعار بشكل دائم. وتعد سياسة المالية العامة المطبقة في الأجل القريب تيسيرية إلى حد ما، وهو موقف ملائم للغاية. غير أن مسار المالية العامة في الأجل الطويل غير قابل للاستمرار بسبب الارتفاع المتوقع في مصروفات الصحة ومعاشات التقاعد في ظل ازدياد عدد المسنين وتراجع مستوى الناتج الممكن. ومن شأن تطبيق استراتيجية موثوقة لخفض العجز والدين توفير حيز يتيح رفع القدرة الإنتاجية من خلال تعزيز استثمارات البنية التحتية وزيادة نسبة المشاركة في القوى العاملة (من خلال التوسع في تقديم مساعدات رعاية الطفل وتطبيق خصومات ضريبية على الدخل المكتسب، إلى جانب زيادة الحد الأدنى لأجور العاملين منخفضي الدخل) وتعزيز رأس المال البشري (من خلال زيادة الإنفاق على تعليم الأطفال والتدريب المهني الذي يسهم في تطوير المهارات). وينبغي أن تقتزن خطة ضبط أوضاع المالية العامة تلك بإصلاح شامل في قانون الضرائب بغرض التبسيط والحد من الإعفاءات للتشجيع على توفير فرص عمل جديدة وتوسيع الوعاء الضريبي وتعزيز استمرارية المالية العامة.
- وفي اليابان، وفي ظل تراجع النمو عن مستواه الممكن وانخفاض التضخم هذا العام عقب ارتفاع قيمة الين، كانت السياسة النقدية التيسيرية التي انتهجها بنك اليابان المركزي من خلال عمليات شراء الأصول وتطبيق أسعار فائدة سالبة

بغرض تيسير نشر التكنولوجيا وتوفير فرص عمل جديدة، بما يتيح استغلال المهارات الموجودة في الاقتصاد والحد قدر الإمكان من أوجه عدم الكفاءة الناتجة عن سوء توزيع الموارد. ولضمان إحراز تقدم مستمر في تعزيز القيمة المضافة، يتعين تحسين جودة رأس المال البشري من خلال تنفيذ استثمارات كافية في قطاعي التعليم والرعاية الصحية.

ويستلزم تعزيز الصمود اتخاذ تدابير في عدة مجالات. ففي اقتصادات الأسواق الصاعدة المتعثرة التي تشهد تحسنا في النشاط بعد أن وصل إلى أدنى مستوياته على الإطلاق، يجب الاستمرار في تيسير التعافي من خلال تجنب الإفراط في تشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية في وقت مبكر. وبوجه أعم، وكما اتضح من الصدمات الحادة التي تلت الأزمة المالية العالمية، فإن فترات الهدوء النسبي في الأوضاع المالية الخارجية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية قد تنتهي سريعا وتسوء الأوضاع مجددا. ويبدو أن الآثار الناتجة عن التحركات السريعة في أسعار الأصول وأسعار الصرف في الاقتصادات المتأثرة كانت في معظمها آثار محلية قصيرة الأجل. غير أن التداعيات الحادة المتوقعة في الاقتصادات التي تتحمل التزامات أجنبية غير مغطاة وتعتمد على الاقتراض قصير الأجل في تمويل استثمارات طويلة الأجل وأقل سيولة تتطلب قيام هذه الاقتصادات بتعزيز أدواتها الدفاعية في مواجهة الاضطرابات المالية المحتملة من خلال احتواء عدم الاتساق في العملات والميزانيات العمومية. ومن شأن مرونة سعر الصرف والسماح للقوى السوقية بالتأثير على تحركات العملة المساعدة في امتصاص الصدمات وعزل الاقتصاد إلى حد ما عن الضغوط الخارجية المطولة، ولكن قد يكون التدخل في سوق الصرف الأجنبي ضروريا في بعض الأحيان لضمان استمرار انضباط الأوضاع السوقية والحيلولة دون الارتفاع المفرط في سعر الصرف الذي قد تنتج عنه تداعيات سلبية. وتواجه الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية التي تعاني من اختلالات ضخمة في مالياتها العامة تحديا إضافيا يتمثل في تكييف مالياتها العامة مع تراجع الإيرادات وربما مع أوضاع تمويلية أقل ملاءمة أيضا مقارنة بالعقد الماضي. ويتعين لذلك على هذه الاقتصادات ضمان ضبط أوضاع المالية العامة على نحو داعم للنمو قدر الإمكان.

• واستفاد اقتصاد الهند من الزيادة الكبيرة في معدلات التبادل التجاري الناتجة عن تراجع أسعار السلع الأولية، وانخفض التضخم بمعدلات أعلى من المتوقع. غير أن الضغوط التضخمية الناتجة عن الاختناقات في قطاع تخزين الغذاء وتوزيعه تشير إلى الحاجة لمزيد من الإصلاحات الهيكلية التي تضمن أن يظل تضخم أسعار المستهلكين ضمن النطاق المستهدف في الأجل المتوسط. كذلك تم اتخاذ تدابير مهمة على مستوى السياسات بغرض تطبيق ضريبة السلع والخدمات، مما سيكون له تأثير إيجابي على الاستثمار والنمو. وهذا الإصلاح الضريبي وإلغاء الدعم غير الموجه لمستحقيه كلاهما ضروري لتوسيع وعاء الإيرادات وزيادة إجمالي اعتمادات الموازنة بغرض دعم الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية. وبوجه أعم، ورغم اتخاذ عدة تدابير إيجابية خلال العامين الماضيين، يتعين تنفيذ تدابير إضافية بغرض تعزيز الكفاءة في قطاع التعدين وزيادة توليد الكهرباء بغرض زيادة الطاقة الإنتاجية. ومن الضروري أيضا تنفيذ إصلاحات إضافية في سوق العمل للحد من أوجه الجمود بغرض رفع مستوى توظيف العمالة الممكن للاستفادة من العائد الديمغرافي وتوسيع نطاق احتوائية النمو. ولا يزال من الضروري مواصلة

بغرض تيسير نشر التكنولوجيا وتوفير فرص عمل جديدة، بما يتيح استغلال المهارات الموجودة في الاقتصاد والحد قدر الإمكان من أوجه عدم الكفاءة الناتجة عن سوء توزيع الموارد. ولضمان إحراز تقدم مستمر في تعزيز القيمة المضافة، يتعين تحسين جودة رأس المال البشري من خلال تنفيذ استثمارات كافية في قطاعي التعليم والرعاية الصحية.

ويستلزم تعزيز الصمود اتخاذ تدابير في عدة مجالات. ففي اقتصادات الأسواق الصاعدة المتعثرة التي تشهد تحسنا في النشاط بعد أن وصل إلى أدنى مستوياته على الإطلاق، يجب الاستمرار في تيسير التعافي من خلال تجنب الإفراط في تشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية في وقت مبكر. وبوجه أعم، وكما اتضح من الصدمات الحادة التي تلت الأزمة المالية العالمية، فإن فترات الهدوء النسبي في الأوضاع المالية الخارجية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية قد تنتهي سريعا وتسوء الأوضاع مجددا. ويبدو أن الآثار الناتجة عن التحركات السريعة في أسعار الأصول وأسعار الصرف في الاقتصادات المتأثرة كانت في معظمها آثار محلية قصيرة الأجل. غير أن التداعيات الحادة المتوقعة في الاقتصادات التي تتحمل التزامات أجنبية غير مغطاة وتعتمد على الاقتراض قصير الأجل في تمويل استثمارات طويلة الأجل وأقل سيولة تتطلب قيام هذه الاقتصادات بتعزيز أدواتها الدفاعية في مواجهة الاضطرابات المالية المحتملة من خلال احتواء عدم الاتساق في العملات والميزانيات العمومية. ومن شأن مرونة سعر الصرف والسماح للقوى السوقية بالتأثير على تحركات العملة المساعدة في امتصاص الصدمات وعزل الاقتصاد إلى حد ما عن الضغوط الخارجية المطولة، ولكن قد يكون التدخل في سوق الصرف الأجنبي ضروريا في بعض الأحيان لضمان استمرار انضباط الأوضاع السوقية والحيلولة دون الارتفاع المفرط في سعر الصرف الذي قد تنتج عنه تداعيات سلبية. وتواجه الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية التي تعاني من اختلالات ضخمة في مالياتها العامة تحديا إضافيا يتمثل في تكييف مالياتها العامة مع تراجع الإيرادات وربما مع أوضاع تمويلية أقل ملاءمة أيضا مقارنة بالعقد الماضي. ويتعين لذلك على هذه الاقتصادات ضمان ضبط أوضاع المالية العامة على نحو داعم للنمو قدر الإمكان.

الأولويات القطرية

• تضي الصين قدما في تنفيذ مهامها المعقدة المتمثلة في إعادة موازنة الاقتصاد نحو الاعتماد على الاستهلاك والخدمات والسماح بأن يكون لقوى السوق تأثير أكبر على الاقتصاد. غير أن اعتماد الاقتصاد على الائتمان يتزايد بمعدلات خطيرة، كما تشوب القطاع المالي الذي يتوفر هذا الائتمان من خلاله أوجه تعقيد وعدم شفافية متزايدة. ويعكس هذا الاعتماد الكبير والمتزايد على الائتمان مزيجا من العوامل — السعي نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة غير قابلة للاستمرار، ودعم شركات مملوكة للدولة غير قادرة على

التضخمية، ينبغي مواصلة دعم التصحيح من خلال تيسير السياسة النقدية. ويمكن المساعدة في تعزيز صمود النظام المالي وزيادة كفاءة توزيع الائتمان وتحسين آفاق النمو متوسطة الأجل من خلال تحسين آليات الإشراف والتنظيم في القطاع المالي وإجراء مراجعات شاملة على جودة الأصول مع النظر في إعادة رسملة البنوك بالأموال العامة عند الضرورة.

السياسات — الاقتصادات النامية منخفضة الدخل

من بين الاقتصادات منخفضة الدخل، لا تزال تلك التي تعتمد منها على صادرات السلع الأولية تواجه آفاقا مختلفة عن الاقتصادات الأخرى في نفس المجموعة. ففي ظل الانخفاض الكبير في أسعار السلع الأولية عن مستويات الذروة التي بلغت في عام ٢٠١٤، وتباطؤ النمو العالمي، ومزيد من التشديد في الأوضاع المالية لتلك الاقتصادات، انخفض النمو الاقتصادي انخفاضاً حاداً في البلدان النامية منخفضة الدخل المعتمدة على السلع الأولية، لا سيما البلدان المصدرة للوقود. وقد تحققت بالفعل العديد من المخاطر المشار إليها في الإطار ١-٢ في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في مجموعة الاقتصادات تلك. وفي المقابل، لا تزال توقعات النمو قوية بالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل التي تعتمد على مجموعة متنوعة نسبياً من الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يتسق عموماً مع التوقعات الواردة في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. غير أن بعض هذه الاقتصادات تأثرت أيضاً بصدمات غير مرتبطة بالاقتصاد الكلي، بما في ذلك الصراعات والأوضاع الأمنية الصعبة (أفغانستان وجنوب السودان واليمن ومنطقة الساحل) وموجات الجفاف والكوارث الطبيعية (إثيوبيا وليسوتو وملايو وموزامبيق وميانمار)، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية الكلية الضعيفة بالفعل. وتباطأت سياسات البلدان المعتمدة على السلع الأولية في التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة. فعقب الاتساع الحاد في عجز الحساب الجاري خلال عام ٢٠١٥، يتوقع تراجع العجز تراجعاً طفيفاً خلال عام ٢٠١٦، وهو ما يعود جزئياً إلى انخفاض سعر الصرف. غير أن انخفاض أسعار الصرف أدى أيضاً إلى ارتفاع التضخم في بعض البلدان (مثل موزامبيق ونيجيريا وزامبيا) أو زيادة التزامات الدين الخارجي. ومن المرجح أن يظل عجز المالية العامة مرتفعاً خلال عام ٢٠١٦ نظراً لأن ضعف الإيرادات يوازن خفض الإنفاق. وبالنسبة للاقتصادات المتنوعة، لم يتحسن مركز المالية العامة والحساب الجاري الخارجي رغم استمرار قوة النمو الاقتصادي، مما يعكس تقدماً محدوداً نحو تطبيق سياسات مضادة للاتجاهات الدورية — لا سيما في ظل تجاوز الإنفاق العام لمستوى الإيرادات في بعض الحالات.

بنك الاحتياطي الهندي جهوده نحو تعزيز الميزانيات العمومية للبنوك من خلال قيد جميع الخسائر وزيادة الاحتياطيات الوقائية الرأسمالية للبنوك، وذلك بغرض تحسين جودة قنوات الوساطة المالية المحلية.

- وفي البرازيل، يستمر الانكماش الاقتصادي ولكن بمعدل أبطأ، ويفوق التضخم نطاق السماح المحدد من البنك المركزي، كما تأثرت مصداقية السياسات تأثراً سلبياً حاداً نتيجة الأحداث التي أدت في نهاية المطاف إلى تحول نظام الحكم. وثمة حاجة ملحة لرفع مستويات الثقة وزيادة الاستثمارات من خلال تعزيز أطر السياسات. ولتطبيق قاعدة الإنفاق المقترحة ووضع إطار متسق لضبط أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط سيكونان بمثابة إشارة قوية على الالتزام بالسياسات. وتستلزم زيادة الاستثمارات تدابير أخرى تتضمن تبسيط قانون الضرائب والحد من الحواجز المفروضة على التجارة ومعالجة عجز البنية التحتية للحد من تكلفة ممارسة الأعمال.
- وفي جنوب إفريقيا، لا يزال الاقتصاد متأثراً بتراجع أسعار السلع الأولية، ويعاني ربع القوى العاملة من البطالة، وتبدو الآفاق ضبابية بسبب عدم اليقين بشأن السياسات والمخاطر السياسية. ويستلزم تعزيز النمو وتوفير مزيد من فرص العمل والحد من عدم المساواة تنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات الهيكلية بغرض زيادة المنافسة في أسواق المنتجات، والتأكيد على مفهوم الاحتوائية في سياسات سوق العمل والعلاقات الصناعية، وتطوير التعليم والتدريب، والحد من فجوات البنية التحتية. والتدابير الهادفة إلى تحسين الكفاءة والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص، تمثل عنصراً مهماً للغاية في مجموعة الإصلاحات اللازمة لتحسين آفاق النمو والحد من مخاطر المالية العامة المحتملة. وفي حين أن بعض هذه الإصلاحات لن يظهر تأثيرها الإيجابي على النمو إلا بعد مرور فترة زمنية، يمكن تحقيق استفادة فورية من تحسين مستويات الثقة واتخاذ تدابير توجي باتساق السياسات.
- وفي روسيا، دخل الاقتصاد في حالة ركود اضطراري منذ نهاية ٢٠١٤ بسبب التأثير المشترك لتراجع أسعار النفط والعقوبات وانخفاض قدرة الشركات على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. ورغم توقعات استعادة النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٦، ينبغي تجنب التشديد المفرط في سياسة المالية العامة لأسباب تتعلق بالدورة الاقتصادية. ويمكن دعم سياسة المالية العامة ببرنامج متوسط الأجل لضبط أوضاع المالية العامة وإعادة العمل بإطار الثلاث سنوات مع تحديث آفاق أسعار النفط، مما سيساعد في زيادة الشفافية وتعزيز الثقة ومساعدة الاقتصاد على التكيف مع مراجعة توقعات أسعار النفط. ومع استمرار احتواء الضغوط

• وبالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل المتنوعة نسبياً، لا يزال النمو قوياً، ولكن يتعين التركيز على تطبيق سياسات اقتصادية كلية مضافة للاتجاهات الدورية، لا سيما إعادة بناء احتياطات المالية العامة. وتعزيز إدارة الدين سيساعد أيضاً البلدان المنكشفة للأسواق المالية العالمية في التكيف بشكل أفضل مع تقلبات التدفقات الرأسمالية الوافدة.

سياسات متعددة الأطراف

في ظل النمو الضعيف والحيز المحدود في السياسات في العديد من البلدان، تزداد أهمية اتخاذ تدابير متعددة الأطراف بغرض ضمان استمرار تحسن الظروف المعيشية على مستوى العالم. ويتعين مواصلة القيام بجهود متعددة الأطراف على عدة مستويات، بما في ذلك الإصلاح التنظيمي في القطاع المالي والتجارة وشبكة الأمان المالي العالمية.

• الإصلاح التنظيمي في القطاع المالي — تم إحراز تقدم مطرد نحو بناء احتياطات رأسمالية واحتياطات سيولة في القطاع المصرفي، ولكن يتعين المضي قدماً في العمل على تنفيذ أطر فعالة لتسوية أوضاع البنوك والتصدي للمخاطر الناتجة عن جهات الوساطة غير المصرفية. ومن الضروري أيضاً تعزيز التعاون في مجال التنظيم عبر الحدود بغرض الحد من توقف العلاقات مع البنوك المراسلة التي تتيح للبلدان الضعيفة منخفضة الدخل الاستفادة من نظام المدفوعات الدولية.

• التجارة — في ظل ردود الفعل السلبية تجاه التجارة العالمية في الاقتصادات المتقدمة، ثمة حاجة ملحة لقيام صناع السياسات بإعادة تركيز المناقشات على مزايا الاندماج وضمان تقديم الدعم الكافي للفئات التي تتحمل الجزء الأكبر من تكلفة التكيف في نظام تجاري منفتح من خلال مبادرات اجتماعية موجهة للفئات المستحقة. ووفقاً للفصل الثاني، يبدو أن التباطؤ العالمي في التجارة يعزى في جزء منه إلى تراجع معدل الإصلاحات التجارية الجديدة في السنوات الأخيرة وزيادة التدابير الحمائية. وينبغي خلال الفترة المقبلة إنعاش عملية التحرير التجاري من أجل دعم نمو التجارة وزيادة الإنتاجية. ويوجد مجال واسع للمضي في الحد من تكلفة التجارة من خلال خفض التعريفات في البلدان التي لا تزال تفرض تعريفات جمركية مرتفعة، والمصادقة على الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية تيسير التجارة وتنفيذها بشكل كامل، ووضع خطة للعمل على تنفيذ جدول أعمال التجارة في مرحلة ما بعد قمة الدوحة. ويتعين أن تركز المجموعة التالية من الإصلاحات التجارية على المجالات ذات الأهمية للاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، مثل خفض الحواجز المفروضة على التجارة الإلكترونية والتجارة في الخدمات، وزيادة التعاون في مجال التنظيم، وتعزيز أوجه التكامل بين الاستثمار والتجارة. وينبغي أن تقترن الإصلاحات بتدابير تهدف إلى الحد من التكلفة التي تتحملها الفئات المتأثرة سلباً. وتحديداً، وكما نشير في الفصل الثاني، قد يكون من المهم

وعلى هذه الخلفية، ورغم أن الأولوية الأساسية للبلدان النامية منخفضة الدخل تظل متمثلة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فمن شأن اتخاذ تدابير لمواجهة التحديات الاقتصادية الكلية في الأجل القريب المساعدة في تحقيق هذه الأهداف طويلة الأجل. وتحديداً، سيتمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والسمود الاقتصادي عموماً والحفاظ على استمرارية النمو وتحقيق التنمية من خلال القيام بجهود لإتاحة الحيز اللازم في المالية العامة تتمثل في تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، واتخاذ خطوات بغرض إعادة توجيه الإنفاق المالي نحو حماية الفئات الضعيفة ومعالجة فجوات البنية التحتية بهدف تعزيز النمو الاحتوائي، وتنفيذ تدابير بغرض تعزيز صمود القطاع المالي من خلال تشديد القواعد التنظيمية الاحترازية واتخاذ خطوات نحو تعميق الاحتواء المالي. وتتفاوت أولويات السياسات في الأجل القريب بين البلدان النامية منخفضة الدخل حسب درجة الاعتماد على صادرات السلع الأولية:

• يتعين على البلدان النامية منخفضة الدخل المعتمدة على السلع الأولية الاستمرار في عملية التصحيح الجارية في السياسات الاقتصادية الكلية وتسريعها في بعض الحالات. وتحديداً، يتعين تحقيق توازن أفضل بين تصحيح سياسة المالية العامة والجهود المبذولة نحو زيادة مساهمة القطاعات الأخرى بخلاف قطاع السلع الأولية في إيرادات المالية العامة. وفي اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء التي تأثرت بشدة بتراجع أسعار السلع الأولية، لا سيما الاقتصادات المصدرة للنفط، بدأت عملية التصحيح بالفعل ولكنها غير كافية ولا تزال معتمدة على عوامل غير قابلة للاستمرار، مثل السحب من الاحتياطات والتمويل من البنك المركزي ومراكمة المتأخرات. ويتعين بدلاً من ذلك وضع عملية التصحيح على مسار قابل للاستمرار استناداً إلى مجموعة سياسات شاملة ومتسقة. ونظراً لأن معظم البلدان يتوافر لديها حيز محدود في المالية العامة، يتعين ترشيد الإنفاق — بأقصى درجة ممكنة من خلال الحفاظ على مستوى المصروفات الرأسمالية ذات الأولوية والإنفاق على القطاع الاجتماعي واحتواء المصروفات الجارية. وسوف يتعين إدارة الآثار الجانبية لمرونة سعر الصرف وانخفاضه بشكل أفضل من خلال تشديد موقف السياسة النقدية في بعض البلدان وتعزيز أطر السياسة النقدية التي تسهم في تثبيت توقعات التضخم. وسيكون من الضروري تعزيز آليات التنظيم والإشراف في القطاع المالي بغرض إدارة الانكشافات بالعملة الأجنبية المقيدة في الميزانيات العمومية. ولا يزال من الملائم إيلاء الأولوية في الأجل المتوسط لتعزيز الصمود الاقتصادي من خلال إعادة بناء احتياطات المالية العامة عند تعافي أسعار السلع الأساسية، وتنفيذ إصلاحات هيكلية بغرض تحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.

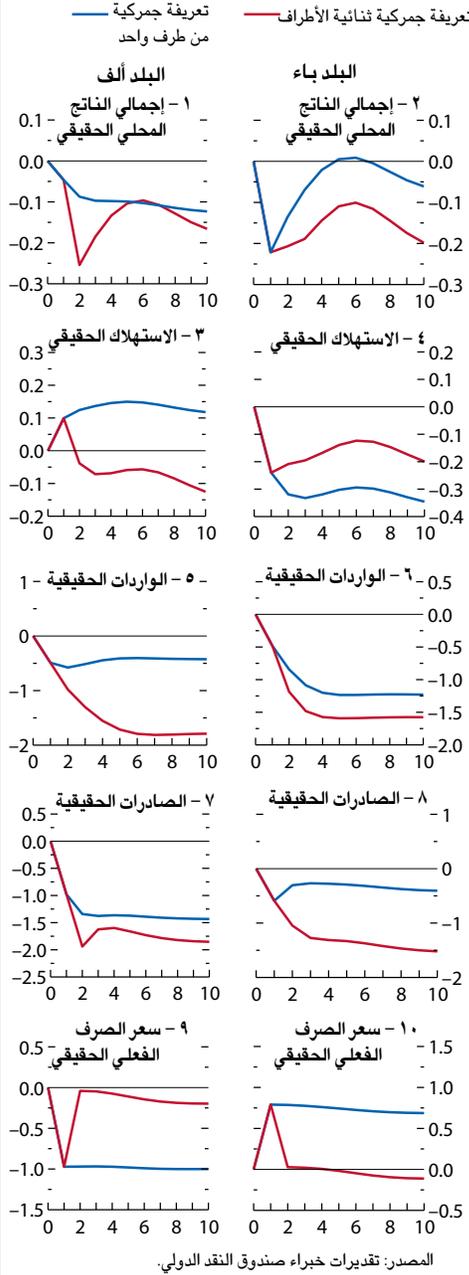
الاقتصادات ذات الأسس القوية التي قد تكون عرضة رغم ذلك لمخاطر انتقال العدوى والتداعيات عبر الحدود. وثمة مخاطر تنجم عن عوامل غير اقتصادية وتؤدي إلى تداعيات عبر الحدود، وهي دليل آخر على ضرورة وجود أدوات ممولة عالمياً لمساعدة الاقتصادات المعرضة للخطر في مواجهة الضغوط.

في بعض الحالات تنفيذ برامج مساعدات التكيف مع الانفتاح التجاري وتقديم الدعم الفعال لإعادة التدريب وبناء المهارات وسهولة الانتقال بين الوظائف والمناطق الجغرافية.

- تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية — في ظل استمرار ضعف النمو العالمي وحادّة مخاطر التطورات السلبية، تزداد أهمية تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية لمساعدة

إطار السيناريو ١: سيناريوهات التعريفات الجمركية

الشكل البياني ١ في السيناريو: فرض التعريفات الجمركية من طرف واحد والتعريفات الجمركية ثنائية الأطراف على السلع المستوردة (الاختلاف % عن السيناريو الأساسي)



يستخدم النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل هنا بغرض توضيح الانعكاسات الاقتصادية الكلية لحمائية التجارة. وتتناول هنا سيناريوهين لتوضيح كيف يمكن أن يكون لبلد ما حافز على فرض تعريفات جمركية، لا سيما إذا اعتقد أنه لن يكون هناك رد فعل مماثل للبلدان الأخرى. غير أنه عند فرض تعريفات جمركية على صادرات بلد ما، يكون من مصلحته فرض تعريفات جمركية في المقابل على البلد الآخر، ولكن عند القيام بذلك يسوء الوضع في البلدين. علاوة على ذلك، يتم استخدام سيناريو لتوضيح الانعكاسات السلبية على الناتج والتجارة والتضخم على مستوى العالم في حالة زيادة الحمائية العالمية.

ولننظر أولاً في السيناريوهات التي يعرضها الشكل البياني ١ في إطار السيناريو. ويشير الخط الأزرق إلى بعض أهم الآثار الكلية الناتجة عن قيام البلد A (العمود الأيسر في الشكل البياني) بفرض تعريفات جمركية بنسبة ١٠٪ على الواردات من البلد B (العمود الأيمن في الشكل البياني) دون أن يكون لذلك رد فعل مماثل في البلد B. والبلدان A وB متماثلان من حيث الحجم ودرجة الانفتاح. ونفترض أن الإيرادات الناتجة عن التعريفات الجمركية ترد إلى الأسر في البلد A في صورة تحويلات^١ ويؤدي ارتفاع تكلفة الواردات من البلد B إلى تراجع طلب الأسر والشركات في البلد A على هذه الواردات. ومع انخفاض الطلب على واردات البلد A، لا يحتاج البلد بالتالي إلى زيادة التصدير للحفاظ على التوازن الخارجي وترتفع قيمة عملته، مما يؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي على صادراته. ويزداد استهلاك الأسر في البلد A نظراً لأن ارتفاع سعر عملته يجعل الواردات من البلدان الأخرى أقل ثمناً، وترد التكلفة المرتفعة لواردات البلد B إلى الأسر في صورة تحويلات. ولكن نظراً لأن البلد A يقلل من حجم صادراته، فإن الشركات تقلص حجم استثماراتها (لا يظهر ذلك في الشكل البياني) ويتراجع الناتج الكلي في البلد A.

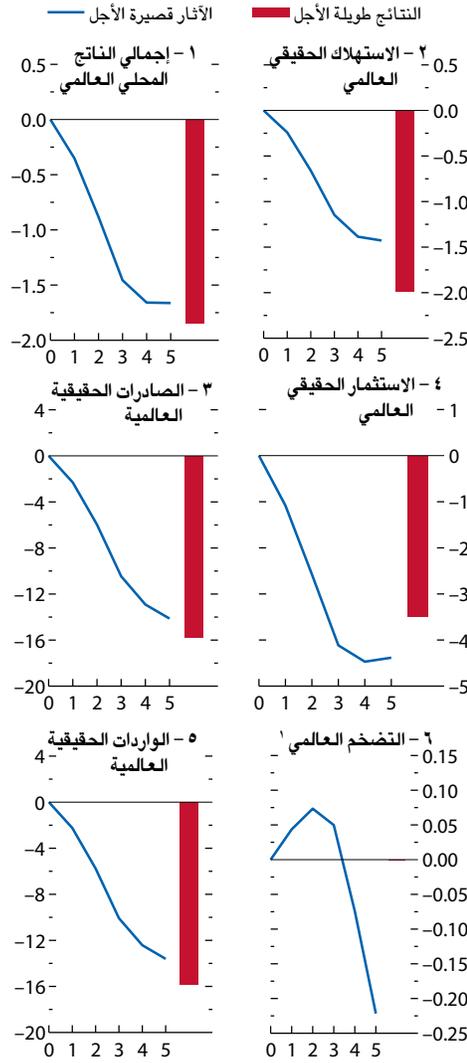
وعند عدم وجود رد فعل مماثل، فإن تراجع الطلب من البلد A على الصادرات يعني أن البلد B يتعين عليها خفض قيمة عملتها لزيادة الطلب على صادراتها في البلدان الأخرى للحفاظ على توازنها الخارجي. غير أن ذلك لا يوازن تأثير تراجع الطلب من البلد A على الصادرات، ويتراجع حجم الصادرات في البلد B عن مستوى ما قبل فرض التعريفات الجمركية. كذلك تتراجع واردات البلد B بدرجة كبيرة بسبب انخفاض قيمة عملتها الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات، وانخفاض الاستهلاك والطلب على الاستثمار (لا يظهر ذلك في الشكل البياني) بسبب التأثير السلبي

^١ في حالة استخدام إيرادات التعريفات الجمركية لأغراض استثمارات البنية التحتية بدلا من ردها إلى الأسر في صورة تحويلات، يرتفع إجمالي الناتج المحلي في البلد A. غير أن زيادة التعريفات الجمركية ليست الوسيلة الأكثر كفاءة لتمويل استثمارات البنية التحتية نظراً لأن الناتج يكون أكثر ارتفاعاً إذا قامت الحكومة بخفض نفقاتها الاستهلاكية بدلا من زيادة التعريفات الجمركية أو إذا تمت زيادة ضرائب الاستهلاك.

إطار السيناريو ١: سيناريوهات التعريفية الجمركية (تابع)

الشكل البياني ٢ في السيناريو: زيادة عالمية في الحماية

(الاختلاف % عن السيناريو الأساسي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ يشير التضخم العالمي إلى التغير بالنقاط المئوية.

على دخل البلد B نتيجة تراجع الطلب الأجنبي على صادراته. وينتج عن ذلك تحسن في مركز صافي الصادرات للبلد B، مما يساعد في الحد من تأثير تراجع إجمالي الناتج المحلي بسبب تراجع الطلب المحلي.

وفي مواجهة الحواجز التجارية على صادرات البلد B، يكون من مصلحة الأسر في هذا البلد القيام بالمثل وفرض تعريفية جمركية بنسبة ١٠٪ على الواردات من البلد A. وكما يتضح من الخط الأحمر في الشكل البياني ١ في إطار السيناريو، فإن البلد B عندما يقوم بفرض تعريفية جمركية في العام الثاني، يرتفع الاستهلاك في البلد B عن مستواه في حالة عدم فرض تعريفية جمركية. أولاً، يؤدي ارتفاع تكلفة الواردات من البلد A إلى تراجع الطلب على الواردات في البلد B. ويعني ذلك أن البلد B لا يحتاج إلى زيادة التصدير للحفاظ على توازنه الخارجي أو إلى خفض قيمة عملته. وتصبح الواردات من البلدان الأخرى بخلاف البلد A أقل سعراً ويتحول جزء من الطلب عن البلد A إلى البلدان الأخرى. كذلك ترد إيرادات التعريفية الجمركية إلى الأسر في صورة تحويلات من الحكومة ويستطيعون بالتالي زيادة مستوى الاستهلاك. ويتراجع الاستثمار في البلد B مجدداً نظراً لأن ارتفاع قيمة العملة يجعل صادراته أعلى سعراً، مما يحد من الطلب الأجنبي. وينتج عن تراجع الاستثمارات والضعف النسبي في مركز صافي الصادرات تأثير يفوق التأثير الناتج عن زيادة الاستهلاك، ويتراجع إجمالي الناتج المحلي في البلد B عن مستواه في حالة عدم فرض تعريفية جمركية.

وفي البلد A، يؤدي قيام البلد B بفرض تعريفية جمركية مماثلة إلى تراجع الطلب على صادرات البلد A، مما يعني أن البلد A لا يحتاج إلى رفع قيمة عملته للحفاظ على توازنه الخارجي. وما ينتج عن ذلك من ارتفاع في أسعار الواردات وتراجع دخل الأسر بسبب انخفاض الطلب الأجنبي، يعني أن الأسر لا تستطيع بعد الآن تحمل تكلفة مستوى الاستهلاك السابق، مما يؤدي إلى تراجع الاستهلاك عن مستواه الأصلي في السيناريو الأساسي. ورغم أن مركز صافي صادرات البلد A يتحسن مقارنة بمستواه في حالة عدم فرض تعريفية جمركية في البلد B، فإن تأثير تراجع الاستهلاك والاستثمار يفوق تأثير هذا التحسن وينخفض إجمالي الناتج المحلي. وفي النهاية، يسوء الوضع في البلدين A وB نتيجة زيادة الحماية.

ونبحث حالة مماثلة على المستوى العالمي في الشكل البياني ٢ في إطار السيناريو، حيث نفترض أن زيادة مستوى الحماية في جميع البلدان تؤدي إلى زيادة الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجياً خلال الأعوام الثلاثة الأولى بحيث ترتفع أسعار الواردات في جميع البلدان بنسبة ١٠٪. ويُفترض أن يُعزى نصف الزيادة في أسعار الواردات إلى التعريفية الجمركية التي ترد منها الإيرادات إلى الأسر في صورة تحويلات، بينما يُعزى النصف الآخر إلى زيادة الحواجز غير الجمركية.

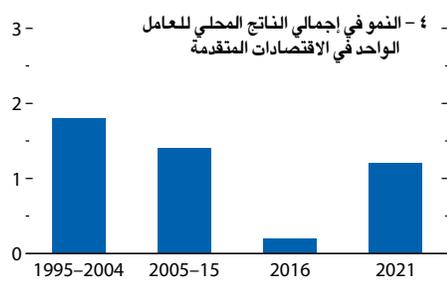
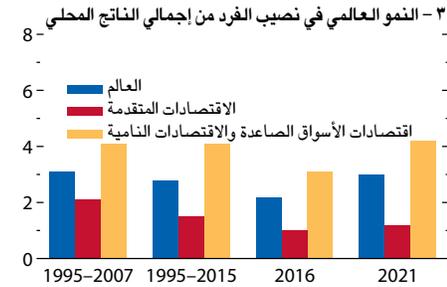
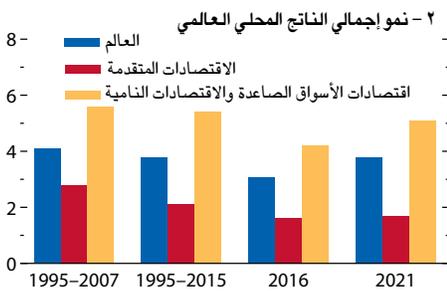
إطار السيناريو ١: سيناريوهات التعريفية الجمركية (تتمة)

المدى الطويل. ورغم أن الأسعار المتزايدة للواردات تساعد في ارتفاع التضخم إلى حد ما خلال فترة تزايد الحمائية، نجد في العام الرابع عندما لا تزيد قيود التجارة مجدداً أن يكون لتراجع الطلب التأثير الأكبر على الإطلاق ويتراجع التضخم عن مستواه الأساسي، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الأسعار في المدى الطويل على مستوى العالم.

ويؤدي ارتفاع تكلفة السلع المتداولة إلى تراجع الناتج العالمي بنسبة ١,٧٥٪ تقريباً بعد خمس سنوات، وبنسبة ٢٪ تقريباً على المدى الطويل. وينخفض الاستهلاك العالمي بنسبة مماثلة، بينما يتراجع الاستثمار العالمي بنسبة أكبر. غير أن التأثير الأكبر يقع على التجارة، حيث يتراجع حجم الواردات والصادرات بنسبة ١٥٪ بعد خمس سنوات، وبنسبة ١٦٪ على

الإطار ١-١: توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط

الشكل البياني ١-١-١: توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط (%، ما لم يذكر خلاف ذلك)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المختارة هي الأرجنتين والبرازيل وبنجيريا وروسيا وجنوب إفريقيا وفنزويلا.

يناقش هذا الإطار العوامل التي تفسر التغير في توقعات نمو الاقتصاد العالمي في الأجل المتوسط ويقارن بين هذه التوقعات والمتوسطات التاريخية. ومن المفيد لهذا الغرض أن نوضح كيفية حساب معدل النمو العالمي g_t^W في سنة عادية t . وتحديداً، $g_t^W = \sum_i \omega_{it} g_{it}$ ، حيث الرمز ω_{it} يعبر عن الوزن الترجيحي للبلد i في الناتج العالمي في السنة t (محسوبا على أساس تعادل القوى الشرائية)، وحيث الرمز g_{it} يعبر عن معدل نمو البلد i في السنة t . وبالتالي، يمكن التعبير عن التغير في معدل النمو العالمي بين السنة t والسنة T (في هذه الحالة سنة ٢٠١٦ وسنة ٢٠٢١) باستخدام المعادلة التالية:

$$g_T^W - g_t^W = \sum_i \omega_{it} (g_{iT} - g_{it}) + \sum_i (\omega_{iT} - \omega_{it}) g_{iT}$$

لذلك يمكن تحليل التغير في معدل النمو العالمي إلى حدين:

- المجموع المرجح للتغيرات في تنبؤات فرادى معدلات النمو بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢١ (باستخدام أوزان ٢٠١٦)
- وتأثير التغيرات في الأوزان الترجيحية للبلدان بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢١، مقيسا بالاختلاف بين معدل النمو العالمي في عام ٢٠٢١ مقدرا بأوزان عام ٢٠٢١ وأوزان عام ٢٠١٦

وتظهر نتائج هذا التحليل في اللوحة الأولى في الشكل البياني ١-١-١. فالتغير في الأوزان الترجيحية للبلدان (بسبب زيادة الأوزان الترجيحية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — وفي مقدمتها الصين والهند — بمعدل أسرع مقارنة بالمتوسط العالمي) يفسر حوالي ثلث الزيادة في النمو العالمي البالغة ٠,٧٥٪، بينما يعزى ثلثا الزيادة إلى المجموع المرجح للتغيرات في تنبؤات النمو. ويعزى جزء كبير من الثلثين (٠,٣٦ نقطة مئوية) إلى عودة الأوضاع إلى طبيعتها في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تشهد حالة من الركود في عام ٢٠١٦ (الأرجنتين والبرازيل وبنجيريا وروسيا وجنوب إفريقيا وفنزويلا). ويتوقع أن يبلغ مجموع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في هذه الاقتصادات -٢,٣٪ في عام ٢٠١٦، وحوالي ٢٪ في عام ٢٠٢١. وتُعزى ١,١٠ نقطة مئوية فقط من الزيادة إلى ارتفاع النمو في الاقتصادات المتقدمة، بينما يعزى باقي الزيادة إلى ارتفاع النمو في اقتصادات أخرى في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وفي اللوحة الثانية في الشكل البياني ١-١-١، تؤخذ في الاعتبار تنبؤات النمو في الأجل المتوسط بمقارنتها بمتوسط معدلات النمو خلال العشرين عاما الماضية. وفي

١ التأثير السلبي على النمو العالمي نتيجة حالة الركود في اقتصادات الأسواق الصاعدة خلال عام ٢٠١٥ (٢٠١٦) يفوق متوسط قيمته خلال العشرين عاما الماضية بثلاثة أضعاف (ضعفين).

الإطار ١-١: توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط (تتمة)

وتزايد أعداد المسنين لا يعني فقط تراجع معدلات النمو السكاني، ولكن يعني أيضا تراجعاً أكثر حدة في معدل نمو القوى العاملة. ولمراعاة هذا العامل، تقارن اللوحة الرابعة في الشكل البياني ١-١-١ نمو نصيب العامل في إجمالي الناتج المحلي بين الاقتصادات المتقدمة (ونقتصر هنا على الاقتصادات المتقدمة التي تتساح عنها بيانات تاريخية وتوقعات بشأن معدلات التوظيف). ويوضح الشكل البياني أنه من المتوقع أن يرتفع معدل النمو مقارنة بمتوسطه خلال العقد الماضي، ولكنه يظل دون متوسط ما قبل الأزمة. وإجازا لما سبق، يلقي هذا الإطار الضوء على ثلاث نقاط رئيسية. أولاً، تعزى الزيادة المتوقعة في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال السنوات الخمس القادمة في جزء كبير منها إلى عودة الأوضاع إلى طبيعتها في عدد قليل من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الكبرى التي تشهد حالياً حالة من الركود، وإلى زيادة الأوزان الترجيحية العالمية لمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ككل. وثانياً، أخذاً بعين الاعتبار تأثير التحول الديمغرافي على معدلات النمو السكاني، يخلص الإطار إلى أن توقعات نمو الاقتصاد العالمي في الأجل المتوسط تقترب بوجه عام من متوسطات ما قبل الأزمة. وثالثاً، تعد التحولات في الأوزان الترجيحية النسبية فيما بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من أهم أسباب صمود النمو في مجموعة البلدان ككل نظراً لزيادة الأهمية النسبية للبلدان التي تحقق معدلات نمو أسرع من المتوسط.

حين أن تنبؤات النمو لعام ٢٠١٦ تقل كثيراً عن المتوسطات التاريخية، يتوقع أن يقترب النمو العالمي في عام ٢٠٢١ بوجه عام من متوسطه خلال العقد الماضيين.^٢ ويوضح الشكل البياني أيضاً دور تحول الأوزان الترجيحية بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: فبينما يقل معدل النمو المتوقع لعام ٢٠٢١ في مجموعتي البلدان عن متوسطهما خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥، يشير ارتفاع الوزن الترجيحي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (سريعة النمو) إلى أن النمو العالمي ثابت تقريباً. ويؤثر تحول الأوزان الترجيحية أيضاً على معدل النمو الكلي لمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: حيث يقل معدل النمو في عام ٢٠٢١ بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية إذا ما تم حسابه باستخدام أوزان ما قبل الأزمة (أوزان عام ٢٠٠٧). ولكن كما أشرنا في هذا الفصل، يشهد العالم في الوقت الحالي تحولا ديمغرافيا مهما. لذلك تعرض اللوحة الثالثة في الشكل البياني ١-١-١ نفس المقارنة لنمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي. إذ تشير اللوحة الثالثة إلى أنه بحلول عام ٢٠٢١ يتوقع أن يتجاوز النمو العالمي متوسطه خلال العقدين الماضيين، وهو ما يعكس أيضاً تحول الأوزان الترجيحية: حيث يتوقع أن يقترب نمو نصيب الفرد في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من متوسطه خلال العشرين عاماً الماضية (مما يعكس كذلك تحول الأوزان داخل المجموعة نفسها كما ذكرنا آنفاً)، وأن يقل في الاقتصادات المتقدمة عن المتوسطات التاريخية.

^٢ تنبؤات النمو لعام ٢٠٢١ أعلى قليلاً عن تقديرات النمو الممكن لهذا العام نظراً لأن فجوات الناتج تظل في المتوسط سالبة بدرجة طفيفة خلال عام ٢٠٢٠.

جدول الملحق ١-١-١: أوروبا: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

أوروبا	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			البطالة ^٣		
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
أوروبا	٢,٤	٢,٠	١,٨	٢,٣	٢,٣	٢,٣	١,٨	٠,٩	٠,٦	٢,٣	٢,٣	٢,٣
أوروبا المتقدمة	٢,٢	١,٧	١,٥	٢,٧	٢,٧	٢,٧	١,٣	٠,٤	٠,١	٢,٨	٢,٧	٢,٧
منطقة اليورو ^٤	٢,٠	١,٧	١,٥	٢,٢	٢,٢	٢,٢	١,١	٠,٣	٠,٠	٢,١	٢,٤	٢,٢
ألمانيا	١,٥	١,٧	١,٤	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	٠,٤	٠,١	١,٠	١,٠	١,٠
فرنسا	١,٣	١,٣	١,٣	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٤
إيطاليا	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٠,٥	٠,١	٠,١	١,٩	١,٩	١,٩
إسبانيا	٢,٢	٢,١	٢,٢	١,٤	١,٤	١,٤	١,٠	٠,٣	٠,٥	١,٧	١,٩	١,٤
هولندا	٢,٠	١,٧	١,٦	١,٢	١,٢	١,٢	٠,٩	٠,١	٠,٢	١,٢	١,٢	١,٢
بلجيكا	١,٤	١,٤	١,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	١,٦	٢,١	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٤
النمسا	٠,٩	١,٤	١,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٦	١,٥	٠,٩	٠,٨	٢,٧	٢,٦	٢,٦
اليونان	٠,٢	٠,١	٢,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,١	١,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
البرتغال	١,٥	١,٠	١,١	٠,٤	٠,٠	٠,٤	١,١	٠,٧	٠,٥	٠,٧	٠,٠	٠,٤
أيرلندا	٢,٦	٤,٩	٣,٢	١,٠	١,٠	١,٠	١,٢	٠,٣	٠,٠	١,٠	١,٠	١,٠
فنلندا	٠,٢	٠,٩	١,١	٠,١	٠,١	٠,١	١,٢	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١
الجمهورية السلوفاكية	٣,٦	٣,٤	٣,٢	١,٣	١,٣	١,٣	١,١	٠,٢	٠,٣	٠,٦	٠,٦	٠,٦
ليتوانيا	١,٦	٢,٦	٣,٠	١,٧	١,٧	١,٧	١,٢	٠,٥	٠,٧	٢,٨	١,٦	١,٧
سلوفينيا	٢,٣	٢,٣	١,٨	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١,٠	٠,٣	٠,٥	١,٢	١,٢	١,٢
لكسمبرغ	٤,٨	٣,٥	٣,١	٤,٣	٤,٤	٥,٥	١,٠	٠,٢	٠,١	٤,٣	٤,٤	٥,٥
لاتفيا	٢,٧	٢,٥	٣,٤	١,٢	١,٢	١,٢	١,٧	٠,٢	٠,٢	١,٢	١,٢	١,٢
إستونيا	١,١	١,٥	٢,٥	٠,٦	٠,٦	٢,١	١,٤	٠,٥	٠,١	٠,٦	٠,٦	٢,١
قبرص ^٥	١,٥	٢,٨	٢,٢	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٠,٥	١,٠	١,٥	٣,٧	٣,٦	٣,٦
مالطا	٦,٢	٤,١	٣,٤	٦,٢	٦,٢	٦,٢	١,٥	١,٢	١,٢	٥,٨	٦,٢	٦,٢
المملكة المتحدة ^٥	٢,٢	١,٨	١,١	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٢,٥	٠,٧	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٤
سويسرا	٠,٨	١,٠	١,٣	١,٤	١,٤	١,٤	٠,٠	٠,٤	١,١	١,٤	١,٤	١,٤
السويد	٤,٢	٣,٦	٢,٦	٥,٢	٥,٢	٥,٢	١,٤	١,١	٠,٧	٥,٢	٥,٢	٥,٢
النرويج	١,٦	٠,٨	١,٢	١,٠	١,٠	١,٠	٢,٣	٢,٢	٢,٢	١,٠	١,٠	١,٠
الجمهورية التشيكية	٤,٥	٢,٥	٢,٧	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٩	٠,٦	٠,٣	١,٥	١,٥	١,٥
الدانمرك	١,٠	١,٠	١,٤	٦,٦	٦,٧	٧,٠	١,١	٠,٤	٠,٥	٦,٦	٦,٧	٧,٠
آيسلندا	٤,٠	٤,٩	٣,٨	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٣,١	١,٧	١,٦	١,٩	٢,٩	٤,٢
سان مارينو	٠,٥	١,٠	١,٢	٠,٧	٠,٦	٠,١
أوروبا الصاعدة والنامية ^٦	٣,٦	٣,٣	٣,١	١,٩	٢,٠	١,٩	٤,٢	٣,١	٢,٩	٣,١	٣,١	٣,١
تركيا	٤,٠	٣,٣	٣,٠	٥,٦	٤,٤	٤,٥	٨,٢	٨,٤	٧,٧	٥,٦	٤,٤	٤,٥
بولندا	٢,٦	٢,١	٢,٤	١,٠	٠,١	٠,٢	١,١	٠,٦	٠,٩	١,٠	٠,١	٠,٢
رومانيا	٢,٨	٥,٠	٢,٨	٢,٨	٢,٠	١,١	١,٧	١,٥	٠,٦	٢,٨	٢,٠	١,١
هنغاريا	٢,٩	٢,٠	٢,٥	٤,٦	٤,٩	٤,٤	١,٩	٠,٤	٠,١	٤,٦	٤,٩	٤,٤
بلغاريا ^٥	٣,٠	٣,٠	٢,٨	٠,٠	٠,٨	١,٤	٠,٦	١,٦	١,١	٠,٠	٠,٨	١,٤
صربيا	٠,٧	٢,٥	٢,٨	٣,٩	٤,٢	٤,٨	٣,٢	١,٣	١,٤	٣,٩	٤,٢	٤,٨
كرواتيا	١,٦	١,٩	٢,١	٢,٢	٢,٠	٢,٢	٠,٨	١,٠	٠,٥	٢,٢	٢,٠	٢,٢

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بفترة الإبلاغ الاستثنائية المستخدمة في بعض البلدان.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدولين ألفا و ألفا في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تم تصحيح مركز الحساب الجاري لاستبعاد تأثيرات التفاوت في البيانات المبلغتة عن المعاملات المنفذة داخل المنطقة.

^٥ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٦ تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود.

جدول الملحق ١-١-٢: آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
آسيا	٥,٤	٥,٤	٥,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٩	٢,٨	٢,٦	٢,٦	١,٩	٢,٦	٢,٦
آسيا المتقدمة	١,٢	١,٣	١,٦	٠,٨	٠,٥	١,٢	١,٢	٠,٥	٠,٥	٣,٨	٤,٤	٤,١
اليابان	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٢-	٠,٥	٠,٥	٠,٢-	٠,٥	٣,٢	٣,٧	٣,٢
كوريا	٢,٦	٢,٧	٢,٠	٠,٧	١,٠	١,٩	١,٩	١,٠	٠,٩	٧,٢	٧,٧	٧,٧
أستراليا	٢,٤	٢,٩	٢,٧	١,٥	١,٣	٢,١	٢,١	١,٣	٣,٥-	٣,٩-	٤,٧-	٤,٧-
مقاطعة تايوان الصينية	٠,٦	١,٠	١,٧	٠,٣-	١,١	١,١	١,١	١,١	١٤,٤	١٥,٠	١٤,٦	١٤,٦
سنغافورة	٢,٠	١,٧	٢,٢	٠,٥-	٠,٣-	١,١	١,١	٠,٣-	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٨	١٩,٨
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	٢,٤	١,٤	١,٩	٣,٠	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٩	٢,٨	٢,١	٢,١
نيوزيلندا	٣,٠	٢,٨	٢,٧	٠,٣	٠,٧	١,٦	١,٦	٠,٧	٣,٥-	٣,٠-	٣,٢-	٣,٢-
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة ^٤	٢٠,٣-	٤,٧-	٠,٢	٤,٦	٢,٦	٢,٨	٢,٨	٢,٦	٢٩,٢	٢٨,٤	٢٨,٠	٢٨,٠
آسيا الصاعدة والنامية	٦,٦	٦,٥	٦,٣	٢,٧	٣,١	٣,٣	٣,٣	٣,١	٠,٨	١,٦	٢,١	٢,١
الصين	٦,٩	٦,٦	٦,٢	١,٤	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,١	١,٦	٢,٤	٣,٠	٣,٠
الهند ^٥	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٤,٩	٥,٥	٥,٢	٥,٢	٥,٥	٢,٠-	١,٤-	١,١-	١,١-
مجموعة آسيان-٥	٤,٨	٤,٨	٥,١	٣,٣	٢,٥	٣,٤	٣,٤	٢,٥	٠,٧	١,٢	١,٥	١,٥
إندونيسيا	٤,٨	٤,٩	٥,٣	٦,٤	٣,٧	٤,٢	٤,٢	٣,٧	٢,٣-	٢,٣-	٢,١-	٢,١-
تايلند	٢,٨	٣,٢	٣,٣	٠,٩-	٠,٣	١,٦	١,٦	٠,٣	٧,٧	٩,٦	٧,٨	٧,٨
ماليزيا	٥,٠	٤,٣	٤,٦	٢,١	٢,١	٣,٠	٣,٠	٢,١	١,٥	١,٢	٢,٠	٢,٠
الفلبين	٥,٩	٦,٤	٦,٧	١,٤	٢,٠	٣,٤	٣,٤	٢,٠	١,٤	١,٨	٢,٩	٢,٩
فييت نام	٦,٧	٦,١	٦,٢	٠,٦	٢,٠	٣,٦	٣,٦	٢,٠	٠,١	٠,٤	٠,٥	٠,٥
آسيا الصاعدة والنامية الأخرى ^٦	٦,٠	٦,٠	٦,٣	٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٧	٦,٣	٣,٥-	٢,٤-	١,٥-	١,٥-
بنود للتذكرة												
آسيا الصاعدة ^٧	٦,٧	٦,٥	٦,٣	٢,٦	٣,٠	٣,٢	٣,٢	٣,٠	١,٠	١,٧	٢,٢	٢,٢

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «او» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بفتحات الإبلاغ الاستثنائية المستخدمة في بعض البلدان.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدولين ألفا و٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ %: قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تُصنّف منطقة ماكاو الإدارية الخاصة ضمن الاقتصادات المتقدمة. وهي منطقة إدارية خاصة تابعة للصين، ولكن بياناتها الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل.

^٥ راجع الملاحظات القطرية للهند في قسم «الملاحظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٦ آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبتان وبروني دار السلام وكمبوديا وفيجي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا

وميانمار ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور-ليشتي وتونغا وتوفالو وفانواتو.

^٧ آسيا الصاعدة تشمل اقتصادات مجموعة آسيان-٥ (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام) والصين والهند.

جدول الملحق ١-١-٣: نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
أمريكا الشمالية	٢,٢	١,٦	٢,٥	٢,٤	١,٤	٠,٤	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٦
الولايات المتحدة	٢,٢	١,٦	٢,٦	٢,٣	١,٢	٠,١	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٦
كندا	١,٩	١,٢	١,٩	٢,١	١,٦	١,١	٣,١	٣,٢	٣,٢	٣,١	٣,١	٣,١
المكسيك	٢,٣	٢,١	٢,٥	٣,٣	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٢,٧	٢,٩	٢,٧	٢,٩	٢,٩
بورتوريكو ^٤	١,٤	١,٨	٠,٠	١,١	٠,٢	٠,٨
أمريكا الجنوبية ^٥	١,١	٢,٠	١,٣	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧
البرازيل	٠,٥	٣,٣	٣,٨	٥,٤	٩,٠	٩,٠	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
الأرجنتين ^٦	٢,٧	١,٨	٢,٥	٢٣,٢	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
كولومبيا	٢,٧	٢,٢	٣,١	٤,١	٧,٦	٥,٠	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١
فنزويلا	٤,٥	١٠,٠	٦,٢	١٢١,٧	٤٧٥,٨	١٢١,٧	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨
شيلي	٢,٠	١,٧	٢,٣	٣,٠	٤,٠	٤,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
بيرو	٤,١	٣,٧	٣,٣	٢,٥	٣,٦	٣,٥	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١
إكوادور	٢,٧	٢,٣	٠,٣	١,١	٢,٤	٤,٠	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١
بوليفيا	٣,٩	٣,٧	٤,٨	٥,١	٣,٩	٤,١	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩
أوروغواي	١,٢	٠,١	١,٠	٨,٧	١٠,٢	٨,٧	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩
باراغواي	٣,٦	٣,٥	٣,١	٤,١	٤,١	٣,١	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
أمريكا الوسطى ^٧	٤,١	٣,٩	٤,٢	٣,٠	٢,٥	١,٤	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧
الكاربيبي ^٨	٣,٦	٣,٤	٣,٩	٤,٥	٣,٥	٢,٢	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦
بنود للتذكرة												
أمريكا اللاتينية والكاربيبي ^٩	١,٦	٠,٦	٠,٠	٤,٢	٥,٨	٥,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي ^{١٠}	٢,٦	٢,٢	٢,٣	١٣,٨	١٢,٦	١٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واي» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بفترات الإبلاغ الاستثنائية المستخدمة في بعض البلدان.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يُرجى مراجعة الجدولين ألف ٦ وألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ % قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ يُصنّف كومنولث بورتوريكو ضمن الاقتصادات المتقدمة. وهي أراض تابعة للولايات المتحدة، ولكن بياناته الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل.

^٥ تشمل غيانا وسورينام. وتُستبعد بيانات أسعار المستهلكين بالنسبة للأرجنتين وفنزويلا. وبالنسبة للأرجنتين، راجع الملاحظات الخاصة بكل بلد على حدة في قسم «الملاحظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٦ بالنسبة للأرجنتين، راجع الملاحظات الخاصة بكل بلد على حدة في قسم «الملاحظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٧ أمريكا الوسطى تتضمن بليز وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.

^٨ تتضمن منطقة الكاريبي أنتيغوا وبربودا وجزر البهاما وبربادوس ودومينيكا والجمهورية الدومينيكية وغرينادا وهاييتي وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وترينيداد وتوباغو.

^٩ منطقة أمريكا اللاتينية والكاربيبي تتضمن المكسيك واقتصادات من الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وتُستبعد بيانات أسعار المستهلكين بالنسبة للأرجنتين وفنزويلا. وبالنسبة للأرجنتين، راجع الملاحظات الخاصة بكل بلد على حدة في قسم «الملاحظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^{١٠} يضم الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالإضافة إلى أنغويلا ومونتسيرات، وهما ليسا أعضاء في صندوق النقد الدولي.

جدول الملحق ١-١-٤: كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي /، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٣			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي		
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
...	١,٩	١,٣	٣,٠	٦,٣	٨,٤	١٥,٥	١,٤	٠,٣-	٢,٨-
كومنولث الدول المستقلة ^٤											
البلدان المصدرة للطاقة على أساس صاف											
...	٢,٥	١,٩	٣,٦	٥,٨	٧,٩	١٣,٧	١,٣	٠,٤-	٢,٤-
٥,٩	٥,٨	٥,٦	٣,٥	٣,٠	٥,٢	٥,٠	٧,٢	١٥,٥	١,١	٠,٨-	٣,٧-
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٠,٠	٢,٢-	٢,٤-	٩,٣	١٣,١	٦,٥	٠,٦	٠,٨-	١,٢
...	٠,٢	٠,١	٠,١	٩,٦	٨,٤	٨,٥	٦,٠	٦,٠	٨,٠
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٣,١	٠,٧	٠,٤-	٨,٥	١٠,٢	٤,٠	١,٤	٢,٤-	١,١
...	١٨,٠-	١٨,٥-	١٠,٣-	٥,٠	٥,٥	٦,٤	٥,٤	٥,٤	٦,٥
البلدان المستوردة للطاقة على أساس صاف											
...	٤,٢-	٤,٠-	٣,٠-	٩,٩	١١,٩	٢٩,٤	٢,١	٠,٧	٥,٧-
٨,٧	٩,٠	٩,١	٢,١-	١,٥-	٠,٣-	١١,٠	١٥,١	٤٨,٧	٢,٥	١,٥	٩,٩-
١,٥	١,٥	١,٥	٤,٨-	٤,٩-	٣,٨-	١٢,٠	١٢,٧	١٣,٥	٠,٥-	٣,٠-	٣,٩-
...	...	١٢,٠	١٢,٠-	١٢,١-	١١,٧-	٣,٦	٢,٦	٤,٠	٥,٢	٣,٤	٢,٨
١٨,٠	١٧,٩	١٧,٧	٣,٠-	٢,٥-	٢,٧-	٢,٥	٠,٥-	٣,٧	٣,٤	٣,٢	٣,٠
...	٥,٠-	٥,٠-	٦,٠-	٧,٣	٦,٣	٥,٨	٤,٥	٦,٠	٦,٠
٧,٣	٧,٤	٧,٥	١٤,٩-	١٥,٠-	١٠,٤-	٧,٤	١,١	٦,٥	٢,٣	٢,٢	٣,٥
٤,٥	٤,٧	٤,٩	٣,٤-	٢,٨-	٤,٧-	٤,٤	٦,٨	٩,٦	٣,٠	٢,٠	٠,٥-
بنود للتذكرة											
...	٢,٨-	٤,١-	٣,٠-	٨,٣	٩,٨	٦,٢	٢,٦	١,٣	٣,٢
القوقاز وآسيا الوسطى ^٥											
...	٣,١-	٣,٠-	٣,٠-	٧,٧	٦,٣	٧,٣	٥,٢	٥,٠	٦,١
البلدان منخفضة الدخل في منطقة كومنولث الدول المستقلة ^٦											
...	٢,٠-	٣,٥-	٢,٤-	٨,٧	١٠,٨	٦,٤	٢,٤	١,٠	٣,١
البلدان المصدرة للطاقة على أساس صاف ما عدا روسيا											

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بفترات الإبلاغ الاستثنائية المستخدمة في بعض البلدان.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدول ألف في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا ضمن هذه المجموعة، وهي ليست أعضاء في كومنولث الدول المستقلة. لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٥ تتضمن القوقاز وآسيا الوسطى أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

^٦ تتضمن البلدان منخفضة الدخل في منطقة كومنولث الدول المستقلة أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وأوزبكستان.

جدول الملحق ١-١-٥: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البلد ^٢	رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
	توقعات			توقعات			توقعات					
	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥			
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	٢,٦-	٤,٦-	٤,٠-	٦,٠	٥,١	٥,٨	٣,٤	٣,٤	٢,٣
البلدان المصدرة للنفط ^٤	١,٨-	٤,٤-	٣,٨-	٤,٢	٤,٧	٥,٤	٢,٩	٣,٣	١,٦
المملكة العربية السعودية	٥,٦	٢,٦-	٦,٦-	٨,٣-	٢,٠	٤,٠	٢,٢	٢,٠	١,٢	٣,٥
إيران	١١,٢	١١,٣	١٠,٨	٣,٢	٤,٢	٢,١	٧,٢	٧,٤	١١,٩	٤,١	٤,٥	٠,٤
الإمارات العربية المتحدة	٣,٢	١,١	٣,٢	٣,١	٣,٦	٤,١	٢,٥	٢,٣	٤,٠
الجزائر	١٠,٤	٩,٩	١١,٢	١٣,٧-	١٥,١-	١٦,٥-	٤,٨	٥,٩	٤,٨	٢,٩	٣,٦	٣,٩
العراق	٣,٦-	١٠,٨-	٧,٢-	٢,٠	٢,٠	١,٤	٠,٥	١٠,٣	٢,٤-
قطر	٠,٠	١,٨-	٨,٢	٣,١	٣,٠	١,٨	٣,٤	٢,٦	٣,٧
الكويت	٢,١	٢,١	٢,١	٨,٤	٣,٦	٥,٢	٣,٨	٣,٤	٣,٢	٢,٦	٢,٥	١,١
البلدان المستوردة للنفط ^٥	٤,٧-	٤,٨-	٤,٥-	٩,٩	٥,٩	٦,٧	٤,٢	٣,٦	٣,٨
مصر	١٢,٣	١٢,٧	١٢,٩	٥,٢-	٥,٨-	٣,٧-	١٨,٢	١٠,٢	١١,٠	٤,٠	٣,٨	٤,٢
باكستان	٦,٠	٦,٠	٥,٩	١,٥-	٠,٩-	١,٠-	٥,٢	٢,٩	٤,٥	٥,٠	٤,٧	٤,٠
المغرب	١٠,١	١٠,٢	٩,٧	١,٤-	١,٢-	١,٩-	١,٣	١,٣	١,٥	٤,٨	١,٨	٤,٥
السودان	١٩,٦	٢٠,٦	٢١,٦	٤,٩-	٥,٩-	٧,٨-	١٦,١	١٣,٥	١٦,٩	٣,٥	٣,١	٤,٩
تونس	١٣,٠	١٤,٠	١٥,٠	٦,٩-	٨,٠-	٨,٨-	٣,٩	٣,٧	٤,٩	٢,٨	١,٥	٠,٨
لبنان	٢٠,٦-	٢٠,٤-	٢١,٠-	٢,٠	٠,٧-	٣,٧-	٢,٠	١,٠	١,٠
الأردن	١٣,١	٨,٩-	٩,٠-	٩,٠-	٢,٣	٠,٥-	٠,٩-	٣,٣	٢,٨	٢,٤
جنود للتذكرة	٢,٨-	٥,٠-	٤,٤-	٦,١	٥,٤	٦,٠	٣,٢	٣,٢	٢,١
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢,٩	٣,١	٤,٦	٠,٨	٠,٦-	٠,٦-	٣,٠	٢,٨	٢,٥
إسرائيل ^٦	١٣,٧-	١٣,٨-	١٤,٤-	٤,٥	٥,٠	٤,٧	٤,٣	٢,٣	٢,٨
بلدان المغرب العربي ^٧	٧,٧-	٧,٩-	٦,٣-	١٦,٠	٨,٧	٩,١	٣,٨	٣,٦	٣,٩
بلدان المشرق العربي ^٨

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بفترات الإبلاغ الاستثنائية المستخدمة في بعض البلدان.
^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدولين ألف و٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.
^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.
^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.
^٤ تشمل البحرين وليبيا وعمان واليمن.
^٥ تشمل أفغانستان وجيبوتي وموريتانيا. ولا تتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية.
^٦ تدخل إسرائيل، وهي من غير اقتصادات المنطقة، ضمن هذه المجموعة لأسباب جغرافية. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لا تدخل في حساب المجمعات الإقليمية.
^٧ يشمل المغرب العربي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.
^٨ يشمل المشرق العربي مصر والأردن ولبنان. ولا يتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية.

جدول الملحق ١-١-٦: منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
إفريقيا جنوب الصحراء	٣,٤	١,٤	٢,٩	٧,٠	١١,٣	١٠,٨	٥,٩-	٤,٥-	٣,٩-
البلدان المصدرة للنفط ^٤	٢,٤	١,٧-	٠,٨	٩,١	١٩,١	١٩,٣	٤,٨-	٢,١-	١,٨-
نيجيريا	٢,٧	١,٧-	٠,٦	٩,٠	١٥,٤	١٧,١	٣,١-	٠,٧-	٠,٤-	١٢,١	٩,٠	...
أنغولا	٣,٠	٠,٠	١,٥	١٠,٣	٢٣,٧	٢٨,٣	٨,٥-	٥,٤-	٥,٤-
غابون	٤,٠	٣,٢	٤,٥	٠,١	٢,٥	٢,٥	٢,٣-	٥,٣-	٤,٧-
تشاد	١,٨	١,١-	١,٧	٣,٧	٠,٠	٥,٢	١٢,٤-	٨,٧-	٧,٨-
جمهورية الكونغو	٢,٢	١,٧	٥,٠	٢,٠	٤,٠	٣,٧	٢١,٠-	٨,٢-	٢,١-
البلدان متوسطة الدخل ^٥	٢,٦	١,٩	٢,٩	٥,٤	٧,٠	٥,٧	٤,٣-	٣,٩-	٣,٦-
جنوب إفريقيا	١,٣	٠,١	٠,٨	٤,٦	٦,٤	٦,٠	٤,٣-	٣,٣-	٣,٢-	٢٧,٠	٢٦,٣	٢٥,٤
غانا	٣,٩	٣,٣	٧,٤	١٧,٢	١٧,٠	١٠,٠	٧,٥-	٦,٣-	٦,٠-
كوت ديفوار	٨,٥	٨,٠	٨,٠	١,٢	١,٠	١,٥	١,٨-	١,٨-	٢,١-
الكاميرون	٥,٨	٤,٨	٤,٢	٢,٧	٢,٢	٢,٢	٤,٢-	٤,٢-	٤,٠-
زامبيا	٣,٠	٣,٠	٤,٠	١٠,١	١٩,١	٩,١	٣,٥-	٤,٥-	٢,٢-
السنگال	٦,٥	٦,٦	٦,٨	٠,١	١,٠	١,٨	٧,٦-	٨,٤-	٨,٢-
البلدان منخفضة الدخل ^٦	٥,٨	٥,٤	٥,٨	٥,٧	٥,٨	٥,٩	١٠,١-	٨,٨-	٧,٤-
إثيوبيا	١٠,٢	٦,٥	٧,٥	١٠,١	٧,٧	٨,٢	١٢,٠-	١٠,٧-	٩,٣-
كينيا	٥,٦	٦,٠	٦,١	٦,٦	٦,٢	٥,٥	٦,٨-	٦,٤-	٦,١-
تنزانيا	٧,٠	٧,٢	٧,٢	٥,٦	٥,٢	٥,٠	٨,٨-	٨,٨-	٨,٨-
أوغندا	٤,٨	٤,٩	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,١	٩,٤-	٨,٧-	٨,٩-
مدغشقر	٣,١	٤,١	٤,٥	٧,٤	٦,٧	٦,٩	١,٩-	٢,٣-	٣,٧-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٦,٩	٣,٩	٤,٢	١,٠	١,٧	٢,٧	٣,٧-	٠,٨-	٥,٢
بنود للذاكرة												
إفريقيا جنوب الصحراء ما عدا جنوب السودان	٣,٤	١,٥	٢,٩	٦,٧	١٠,٢	١٠,٤	٥,٨-	٤,٥-	٣,٩-

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بفترة الإبلاغ الاستثنائية المستخدمة في بعض البلدان.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدول ألف في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ %: قد تختلف التعريف الوطنية لمفهوم البطالة.

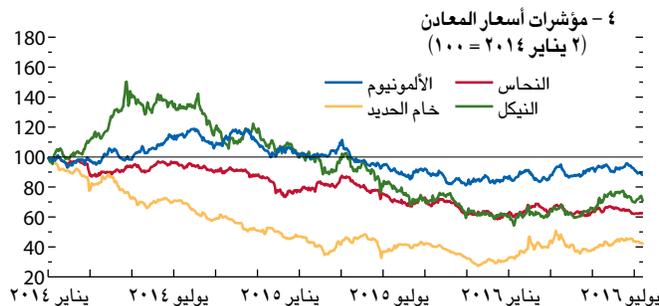
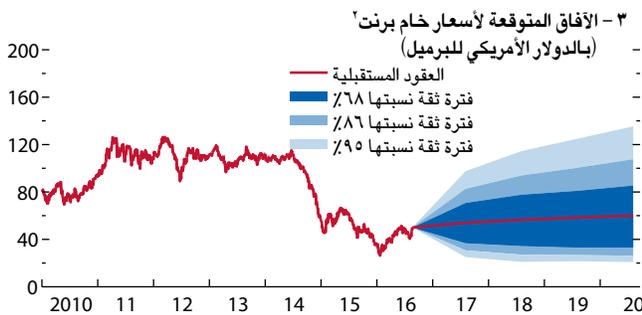
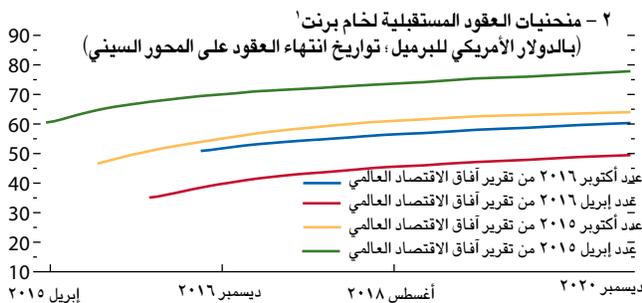
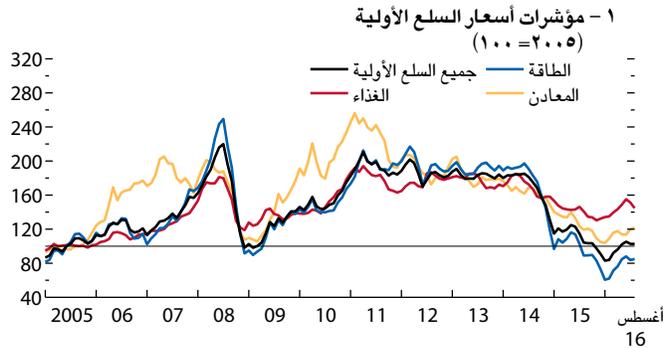
^٤ تشمل غينيا الاستوائية وجنوب السودان.

^٥ تشمل بوتسوانا وكابو فيردي وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وسيشيل وسوازيلند.

^٦ تشمل بنن وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجزر القمر وإريتريا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا وملاي و مالي وموزامبيق والنيجر ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وتوغو وزمبابوي.

تقرير خاص: تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء في الاقتصاد العالمي

الشكل البياني ١-ت خ-١: تطورات أسواق السلع الأولية



المصادر: Bloomberg, L.P. مؤسسة؛ ونظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي؛ وقاعدة بيانات Thomson Reuters Datastream؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ أسعار العقود المستقبلية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هي الافتراضات الأساسية الواردة في كل عدد من التقرير والمشتقة من أسعار العقود المستقبلية. وتستند الأسعار الواردة في عدد أكتوبر من التقرير إلى الأسعار السائدة في نهاية يوم عمل ١٨ أغسطس ٢٠١٦.
^٢ مشتقة من أسعار عقود الخيارات المستقبلية في ١٨ أغسطس ٢٠١٦.

انتعشت أسعار السلع الأولية منذ أن نشر عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بالرغم من ازدياد حالة عدم اليقين عقب استفتاء بريكزيت — الاستفتاء البريطاني بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠١٦ الذي انتهى بالتصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقد أدت انقطاعات العرض في عدد من البلدان إلى تشديد الأوضاع في أسواق النفط. وساهم إعلان الصين عن مجموعة من الدفعات التنشيطية في زيادة الطلب على المعادن ورفع أسعارها. ونتج عن الأحوال الجوية غير المواتية ضغوطا رافعة لأسعار الغذاء. ويتضمن هذا التقرير الخاص تحليلا متعمقا للأمن الغذائي وأسواق الغذاء في الاقتصاد العالمي.

ارتفع مؤشر أسعار السلع الأولية الصادر عن صندوق النقد الدولي بنسبة ٢٢٪ منذ فبراير ٢٠١٦، وهي الفترة المرجعية لعدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الشكل البياني ١- ت خ -١، اللوحة الأولى). وارتفعت أسعار النفط بنسبة ٤٤٪ بسبب انقطاعات اضطرابية في الإنتاج. وتراجعت أسعار الغاز الطبيعي. ففي ظل العرض القوي من روسيا، وصلت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا إلى أقل مستوياتها على الإطلاق خلال ١٢ عاما. وتبين أوضاع الأسواق الآسيوية تراجع الطلب من اليابان التي تقوم في الوقت الحالي بإعادة تنشيط محطات الطاقة النووية. وانتعشت أسعار الفحم. وزادت أسعار السلع الأساسية بخلاف الوقود، حيث ارتفعت أسعار المعادن والسلع الزراعية بنسبة ١٢٪ و ٩٪ على الترتيب.

وتقف أسواق النفط عالقة في منتصف الطريق. فعلى جانب العرض، شهدت الأسواق انقطاعات قليلة. وكان لبعضها تأثير قصير الأجل على الإنتاج، بما في ذلك النزاعات العمالية في الكويت وحرائق غابات فورت ماكوراي في كندا، في حين يمكن أن يكون للبعض الآخر تأثير طويل الأجل، مثل الاضطرابات الجغرافية السياسية في العراق وليبيا ونيجيريا واليمن. وقد أدت هذه الانقطاعات إلى توازن مؤقت في سوق النفط. وعلى جانب السياسات، لم تتوصل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إلى اتفاق على مستوى الإنتاج المستهدف في شهر يونيو. غير أن بعض المراقبين يتوقعون قيام أعضاء أوبك بتحديد هدف جديد في نوفمبر بمجرد وصول الإنتاج في جمهورية إيران الإسلامية إلى مستوى ما قبل فرض العقوبات. وقد ساعد انتعاش أسعار النفط مؤخرا منتجي النفط الصخري، مما أدى إلى انخفاض عدد منصات التنقيب. بالإضافة إلى ذلك، فإن الآبار التي تم حفرها ولكن في انتظار تكسيدها يمكن تهيئتها للإنتاج بالأسعار الحالية، مما سيزيد

هذا التقرير الخاص من تأليف رابع أريزقي (رئيس الفريق) وكلوديا بيرغ وكريستيان بوغمانز وأكيو ماتسوموتو، وقدمت راتشيل يوتنغ فان وفانيسا دياز مونتيلونغو المساعدة البحثية.

تقرير خاص: تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

وارتفعت أسعار المعادن بنسبة ١٢٪ منذ فبراير ٢٠١٦ (الشكل البياني ١-١-ت خ-١، اللوحة الرابعة). وتراجعت الأسعار تدريجياً منذ عام ٢٠١١ بسبب تباطؤ الاستثمارات كثيفة الاستخدام للسلع الأولية والتحول عنها في الصين. غير أن برنامج التنشيط الاقتصادي المعلن مؤخراً الذي يستهدف قطاع البناء ساهم في رفع الأسعار إلى حد ما. ومن المتوقع أن تتراجع بنسبة ٨٪ في عام ٢٠١٦، وأن ترتفع بنسبة ٢٪ في عام ٢٠١٧. وتشير أسعار العقود المستقبلية إلى استمرار انخفاض الأسعار.

وارتفعت أسعار جميع السلع الزراعية الأساسية بنسبة ٩٪ منذ فبراير ٢٠١٦. وارتفعت أسعار الغذاء بنسبة ٧٪، مع ازدياد أسعار معظم بنود الغذاء ما عدا القليل منها، مثل القمح والذرة. ولم تعكس الأسعار الدولية التأثير الكامل لصدمات الطقس المعاكسة حتى وقت قريب، ولكن كان لظاهرة النينو وظاهرة النينا المحتملة تأثير حاد على أسواق الغذاء الدولية. كذلك تعاني البرازيل — وهي من كبار منتجي الذرة وفول الصويا والقهوة واللحم البقري وغيرها من المنتجات الغذائية — من موجة جفاف مطولة. وخلال العام الماضي، ساهمت مناطق أخرى في تعويض الفرق، ولكن في الوقت الحالي يتوقع تراجع مخزونات الذرة وفول الصويا. ويتوقع زيادة مخزونات القمح بسبب زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، مما سيؤدي إلى تراجع الأسعار.

كذلك يُتوقع زيادة أسعار الغذاء السنوية خلال العام التالي بسبب تغيرات الطقس. إذ يُتوقع أن ترتفع أسعار الغذاء بنسبة ٢٪ في عام ٢٠١٦ وأن تظل ثابتة عموماً في عام ٢٠١٧، وتزيد مستويات الأسعار الحالية بالفعل بنسبة ٣٪ عن مستويات ٢٠١٥. وخلال العام القادمين، يُتوقع ارتفاع طفيف في أسعار منتجات غذائية أساسية مثل الأرز عن مستوياتها الحالية. وتنشأ المخاطر المؤثرة على أسعار الغذاء عن تغيرات الطقس، لا سيما المخاوف بشأن ظاهرة النينا المحتملة التي عادة ما يكون تأثيرها السلبي على المحاصيل أكبر مقارنة بظاهرة النينو.

ويتضمن القسم التالي نظرة مطولة على أسواق الغذاء خلال العقود الماضية ويبحث كيفية تطورها.

الأمن الغذائي وأسواق الغذاء في الاقتصاد العالمي

يرجع الجدل بشأن العلاقة بين التغير في عرض الغذاء ومعدلات النمو السكاني إلى تاريخ ظهور النظرية المهمة التي وضعها مالتوس في عام ١٧٩٨ وربما قبل ذلك. ومنذ هذا الحين، وضعت مجموعة ضخمة من الدراسات بغرض بحث العلاقة بين التكنولوجيا والسكان ونصيب الفرد من الدخل وأسباب ظهور أنماط النمو المختلفة^١. ويتمثل أحد المفاهيم

من إنتاج النفط الأمريكي. لكن قد يحد تشديد أوضاع الائتمان من تعافي الاستثمار. وتشهد كندا معدلات إنتاج نفط قوية، ولكن الاستثمارات الجديدة في حقول النفط الرملية محدودة. وإجمالاً، فإن عدم اليقين بشأن عرض النفط ينشأ عن استمرار الانقطاعات الاضطرابية وسياسة منظمة أوبك والاستثمار في حقول النفط غير التقليدية.

وعقب النمو القوي في الطلب العالمي على النفط خلال العام الماضي — ١,٦ مليون برميل يومياً — بسبب تراجع أسعار النفط في الأساس، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يتجاوز حجم الطلب الاتجاه العام بنسبة طفيفة ليصل إلى ١,٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٦ و ١,٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٧. ونظراً لقوة الطلب على النفط، والخسائر المستمرة التي تتحملها البلدان المنتجة للنفط بتكلفة عالية، والانقطاعات الحادة المفاجئة، تتوقع الأسواق استعادة سوق النفط لتوازنها خلال العام القادم.

وتتراجع أسعار الغاز الطبيعي — حيث انخفض أحد مؤشرات أسعار الغاز الطبيعي المهمة (متوسط أسعار أوروبا واليابان والولايات المتحدة) بنسبة ٦٪ منذ فبراير ٢٠١٦. وساهم في هذا التراجع انخفاض أسعار النفط ووفرة إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا وضعف الطلب في آسيا. أما في الولايات المتحدة، فقد ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي بسبب زيادة الطلب من قطاع الطاقة الكهربائية، مما يعكس ارتفاع درجات الحرارة أكثر مما كان متوقعاً. كذلك ارتفع مؤشر أسعار الفحم، وهو متوسط الأسعار في أستراليا وجنوب إفريقيا، بنسبة ٣٢٪ منذ فبراير ٢٠١٦ تماشياً مع أسعار الطاقة والمعادن الأخرى.

وتشير عقود النفط المستقبلية إلى ارتفاع الأسعار (الشكل البياني ١-١-ت خ-١، اللوحة الثانية). إذ يتضح من الافتراضات الأساسية لمتوسط أسعار البترول الفورية التي يعدها صندوق النقد الدولي، والتي تستند إلى أسعار العقود المستقبلية أن متوسط الأسعار السنوية يصل إلى ٤٣ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠١٦ — وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٥ — وإلى ٥٠,٦ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠١٧ (الشكل البياني ١-١-ت خ-١، اللوحة الثالثة). ولا يزال هناك عدم يقين كبير بشأن الافتراضات الأساسية لأسعار النفط. فبالرغم من أن الاضطرابات الجغرافية السياسية في الشرق الأوسط قد تؤدي إلى انقطاعات في سوق النفط، يُفترض أن تسهم المخزونات الكبيرة والاستجابة السريعة من منتجي النفط الصخري الأمريكيين في الحد من الارتفاع الحاد في الأسعار في المستقبل القريب. وقد يتراجع الطلب على النفط إذا ثبت أن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الطلب الكلي العالمي أكثر حدة من المتوقع. وفي الأجل المتوسط، يُتوقع أن يستمر تشديد الأوضاع في سوق النفط إلى حد ما بسبب قيود العرض ما لم يمكن زيادة إنتاج النفط الصخري أو يتراجع الطلب العالمي، وذلك نظراً لأن الانخفاض في أسعار النفط قد أدى إلى تراجع الاستثمارات في استخراج النفط تراجعاً حاداً. وفي ظل هذه الأوضاع، يمكن أن تتسبب الأحداث الجغرافية السياسية في دفع أسعار النفط نحو الارتفاع.

^١ راجع دراسة Galor and Weil 2000 ودراساتي Galor 2005 و Galor 2011 ودراسة Gollin, Parente, and Rogerson 2002 وغيرها.

الإنتاجية) السبب الأكبر وراء الزيادة السريعة في الإنتاجية الكلية (راجع دراسة Duarte and Restuccia 2010).

وليس من المستغرب أن معظم إنتاج الغذاء يُستهلك محليا — حوالي ٨٥٪ من الغذاء يتم إنتاجه في البلد الذي يستهلكه وفقا لدراسة البنك الدولي (World Bank 2015a). وتوجد اختلافات مهمة بين أنواع الغذاء تتوقف على عدة عوامل منها ما إذا كانت محاصيل نقدية. وغالبا ما تحد الضرائب والدعم والضوابط السعرية وضعف الاندماج بين الأسواق وتكاليف التوزيع المحلية من انتقال تأثير تفاوتات الأسعار الدولية عبر الحدود. إذ يبلغ التأثير طويل الأجل لصدمة مقدارها ١٪ في أسعار الغذاء المحلية حوالي ١٠,١٠٪ في الاقتصادات المتقدمة وحوالي ١٥,١٥٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة (راجع الإطار ٣-٣ في الفصل الثالث).^٥ ولهذه الأسباب، ونظرا لأن معظم إنتاج الغذاء يُستهلك محليا، تؤثر ظروف الزراعة والطقس المحلية تأثيرا كبيرا إلى جانب تطورات الأسواق العالمية.^٦

وكان الغذاء دائما من الأمور المثيرة للجدل في المفاوضات التجارية، بما في ذلك بشأن الحواجز الجمركية وغير الجمركية، بالرغم من أنه لا يمثل إلا نسبة منخفضة نسبيا من التجارة العالمية — ٨٪ من قيمة التجارة في البضائع وفقا لتقرير منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠١٥. وغالبا ما تنشأ الحواجز الجمركية وغير الجمركية من المخاوف بشأن السيادة على الغذاء وحماية المزارعين المحليين. وقد توقفت المفاوضات التجارية في إطار جولة مفاوضات الدوحة في يوليو ٢٠٠٨ بسبب خلافات حول الزراعة. ورفض المصدرون في اقتصادات الأسواق المتقدمة والنامية مؤخرا مقترحا بشأن تطبيق آلية وقائية خاصة تسمح بزيادة الحواجز مؤقتا عند ارتفاع الواردات الغذائية.

وكان المسوغ وراء هذه الآلية الخاصة موازنة الدعم الرسمي للزراعة في البلدان المصدرة. وقد تراجع الدعم الزراعي المباشر في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بينما ارتفع في اقتصادات الأسواق الصاعدة

^٥ راجع أيضا دراسة Furceri and others 2016.

^٦ التغييرات في تكنولوجيا النقل وتكلفته أثرت تأثيرا كبيرا على الاندماج بين أسواق السلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء الذي كانت إمكانية نقله إلى مناطق جغرافية بعيدة محدودة للغاية في البداية. وقد حدثت هذه التغييرات على مرحلتين (راجع دراسة Radetzki 2011). وكانت المرحلة الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتضمنت استخدام سفن التبريد للمرة الأولى التي أتاحت شحن اللحوم والفاكهة لمسافات طويلة. وبدأت المرحلة الثانية في خمسينات القرن الماضي، ولكن نتائجها لم تظهر إلا في السبعينات. وتضمنت هذه المرحلة استخدام ناقلات متخصصة عملاقة إلى جانب معدات التحميل والتفريغ في الموانئ، مما أتاح شحن المنتجات منخفضة القيمة بتكلفة منخفضة عبر مسافات أطول كثيرا. ونتج عن ذلك تراجع حاد في تكلفة الشحن — لا سيما من خلال الممرات الملاحية عبر المحيطات — مما أدى بالتالي إلى تقارب الأسعار بين الأسواق الإقليمية.

الأساسية في أن العصر الحديث يتسم بنمو اقتصادي سريع وتفاوت بين البلدان على عكس الحقبة الأكبر في التاريخ الإنساني (التي يسميها البعض الحقبة المالتوسية) التي اتسمت بثبات نصيب الفرد من الدخل.

وفي العصر الحالي، يعتبر الحصول على الغذاء أساسا مشكلة تواجه البلدان الفقيرة. غير أن تطورات أسواق الغذاء بعيدة المدى وتعكس تطورات هيكلية على المستوى العالمي،^٢ حيث تتأثر بالنمو السريع في الأسواق الصاعدة والتحول الديمغرافي والتطور التكنولوجي، وسيستمر هذا التأثير في المستقبل. كذلك فإن أسواق الغذاء مقسمة وتتأثر بالتشوهات المتعددة في الاستثمار والتجارة. لذلك من الملائم إلقاء نظرة متعمقة على التطورات الأخيرة والمستقبلية في أسواق الغذاء ومناقشة تداعياتها على الأمن الغذائي.^٣

ويجب هذا التقرير الخاص على الأسئلة التالية المتعلقة بتطورات أسواق الغذاء والأمن الغذائي:

- ما الخصائص المميزة لأسواق الغذاء؟
- ما هي العوامل المؤثرة على إنتاج الغذاء واستهلاكه؟
- كيف تطورت تجارة الغذاء العالمية؟
- ما هي المخاطر؟

ما الخصائص المميزة لأسواق الغذاء؟

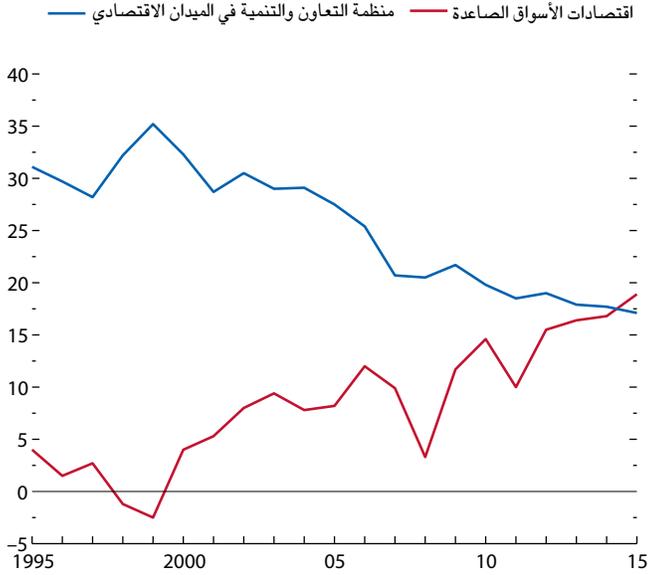
الغذاء هو مادة صالحة للأكل أو الشرب تساعد الإنسان على العيش. وتتضمن المحاصيل الغذائية الحبوب (مثل القمح والذرة والأرز)؛ والفاكهة والخضروات (مثل البرتقال والبطاطس)؛ واللحوم والأسماك (مثل لحم الخنزير والجمبري)؛ والمشروبات (مثل القهوة والشاي والكاكاو)؛ والبذور الزيتية (مثل فول الصويا والفول السوداني)؛ والسكر.^٤ وتوجد اختلافات متنوعة بين هذه الفئات من حيث قيمتها الغذائية وسرعة التلف وإمكانية التخزين. ويمثل القطاع الزراعي مورد عيش للملايين، سواء من خلال المحاصيل النقدية أو زراعة الكفاف. ويبلغ عدد العاملين في قطاع الزراعة على مستوى العالم ٧٥٠ مليون شخص — أي ٣٠٪ من القوة العاملة. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، تبلغ نسبة القوة العاملة في قطاع الزراعة ٦٠٪ (راجع World Bank 2015a). ومن الناحية التاريخية، تمثل عملية التحول الهيكلي التي أدت إلى انتقال العمالة من قطاع الزراعة (منخفض الإنتاجية) إلى قطاع الصناعة (عالي

^٢ راجع دراسة Arezki and others 2016 والمراجع الواردة فيها للاطلاع على مناقشة بشأن تقلبات أسعار الغذاء وتداعياتها.

^٣ وفقا لإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية الصادر في عام ١٩٩٦ «الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبى حاجاتهم التغذوية وتناسب أنظمتهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة».

^٤ بعض المجلات الواردة في هذا التقرير الخاص تتضمن أيضا سلعا زراعية أساسية غير قابلة للأكل مثل القطن والمطاط والصوف والجلود.

الشكل البياني ١-ت خ-٢: تقديرات دعم المنتجين (% من إجمالي العائدات الزراعية)



المصدر: تقديرات دعم المنتجين والمستهلكين في قاعدة بيانات إحصاءات الزراعة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملحوظة: تصنيف بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يستند إلى مجموعة الأعضاء الحاليين. وتضم اقتصادات الأسواق الصاعدة البرازيل والصين وكولومبيا وإندونيسيا وكازاخستان وروسيا وجنوب إفريقيا وأوكرانيا وفيت نام. وتم إدراج فيت نام منذ عام ٢٠٠٠ وما بعده.

المثال (الشكل البياني ١-ت خ-٤):^٩ وينطبق ذلك على حالة الصين التي شهدت نموا اقتصاديا ملحوظا خلال الثلاثين عاما الماضية أدى إلى ارتفاع مستمر في دخل المستهلك. فقد تحول المستهلكون الصينيون عن السلع الاستهلاكية الأساسية (مثل الحبوب والأرز) إلى حمية غذائية أكثر تنوعا وأعلى جودة.^{١٠} وتوجد بالطبع اختلافات مهمة في التفضيلات بين البلدان تؤدي إلى اختلاف تأثير نمو الدخل على تكوين الطلب على الغذاء. والهند استثناء ملحوظ من الاتجاه العام نحو زيادة استهلاك اللحوم

^٩ تشير دراسة (Tilman and Clark (2014 and 2015) إلى وجود علاقة قوية بين نصيب الفرد من الدخل واستهلاك (١) البروتين المستمد من اللحوم، و(٢) السكر المكرر والدهون الحيوانية والزيت والكحوليات، و(٣) مجموع السعرات الحرارية. ويمكن أن يتضاعف الطلب العالمي على الغذاء بحلول ٢٠٥٠ مقارنة بعام ٢٠٠٥، ويعزى ٧٠٪ تقريبا من هذا الارتفاع إلى التغيرات في الحمية الغذائية وتعزى النسبة المتبقية البالغة ٣٠٪ إلى النمو السكاني العالمي (راجع دراسة Tilman and Clark 2015).^{١٠} في الصين، تراجع نصيب الفرد من استخدام الحبوب بنسبة ٧٪، بينما ارتفع استهلاك السكر والزيت النباتية بنسبة ١٤٪ و١٦٪، على الترتيب. كذلك ارتفع استهلاك البروتين: اللحوم بنسبة ٣٧٪ والأسماك بنسبة ٤٢٪. وكانت الزيادة في استهلاك الفواكه والألبان كبيرة للغاية، حيث بلغت ١١٥٪ لكل منهما.

(الشكل البياني ١-ت خ-٢). وتاريخيا، كانت التشوهات تخدم صالح المزارعين في الاقتصادات المتقدمة، بينما كانت تخدم صالح المستهلكين في المناطق الحضرية على حساب صغار المزارعين في الاقتصادات النامية (راجع دراسة Anderson 2016). وخلال العقود الماضية، تراجعت التشوهات في القطاعات الزراعية في البلدان مرتفعة الدخل عموما. وقامت معظم المناطق النامية، لا سيما في آسيا، بدعم مزارعيها بدلا من فرض الضرائب عليهم. ولا يزال هيكل مساعدات القطاع الزراعي ينطوي على تحيز قوي ضد التجارة في جميع البلدان (راجع دراسة Anderson 2016).^٧ وتنتج عن أدوات السياسة التجارية، مثل التعريفات الجمركية على الصادرات والواردات والدعم والحصص، آثار توزيعية كبيرة على المستهلكين. وتتضمن الأسواق الأكثر تشوها أسواق فول الصويا والسكر والأرز والقمح واللحم البقري ولحم الخنزير والدواجن (راجع دراسة Anderson, Rausser, and Swinnen 2013).^٨

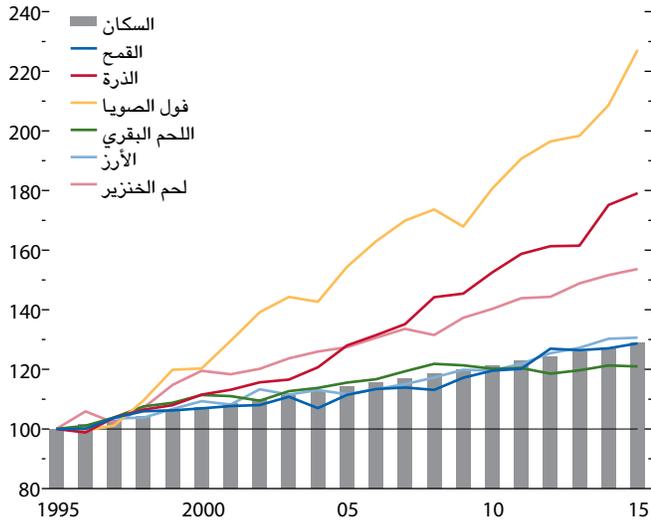
ما هي العوامل المؤثرة على إنتاج الغذاء واستهلاكه؟

تتركز مراكز إنتاج واستهلاك الغذاء في بلدان قليلة، ولكن موقع مراكز الإنتاج يتفاوت بدرجة كبيرة حسب نوع الغذاء (الشكل البياني ١-ت خ-٣). غير أن مراكز الإنتاج والاستهلاك الأساسية غالبا ما تقع في نفس البلد. فالصين على سبيل المثال من أكبر مستهلكي ومنتجي الأرز ولحم الخنزير، كما أنها من أكبر مستوردي فول الصويا — وهو من الأعلاف الحيوانية الأساسية. والولايات المتحدة من أكبر منتجي ومستهلكي الذرة واللحم البقري، وينطبق ذلك أيضا على الاتحاد الأوروبي بالنسبة للقمح. ويستخدم العديد من المنتجات الغذائية الخام بالطبع كمدخلات وسيطة أساسية في قطاع الصناعات الزراعية الذي يقوم بدوره بإنتاج وتصدير المنتجات المجهزة.

ويمثل النمو السكاني أحد العوامل المهمة المحددة لحجم الاستهلاك. ويسهم نمو الدخل في تحويل تكوين الطلب نحو اللحوم ومنتجات الألبان والخضروات والفواكه الطازجة على سبيل

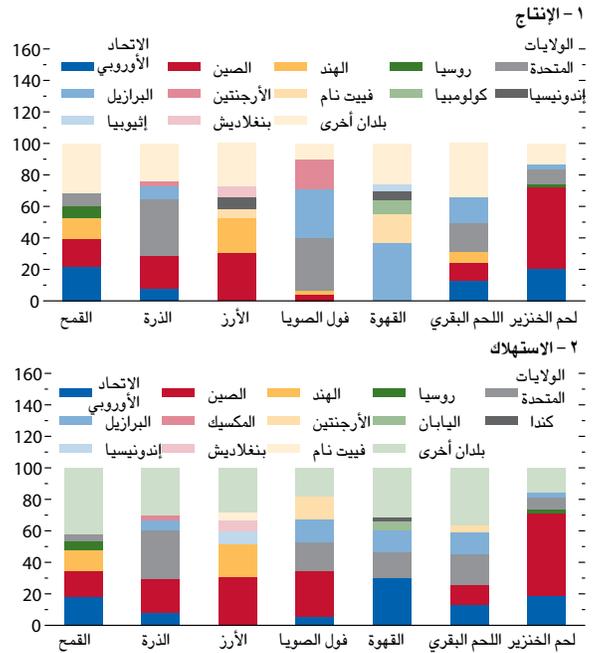
^٧ تشير بيانات التغيير في التعريفات الجمركية على واردات المنتجات الغذائية والمستمدة من قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة لدى البنك الدولي إلى تراجع هذه التعريفات الجمركية من ٢٢٪ إلى ١١,٥٪ خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٤. ولم ترتفع التعريفات الجمركية في أي منطقة على الإطلاق. غير أن التعريفات الجمركية ظلت مرتفعة للغاية في شرق آسيا، حيث بلغت ٣٠٪. وتطبق أمريكا الشمالية التعريفات الجمركية الأقل على الإطلاق، حيث تبلغ حوالي ٨٪-٩٪. وتستند هذه النتائج إلى بيانات متوسط التعريفات الجمركية على واردات السلع الغذائية (٪) التي تم حسابها كحاصل جمع أقل تعريفات جمركية سارية لكل شريك تجاري في مجموعة الشركاء التجاريين ككل.^٨ تنطوي أسواق القطن على تشوهات حادة أيضا.

الشكل البياني ١-ت خ-٤: السكان واستهلاك الغذاء عالمياً (المؤشر ١٩٩٥ = ١٠٠)



المصدر: وزارة الزراعة الأمريكية؛ ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-ت خ-٣: إنتاج واستهلاك الغذاء عالمياً حسب البلد، ٢٠١٥ (% من الإنتاج أو الاستهلاك العالمي)



المصادر: وزارة الزراعة الأمريكية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: أعدت المسميات الواردة في الشكل البياني باستخدام رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (أيزو).

تضاعفت نسبتها خلال العقدين الماضيين — إلى ضغوط على أسواق الغذاء وألقي اللوم عليها في ارتفاع أسعار الغذاء (راجع دراسة Chakravorty, Hubert, and Marchand 2015).

ومن العوامل الأساسية المؤثرة على إنتاج الغذاء هو توافر الأرض والتكنولوجيا. فمعظم الأراضي المتاحة المناسبة للزراعة موجودة في المناطق النامية — وأغلبها في إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا الجنوبية، كما يتضح من الجدول ١-ت خ-١. وسوف يستلزم النمو السكاني، لا سيما في إفريقيا وآسيا، زيادة إنتاج السعرات الحرارية من الغذاء بنسبة ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ (راجع IFPRI 2016).^{١٢} وسوف

^{١٢} تشير التنبؤات إلى بلوغ عدد سكان العالم ٩,٧ مليارات نسمة بحلول ٢٠٥٠ مقابل ٧,٣ مليارات نسمة في ٢٠١٥ (راجع تقرير United Nations 2015). ويتوقع أن يتركز أكثر من نصف هذه الزيادة — أي ١,٣ مليارات نسمة — في إفريقيا وهي المنطقة الأسرع نمواً على الإطلاق، بينما تقدر مساهمة آسيا بحوالي ٠,٩ مليار نسمة.

بسبب التقاليد الدينية.^{١١} وبخلاف النمو السكاني ونمو الدخل، يمكن أن يؤدي ظهور بعض أنواع الوقود الحيوي الجديدة — التي

^{١١} راجع دراسة Anand and Cashin (2016) ودراسة Tulin and Anand (2016) للاطلاع على مزيد من البيانات بشأن التغيير في الطلب على الغذاء في الهند.

الجدول ١-ت خ-١: نسبة المستخدم إلى المتاح من الأراضي الصالحة للزراعة حسب المنطقة، ٢٠١٣ (بالألف هكتار)

	العالم	آسيا	أوقيانوسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	إفريقيا جنوب الصحراء	شمال إفريقيا	
الأراضي المستخدمة (٢٠١٣)	١,٥٧٥,٢٦٣	٥٦٨,٤٥٤	٤٨,٩١٢	٢٩٢,٤٥٧	٢٠٥,٠٩١	١٩٢,٣٩٣	٢٢١,٨٠٥	٤٦,١٥١	
الأراضي الملائمة غير المستخدمة	٤٠٣,١٩٠	١٣,٣٩٢	١٥,٦٢٨	٢٧,١٨٩	٧,٢٤٢	١٣٠,٩٤٦	١٦٢,١٩٨	٤٦,٥٩٥	
مجموع الأراضي المتاحة	١,٩٧٨,٤٥٣	٥٨١,٨٤٦	٦٤,٥٤٠	٣١٩,٦٤٦	٢١٢,٣٣٣	٣٢٣,٣٣٩	٣٨٤,٠٠٣	٩٢,٧٤٦	
نسبة الأراضي المستخدمة/الأراضي المتاحة	٠,٨٠	٠,٩٨	٠,٧٦	٠,٩١	٠,٩٧	٠,٦٠	٠,٥٨	٠,٥٠	

المصادر: قاعدة البيانات الإحصائية وقاعدة بيانات المناطق الزراعية البيئية العالمية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الأراضي المستخدمة هي مجموع الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي التي تتم زراعتها بمحاصيل دائمة وفقاً للبيانات الواردة في قاعدة البيانات الإحصائية لدى منظمة الأغذية والزراعة. وتحسب مساحة الأراضي الملائمة غير المستخدمة استناداً إلى البيانات المستمدة من قاعدة بيانات المناطق الزراعية البيئية العالمية. وتكون الأرض ملائمة إذا ما تم اعتبارها وفق قاعدة بيانات المناطق الزراعية البيئية العالمية بأنها ملائمة بدرجة مرتفعة أو ملائمة بدرجة مرتفعة للغاية للزراعة أحد المحاصيل الخمسة التالية (الذرة وفول الصويا والقمح وقصب السكر وزيت النخيل). وتضم البلدان الجزرية في أوقيانوسيا ساموا الأمريكية وأستراليا وجزر كوك وفيجي وبولينيزيا الفرنسية وغوام وكيريباتي وجزر مارشال وميلانيزيا وميكرونيزيا وناورو وكاليدونيا الجديدة ونيوزيلندا ونيوى وجزيرة نورفولك وجزر ماريانا الشمالية والأقاليم الخاضعة للوصاية في جزر المحيط الهادئ وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وجزر بيتكيرن وبولينيزيا وساموا وجزر سليمان وتوكيلاو وتونغا وتوفالو وفانواتو وجزر والس وفوتونا.

الجدول ١-ت خ-٢: صادرات الغذاء (نسبة من الصادرات العالمية)

المنطقة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٣
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٠,٧٧٦٦	٠,٧٤٠٦	٠,٦٢٤٠
البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٠,٢٢٣٤	٠,٢٥٩٤	٠,٣٧٦٠
البرازيل	٠,٢٣٣٦	٠,٢٤٩٢	٠,٠٦٦١
الصين	٠,٣٧٠	٠,٠٤١١	٠,٠٣٩٢
الهند	٠,٠٥١	٠,٠١٠٣	٠,٠٢٦٣
الأرجنتين	٠,٢٥٨	٠,٢٨١	٠,٠٢٦٢
إندونيسيا	٠,٠٤٦	٠,١٠٨	٠,٠٢٢٤

المصادر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يشير الغذاء إلى الغذاء ما عدا إجمالي الأسماك وفقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة. ويستند تصنيف البلدان إلى البلدان الأعضاء، ويستند تصنيف غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الأعضاء الحاليين.

من الغرب إلى الشرق بسبب التفاوتات في معدل النمو السكاني، وتغيرات الدخل المؤثرة على تكوين الطلب. وكان تحول العرض من الشمال إلى الجنوب أقل حدة بالنسبة للغذاء مقارنة بالسلع الأساسية الأخرى كالمنتجات المعدنية والمعادن. ورغم ارتفاع حصة بعض الأسواق الصاعدة في تجارة الغذاء العالمية، لا تزال الاقتصادات المتقدمة تستحوذ على نصيب الأسد من حجم هذه التجارة (الجدول ١-ت خ-٢). وهو أمر صحيح رغم احتمالات ارتفاع العائد على رأس المال في القطاع الزراعي في العديد من الاقتصادات النامية، والتي تفسر التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى هذا القطاع (راجع على سبيل المثال دراسة Gollin, Laga and Waugh 2014a and 2014b).

وتوجد فجوات واسعة بين البلدان من حيث حجم المحاصيل الزراعية — والمقصود به المحاصيل المنتجة لكل وحدة أرض مزروعة، وهو مقياس لإنتاجية الأرض (الجدول ١-ت خ-٣). وتعكس هذه الفجوات معوقات متعددة أمام الاستثمار ونقل التكنولوجيا في القطاعات الزراعية بالاقتصادات النامية. والشواهد محدودة على تراجع حجم فجوة الإنتاجية بين الاقتصادات المتقدمة والبلدان منخفضة الدخل. ويتضح من مثال الذرة مدى التباعد الكبير في المحاصيل الزراعية بين أمريكا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء (الشكل البياني ١-ت خ-٥). وبالرغم من أن التوسع الكبير مؤخرا في شراء الأراضي عبر الحدود يشير إلى أن رأس المال بدأ في التدفق من الشمال إلى الجنوب، فهو يكشف أيضا عن خلافات حادة بين المستثمرين والبلدان المتلقية (راجع الإطار ١-ت خ-١).

وتوجد معوقات كثيرة أمام الاستثمار في القطاع الزراعي. ولا تقتصر قلة التدفقات الرأسمالية الصافية إلى البلدان النامية على القطاع الزراعي فقط، على عكس النظرية الكلاسيكية الحديثة (راجع دراسة Alfaro, Kalemli-Mozur, and Volosovych 2008). والعوامل العديدة التي تعوق الاستثمار في الزراعة تعكس التحديات التي تواجهها هذه البلدان في تحسين جودة مؤسساتها. إذ توجد شواهد عديدة على دور استخدام التكنولوجيا (أو عدم استخدامها) ودور قيود رأس المال البشري والائتمان في تنمية الزراعة (راجع على سبيل المثال دراسة Besley and Case 1993).

يسهم استخدام جميع الأراضي غير المستغلة، بافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى، في توفير الغذاء لتسعة مليارات شخص — أي أقل من ٩,٧ مليارات شخص وهو عدد السكان الذين يتعين توفير الغذاء لهم بحلول منتصف القرن. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحسابات التقديرية لا تأخذ في اعتبارها العوامل الأخرى كالاتكارات التكنولوجية المحتملة والحد من إهدار الغذاء وتدهور التربة. ومن المفترض أن الزيادة المستقبلية في عرض الغذاء — واللازمة لتوفير احتياجات الغذاء المترتبة على نمو سكان العالم — ستكون ناتجة في معظمها عن زيادة الإنتاجية. إذ ينبغي الحد قدر الإمكان من التوسع في استخدام الأرض لأغراض الزراعة لصالح البيئة ولدواعي اجتماعية: فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام البيئي وزيادة انبعاثات الكربون وحقوق استخدام الأراضي. لذلك يكمن التحدي في إيجاد وسيلة لزيادة إنتاجية الأرض المزروعة في الوقت الحالي وإبطاء معدل تدهور التربة وإزالة الغابات. وإمكانية زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية مرتفعة للغاية في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يقل حجم المحاصيل الفعلي عن مستواه الممكن بنسبة ٥٠٪ (راجع دراسة Fischer and Shah 2011).

كيف تطورت تجارة الغذاء العالمية؟

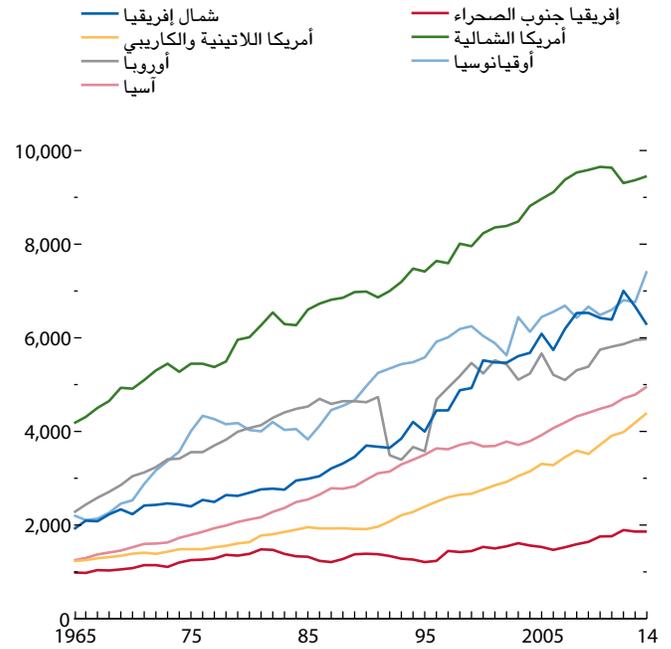
كانت أنماط الطلب العالمي على الغذاء أكثر تغيرا نسبيا مقارنة بأنماط العرض خلال العقود الماضية. فقد تحول الطلب

الجدول ١-ت خ-٣: الغلة الزراعية (بالنسبة إلى المنطقة الأكثر إنتاجا)

المنطقة	أمريكا الشمالية	أوروبا	أوقيانوسيا	آسيا	إفريقيا جنوب الصحراء	شمال إفريقيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي
الذرة	١,٠٠	٠,٥٦	٠,٧٧	٠,٤٨	٠,١٩	٠,٦٠	٠,٤٣
الأرز	٠,٨١	٠,٥٩	١,٠٠	٠,٤٤	٠,٢٢	٠,٨٨	٠,٤٨
فول الصويا	١,٠٠	٠,٦٣	٠,٦٨	٠,٤٢	٠,٤٠	٠,٨٢	٠,٨٨
القمح	٠,٧١	١,٠٠	٠,٤٨	٠,٧٣	٠,٦٥	٠,٦٣	٠,٦٥

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الجدول المتوسط المرجح لغلّة المحاصيل حسب المنطقة بالنسبة إلى المنطقة الأكثر إنتاجا. ويرجع متوسط الغلة بمساحة الأرض المزروعة. وأوقيانوسيا تضم أستراليا وفيجي وغوام وميكرونيزيا وكاليدونيا الجديدة ونيوزيلندا والإقليم الخاضع للوصاية في جزر المحيط الهادئ وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو.

الشكل البياني ١-ت خ-٥: غلة الذرة
(بالكيلوغرام للهكتار الواحد)



المصادر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تحسب الغلة على أساس متوسط متحرك لخمس سنوات. وأوقيانوسيا تضم أستراليا وفيجي وغوام وميكرونيزيا وكاليدونيا الجديدة وفانواتو ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة.

دراسة Foster and Rosenzweig 1995، ودراسة Dercon and Christiaensen 2011). كذلك تحد من حجم الاستثمار في هذا القطاع عوامل أخرى مثل عدم وجود بنية تحتية كافية (راجع دراسة Donaldson and Hornbeck الصادرة قريبا)، ومخاطر نزاع الملكية (راجع دراسة Jacoby, Li, and Rozelle 2002)، والمسائل المتعلقة بملكية الأراضي (راجع دراسة Besley and Burgess 2000).

ما المخاطر؟

كانت دراسة Amartya Sen (1981) هي الأولى التي أشارت إلى أن الجوع ليس ناتجا بالضرورة عن ندرة الغذاء، بل عن عدم القدرة على شراء الغذاء. ومفهوم الأمن الغذائي له أكثر من بعد. وقد حدد تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO 2015) أربع ركائز للأمن الغذائي:

- التوافر — جانب العرض الذي يتحدد على أساس الإنتاج والمخزون وتجارة الغذاء
- سهولة الوصول — اقتصاديا (القدرة على الشراء بالدخل المتاح) وماديا (القدرة على الوصول إلى مصادر الغذاء باستخدام البنية التحتية للنقل)
- الاستخدام — من خلال تنوع الحمية الغذائية وتوزيع الغذاء بين أفراد الأسرة وإعداد الغذاء واستهلاكه
- الاستقرار — استمرار العوامل الثلاثة الأخرى.

وقد زاد الاعتماد على الواردات بسبب سرعة معدلات هجرة المواطنين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والنمو السكاني — لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا — دون وجود زيادة موازية في عرض الغذاء محليا (الجدول ١-ت خ-٤). والغالبية العظمى من بلدان العالم تستورد الغذاء على أساس صاف (الجدول ١-ت خ-٥). ورغم التركيز المرتفع للبلدان التي دائما ما كانت مستوردة للغذاء، تحولت ٢٧ بلدا من مصدريين على أساس صاف إلى مستوردين منذ عام ١٩٩٠. وتقع هذه البلدان في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء، وتتضمن هندوراس والفلبين وفييت نام وزمبابوي. وقد شهدت هذه البلدان الأربعة تراجعا حادا في حجم الصادرات الغذائية الصافية يزيد على ٧ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

وقد أدت هذه التحولات إلى مزيد من المخاوف بشأن الأمن الغذائي. ويمكن للبلدان تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستيراد بشرط قدرتها على تمويل الواردات. وتستطيع البلدان التي تنعم بالرخاء الاقتصادي تمويل وارداتها الغذائية، بينما تواجه

الجدول ١-ت خ-٤: سكان المناطق الحضرية حسب المنطقة
(% من مجموع السكان)

المنطقة	١٩٩٠	٢٠١٤	٢٠٥٠	التغير ١٩٩٠-٢٠١٤	التغير ١٩٩٠-٢٠٥٠
إفريقيا	٣١,٣	٤٠,٠	٥٥,٩	٨,٧	٢٤,٧
آسيا	٣٢,٣	٤٧,٥	٦٤,٢	١٥,٣	٣١,٩
أوروبا	٧٠,٠	٧٣,٤	٨٢,٠	٣,٥	١٢,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧٠,٥	٧٩,٥	٨٦,٢	٩,٠	١٥,٧
أمريكا الشمالية	٧٥,٤	٨١,٥	٨٧,٤	٦,٠	١٢,٠
أوقيانوسيا	٧٠,٧	٧٠,٨	٧٣,٥	٠,١	٢,٨

المصادر: التوقعات السكانية في العالم الصادرة عن الأمم المتحدة. تنقيح عام ٢٠١٤؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: أوقيانوسيا تضم ساموا الأمريكية وأستراليا وجزر كوك وفيجي وبولينيزيا الفرنسية وغوام وكيريباتي وجزر مارشال وميكرونيزيا وناورو وكاليدونيا الجديدة ونيوزيلندا ونيوي وجزر مارشال الشمالية وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وتوكيلاو وتونغا وتوفالو وفانواتو وجزر والس وفوتونا.

الجدول ١-ت خ-٥: البلدان المصدرة والمستوردة للغذاء على أساس صاف (١٩٩٠ مقابل ٢٠١٣، عدد البلدان)

المنطقة	المصدرة دائما	المستوردة دائما	مصدرة --> مستوردة	مستوردة --> مصدرة	المجموع
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٦	١٧	٧	٢	٣٢
أوروبا ووسط آسيا	٩	١٣	١	١	٢٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٢	١٤	٨	٠	٣٤
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٠	١٧	٢	٠	١٩
أمريكا الشمالية	٢	١	٠	٠	٣
جنوب آسيا	١	٦	٠	١	٨
إفريقيا جنوب الصحراء	٤	٢٩	٩	٣	٤٥
المجموع	٣٤	٩٧	٢٧	٧	١٦٥

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويُتوقع أن يستمر تفاقم أحداث الطقس الحادة تلك وتهديداتها للأمن الغذائي ويزداد تواترها (IFPRI 2016)؛ و (UNEP 2016؛ و World Bank 2015a).^{١٨} ويمكن أن يساعد ما يُطلق عليه اسم أساليب الزراعة الذكية مناخيا في التخفيف من آثار تغير المناخ على الزراعة من خلال إتاحة الفرصة لأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة لإنتاج محاصيل تحتوي على قدر أكبر من العناصر الغذائية بأساليب قابلة للاستمرارية وتتسم بالكفاءة (راجع IFPRI 2016).^{١٩} فضلا على ذلك، قامت منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإنشاء نظم إنذار مبكر للتنبؤ بالمجاعات ومنعها. والنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر هو نظام داخلي بمنظمة الأغذية والزراعة الغرض منه مراقبة الموقف العالمي للغذاء في البلدان الأعضاء بالمنظمة البالغ عددها ١٩٠ بلدا والتحذير من الأزمات الوشيكة في البلدان (دراسة Groskopf 2016). وتساعد شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات (FEWS NET, www.fews.net)، التي أنشأتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في التنبؤ بالأزمات الإنسانية في ٢٩ بلدا ووضع خطط لمواجهةها. وتؤثر تقلبات أسعار الغذاء ونقص الغذاء تأثيرا كبيرا على الجانب الأساسي الأهم على الإطلاق في رخاء البلدان الفقيرة — وهو جانب البقاء. فكما يتضح من الجدول ١-ت خ-٦، يستحوذ الغذاء على نصيب كبير للغاية من سلة الاستهلاك الكلية في العديد من البلدان منخفضة الدخل، وعلى نصيب أكبر في الدول الضعيفة مثل غينيا وبوروندي. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، يقل نصيب الغذاء نسبيا ولكنه يظل مرتفعا — حيث يصل إلى حوالي ٥٠٪ من مجموع الاستهلاك. وتشير الشواهد الاقتصادية القياسية (راجع دراسة Arezki and Brueckner 2014، ودراسة Belle-

المحيط الهادئ. وشهدت الهند فيضانات حادة في عدة أجزاء في ولاية تاميل نادو خلال نوفمبر وديسمبر ٢٠١٥، وغمرت الفيضانات معظم أنحاء مدينة شيناي (United Nations 2015).^{١٨} في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، يُتوقع أن يتضاعف تواتر الفيضانات وموجات الجفاف التي صاحبت ظاهرتي النينو والنينا الأخيرتين والتي تسببت بالفعل في خسائر زراعية فادحة (World Bank 2015b).^{١٩} على سبيل المثال، وُجد أن الأرز رباعي الكربون ينتج قدرا أكبر من المحاصيل بنسبة ٥٠٪ نتيجة مضاعفة كفاءة استخدام المياه وزيادة كفاءة استخدام النيتروجين بنسبة ٣٠٪ (IFPRI 2016).

البلدان الفقيرة تحديات جسيمة في تمويل الواردات الغذائية.^{١٢} وخلال السنوات القليلة الماضية، أدى انخفاض أسعار السلع الأولية (بخلاف الغذاء) إلى الحد من عائدات التصدير والحيز المتاح في المالية العامة في الاقتصادات النامية مما عرضها إلى صدمات في أسعار الغذاء.^{١٤} ويؤثر تغير المناخ على الزراعة، كالحسائر الاقتصادية الضخمة مثل تراجع حجم المحاصيل الزراعية وإنتاجية المواشي، من خلال التغيرات في متوسط درجات الحرارة وأنماط هطول الأمطار وأحداث الطقس الاستثنائية مثل موجات الحرارة.^{١٥} وتوجد مجموعة كبيرة من الآثار الأخرى أيضا، مثل تغير الآفاق والأمراض وتركيزات ثاني أكسيد الكربون (دراسة Porter and others 2014). وعموما، أكدت الأبحاث على تفاوت الانكشاف لهذه الآثار بين البلدان، حيث تكون البلدان الأقرب إلى خط الاستواء أكثر عرضة لتغير المناخ عن البلدان الواقعة على خطوط عرض أعلى (دراسة Rosenzweig and others 2014). فعلى سبيل المثال، شهدت إثيوبيا مؤخرا واحدة من أسوأ موجات الجفاف خلال عدة عقود. ومن الصادم أن اثنين من أهم المواسم الممطرة بالبلاد يعتمد عليهما في توفير المياه اللازمة لزراعة ما يزيد على ٨٠٪ من المحاصيل الزراعية. ويعمل بالقطاع الزراعي ٨٥٪ من السكان. لذلك فإن ندرة الأمطار وموجات الجفاف اللاحقة المرتبطة بظاهرة النينو تسببت في ارتفاع حاد في الاحتياجات الإنسانية التي يُتوقع استمرارها لجزء كبير من عام ٢٠١٦ (راجع تقرير Government of Ethiopia 2015).^{١٧}

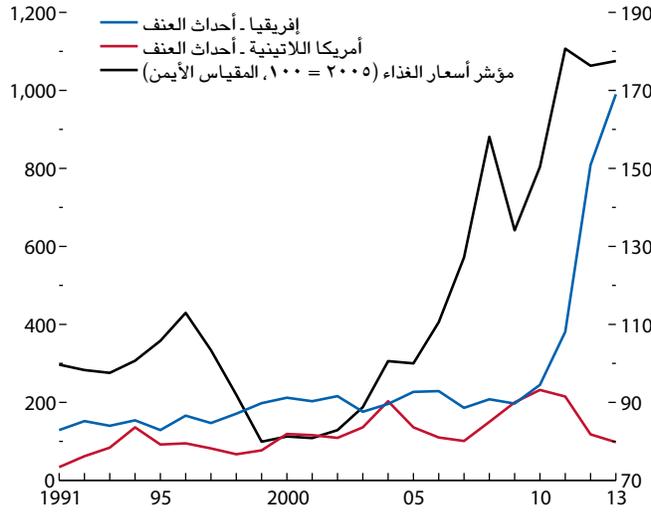
^{١٢} الشرائح الأكثر فقرا على الإطلاق في بعض البلدان الغنية قد تكون عرضة لانعدام الأمن الغذائي.
^{١٤} صدمات معدلات التبادل التجاري في قطاع الغذاء من شأنها مبدئيا تحويل البلد من مصدر غذاء إلى مستورد غذاء. ومن الناحية العملية، يعزى اعتماد العديد من البلدان النامية على الواردات الغذائية إلى عناصر مهمة تتمثل في سرعة النمو السكاني وانتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وركود الإنتاجي، وضعف البنية التحتية (راجع دراسة Rakotoarisoa, Iafate, and Paschali 2011).
^{١٥} راجع دراسة IMF (2016) للإطلاع على مناقشة حول تأثير الكوارث الطبيعية وتغير المناخ على بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.
^{١٦} تشير شواهد إلى أن تأثير تغير المناخ يختلف باختلاف المحصول.
^{١٧} بخلاف إفريقيا، يمكن أن يكون تأثير ظاهرة النينو التي شهدتها العالم في ٢٠١٥-٢٠١٦ أشد حدة على آسيا في مناطق مثل مرتفعات كمبوديا ووسط وجنوب الهند وشرق إندونيسيا ووسط وجنوب الفلبين ووسط شمال شرق تايلند وباروا غينيا الجديدة وبلدان أخرى في جزر

الجدول ١-ت خ-٦: نسبة الغذاء والمشروبات في مجموع الاستهلاك، ٢٠١٠

النسبة	المنطقة
٢١,٠	البلدان مرتفعة الدخل
٤٣,٧	البلدان متوسطة الدخل
٥٦,٦	البلدان منخفضة الدخل
٧١,٠	بورووندي
٦٩,٥	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٧١,١	غينيا

المصادر: قاعدة البيانات العلمية للاستهلاك؛ وقاعدة بيانات الحسابات القومية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تتضمن الأغذية المجهزة مثل المشروبات الكحولية وخدمات توريد الأطعمة والمشروبات.

الشكل البياني ١-ت خ-٦: أسعار الغذاء وأحداث العنف (عدد الأحداث، ما لم يذكر خلاف ذلك)



المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي؛ والإصدار ٣-١ من قاعدة بيانات تحليل الصراعات الاجتماعية 3.1 (SCAD)؛ وحسابات صندوق النقد الدولي.

إلى أن تقلبات أسعار الغذاء يمكن أن تؤدي إلى تحديات جسيمة في توزيع الغذاء بين البلدان وداخلها ومن ثم إلى صراعات (الشكل البياني ١-ت خ-٦).^{٢٠} ويتضح من مؤشرات انعدام الأمن الغذائي (الشكل البياني ١-ت خ-٧) أن منطقة إفريقيا هي الأكثر عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي، بينما توجد مناطق أخرى تواجه هذا الخطر أيضا في آسيا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية.

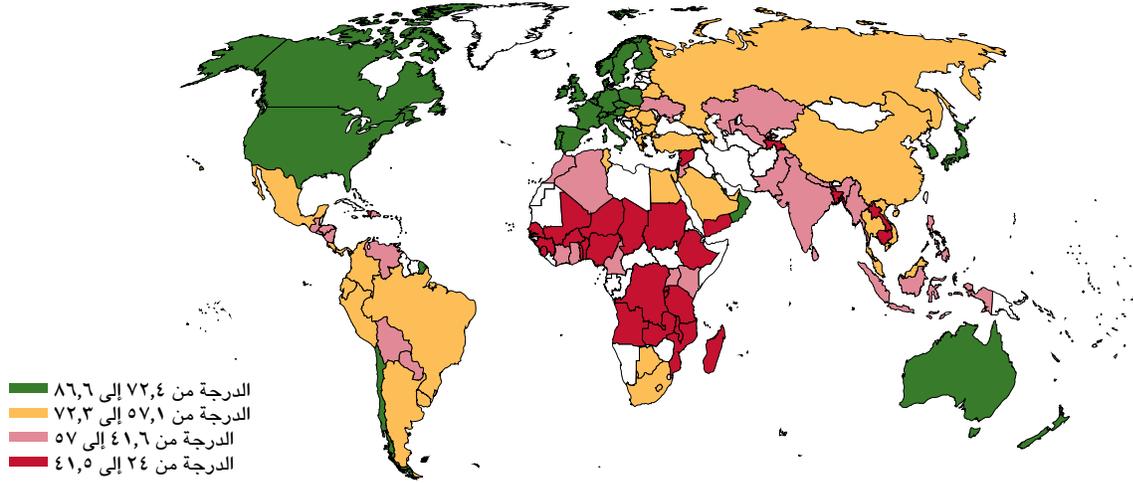
وقد تؤدي تدخلات السياسات في بعض الأحيان إلى تفاقم مشكلة ارتفاع أسعار الغذاء. فتتفاقم تقلبات أسعار السلع الأساسية المرتبطة بالأحوال الجوية — كالغذاء — بفعل ما تقوم به الاقتصادات المتقدمة والنامية عادة من تعديل سياساتها التجارية والمحلية من عام لآخر سعيا منها إلى استقرار مستوى الأسعار والكميات في أسواق الغذاء المحلية (دراسة Anderson 2016؛ وتقرير FAO 2015). وخلال فترات ارتفاع أسعار الغذاء، كما في عام ٢٠٠٨، اعتادت البلدان المصدرة للغذاء على أساس صاف فرض قيود على التصدير، وقامت البلدان المستوردة للغذاء على أساس صاف بخفض الحواجز على الواردات. وكان الهدف من هذين الإجراءين زيادة عرض الغذاء محليا، غير أن اجتماع هاتين السياستين معا أدى إلى زيادة الطفرة في أسعار الغذاء (دراسة Anderson, Rauser, and Swinnen 2013؛ ودراسة Anderson 2016). وتجنبنا لمثل هذه النتائج، ينبغي ضمان زيادة إنتاجية القطاع الزراعي وتطوير سلاسل العرض وتعزيز التعاون الإقليمي — بما في ذلك من خلال الاحتفاظ باحتياطيات إقليمية من الحبوب وإدارتها،

وهي إجراءات ثبتت فعاليتها في الوقاية من تداعيات تقلبات أسعار الغذاء في آسيا الصاعدة (راجع دراسة Jha and Rhee 2012).^{٢١} وإيجازا لما سبق، تشهد أسواق الغذاء حالة من الانقسام بسبب التشوهات التجارية والمعوقات المحلية أمام الاستثمار في القطاع. وقد ارتفع الطلب على الغذاء بمعدلات سريعة، وسيستمر في الارتفاع بسبب النمو السكاني. ويؤثر نمو الدخل أيضا على تكوين الطلب على الغذاء. وسيزداد الاعتماد على التجارة في العديد من البلدان بسبب سرعة انتقال سكان إفريقيا وآسيا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ولمواجهة هذه التحديات والحد من انعدام الأمن الغذائي، يجب على جميع البلدان الاستمرار في رفع الحواجز المفروضة على التجارة. وينبغي على البلدان منخفضة الدخل أيضا زيادة الإنتاجية في قطاع الزراعة من خلال جذب التدفقات الرأسمالية، ولكن عليها أولا إجراء العديد من التحسينات على مؤسساتها.

^{٢١} تتضمن الوسائل الأخرى التي من شأنها الحد من نقص الغذاء في الأجل الطويل: (١) خفض الاستهلاك المفرط من الغذاء الذي يؤدي إلى السمنة وما يصاحبها من مشكلات صحية، و(٢) الحد من إهدار الغذاء. فوفق تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، يبلغ حجم الفقد أو المهدر من الغذاء عالميا ثلث إنتاج الغذاء، أي ما يصل إلى حوالي ١,٣ مليار طن سنويا.

^{٢٠} النزاعات الأهلية من العوامل المحددة لحجم إنتاج الغذاء، حيث تشير الأمثلة القطرية إلى أن وجود حرب أهلية قد يقترن بارتفاع في أسعار الغذاء المحلية. ففي دارفور على سبيل المثال، ارتفعت أسعار السلع الغذائية الأولية ارتفاعا سريعا عقب بدء تفشي أعمال العنف في أواخر عام ٢٠٠٣ وأوائل عام ٢٠٠٤ (راجع على سبيل المثال دراسة Brinkman and Hendrix 2010).

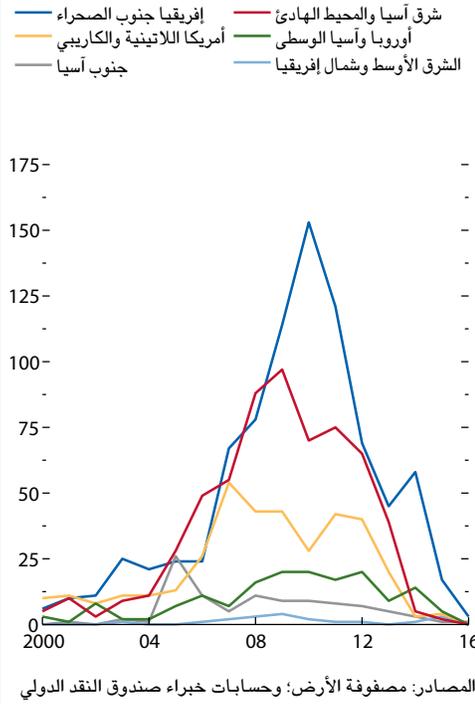
الشكل البياني ١-ت خ-٧: مؤشر الأمن الغذائي العالمي، ٢٠١٦
(الدرجة الكلية من صفر إلى ١٠٠، ١٠٠ = البيئة الأفضل على الإطلاق)



المصدر: مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام ٢٠١٦ الصادر عن وحدة المعلومات بصحيفة الإيكونوميست.

الإطار ١-ت خ-١: إقبال عالمي على تملك الأراضي

الشكل البياني ١-ت خ-١-١: تطور الصفقات مع مرور الوقت حسب المنطقة المستهدفة (عدد الصفقات)



على خلفية زيادة الطلب على الغذاء، أبدت الحكومات وشركات الزراعة وصناديق الاستثمار اهتماماً متزايداً بشراء حقوق ملكية أو عقود إيجار طويلة الأجل لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية أغلبها في الاقتصادات النامية (راجع دراسة *Arezki, Deininger, and Selod 2015*). وتقع معظم الأراضي التي تم تملكها في بلدان تعاني من انعدام الأمن الغذائي وفي أمس الحاجة إلى الاستثمار في القطاع الزراعي. وقد تكون نتائج هذه الصفقات إيجابية أو سلبية. ويعرض هذا الإطار شواهد مرتبطة بعمليات شراء الأراضي عبر البلدان ويناقش تداعياتها على السياسات.

ما السبب وراء صفقات الأراضي الضخمة؟

يُقصد بمصطلح «صفقات الأراضي» المستخدم في هذا الإطار شراء مساحات ضخمة من الأرض عبر الحدود، وعادة ما يكون ذلك على حساب المنتجين من أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة أو المساحات الخضراء^١. وقد أدت أزمة الغذاء التي وقعت خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى زيادة حادة في أسعار الغذاء، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الأراضي الزراعية وقيمة خيار الحصول على أراضي لإنتاج الغذاء للوقاية من تداعيات أزمة الغذاء التالية. ورغم أن منافع زراعة الأراضي الفضاء لا تزال محدودة في الوقت الحالي، فإن زيادة عدم اليقين في أعقاب الأزمة يمكن أن يكون قد أدى إلى زيادة الربحية المستقبلية لمستثمري القطاع الخاص (دراسة *Gollier and Venables 2012*).

ويشير الشكل البياني ١-ت خ-١ إلى ارتفاع حاد في عدد صفقات الأراضي في السنوات التي سبقت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ووصول هذا العدد إلى ذروته عقب الأزمة بفترة قصيرة. ففي عام ٢٠٠٩، في ذروة الإقبال على تملك الأراضي، كان يتم التفاوض يوميا تقريبا على صفقات أراضي يبلغ متوسط مساحتها ٢٢٣ ميلا مربعا، أي أكثر من خمسة أضعاف مساحة باريس بفرنسا. وخلال السنوات اللاحقة، تراجع إقبال المستثمرين والحكومات على الأراضي الزراعية.

ويتسق نمط الانتعاش والركود في الشكل البياني ١-ت خ-١ مع فكرة التغير السريع في قيمة (خيار) تملك الأرض الزراعية بسبب التقلبات الحادة في أسعار الغذاء وعدم اليقين. وتشير الشواهد إلى أن عددا كبيرا من الأراضي

مؤلفا هذا الإطار هما كريستيان بوغمانز وفانيسا دياز مونتيلونغو.

^١ يقصد بالصفقة أي محاولة مقصودة أو ناجحة أو فاشلة لتملك أراضي عن طريق الشراء أو الاستئجار أو حق الامتياز، على أن تتوافر في الصفقة المعايير التالية: (١) أن تنطوي على انتقال حق استخدام الأرض أو حق إدارتها أو حق ملكيتها عن طريق البيع أو الاستئجار أو حق الامتياز، و(٢) أن تكون قد أبرمت عقب عام ٢٠٠٠، و(٣) أن تغطي مساحة قدرها ٢٠٠ هكتار أو أكثر، و(٤) أن تنطوي على احتمالية تحويل الغرض من الأرض من إنتاج حيازات صغيرة منتجة أو استخدام المجتمع المحلي أو تقديم خدمات بيئية مهمة إلى الاستخدام التجاري. ويركز التحليل الوارد في هذا الإطار على الصفقات المبرمة عبر الحدود فقط.

التي تم تملكها متروك دون استخدام، مما يثير مخاوف بشأن الغرض من هذه الاستثمارات الضخمة في الأراضي ويلمح إلى وجود معوقات محتملة في إتمام المشروعات الزراعية على هذه الأراضي. ووفقا لقاعدة بيانات مصفوفة الأرض، لم تُزرع حتى الآن سوى أجزاء من ٤٩٪ فقط من الأراضي المملوكة، وتقل هذه النسبة كثيرا في إفريقيا جنوب الصحراء (٣٧٪)^٢.

ما الذي يمكن أن نستشفه من بيانات استثمارات الأراضي؟

في مايو ٢٠١٦، تضمنت قاعدة بيانات مصفوفة الأرض معلومات عن ٢١٥٢ صفقة عبر الحدود. ويقترن أكثر من ثلثي هذه الصفقات بمشروعات زراعية يبلغ إجمالي مساحتها حوالي ٥٩ مليون هكتار في ٨٨ بلدا حول العالم، أي ما يعادل تقريبا مساحة بحجم فرنسا أو أوكرانيا. ورغم أن مساحة الأراضي التي تبذلت حيازتها شاسعة للغاية، تظل هذه المساحة محدودة إلى حد ما مقارنة بإجمالي

^٢ حسب بيانات موقع المرصد العالمي لمصفوفة الأرض بتاريخ ٧ مايو ٢٠١٦. <http://landmatrix.org/en/get-the-detail/>

الإطار ١-ت خ-١: إقبال عالمي على تملك الأراضي

الجدول ١-ت خ-١: تأثير حوكمة الأراضي والأمن الغذائي على صفقات الأراضي	
(٢)	(١)
متغيرات ثنائية	
***١,٠٦١-	***٠,٨٣٨-
(٠,٠٧٩٣)	(٠,٠٦٦٩)
***٠,٨٧٤	***١,٥٢٩
(٠,٢٥٣)	(٠,٢٦٩)
علاقات استعمارية سابقة	
متغيرات بلد المنشأ	
صافي الصادرات من الغذاء (مقارنة بإجمالي الناتج المحلي)	
	***٨,١٩٩
	(١,١٨٠)
مؤشر الأمن الغذائي	
***٠,٠٤٠٣	
(٠,٠٠٤٤٧)	
متغيرات بلد المقصد	
محاطة باليابسة	
٠,٠٥٧٥	٠,٢٣٤
(٠,١٩٢)	(٠,٢٢٠)
***٠,٨١٠	***٠,٥٢٥
(٠,٠٩٣٦)	(٠,٠٧٤٨)
٠,١٦٥-	***٠,٥٧٢-
(٠,١٠٨)	(٠,٠٩٥٧)
٠,١٥٢-	***٠,٢٦٥-
(٠,٠٩٥٨)	(٠,٠٨٢٧)
***٠,٠٠٩١٣-	**٠,٠٠٦٠٦-
(٠,٠٠٢٥٦)	(٠,٠٠٢٤٣)
ضعف حماية المستثمرين	
صافي الصادرات من الغذاء (مقارنة بإجمالي الناتج المحلي)	
	***٥,٧٥٧
	(١,٣٨٤)
مؤشر الأمن الغذائي	
***٠,٠٥٣٩-	
(٠,٠٠٦٣٩)	
١٠,٠٤٤	١٩,١٨٦
٠,٢٨٣	٠,٢١٧
شبه معامل التحديد R^2	
ملحوظة: الأخطاء المعيارية الثابتة داخل الأقواس	
*** $0.01 > p$, ** $0.05 > p$, * $0.10 > p$	

استضافة استثمارات ضخمة في قطاع الأراضي، فإنها غالباً ما تواجه تحدياً في ضمان ما إذا كانت هذه الاستثمارات الخارجية تساعد بالفعل في مكافحة الجوع على المستوى المحلي، وهذا أمر صعب خاصة في ظل ضعف حوكمة الأراضي.

ما الانعكاسات بالنسبة للأمن الغذائي؟

قد يكون لصفقات الأراضي تأثير إيجابي أو سلبي. فمن ناحية، تدل هذه الصفقات على تدفق رأس المال في القطاع الزراعي من مستثمري البلدان الغنية إلى مستثمري البلدان الفقيرة، وتساعد بالتالي في نقل التكنولوجيا الجديدة ومعرفة الاقتصاد الزراعي إلى المزارعين المحليين. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي تركيز هذه الصفقات في البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي إلى تفاقم الآثار الوخيمة التي قد تنتج عن أزمت الغذاء المستقبلية. وبمقدور حكومات البلدان المضيفة معالجة هذه المخاطر من خلال الاستثمار في مراقبة القدرة على ضمان تأجير الأراضي للمستثمرين الذين (١) يساعدون على إدماج المنتجين المحليين في سلاسل القيمة، و(٢) يشاركون في الاستثمار في السلع العامة المحلية، و(٣) يقدمون التعويضات اللازمة للمستخدمين الذين يتم تهجيرهم من الأراضي.

مساحة الأراضي الملائمة غير المزروعة (والخالية من الغابات) التي تبلغ تقريباً ٤٠٠ مليون هكتار — أو مليار هكتار شاملة الغابات. وكانت إفريقيا جنوب الصحراء (٨٨٤ صفقة) وشرق آسيا (٦١١ صفقة) من أهم المناطق المستهدفة للاستثمار. وتأتي أمريكا اللاتينية في المركز التالي (٣٦٨ صفقة). وليبحث العوامل وراء الاهتمام بصفقات الأراضي الزراعية غير الحدود، نستخدم نموذج انحدار بواصون لتقدير معدل إنشاء المشروعات وعدده في بلدان المنشأ والمقصد. ويعبر الرمز N_{ij} عن عدد المشروعات المتوقع تنفيذها في البلد المضيف j من جانب مستثمرين من البلد i . ويغطي نموذج الانحدار جميع صفقات الأراضي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦. ووفقاً لنموذج الجاذبية القياسي الوارد في الدراسات التجارية، يُعزى الاستثمار في الأراضي إلى خصائص بلد المنشأ $VarOrig$ وبلد المقصد $VarDest$ ، والمتغيرات الثنائية للبلدين $VarBilat_{ij}$. وفيما يلي المواصفة الأساسية:

$$N_{ij} = c + \alpha_i \cdot VarOrig_i + \beta_j \cdot VarDest_j + \gamma_{ij} \cdot VarBilat_{ij} + \varepsilon_{ij} \quad (١-١-١)$$

حيث تعبر الرموز α_i , β_j and γ_{ij} عن معاملات الاهتمام، ويعبر الرمز عن حد الخطأ. ونظراً لتكرار الرقم صفر مرات عديدة في البيانات، قد ينطوي التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية على تحيز وعدم اتساق. وللتغلب على هذه المشكلة، يتم التقدير بطريقة الاحتمالات شبه القصوى (دراسة Silva and Tenreiro 2006).

ويستخدم التحليل مقياساً مبتكراً للأراضي غير المزروعة الخالية من الغابات يراعي قرب الأراضي من الأسواق والبيانات المستخدمة مستمدة من قاعدة بيانات المناطق الزراعية البيئية العالمية (FAO 2016). ولتحليل العلاقة بين هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة، ندرج في التحليل بيانات عن القانون والنظام العام مستمدة من الدليل الدولي للمخاطر القطرية (راجع ICRG 2009)، وهو مقياس لحماية المستثمرين مستمد من قاعدة بيانات ممارسة الأعمال لدى البنك الدولي، ومقياس آخر للأمن الملكية (دراسة de Crom-brugge and others 2009). وندرج في التحليل أيضاً المسافة ومتغير صوري للعلاقات الاستعمارية السابقة كمتغيرات بديلة لتكلفة التجارة. وأخيراً، يتضمن التحليل أيضاً مؤشراً للأمن الغذائي مستمد من وحدة المعلومات بصحيفة الإيكونومست. وترد نتائج نماذج الانحدار استناداً إلى المعادلة رقم (١-١-١) في الجدول رقم ١-ت خ-١. وتؤكد هذه النتائج أهمية تكلفة التجارة ووفرة عرض الأراضي غير المزروعة الصالحة للزراعة. ومن المثير للاهتمام، وعلى عكس ما يرد في الدراسات الحالية بشأن التدفقات الرأسمالية، توصلنا إلى أن ضعف حوكمة الأراضي يقترن بمزيد من صفقات الأراضي (راجع الجدول ١-ت خ-١، العمود الأول). ونظراً للارتباط الكبير بين ضعف حوكمة الأراضي وانعدام الأمن الغذائي (حيث يساوي معامل الارتباط $\rho = ٠,٧٧$)، تشير هذه النتيجة إلى زيادة حجم استثمارات الأراضي في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وفي حين تحرص حكومات البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي على

- Background paper for the World Bank's *World Development Report 2011*, World Bank, Washington.
- Byrne, David M., John G. Fernald, and Marshall B. Reinsdorf. 2016. "Does the United States Have a Productivity Slowdown or a Measurement Problem?" <https://www.brookings.edu/bpea-articles/does-the-united-states-have-a-productivity-slowdown-or-a-measurement-problem/>.
- Chakravorty, Ujjayant, Marie-Helene Hubert, and Beyza Ural Marchand. 2015. "Food for Fuel: The Effect of the U.S. Bio-fuel Mandate on Poverty in India." Working Paper, University of Caen and University of Rennes.
- Collier, Paul, and Anthony J. Venables. 2012. "Land Deals in Africa: Pioneers and Speculators." *Journal of Globalization and Development* 3 (1): Article 3.
- Dave, Donaldson, and Richard Hornbeck. Forthcoming. "Railroads and American Economic Growth: A 'Market Access' Approach." *Quarterly Journal of Economics*.
- de Crombrughe, Denis, Kristine Farla, Nicolas Meisel, Chris de Neubourg, Jacques Ould Aoudia, and Adam Szirmai. 2009. "Institutional Profiles Database III. Presentation of the Institutional Profiles Database 2009 (IPD 2009)." Documents de Travail de la DGTPE, No. 2009/14. Treasury Directorate General of the French Ministry of the Economy, Industry and Employment, Paris.
- Dercon, Stefan, and Luc Christiaensen. 2011. "Consumption Risk, Technology Adoption and Poverty Traps: Evidence from Ethiopia." *Journal of Development Economics* 96 (2): 159–73.
- Duarte, Margarida, and Diego Restuccia. 2010. "The Role of the Structural Transformation in Aggregate Productivity." *Quarterly Journal of Economics* 125 (1): 129–73.
- Egger, Peter, Joseph Francois, Miriam Manchin, and Douglas Nelson. 2015. "Non-Tariff Barriers, Integration, and the Trans-Atlantic Economy." *Economic Policy* 30 (83): 541–73.
- Fernald, John. 2015. "Productivity and Potential Output before, during, and after the Great Recession." In *NBER Macroeconomics Annual 2014*. Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). 2015. *The State of Agricultural Commodity Markets: Trade and Food Security: Achieving a Better Balance between National Priorities and the Collective Good*. Rome: FAO.
- . 2016. *Global Agro-Ecological Zones*. Rome: FAO. <http://gaez.fao.org/Main.html#>.
- Foster, Andrew, and Mark Rosenzweig. 1995. "Learning by Doing and Learning from Others: Human Capital and Technical Change in Agriculture." *Journal of Political Economy* 103 (6): 1176–209.
- Fischer, Günther, and Mahendra Shah. 2011. "Farmland Investments and Food Security." Report prepared under World Bank and International Institute for Applied Systems Analysis contract, Laxenburg.
- Furceri, Davide, Prakash Loungani, John Simon, and Susan M. Wachter. 2016. "Global Food Prices and Domestic Inflation: Some Cross-Country Evidence." *Oxford Economic Papers* 68 (3): 665–87.
- References**
- Alfaro, Laura, Sebnem Kalemli-Ozcan, and Vadym Volosovych. 2008. "Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries? An Empirical Investigation." *Review of Economics and Statistics* 90 (2): 347–68.
- Aiyar, Shekhar, and Ashoka Mody. 2011. "The Democratic Dividend: Evidence from the Indian States." IMF Working Paper 11/38, International Monetary Fund, Washington.
- Anand, Rahul, and Paul Cashin. 2016. *Taming Indian Inflation*. Washington: International Monetary Fund.
- Anderson, Kym. 2009. *Distortions to Agricultural Incentives: A Global Perspective, 1955–2007*. London: Palgrave Macmillan and Washington: World Bank.
- . 2016. "National and Global Price-and-Trade-Distorting Policies." Working Paper 2016/07, Australian National University, Canberra.
- , Gordon Rausser, and Johan Swinnen. 2013. "Political Economy of Public Policies: Insights from Distortions to Agricultural and Food Markets." *Journal of Economic Literature* 51 (2): 423–77.
- Anseeuw, Ward, Liz Alden Wily, Lorenzo Cotula, and Michael Taylor. 2012. *Land Rights and the Rush for Land: Findings of the Global Commercial Pressures on Land Research Project*. Rome: International Land Coalition.
- Arezki, Rabah, and Markus Brueckner. 2014. "Effects of International Food Price Shocks on Political Institutions in Low-Income Countries: Evidence from an International Food Net-Export Price Index." *World Development* 61 (C): 142–53.
- , Klaus Deininger, and Harris Selod. 2015. "What Drives the Global 'Land Rush'?" *World Bank Economic Review* 29 (2): 207–33.
- , Karim El Aynaoui, Yaw Nyarko, and Francis Teal. 2016. "Food Price Volatility and Its Consequences: Introduction." *Oxford Economic Papers* 68 (3): 655–64.
- Bellemare, Marc F. 2015. "Rising Food Prices, Food Price Volatility, and Social Unrest." *American Journal of Agricultural Economics* 97 (1): 1–21.
- Berden, Koen G., Joseph Francois, Saara Tamminen, Martin Thelle, and Paul Wymenga. 2009. "Non-Tariff Measures in EU-US Trade and Investment: An Economic Analysis." ECORYS, Rotterdam.
- Besley, Timothy, and Robin Burgess. 2000. "Land Reform, Poverty Reduction, and Growth: Evidence from India." *Quarterly Journal of Economics* 115 (2): 389–430.
- Besley, Timothy, and Anne Case. 1993. "Modeling Technology Adoption in Developing Countries." *American Economic Review* 83 (2): 396–402.
- Blanchard, Olivier, Eugenio Cerutti, and Lawrence Summers. 2015. "Inflation and Activity—Two Explorations and Their Monetary Policy Implications." IMF Working Paper 15/230, International Monetary Fund, Washington.
- Brinkman, Henk-Jan, and Cullen S. Hendrix. 2010. "Food Insecurity and Conflict: Applying the WDR Framework."

- Laubach, Thomas, and John C. Williams. 2015. "Measuring the Natural Rate of Interest Redux." Federal Reserve Bank of San Francisco Working Paper 2015-16.
- Malthus, Thomas. R. 1798. *An Essay on the Principle of Population*. London: J. Johnson.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2016. *Agricultural Policy Monitoring and Evaluation 2016*. OECD Publishing: Paris. http://dx.doi.org/10.1787/agr_pol-2016-en.
- Ottaviano, Gianmarco, João Paulo Pessoa, Thomas Sampson, and John Van Reenen. 2014. "The Costs and Benefits of Leaving the EU." London School of Economics and Political Science, Centre for Economic Performance. Unpublished.
- Pescatori, Andrea, and Jarkko Turunen. 2015. "Lower for Longer: Neutral Rates in the United States." IMF Working Paper 15/135, International Monetary Fund, Washington.
- Porter, J.R., L. Xie, A.J. Challinor, K. Cochrane, S.M. Howden, M.M. Iqbal, D.B. Lobell, and M.I. Travasso. 2014. "Food Security and Food Production Systems." In *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, edited by C.B. Field, V.R. Barros, D.J. Dokken, K.J. Mach, M.D. Mastrandrea, T.E. Bilir, M. Chatterjee, K.L. Ebi, Y.O. Estrada, R.C. Genova, B. Girma, E.S. Kissel, A.N. Levy, S. MacCracken, P.R. Mastrandrea, and L.L. White. Cambridge, United Kingdom and New York: Cambridge University Press.
- Raderzki, Marian. 2011. "Primary Commodities: Historical Perspectives and Prospects." In *Beyond the Curse Policies to Harness the Power of Natural Resources*, edited by Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason, and Amadou Sy. Washington: International Monetary Fund.
- Rakotoarisoa, Manitra A., Massimo Iafrate, and Marianna Paschali. 2011. "Why Has Africa Become a Net Food Importer? Explaining Africa Agricultural and Food Trade Deficits." Trade and Markets Division, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome.
- Reifschneider, Dave, William Wascher, and David Wilcox. 2015. "Aggregate Supply in the United States: Recent Developments and Implications for the Conduct of Monetary Policy." *IMF Economic Review* 63 (1): 71-109.
- Rosenzweig, Cynthia, Joshua Elliott, Delphine Deryng, Alex C. Ruane, Christoph Müller, Almut Arneith, Kenneth J. Boote, Christian Folberth, Michael Glotter, Nikolay Khabarov, Kathleen Neumann, Franziska Piontek, Thomas A. M. Pugh, Erwin Schmid, Elke Stehfest, Hong Yang, and James W. Jones. 2014. "Assessing Agricultural Risks of Climate Change in the 21st Century in a Global Gridded Crop Model Inter-comparison." *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 2014 111 (9): 3268-273. Published ahead of print, December 16, 2013.
- Sen, Amartya. 1981. "Ingredients of Famine Analysis: Availability and Entitlements." *The Quarterly Journal of Economics* 96 (3): 433-64.
- Galor, Oded. 2005. "From Stagnation to Growth: Unified Growth Theory." In *Handbook of Economic Growth*, edited by Phillipe Aghion and Steven N. Durlauf. Amsterdam: Elsevier.
- . 2011. *Unified Growth Theory*. Princeton: Princeton University Press.
- , and David N. Weil. 2000. "Population, Technology, and Growth: From Malthusian Stagnation to the Demographic Transition and Beyond." *American Economic Review* 90 (4): 806-28.
- Gollin, Douglas, David Lagakos, and Michael E. Waugh. 2014a. "Agricultural Productivity Differences across Countries." *American Economic Review* 104 (5): 165-70.
- . 2014b. "The Agricultural Productivity Gap." *Quarterly Journal of Economics* 129 (2): 939-93.
- Gollin, Douglas, Stephen Parente, and Richard Rogerson. 2002. "The Role of Agriculture in Development." *American Economic Review* 92 (2): 160-64.
- Government of Ethiopia, Ethiopia Humanitarian Country Team. 2015. "Ethiopia Humanitarian Requirements Document 2016." Addis Ababa.
- Groskopf, Christopher. 2016. "Science Is Warning Us That a Food Crisis Is Coming to Southern Africa. Will We Stop It?" *Quartz Africa*. March 5. <http://qz.com/620499/science-is-warning-us-that-a-food-crisis-is-coming-to-southern-africa-will-we-stop-it/>.
- Gruss, Bertrand. 2014. "After the Boom—Commodity Prices and Economic Growth in Latin America and the Caribbean." IMF Working Paper 14/154, International Monetary Fund, Washington.
- HM Treasury. 2016. "HM Treasury Analysis: The Long-Term Economic Impact of EU Membership and the Alternatives." Presented to Parliament by the Chancellor of the Exchequer by command of Her Majesty, April.
- Hördahl, Peter, Jhuvsh Sobrun, and Philip Turner. 2016. "Low Long-Term Interest Rates as a Global Phenomenon." BIS Working Paper 574, Bank for International Settlements, Basel.
- International Country Risk Guide. 2009. <http://epub.prsgroup.com/products/icrg>. Political Risk Services, New York.
- International Food Policy Research Institute (IFPRI). 2016. *Global Food Policy Report*. Washington: IFPRI. <http://dx.doi.org/10.2499/9780896295827>.
- International Monetary Fund. 2016. "Enhancing Resilience to Natural Disasters in Sub-Saharan Africa." Chapter 3 of the October 2016 *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa*, Washington.
- Jacoby, Hanan G., Guo Li, and Scott Rozelle. 2002. "Hazards of Expropriation: Tenure Insecurity and Investment in Rural China." *American Economic Review* 92 (5): 1420-447.
- Jha, Shikha, and Changyong Rhee. 2012. "Distributional Consequences and Policy Responses to Food Price Inflation in Developing Asia." In *Commodity Price Volatility and Inclusive Growth in Low-Income Economies*, edited by Rabah Arezki, Catherine Pattillo, Marc Quintyn, and Min Zhu. Washington: International Monetary Fund.

- 2015 Revision, Key Findings and Advance Tables.” Working Paper ESA/P/WP.241. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York.
- United Nations Environment Program (UNEP). 2016. *UNEP Frontiers 2016 Report: Emerging Issues of Environmental Concern*. Nairobi: UNEP.
- Williams, John C. 2016. “Monetary Policy in a Low R-Star World.” *Federal Reserve Bank of San Francisco Economic Letter* 2016–23, August 15.
- World Bank. 2015a. *Ending Poverty and Hunger by 2030: An Agenda for the Global Food System*. Washington: World Bank Group.
- . 2015b. *Future of Food: Shaping a Climate-Smart Global Food System*. Washington: World Bank Group.
- World Food Summit. 1996. *Rome Declaration on World Food Security*. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.
- World Resources Institute. 2014. “Creating a Sustainable Food Future: Interim Findings.” World Resources Institute, Washington.
- World Trade Organization (WTO). 2015. *International Trade Statistics 2015*. Geneva: WTO. https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2015_e/its2015_e.pdf.
- Silva, J. M. C. Santos, and Silvana Tenreyro. 2006. “The Log of Gravity.” *Review of Economics and Statistics* 88 (4): 641–58.
- Syverson, Chad. 2016. “Challenges to Mismeasurement Explanations for the U.S. Productivity Slowdown,” NBER Working Paper No. 21974, February, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.
- Tilman, David, and Michael Clark. 2014. “Global Diets Link Environmental Sustainability and Human Health.” *Nature* 515: 518–22.
- . 2015. “Food, Agriculture and the Environment: Can We Feed the World and Save the Earth?” *Daedalus* 144: 8–23.
- Tulin, Volodymyr, and Rahul Anand. 2016. “Understanding India’s Food Inflation Through the Lens of Demand and Supply.” In *Taming Indian Inflation*, edited by Rahul Anand and Paul Cashin. Washington: International Monetary Fund.
- United Kingdom Office for National Statistics. 2015. “National Population Projections: 2014-Based Statistical Bulletin.” <http://www.ons.gov.uk/peoplepopulationandcommunity/populationandmigration/populationprojections/bulletins/nationalpopulationprojections/2015-10-29/pdf>.
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. 2015. “World Population Prospects: The

التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟

ولا تزال أسباب ضعف نمو التجارة العالمية غير مفهومة بشكل واضح، ومع ذلك لا بد من إجراء تشخيص دقيق لتحديد ما إذا كان يمكن لإجراء السياسة المساعدة في هذا الشأن والمجالات التي ينبغي أن يشملها هذا الإجراء.^١ فهل تراجع التجارة مجرد عرض من أعراض ضعف البيئة الاقتصادية بشكل عام، أم أنه نتيجة لإحياء السياسات المقيدة للتجارة؟ لا يزال الاستثمار الخاص ضعيفا في العديد من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية (راجع الفصل الرابع في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، وشرعت الصين في عملية ضرورية وفي موضع ترحيب لاستعادة التوازن الاقتصادي بالتحول من الاعتماد على الاستثمار إلى زيادة الاعتماد على النمو الناتج عن الاستهلاك.^٢ وقام كثير من البلدان المصدرة للسلع الأولية بتخفيض الإنفاق الرأسمالي لمواجهة الضعف المستمر في أسعار السلع الأولية. ونظرا لاعتماد الاستثمار بشكل أكبر على التجارة مقارنة بالاستهلاك، ترى دراسة (2016) Freund أن تراجع الاستثمار سوف يؤدي حتما إلى تباطؤ نمو التجارة (راجع أيضا دراستي Boz, Bussière, and Marsilli 2015 وMorel، على سبيل المثال).

وقد تكون هناك أيضا أسباب أخرى ساهمت في تباطؤ التجارة. فربما أدى تراجع وتيرة تحرير التجارة على مدى السنوات القليلة الماضية وزيادة التدابير الحمائية مؤخرا إلى الحد من التخفيضات المستمرة في تكاليف التجارة بفعل السياسات خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٧، والتي أعطت دفعة قوية لنمو التجارة (دراستا 2016 Evenett and Fritz؛ وHufbauer and Jung 2016). كذلك ساعد انخفاض تكاليف التجارة، والتقدم في وسائل النقل والاتصالات، على انتشار سلاسل القيمة العالمية حيث أدت تجزئة عمليات الإنتاج إلى تعزيز نمو التجارة نتيجة عبور السلع الوسيطة للحدود عدة مرات. وربما تباطؤ تكوين سلاسل الإنتاج عبر الحدود — بسبب اكتمال نموها أو انخفاض تكلفة التجارة بمعدلات أكثر تواضعا، أو كليهما — مما أدى إلى تباطؤ التوسع في التجارة

تباطؤ نمو التجارة منذ عام ٢٠١٢ مقارنة بأدائه التاريخي القوي والنمو الاقتصادي بشكل عام. ويخلص هذا الفصل إلى أن ضعف النشاط الاقتصادي بشكل عام، وخاصة الاستثمار، كان العائق الأساسي أمام نمو التجارة، حيث تسبب في حوالي ثلاثة أرباع التباطؤ. غير أن هناك عوامل أخرى تشكل أيضا عبئا على التجارة، فتراجع وتيرة تحرير التجارة والزيادة في الحمائية مؤخرا تتسبب في كبح نمو التجارة، رغم أن تأثيرهما الكمي لا يزال محدودا حتى الآن. كذلك ساهم التراجع في نمو سلاسل القيمة العالمية بدور مهم في التباطؤ المشاهد، وتشير النتائج إلى أن معالجة الضعف العام في النشاط الاقتصادي، وخاصة في مجال الاستثمار، من شأنه تنشيط التبادل التجاري، وهو ما يمكن أن يساهم بالتالي في تعزيز الإنتاجية والنمو. ونظرا لتراجع آفاق النمو العالمي، فإن إجراء المزيد من الإصلاحات التجارية التي تخفض الحواجز، مع اتخاذ تدابير لخفض التكلفة على أولئك الذين يتحملون عبء التكيف، من شأنه تعزيز تبادل السلع والخدمات على المستوى الدولي وإنعاش حلقة التأثيرات الإيجابية للتجارة والنمو.

وقد تباطؤ نمو التجارة العالمية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. فبعد الانهيار الحاد في حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات ثم تعافيه بدرجة أكثر حدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، زاد بأكثر قليلا من ٣٪ سنويا منذ عام ٢٠١٢، أي بأقل من نصف متوسط معدل الزيادة خلال العقود الثلاثة السابقة. وكان تباطؤ نمو التجارة لافتا للنظر، وخاصة عند مقارنته بالعلاقة التاريخية بين النمو في التجارة والنشاط الاقتصادي العالمي (الشكل البياني ٢-١). ورغم أن معدل النمو الحقيقي للتجارة العالمية بلغ، في المتوسط، ضعفي معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي في الفترة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٧، فقد واكبت التجارة العالمية بالكاد وتيرة إجمالي الناتج المحلي العالمي على مدى الأربع سنوات الماضية. ولهذا النمو البطيء الممتد في حجم التبادل التجاري مقارنة بالنشاط الاقتصادي عدد قليل من السوابق التاريخية خلال العقود الخمسة الماضية.

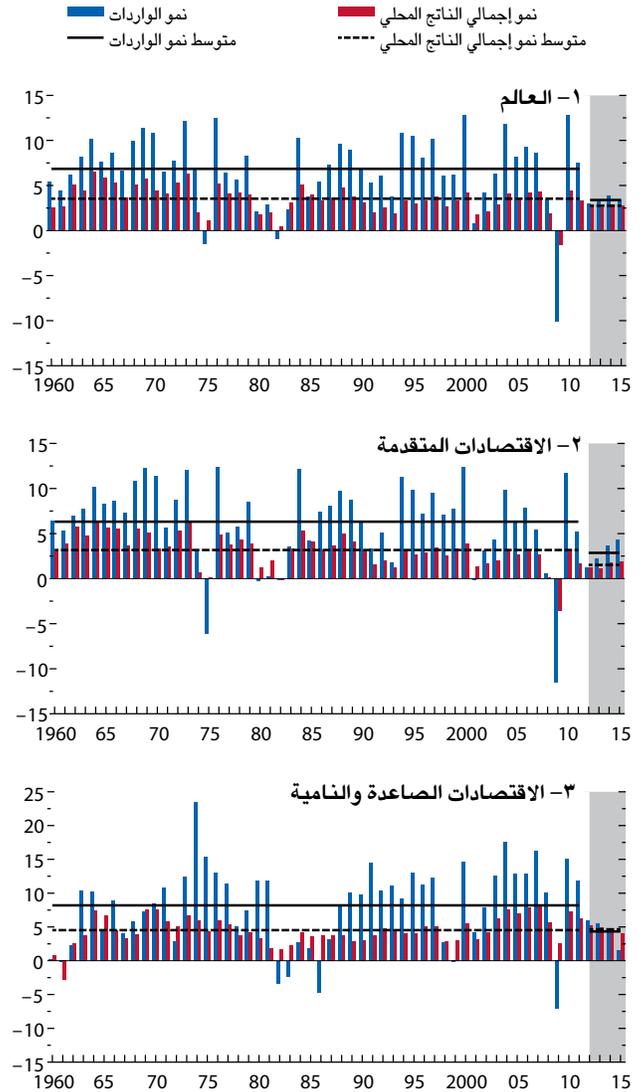
المؤلفون الرئيسيون لهذا الفصل هم عاقب أسلم، وأمينة بوز (رئيس فريق مشارك)، وأوخينيو سيروتي، وماركوس بوبلافسكي - ريبيرو، وبيتيا توبالوفا (رئيس فريق مشارك)، مع دعم من آفا ييبين هونغ، وهاو جيانغ، وإيفينيا بوغاشيفا، وريتشل زيمانسكي، وهونغ يانغ، ومارينا توبالوفا كولي، ومساهمات من جيبين آهن، ودييغو سرديرو، ورومين دوفال، وكريستيان هن. وكان الاستشاري الخارجي هو أندريه ليفتشينكو. واستفاد الفصل من تعليقات واقتراحات برنت نيمان.

^١ راجع دراسة (2015) Hoekman وما ورد فيها من أوراق بحثية حول تحليل تباطؤ التجارة العالمية. ومقارنة بالدراسات الواردة في (2015) Hoekman، يتيح المنهج المتبع في هذا الفصل إجراء مقارنة أشمل بين مختلف الفرضيات المتعلقة بعدد كبير من الاقتصادات واستخدام مجموعة من متنوعة من المناهج التحليلية.

^٢ يناقش الفصل الرابع من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هذا التداعيات العالمية المترتبة على استعادة التوازن الاقتصادي في الصين، بما في ذلك من خلال التجارة.

الشكل البياني ٢-١: النمو الحقيقي العالمي للتجارة وإجمالي الناتج المحلي من منظور تاريخي (%)

كان الانخفاض في النمو الحقيقي للتجارة منذ عام ٢٠١٢ لافتاً للنظر، وخاصة عند مقارنته بالعلاقة التاريخية بين النمو في التجارة والنشاط الاقتصادي العالمي.



المرتبطة بسلاسل العرض (دراسة Constantinescu, Mattoo, and Ruta 2015) وقد تكون الأسباب الأخرى لانخفاض نمو التجارة أكثر تطوراً في طبيعتها، مثل الزيادة في الطلب النسبي على السلع غير التجارية نتيجة تنامي الثروات أو شيخوخة السكان.

وشهدت الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٧ نشاطاً كبيراً للعلامة ونمو اقتصادياً سريعاً. وكان هناك توافق قوي في الآراء بين الاقتصاديين على مساهمة التجارة الدولية في ارتفاع مستوى الرخاء بشكل عام، رغم أن تكاليف التكيف التي يواجهها بعض العاملين تكون كبيرة في كثير من الأحيان. وتمكّن التجارة الدولية الاقتصادات من التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية والاستفادة من وفورات الحجم والنطاق. غير أن التجارة يمكنها أيضاً دفع النمو الاقتصادي من خلال نشر المعرفة والتكنولوجيا وتعزيز استحداث منتجات جديدة، وفي نهاية المطاف زيادة الإنتاجية.^٥ وفي ضوء التباطؤ المتزامن في نمو الإنتاجية في العديد من الاقتصادات، قد تكون هناك أسباب قوية تدعو إلى إنعاش حلقة التأثيرات الإيجابية للتجارة والنمو من خلال تضافر جهود صناعات السياسات لفتح الأسواق ومواصلة الحد من تكاليف التجارة.^٦

وللمساهمة في فهمنا لأسباب التباطؤ الحاد في التجارة منذ نهاية عام ٢٠١١ وتصميم استجابة ملائمة على صعيد السياسات، يركز هذا الفصل على الأسئلة التالية:

- ما مدى انتشار الانخفاض في نمو التجارة الدولية بعد عام ٢٠١١؟ وهل اختلفت ديناميكية التجارة بين الاقتصادات؟ وهل اختلف تباطؤ التجارة حسب نوع التجارة ومجموعة المنتجات؟
- ما مقدار التراجع في نمو التجارة الذي يعكس ضعف النشاط الاقتصادي والتغيرات في تكوين النمو؟ وتحديداً، ما مقدار التباطؤ في نمو التجارة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

^٣ ترى دراسة Constantinescu, Mattoo, and Ruta (2015) أن نمو سلاسل العرض العالمية، وخاصة تلك التي تضم الصين، قد تراجع حتى قبل الأزمة المالية العالمية. راجع دراسة Kee and Tang (2016) للاطلاع على مزيد من الأدلة على تطور سلاسل القيمة في الصين خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

^٤ في الواقع، إذا كان التباطؤ المشاهد في التجارة يمثل ببساطة نهاية فترة من نمو التجارة السريع على نحو غير معتاد، نتيجة بعض العوامل المذكورة أعلاه، فإن الاقتصاد العالمي يمكن أن يعود إلى حالة مستقرة تنمو فيها التجارة، حسبما تتنبأ النظرية، بنفس معدل نمو الناتج. وفي مثل هذه الحالة المستقرة، تستقر تكاليف التجارة، وهيكل فرادى الاقتصادات، وأنماط الإنتاج والتعهد والتجارة فيما بين البلدان. راجع على سبيل المثال Dixit and Norman (1980) أو Ethier (1985).

^٥ راجع، على سبيل المثال، دراسات Krugman (1979)، و Grossman (1991) and Helpman، و Young (1991)، و Lee (1993)، و Frankel and Romer (1999)، و Bernard and others (2003)، وغيرها.

^٦ راجع دراسة Goldberg and Pavcnik (2016) للاطلاع على استعراض للدراسات المعنية بآثار السياسة التجارية على أحجام التجارة، والإنتاجية، وأسواق العمل، والنمو.

الفصل ٢ التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟

• غير أن هناك عوامل أخرى تشكل أيضاً عبئاً على نمو التجارة. فالتباطؤ في وتيرة تحرير التجارة وزيادة التدابير الحمائية مؤخراً يتسببان في كبح نمو التجارة الدولية في السلع، حتى إذا كان تأثيرهما الكمي محدوداً نسبياً حتى الآن. كذلك ساهم الانخفاض الواضح في نمو سلاسل القيمة العالمية بدور مهم في التباطؤ المشاهد. وبشكل عام، هناك عوامل أخرى بخلاف مستوى النشاط الاقتصادي وتكوينه أدت إلى انخفاض النمو السنوي للواردات الحقيقية على مستوى العالم بنحو ١,٧٥٪ نقطة مئوية منذ عام ٢٠١٢.

والنتيجة الرئيسية التي يخلص إليها هذا الفصل — وهي أن ضعف نمو التجارة إلى حد كبير هو أحد أعراض التباطؤ المتزامن في النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية — تعني أن سياسات معالجة العوائق التي تعترض النمو، وخاصة الاستثمار في المجالات التي يكون فيها مستوى الاستثمار منخفضاً، ينبغي أن تكون في صدارة الجهود الرامية إلى تحسين صحة الاقتصاد العالمي. وسوف ينشأ عن هذه السياسات، من خلال زيادة حجم التبادل التجاري بصورة غير مباشرة، آثار انتشارية إيجابية كلما انتقلت آثار الروابط التجارية وعززت التوسع الاقتصادي في كل بلد. ومع ذلك، فنظراً لأنه يمكن تعزيز التجارة الإنتاجية ودفع النمو، تهدف السياسات مباشرة إلى الحد من تكاليف التجارة ويظل تنشيط التجارة مهما في ضوء تراجع الآفاق العالمية والاتجاهات العامة غير المواتية للإنتاجية. والعديد من الاقتصادات الصاعدة والنامية تضع أو تواجه حواجز تجارية تحول دون دخولها إلى الأسواق العالمية والمشاركة في سلاسل الإنتاج العالمية؛ لذا فإن تنسيق الجهود لإزالة هذه الحواجز يمكن أن يبدأ جولة جديدة من الاندماج وتطوير سلاسل القيمة العالمية وتوفير مزيد من حوافز الاستثمار للشركات (دراسة Freund 2016). وبشكل أعم، فإن تجنب التدابير الحمائية وإحياء عملية تحرير التجارة من خلال الإصلاحات التجارية التي تخفض الحواجز، إلى جانب التدابير المتخذة لخفض التكلفة على أولئك الذين يتحملون عبء التكيف، من شأنه دفع النمو في تبادل السلع والخدمات على المستوى الدولي وفي النهاية تعزيز النشاط العالمي.

ومن المهم التأكيد من البداية على أن القياس الدقيق لدور النشاط الاقتصادي، والسياسات التجارية، وسلاسل القيمة العالمية في تطور تدفقات التجارة يعد بطبيعته مهمة صعبة. فمن الواضح أن الطلب على السلع التجارية يعد دالة للنمو الاقتصادي، لكن يمكن أن تؤثر التجارة الدولية والسياسات التجارية أيضاً في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على القرارات الاستثمارية للشركات، وحصولها على المدخلات الوسيطة، وعمليات الإنتاج، والإنتاجية. فعلى سبيل المثال،

مقارنة بفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية، الذي يمكن أن يُعزى إلى تراجع النمو؛ وإلى أي مدى يمكن عزو التباطؤ في التجارة، مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي، إلى التغيرات في تكوين الطلب؟

• ما الدور الذي ساهمت به عوامل أخرى — بخلاف الناتج — في كبح نمو التجارة؟ وهل التباطؤ نتيجة لتشوهات السياسة، مثل تباطؤ تحرير التجارة أو زيادة الحمائية؟ أم أنه يعكس اكتمال نمو سلاسل العرض العالمية؟

ويبدأ هذا الفصل بتوثيق تطور نمو التجارة عبر أبعاد مختلفة، ثم يستخدم ثلاثة مناهج تحليلية متكاملة في تحليل العوامل الكامنة وراء التباطؤ الذي حدث مؤخراً. ويستخدم الجزء الأول من التحليل نموذج تجريبي قياسي للطلب على الواردات لتحديد ما إذا كان نمو الواردات على المستوى القطري قد تباطأ بدرجة أكبر مما تتنبأ به التغيرات في مكونات الطلب الكلي والأسعار النسبية في السنوات الأخيرة. ويستكمل الجزء الثاني التحليل التجريبي من خلال تقدير نموذج هيكل متعدد البلدان والقطاعات يقيس أهمية التغيرات في تكوين الطلب وعوامل أخرى، مثل تكاليف التجارة. أما الجزء الثالث من التحليل فيستخدم بيانات مفصلة للغاية لتسليط الضوء على دور السياسات التجارية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

وفيما يلي النتائج الرئيسية لهذا الفصل:

• كان التراجع في النمو الحقيقي للتجارة واسع النطاق. فقد اجتنب عدد قليل من البلدان التباطؤ الذي حدث في نمو التجارة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، سواء بالقيمة المطلقة أو مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي. وبالمثل، انخفض نمو تجارة السلع والخدمات، رغم أن التباطؤ في تجارة الخدمات كان أقل. وبالنسبة للسلع، تراجع نمو التجارة في ٨٥٪ من أصناف المنتجات، حيث كان التباطؤ المشاهد في تجارة السلع الرأسمالية والوسيط هو الأكثر حدة.

• يبدو أن الضعف العام في النشاط الاقتصادي، وخاصة التباطؤ في نمو الاستثمار يضع عراقيل رئيسية أمام نمو التجارة منذ عام ٢٠١٢. ويشير التحليل التجريبي إلى أنه يمكن اعتبار ضعف النشاط الاقتصادي، لا سيما تراجع نمو الاستثمار، مسؤولاً عن نسبة تصل إلى ثلاثة أرباع الانخفاض في نمو الواردات الحقيقية من السلع، للعالم ككل، في الفترة بين ٢٠٠٣-٢٠٠٧ و ٢٠١٢-٢٠١٥. وبالمثل، يخلص نموذج التوازن العام إلى أن ٦٠٪ من التباطؤ في معدل نمو واردات السلع بالقيمة الاسمية مقارنة بإجمالي الناتج المحلي يُعزى إلى التغيرات في تكوين الطلب.

أسواق التصدير (دراسة Melitz 2003) والاستفادة من وفورات الحجم الناتجة عن ذلك (الإطار ٢-١).^٨ وبخلاف التحسن في الإنتاجية الناشئ عن إعادة التوزيع، يمكن أن تؤدي التجارة أيضاً إلى تحسن إنتاجيةفرادى الشركات. فالتصدير يتيح للشركات فرصة التعلم من الأسواق الخارجية، على سبيل المثال، من خلال علاقتها بمشترين معينين (دراسة De Loecker 2013)، وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق يوفر حوافز أكبر للاستثمار في التكنولوجيا (دراسة Bustos 2011؛ و Lileeva and Trefler 2010). وقد تضطر الشركات التي تواجه منافسة خارجية في الأسواق المحلية إلى تخفيض الهوامش بين التكلفة والسعر ونقل منحنى متوسط التكلفة إلى أسفل (دراسة Helpman and Krugman 1985)، والتركيز على منتجات التخصص الأساسي (دراسة Bernard, Redding, and Schott 2011)، والحد من التراخي الإداري وتحقيق مكاسب الكفاءة (دراسة Hicks 1935). وقد تبين كذلك أن تحرير التجارة يحفز الشركات على الابتكار على النحو الذي عكسه نفقاتها على البحث والتطوير وبراءات الاختراع عند سعيها لزيادة تواجدها في السوق العالمية (دراسة Bloom, Draca, and Van Reenen 2016). وأخيراً، تستفيد الشركات من طائفة أوسع وأرخص وربما ذات جودة أعلى من المدخلات الوسيطة التي تتيحها التجارة الدولية (دراسة Grossman and Helpman 1991؛ و Rivera-Batiz and Romer 1991).

ويستفيد المستهلكون والمنتجون بشكل عام من تبادل السلع والخدمات على المستوى الدولي وما ينشأ عن ذلك من كفاءات. وتؤدي التجارة إلى انخفاض الأسعار على المستهلكين والمنتجين، وبالتالي زيادة دخولهم الحقيقية. وتؤدي أيضاً إلى زيادة مجموعة المنتجات المتاحة للمستهلكين والمنتجين (دراسة Broda and Weinstein 2006). ويمكن أن تعزز هاتين القناتين الرفاهية بشكل كبير (الإطار ٢-٣). وتشير النظرية الاقتصادية أيضاً إلى أن مكاسب الاستهلاك والاستخدام الأكفأ للموارد نتيجة التجارة ينبغي أن يعزز إجمالي الناتج المحلي حتى إذا كان من الصعب الكشف عن وجود علاقة سببية قوية بين التجارة والنمو في البيانات القطرية.^٩

^٨ للاطلاع على مناقشة حول تأثير التجارة على إعادة التوزيع داخل الصناعة الواحدة والإنتاجية، راجع، على سبيل المثال، دراسات Melitz (2003)؛ و (2006) Bernard, Jensen, and Schott؛ و (2008) Melitz and Ottaviano. وتعرض دراستا Lileeva and Trefler (2010)، و Bustos (2011) أدلة على الاستثمارات المحفزة للتصدير في مجال التكنولوجيا، بينما تناقش دراستا De Loecker (2013، 2007)، و (2014) Atkin, Khandelwal, and Osman قناة "التعلم من خلال التصدير". وتبحث دراسات Pavcnik (2002)، و (2003) Erdem and Tybout، و (2007) Amiti and Konings؛ و (2011) Topalova and Khandelwal في آثار تحرير التجارة على الإنتاجية، بما في ذلك من خلال قناة المدخلات الوسيطة.^٩ تعرض دراسة Frankel and Romer (1999) بعض التقديرات الأولية للآثار السببية للتجارة على الدخل؛ وللإطلاع على أحدث التحليلات، راجع دراسة Feyrer (2009a and 2009b). من ناحية أخرى، تخلص دراسة Rodríguez and Rodrik (2001) إلى أن طبيعة العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي لا تزال غامضة على أسس تجريبية.

ربما ساهم انخفاض وتيرة تحرير التجارة منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في ببطء نمو الإنتاجية، وضعف الاستثمار، وانخفاض نمو الناتج في السنوات الأخيرة. وكما هو الحال في الغالبية العظمى من الدراسات المعنية بالتجارة، لا يركز التحليل التجريبي في هذا الفصل سوى على جزء من هذه الشبكة المعقدة من العلاقات، لأن هدفه الأساسي هو إثبات ما إذا كانت ديناميكية التجارة في الآونة الأخيرة تتسق مع المستوى المشاهد لنمو الناتج وتكوينه، وتطور السياسات التجارية، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية في ظل أنماط الارتباط التاريخية. ويتخذ التحليل الهيكلي منهجاً أكثر شمولاً نظراً لأن مستوى النشاط الاقتصادي، وهيكل الإنتاج، وأنماط التجارة يتم تحديدها معاً، في نموذج التوازن العام، عن طريق تكاليف التجارة، والأفضليات، والإنتاجية. لكن نظراً لأن النموذج يمثل العالم الحقيقي تمثيلاً مبسطاً، يتعذر عليه رصد كافة القنوات التي قد تؤثر التجارة من خلالها على الناتج.

آثار التجارة على الإنتاجية والرفاهية: تمهيد

بينما ينصب التركيز الرئيسي لهذا الفصل على محركات الانخفاض في نمو التجارة مؤخرًا، فمن المهم فهم آثاره المحتملة على الإنتاجية والنمو في ظل تراجع الآفاق العالمية والاتجاهات العامة غير المواتية للإنتاجية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعرض هذا القسم استعراضاً موجزاً للقنوات الرئيسية التي يمكن من خلالها أن يؤدي انفتاح اقتصاد مغلق أمام التجارة أو مواصلة دفع التجارة الدولية عن طريق خفض الحواجز التجارية إلى استفادة الاقتصاد الكلي فضلاً على ما قد ينطوي عليه ذلك من تحديات.^٧

ويمكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى تحسين الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة بوجه عام، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال عدد من القنوات. ومن أشهر منافع التجارة أنها تحث على استخدام عوامل الإنتاج، كرأس المال والعمل، على نحو أكثر كفاءة. وعندما تفتح الاقتصادات أمام التجارة الدولية، يمكن أن تخصص في السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها الكلية (دراسة Ricardo 1817). وقد يؤدي تحرير التجارة أيضاً إلى زيادة الإنتاجية في كل قطاع عن طريق إعادة توزيع الموارد في اتجاه الشركات الأكثر إنتاجية التي تكون في وضع أفضل لتوسيع أنشطتها في

^٧ من المهم ملاحظة أن النظرية تتنبأ، في معظم الحالات، بمنافع التجارة التي تنشأ نتيجة إزالة التشوهات التي تحد من زيادة التدفقات التجارية. وتحتوي دراسة مجلس المستشارين الاقتصاديين (٢٠١٥) على استعراض شامل لمنافع التجارة في حالة الولايات المتحدة.

بشكل مختلف نتيجة التغيرات في الأسعار النسبية الناجمة عن التجارة. ففي دراسة حديثة، Fajgelbaum and Khandelwal (2016)، تم وضع إطار لعزل هذا الأثر تحديداً ومحاكاة مكاسب تخفيض تكاليف التجارة في عدد كبير من الاقتصادات. وتوصلت الدراسة إلى أن منافع التجارة الناشئة عن انخفاض الأسعار تميل لصالح من هم في الجزء السفلي من توزيع الدخل لأن الفقراء ينفقون نسبة أكبر من دخلهم على السلع التجارية. وباختصار، يمكن أن تؤدي زيادة الاندماج التجاري إلى تعزيز الإنتاجية والنمو، مما يزيد من الرفاهية الكلية. ومع ذلك، هناك رابحون وخاسرون من زيادة الانفتاح التجاري، وخاصة على المدى القصير. ولا ينبغي الاستهانة بتكاليف التكيف التي يتحملها بعض العاملين نتيجة زيادة تحرير التجارة بها والتي تدعو إلى اتخاذ تدابير تكيفية على صعيد السياسات لضمان أن يكون الاندماج التجاري في صالح الجميع (راجع أيضاً الإطار ٢-٢).

تباطؤ نمو التجارة: الأنماط الرئيسية

يسفر البحث في تطور التجارة العالمية في السنوات الأخيرة عن صورتين مختلفتين على نحو ملفت، حسبما إذا كان التبادل التجاري يقاس بالقيمة الحقيقية أو الاسمية للدولار الأمريكي. فقد تباطأ نمو التجارة العالمية، بالقيمة الحقيقية، منذ نهاية عام ٢٠١١؛ غير أنه انهار، بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي، منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤ (اللوحات ١ و ٢ في الشكل البياني ٢-٢). فقد انخفضت قيمة التجارة في السلع والخدمات بنسبة ١٠,٥٪ في عام ٢٠١٥ مدفوعة بهبوط مخفض الواردات بنسبة ١٣٪، حيث انخفضت أسعار النفط بشكل حاد وارتفعت قيمة الدولار الأمريكي؛ وقد هدأت وتيرة الانخفاض في الشهر الأخيرة.^{١٤} واستمر نمو حجم التجارة في السلع والخدمات خلال هذه الفترة، وإن كان بمعدل منخفض نسبياً يزيد قليلاً على ٣٪ سنوياً، ودون وجود أي بادرة على تسارع الوتيرة.^{١٥} ونظراً لأن جانباً كبيراً من الانخفاض في نمو التجارة بالقيمة الاسمية يرجع إلى الانخفاض الحاد في سعر النفط وقوة الدولار الأمريكي، تركز بقية الحقائق المجردة والعديد من المناهج التحليلية على تطور أحجام التجارة — أي نمو التجارة بالقيمة الحقيقية.^{١٦}

ويعد التباطؤ في النمو الحقيقي للتجارة واسع النطاق في مختلف الاقتصادات، سواء بالقيمة المطلقة أو مقارنة بنمو

غير أنه بينما تؤدي التجارة إلى زيادة "حجم الفطيرة"، فغالباً لا توزع منافعتها بالتساوي—وهذا هو مصدر الكثير من المعارضة الشعبية لزيادة الانفتاح التجاري. وللتجارة أثر توزيعي داخل الاقتصاد من خلال قناتين مختلفتين. فهي تؤثر بشكل مختلف على دخل العاملين باختلاف قطاعاتهم ومهاراتهم (راجع، على سبيل المثال دراسة Stolper and Samuelson 1941).^{١٧} ويمكن أيضاً أن تؤثر بشكل مختلف على تكلفة المعيشة التي تواجه مختلف المستهلكين من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات.

وقد تناولت العديد من الدراسات أثر التجارة على توزيع الدخل.^{١٨} فمن ناحية، توفر القطاعات والشركات التي تتوسع نتيجة زيادة قدرتها على الوصول إلى الأسواق الخارجية فرص توظيف جديدة وأعلى جودة غالباً.^{١٩} ومن ناحية أخرى فإن دخول العاملين وفرص العمل المتاحة لهم في القطاعات والشركات المتنافسة مع الواردات الأجنبية يمكن أن تتأثر سلباً، وقد تكون هذه الآثار السلبية طويلة الأمد إذا لم تتمكن الشركات والقطاعات المتوسعة من الاستيعاب الفوري للعاملين الذين تم تسريحهم بسبب طبيعة مهاراتهم و/أو موقعهم الجغرافي. وتخلص إحدى الدراسات المستشهد بها على نطاق واسع، وهي دراسة Autor, Dorn, and Hanson (2013) حول أثر منافسة الواردات الصينية على سوق العمل الأمريكية إلى أن ارتفاع الواردات من الصين قد أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض المشاركة في القوى العاملة، وانخفاض الأجور في أسواق العمل المحلية في قطاع الصناعات التحويلية المنافسة للواردات.^{٢٠}

وقد يكون للتجارة أيضاً أثر توزيعي عندما يستفيد المستهلكون من سلال مختلفة من السلع التي تتأثر أسعارها

^{١٤} راجع أيضاً Jones (1971) وMussa (1974) للاطلاع على مناقشات حول نظرية ستولپر-سامويلسون ونموذج التجارة ذو العوامل المحددة. وتحتوي دراسة Levchenko and Zhang (2013) على تقدير كمي لمختلف آثار الاندماج التجاري في الصين، والهند، ووسط وشرق أوروبا على الأجور الحقيقية في مختلف البلدان والقطاعات.

^{١٥} راجع دراسات Goldberg and Pavcnik (2004, 2007) وWorld Bank (2010)، والمراجع الواردة فيها للاطلاع على استعراض للأدلة على وجود آثار توزيعية للتجارة في الاقتصادات النامية. وبالنسبة للولايات المتحدة، راجع دراسة Ebenstein and others (2014). وبالنسبة لأحدث النظريات والأدلة على الارتباط بين عدم المساواة والتجارة، راجع دراسة Helpman and others (وشبكة الإصدار).

^{١٦} يوثق عدد كبير من الدراسات ارتفاع الأجور المدفوعة للعاملين في الصناعات التصديرية أو المصانع التصديرية في الولايات المتحدة، حيث تتراوح تقديرات الزيادة في أجور العاملين في هذه الصناعات التصديرية بين ١,٧٥٪ و ١,٨٨٪ (راجع، على سبيل المثال، دراستي Bernard and Jensen 1995، و Bernard and others 2007، والجدول ٤ في دراسة مجلس المستشارين الاقتصاديين (٢٠١٥)).

^{١٧} راجع أيضاً دراسة Lawrence (2014)، التي ترى أنه بينما أدت الواردات المصنعة من الصين إلى ارتفاع كبير في مستوى معيشة بعض العاملين والمناطق بشكل عام في الولايات المتحدة، فإن التوسع في التجارة مع الصين كان يعني مواءمة مكلفة ومرهقة. وفي أوروبا، أدت زيادة المنافسة مع الواردات الصينية أيضاً إلى انخفاض مستوى التوظيف وحصة العمالة غير الماهرة، دراسة Bloom, Draca, and Van Reenen (2016).

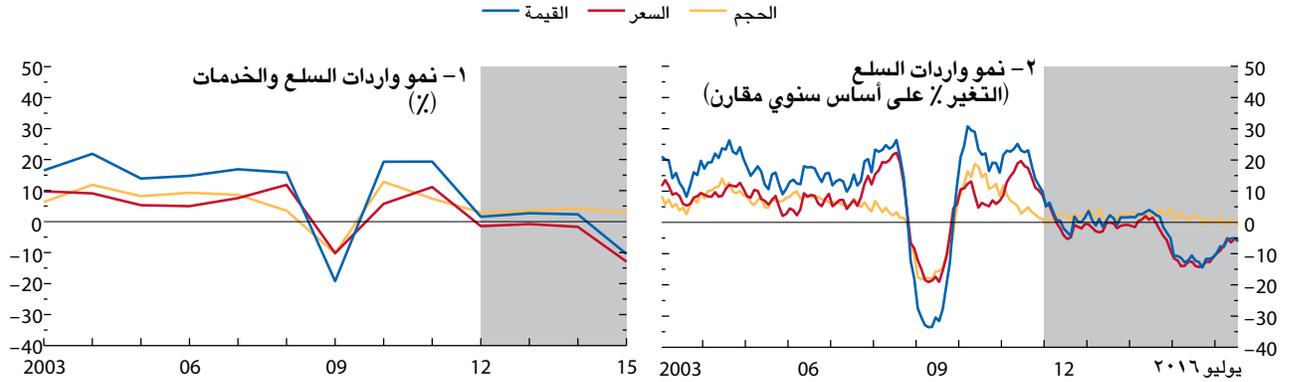
^{١٤} راجع الفصل الثالث من هذا التقرير للاطلاع على مناقشة حول أثر أسعار الواردات على التضخم العالمي.

^{١٥} في الواقع، وفقاً لما ورد في تقرير "World Trade Monitor" الصادر عن المركز الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB) في يوليو ٢٠١٦، ظلت أحجام التجارة العالمية في السلع دون تغيير تقريباً منذ نهاية عام ٢٠١٤.

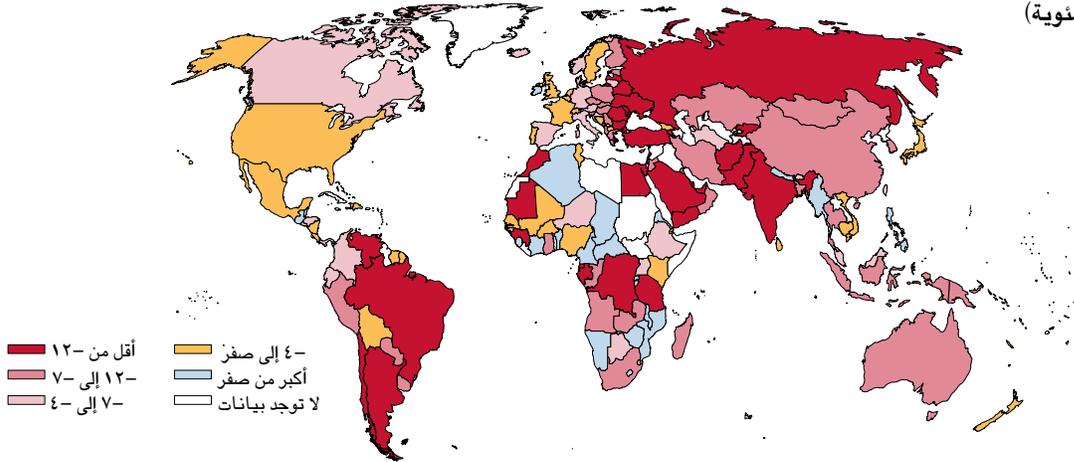
^{١٦} يتناول تحليل التوازن العام تطور القيم الاسمية للتجارة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الاسمي. وبالمثل، يتناول نموذج الجاذبية، الذي يناقشه أيضاً هذا الفصل، تدفقات التجارة الثنائية القطاعية بالقيمة الاسمية.

الشكل البياني ٢-٢: التجارة العالمية بالأحجام والقيم وعبر البلدان

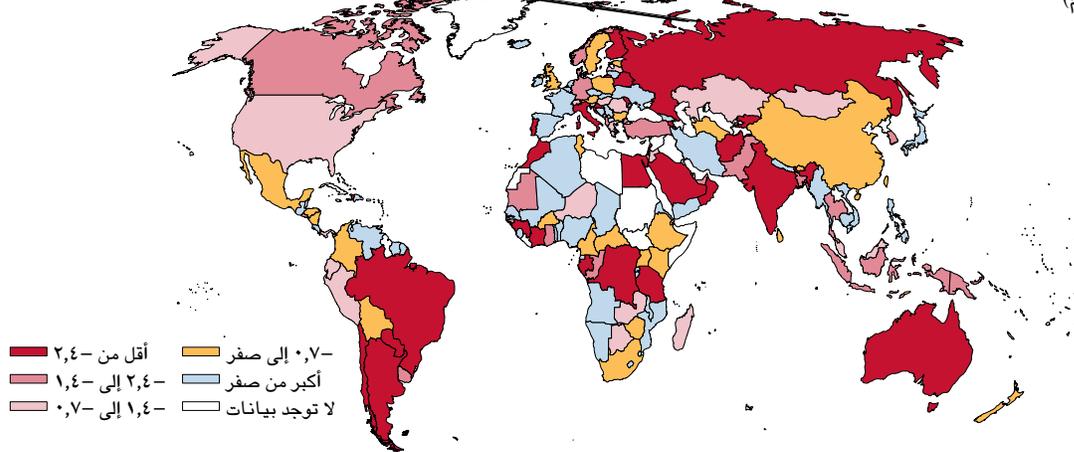
استمر نمو التجارة العالمية، بالقيمة الحقيقية، منذ نهاية عام ٢٠١١، وإن كان بمعدل أقل بكثير، بينما انهار، بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي، منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤. وكان التباطؤ في النمو الحقيقي للتجارة واسع النطاق عبر الاقتصادات، سواء بالقيمة المطلقة أو مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي.



٣- الفرق في متوسط نمو الواردات الحقيقية بين ٢٠٠٣-٢٠٠٧ و ٢٠١٢-٢٠١٥ (بالنقاط المنوية)



٤- الفرق في نسبة متوسط نمو الواردات الحقيقية إلى متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين ٢٠٠٣-٢٠٠٧ و ٢٠١٢-٢٠١٥ (بالأرقام)



المصادر: "المركز الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية" (CPB): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. الفترات المختلفة، التي تظهر بدرجات لون مختلفة، تقابل الأمدية الربيعية التي تحسب استناداً إلى التوزيع عبر البلدان التي شهدت انخفاضا في نمو الواردات الحقيقية (اللوحة ٣) أو نسبة متوسط نمو الواردات الحقيقية إلى متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (اللوحة ٤).

٢-٤). ويستخدم التحليل في هذا الفصل مجموعة بيانات حديثة لحساب مؤشرات أسعار وأحجام الواردات كل على حدة حسب فئات المنتجات والاستخدام النهائي، وذلك باستخدام بيانات مفصلة عن حوالي ٥٣٠٠ منتج في ٥٢ بلداً. وتشير مجموعة البيانات الحديثة هذه إلى أن التوزيع الكلي لنمو أحجام التجارة عبر ما يقرب من ١٠٠ صنف منتج تم تحليلها كل على حدة قد تحول إلى اليسار خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ مقارنة بتوزيع معدلات النمو المشاهدة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وشهد أكثر من ٨٥٪ من أصناف المنتجات تراجعاً في متوسط معدلات نمو أحجام التجارة بين الفترتين، بما في ذلك المنتجات المرتبطة بالنفط، والتي تمثل أكثر من ١٠٪ من مجموع التجارة.

ومع ذلك، تباينت حدة التباطؤ في نمو تجارة السلع بين مختلف أنواع المنتجات. وقد ظلت التجارة في السلع الاستهلاكية غير المعمرة متماسكة بشكل جيد نسبياً. وكان نمو التجارة في السلع الرأسمالية هو الأكثر انخفاضاً، تليها السلع الوسيطة الأولية، والسلع الاستهلاكية المعمرة، والسلع الوسيطة المصنعة (اللوحة ٤ في الشكل البياني ٢-٤). أما التباطؤ الأكثر حدة في تجارة السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة (بما في ذلك السيارات وغيرها من معدات النقل غير الصناعية)، والتي تشكل جزءاً كبيراً من النفقات الاستثمارية، فيشير إلى الدور المحتمل لضعف الاستثمار في كبح نمو التجارة العالمية في السنوات الأخيرة.

فهم التباطؤ في نمو التجارة

يتطلب تحديد الاستجابات الملائمة على صعيد السياسات إزاء ضعف التجارة تشخيصاً واضحاً لأسبابه. فهل يرجع كبح نمو التجارة في المقام الأول إلى الضعف الممتد في البيئة الاقتصادية العالمية؟ وإذا كان الأمر كذلك، يمكن لصناع السياسات تركيز اهتمامهم على تنشيط النمو، وتحديدًا على تعزيز الاستثمار في المجالات التي يكون فيها مستوى الاستثمار منخفضاً بشكل خاص. أم أن الأسباب تكمن في أنواع أخرى من المعوقات، مثل تباطؤ وتيرة الإصلاح التجاري، وهو ما يوحي باتخاذ مجموعة مختلفة من الإجراءات؟

ويبدأ هذا التحليل بقياس تأثير البيئة الاقتصادية الكلية وتكوين النمو في تباطؤ نمو التجارة، باستخدام منهج تجريبي ومنهج قائم على نموذج. ونظراً لأن المنهجين يشيران إلى عدم قدرة الناتج، وتكوينه، على التنبؤ بشكل كامل بالضعف المشاهد في التجارة منذ عام ٢٠١٢، فإن التحليل يتجه في الأقسام التالية إلى فصل دور العوامل الأخرى — السياسات التجارية والتغيرات في وتيرة التوسع في سلاسل القيمة

٢٠ توفر قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة معلومات عن القيمة الاسمية لواردات السلع وكمية هذه الواردات، وبالتالي يمكن حساب التغيرات في قيمة الوحدة لكل منتج بمرور الوقت. (راجع المرفق ٢-٢ ودراسة Boz and Cerutti، وشبكة الإصدار، للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

إجمالي الناتج المحلي (اللوحتان ٣ و٤ في الشكل البياني ٢-٢). فقد تباطأ نمو واردات السلع والخدمات خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ في ١٤٣ بلداً من ١٧١ بلداً بالمقارنة بالسنوات الخمس التي سبقت الأزمة المالية العالمية. وإذا ما تم قياسه مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي، سنجد أن التباطؤ قد حدث في ١١٦ بلداً.

وتباينت ملامح تباطؤ نمو الواردات الحقيقية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ حسب مجموعات البلدان (الشكل البياني ٢-٣) وحسب القطاعات (الشكل البياني ٢-٤). فقد كان التباطؤ حاداً في الاقتصادات المتقدمة في بداية الفترة عقب أزمت الديون في منطقة اليورو، لكن ارتفع نمو الواردات بعد ذلك اتساقاً مع التعافي المتواضع في هذه الاقتصادات. وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية، كان التباطؤ أكثر اعتدالاً في البداية، لكنه أصبح أكثر حدة خلال العامين الماضيين. ويعزى ذلك إلى ضعف الواردات في الصين والضغط الاقتصادي الكلية في عدد من الاقتصادات، بما في ذلك البلدان المصدرة للسلع الأولية التي تأثرت بالانخفاضات الحادة في أسعار صادراتها (راجع أيضاً الفصل الأول في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

وكما كان الحال خلال الأزمة المالية العالمية، كانت التجارة في الخدمات أقوى من التجارة في السلع (اللوحة ١ في الشكل البياني ٢-٤). فقد بلغ معدل النمو السنوي لأحجام التجارة في الخدمات والسلع حوالي ٩,٥٪ و ٩٪، على الترتيب، خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، لكن انخفض معدل نمو التجارة في الخدمات إلى ٥,٥٪ خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وانخفض معدل نمو تجارة السلع بأكثر من ذلك بكثير ليصل إلى أقل قليلاً من ٣٪. ويرى الكثيرون أن النمو في تجارة الخدمات قد يكون أقوى مما تعكسه هذه الأرقام. فقد أدت نماذج الأعمال الجديدة والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى زيادة سريعة في تجارة الخدمات الرقمية، بما في ذلك في البيانات الرقمية والخدمات المقدمة مجاناً (مثل البريد الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي، والخرائط، وخدمات محركات البحث). غير أن قياس هذه التجارة سيظل يمثل تحدياً إلى أن يتم حل القضايا المفاهيمية والمنهجية المهمة.^{١٩}

وقد كان تباطؤ التجارة في السلع خلال السنوات الأربع الماضية واسع النطاق (اللوحتان ٢ و٣ في الشكل البياني

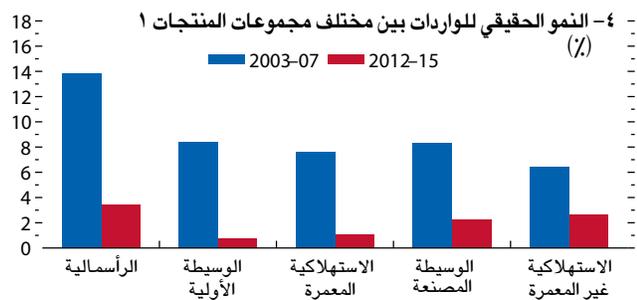
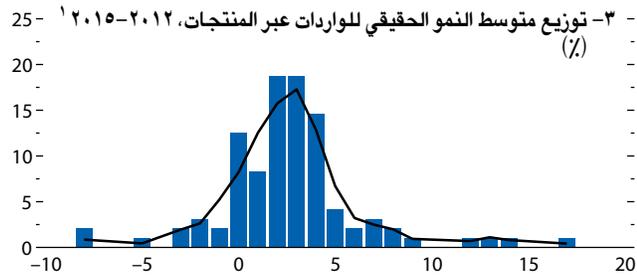
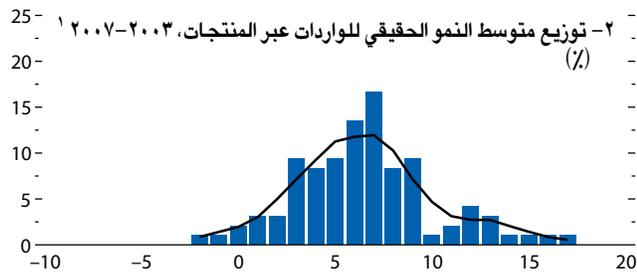
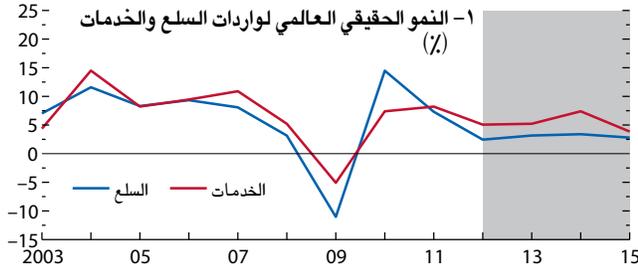
^{١٧} ظلت التجارة في الخدمات قوية نسبياً مقارنة بالتجارة في السلع منذ ٢٠١٢، لذلك تشير "التجارة" تحديداً إلى التجارة في السلع في بقية الفصل، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

^{١٨} تكشف دراسة أعمق لتجارة الخدمات بالقيمة الاسمية في مختلف القطاعات عن أن التجارة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسفر، والخدمات المالية كانت أقوى من التجارة في الخدمات الأخرى. (راجع المرفق ٢-١).

^{١٩} تحتوي دراسة Magdeleine and Maurer (2016) على نظرة عامة على التحديات الإحصائية أمام قياس التجارة في "الأفكار الرقمية" وأيضاً يناقش تقرير صدر مؤخراً عن معهد ماكينزي العالمي، دراسة (Manyika and others 2016) أثر عصر العولمة الرقمي على نحو متزايد على التجارة، حيث يرى أن تدفقات البيانات عبر الحدود ينشأ عنها قيمة اقتصادية أكبر مقارنة بالتدفقات التقليدية للسلع التجارية.

الشكل البياني ٢-٤: ديناميكية التجارة عبر أنواع التبادلي التجاري والمنتجات

كانت تجارة الخدمات أقوى من تجارة السلع، وكان تباطؤ التجارة في السلع واسع النطاق، حيث شهدت واردات السلع الرأسمالية أكبر انخفاض في النمو.

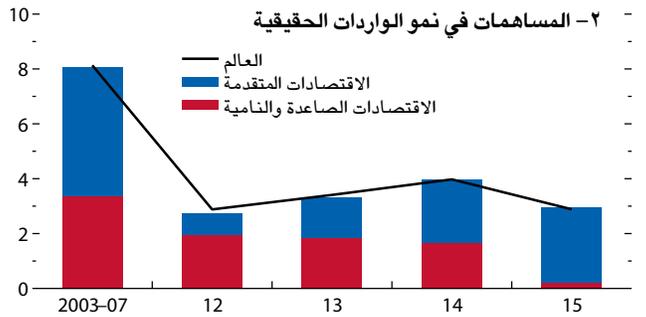
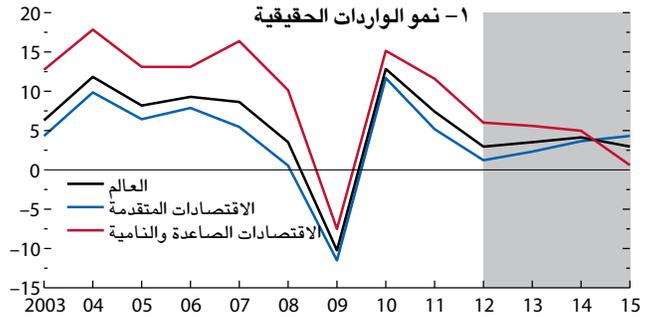


المصادر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (Comtrade) التابعة للأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تحسب اللوحات ٢-٤ باستخدام مؤشرات أحجام الواردات التي يتم إنشاؤها من بيانات التجارة لكل من الكمية والقيمة على مستوى السنة أرقام وفقاً للنظام المنسق لعدد ٥٢ اقتصاداً. راجع دراسة Boz and Cerutti (وشبكة الإصدار) والمرفق ٢-٢ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.^١ السلع فقط.

الشكل البياني ٢-٣: ديناميكية التجارة عبر المجموعات القطرية واسعة النطاق

(%)

لم تشهد جميع الاقتصادات تباطؤاً في التجارة في نفس الوقت. ففي الاقتصادات المتقدمة، تراجع نمو الواردات بشكل حاد في عام ٢٠١٢. أما في البلدان الصاعدة والنامية، فقد أصبح التراجع في نمو الواردات أكثر حدة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الواردات تشمل السلع والخدمات. يتم حساب النمو السنوي في الواردات الإجمالية بالمتوسط المرجح لمعدلات نمو الواردات الحقيقية على مستوى فرادى البلدان، حيث تكون الأوزان المستخدمة هي حصص الواردات الاسمية.

العالمية — باستخدام بيانات مفصلة عن تدفقات تجارة المنتجات وتدفقات التجارة الثنائية القطاعية.

دور الناتج وتكوينه: أفكار مستفادة من بحث تجريبي

لقياس دور النشاط الاقتصادي والتغيرات في تكوينه، يتناول هذا القسم العلاقة التاريخية بين أحجام الواردات من السلع والخدمات والطلب الكلي خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٥ للتنبؤ بنمو الواردات في بلد ما استناداً إلى التقلبات المشاهدة في نفقاته المحلية، وصادراته، وأسعاره النسبية. وبعد ذلك، تتم مقارنة هذا النمو المتوقع به في الواردات بديناميكية التجارة الفعلية للوقوف على ما إذا كان هناك ضعف غير معتاد في النشاط التجاري منذ عام ٢٠١٢ في ظل علاقته التاريخية بالنشاط الاقتصادي.

وبالإضافة إلى المقياس الذي اقترحه دراسة Bussière and others (2013)، يتم في هذا الفصل تقدير نموذجين بديلين للطلب على الواردات باستخدام: (١) الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات الذي يشتمل على المكونات المحلية للطلب الكلي فقط (الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات) (domestic IAD)، و(٢) الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة بين الواردات لدى الشركاء التجاريين. وهذان النموذجان البديلان مفيدان بالنظر إلى الطبيعة العالمية لتباطؤ التجارة: فهما يسهمان في التركيز بشكل أكثر دقة على ديناميكية نمو الواردات التي لا يحركها سوى الطلب المحلي في الداخل والطلب المحلي لدى الشركاء التجاريين (وليس الصادرات، التي تتمثل في مجموع واردات الشركاء التجاريين). ويمكن لبلد ما قبول الطلب الخارجي على سلعه وخدماته كأمر مسلم به، لكن بالنسبة للعالم ككل، لا يحدد النمو العالمي للواردات سوى مجموع الطلب المحلي لفرادى البلدان.

ويتابع النموذج التجريبي عن كذب ديناميكية نمو الواردات (الشكل البياني ٢-٥)، لا سيما عند حساب القيم المتنبأ بها باستخدام مقياس الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات استناداً إلى مكونات الطلب الكلي الأربعة بدلاً من مكونات الطلب المحلي فقط. وينبغي توقع ذلك مع تزايد الارتباط بين الواردات والصادرات على المستوى القطري نتيجة زيادة تدويل الإنتاج (دراسة Bussière and others 2013).

غير أن النموذج لا يكشف عن اختلاف العلاقة بين النمو المتنبأ به والفعلي لتجارة السلع والعلاقة بين النمو المتنبأ به والفعلي لتجارة الخدمات خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. فبالنسبة للخدمات، تكون سلاسل النمو الفعلي والمتنبأ به للواردات قريبة من بعضها البعض خلال فترة التقدير بأكملها. وفي المقابل، كان متوسط النمو السنوي لواردات السلع أقل بكثير مقارنة بالمتنبأ به خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وفي الاقتصاد العادي، بلغ متوسط النمو "الناقص" في واردات السلع نقطة مئوية واحدة على مدى السنوات الأربع الماضية وفقاً للنموذج الذي يستخدم كل مكونات الطلب الكلي الأربعة للتنبؤ بالواردات. ويشير النموذجان البديلان إلى وجود فجوة أكبر بين نمو واردات السلع الفعلي والمتنبأ به تبلغ حوالي ٢,٢٥ و١,٧٥ نقطة مئوية على الترتيب (اللوحة ١ في الشكل البياني ٢-٦).^{٢٤}

وتتسق النتائج أيضاً مع الخصائص الزمنية لتباطؤ التجارة في مختلف البلدان والتي وردت في القسم السابق. ففي الاقتصادات المتقدمة، حدث التباطؤ غير المتنبأ به في

^{٢٤} هذه النتائج ثابتة إزاء تحييد دور عدم اليقين، والأوضاع المالية العالمية، والضغط المالية في الاقتصاد عند تحليل القيم الباقية في نموذج الطلب على الواردات (راجع المرفق ٢-٣)

ولكل بلد من البلدان التي تشملها العينة وعددها ١٥٠ بلداً، يتم في هذا الفصل تقدير نموذج قياسي للطلب على الواردات يربط النمو في حجم واردات السلع والخدمات كل على حدة بالنمو في الطلب، بعد تحييد تأثير الأسعار النسبية للواردات.^{٢١} وتستخدم معظم الدراسات إجمالي الناتج المحلي لبلد ما كمقياس بديل للاستيعاب. وفي المقابل، يتبع التحليل الوارد في هذا الفصل المفهوم الذي ابتكرته دراسة Bussière and others (2013)، ويحسب الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات (IAD) كمتوسط مرجح لمكونات الطلب الكلي التقليدية (الاستثمار، والاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والصادرات). والأوزان المستخدمة هي محتوى الواردات في الطلب المحتسب من جداول المدخلات-المخرجات،^{٢٢,٢٣} ويفسر هذا المنهج بوضوح أسباب اختلاف محتوى الواردات في مختلف مكونات الطلب الكلي كما يرصد أثر التغيرات في قوة النشاط الاقتصادي بشكل عام وفي مختلف محركاته. والأخيرة في غاية الأهمية، فالاستثمار، إلى جانب الصادرات، ينطوي على محتوى واردات وافر جداً، وظل مستواه ضعيفاً في العديد من الاقتصادات المتقدمة التي لا تزال تتعافى من الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون الأوروبية. وقد تباطأ أيضاً بشكل كبير في العديد من الاقتصادات الصاعدة والنامية، بما في ذلك في الصين، التي شرعت في عملية ضرورية تم الترحيب بها لاستعادة التوازن في اقتصادها بالتحول من الاعتماد على الاستثمار كما يرد في الفصل الرابع من هذا التقرير.

^{٢١} يمكن اشتقاق معادلة للطلب على الواردات، تربط النمو في الواردات الحقيقية بالتغيرات في مستويات الاستيعاب والأسعار النسبية، من أي نموذج تقريبا من نماذج الدورة الاقتصادية الحقيقية المستخدمة على المستوى الدولي، والمواصفة التجريبية المقدره على وجه التحديد هي:

$$\Delta \ln M_{c,t} = \delta_c + \beta_{D,c} \Delta \ln D_{c,t} + \beta_{P,c} \Delta \ln P_{c,t} + \varepsilon_{c,t}$$

حيث تشير $M_{c,t}$ ، $D_{c,t}$ ، $P_{c,t}$ ، على الترتيب، إلى الواردات الحقيقية، والطلب الكلي، والأسعار النسبية لواردات البلد c في السنة t . وكما ورد في دراسة Bussière and others (2013)، فإن مواصفة السيناريو الأساسي تفترض أن نمو الواردات يعتمد فقط على معدل النمو المتزامن للمتغيرات التفسيرية؛ ومع ذلك، تكون النتائج الواردة في هذا الفصل ثابتة إزاء إدراج القيم المتأخرة لمعدلات نمو المتغيرات التابعة والتفسيرية حتى تسمح بديناميكية أكثر ثراء. راجع المرفق ٢-٣ للاطلاع على نتائج التقدير.

^{٢٢} يتم حساب الطلب المعدل حسب كثافة الواردات كالتالي: $IAD_t = C_{i,c}^0 C_{i,c}^{00} X_{i,c}^{00}$ ، حيث تشير ω_k إلى محتوى الواردات في كل مكون من مكونات الإنفاق $k \in \{C, G, I, X\}$ ، والذي يتم استعداله حتى يصل حاصل الجمع إلى واحد صحيح. ويحسب متوسط محتوى الواردات من الجداول القطرية بقاعدة بيانات Eora Multi-Region Input-Output خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١. لاحظ أنه إذا تم قياس كثافة الواردات بالكامل في كل فترة وأمكن تغيير أوزان كثافة الواردات بمرور الوقت، سيتمكن النموذج من تفسير مستوى الواردات بشكل كامل (وليس معدلات نموها). ويستخدم هذا الفصل متوسط كثافة الواردات خلال الفترة ١٩٩٠-

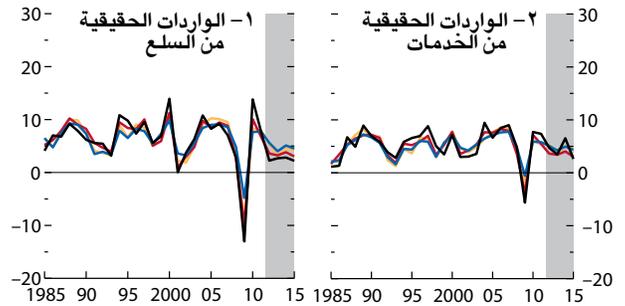
٢٠١١، مع الاعتراف بأن التغير في كثافة الواردات بمرور الوقت قد يكون نتيجة للتغير في تكاليف التجارة وتجزئة الإنتاج على المستوى الدولي، وهي العوامل التي تتم دراستها كل على حدة في هذا الفصل.^{٢٣} راجع دراسات (Hong and others (2016)، IMF (2015e)، و (Jääskelä and Mathews (2015)، و (Martinez-Martin (2016)، و (Morel (2015) للاطلاع على مزيد من الأمثلة حول تحليل نمو التجارة استناداً إلى الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات، باستخدام عينات أصغر بكثير من البلدان.

الشكل البياني ٢-٥: النموذج التجريبي: تطور النمو الفعلي والمنتبأ به للواردات الحقيقية (٧)

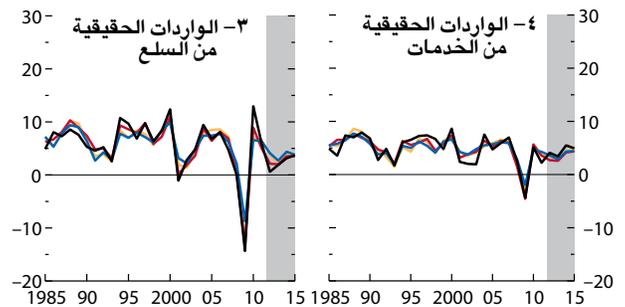
ظل النمو المنتبأ به للواردات السلعة يفوق النمو الفعلي بعد عام ٢٠١٢، وخاصة في الاقتصادات الصاعدة والنامية. أما بالنسبة للواردات الخدمات، فقد ظل النمو الفعلي والمنتبأ به قريبين من بعضهما البعض.

فعلية
 — متنبأ به من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات
 — متنبأ به من خلال الطلب المعدل حسب كثافة الواردات
 — متنبأ به من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين

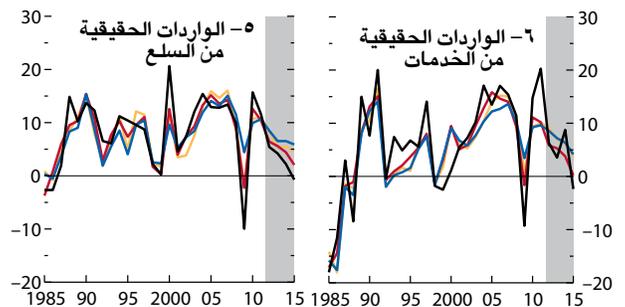
العينة الكاملة



الاقتصادات المتقدمة



الاقتصادات الصاعدة والنامية



المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير خطوط الأرقام الفعلية والمنتبأ بها إلى متوسط معدلات نمو الواردات الحقيقية على المستوى القطري، مرجحاً بحصص الواردات. وتستند التنبؤات إلى نموذج الطلب على الواردات، المقدر لفرادى البلدان، الذي يربط نمو الواردات الحقيقية بالنمو في الطلب المعدل حسب كثافة الواردات والأسعار النسبية للواردات. راجع المرفق ٢-٣.

نمو الواردات في عام ٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين، تعافى نمو واردات السلع وأصبح مقارباً في المتوسط للقيم المنتبأ بها في النموذج (اللوحة ٢ في الشكل البياني ٢-٦). وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية، كان النمو الناقص في واردات السلع أكبر وأصبح أكثر وضوحاً بمرور الزمن (اللوحة ٣ في الشكل البياني ٢-٦).

وعموماً، تشير هذه النتائج إلى أن قوة النشاط الاقتصادي وتكوينه لا يمكنهما إعطاء تفسير كامل للتباطؤ في نمو واردات السلع بدءاً من عام ٢٠١٢، وخاصة في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

لكن ما هو حجم النمو الناقص في واردات السلع مقارنة بالانخفاض الكلي في نمو الواردات؟ للإجابة على هذا السؤال، يتم في هذا الفصل تفكيك مكونات التباطؤ المشاهد في معدلات نمو واردات السلع قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها. ويتخذ التحليل وجهة نظر طويلة المدى (١٩٨٥-٢٠٠٧) ووجهة نظر قصيرة المدى (٢٠٠٣-٢٠٠٧) للفترة ما قبل الأزمة، ويقارن كل من هاتين الفترتين بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ لتحديد نسبة التباطؤ التي قد تتوافق مع النموذج التجريبي ونسبة التباطؤ التي قد لا تتوافق معه (الشكل البياني ٢-٧). ويقسم التحليل أيضاً التباطؤ المنتبأ به إلى النسب التي تعزى إلى مكونات الطلب الكلي المختلفة. وتبرز هنا نتيجتان:

- من منظور فرادى البلدان، تكون النسبة المنتبأ بها من التباطؤ في نمو واردات السلع صغيرة نسبياً بالمقارنة بالانخفاض الكلي في نمو الواردات. وبمقارنة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ بالفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، يمكن للنموذج، الذي يستخدم كل مكونات الطلب الكلي الأربعة للتنبؤ بنمو الواردات، أن يفسر ٨٥٪ من التباطؤ في الاقتصاد العادي في العينة الكاملة.^{٢٥}
- يفسر الانخفاض في نمو الاستثمار والصادرات النسبة الأكبر من التباطؤ في نمو التجارة، وخاصة مقارنة بالفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، عندما كان الإنفاق الرأسمالي في العديد من الاقتصادات الصاعدة والنامية، بما في ذلك الصين، ينمو بوتيرة سريعة على غير العادة.

وفيما يتعلق بالنتيجة الثانية، فإن التباطؤ في نمو الواردات نتيجة تراجع الصادرات في فرادى الاقتصادات يرجع إلى عاملين: (١) الارتباط الوثيق بين واردات وصادرات بلد ما عندما تزداد تجزئة عمليات الإنتاج عبر الحدود، و(٢) الضعف المتزامن عالمياً في النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة.

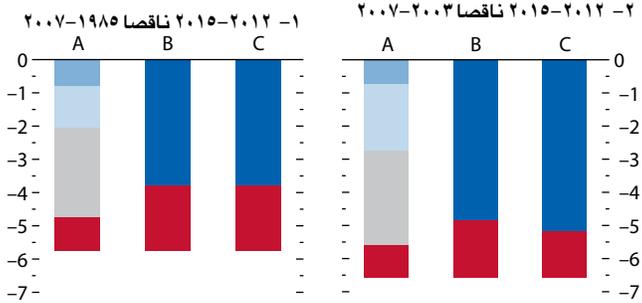
^{٢٥} تكون النسبة غير المنتبأ بها أكبر إذا ما تم الأخذ في الاعتبار التغيير في نمو الواردات مقارنة بالفترة ١٩٨٥-٢٠٠٧، لا سيما في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

الشكل البياني ٢-٧: النموذج التجريبي: تفكيك مكونات التباطؤ في نمو الواردات الحقيقية من السلع (بالنقاط المئوية)

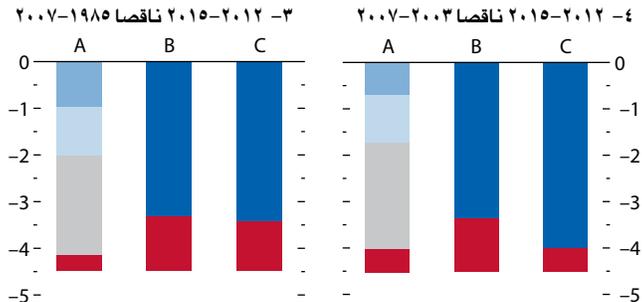
يمكن أن يتنبأ النموذج التجريبي بجزء كبير من الفرق في متوسط نمو الواردات الحقيقية من السلع بين ١٩٨٥-٢٠٠٧ أو ٢٠٠٣-٢٠٠٧ و ٢٠١٢-٢٠١٥. ويمكن أن تعزى النسبة الأكبر من التباطؤ في نمو الواردات إلى ضعف الاستثمار والطلب الخارجي.

- متنبأ به من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين غير متنبأ به
- متنبأ به من خلال الاستهلاك والأسعار النسبية
- متنبأ به من خلال الاستثمار
- متنبأ به من خلال الصادرات

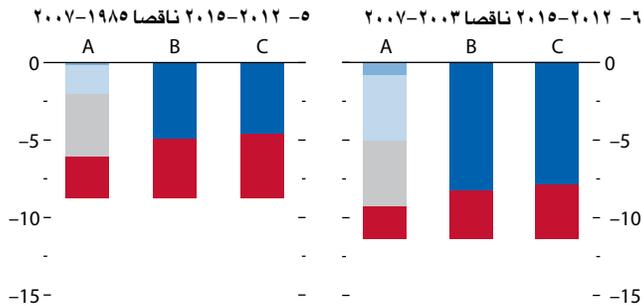
العينة الكاملة



الاقتصادات المتقدمة



الاقتصادات الصاعدة والنامية



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

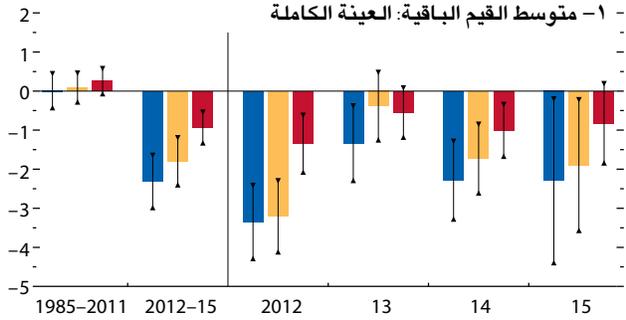
ملحوظة: العمود البياني ألف يقسم الفرق في متوسط نمو الواردات الحقيقية من السلع بين الفترتين إلى نسب متنبأ بها من خلال الاستهلاك والأسعار النسبية، والاستثمار، والصادرات، وقيمة باقية غير متنبأ بها. والعمود البياني باء يقسم المكون المتنبأ به من خلال الصادرات إلى ما يمكن وما لا يمكن التنبؤ به من خلال الطلب المحلي من الشركاء التجاريين، باستخدام إجراء متكرر. والعمود البياني جيم يقسم الفرق إلى حاصل جمع الطلب المحلي والطلب الخارجي المتنبأ به من خلال الطلب المحلي لدى الشركاء التجاريين.

الشكل البياني ٢-٦: النموذج التجريبي: الفرق بين النمو الفعلي والمتنبأ به للواردات الحقيقية من السلع (%)

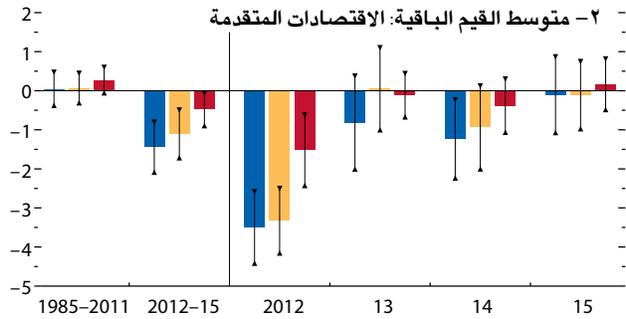
في الاقتصادات المتقدمة، يكون النمو "الناقص" في واردات السلع خلال ٢٠١٢-٢٠١٥ أقل مقارنة بالاقتصادات الصاعدة والنامية. ففي الاقتصادات الصاعدة ظهر أكبر مكون غير متنبأ به في ٢٠١٢، ثم تعافى نمو واردات السلع الحقيقية بعد ذلك وأصبح مقاربا للمستويات المتنبأ بها في النموذج. أما في الاقتصادات النامية، فقد أصبح النمو الناقص في واردات السلع أكثر وضوحا بمرور الزمن.

- متنبأ به من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات
- متنبأ به من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات
- متنبأ به من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات
- الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين

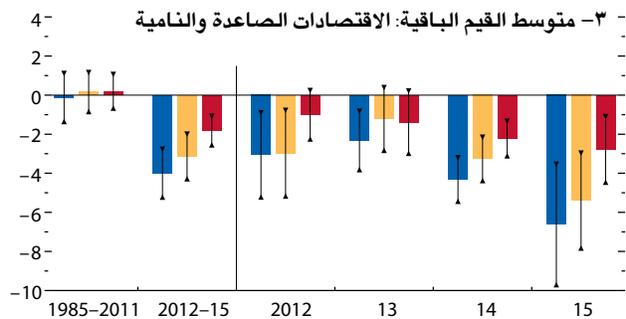
١- متوسط القيم الباقية: العينة الكاملة



٢- متوسط القيم الباقية: الاقتصادات المتقدمة



٣- متوسط القيم الباقية: الاقتصادات الصاعدة والنامية



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير الأعمدة البيانية إلى متوسط القيم الباقية، مرجحا بحصص الواردات، من نموذج للطلب على الواردات، المقدر لفرادى البلدان، الذي يربط نمو الواردات الحقيقية بالنمو في الطلب المعدل حسب كثافة الواردات والأسعار النسبية للواردات. وتشير العلامات السوداء إلى فترة ثقة بنسبة ٩٠٪. راجع المرفق ٢-٣.

على جانب واحد من العلاقة بين النشاط الاقتصادي والتجارة، وهو: العلاقة المتجهة من النشاط الاقتصادي إلى التجارة. فهناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في نفس الوقت على النشاط الاقتصادي والتجارة، وخاصة السياسات التجارية. وقد يؤدي عدم أخذ هذه العوامل في الاعتبار إلى تحيز للأعلى للدور المقدر للنشاط الاقتصادي في التنبؤ بتدفقات التجارة. غير أن هذا التحيز صغير نسبياً كما هو موضح في المرفق ٢-٣. ٢٧

ثانياً، نظراً لأن هذا المنهج يعد تحليلاً للتوازن الجزئي — حيث يقبل النموذج التجريبي الطلب الخارجي لكل بلد كأمر مسلم به — فإنه لا يكفي بمفرده لتحليل التباطؤ المتزامن في التجارة في العديد من البلدان. وللتغلب على موطن القصور الثاني، يستخدم هذا الفصل نموذجاً هيكلياً للتوازن العام متعدد البلدان، يُعرض في القسم التالي. ويسمح منهج التوازن العام أيضاً باستجابة داخلية المنشأ من مستوى النشاط الاقتصادي والنتائج للتغيرات في أنماط التجارة وتكاليف التجارة من خلال تأثيرها على أسعار السلع الوسيطة والاستهلاكية، وبالتالي إجراء معالجة جزئية لموطن القصور الأول في المنهج التجريبي أيضاً. ٢٨

دور تكوين الطلب وتكاليف التجارة: أفكار مستفادة من بحث هيكلي

يتناول هذا القسم تباطؤ نمو التجارة في السلع مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي بالقيمة الاسمية عن طريق تعديل النموذج الاستاتيكي للإنتاج والتجارة متعدد القطاعات ومتعدد البلدان والوارد في دراسة Eaton and others (2010). ونظراً لأن هذا النموذج هو نموذج للتوازن العام، يحسب أجور وأسعار

النسبية إلى الواردات — تشمل دراسات Levchenko, Lewis, and Tesar (2010)؛ و Alessandria, Kaboski, and Midrigan (2013)؛ و Alessandria (2010)؛ و Choi and others (2013)؛ و Bussière and others (2013)؛ و Eaton and others (2010)؛ و Ollivaud and Schwelnus (2015)؛ و Constantinescu, Mattoo, and Ruta (2015)؛ و الدراسات المستشهد بها في الحاشية ٢٣.

٢٧ استبعاد آثار التغيرات في تكاليف التجارة الناتجة عن السياسات من النمو في مكونات الطلب الكلي قبل إنشاء مقياس الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات يؤدي إلى زيادة طفيفة في النمو "الناقص" في التجارة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وبالنسبة للاقتصاد العادي، تكون نسبة الانخفاض في نمو الواردات المتنبأ بها باستخدام التغيرات في النشاط الاقتصادي — التي تتعامد بطبيعتها على السياسات التجارية — والأسعار النسبية هي ٧٩٪، مقابل ٨٥٪ في حالة استخدام مواصفة السيناريو الأساسي.

٢٨ كما هو الحال مع معظم نماذج التوازن العام في التجارة، لا يتم رصد بعض القنوات التي تؤثر التجارة من خلالها على الناتج، مثل المكاسب الديناميكية للإنتاجية التي تنتج من زيادة الانفتاح التجاري. ٢٩ يتضمن هذا النموذج النموذج الريكاردي المعياري للتجارة الوارد في دراسة Eaton and Kortum (2002). وتقوم دراسة Eaton and others (2015) (وشبكة الإصدار) بتوسيع نطاق النموذج الاستاتيكي الوارد في الدراسة الصادرة في ٢٠١٠ ليشمل صراحة دور الاستثمار في إطار ديناميكي. غير أن النسخة الديناميكية للنموذج تستلزم قدر أكبر من متطلبات البيانات والمتطلبات الحسابية، مما يجعل تقديرها لعدد كبير من الاقتصادات الصاعدة والنامية غير ممكن في هذه الدراسة.

وقد ساهم هذان العاملان في اتساع انتشار التباطؤ في نمو التجارة في مختلف البلدان وتضخيم حجمه. ولتتبع دور الطلب المحلي في تباطؤ التجارة العالمية، يقسم التحليل لكل بلد نسبة الانخفاض في نمو الواردات التي تتسبب فيها صادراته إلى: (١) القيمة المتنبأ بها للطلب على الواردات لدى الشركاء التجاريين، الذي يُعزى إلى الطلب المحلي؛ و(٢) القيمة المتنبأ بها للطلب على الواردات لدى الشركاء التجاريين، الذي يُعزى إلى الصادرات؛ و(٣) نسبة باقية لا يفسرها النموذج. ويتكرر العملية على هذا النحو، يمكن عزو التباطؤ في نمو واردات السلع العالمية بالكامل إلى مكونات الطلب المحلي ونسبة غير متنبأ بها على النحو المبين في العمود البياني الأوسط في كل لوحة من لوحات الشكل البياني ٢-٧. ويكشف هذا الإجراء عن أن التغيرات في النشاط الاقتصادي، للعالم ككل، يمكن أن تتسبب في حوالي ثلاثة أرباع الانخفاض في معدل نمو واردات السلع العالمية. وتكون النسبة غير المتنبأ بها من التباطؤ في نمو واردات السلع العالمية أكبر مقارنة بالاقتصاد العادي، حيث تزداد معوقات التجارة على مستوى فرادى البلدان في المجمال. ويتم التوصل إلى نمط مشابه جداً باستخدام نموذج الطلب على الواردات الذي يستند إلى الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين، على النحو المبين في العمود البياني الأيمن في لوحات الشكل البياني ٢-٧.

وأخيراً، لا يُعد التباطؤ في نمو واردات السلع خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ مجرد عرض من أعراض ضعف النشاط الاقتصادي. فحوالي ثلاثة أرباع التباطؤ في التجارة العالمية يمكن إرجاعه إلى التأثير المشترك لتباطؤ النمو الكلي، والتغير في تكوين النشاط الاقتصادي بعيداً عن المكونات التي تكون كثافة الواردات فيها أكبر — أي الاستثمار — والطبيعة المتزامنة لتباطؤ النمو في مختلف البلدان، والتي يمكن أن تتأثر جزئياً عن طريق التجارة. لكن على المستوى العالمي، كان متوسط معدلات نمو واردات السلع خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ أقل بحوالي ١,٧٥ نقطة مئوية مقارنة بما يمكن توقعه على أساس العلاقة التاريخية بين تدفقات التجارة والنشاط الاقتصادي. وهي نسبة غير بسيطة: فلولا هذا النمو الناقص في التجارة لكان مستوى تجارة السلع العالمية بالقيمة الحقيقية أعلى بنسبة ٨٪ في عام ٢٠١٥.

ويعد المنهج التجريبي الموضح أعلاه منهجاً راسخاً في الدراسات الاقتصادية، لكنه ينطوي على أمرين ينبغي الاحتراز منهما. ٢٦ أولاً، وكما ورد آنفاً، لا يركز هذا المنهج تحديداً سوى

٢٦ من أمثلة الدراسات الحديثة التي تستخلص العوائق التجارية — أي مكونات نمو التجارة التي لا يمكن تفسيرها باستخدام نماذج الطلب على التجارة، استناداً إلى علاقة أحادية الاتجاه من الطلب والأسعار

الفصل ٢ التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟

- يعكس عائق الإنتاجية الميزة النسبية للبلدان. فعندما يصبح بلد ما أكثر إنتاجية في قطاع معين، فإنه يصدر المزيد من مخرجات هذا القطاع إلى شركائه التجاريين ويستهلك المزيد من مخرجات هذا القطاع محليا.
- يُعد عائق العجز التجاري ضروريا للتأكد من قدرة النموذج على إجراء مطابقة كاملة بين واردات وصادرات البلدان التي تسجل عجز أو فائض تجاري.

ويمكن للعديد من الفرضيات الأساسية حول أسباب التباطؤ في نمو التجارة العالمية مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي أن تتوافق مع هذه العوامل. فالتباطؤ في نمو التجارة، الذي يعكس غالبا تغيرات في تكوين النشاط الاقتصادي، سيتم رصد في عائق تكوين الطلب. ومن ناحية أخرى، إذا كانت وضع الحواجز التجارية أو تباطؤ وتيرة تحرير التجارة يدعم التباطؤ، فإن النموذج يعزى هذا إلى بروز عائق تكاليف التجارة. وعن طريق افتراض سيناريوهات منافية للواقع الذي يتيح تغير عامل واحد فقط، يمكن للنموذج قياس دور هذه العوائق في التباطؤ التجاري الحالي في وضع التوازن العام. فعلى سبيل المثال، في السيناريو الذي يكون فيه لعائق تكوين الطلب فقط دور فاعل، يتيح النموذج تغير تكوين الطلب حسبما يشاهد في البيانات لكنه يُبقي على تكاليف التجارة، والإنتاجية، والعجز التجاري ثابتة. ولأغراض هذا الفصل، لا تُعرض سوى نتائج السيناريوهات المنافية للواقع بالنسبة لأول عائقين (تكوين الطلب وتكاليف التجارة).^{٣١}

ويستخدم التحليل هنا البيانات القطاعية السنوية للإنتاج، والتجارة الثنائية، وأسعار المنتجين عن الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥ لتطبيق الإجراءات المحاسبية على ٣٤ اقتصادا متقدما وصاعدا وناميا (تمثل ٧٥٪ من التجارة العالمية)، وبالتالي يوسع نطاق التغطية الجغرافية والزمنية الوارد في دراسة Eaton and others (2010).^{٣٢} وإلى جانب ذلك، يثري الفصل هيكل النموذج من خلال الإدراج الصريح لقطاع السلع الأولية بالإضافة إلى القطاعات الثلاثة المدرجة في الهيكل الأصلي للنموذج. وهي إضافة ضرورية في ضوء تغيرات الأسعار التي شهدتها هذا

بسبب هذين العاملين سوف تُعزى بشكل منقوص إلى أحد العوائق الأربعة. فعلى سبيل المثال، يبدو أن انخفاض قيم عملات الاقتصادات الصاعدة والنامية التي تعرضت لضغوط في الآونة الأخيرة قد عزز عائق تكاليف التجارة حيث انخفضت قيم التجارة بدرجة تفوق استيعاب وإنتاج الأسواق المحلية بالدولار الأمريكي نتيجة الانتقال غير الكامل لتغيرات أسعار الصرف. وبالمثل فإن التغيرات في نمو سلاسل القيمة العالمية غالبا ما يستوعبها أيضا عائق تكاليف التجارة كما يتضح من الانخفاض الكبير في تكاليف التجارة المقيسة في حالة فييت نام.^{٣١} لم يقم عائق العجز التجاري بدور يذكر أثناء تباطؤ التجارة مؤخرا. ويظهر عائق الإنتاجية قدرا من الديناميكية المثيرة للاهتمام، وإن كان يمكن عزو معظمها إلى تغيرات الأسعار التي حدثت مؤخرا على جانب العرض في قطاع السلع الأولية.

^{٣٢} تحول متطلبات البيانات الكثيرة جدا دون تطبيق الإجراءات خلال فترة تاريخية أطول على عدد كبير من الاقتصادات. راجع المرفق ٢-٤ للاطلاع على وصف للبيانات والمعلومات المستخدمة في هذه الدراسة.

التوازن اعتمادا على متغيرات داخلية، فإن الهدف الرئيسي الذي يحظى بالاهتمام هو نمو الواردات بالقيمة الاسمية مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي. وفي هذا الإطار، تزاو البلدان أنشطة تجارية للاستفادة مما تتمتع به من ميزة نسبية في إنتاج السلع. غير أن التجارة الدولية مكلفة: لأنها تنطوي على تكاليف نقل وحواجز تجارية من صنع الإنسان، مثل التعريفات الجمركية. وتقرن البلدان هذه التكاليف المرتبطة بالتجارة بمكاسب الكفاءة الناشئة عن التجارة لتحديد ما إذا كانت ستنتج وتصدر وتستورد وحجم إنتاجها وصادراتها و وارداتها. ويتضمن النموذج أيضا هيكل غنيا بالمدخلات والمخرجات يتيح استخدام المخرجات من كل قطاع — سلع الصناعات التحويلية المعمرة، و سلع الصناعات التحويلية غير المعمرة، والسلع الأولية و قطاع باقي يشتمل غالبا على السلع غير التجارية — كمدخلات في قطاعات أخرى.

ووفقا للنموذج، يمكن عزو ديناميكية التجارة المشاهدة إلى التغيرات في أربعة عوامل أو "عوائق" محددة: (١) تكوين الطلب، و(٢) تكاليف التجارة (أو العيوب)، و(٣) الإنتاجية، و(٤) العجز التجاري. وتكون هذه العوائق المتغيرة زمنيا بمثابة صدمات للتفضيلات، وتكاليف التجارة، والإنتاجية، والعجز التجاري، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للوكلاء، بما في ذلك ما إذا كانوا سيزاولون الأنشطة التجارية أم لا. وعند تحليل الأنماط المشاهدة للتجارة القطاعية، والإنتاج، والأسعار من منظور النموذج، يقوم النموذج بعزو التغيرات في تدفقات التجارة الفعلية داخليا إلى هذه العوائق الأربعة بحيث تتطابق ديناميكية التجارة الضمنية مع تلك الموجودة في البيانات تطابقا تاما. والعوامل الأربعة تخص قطاعات معينة وبلدانا معينة ويتم تحديدها في الإطار على النحو التالي:

- يرصد عائق تكوين الطلب التغيرات في نسبة مخرجات قطاع ما في مجموع الطلب النهائي. فعلى سبيل المثال، إذا أدى ضعف الاستثمار إلى انخفاض الطلب على سلع الصناعات التحويلية المعمرة بدرجة أكبر على نحو غير متناسب مع انخفاض الطلب على السلع الأخرى، تُعزى التغيرات في تدفقات التجارة إلى هذا العائق.
- يفسر عائق تكاليف التجارة التغيرات في التفضيلات بين السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة والتي لا ترجع إلى التغيرات في الأسعار النسبية. فعلى سبيل المثال، إذا ظلت الأسعار في جميع البلدان ثابتة، لكن استهلاك أحد البلدان من السلع المعمرة المنتجة محليا يفوق استهلاكه من السلع المعمرة المستوردة، فإن التغيرات في تدفقات التجارة تُعزى إلى ارتفاع تكاليف التجارة. وقد تشمل تكاليف التجارة هذه التعريفات الجمركية، والدعم الموجه للإنتاج المحلي، والحواجز غير الجمركية، وتكاليف النقل عبر الحدود، وغيرها.^{٣٠}

^{٣٠} لا يشتمل النموذج على أي أوجه جمود أو اختلافات اسمية في طول سلاسل القيمة العالمية. وهذا يعني أن التقلبات المشاهدة في تدفقات التجارة

بنمو إجمالي الناتج المحلي (اللوحات ٢، ٤، و٦ في الشكل البياني ٢-٨). وإلى جانب ذلك فإن التغيير في تكوين الطلب كان أهم في البلدان المتقدمة مقارنة بالاقتصادات الصاعدة والنامية. وبالنسبة للعالم، ساهمت تكاليف التجارة أيضا بدور غير بسيط: فالنموذج يعزى ما يقرب من ٢٥٪ من التباطؤ في نمو الواردات بالقيمة الاسمية مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي إلى التغييرات في هذا العامل. وقد أدى انخفاض تكاليف التجارة إلى زيادة النشاط التجاري في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، بينما انخفضت وتيرة هذا الانخفاض بشكل كبير في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وإذا اجتمع العاملان معا — أي إذا تم السماح للتغييرات في تكوين الطلب وفي تكاليف التجارة أن تؤثر على تدفقات التجارة في نفس الوقت — يمكن للنموذج أن يفسر ما يقرب من ٨٠٪ من التباطؤ.^{٣٤}

ورغم اختلافاتهما الكبيرة، يوجه المنهجان رسالة مماثلة. فالتباطؤ العالمي في النشاط التجاري يعكس إلى حد كبير، وليس كليا، ضعف البيئة الاقتصادية الكلية والتغييرات في تكوين الطلب الكلي. ووفقا للمنهجين، ساهمت التغييرات في تكوين الطلب بدور أكبر في تباطؤ التجارة في الاقتصادات المتقدمة، مقارنة بالتجارة في الاقتصادات الصاعدة والنامية. وأخيرا، يشير النموذج الهيكلي والمنهج ذو الشكل المختزل إلى دور العوامل الأخرى، بما في ذلك تكاليف التجارة، في التباطؤ المشاهد في النشاط التجاري.

دور تكاليف التجارة وسلاسل القيمة العالمية: أفكار مستفادة من البيانات المفصلة عن التجارة

استنادا إلى نتائج أول دراستين تحليليتين في هذا الفصل، يتناول هذا القسم دور تكاليف التجارة والتغييرات في عمليات الإنتاج العالمية في تباطؤ التجارة مؤخرا. ونظرا لأن العديد من السياسات التجارية توضع على مستوى المنتج — على سبيل المثال، الحواجز الجمركية وغير الجمركية — ولأن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تختلف اختلافا كبيرا في مختلف القطاعات داخل نفس الاقتصاد، فإن تفكيك دورها بشكل سليم يستلزم استخدام بيانات مفصلة.^{٣٥} وللقيام بذلك، يتبع هذا القسم منهجا من ثلاث خطوات.

القطاع مؤخرا، والتي تؤثر على النسبة بين نمو التجارة ونمو إجمالي الناتج المحلي.^{٣٣} ومع ذلك، لا يقوم النموذج بفصل الاستثمار عن الاستهلاك، وينبغي تفسير النتائج المتعلقة بدور تكوين الطلب في ضوء هذا القصور.

وبمقارنة نتائج السيناريوهين المنافيين للواقع بالبيانات الفعلية حول نسبة إجمالي نمو الواردات الاسمية إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥ (اللوحات ١، و٣، و٥ في الشكل البياني ٢-٨) نستمد الأفكار التالية:

- كان معدل نمو تجارة السلع بالقيمة الاسمية أسرع خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ مقارنة بإجمالي الناتج المحلي، بسبب التغييرات في تكوين الطلب وانخفاض تكاليف التجارة. وفي الاقتصادات المتقدمة، كان هذا العاملان متساويان في الأهمية تقريبا؛ أما في الاقتصادات الصاعدة والنامية فقد كان لانخفاض تكاليف التجارة الدور المؤثر، وخاصة في الصين، وهو ما يتسق مع انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١.
- كان التباطؤ في نمو واردات السلع بالقيمة الاسمية مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ يتسم بتحول الطلب نحو السلع غير التجارية والتحول داخل السلع التجارية إلى سلع الصناعات التحويلية غير المعمرة. وبالنسبة للعالم، انخفضت نسب الإنفاق على جميع قطاعات السلع التجارية الثلاثة؛ وانخفضت نسبة الإنفاق على السلع الأولية بدرجة أكبر مقارنة بالإنفاق على السلع الأخرى نظرا لانخفاض أسعار القطاع. ويعد انخفاض أسعار السلع الأولية هو السبب الأساسي لزيادة الانخفاض في نمو الواردات بالقيمة الاسمية مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥.
- يعزى النموذج ذلك في الغالب إلى عوائق قطاع السلع الأولية. ومع ذلك، ساهمت العوائق الأخرى بدور أيضا حيث تباينت مساهمتها النسبية بين البلدان. فعلى سبيل المثال، تبرز الصين من حيث ارتفاع تكاليف التجارة. ورغم صعوبة تحديد المحرك وراء هذه النتيجة، فإنها قد تكون مؤشرا على استقرار المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وشهدت البرازيل انخفاضا كبيرا في حصة سلع الصناعات التحويلية المعمرة في نفقاتها، وهو ما أدى إلى انخفاض نمو الواردات.

وبمقارنة نتائج السيناريوهات البديلة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ بنتائج السيناريوهات البديلة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ تبين أن التغييرات في تكوين الطلب وحدها ساهمت في ما يقرب من ٦٠٪ من التباطؤ في نمو التجارة العالمية مقارنة

^{٣٣} في هذا النموذج الريكاردى للتجارة، تحدث التجارة في السلع الأساسية نتيجة الاختلافات في كفاءة الإنتاج. ويمكن أن يتوافق هذا مع العالم الحقيقي — فعلى سبيل المثال، توجد لدى البلدان المستوردة للنقط خزانات عميقة تحت الأرض وتعاني من قدر أكبر من عدم الكفاءة في استخراجها مقارنة بالبلدان المصدرة للنقط.

^{٣٤} جمع نتائج السيناريوهات الأربعة المنافسة للواقع، التي يُبرز كل منها عائقا مختلفا، لا يسفر بالضرورة عن سيناريو يحتوي على كل العوائق في نفس الوقت. ويمكن لهذه العوائق أن تُخفف أو تخفف من تأثير بعضها البعض إذا كانت موجودة في وقت واحد، وبالتالي فإن جمع أجزاء البيانات التي يمكن أن تفسرها كل على حدة قد يزيد أو يقل عن الواحد الصحيح.

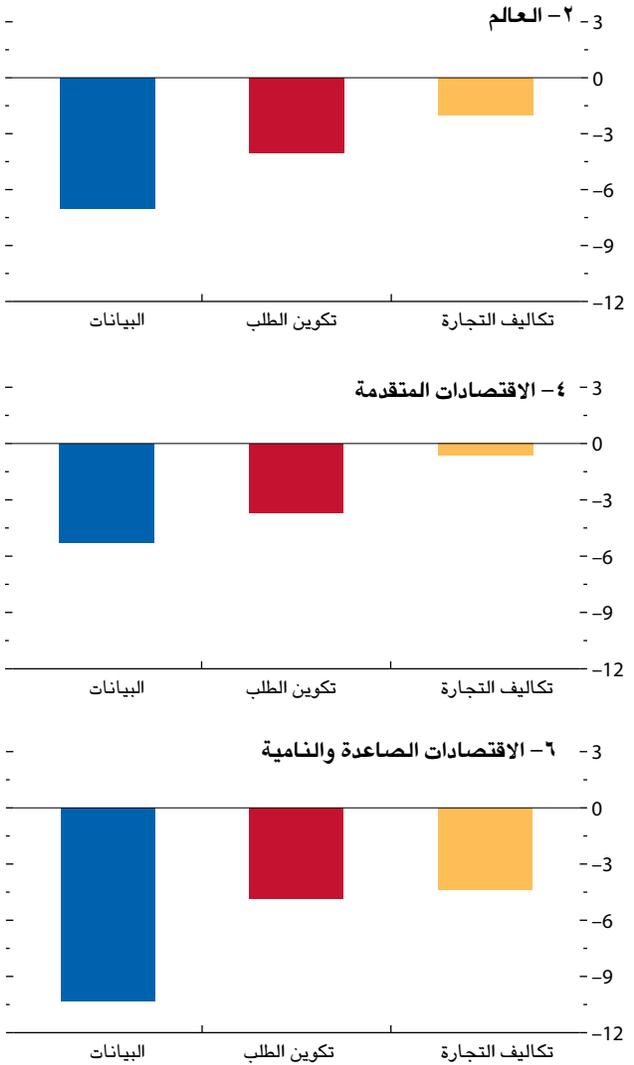
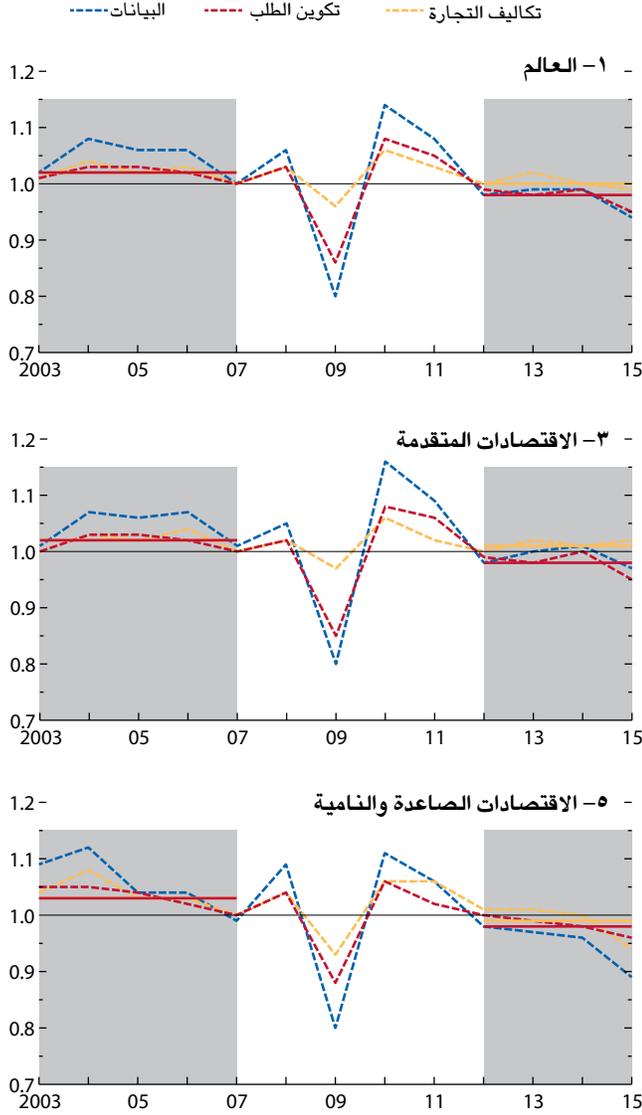
^{٣٥} قد يفشل التحليل الذي يتم إجراؤه على المستوى الكلي (القطري) في الكشف عن العلاقة بين هذه العوامل ونمو التجارة نظرا لأنه لا يستطيع تفسير جزء كبير من التباين في البيانات (بين المنتجات والقطاعات).

الشكل البياني ٢-٨: النموذج الهيكلي: التطور الفعلي والمقدر في النموذج لنسبة الواردات الاسمية إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي

خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، كان معدل نمو الواردات الاسمية أسرع مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي بسبب التغيرات في تكوين الطلب وانخفاض تكاليف التجارة. غير أنه خلال فترة التباطؤ ٢٠١٢-٢٠١٥، كان دور التغيرات في تكوين الطلب أوضح مقارنة بتكاليف التجارة، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة.

النمو الإجمالي في النسبة بين الواردات الاسمية وإجمالي الناتج المحلي

تغير النمو الإجمالي في النسبة بين الواردات الاسمية وإجمالي الناتج المحلي بين ٢٠٠٧-٢٠٠٣ و ٢٠١٢-٢٠١٥ (بالنقاط المئوية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تبين خطوط الأرقام الفعلية والمحاكاة في اللوحات ١ و ٣ و ٥ نسبة إجمالي النمو للواردات الاسمية من السلع إلى إجمالي النمو لإجمالي الناتج المحلي العالمي الاسمي $(M_t/M_{t-1})/(Y_t/Y_{t-1})$ ، ومتوسطات الفترة (الخطوط السميكة). وتشير قيمة الواحد الصحيح إلى نمو كل من الواردات الاسمية وإجمالي الناتج المحلي الاسمي بنفس المعدل. ويتم الحصول على أثر محاكاة تكوين الطلب وتكاليف التجارة عن طريق دراسات منافية للواقع تسمح بتأثير العائق المقابل فقط، مع الإبقاء على كافة العوامل الأخرى المؤثرة على الإنتاج والتجارة ثابتة. والانخفاض في تكاليف التجارة يعادل الارتفاع في عائق التجارة الموضح نظراً لأنه يرفع قيم التجارة المقدر في النموذج. وتشير الأعمدة البيانية في اللوحات ٢ و ٤ و ٦ إلى الفرق في نسبة متوسط نمو الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي المذكورة أعلاه بين ٢٠٠٣-٢٠٠٧ و ٢٠١٢-٢٠١٥ والتي تُقدر عن طريق: (١) البيانات؛ و(٢) نموذج ينطوي على عائق تكوين الطلب فقط، و(٣) نموذج ينطوي على عائق تكاليف التجارة فقط. أي الفروق في متوسطات الفترات الموضحة في اللوحات ١ و ٣ و ٥. راجع المرفق ٢-٤ للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول التغطية القطرية، ومصادر البيانات، والمنهجية.

واستقر بعد ذلك (اللوحة ١ في الشكل البياني ٢-٩).^{٣٨} ويمكن مشاهدة نفس النمط عبر الاقتصادات والقطاعات (اللوحة ٢ في الشكل البياني ٢-٩). ورغم زيادة انتشار الانخفاض في تكاليف التجارة، فقد كان أكبر بكثير في الاقتصادات الصاعدة والنامية — التي تواجه تكاليف تجارة أعلى بكثير — مقارنة بالاقتصادات المتقدمة خلال هذه الفترة (اللوحتان ٣ و٤ في الشكل البياني ٢-٩). فما الذي أوقف انخفاض تكاليف التجارة؟ تتناول الأقسام الفرعية التالية دور بعض المؤثرات على تكاليف التجارة: التعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية، واتفاقيات التجارة الحرة، والنقل، والخدمات اللوجستية.^{٣٩}

التعريفات الجمركية

التعريفات الجمركية على الواردات هي أكثر أشكال تكاليف التجارة التي يمكن مشاهدتها وقياسها بسهولة. وقد أدت المفاوضات التجارية وتحرير التجارة من جانب واحد إلى خفض متوسط معدلات التعريفات الجمركية المرجح بالواردات بحوالي نقطة مئوية واحدة سنويا بين عام ١٩٨٦ واختتام جولة أورغواي في عام ١٩٩٥، حيث انخفض انتشار التعريفات الجمركية بين البلدان والمنتجات إلى حد كبير (اللوحتان ١ و٢ في الشكل البياني ٢-١٠). وبعد ذلك، استمر انخفاض التعريفات الجمركية، وإن كان بمعدل أكثر اعتدالا بلغ ٠,٥ نقطة مئوية سنويا حتى عام ٢٠٠٨. ونظرا لعدم إبرام اتفاقيات حول التعريفات الجمركية منذ ذلك الحين، كان الانخفاض في التعريفات الجمركية محدودا جدا.^{٤٠}

الحواجز غير الجمركية

يمكن القول إن الحواجز غير الجمركية هي الأصعب في القياس. وكما يوحي اسمها، فإنها تشتمل على أي تدبير غير جمركي يحد من تدفقات التجارة، مثل الحصص، وعمليات الإنقاذ، ومساعدات الدولة، وتدابير حماية التجارة، فضلا على تفضيل المنتجات المحلية على المنتجات الأجنبية. ويبين مصدران تكميليان للبيانات، وهما مبادرة "مراقبة التجارة العالمية" (Global Trade Alert) الصادرة عن مركز بحوث السياسة الاقتصادية وقاعدة بيانات الحواجز التجارية المؤقتة (Temporary Trade Barriers) التابعة للبنك الدولي، أن

^{٣٨} أكبر ١٠ بلدان مستوردة تشمل كندا والصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكوريا والمكسيك والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

^{٣٩} يعد أيضا التمويل التجاري المتاح وتكلفته جزءا مهما من تكاليف التجارة التي تواجهها الشركات، وقد يحد من نمو التجارة كما حدث خلال انهيار التجارة الكبير (دراسة 2012 Chor and Manova). ومع ذلك، تشير الشواهد الواقعية حول التمويل التجاري المتاح إلى استبعاد قيامه بدور كبير في تباطؤ التجارة الحالي (غرفة التجارة الدولية ٢٠١٥). ويعرض المرفق ٢-٥ بعض بيانات المسح حول اتجاهات خطوط الائتمان التجاري المتاح التي تقدمها البنوك.

^{٤٠} من المهم ملاحظة أن الانخفاض المستمر في متوسط التعريفات الجمركية قد حدث رغم ازدياد عينة البلدان إلى حد كبير بمرور الوقت وتضمنت عددا متزايدا من الاقتصادات النامية التي تطبق غالبا تعريفات جمركية أعلى على الواردات.

أولا، يعرض هذا القسم أدلة شاملة حول كيفية تطور تكاليف التجارة وسلاسل الإنتاج بمرور الوقت. ثانيا، يحل البيانات المفصلة للتدفقات التجارية ومقاييس تكاليف التجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على مستوى البلد - المنتج لتقدير مرونة نمو الواردات الحقيقية بالنسبة لهذه العوامل. ثالثا، يقوم التحليل بالجمع بين نتائج أول خطوتين للحصول على تقدير لحجم مساهمة كل عامل من العوامل المحتملة في تباطؤ نمو التجارة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وينبغي التأكيد على أن هذا التحليل لا يسعى إلى تحديد العلاقة السببية، بل العلاقة فقط؛ والهدف النهائي هو الكشف عن حجم الانخفاض في نمو الواردات الذي يمكن التنبؤ به من خلال سلوك مختلف الروابط.

تطور تكاليف التجارة وسلاسل القيمة العالمية

تكاليف التجارة الكلية

عادة ما يشمل مصطلح "تكاليف التجارة" مجموعة واسعة من العوامل التي تحدث فروقا بين أسعار المنتجين في البلدان المصدرة وأسعار المستهلكين في البلدان المستوردة. وقد تشمل هذه العوامل مكونات قابلة للقياس، مثل تكاليف النقل والتعريفات الجمركية، والائتمان التجاري المتاح وتكلفتها، وعناصر أخرى أصعب في القياس، مثل حواجز اللغة، والضوابط التنظيمية، وغيرها من أوجه عدم التماثل في المعلومات.^{٣٦} ولتكوين فكرة شاملة عن كيفية تطور تكاليف التجارة في أوسع معانيها، يقوم التحليل باستنتاج هذه التكاليف من أنماط التجارة الثنائية المشاهدة، والإنتاج، والاستيعاب في مختلف البلدان، وفقا لدراستي (2001) Head and Ries و(2012) Novy. ومن الناحية البديهية، إذا زادت تدفقات التجارة الثنائية مقارنة بتدفقات التجارة المحلية (التي يُستخدم إجمالي الناتج القطاعي ناقصا مجموع الصادرات كمقياس بديل لها)، تستنتج هذه المنهجية أن مزاولة البلدين للنشاط التجاري مع بعضهما البعض لا بد وأنها أصبحت أسهل، وبالتالي فإن تكاليف التجارة لا بد وأنها انخفضت.^{٣٧} وانخفض متوسط تكاليف التجارة العالمية في مجال الصناعات التحويلية بالنسبة لأكثر ١٠ بلدان مستوردة في العالم انخفاضا ملحوظا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨، ثم ارتفع مع تراجع حجم التجارة الدولية خلال الأزمة المالية العالمية،

^{٣٦} قد تكون تكاليف التجارة ثابتة (مثل الحواجز المؤسسية والحواجز وراء الحدود التي تجبر الشركات على دفع تكلفة ثابتة للوصول إلى أسواق جديدة) أو متغيرة (مثل تكاليف النقل، والتعريفات الجمركية على الواردات، والتكاليف المرتبطة بالخدمات التجارية اللوجستية، وخدمات التيسير). راجع المرفق ٢-٥ للاطلاع على تفاصيل حول إنشاء مؤشر تكاليف التجارة، ودراسة (2013) Arvis and others للاطلاع على مناقشة حول تكاليف التجارة في العالم النامي.

^{٣٧} تقوم تكاليف التجارة المحسوبة بهذه الطريقة على نفس مفهوم عوائق تكاليف التجارة المستمدة من نموذج التوازن العام السابق ووصفه.

الفصل ٢ التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟

مؤقتة (مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية، والضمانات الوقائية) إلى أنه رغم عدم تأثير الحواجز المؤقتة سوى على نسبة صغيرة من المنتجات (٢,٥٪ في ٢٠١٥)، فقد زادت نسبة المنتجات التي تأثرت بها منذ عام ١٩٩٠، كما زادت زيادة ملحوظة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. كذلك تبين قاعدة بيانات "مراقبة التجارة العالمية"، وهي حاليا قاعدة البيانات الأكثر شمولاً لجميع أنواع التدابير المرتبطة بالتجارة التي تم اتخاذها منذ الأزمة المالية العالمية، وجود زيادة مطردة في التدابير الحمائية منذ عام ٢٠١٢، كما شهد عام ٢٠١٥ أكبر عدد من التدابير التجارية الضارة. ورغم أن التغطية الزمنية المحدودة لقاعدة بيانات "مراقبة التجارة العالمية" تحول دون إجراء تحليل أكثر دقة، هناك أدلة واضحة على أن نمو الواردات الحقيقية من المنتجات التي خضعت لتدابير تجارية تمييزية قد شهد انخفاضا أكبر في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ مقارنة بالفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ (اللوحة ٥ في الشكل البياني ٢-١٠).

وهناك مؤشر إضافي يبين إلى أي مدى أصبحت قضايا التجارة مصدر قلق للشركات، ويمكن استخلاصه من أنشطة الضغط التي تمارسها الشركات (دراسة Ludema, Mayda, and Mishra 2015).^{٤٢} فوفقا لتقارير الإفصاح الإلزامي عن أنشطة الضغط التي تمارسها الشركات الأمريكية، كانت هناك زيادة مطردة في أنشطة الضغط المتعلقة بقضايا التجارة منذ عام ٢٠٠٩ (اللوحة ٦ في الشكل البياني ٢-١٠). وقد تكون هذه الاتجاهات جزءا من أسباب توقف انخفاض تكاليف التجارة الكلية.^{٤٣}

اتفاقيات التجارة الحرة

يمكن أن تخفض اتفاقيات التجارة الحرة أيضا من تكاليف التجارة، ليس فقط عن طريق تقليص الحواجز الجمركية وغير الجمركية ولكن أيضا بإدراج أحكام تتعلق بمختلف القضايا الأخرى التي قد تعيق التجارة في السلع والخدمات، مثل التعاون التنظيمي. وقد كان انتشار اتفاقيات التجارة الحرة قويا بشكل خاص في تسعينات القرن العشرين، بمتوسط يقترب من ٣٠ اتفاقية موقعة سنويا وفقا لقاعدة بيانات "Design of Trade Agreements". وفي الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية، انخفض عدد الاتفاقيات بشكل طفيف (إلى ٢٦)، لكن منذ عام ٢٠١١، انخفض العدد بشكل حاد إلى حوالي ١٠ اتفاقيات موقعة سنويا (اللوحة ٧ في الشكل البياني ٢-١٠).

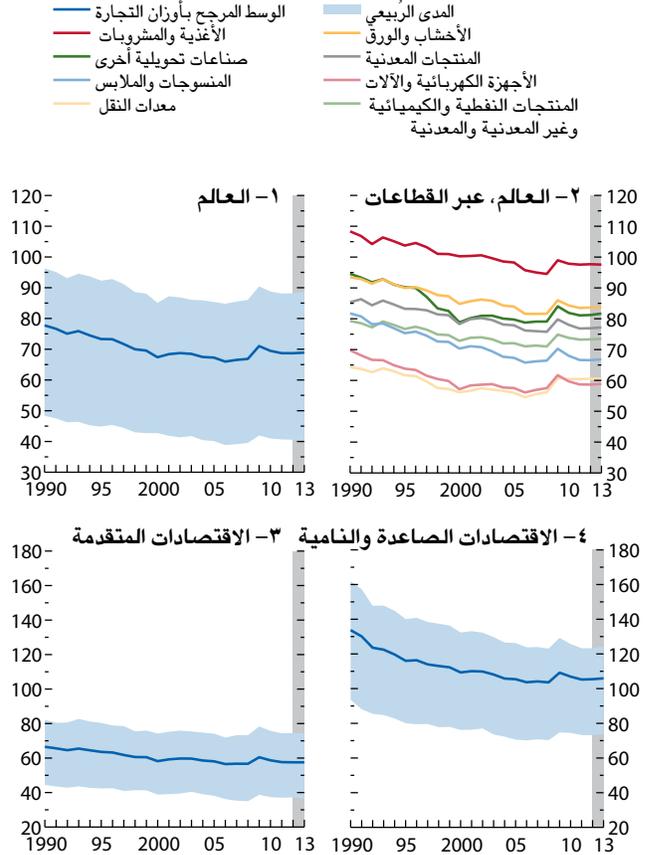
غير أنه بالمقارنة باتفاقيات سابقة، تتسم الاتفاقيات التي أبرمت مؤخرا بعمقها — فهي تغطي مجموعة من التدابير أكبر بكثير مقارنة بالتعريفات الجمركية وحدها. وهي تشمل، على

^{٤٢} نشر براشي ميشرا على تحديث قاعدة بياناتها حول أنشطة الضغط التي تمارسها الشركات واطلاعنا عليها.

^{٤٣} تخلص دراسة Henn and McDonald (2014) إلى أن التدابير المقيدة للتجارة التي رصدتها قاعدة بيانات "مراقبة التجارة العالمية" اعتبارا من عام ٢٠١٠ كان لها أثر سلبي كبير على تدفقات التجارة على مستوى المنتج خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، رغم أن أثرها الكلي كان منخفضا نتيجة تطبيقها على نطاق محدود خلال فترة العينة.

الشكل البياني ٢-٩: تكاليف التجارة من منظور تاريخي: منهج من أعلى إلى أسفل (٧)

انخفضت تكاليف التجارة إلى حد ما باستمرار إلى أن وقعت الأزمة المالية العالمية لكنها استقرت منذ ذلك الحين، ويمكن مشاهدة نفس النمط عبر البلدان المتقدمة والبلدان الصاعدة والنامية، وعبر القطاعات على مستوى العالم.



المصادر: قاعدة بيانات «Eora Multi-Region Input-Output»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

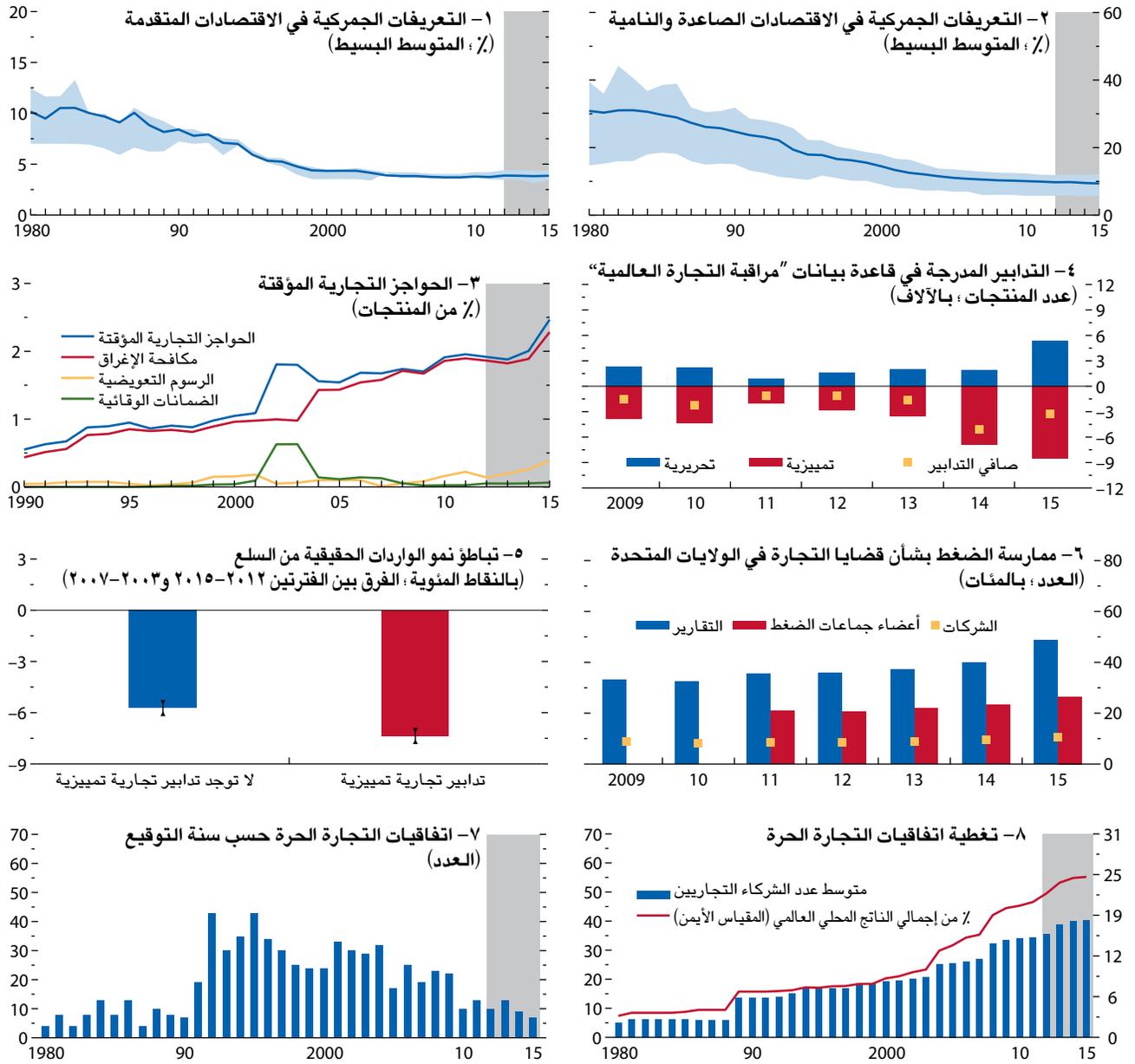
ملحوظة: يتبع المؤشر المنهجية الواردة في دراستي (2001) Head and Ries و (2012) Novy لفهم كيفية تطور تكاليف التجارة بالمفهوم الواسع بمرور الوقت. ويستدل على هذه التكاليف من أنماط التجارة الثنائية المشاهدة، والإنتاج، والاستيعاب عبر البلدان. راجع المرفق ٢-٥ للاطلاع على وصف مفصل للتغطية القطرية، ومصادر البيانات، والمنهجية.

هناك زيادة مطردة في التدابير الحمائية (اللوحتان ٣ و ٤ في الشكل البياني ٢-١٠).^{٤١} ويشير رصيد ثلاثة حواجز تجارية

^{٤١} نشكر تشاد باون، وسامون إيفينيت، ويوهانس فريترز على تفضلهم بإطلاعنا على قواعد بياناتهم حول الحواجز غير الجمركية. ولقاعدة بيانات "مراقبة التجارة العالمية" نطاق تغطية هو الأكثر شمولاً لجميع أنواع التدابير التجارية التمييزية وتدابير تحرير التجارة، رغم أنها لا تبدأ إلا في عام ٢٠٠٨ (دراسة Evenett and Fritz 2015). وتغطي بيانات البنك الدولي عادة فترة أطول وإن كانت معدة لاستخدام الحكومات الوطنية في ثلاث سياسات محددة، هي: مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية، والتدابير الوقائية (Bown 2016).

الشكل البياني ٢-١٠: السياسات التجارية من منظور تاريخي

تباطؤات وتيرة تخفيض التعريفات الجمركية وتغطية اتفاقيات التجارة الحرة. وهناك دلائل على تصاعد الحماية.



المصادر: دراسة Bown 2016؛ وقاعدة بيانات "Design of Trade Agreements"؛ ودراسة Evenett and Fritz 2016؛ وقاعدة بيانات "مراقبة التجارة العالمية"؛ ودراسة Ludema, Mayda, and Mishra 2015؛ وقاعدة بيانات نظام التحليل والمعلومات التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وقاعدة بيانات "الحواجز التجارية المؤقتة" التابعة للبنك الدولي؛ وقاعدة بيانات "Download Facility Tariff" التابعة لمنظمة التجارة العالمية؛ وقاعدة بيانات اتفاقيات التجارة الإقليمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير المساحات المظلمة باللون الأزرق في اللوحين ١ و ٢ إلى الأمدية الربيعية. راجع المرفق ٥-٢ للاطلاع على وصف مفصل للتغطية القطرية، ومصادر البيانات، والمنهجية المتبعة في كل مؤشر.

الفصل ٢ التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟

وسائل النقل الأخرى أيضا. ويشير النمط الزمني لتكاليف النقل الدولي والتكاليف اللوجستية المرتبطة بالتجارة إلى أنها ربما لم تسهم في انخفاض معدل نمو التجارة العالمية.

سلاسل القيمة العالمية

بالإضافة إلى تكاليف التجارة، رأى البعض أن انتشار الإنتاج عبر البلدان خلال تسعينات القرن العشرين وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والذي نتج عن إنشاء سلاسل القيمة العالمية أو التوسع فيها، ربما أخذ مجراه الطبيعي.^{٤٥} لكن من الصعب تقييم هذه الحجة. فالمعلومات المتعلقة بدرجة تقاسم الإنتاج لا تتوفر عادة إلا بعد فاصل زمني كبير.^{٤٦} ومن الصعب تحديد سبب أي تباطؤ تم رصده في سلاسل القيمة العالمية: فقد يكون ناشئا عن التباطؤ في انخفاض تكاليف التجارة؛ أو زيادة عقبات الاستثمار عبر الحدود؛ أو بلوغ مرحلة النضج الطبيعي.^{٤٧}

وهناك مقياس معياري للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية يحسب مجموع: (١) المحتوى المحلي في صادرات بلد ما الذي يعاد استخدامه في صادرات شركائه التجاريين، و(٢) القيمة المضافة الأجنبية في صادرات هذا البلد كنسبة من إجمالي صادراته (راجع، على سبيل المثال، دراسة Koopman, Wang, and Wei (2014) للاطلاع على مناقشة حول قياس التخصص الرأسي). ووفقا لهذا المقياس، هناك تباين واسع في مشاركة مختلف البلدان في سلاسل القيمة العالمية، حيث لم يندمج العديد من الاقتصادات الصاعدة والنامية بعد بشكل كامل في عمليات الإنتاج العالمية (IMF 2015a, 2015d). وزادت مشاركة البلدان المتقدمة والصاعدة والنامية زيادة مطردة إلى أن وقعت الأزمة المالية العالمية (اللوحة ١ و ٢ و ٣ في الشكل البياني ٢-١٢). والاستثناء الملحوظ هو الصين، حيث بلغت مشاركتها مستوى الذروة خلال النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (اللوحة ٤ في الشكل

^{٤٥} راجع، على سبيل المثال، دراسات Constantinescu, Mattoo, and Gangnes, Ma, و (2015) Ruta؛ و (2015) Crozet, Emlinger, and Jean؛ و (2015) and Van Assche.

^{٤٦} المصدر الأكثر انضباطا هو مجموعة مصفوفات المدخلات والمخرجات العالمية المستمدة من قاعدة بيانات Eora Multi-Region "Input-Output"، والتي تغطي ٢٦ قطاعا في ١٧٣ بلدا مدرجا في عينة قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي التابعة لصندوق النقد الدولي عن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣. راجع دراسة Lenzen and others (2013) للاطلاع على وصف تفصيلي لقاعدة البيانات.

^{٤٧} من أمثلة النضج ارتفاع مستويات الإنتاجية والعمالة الماهرة في الصين، وهو الأمر الذي ربما دفع الشركات إلى إعادة بعض الإنتاج الذي سبق أن تحقق في الخارج. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي الحواجز التجارية إلى نتيجة مماثلة، نظرا لأن التكاليف المرتبطة بالسلع التي يجب أن تعبر الحدود مرات عديدة كجزء من سلسلة العرض ربما أصبحت باهظة. وتناقش دراستا Yi (2003, 2010) و Koopman, Wang, and Wei (2014) تضخم أثر تكاليف التجارة في الإنتاج متعدد المراحل، بينما تلخص دراسة Evenett and Fritz (2016) الأدلة على انتشار متطلبات التوطن الجغرافي المحوّل للتجارة، والتي قد تحد أيضا من تنمية الإنتاج عبر الحدود.

عكس الترتيبات السابقة، عددا أكبر من الشركاء التجاريين — مثل، الاتفاقيات الإقليمية الكبرى للشراكة عبر المحيط الهادئ المبرمة مؤخرا، والاتفاقيات الإقليمية للشراكة الاقتصادية الشاملة، واتفاقيات شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي التي لا تزال قيد التفاوض. وتشمل هذه الترتيبات مجموعات كبيرة من البلدان التي تسهم بحصة كبيرة في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر. وغالبا ما يكون لهذه الاتفاقيات الأعمق والأكثر تأثيرا أكبر على نمو التجارة.^{٤٤}

ولحساب نطاق تغطية هذه الاتفاقيات، يقيس التحليل متوسط عدد الشركاء التجاريين الذين يكون معهم بلد ممثل طرفا في اتفاقية للتجارة الحرة، كما يقيس متوسط مساهمة هؤلاء الشركاء التجاريين في إجمالي الناتج المحلي العالمي. ووفقا لهذا المقياس، لا يزال نطاق تغطية اتفاقيات التجارة الحرة في ازدياد مستمر، وإن كان بمعدل أبطأ قليلا في الآونة الأخيرة (اللوحة ٨ في الشكل البياني ٢-١٠).

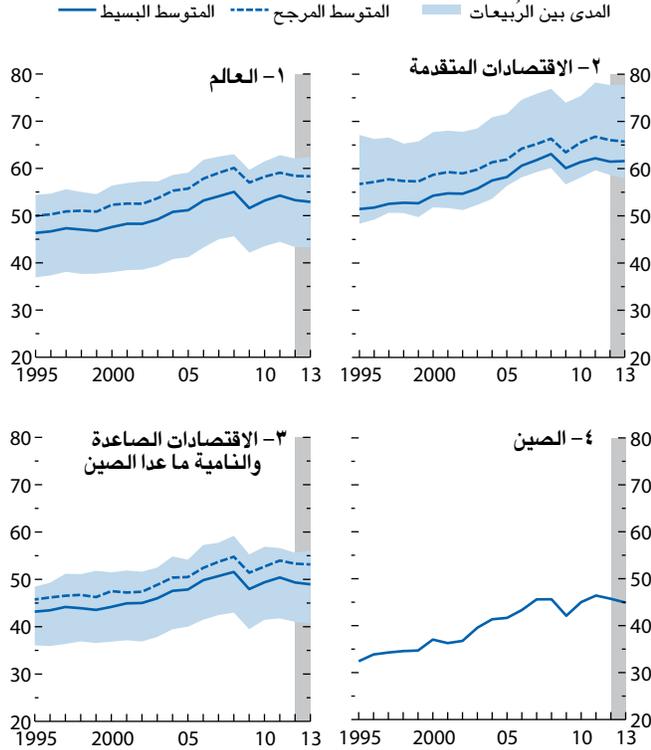
تكاليف النقل والتكاليف اللوجستية المرتبطة بالتجارة

تبين أن تكاليف النقل الدولي والتكاليف المرتبطة بالنقل الداخلي والامتثال لقوانين الحدود والمتطلبات المستندية تؤدي إلى الإضرار بالتدفقات التجارية (دراسات Hummels 2007a و (Djankov, Freund, and Pham 2010). غير أنه وفقا لمعظم المقاييس المتاحة، ظلت هذه التكاليف تنخفض باستمرار منذ عام ٢٠٠٦. وقد انخفضت كل من التكلفة النقدية المرتبطة بالخدمات اللوجستية التجارية، مثل رسوم الامتثال للمتطلبات المستندية ونقل السلع إلى الموانئ والحدود، والوقت المستغرق في هذه العملية انخفاضا ملحوظا في الاقتصادات الصاعدة والنامية منذ ٢٠٠٦ (اللوحة ١ و ٢ في الشكل البياني ٢-١١). وظلت هذه التكاليف ثابتة عند مستوياتها المنخفضة بالفعل في الاقتصادات المتقدمة. ويزداد ارتباط البلدان أيضا بشبكات النقل البحري العالمية، كما يتضح في مقاييس مثل حجم أساطيلها البحرية، وسعة الحاويات، وغيرها (اللوحة ٣ في الشكل البياني ٢-١١). وهناك استثناء من هذا النمط يتمثل في تكاليف الشحن الجوي، التي ارتفعت بشكل مطرد تقريبا بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٢، لكنها انخفضت منذ ذلك الحين، أثناء تباطؤ التجارة عقب انخفاض أسعار النفط. وأدى انخفاض أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤ على الأرجح إلى انخفاض تكلفة

^{٤٤} للاطلاع على مزيد من الأدلة الحديثة حول تأثير اتفاقيات التجارة على إقامة تبادل تجاري، راجع على سبيل المثال دراسات Carrère (2006) و (2007, 2009) Baier and Bergstrand؛ و Cipollina and Salvatici (2010) للاطلاع على تحليل وصفي. وتثبت دراسة Osnago, Rocha, and Ruta (وشبكة الإصدار) أن اتفاقيات التجارة الأعمق تسهم أيضا في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي بين البلدان، وربما تعزز اندماج الشركات في سلاسل القيمة العالمية. وفي الآونة الأخيرة، تتوصل دراسة Conconi and others (2016) إلى وجود أدلة على أن قواعد المنشأ التفضيلية المنصوص عليها في اتفاقيات التجارة الحرة يمكنها بدلا من ذلك زيادة مستوى الحمائية الذي تواجهه البلدان غير الأعضاء.

الشكل البياني ٢-١٢: سلاسل القيمة العالمية من منظور تاريخي (%)

ارتفعت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية إلى أن وقعت الأزمة المالية العالمية. ومنذ ٢٠١١، يبدو أن المشاركة قد استقرت عبر إجماليات البلدان.



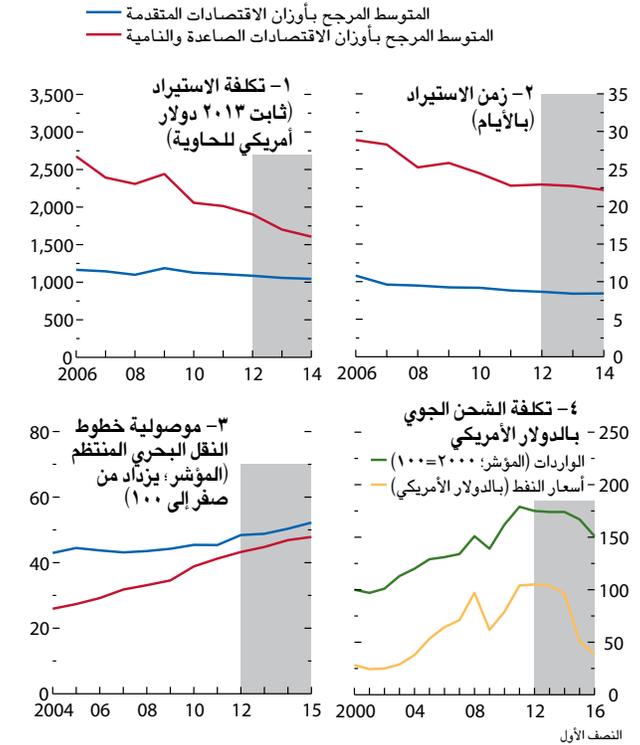
المصادر: قاعدة بيانات «Eora Multi-Region Input-Output»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى مجموع المحتوى المحلي في صادرات البلد المعني — الذي يعاد استخدامه في صادرات شركائه التجاريين — والقيمة المضافة الأجنبية في صادرات هذا البلد كنسبة من إجمالي صادراته. راجع المرفق ٥-٢ للاطلاع على وصف تفصيلي للتغطية القطرية، ومصادر البيانات، والمنهجية المتبعة في كل مؤشر.

على مجموعة البيانات الحديثة التي تناولها هذا الفصل سابقا حول تدفقات الواردات الحقيقية من ٧٠٠ منتج. ^{٤٨} ويقدر التحليل مرونة أحجام واردات المنتجات غير السلعية بالنسبة لأربعة من العوامل التي نوقشت أعلاه — التعريفات الجمركية، ونطاق تغطية اتفاقيات التجارة الحرة (كنسبة من إجمالي

^{٤٨} تم حساب السلاسل الزمنية لأحجام الواردات هذه بدءاً من عام ٢٠٠٣ لعدد ٥٢ بلداً ساهمت، اعتباراً من عام ٢٠١٥، بأكثر من ٩٠٪ في الواردات العالمية وإجمالي الناتج المحلي. وتتعلق مجموعة البيانات بالمنتجات على مستوى أربعة أرقام في الترميز الثاني من التصنيف الصناعي الموحد للتجارة. وقد تم تعديل القيمة الاسمية للواردات من هذه المنتجات باستخدام مخفض أسعار الواردات الذي تم إنشاؤه على مستوى الرقمين في النظام المنسق، مع تطبيق نفس المخفض على جميع المنتجات على مستوى أربعة أرقام في التصنيف الصناعي الموحد للتجارة التي تمثل رمز معين على مستوى الرقمين في النظام المنسق.

الشكل البياني ٢-١١: تكاليف النقل والخدمات اللوجستية المرتبطة بالتجارة من منظور تاريخي

استمر انخفاض التكاليف النقدية والزمنية المرتبطة بالنقل الداخلي والامتثال لقوانين الحدود والمطالبات المستندية لاستيراد السلع، وخاصة في الاقتصادات الصاعدة والنامية، ويزداد ارتباط البلدان بشبكات النقل البحري العالمية. وانخفضت كذلك تكاليف الشحن الجوي أثناء فترة تباطؤ التجارة مع انخفاض أسعار النفط.



المصادر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ ومكتب إحصاءات العمل الأمريكي؛ ومؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تقيس مؤشرات التكلفة والزمن التكاليف (ما عدا التعريفات الجمركية) والزمن المرتبطتين بثلاث مجموعات من الإجراءات — الامتثال للمتطلبات المستندية، والامتثال لقوانين الحدود، والنقل الداخلي — في إطار عملية شاملة لاستيراد شحنة من السلع عبر عينة متوازنة من ١٦١ اقتصاداً. ويرصد مؤشر الأونكتاد لموصولية خطوط النقل البحري المنتظم مدى ارتباط البلدان بشبكات الشحن العالمية استناداً إلى خمسة مكونات في قطاع النقل البحري: عدد السفن، وقدرتها على حمل الحاويات، والحد الأقصى لحجم السفينة، وعدد الخدمات، وعدد الشركات التي تستخدم سفن الحاويات في موانئ البلد.

البياني ٢-١٢). لكن يبدو أن المشاركة قد استقرت في كل مجملات البلدان منذ عام ٢٠١١.

دور هذه العوامل الأخرى: أفكار مستفادة من البيانات على مستوى المنتج

للكشف عن ارتباط تكاليف التجارة وسلاسل القيمة العالمية بنمو التجارة من الناحية التاريخية، يعتمد هذا القسم

ويسمح الجمع بين المرونة المقدرة لنمو الواردات والاختلافات في معدل نمو العوامل المختلفة بين الفترتين ٢٠١٢-٢٠١٥ و ٢٠٠٣-٢٠٠٧ بتقدير مساهمتها النسبية. وتبين هذه الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من تباطؤ التجارة الذي لا يرجع إلى ضعف النشاط الاقتصادي وتكوينه، يمكن عزوها إلى التغيرات في السياسة التجارية وببطء التوسع في سلاسل القيمة العالمية (الشكل البياني ٢-١٣ والمرفق ٢-٥).

الارتباط بين التجارة وسلاسل القيمة العالمية: أفكار مستفادة من نموذج الجاذبية

يستخدم الجزء الأخير من التحليل نموذج جاذبية التجارة على المستوى القطاعي لتسليط الضوء على دور سلاسل القيمة العالمية أثناء التباطؤ. ويستخدم نموذج الجاذبية على نطاق واسع في تفسير مستوى التدفقات التجارية الثنائية على أساس الخصائص الفردية لكل بلد أو خصائص زوج البلدان التي ترصد تكاليف التجارة، كالمسافة بين البلدان أو ما إذا كانت تشترك في حدود أو لغة أو عملة مشتركة.

ونظراً لأن نموذج جاذبية التجارة يتم تقديره على المستوى القطاعي، فإنه يتسم بميزتين تجعلانه أداة مفيدة بشكل خاص لعزل أهمية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في نمو التجارة، فهو: (١) يحدد تأثير التغيرات في تكوين تدفقات التجارة بين القطاعات والشركاء التجاريين (على خلاف تحليل الطلب الكلي على الواردات الذي سبق تناوله في هذا الفصل)، و(٢) يستفيد من اختلاف درجة ترابط الإنتاج بين الشركاء التجاريين (على خلاف التحليل على مستوى المنتج الذي سبق تناوله).

ويتم إجراء التحليل على ثلاث مراحل (راجع أيضاً المرفق ٢-٦). وتتضمن المرحلة الأولى تقدير نموذج الجاذبية على المستوى القطاعي لتوفير مقياس مرجعي للتجارة الثنائية القطاعية. ويُقدّر النموذج بشكل منفصل لكل سنة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٤ ولكل قطاع من قطاعات التجارة العشرة في قاعدة بيانات "Eora Multi-Region Input-Output". وإلى جانب متغيرات الجاذبية القياسية، فإن المواصفة المقدرة الآثار تحيد تأثير الآثار الثابتة حسب المستورد والمصدر.^{٥٠} وتحيد هذه الآثار الثابتة تأثير كافة خصائص المصادر القطاعية وخصائص الوجهة، مثل الطلب والعرض

الناجم المحلي العالمي)، والحوافز التجارية المؤقتة، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، بعد تحييد تأثير الطلب المحلي القطاعي، والأسعار النسبية للسلع المستوردة، والآثار الثابتة حسب البلد- المنتج والآثار الثابتة الزمنية (راجع المرفق ٢-٥ للاطلاع على تفاصيل التقدير، والمواصفة، وثبات النتائج). ونظراً لانخفاض المطرد في التكاليف اللوجستية للتجارة منذ ٢٠٠٦ وقلّة توافر بيانات السلاسل الزمنية لهذه التكاليف، لا يتناول هذا الفصل دورها في تباطؤ النشاط التجاري.

ويعرض الجدول ٢-١ المرونات المقدرة لنمو الواردات بالنسبة لمختلف مقاييس تكاليف التجارة. وهي تقديرات ذات دلالة إحصائية كبيرة وتحمل الإشارة المتوقعة.^{٤٩} وترتبط زيادة الحوافز التجارية بانخفاض نمو حجم الواردات، رغم أن المرونة المقدرة للواردات بالنسبة للتعريفات الجمركية أصغر مقارنة بتقديرات دراسات أخرى. وبالمثل، ترتبط زيادة عدد الشركاء التجاريين الذين يكون معهم بلد ما طرفاً في اتفاقية للتجارة الحرة بزيادة نمو حجم الواردات.

وترتبط زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أيضاً بزيادة نمو حجم الواردات: فزيادة المشاركة بمقدار ١٠ نقاط مئوية ترتبط بزيادة نمو الواردات بمقدار نقطة مئوية (العمود ٥ في الجدول ٢-١). وكما سبقت الإشارة، هناك صعوبة في معرفة ما إذا كانت هذه المشاركة ترصد أيضاً آثاراً إضافية للسياسات؛ وبالتالي من المرجح أن يمثل هذا التقدير الحد الأعلى.

وللتحقق من صحة التحليل المفصل على مستوى المنتج، يبحث الفصل في العلاقة بين القيم الباقية للبلدان المختلفة التي سبق تناولها (الفرق بين النمو الفعلي والمنتبأ به من خلال نموذج للواردات الحقيقية المجمعة) ونفس العوامل الأربعة. وتعد التقديرات بالنقط مماثلة لتقديرات الانحدار على مستوى المنتج، لكنها لا تُقدّر على وجه الدقة نظراً لأن البيانات أكثر إجمالاً (العمود ٨ في الجدول ٢-١). وبشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن اتخاذ تدابير مشوّهة للتجارة على صعيد السياسات يلحق الضرر بنمو التجارة. وفي الوقت نفسه، يرتبط تباطؤ النمو في تغطية اتفاقيات التجارة الحرة وتباطؤ وتيرة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بانخفاض نمو الواردات.

^{٤٩} توفر الدراسات الاقتصادية مجموعة واسعة جداً من تقديرات مرونة التجارة بالنسبة للسياسة التجارية، وغالباً ما ينشأ عن الدراسات التي تستند إلى بيانات إحصائية مقطعية، والتي يُنظر إليها عادة على أنها ترصد المرونة طويلة الأجل، تقديرات أعلى بكثير للمرونة. وينشأ عن الدراسات التي تستند إلى تغير السلاسل الزمنية، والتي ترصد آثار تغير تكاليف التجارة على المدى القصير، تقديرات أقل بكثير لمرونة التجارة. ويستند المنهج المستخدم هنا إلى المبادئ الواردة في الدراسات الأخيرة. راجع دراسة Goldberg and Pavcnik و Hillberry and Hummels (2013) لاستعراض هذه الدراسات.

^{٥٠} راجع دراسة Feenstra, Markusen, and Rose (2001) أو دراسة Feyrer (2009b) للاطلاع على أمثلة أخرى على نماذج الجاذبية المقدرة بشكل منفصل لمختلف السنوات والقطاعات. وتتفق النتائج المستخلصة من تقديرات الجاذبية (التي يوفرها المؤلفون عند الطلب) تماماً مع نتائج الدراسات الاقتصادية. ومعاملات المقاييس الثنائية لتكاليف التجارة (كالمسافة، واللغة المشتركة، والحدود المشتركة) تحمل العلامات الصحيحة وتتسم بأنها ذات دلالة مرتفعة ومستقرة عبر الزمن. ويشير هذا الاستقرار إلى أن تدفقات التجارة الثنائية لم تصبح أكثر حساسية تجاه تكاليف التجارة الثنائية.

الجدول ٢-١: العلاقة التاريخية بين نمو الواردات الحقيقية على مستوى المنتج، والسياسات التجارية، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية

بلد - البلد	الف - المنتج والبلد				
	٢٠١٢-٢٠٠٣	٢٠١٣-١٩٦٠	٢٠١٢-٢٠٠٣	٢٠٠٣-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠٠٣
فترة العينة	٢٠١٢-٢٠٠٣	٢٠١٣-١٩٦٠	٢٠١٢-٢٠٠٣	٢٠٠٣-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠٠٣
التغير التابع: نمو الواردات	حقيقي	اسمي	حقيقي	حقيقي	حقيقي
نمو:	(٨)	(٧)	(٥)	(٤)	(٦)
الحوافز التجارية الموقتة	-٠,٢٨٠٠٠	-٠,٢٨٠٠٠	-٠,٢٨٠٠٠	-٠,٢٨٠٠٠	-٠,٢٨٠٠٠
التعريفات الجمركية	-٠,١٥٠٠٠	-٠,١٥٠٠٠	-٠,١٥٠٠٠	-٠,١٥٠٠٠	-٠,١٥٠٠٠
تغطية اتفاقيات التجارة الحرة	٠,٢٢٧٠٠	٠,٢٢٧٠٠	٠,٢٢٧٠٠	٠,٢٢٧٠٠	٠,٢٢٧٠٠
المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	٠,٢٢٧٠٠	٠,٢٢٧٠٠	٠,٢٢٧٠٠	٠,٢٢٧٠٠	٠,٢٢٧٠٠
البلد x الأثر الثابتة حسب المنتج
الأثر الثابتة القطرية
الأثر الثابتة الزمنية
معامل التحديد	٠,٣٥٠	٠,٣٥٠	٠,٣٥٠	٠,٣٥٠	٠,٣٥٠
معامل التحديد المعول	٠,٣٥٠	٠,٣٥٠	٠,٣٥٠	٠,٣٥٠	٠,٣٥٠
عدد المشاهدات	٣٦٣	٣٦٣	٣٦٣	٣٦٣	٣٦٣

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هي مقياس للمشاركة المعتمدة على الروابط العالمية: الصادرات ذات القيمة المضافة الخارجية كنسبة من إجمالي الصادرات، وفي الانحدرات على مستوى المنتج - البلد، يجب هذا التغير على المستوى القطري، ويتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى المنتج - البلد بالنسبة لانحدرات (الف) وعلى المستوى القطري في انحدار (ب) ويتم في الأعمدة (١) - (٧) تحييد تأثير النمو في الطلب القطري والنمو في الأسعار النسبية.

* $0.10 > p > 0.05$ ** $0.01 > p > 0.05$ *** $0.001 > p > 0.01$

الفصل ٢ التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟

القياسية لنمو التجارة.^{٥١} وتشير نتائج تحليل نموذج الجاذبية إلى أن زيادة درجة ترابط الإنتاج بين البلدان ترتبط في الواقع ارتباطاً موجبا بنمو التجارة بينها، وهو ما يؤيد التحليل على مستوى المنتج الذي سبق عرضه.

وفي واقع الأمر، كان متوسط معدل نمو التجارة بين أزواج البلدان في القطاعات التي كانت في الربع الأعلى من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أكبر بمقدار ١,٢٥ نقطة مئوية مقارنة بباقي القطاعات خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ (الشكل البياني ٢-١٤). أما خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، فلم يختلف نمو التجارة بين أزواج البلدان في هذه القطاعات اختلافا ملحوظا عن نمو التجارة في باقي القطاعات. وهذا يدعم كذلك فرضية أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة قد عززت بشكل كبير نمو التجارة في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية. غير أنه منذ عام ٢٠١٢، لم تكن هناك أدلة تُذكر على ذلك.

الملخص وانعكاسات السياسة

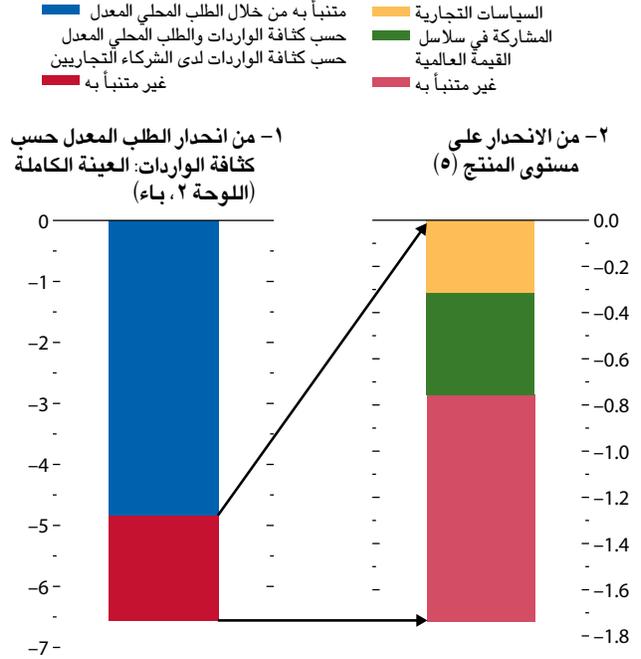
يشير التحليل الوارد في هذا الفصل إلى اتساق التباطؤ في نمو التجارة منذ عام ٢٠١٢ إلى حد كبير، وإن لم يكن كلياً، مع الضعف العام في النشاط الاقتصادي. فضعف النمو العالمي، وخاصة ضعف نمو الاستثمار، يمكن أن يتسبب في جزء كبير من تباطؤ نمو التجارة، بالقيمة المطلقة ومقارنة بإجمالي الناتج المحلي. ويشير التحليل التجريبي إلى أن حوالي ثلاثة أرباع الانخفاض في نمو التجارة، في العالم ككل، منذ عام ٢٠١٢ مقارنة بالفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ يمكن التنبؤ به من خلال ضعف النشاط الاقتصادي، ولا سيما تراجع نمو الاستثمار. ورغم أن التقدير التجريبي قد يبالغ في تقدير دور الناتج بسبب الآثار المرتدة للسياسة التجارية والتجارة على النمو، فإن إطار التوازن العام يشير إلى أن التغيرات في تكوين الطلب تتسبب في حوالي ٦٠٪ من التباطؤ في معدل نمو الواردات الاسمية مقارنة بإجمالي الناتج المحلي.

غير أن هناك عوامل أخرى بخلاف مستوى الطلب وتكوينه تشكل أيضاً عبئاً على نمو التجارة، حيث تتسبب في تآكل ما يصل إلى ١,٧٥٪ نقطة مئوية من النمو العالمي للواردات الحقيقية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. ومن بين هذه العوامل، تتسبب السياسات التجارية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في نسبة كبيرة من النقص غير المتنبأ به في النمو السنوي للتجارة العالمية منذ عام ٢٠١٢. وتباطأت وتيرة المبادرات الجديدة للسياسة التجارية على المستوى العالمي بشكل ملحوظ. وفي الوقت نفسه فإن زيادة الحمائية منذ الأزمة المالية العالمية ليست مأمونة. ورغم أن المساهمة الكمية

^{٥١} تتبع دراسة Rose (2002) منهاجا مماثلا في تحليل القيم الباقية المقدرة من نماذج الجاذبية.

الشكل البياني ٢-١٣: مساهمة السياسات التجارية وسلاسل القيمة العالمية في تباطؤ نمو الواردات الحقيقية من السلع (٧)

يشكل انخفاض المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتغيرات في السياسة التجارية عبئاً على نمو التجارة، رغم أن مساهمتها الكمية محدودة.

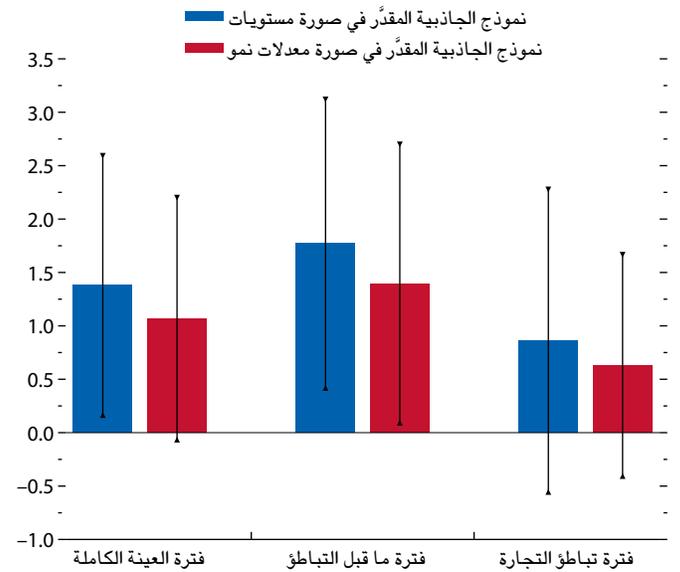


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يجمع الشكل البياني بين الارتباط التاريخي المقدر بين نمو الواردات الحقيقية والنمو في تكاليف التجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والفروق في معدل نمو هذه العوامل بين الفترتين ٢٠٠٧-٢٠١٢ و ٢٠١٥-٢٠١٢ وذلك لحساب مساهمتها في تباطؤ التجارة المشاهدة. راجع المرفق ٥-٢ للاطلاع على وصف تفصيلي للتغطية القطرية، ومصادر البيانات، والمنهجية.

القطاعي، وكافة الخصائص القطرية- القطاعية المتغيرة زمنياً، مثل الأسعار وتكاليف التجارة، التي لا تختلف بين الشركاء التجاريين في سنة معينة. وتحديد الآثار الثابتة أيضاً تأثير ما يُطلق عليه حدود المقاومة متعددة الأطراف (دراسة Anderson 2011) — الحواجز أمام التجارة التي يواجهها كل اقتصاد بالنسبة لجميع شركائه التجاريين. وفي المرحلة الثانية تجمّع القيم الباقية التي يتم الحصول عليها من تقدير نموذج الجاذبية يتم جمعها وتفصل عند تقديرها في صورة مستويات للحصول على معدل نمو التجارة الثنائية القطاعية الذي لا يفسر نموذج الجاذبية. وتبحث الخطوة الثالثة فيما إذا كانت درجة ترابط الإنتاج بين البلدين في هذا القطاع تحديداً — المقيسة كنسبة من مكون القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات الثنائية القطاعية — ترتبط بنمو التجارة بين البلدين في هذا القطاع، بعد تحييد تأثير كافة المحددات

الشكل البياني ٢-١٤: نموذج الجاذبية: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ونمو التجارة الثنائية القطاعية (بالنقاط المئوية)

كانت روابط الإنتاج القوية بين البلدان في قطاع معين من خلال سلاسل القيمة العالمية ترتبط ارتباطاً موجباً بنمو التجارة بين تلك البلدان في ذلك القطاع في الفترة السابقة للأزمة المالية العالمية. ومع ذلك، لا توجد أدلة تذكر على أن المشاركة الكبيرة في سلاسل القيمة أعطت دفعة لنمو التجارة بعد عام ٢٠١٢.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير الأعمدة البيانية إلى متوسط الفرق في القيم الباقية من نمو التجارة الثنائية القطاعية بين أزواج البلدان في القطاعات التي كانت في الربع الأعلى من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وباقي القطاعات خلال الفترات ٢٠١٣-٢٠٠٣، ٢٠٠٧-٢٠٠٣، و٢٠١٢-٢٠١٣. وتشير الخطوط الرأسية إلى فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. ويتم الحصول على القيم الباقية من نماذج جاذبية التجارة التي تقدّر بشكل منفصل لكل قطاع وكل سنة. بعد تحديد تأثير جميع متغيرات الجاذبية القياسية والآثار الثابتة للمستوردين والمصدرين. راجع المرفق ٦-٢ للاطلاع على وصف تفصيلي للتغطية القطرية، ومصادر البيانات، والمنهجية.

بسبب العوامل الدورية والهيكلية (راجع الفصل الأول من هذا التقرير)، وبالتالي فمن المرجح أن يستمر التباطؤ في نمو التجارة العالمية. وحتى حين تزداد سرعة النمو العالمي في نهاية المطاف، لا يرجح أن تعود التجارة إلى تسجيل معدلات نمو مماثلة لما حققته قبل الأزمة المالية العالمية حين كان معدل نمو الاستثمار في العديد من الاقتصادات الصاعدة والنامية، بما في ذلك الصين، مرتفعاً بصورة استثنائية، وكانت تكاليف التجارة في تراجع بفضل التعاون في مجال السياسات والإنجازات التكنولوجية، كما كانت سلاسل القيمة العالمية في تطور سريع.^{٥٢}

ما الذي يمكن عمله حتى يمكن أن تؤدي التجارة دورها في المساهمة في تعزيز الإنتاجية والنمو في سياق تباطؤ النشاط العالمي وهشاشته؟ أولاً، تشير نتائج هذا الفصل إلى أن قدراً كبيراً من تباطؤ التجارة يبدو أنه أحد أعراض العديد من القوى التي تكبح النمو في مختلف البلدان، وربما يشمل ذلك تباطؤ وتيرة الانخفاض في تكاليف التجارة وبطء نمو التجارة نفسها كما ورد في القسم الذي يحمل عنوان «تباطؤ نمو التجارة: الأنماط الرئيسية» والإطار ٢-١. وينبغي أن تكون معالجة معوقات النمو، وخاصة الاستثمار، محورياً للحركة المتوخى على مستوى السياسات لتحسين صحة الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز التجارة كمنتج فرعي. وكما ورد في الفصلين الأول والثالث في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإن مزيجاً من دعم الطلب على المدى القريب، وإصلاح الميزانية العمومية لتخفيف القيود المالية عند الحاجة، والإصلاحات الهيكلية المعززة للإنتاجية، بما في ذلك إحراز مزيد من التقدم في مجال الاندماج التجاري، يمكن أن يساعد في زيادة النمو العالمي وتعزيز الاستثمار. ويمكن لهذه السياسات، عن طريق رفع معدل نمو التجارة بصورة غير مباشرة، أن تعزز التوسع الاقتصادي في كل بلد نظراً لدور التجارة في نقل آثار النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ثانياً، تشير نتائج هذا الفصل أيضاً إلى أن السياسات التجارية، التي تؤثر على تكاليف تبادل السلع والخدمات على المستوى الدولي، لا تزال مهمة. ومع وجود عوامل أخرى، وخاصة ضعف الاستثمار، تشكل عبئاً على التجارة بالفعل، يُتوقع أن تؤدي مقاومة الحمائية بكل أشكالها، وإحياء عملية تحرير التجارة لإزالة الحواجز التجارية المتبقية إلى توفير الدعم الضروري لنمو التجارة، وربما يكون ذلك من خلال إعطاء دفعة البداية لجولة تطوير جديدة لسلاسل القيمة العالمية. وكما يرد بالتفصيل في الإطار ٢-٢، هناك مجال كبير لتحقيق خفض أكبر في تكاليف التجارة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية حيثما كانت لا تزال مرتفعة.

^{٥٢} هناك أسباب تدعو للتفاؤل بشأن نمو التجارة أيضاً: فلدّى العديد من الاقتصادات الصاعدة والنامية مجال واسع لزيادة التدفقات التجارية بالاندماج في سلاسل القيمة العالمية وخفض الحواجز التجارية التي لا تزال مرتفعة. وللإطلاع على مناقشة في هذا الشأن، راجع دراستي IMF (2015a, 2015d).

للسياسات التجارية في تباطؤ نمو التجارة كانت محدودة حتى الآن، فقد تشكل التدابير الحمائية عبئاً كبيراً على التجارة العالمية إذا أصبحت أكثر انتشاراً. كذلك يتعرض نمو التجارة لمعوقات بسبب التراجع الواضح في نمو تجزئة الإنتاج بين البلدان، رغم أنه لا يزال من الصعب الحكم على ما إذا كان هذا يعد نضجاً طبيعياً لسلاسل القيمة العالمية الحالية أم نتيجة للتشوهات الناجمة عن السياسات. ويشير إطار التوازن العام أيضاً إلى أن تباطؤ الانخفاض في تكاليف التجارة، بالمعنى الواسع، يمكن أن يتسبب في حوالي ربع الانخفاض في معدل نمو الواردات الاسمية مقارنة بإجمالي الناتج المحلي.

فما تأثير ذلك على آفاق التجارة العالمية؟ تشير نتائج هذا الفصل إلى وجود روابط وثيقة بين نمو التجارة والنمو الاقتصادي. ولا تتنبأ التوقعات الحالية سوى بتحسين محدود في النشاط العالمي وضعف نمو الاستثمار على المدى المتوسط

الفصل ٢ التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟

مستويات التعريفات الجمركية منخفضة نسبيا في كثير من الاقتصادات المتقدمة، فإن دفع الإصلاحات التجارية قدما في مجال الخدمات وغيرها من مجالات "خارج نطاق السياسة" من المحتمل أن يحقق مكاسب إجمالية أكبر من ذلك. ولكن من أجل تعزيز الدعم الشعبي للاندماج التجاري والحفاظ على مزاياه الاقتصادية والداعمة للرفاهية، ينبغي أن يتنبه صناع السياسات إلى تكاليف التكيف التي ينطوي عليها تعميق الاندماج التجاري. ورغم أن تحليل هذه الآثار يخرج عن نطاق هذا الفصل، فإن عددا من الدراسات يوثق تكاليف التكيف الكبيرة والطويلة الأمد التي يتحملها أولئك الذين تأثرت فرص عملهم سلبا بالتغيرات الهيكلية المرتبطة بالتجارة، حتى إذا كانت مكاسب التجارة نتيجة انخفاض الأسعار تميل في صالح أولئك الذين في الجزء السفلي من توزيع الدخل. وهناك أيضا اعتقاد متزايد بأن مزايا العولمة والتجارة لا تعود إلا على القلة المحظوظة. وينبغي على صناع السياسات إيجاد حلول لمخاوف العاملين المتضررين من التجارة، بما في ذلك من خلال الدعم الفعال للتدريب التحويلي، وبناء المهارات، وسهولة التنقل المهني والجغرافي، وذلك للتخفيف من سلبيات زيادة الاندماج التجاري لإحياء جدول أعمال التجارة.

والمصادقة على الالتزامات المقطوعة بمقتضى اتفاق تيسير التجارة وتنفيذها بالكامل، وتحديد مسار مستقبلي لما بعد جدول أعمال مفاوضات الدوحة التجارية. كذلك ينبغي أن تركز الإصلاحات التجارية في المستقبل على المجالات الأوثق صلة بالاقتصاد العالمي المعاصر، مثل التعاون التنظيمي، وتخفيض حواجز التجارة في الخدمات، والاستفادة من أوجه التكامل بين الاستثمار والتجارة (راجع IMF 2016b). ويمكن أن تساعد مثل هذه المبادرات في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي ورفع مستويات المعيشة بشكل عام بمرور الوقت. وكما يرد في الإطار ٢-٣، هناك سيناريو توضيحي يتم فيه إلغاء التعريفات الجمركية الحالية تماما وتنفيذ اتفاق تيسير التجارة بالكامل وهو ما قد يؤدي إلى تحسين الرفاهية. وينشأ عن نماذج التجارة المختلفة مجموعة من النتائج المحتملة (راجع دراسة Costinot and Rodriguez-Clare 2014)، غير أن مكاسب الدخول الحقيقية الناتجة عن انخفاض تكاليف التجارة يمكن أن تتراوح بين أقل من ١٪ وأكثر من ٦٪ على المدى الطويل في البلد العادي.^{٥٣} ونظرا لأن

^{٥٣} لاحظ أن الحسابات المعروضة من المحتمل أن تنتقص من قدر مكاسب الدخول الحقيقية الناتجة عن اتفاق تيسير التجارة لأنها تتعامل مع الحواجز غير الجمركية باعتبارها تعريفات جمركية.

الإطار ٢-١: هل يسهم تباطؤ التجارة في تباطؤ الإنتاجية العالمية؟ أدلة جديدة

والعشرين. وتمشيا مع الاتجاهات الإجمالية، تراجع النشاط التجاري في معظم القطاعات خلال الأزمة المالية العالمية ولم يتعاف إلا ببطء منذ ذلك الحين (الشكل البياني ١-٢). وتبين دراسة البيانات القطاعية وجود انتشار كبير في هذه الاتجاهات عبر البلدان والقطاعات، وهو ما يعد مصدرا للاختلاف يمكن استخدامه في تحديد أثر كل قناة من قنوات التجارة على النمو.

ولقياس أثر كل من هذه القنوات على الإنتاجية على مستوى القطاع، تقدر دراسة Ahn and Duval (وشبكة الإصدار) مواصفة اقتصاد قياسي باستخدام بيانات مستخرجة من قاعدة بيانات "WORLD KLEMS" وقاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية التي تغطي ١٨ قطاعا عبر ١٨ اقتصادا متقدما من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٧:

$$\ln TFP_{i,s,t} = \beta_1 IMP_{i,s,t-2} + \beta_2 IMP_{i,s,t-2}^{input} + \beta_3 EXP_{i,s,t-2} + FE_{i,s} + FE_{i,t} + \varepsilon_{i,s,t}$$

حيث تشير $TFP_{i,s,t}$ إلى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) في البلد i والقطاع s في السنة t ، بينما تشير $IMP_{i,s,t-2}$ و $IMP_{i,s,t-2}^{input}$ إلى الواردات المقابلة على مستوى البلد — القطاع (كنسبة من مجموع المخرجات المحلية للقطاع)، والمدخلات المستوردة (كنسبة من مجموع المدخلات المستخدمة في القطاع)، والصادرات (كنسبة من مجموع المخرجات المحلية للقطاع)، على الترتيب، وجميعها متأخرة سنتين. ^٣ وتشمل المواصفة أيضا الآثار الثابتة حسب البلد-القطاع ($FE_{i,s}$) وحسب البلد-السنة ($FE_{i,t}$) لتحديد تأثير أي اختلاف لا يتأثر بالزمن يكون مشترك بين كافة القطاعات في بلد ما وكل صدمات مختلف البلدان التي قد تؤثر بنفس الدرجة على جميع القطاعات داخل البلد في سنة محددة.

ويمثل تحديد الأثر السببي للتجارة على النمو تحديا بسبب احتمال وجود علاقة سببية عكسية حادة وقضايا القياس. وقد عالجت العديد من الدراسات هذه القضايا من خلال استخدام متغيرات مساعدة للتجارة الكلية (راجع دراستي 1999 Frankel and Romer؛ و 2005 Noguera and Siscart).

ونظرا لأن التحليل في هذا الإطار يحاول تحديد الأثر السببي للقنوات الثلاثة المختلفة التي قد تؤثر التجارة من خلالها على الإنتاجية، فإنه يتطلب متغير مساعد مستقل لكل منها. وتستخدم المتغيرات المساعدة التالية:

- تغلغل الواردات الصينية في البلدان الأخرى — في غياب متغير مساعد ملائم للواردات من جميع الشركاء التجاريين، يركز الإطار على تقدير أثر الواردات من الصين. ويستخدم التحليل منهجية معروفة تستعاض عن واردات بلد معين من الصين في قطاع معين بواردات كافة البلدان الأخرى من

^٣ جميع النتائج المبينة أدناه ثابتة إزاء مقاييس الإنتاجية البديلة (على سبيل المثال، إنتاجية العمل) أو الفواصل الزمنية البديلة (أي فواصل زمنية تبلغ سنة أو ثلاث سنوات).

يحاول هذا الإطار قياس أثر الانخفاض في نمو التجارة على الإنتاجية. وباستخدام منهج المتغيرات المساعدة لتحديد الأثر التاريخي للتجارة على الإنتاجية في عينة من ١٨ اقتصادا من الاقتصادات الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،^١ تشير النتائج إلى أن تباطؤ التجارة قد يشكل بالفعل عبئا كبيرا على نمو الإنتاجية الضعيف في الاقتصادات المتقدمة.

وكما ورد في هذا الفصل، يمكن للتجارة أن تؤثر على إنتاجية الاقتصاد بطرق مختلفة. ويركز هذا الإطار على ثلاث قنوات مختلفة يمكن أن تؤثر التجارة الدولية من خلالها على الإنتاجية.^٢

- الواردات — قد تؤدي الواردات إلى تعزيز الإنتاجية من خلال زيادة الضغوط التنافسية على الشركات المحلية مع دخول المنتجين الأجانب في الأسواق المحلية. ويشار إلى هذا غالبا باسم القناة "الداعمة للمنافسة".
- المدخلات المستوردة — يمكن أن تؤدي المدخلات المستوردة إلى تحسين الإنتاجية على مستوى الشركة من خلال زيادة تنوع السلع الوسيطة التي تحصل عليها الشركات وتحسين جودتها. وتسمى هذه القناة قناة "المدخلات".
- الصادرات — يمكن أن يؤدي التصدير إلى زيادة الإنتاجية على مستوى الشركة من خلال التعلم من الأسواق الخارجية سواء بصورة مباشرة، عن طريق العلاقات بين المشتريين والبائعين، أو بصورة غير مباشرة، عن طريق زيادة المنافسة من المنتجين الأجانب، والعوامل الخارجية، وغيرها. وجميعها تشكل قناة "الصادرات".

وتعمل هذه القنوات من خلال تأثيرها على مستوى الشركة، عن طريق دفع الشركات إلى اعتماد عمليات إنتاج أكثر كفاءة، أو تحسين جودة المنتجات، أو القيام باستثمارات محددة، وعلى مستوى القطاعات، عن طريق إعادة تخصيص الموارد نحو الشركات الأكثر إنتاجية داخل قطاع ما. ويركز هذا الإطار على تقدير آثار التجارة على المستوى القطاعي.

التحليل التجريبي

حققت التجارة بأنواعها الثلاثة المختلفة نموا مطردا بين منتصف التسعينات ومنتصف العقد الأول من القرن الحادي مؤلفو هذا الإطار هم جيبين أهن ورومين دوفال.

^١ تشير الدراسات التجريبية الحديثة حول هذا الموضوع على نهج دراستي (1995) Sachs and Warner، و (1999) Frankel and Romer، وغيرهما. راجع دراسة (2016) Constantinescu, Mattoo, and Ruta للاطلاع على دراسة حديثة تبحث في أثر تباطؤ التجارة العالمية مؤخرا على النمو.

^٢ تجري مناقشة أول قناتين (الواردات) بمزيد من التفصيل في دراسة (2016) Ahn and others، التي يرد ملخصها في دراسة IMF (2016c). ويمكن الاطلاع على مناقشة حديثة حول قناة الصادرات في دراسة (2013) De Loecker.

الصين في ذلك القطاع تحديدا كمتغير مساعد. والافتراض هو عدم ترابط صدمات الطلب على الواردات على مستوى القطاع في مختلف بلدان العينة، وهو ما أكدته دراسة Autor, Dorn, and Hanson (2013). وبالتالي يقدر التحليل أثر تغلغل الواردات الصينية الداعم للمنافسة على الإنتاجية.

- التعريف الجمركية على المدخلات — إذا كانت التعريف الجمركية على المدخلات — أي التعريفات الجمركية المطبقة على المدخلات المستوردة — لا تتأثر بالإنتاجية المتوقعة في المستقبل في القطاع المعني أو بعوامل أخرى مشاهدة ترتبط بها،^٤ يمكن استخدامها كمتغير مساعد بدلا من المدخلات المستوردة. وتحسب التعريف الجمركية على المدخلات في كل قطاع s بالمتوسط المرجح للتعريفات الجمركية في كافة القطاعات، حيث تعكس الأوزان الترجيحية نسبة المدخلات المستوردة بصورة مباشرة وغير مباشرة من كل قطاع من هذه القطاعات والمستخدمه في إنتاج مخرجات القطاع s . وتستخدم قيمتها المتأخرة عامين كمتغير مساعد بدلا من المدخلات المستوردة.
- التعريف الجمركية على الصادرات — تحسب التعريف الجمركية على صادرات بلد معين في كل قطاع s بالمتوسط المرجح للتعريفات الجمركية على المخرجات في بلدان المقصد الرئيسية، حيث تكون الأوزان الترجيحية مساوية لنسبة مجموع صادرات القطاع s إلى كل بلد من بلدان المقصد. وتستخدم قيمتها المتأخرة عامين كمتغير مساعد ملائم بدلا من الصادرات طالما لا تتأثر التعريفات الجمركية التي تطبقها بلد المقصد على الواردات في القطاع s بالصادرات الكلية لبلد معين في ذلك القطاع.

النتائج

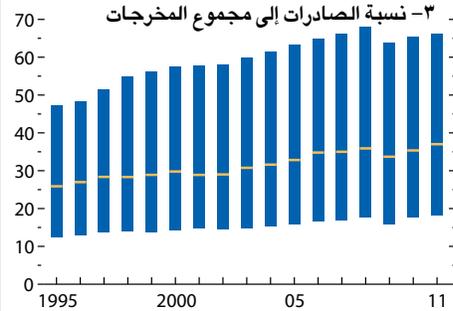
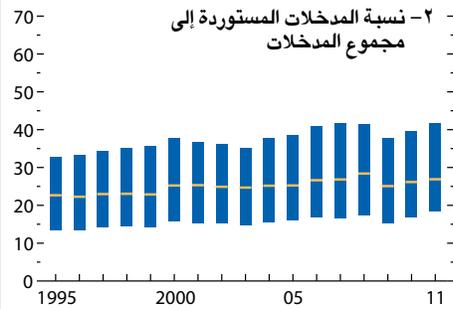
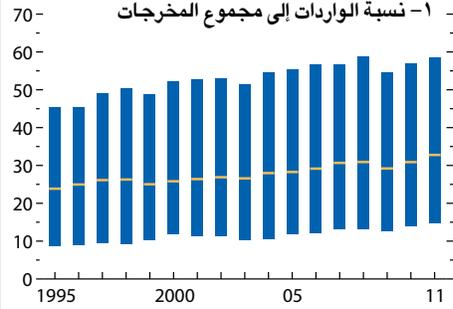
تعزز التجارة الدولية الإنتاجية من خلال جميع القنوات التي نوقشت أعلاه (الجدول ٢-١-١).^٦ وإلى جانب ذلك، تشير استراتيجية المتغيرات المساعدة المستخدمة في هذا الإطار

^٤ يكون احتمال حدوث هذا التحيز التزامني أكبر في حالة التعريف الجمركية على المخرجات، حيث قد تكون الحكومات أكثر ميلا للتكيف حسب الإنتاجية والمنافسة المتوقعة في المستقبل في القطاع المعني. ولهذا السبب، لا تستخدم التعريفات الجمركية كمتغيرات مساعدة بدلا من الواردات أعلاه.

^٥ لتجنب مشكلات المنشأ الداخلي المحتملة، نختار أحد إصدارات جدول المدخلات والمخرجات للحصول على الأوزان على مستوى البلد-القطاع وإبقائها ثابتة طوال فترة العينة.

^٦ مقارنة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) — الأعمدة (١)-(٤)، عادة ما يكون حجم الأثر المقدرة أكبر عند استخدام المتغيرات المساعدة (الأعمدة (٥)-(٨)). ويشير هذا إلى أن التحيز للقياس — الذي يجعل طريقة المربعات الصغرى تقلل من تقدير أثر التجارة على الإنتاجية — يكون في الواقع مصدر قلق أكثر خطورة من التحيز التزامني — الذي يؤدي على الأرجح بدلا من ذلك إلى تضخيم تقديرات طريقة المربعات الصغرى — وهو ما نبهت إليه بالفعل دراسة Frankel and Romer (1999).

الشكل البياني ٢-١-١: تطور التجارة عبر القطاعات في الاقتصادات الكبرى (٨)



المصادر: قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الخط الأفقي داخل كل إطار يمثل قيمة الوسيط في كل المشاهدات القطرية-القطاعية؛ وتبين الحافتان العليا والسفلى لكل إطار الربيعين الأعلى والأدنى. وتتم صياغتها جميعا في صورة نسبة مئوية. والبلدان التي تشملها العينة هي أستراليا، والنمسا، وكندا، والجمهورية التشيكية، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وهنغاريا، وأيرلندا، وإيطاليا، واليابان، وكوريا، وهولندا، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

الإطار ٢-١: (تتمة)

الجدول ٢-١-١: نتائج تقدير السيناريو الأساسي

المتغيرات المساعدة			طريقة المربعات الصغرى			المتغير التابع: $\ln(TFP)_{i,s,t}$
(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
		***,٠٢١			٠,٠٠٤	$100_{i,s,t-2} \times$ (الواردات من الصين/مجموع المخرجات)
		(٠,٠٠٤)			(٠,٠٠٤)	
	***,٠٣٣			***,٠٠٥		$100_{i,s,t-2} \times$ (المدخلات المستوردة/مجموع المدخلات)
	(٠,٠٠٩)			(٠,٠٠٢)		
٠,٠٣٢			*,٠٠٦			$100_{i,s,t-2}^*$ (الصادرات/مجموع المخرجات)
٣,٧	٤,٣	١٥٤,٣				إحصاءات F من المرحلة الأولى
٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٠				قيمة p من المرحلة الأولى
٢,٩٧٦	٢,٦٣٤	٢,٦٣٤	٢,٩٧٦	٢,٦٣٤	٢,٦٣٤	عدد المشاهدات

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغير التابع هو لوغاريتم الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) في البلد i والقطاع S في السنة t . والمتغيرات المستقلة هي الواردات المقابلة من الصين على مستوى البلد-القطاع (كنسبة إلى مجموع المخرجات المحلية)، ومجموع المدخلات المستوردة (كنسبة إلى مجموع المدخلات)، ومجموع الصادرات (كنسبة إلى مجموع المخرجات المحلية)، وجميعها متأخرة عامين. ويُستخدم متوسط قيمة الواردات من الصين كنسبة إلى المخرجات المحلية في كل البلدان الأخرى، والتعريفات الجمركية على المدخلات، والتعريفات الجمركية على الصادرات، وجميعها متأخرة عامين، كمتغيرات مساعدة في الأعمدة (٤) و(٧)، و(٥) و(٨)، و(٦) و(٩)، على الترتيب. وتشير تقديرات المعاملات بالخط السميك في الأعمدة (٧)-(٩) إلى المتغيرات المساعدة. وتُدرج الأثار الثابتة حسب البلد-القطاع وحسب البلد-السنة في جميع الأعمدة. وترد الأخطاء المعيارية الثابتة بين أقواس.

$0.01 > p$ ***; $0.05 > p$ **; $0.10 > p$ *

نقطة مئوية واحدة إلى زيادة الإنتاجية في قطاع معين بحوالي ٠,٩٪. ويُفترض للتبسيط أن تباطؤ التجارة العالمية مؤخرًا قد أدى إلى ثبات نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأن الاقتصادات المتقدمة بالتالي لم تضيع منها فرصة زيادة مساهمة المدخلات المستوردة، أو الواردات من الصين، أو صادرات المخرجات في زيادة الإنتاجية من التجارة الدولية.

إلى أن حجم أثرها المعزز للإنتاجية يمكن أن يكون كبيرًا. فعلى سبيل المثال نجد أن زيادة تغلغل الواردات الصينية في قطاع معين بمقدار نقطة مئوية واحدة ترتبط بزيادة مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في هذا القطاع بنسبة ١,٥٪. وتؤدي الزيادة في نسبة المدخلات المستوردة إلى المدخلات الكلية، أو في نسبة الصادرات إلى المخرجات المحلية، بمقدار

الإطار ٢-٢: دور السياسات التجارية في تنشيط التجارة

الجمركية مرتفعة في مجالات أخرى، وهي المنتجات الزراعية في بعض الاقتصادات الصاعدة والنامية.

• الدعم — وافق وزراء تجارة البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في ديسمبر ٢٠١٥ على إلغاء الدعم القائم على الصادرات الزراعية، والذي يفترض أنه يدعم صادرات البلدان منخفضة الدخل والنامية من المنتجات الزراعية. ومن شأن تخفيض الدعم المحلي المشوّه للتجارة، وخاصة في مجال الزراعة في الاقتصادات المتقدمة، أن يعزز البيئة التجارية العالمية.

• تيسير التجارة — في كل مناطق العالم، يمثل التأخير في الجمارك عقبة أكبر أمام التجارة مقارنة بالتعريفات الجمركية (دراسة Hummels 2007b). وتقدر الدراسات أن التأخير لمدة يوم واحد في الجمارك يؤدي إلى تخفيض الواردات بما يعادل زيادة المسافة بين البلد المستورد والبلد المصدر بنسبة ٨٪ (Djankov, Freund, and Pham 2010). وبالنسبة للبلدان المصدرة، يمكن أن تؤدي زيادة التأخير في الجمارك بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض المبيعات الخارجية بنحو ٤٪ (دراسة Volpe Martincus, Carballo and Graziano 2015). ويتضمن اتفاق تيسير التجارة الصادر عام ٢٠١٢ في إطار منظمة التجارة العالمية أحكاماً تتعلق بخفض تكاليف التجارة من خلال تعزيز الممارسات الجمركية (اللوحة ٢ في الشكل البياني ٢-٢-١).^٢ وتشير تقديرات منظمة التجارة العالمية بمقدار تريليون دولار وزيادة معدل النمو في الاقتصادات النامية بنسبة ٩,٠٪ (WTO 2015). وسوف يدخل الاتفاق حيز التنفيذ عندما ينتهي ثلثا الأعضاء في المنظمة من إجراءات الموافقة المحلية؛ واعتباراً من ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦، انتهت إجراءات الموافقة لدى ٩٣ عضواً من العدد المطلوب وهو ١٠٨ عضواً. وبعد الموافقة، ستنتمتع الاقتصادات النامية بالمرونة في وتيرة التنفيذ بجانب المساعدة الفنية الموسعة.

المجالات "الخارجة عن نطاق" السياسة التجارية

يمكن لمعالجة قضايا الحواجز وراء الحدود أن تكون مكملة للإصلاحات الهيكلية الأخرى وأن تزيد من فعاليتها. وقد أدى تزايد أهمية سلاسل القيمة العالمية وتجارة الخدمات — كمحفزات للاستثمار الأجنبي المباشر على سبيل المثال — إلى جعل التعاون في مجالات كانت من قبل خارج نطاق

من البلدان الموقعة على اتفاق تكنولوجيا المعلومات. ومع ذلك، يقوم اتفاق تكنولوجيا المعلومات على مبدأ القائمة الإيجابية، وهو ما يعني أنه بحاجة إلى تحديث منتظم كلما ظهرت منتجات جديدة حتى يوفر تغطية شاملة باستمرار.

^٢ ومن المجالات التي يتضمنها اتفاق تيسير التجارة المعالجة قبل الوصول والدفع الإلكتروني لتخليص البضائع (المادة ٧)، ونافذة واحدة لتقديم النماذج الجمركية (المادة ١٠)، وأحكام تضمن عدم التمييز والشفافية في تطبيق الضوابط الحدودية على المنتجات الغذائية (المادة ٥) — ولأخيرة أهمية خاصة بالنسبة لبعض الاقتصادات النامية. راجع الجدول باء-١ في تقرير WTO "2015" للاطلاع على نظرة عامة على مجالات اتفاق تيسير التجارة.

من شأن إعداد برنامج عمل طموح وقابل للتحقيق للسياسة التجارية أن يساعد على تنشيط التبادل التجاري ودعم النمو الاقتصادي العالمي بشكل أعم. فعلى المستوى القطري والعالمي تكمل الإصلاحات التجارية إصلاحات أخرى في أسواق السلع والخدمات، مما يدفع النمو من خلال تحسين الكفاءة، وتعزيز المنافسة، وتشجيع الابتكار (دراسة Melitz and Redding 2014). ويتناول هذا الإطار المجال المتاح أمام السياسة التجارية لإزالة الحواجز الحالية أمام تبادل السلع والخدمات عبر الحدود وتخفيض تكاليف التجارة.

وينبغي أن تتناول السياسة التجارية المجالات "الخارجة عن نطاقها"، مثل الحواجز أمام تجارة الخدمات، وكذلك الحواجز التقليدية المتبقية، مثل التعريفات الجمركية. والقرارات التي تتخذها الشركات في مجال الاستثمار والتصدير تعكس على نحو متزايد أنواع مختلفة من السياسات، وخاصة في مجال سلاسل القيمة العالمية التي تربط بين الشركات في العديد من البلدان لإنتاج منتج نهائي واحد. ورغم أن أولويات السياسة التجارية تختلف من بلد إلى آخر، هناك عدد من العناصر المشتركة بين البلدان في كل فئة من فئات الدخل الرئيسية (الجدول ٢-٢-١).

الحواجز التقليدية

الحواجز التقليدية — أي التعريفات الجمركية، والدعم، والإجراءات الجمركية، والسياسات الضريبية المحلية، والقواعد التنظيمية الأخرى التي تؤدي بحكم الواقع إلى تمييز ضد الواردات أو إلى منافسة ضريبية غير مرغوب فيها (IMF 2016a) — لا تزال تشكل عقبة أمام التجارة ولا تزال مرتفعة في العديد من البلدان. وتوضح التحسينات التي أجرتها منظمة التجارة العالمية مؤخرًا مدى قدرة مناهج التفاوض المرنة على تخفيض الحواجز المتبقية.

• التعريفات الجمركية — رغم ما تم إحرازه من تقدم في وقت سابق عبر التحرير متعدد الأطراف، والإقليمي، والأحادي الجانب، لا تزال عملية تخفيض التعريفات الجمركية غير مكتملة، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل وفي بعض الاقتصادات الصاعدة والنامية. ويؤكد اتفاق تكنولوجيا المعلومات (ITA) الذي وضعته منظمة التجارة العالمية، والذي ألغى رسوم الاستيراد في البلدان المشاركة على العديد من منتجات تكنولوجيا المعلومات، على المكاسب الكبيرة التي يمكن أن يحققها البلدان من خلال تخفيض التعريفات الجمركية، بما في ذلك عن طريق تطوير الصناعات التصديرية (اللوحة ١ في الشكل البياني ٢-٢-١). وفي يوليو ٢٠١٦، بدأ سريان توسيع نطاق اتفاق تكنولوجيا المعلومات ليشمل مجموعة إضافية من ٢٠١ منتج تشكل حوالي ٧٪ من التجارة العالمية في السلع. ومع ذلك لا تزال التعريفات

مؤلفا هذا الإطار هما ديفغو سرديرو وكريستيان هن.

^١ يسري إلغاء التعريفات الجمركية على صادرات البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بغض النظر عما إذا كان البلد المصدر

الإطار ٢-٢: (تابع)

الجدول ٢-٢-١: تحديات السياسة التجارية تختلف عبر البلدان

الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات الصاعدة والنامية
يمكن للاقتصادات المتقدمة أن تعالج قضايا الحماية المتبقية في مجالات التجارة التقليدية (كالزراعة والمنسوجات على سبيل المثال)، وتواصل فتح المزيد من أسواق الخدمات (كالنقل على سبيل المثال)، وتجعل أجهزتها التنظيمية أكثر تماسكا، وتتقدم في المجالات الخارجة عن نطاق السياسة التجارية. وينبغي أن تكون الأفضل للمناهج غير التمييزية التي من شأنها تقليل التجزئة وتيسير رفع المبادرات إلى المستوى متعدد الأطراف.	لا تزال العديد من الاقتصادات الصاعدة والنامية، بما في ذلك أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، يمكنها الاستفادة إلى حد كبير من الاندماج عن طريق التحرير التقليدي، بما في ذلك من طرف واحد؛ وينبغي أن تسعى جاهدة إلى ربط اقتصاداتها بسلاسل القيمة العالمية، والانصراف بعيدا عن سياسات إحلال الواردات الفاشلة، وتجنب الحمائية من خلال تدابير غير جمركية مبهمة. ومن شأن الإصلاح التجاري أن يكمل تعزيز أطر السياسات والمؤسسات.
البلدان منخفضة الدخل	
لتعزيز التنمية والنمو، يتعين على معظم البلدان منخفضة الدخل تحديد أولويات تيسير التجارة من أجل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وخاصة عن طريق تطوير البنية التحتية المادية وغير المادية للتجارة وتطوير المؤسسات الاقتصادية ^١ ، وينبغي عليها أيضا معالجة الحواجز التجارية التقليدية وتشجيع المنافسة في القطاعات الخدمية بالغة الأهمية للمشاركة المحلية في سلاسل القيمة العالمية، مثل خدمات النقل والتمويل. ويمكن للمساعدة الفنية دعم تطوير البنية التحتية، ومعالجة الآثار المالية للإصلاح، والمساهمة في ترتيب وتنسيق عملية الإصلاح.	

المصدر: IMF 2015c.

^١ تشمل البنية التحتية المادية جودة الموانئ، والمطارات، والطرق، والسكك الحديدية، وشبكات المعلومات والاتصالات. وتشمل البنية التحتية غير المادية كفاءة الحدود (على سبيل المثال، عدد المستندات اللازمة للاستيراد/التصدير، وسرعة إجراءات التخليص الجمركي) وغيرها من الضوابط التنظيمية والأطر المؤسسية ذات الأثر السلبي المباشر على التجارة.

- تخفيض حواجز التجارة في الخدمات — تشكل الخدمات نحو ثلثي إجمالي الناتج المحلي والتوظيف على مستوى العالم، لكن مساهمتها أقل في التجارة الدولية. فالخدمات عبر الحدود تمثل ربع التجارة العالمية. وترتفع هذه النسبة إلى النصف تقريبا إذا ما تم الأخذ في الاعتبار التجارة في القيمة المضافة، وهو ما يمكن أن يمثل الخدمات المتضمنة في السلع التجارية. ونظرا لأن حواجز السياسة لا تزال كبيرة جدا (اللوحة ٢ في الشكل البياني ٢-٢-٢)، بل تزداد في حالة التجارة الإلكترونية (OECD 2015b)، هناك إمكانية كبيرة في أن تؤدي الإصلاحات إلى تعزيز التجارة والنمو في قطاع الخدمات. فعلى سبيل المثال، تمكنت للبلدان من توسيع نطاق التزامات محددة بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية.

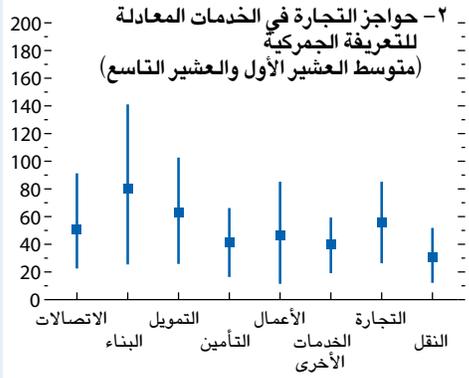
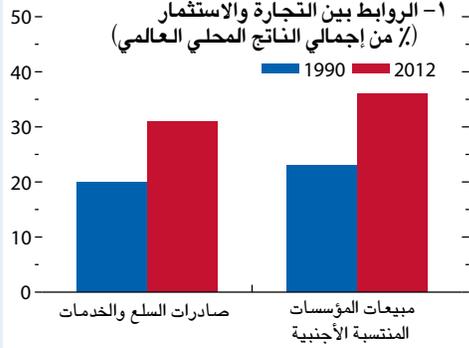
الطريق إلى الأمام

سيكون من المهم الاستناد إلى الأساس الذي تناولته القضايا الخارجة عن نطاق السياسة في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية عن طريق رفعها إلى المستوى متعدد الأطراف. فالاتفاقات الإقليمية الكبرى الموقعة مؤخرا أو التي يجري التفاوض بشأنها — على سبيل المثال، اتفاق التجارة في الخدمات والشراكة عبر المحيط الهادئ — تتيح هذه الفرص لأنها تعالج عددا من القضايا الخارجة عن نطاق السياسة. ويجب أن تظل هذه الاتفاقات مفتوحة وأن يستفاد منها بالتالي في تنشيط الاندماج التجاري على نطاق أوسع عن طريق تحديد مسار ما بعد جدول أعمال مفاوضات الدوحة التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. ومن شأن هذا أن يرفع الاتفاقات إلى مستوى عالمي وأن يحد من مخاطر

السياسة التجارية يحتل صدارة المناقشات التي تدور حول هذه السياسة. وهناك إمكانية كبيرة في أن تؤدي الإصلاحات في هذه المجالات إلى تعزيز الإنتاجية وزيادة النمو على المدى المتوسط:

- التعاون التنظيمي — رغم أن قواعد منظمة التجارة العالمية تتضمن بالفعل أحكاما واضحة المعنى، فقد وضعت الاتفاقات الإقليمية التي أبرمت مؤخرا تركيزا أكبر على تعزيز التعاون التنظيمي النشط. وقد يشكل هذا تحديا لأنه يشمل على هيئات محلية متعددة، وإجراءات متجزئة في النظم القانونية المحلية، واختلافات في أولويات السياسات المحلية. وبالتالي يمكن أن تتراوح الأحكام الواردة في اتفاقيات التجارة من أحكام معنية بالشفافية إلى إقرار الإجراءات التنظيمية لدى جهات أخرى (دراسة Mavroidis 2016).
- الاستفادة من أوجه التكامل بين الاستثمار والتجارة — فمع ازدياد التكامل بين التجارة والاستثمار، تصبح مبيعات مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر المنتسبة أكبر مقارنة بالصادرات المسجلة من السلع والخدمات (اللوحة ١ في الشكل البياني ٢-٢-٢). ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم قنوات نشر التكنولوجيا، لكن غالبا ما يواجه بدء الاستثمار الأجنبي المباشر تكاليف ثابتة كبيرة متعلقة بالسياسة (OECD 2015a). والحوكمة مجزأة: حيث يوجد أكثر من ٣٠٠٠ معاهدة للاستثمار الثنائي واتفاقات أخرى بدون نموذج مشترك (دراسة González 2013). ومن شأن الإصلاحات الهيكلية المكتملة التي تعزز المنافسة وتفتح سياسات المشتريات الحكومية أن تعزز مكاسب الإنتاجية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

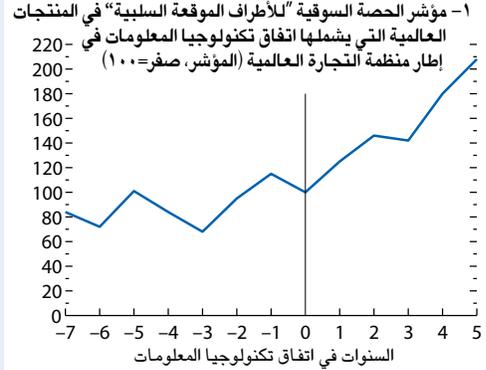
الشكل البياني ٢-٢-٢: المجالات الخارجة عن نطاق السياسة التجارية



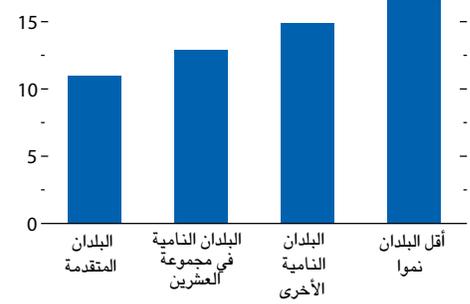
المصادر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠١٣؛ ودراسة Fontagné, Guillin, and Mitaritonna (2011).

كمحفز للتغير التكنولوجي (المتحيز للمهارات)، رغم أن البرامج المخصصة للمساعدة على التكيف مع التجارة يمكن أن تسهم بدور في حالات محددة. وفي هذا الصدد، فإن الدعم الفعال للتدريب التحويلي وبناء المهارات وسهولة التنقل المهني والجغرافي يمكن أن يساعد أولئك الذي يتحملون عبء التكيف. ويجب أن يعالج جدول الأعمال العالمي الناجح بشأن السياسة التجارية القضايا الجديدة والطويلة الأمد مع مواصلة التركيز على التنمية الاقتصادية. وتعزيز صلابة النظام التجاري العالمي يدعو البلدان أيضا إلى مقاومة الاتجاهات التي ظهرت مؤخرا نحو الحمائية والتراجع عن التدابير المقيدة للتجارة التي تم وضعها منذ الأزمة المالية العالمية.

الشكل البياني ٢-٢-١: المكاسب التي قد تتحقق من معالجة مشكلة الحواجز التجارية التقليدية (%)



٢- التخفيضات المقدرة في تكاليف التجارة المعادلة للتعريف النسبية نتيجة تنفيذ اتفاق تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات (%)



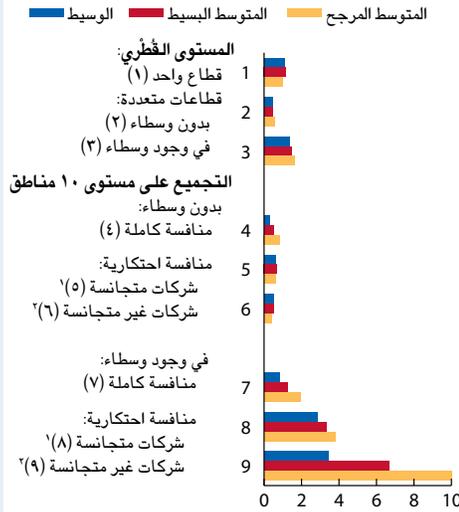
المصادر: دراسة Henn and Mkrtyan (2015) وقاعدة بيانات إحصاءات منظمة التجارة العالمية.

ملحوظة: تبين اللوحة ١ تطور (قبل وبعد الانضمام لاتفاق تكنولوجيا المعلومات في إطار منظمة التجارة العالمية) صادرات تكنولوجيا المعلومات من "الأطراف الموقعة السلبية" أي البلدان التي انضمت للاتفاق في إطار أحد أهداف السياسة الكبرى وليس بسبب ميزة نسبية محددة في القطاع.

زيادة انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية التي تؤدي إلى تجزئة غير مقصودة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تضمن البلدان، على المستوى الوطني، أن تعود منافع التجارة على الجميع. فإقامة شبكات للأمان الاجتماعي تغطي نطاقا واسعا بالقدر الكافي قد يكون في غاية الأهمية حيث إن التجارة لا تعمل في الغالب سوى

الإطار ٢-٣: المكاسب المحتملة من إطلاق عجلة تحرير التجارة

الشكل البياني ٢-٣: مكاسب إلغاء التعريفات الجمركية وتنفيذ اتفاق تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية (٧)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ دراسة Krugman (1980).
٢ دراسة Melitz (2003).

إن تحديد أوزان البلدان أو المناطق حسب حصصها في سكان العالم وفقاً لمبدأ الرفاهية النفعية ينشأ عنه مكاسب محتملة أعلى، بينما تشير المتوسطات إلى أن هذه المكاسب قد تكون أكثر اعتدالاً وإن ظلت كبيرة، وخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أنها قد تكون دائمة. وتبين هذه النتائج أنه من المحتمل أن تتحسن الرفاهية العالمية مع مواصلة تحرير التجارة. لكن حتى تتحقق هذه المنافع، ينبغي على صناع السياسات أيضاً الحد من تكاليف التكيف مع زيادة الاندماج التجاري، وتوضيح أسبابها للرأي العام المتشكك على نحو متزايد.

المباشرة التي تنتقل من خلال التجارة أو آثارها التوزيعية فلا وجود لها في جميع الحالات التي تتم دراستها.

تباطأت عملية تحرير التجارة خلال العقد الماضي. ويهدف هذا الإطار إلى قياس مكاسب الرفاهية التي يُحتمل أن تنتج عن تحفيز عملية التحرير هذه من خلال تجربة يتم فيها إلغاء كل التعريفات الجمركية الحالية والمصادقة على اتفاق تيسير التجارة لعام ٢٠١٣ في إطار منظمة التجارة العالمية، الذي تناوله الإطار ٢-٢، وتنفيذه بالكامل. ويبلغ متوسط التعريفات الجمركية المرجحة بالواردات على مستوى العالم ٨٪. وتشير تقديرات منظمة التجارة العالمية إلى أن تنفيذ اتفاق تيسير التجارة من شأنه تخفيض تكاليف التجارة عن طريق تطبيق تعريف نسبة تعادل ١٤٪ (الشكل البياني ٢-٢: الإطار ٢-٢). ومن شأن إحراز تقدم على هذين الصعيدين، ينطوي على انخفاض تكاليف التجارة بنسبة ٢٢٪، أن يحقق منافع كبيرة من خلال تعزيز التجارة الدولية.

والمنافع الناشئة عن تخفيض التعريفات الجمركية، والتي تُحسب بالتغيرات في الاستهلاك الحقيقي بين التوازن الأولي والتوازن المنافي للواقع، تعتمد بدرجة كبيرة على فئة النموذج المستخدم في التحليل. ووفقاً لما ورد في دراسة Costinot and Rodriguez-Clare (2014)، يتناول هذا الإطار مجموعة من نماذج جاذبية التجارة، تختلف في افتراضاتها بشأن هيكل السوق، ووجود عدم تجانس على مستوى الشركة، وعدد القطاعات، ودور السلع الوسيطة. ويمكن عادة حل النماذج التي تفترض وجود منافسة كاملة لرصد أثر تخفيض التعريفات الجمركية على المستوى القطري. أما النماذج التي تفترض وجود منافسة احتكارية فتشكل تحدياً أكبر من الناحية الحسابية، وبالتالي يتم تجميع البلدان على مستوى المناطق الجغرافية العشرة. وينشأ عن هذه البدائل المتعلقة بمواصفة النموذج ومستوى التجميع تسع حالات مختلفة؛ يتم حل الحالات الثلاث الأولى على المستوى القطري والحالات الست الباقية على المستوى الإقليمي.^١

ويتراوح المتوسط البسيط لمكاسب الرفاهية الناشئة عن إلغاء جميع التعريفات الجمركية الحالية وتنفيذ اتفاق تيسير التجارة بين البلدان (أو المناطق) بين أقل من ١٪ وأكثر من ٦٪ حسب النموذج المتاح (الشكل البياني ٢-٣-١).^٢

مؤلفة هذا الإطار هي أمينة بوز.

^١ تتوافق هذه الحالات مع الأعمدة ٥-٧ في الجدول ٤-٢ وجميع أعمدة الجدول ٤-٣ في دراسة Costinot and Rodriguez-Clare (2014).
^٢ هذه الأعداد تنتقص على الأرجح من قدر المكاسب لسببين. أولاً، إدراج اتفاق تيسير التجارة باعتباره تخفيض في التعريفات الجمركية يفترض فقدان إيرادات جمركية عند تنفيذ الاتفاق، لكن قد لا يحدث أي فقدان في الإيرادات في الواقع. ثانياً، تجرى هذه العملية في ظل زيادة الرسوم الجمركية بنسبة ٢٢٪ (وهو ما يتم تفسير آثاره بإشارة سالبة). ويؤدي حساب الآثار السلبية لخسائر الرفاهية من قيمة الاستهلاك الأعلى إلى قيمة الاستهلاك الأقل إلى نسبة تغير أقل مقارنة بحساب مكاسب الرفاهية من قيمة الاستهلاك الأقل.

^٣ جميع النماذج التي تتم دراستها لا تقيس إلا المكاسب الثابتة الناشئة عن إصلاح التجارة وتغفل بعض المنافع والتكاليف التي قد تكون مهمة. أما العناصر التي على غرار الآثار التكنولوجية غير

المرفق ٢-١ البيانات

مصادر البيانات

مصادر البيانات الأساسية لهذا الفصل هي قواعد بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ونظام نشرات المعلومات، والافتراضات العالمية والبيئة الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية الصادرة عن الأمم المتحدة؛ وقاعدة بيانات "Eora Multi-Region Input-Output database". وتستخدم أيضا العديد من قواعد البيانات الأخرى في كل قسم من أقسام الفصل. ويحتوي الجدول ١-١-٢ بالمرفق على قائمة بكافة المؤشرات المستخدمة في الفصل ومصادرها.

وتتباين عينة الاقتصادات المدرجة في مختلف الدراسات التحليلية بسبب قصور البيانات. ويحتوي الجدول ٢-١-٢ بالمرفق على قائمة بعينات الاقتصادات المستخدمة في كل دراسة. ويتم تجميع الاقتصادات على أساس الدراسة التحليلية التي يتم تضمينها.

تعريفات البيانات

يتم قياس التدفقات التجارية باستخدام الواردات المقومة بالدولار الأمريكي في كافة أقسام الفصل، باستثناء القسم المعنون «دور الناتج وتكوينه: أفكار مستفادة من بحث تجريبي»، حيث تُقوّم بوحدة العملة المحلية. وتستخدم الواردات بالقيم والأحجام حسب الدراسة التي يتم إجراؤها وتحدّد تبعا لذلك. وبالمثل، يشير الفصل إلى ما إذا كانت الواردات تشمل السلع والخدمات أم إحدى هاتين الفئتين فقط.

تجارة الخدمات

بالنسبة لواردات الخدمات، يبحث الفصل نمو الواردات الاسمية لمختلف الفئات باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة الخدمات التابعة للأمم المتحدة. وتحتوي قاعدة البيانات هذه على ١١ قطاعا مختلفا من واردات الخدمات: (١) النقل؛ و(٢) السفر؛ و(٣) الاتصالات؛ و(٤) البناء؛ و(٥) التأمين؛ و(٦) المالية؛ و(٧) الكمبيوتر والمعلومات؛ و(٨) الإتاوات ورسوم الترخيص؛ و(٩) أعمال أخرى؛ و(١٠) شخصية وثقافية وترفيهية؛ و(١١) حكومية. ويختلف نطاق تغطية البيانات فيما بين البلدان والقطاعات.

ويتم في الشكل البياني ١-١-٢ بالمرفق تجميع هذه الفئات في أربع فئات عامة رئيسية من واردات الخدمات: (١) السفر (القطاعان ١ و ١٠)؛ و(٢) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (القطاعان ٣ و ٧)؛ و(٣) المالية (القطاعان ٥ و ٦)؛ و(٤) أخرى (باقي القطاعات). ويعرض الشكل البياني متوسط معدلات النمو

الاسمية السنوية لهذه الفئات، إلى جانب مجموع الخدمات، في فترتين مختلفتين (٢٠٠٣-٢٠٠٧ و ٢٠١٢-٢٠١٣) لعينة متوازنة من ٣٦ اقتصادا. ويبين هذا البحث أن التجارة في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات السفر، والخدمات المالية كانت أقوى خلال الفترة الأخيرة بينما تباطأت التجارة في الخدمات الأخرى بشكل أكثر وضوحا.

المرفق ٢-٢: إنشاء مؤشرات مفصلة لأحجام وأسعار الواردات

تستند مجموعة البيانات المفصلة الخاصة بالحجم المستخدمة في الشكل البياني ٢-٤، وفي القسم الفرعي المعني بدور العوامل الأخرى إلى بيانات مستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة لحوالي ٥٣٠٠ منتج مصنّف حسب النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها (HS) على مستوى الستة أرقام. وتشمل البيانات معلومات عن القيم بالدولار الأمريكي والكميات (على سبيل المثال، وحدات أو كيلوغرامات) الخاصة بمجموع واردات السلع في ٥٢ بلدا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥. وتستخدم البيانات المفصلة لإنشاء مؤشرات أسعار وأحجام المنتجات على مستوى الرقمين وفقا للنظام المنسق، وكذلك حسب الاستخدام النهائي. وينطوي هذا الإجراء على ثلاث خطوات: (١) دراسة معدلات نمو قيم الوحدات على المستوى الأكثر تفصيلا لاستبعاد القيم الشاذة المحتملة، و(٢) حساب مؤشرات أسعار فيشر بنظام السلسلة على مستوى الرقمين وفقا للنظام المنسق، وكذلك حسب الاستخدام النهائي استنادا إلى القيم التفصيلية الصافية للوحدات، و(٣) تخفيض قيم التجارة على مستوى الرقمين وفقا للنظام المنسق، وكذلك حسب الاستخدام النهائي باستخدام مؤشرات أسعار فيشر التي تم إنشاؤها للتوصل على أحجام التجارة.

ونظرا لأن التغيرات في القيم وقيم الوحدات على مستوى الستة أرقام تعد ضوئائية، تُستخدم الإجراءات البسيطة لتحديد هذه القيم الشاذة في إنشاء مؤشرات الأسعار والأحجام. وتقوم دراسة Boz and Cerutti (وشبكة الإصدار) بتوثيق خطوتين بالتفصيل لاستبعاد القيم الشاذة لكل بلد على حدة. أولا، يتم قطع البيانات القطاعية المستعرضة بعد حساب توزيع التغيرات السنوية في لوغاريتم قيمة الوحدة لكل المنتجات على مستوى الستة أرقام. ويؤدي قطع طرفي هذا التوزيع إلى استبعاد القيم الشاذة الموجبة والسالبة الناشئة عن حالات مثل الأخطاء المطبعية أثناء تسجيل قيم و/أو كميات الواردات. ثانيا، يتم تطبيق قطع بيانات السلسلة الزمنية على توزيع الانحراف المعياري للتغيرات في قيمة الوحدة بمرور الوقت لكل منتج داخل كل إصدار من إصدارات النظام المنسق. وتهدف هذه الخطوة الثانية إلى التخفيف من التحيز لقيمة الوحدة: حيث إن قيم الوحدات لا ترصد التغيرات في السعر الحقيقي فقط بل ترصد كذلك الاختلافات في تكوين المنتجات، حتى داخل الفئات ذات الستة أرقام بالمفهوم الضيق. وبالنسبة للمنتجات التي تعاني من تحيز أكثر حدة لقيمة

الجدول ٢-١-١ بالمرفق: مصادر البيانات

المصدر	المؤشر
دراسة (2012) Laeven and Valencia صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الافتراضات العالمية بورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار؛ ومؤسسة Haver Analytics البنك الدولي، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال دراسة Bown 2016؛ والأونكتاد، نظام معلومات تحليلات التجارة	مؤشر الأزمات المصرفية سعر الصرف الاسمي الثنائي للدولار الأمريكي مؤشر تقلبات "بورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار" (VIX) تكلفة الاستيراد التدابير التجارية التمييزية القيمة المضافة محليا في صادرات بلدان أخرى
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة؛ وقاعدة بيانات Eora MRIO؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي المركز الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي باستخدام قيمة الصادرات مقسومة على حجم الصادرات المركز الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي المركز الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي قاعدة بيانات Eora MRIO؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة قاعدة بيانات Design of Trade Agreements لمنطقة التجارة الحرة منظمة التجارة العالمية، قاعدة بيانات اتفاقيات التجارة الإقليمية قاعدة بيانات Eora MRIO؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي قاعدة بيانات شركة CEIC؛ ومؤسسة Haver Analytics المركز الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي باستخدام قيمة الواردات مقسومة على حجم الواردات قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة؛ وقاعدة بيانات World Integrated Trade Solution المركز الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة الخدمات التابعة للأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي المركز الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي قاعدة بيانات Eora MRIO؛ وقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة؛ وقاعدة بيانات World Integrated Trade Solution التابعة للبنك الدولي الأونكتاد، استعراض النقل البحري دراسة (2015) Ludema, Mayda, and Mishra مركز بحوث السياسة الاقتصادية، قاعدة بيانات مراقبة التجارة العالمية صندوق النقد الدولي، نظام نشرات المعلومات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الافتراضات العالمية مؤسسة Haver Analytics؛ قاعدة بيانات شركة CEIC صندوق النقد الدولي، نظام نشرات المعلومات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مؤسسة Haver Analytics قاعدة بيانات Eora MRIO؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومؤسسة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات التحليل الهيكلي، جداول المدخلات والمخرجات الأونكتاد، نظام معلومات تحليلات التجارة؛ ومنظمة التجارة العالمية، قاعدة بيانات Tariff Download Facility؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإصلاحات الهيكلية دراسة Bown 2016؛ ومركز بحوث السياسة الاقتصادية، قاعدة بيانات مراقبة التجارة العالمية؛ والأونكتاد، نظام معلومات تحليلات التجارة البنك الدولي، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال غرفة التجارة الدولية، Global Trade and Finance Survey؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي حسابات خبراء صندوق النقد الدولي صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات البيئة الاقتصادية العالمية	أسعار صادرات السلع والخدمات قيمة صادرات السلع والخدمات حجم صادرات السلع والخدمات الصادرات ذات القيمة المضافة خارجيا اتفاقيات التجارة الحرة حسب سنة التوقيع تغطية اتفاقيات التجارة الحرة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الإنتاج الصناعي أسعار واردات السلع والخدمات أسعار واردات السلع على مستوى المنتج قيمة واردات السلع والخدمات قيمة واردات الخدمات حسب الفئات حجم واردات السلع والخدمات حجم واردات السلع على مستوى المنتج مؤشر موصولة خطوط النقل البحري المنتظم ممارسة الضغط بشأن قضايا التجارة في الولايات المتحدة التدابير المطبقة حسب بيانات مبادرة "مراقبة التجارة العالمية" سعر الصرف الفعلي الاسمي إجمالي الناتج المحلي الاسمي سعر النفط بالدولار الأمريكي مؤشر أسعار المنتجين سعر الصرف الفعلي الحقيقي إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سعر الفائدة الحقيقي إجمالي الإنتاج القطاعي التعريفات الجمركية الحواجز التجارية غير الجمركية والمؤقتة الوقت اللازم للاستيراد التمويل التجاري المتاح مؤشر أسعار المستهلكين الأجنبي المرجح بالتجارة الطلب الأجنبي المرجح بالتجارة

المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

الفصل ٢ التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟

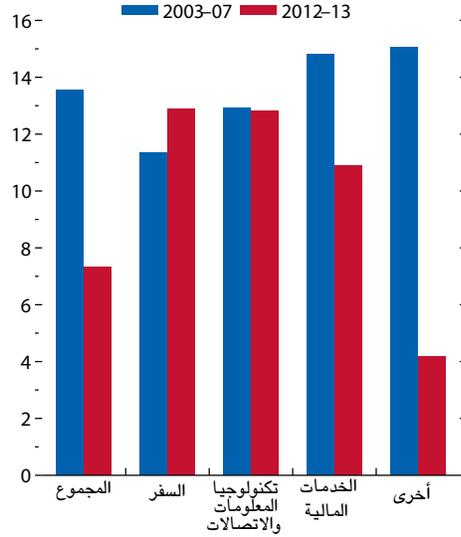
الوحدة، من المرجح أن تنطوي على انحراف معياري كبير للتغيرات في قيمة الوحدة بمرور الوقت. وبالتالي، فإن استبعاد هذه المنتجات استناداً إلى الانحراف المعياري للسلاسل الزمنية لمختلف المنتجات يمكن أن يسهم في الحد من التحيز.^٤ ويتم وضع حدود القطع عند المئتين ٢,٥ والمئتين ٩٧,٥ للقطاع المستعرض وعند المئتين الثمانين للسلسلة الزمنية، على الترتيب.

وبعد الانتهاء من هذا الإجراء، يتم حساب مؤشرات أسعار فيشر بنظام السلسلة والتي تستخدم بعد ذلك في تخفيض القيم بالدولار الأمريكي.

ومن المهم ملاحظة أن الإجراءات المذكورة أعلاه لا تستبعد المنتجات التي تُعتبر قيماً شاذة من حساب مؤشرات الأحجام، حيث إنها تؤثر فقط على حساب مؤشرات الأسعار. وعند استخدام مؤشر القيم غير المعالجة في البسط لحساب مؤشرات الأحجام بدلا من استخدام مؤشر يغفل المنتجات التي تكون بيانات كمياتها ناقصة أو ذات التغيرات الشاذة في قيم الوحدات، يُفترض ضمناً أن قيم الوحدات الناقصة تنمو بنفس معدل نمو مؤشر الأسعار الإجمالي.

^٤ غير أنه بالنسبة لبعض المنتجات، قد يكون هذا الانحراف المعياري للسلاسل الزمنية كبيراً بطبيعته، وهو ما قد لا يكون انعكاساً لحدّة التحيز لقيمة الوحدة — مثل السلع الأولية التي تشهد تقلبات نتيجة اكتشاف احتياجات جديدة، وانقطاع الإمدادات، وغير ذلك.

الشكل البياني ٢-١-١ بالمرفق: نمو الواردات الاسمية عبر فئات الخدمات (%)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة الخدمات التابعة للأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٢-١-٢ بالمرفق: عينة الاقتصادات المشمولة في الدراسات التحليلية

المجموعة ^١	الاقتصادات ^٢				الدراسة ^٣
	١	٢	٣	٤	
ألف	X	X	X	X	الأرجنتين* أستراليا* النمسا* بلجيكا* البرازيل* كندا* شيلي* الصين* كولومبيا* الجمهورية التشيكية* الدانمرك* فنلندا* فرنسا* ألمانيا* هنغاريا* الهند* إندونيسيا* إيطاليا* اليابان* كوريا* ماليزيا* المكسيك* النرويج* الفلبين* بولندا* روسيا* جنوب إفريقيا* إسبانيا* السويد* تايلند* تركيا* المملكة المتحدة* الولايات المتحدة* فييت نام
باء	X	X	X	X	الجزائر* إستونيا* اليونان* منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة* أيرلندا* إسرائيل* كازاخستان* ليتوانيا* هولندا* نيوزيلندا* البرتغال* رومانيا* السعودية* سنغافورة* الجمهورية السلوفاكية* سلوفينيا* سويسرا* مقاطعة تايوان الصينية* أوكرانيا
جيم	X	X	X	X	ألبانيا* أنغولا* أنتيغوا وبربودا* أرمينيا* جزر البهاما* البحرين* بربادوس* بيلاروس* بنن* بوليفيا* البوسنة والهرسك* بوتسوانا* بروناي دار السلام* بوركينا فاسو* بوروندي* كمبوديا* الكاميرون* كابو فيردى* جمهورية إفريقيا الوسطى* تشاد* جمهورية الكونغو الديمقراطية* جمهورية الكونغو* كوت ديفوار* كرواتيا* جيبوتي* الجمهورية الدومينيكية* إكوادور* مصر* السلفادور* إريتريا* إثيوبيا* غابون* غامبيا* غانا* هايتي* هندوراس* آيسلندا* إيران* الأردن* كينيا* لبنان* ليسوتو* لكسمبرغ* مدغشقر* ملاوي* جزر ملديف* مالي* مولدوفا* منغوليا* الجبل الأسود* المغرب* موزامبيق* ناميبيا* النيجر* عمان* باكستان* بابوا غينيا الجديدة* بيرو* رواندا* السنغال* صربيا* سيشيل* سيراليون* سري لانكا* سورينام* سوازيلند* سوريا* توغو* ترينيداد وتوباغو* أوغندا* الإمارات* أوروغواي* فنزويلا* اليمن* زامبيا
دال	X	X	X	X	أفغانستان* أندريجان* بنغلاديش* بليرز* بوتان* بلغاريا* قبرص* فيجي* جورجيا* غواتيمالا* العراق* جامايكا* الكويت* جمهورية قبرغيزستان* جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية* لاتفيا* ليبيا* مقدونيا* مالطة* موريتانيا* نيبال* نيكاراغوا* نيجيريا* بنما* باراغواي* ساموا* سان تومي وبرينسيبي* طاجيكستان* تونس* أوزبكستان* فانواتو
هاء	X	X	X	X	غينيا* موريشيوس* ميانمار* تنزانيا

المصدر: إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ مجموعة البلدان وفقاً لاستخدامها في الدراسات التحليلية المختلفة.

^٢ تشير علامة النجمة (*) إلى الاقتصادات المتقدمة مصنفة حسب قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^٣ الدراسات التحليلية التي يتم إجراؤها في الفصل: (١) = نموذج الطلب على الواردات: (٢) = النموذج الهيكلي: (٣) = إطار الانحدار على مستوى المنتج: (٤) = نموذج الجاذبية.

المرفق ٢-٣: التحليل باستخدام نموذج تجريبي للطلب على الواردات

يقدم هذا المرفق مزيداً من التفاصيل عن النموذج التجريبي للطلب على الواردات، والذي يستخدم في قياس دور النشاط الاقتصادي وتكوينه في تباطؤ التجارة في القسم المعنون «دور الناتج وتكوينه: أفكار مستفادة من بحث تجريبي». ويقدر التحليل الوارد في هذا القسم نموذجاً قياسياً للطلب على الواردات يربط نمو الواردات الحقيقية بالنمو في الاستيعاب والنمو في الأسعار النسبية. ويمكن اشتقاق معادلة الطلب على الواردات من أي نموذج تقريباً من نماذج الدورة الاقتصادية الحقيقية المستخدمة على المستوى الدولي. وتكون المعادلة المقدره كالتالي:

$$\Delta \ln M_{c,t} = \delta_c + \beta_{D,c} \Delta \ln D_{c,t} + \beta_{P,c} \Delta \ln P_{c,t} + \varepsilon_{c,t} \quad (2-3-1)$$

حيث تشير $M_{c,t}$ ، $D_{c,t}$ ، و $P_{c,t}$ على الترتيب إلى الواردات الحقيقية، والاستيعاب، والأسعار النسبية لواردات البلد c في السنة t . وتُحسب الأسعار النسبية للواردات بالنسبة بين مخفّض أسعار الواردات ومخفّض إجمالي الناتج المحلي. وتفترض مواصفة السيناريو الأساسي أن نمو الواردات يعتمد فقط على معدل النمو المتزامن للمتغيرات التفسيرية؛ ومع ذلك، تكون النتائج الواردة في الفصل ثابتة إزاء إدراج القيم المتأخرة لمعدلات نمو المتغيرات التابعة والتفسيرية حتى تسمح بديناميكية أكثر ثراءً. ويقدر النموذج لكل بلد على حدة وبشكل منفصل لواردات السلع والخدمات، فضلاً عن الواردات الكلية. وفتره التحليل هي ١٩٨٥-٢٠١٥، رغم عدم توافر البيانات لكل البلدان في كل السنوات.

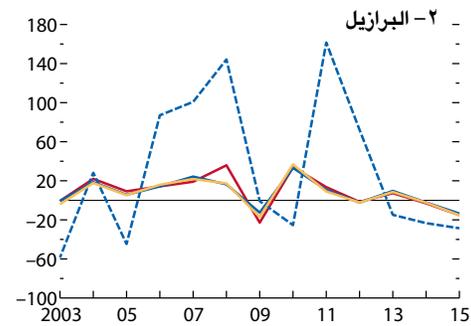
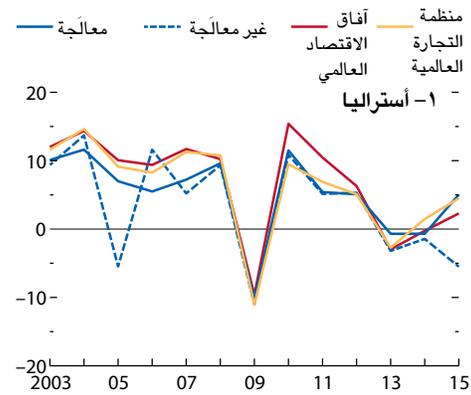
ويعتمد الفصل على دراسة Bussière and others (2013). ويستخدم الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات كمقياس بديل للاستيعاب. ويحسب الطلب المعدل حسب كثافة الواردات كالتالي:

$$IAD_{c,t} = C_{c,t}^{0.6} G_{c,t}^{0.2} I_{c,t}^{0.1} X_{c,t}^{0.1} \quad (2-3-2)$$

حيث تشير ω_k إلى محتوى الواردات في كل مكون من مكونات الإنفاق $k \in \{C, G, I, X\}$ ، والذي يتم تطبيقه حتى يصل حاصل الجمع إلى واحد صحيح. ويحسب متوسط محتوى الواردات من جداول مدخلات ومخرجات مختلف البلدان المستمدة من قاعدة بيانات Eora Multi-Region Input-Output خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١. وعلى غرار الأنماط الواردة في دراسة Bussière and others (2013)، التي تعتمد على قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هناك اختلافات كبيرة في استخدام الواردات في مكونات الطلب الكلي (الجدول

الأخرى في حالة وجود عدد قليل من البلدان حيث تنشأ انحرافات تتعلق بالمؤشرات المعيارية. فعلى سبيل المثال، أدت الارتفاعات الكبيرة في قيم وحدات أعداد المنتجات ٧١٠٨١٢ (الذهب) في عام ٢٠١٢ في سويسرا و ٨٨٠٢٤٠ (الطائرات) في عام ٢٠١٥ في أيرلندا إلى تعديل التغيرات في قيم هذه الوحدات لجعلها أكثر توافقاً مع تطورها التاريخي.

الشكل البياني ٢-٢-١ بالمرفق: نمو الواردات الحقيقية (%)



المصادر: قاعدة بيانات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي؟ التابعة لصندوق النقد الدولي؛ وقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (Comtrade) التابعة للأمم المتحدة؛ وقاعدة بيانات "World Integrated Trade Solution" التابعة للبنك الدولي؛ وقاعدة بيانات إحصاءات منظمة التجارة العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يشير مصطلح «معالجة» إلى المؤشرات التي يتم الحصول عليه من البيانات المقطوعة كما يرد في النص الأساسي، بينما تحسب المؤشرات «غير المعالجة» باستخدام بيانات أولية دون أي استبعاد للقيم الشاذة. وتُحسب المؤشرات «المعالجة» و«غير المعالجة» باستخدام مؤشرات أسعار فيشر بنظام السلسلة.

ويتم الكشف عن فعالية المنهجية المقترحة عن طريق مقارنة مؤشرات أحجام الواردات الإجمالية على المستوى القطري التي يتم الحصول عليها من المنهجية المذكورة أعلاه بالمؤشرات التي يتم الحصول عليها من البيانات غير المعالجة إلى جانب المؤشرات الموجودة في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي التابعة لصندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات إحصاءات منظمة التجارة العالمية (الشكل البياني ٢-٢-١ بالمرفق). وفي أستراليا، على سبيل المثال، يؤدي قطع بيانات السلاسل القطاعية المستعرضة والسلاسل الزمنية إلى جعل مؤشر فيشر للأحجام أقرب بكثير للمؤشرين المعياريين مقارنة بالمؤشر الذي يتم إنشاؤه من البيانات غير المعالجة. وتكون هذه الاختلافات أوضح في حالة الاقتصادات الصاعدة والنامية، كما يتضح في حالة البرازيل.^{٥٥}

^{٥٥} بالإضافة إلى إجراءات القطع التلقائية هذه، يتم إجراء فحص دقيق لجميع المؤشرات المجزأة. وفي هذا السياق، يتم إجراء بعض التعديلات

الفصل ٢ التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟

$$\Delta \ln M_{c,t} = \delta_c + \beta_{DD,c} \Delta \ln DIAD_{c,t} + \beta_{DX,c} \widehat{\Delta \ln X_{c,t}} + \beta_{P,c} \Delta \ln P_{c,t} + \varepsilon_{c,t} \quad (م٢-٣-٥)$$

ويعرض الجدولان ٢-٣-٢ و ٢-٣-٤ بالمرفق النتائج المستخلصة من تقدير المعادلات (م٢-٣-٢)، و (م٢-٣-٣)، و (م٢-٣-٤). لنمو الواردات الحقيقية من السلع والخدمات، وبشكل منفصل للسلع والخدمات. ويعرض الجدولان أيضا النتائج المستخلصة من تقدير المعادلة (م٢-٣-١) في أحد نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في الأعمدة (١)، و (٥)، و (٩) للمقارنة مع دراسات أخرى (بعبارة أخرى، عند تجميع كل بلدان العينة، وتستخدم نفس مرونة نمو الواردات بالنسبة لمحداته عبر البلدان). وتحتوي الأعمدة الباقية على الوسط والمدى الربيعي للمعاملات المقدرة من تقدير كل بلد على حدة.

وتبين النتائج أن تقدير نموذج الطلب على الواردات لكل بلد على حدة أفضل إلى حد كبير من التقدير في أحد نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (راجع، على سبيل المثال، العمود (٢) مقارنة بالعمود (١)). ويرجع ذلك إلى وجود تباين كبير بين البلدان في مرونة الواردات بالنسبة للدخل. ففي المتوسط، تكون مرونة الواردات بالنسبة للدخل أكبر في الاقتصادات المتقدمة مقارنة بالاقتصادات الصاعدة والنامية، وخاصة في حالة واردات السلع (الجدول ٢-٣-٣ بالمرفق). وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة Slopek (٢٠١٥) التي تثبت أن التحول في النمو النسبي من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات الصاعدة والنامية يمكن أن يتسبب في جزء كبير من انخفاض مرونة التجارة العالمية في ضوء انخفاض مرونة التجارة في الأخيرة بالنسبة لانخفاض الدخل. وإلى جانب ذلك فإن نماذج الانحدار باستخدام مقياس الطلب على الواردات التي تستند إلى المكونات المحلية للطلب الكلي فقط (الأعمدة (٣)، و (٧)، و (١١)) تكون غير ملائمة إلى حد كبير.

ولبحث ما إذا كان هناك أي أمر غير عادي في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، يتم في الفصل تجميع القيم المتبقية من تقدير المعادلات (م٢-٣-٢)، و (م٢-٣-٣)، و (م٢-٣-٤) لكل بلد في العينة وتقدير المواصفة التالية:

$$\widehat{\varepsilon}_{c,t} = \theta \text{Const}(1 - D_{2012-15,t}) + \tau \text{Const}(D_{2012-15,t}) + \zeta_{c,t} \quad (م٢-٣-٦)$$

حيث تشير $D_{2012-15,t}$ إلى مؤشر يتخذ قيمة الواحد الصحيح مقابل $t \in \{2012, 2013, 2014, 2015\}$. ويرصد المعاملان θ و τ متوسط القيم المتبقية في الفترتين ١٩٨٥-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٥، على الترتيب. ويتم ترجيح نماذج الانحدار بنسب الواردات الاسمية للبلدان (بالدولار الأمريكي) لرصد الانحرافات عن النمو المتنبأ به للعالم ككل (أو لمجموعات البلدان) بصورة أدق.

الجدول ٢-٣-١ بالمرفق: محتوى الواردات في مكونات الطلب الكلي

	المئين الخامس المئين الخامس			
	الوسط	الوسيط	والعشرين	والسبعين
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
الاستهلاك	٢٣,٣	٢٠,٧	١٣,٧	٢٧,٧
الإنفاق الحكومي	١٤,٩	١٢,١	٨,٨	١٧,٤
الاستثمار	٢٩,٦	٢٦,١	١٩,٠	٣٥,٧
الصادرات	٣١,٧	٢٥,٩	١٤,٦	٤٣,٠

المصادر: قاعدة بيانات Eora Multi-Region Input-Output؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الجدول الوسط، والوسيط، والمئين الخامس والعشرين، والمئين الخامس والسبعين لمحتوى الواردات في المكونات الأربعة للطلب الكلي عبر ١٥٠ اقتصادا مشمولاً في العينة. ويشير محتوى واردات كل بلد إلى متوسط محتوى الواردات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١. راجع دراسة Bussière and oth-ers 2013 للإطلاع على التعريف الدقيق لمحتوى الواردات وكيفية حسابه من جداول المدخلات والمخرجات الوطنية.

(٢-٣-١ بالمرفق). ويعد محتوى الواردات في الاستثمار والصادرات أكبر بكثير مقارنة بالاستهلاك والإنفاق الحكومي. وإلى جانب المقياس الذي اقترحه دراسة Bussière and others (2013)، يتم في هذا الفصل تقدير نموذجين بديلين للطلب على الواردات. وفي النموذج البديل الأول، يستخدم الطلب المعدل حسب كثافة الواردات باستخدام المكونات المحلية للطلب الكلي فقط كمقياس بديل للاستيعاب، أي أن:

$$DIAD_{c,t} = C_{c,t} \omega C^d G_{c,t} \omega G^d I_{c,t} \omega I^d,$$

ويتم تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta \ln M_{c,t} = \delta_c + \beta_{DD,c} \Delta \ln DIAD_{c,t} + \beta_{P,c} \Delta \ln P_{c,t} + \varepsilon_{c,t} \quad (م٢-٣-٣)$$

وفي النموذج الثاني، يُستخدم الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشريك التجاري، كمقياس بديل للاستيعاب. $DIAD$ ، $\Delta \ln X_{c,t}$. ولحساب الأخيرة، يتم في الفصل أولاً تقدير المعادلة (م٢-٣-٣) واستخلاص معدل نمو الواردات الذي يتنبأ به النموذج لكل بلد، $\Delta \ln M_{c,t,DIAD}$. ويتم إنشاء مقياس للطلب الخارجي كمتوسط مرجح بأوزان التجارة لدى الشركاء التجاريين $\Delta \ln M_{c,t,DIAD}$ وتقدير نموذج للطلب على الصادرات باستخدام هذا المقياس كمقياس بديل للطلب على صادرات البلد المعني:

$$\Delta \ln X_{c,t} = \delta_c^X + \beta_{D,c}^X \sum_{c,t,f} \widehat{\Delta \ln M_{p,t,DIAD}} + \beta_{P,c}^X \Delta \ln P_{c,t}^X + \varepsilon_{c,t}^X \quad (م٢-٣-٤)$$

ثم يستخلص النموذج معدل نمو الصادرات المتنبأ به للبلدان $\Delta \ln X_{c,t}$. وأخيراً، يتم إدراج معدل نمو واردات البلد المعني كالتالي:

الجدول ٢-٣-٢ بالمرفق: النموذج التجريبي للواردات الحقيقية من السلع والخدمات

الاقتصادات الصناعية والنامية		الاقتصادات المتقدمة		البيئة الكاملة		البيئة	
السلاسل الزمنية الفعلية	على مستوى فرائد البلدان	السلاسل الزمنية الفعلية	على مستوى فرائد البلدان	السلاسل الزمنية الفعلية	على مستوى فرائد البلدان	السلاسل الزمنية الفعلية	التقدير
الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتتبا يها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركة التجارية (DIAD+E)	الطلب المحلي المعدل الكل حسب كثافة الواردات (IAD)	مقياس الطلب على الواردات					
(١٢)	(١١)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)
١,٢٠٠,٠٨٦	٩٩٩	٩٩٦	٩٩١	١,٠٠٨	١,٣٨	١,٣٣	١,٣١
١,٢٠٠,٠٥٨	١,٢٨	١,٠٠٧	١,٠٠٦	١,٤٩	١,٥٤	١,١٩	١,٢٩
٠,٤٠	٠,٥٩	٠,٨٧	٠,٥٨	٠,٩٢	١,٢٧	٠,٥٨	٠,٦٦
٠,٧٨	٠,١٠	٠,٨٥	٠,٣٦	٠,٢٢	٠,٤٤	٠,٨١	٠,١٦
٠,٢٣-	٠,٢١-	٠,٢٥-	٠,٢٣-	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,١٥-	٠,١٦-
٠,٠٨-	٠,٠٨-	٠,٠٨	٠,١٥	٠,٤٣	٠,١٦	٠,٢٨-	٠,٤١-
٠,٠١-	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٢
٠,٠١	٠,٠٣-	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٣-	٠,٠٣
٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٧٢	٠,١٠	٠,٨٦	٠,٦٧	٠,٥٧
٠,٠٤٧	٠,٠٣٨	٠,٠٥٢	٠,٠٦٤	٠,٠٥٣	٠,٠٧٤	٠,٠٥٣	٠,٠٤٣
٠,٠٧٩	٠,٠٧٢	٠,٠٥٢	٠,٠٨٠	٠,٠٨٨	٠,٠٧٤	٠,٠٨٠	٠,٠٨٥
							٠,٠٥٨
							٠,٠٥٣

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الجدول النتائج المستخلصة من تقدير المعادلات (A.2.3.1)، و (A.2.3.3)، و (A.2.3.4). وتوضح الأعمدة (1)، و (5)، و (9) التقديرات بالنقطة والأخطاء المعيارية الثابتة عند إدراج عدم تجانس التباين بين أقواس والناتجة عن تقدير المعادلة (A.2.3.1) في أحد نماذج بيانات السلاسل الزمنية القطعية التي تشمل على الأثار الثابتة القدرية، وتوضح الأعمدة السابقة متوسط التقديرات بالنقطة والمعنى بين ربيعات هذه التقديرات الناتجة عن تقدير كل بلد على حدة، ويقاس الاستيعاب بالطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات باستخدام كل المعونات الأربعة لإجمالي الناتج المحلي في الأعمدة (1)، و (3)، و (5)، و (9)، وفي باقي الأعمدة يستخدم الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات كمقياس يديل الاستيعاب، والمواصفات المعروضة في الأعمدة (4)، و (8)، و (12) تحدد أيضاً تأثير الصادرات المتتبا بها، والتي يتم تقديرها وفقاً للمعادلة (A.2.3.4).

الجدول ٢-٣-٤ بالمرفق: النموذج التجريبي للواردات الحقيقية من الخدمات

الاقتصادات الصاعدة والنامية		الاقتصادات المتقدمة		العينة الكاملة		العينة	
السلاسل الزمنية المقطعية	على مستوى فردي البلدان	السلاسل الزمنية المقطعية	على مستوى فردي البلدان	السلاسل الزمنية المقطعية	على مستوى فردي البلدان	السلاسل الزمنية المقطعية	على مستوى فردي البلدان
الطلب المحلي المعمل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعمل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين (DIAD+E)	الطلب الكلي المعمل حسب كثافة الواردات (IAD)	الطلب الكلي المعمل حسب كثافة الواردات (IAD)	الطلب المحلي المعمل حسب كثافة الواردات (DIAD)	الطلب الكلي المعمل حسب كثافة الواردات (IAD)	الطلب المحلي المعمل حسب كثافة الواردات (DIAD+E)	الطلب الكلي المعمل حسب كثافة الواردات (IAD)	الطلب الكلي المعمل حسب كثافة الواردات (IAD)
(١٢)	(١١)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)
٠.٨٣	٠.٨٢	١.٤١	٠.٨١	١.٠٢	١.٠٣	١.١١	٠.٨٣
١.٦١١	١.٤٨	١.٣٢٧	١.٣٢٩	١.٣٣١	١.٣٢٦	١.٤٤١	١.٤٤١
٠.١٧	٠.٣٨	(٠.٣٥)	٠.٥٢	٠.٧١	٠.٨٦	٠.٣٣١	٠.٣٠
٠.٨٦	٠.١١-	٠.٠٢	٠.٨٣	٠.٠٨	٠.٠٧-	٠.٣٢-	٠.٨٤
٠.٢٥-	٠.٣٢-	٠.٢٥-	٠.٣١-	٠.٢٨	٠.٢٧-	٠.٣٢-	٠.٢٢-
٠.١٧	٠.١٦٥-	(٠.٢٣)	٠.١٦	٠.٢٨	٠.٣٣-	(٠.١١)	٠.١٧
٠.١١-	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٠١	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٠٠
٠.٠٣	٠.٠٤	(٠.٠١)	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠٣	(٠.٠٠)	٠.٠٣
٠.٣٩	٠.٣٦	٠.٣٥	٠.٤٦	٠.٤١	٠.٤٧	٠.٤١	٠.٤١
٠.٠٧	٠.٤٥	٠.١٣	٠.٥٨	٠.٢٠	٠.٣٠	٠.٥٧	٠.١٩
		٠.١٥	٠.٣٣	٠.٠٩	٠.٣٠	٠.٤٨	٠.١٤
		٠.١٥	٠.٣٥	٠.٠٩	٠.٣٠	٠.٥٥	٠.١٦
			٠.٣٥	٠.٠٨	٠.٣٤	٠.٣٨	٠.٠٨

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الجدول النتائج المستخلصة من تقدير المعادلات (A.2.3.1) و (A.2.3.3) و (A.2.3.5). الأثار الفائتة الأخرية وتوضح الأعمدة الباقية متوسط التقديرات بالانقطة والمدى بين التقديرات الفائتة عن تقدير كل بلد على حدة. ويقاس الاستيعاب بالطلب الكلي المعمل حسب كثافة الواردات باستخدام كل الكويزات الأربعة لإجمالي الناتج المحلي في الأعمدة (١)، (٢) و (٥) و (٩) و (١٠) وفي باقي الأعمدة. يستخدم الطلب المحلي المعمل حسب كثافة الواردات كمقياس يبدل للاستيعاب. والمواصفات المعروضة في الأعمدة (٤) و (٨) و (١٣) تحيد أيضاً تأثير المصادرات المتنبأ بها والتي يتم تقديرها وفقاً للمعادلة (A.2.3.4).

الجدول ٢-٣-٥ بالمرفق: القيم الباقية: النمو الحقيقي لواردات السلع

الاقتصادات الصاعدة والنامية			الاقتصادات المتقدمة			العينة الكاملة			
الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين (DIAD+E)	الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات (IAD)	الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين (DIAD)	الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات (IAD)	الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين (DIAD+E)	الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات (IAD)	الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين (DIAD+E)	الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات (IAD)	الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين (DIAD+E)	
(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٠,٠٠٢	٠,٠٠١-٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٣	مؤشر الفترة ١٩٨٥-٢٠١١
(٠,٠٠٦)	(٠,٠٠٧)	(٠,٠٠٥)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٢)	
٠,٠٣١-	٠,٠٤٥-	٠,٠١٨-	٠,٠١١-	٠,٠١٤-	٠,٠٠٥-	٠,٠١٨-	٠,٠٢٣-	٠,٠٠٩-	مؤشر الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥
(٠,٠٠٧)	(٠,٠٠٧)	(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠٢)	
٢,٥١٧	٢,٥١٧	٢,٥١٧	٩١٠	٩١٠	٩١٠	٣,٤٢٧	٣,٤٢٧	٣,٤٢٧	عدد المشاهدات

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الجدول التقديرات بالنقط والأخطاء المعيارية الثابتة عند إدراج عدم تجانس التباين بين أقواس والنتيجة عن تقدير المعادلة (A.2.3.6). ويتم ترجيح الانحدارات بحصص البلدان في الواردات الاسمية من السلع.

وفي حالة الخدمات، لا تتوافر أدلة ثابتة على وجود تباطؤ غير مفسر في نمو الواردات خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ في العالم ككل. لكن يبدو أن نمو واردات الخدمات في الاقتصادات الصاعدة والنامية كان أقل من المتنبأ به في فترة ما بعد عام ٢٠١٢ وفقاً للنماذج القائمة على المكونات المحلية للطلب الكلي. وتكون النتائج المعروضة في الجدولين ٢-٣-٥ و ٢-٣-٦ بالمرفق ثابتة إزاء إدراج الآثار الثابتة القطرية أو إزاء تجميع الأخطاء المعيارية حسب البلد.

ولتفسير الدور المحتمل لعدم اليقين، والأوضاع المالية العالمية، والضغط المالية في التأثير على الطلب على واردات البلدان، يعرض الجدول ٢-٣-٧ بالمرفق النتائج المستخلصة من تقدير المعادلة (م ٢-٣-٦) التي يتم توسيعها لتشمل هذه المتغيرات. وتكون نتائج القيم المتبقية السالبة غير المفسرة لنمو الواردات الحقيقية من السلع ثابتة إزاء المواصفة البديلة.

ويعرض الجدولان ٢-٣-٥ و ٢-٣-٦ بالمرفق نتائج انحدار نمو الواردات الحقيقية من السلع والخدمات، على الترتيب. ففي المتوسط تكون القيم المتبقية، بالنسبة لواردات السلع، أقل بكثير من الصفر في كل العينات والمواصفات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. ويتباين حجم النمو "الناقص" في واردات السلع بين البلدان المتقدمة والصاعدة والنامية، حيث تكون القيم المتبقية (بالقيمة المطلقة) أكبر بكثير في الاقتصادات الصاعدة والنامية. ووفقاً لمواصفة السيناريو الأساسي، التي تستخدم الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين كمقياس بديل للطلب على الواردات - المعادلة (م ٢-٣-٥)، القيم المتبقية في الأعمدة (٣)، و(٦)، و(٩) في الجدول ٢-٣-٥ بالمرفق - بلغ النمو «الناقص» في واردات السلع حوالي نقطة مئوية واحدة في الاقتصادات المتقدمة، و٣ نقاط مئوية في الاقتصادات الصاعدة والنامية، و١,٧٥ نقطة مئوية في العالم ككل.

الجدول ٢-٣-٦ بالمرفق: القيم الباقية: نمو الواردات الحقيقية من الخدمات

الاقتصادات الصاعدة والنامية			الاقتصادات المتقدمة			العينة الكاملة			
الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين (DIAD+E)	الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات (IAD)	الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين (DIAD)	الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات (IAD)	الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين (DIAD+E)	الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات (IAD)	الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين (DIAD+E)	الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات (IAD)	الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين (DIAD+E)	
(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٠,٠١٦	٠,٠١٩	٠,٠١٥	٠,٠٠١-	٠,٠٠٢-	٠,٠٠١-	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	مؤشر الفترة ١٩٨٥-٢٠١١
(٠,٠١٣)	(٠,٠١٣)	(٠,٠١٣)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٣)	
٠,٠٢٤-	٠,٠٢٤-	٠,٠٠٤	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	٠,٠١٠	٠,٠٠٣-	٠,٠٠٣-	٠,٠٠٨	مؤشر الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥
(٠,٠٢١)	(٠,٠٢١)	(٠,٠٢١)	(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠٥)	(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠٧)	(٠,٠٠٧)	(٠,٠٠٧)	
٢,٤٥٠	٢,٤٥٠	٢,٤٥٠	٩٠٩	٩٠٩	٩٠٩	٣,٣٥٩	٣,٣٥٩	٣,٣٥٩	عدد المشاهدات

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الجدول التقديرات بالنقط والأخطاء المعيارية الثابتة عند إدراج عدم تجانس التباين بين أقواس والنتيجة عن تقدير المعادلة (A.2.3.6). ويتم ترجيح الانحدارات بحصص البلدان في الواردات الاسمية من الخدمات.

الجدول ٢-٣-٧ بالمرفق: القيم الباقية: نمو الواردات الحقيقية من السلع بعد تحديد تأثير عدم اليقين العالمي، والأوضاع المالية العالمية، والضغوط المالية

الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين (DIAD+E)					الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات (IAD)					العينة الكاملة
(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٠,٠٠٦	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠٧	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٣	مؤشر الفترة ١٩٨٥-٢٠١١
(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٢)	
٠,٠١٥-	٠,٠١٨-	٠,٠١٣-	٠,٠٢٠-	٠,٠١٨-	٠,٠٠٧-	٠,٠٠٩-	٠,٠٠٦-	٠,٠١١-	٠,٠٠٩-	مؤشر الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥
(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٢)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٢)	
٠,٠٢٤-			٠,٠٢٦-		٠,٠١١-			٠,٠١٥-		نمو مؤشر تقلبات "بورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار"
(٠,٠٠٨)			(٠,٠٠٧)		(٠,٠٠٧)			(٠,٠٠٦)		
٠,٠١٣		٠,٠١٣			٠,٠٠٨		٠,٠٠٨			التغير في أسعار الفائدة الحقيقية العالمية
(٠,٠٠٣)		(٠,٠٠٣)			(٠,٠٠٣)		(٠,٠٠٣)			
٠,٠٠٥-	٠,٠٢٠-				٠,٠١٤-	٠,٠٢٢-				الأزمة المصرفية
(٠,٠١٠)	(٠,٠٠٨)				(٠,٠٠٩)	(٠,٠٠٧)				
٢,٩٨٧	٣,٤٢٧	٢,٩٨٧	٢,٩٨٧	٣,٤٢٧	٢,٩٨٧	٣,٤٢٧	٢,٩٨٧	٢,٩٨٧	٣,٤٢٧	عدد المشاهدات

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الجدول التقديرات بالنقط والأخطاء المعيارية الثابتة عند إدراج عدم تجانس التباين بين أقواس والناجثة عن تقدير المعادلة (A.2.3.6) التي يتم توسيعها لتشمل معدل نمو مؤشر تقلبات "بورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار"، والتغير في أسعار الفائدة الحقيقية العالمية، ومؤشر لبداية وقوع أزمة مصرفية مستمد من دراسة (Laeven and Valencia (2012). ويتم ترجيح الانحدرات بخصص البلدان في الواردات الاسمية من السلع.

وكما يرد في النص الرئيسي، يمكن لعوامل أخرى أن تؤثر في نفس الوقت على النشاط الاقتصادي والتجارة، وخاصة السياسات التجارية. وقد يؤدي إغفال هذه العوامل إلى تحيز للأعلى في الدور المقدر للنشاط الاقتصادي في تفسير تباطؤ تدفقات التجارة. ويمكن تصحيح جزء من هذا التحيز عن طريق

ويعرض الجدول ٢-٣-٨ بالمرفق تفكيك مكونات الانخفاض المتنبأ به في معدل نمو الواردات الحقيقية من السلع بين الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ والفترتين ١٩٨٥-٢٠٠٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٧ عبر مختلف مكونات الطلب على الواردات للعينة الكاملة من الاقتصادات.^{٥٦}

النَّفْطية المكررة؛ والوقود النووي تحذف من قطاع الخدمات الباقي وتستخدم في قياس قطاع السلع الأولية.

^{٥٦} يتم تجميع القطاعات على غرار ما ورد في دراسة Eaton and others (2010) باستثناء أن التعديين والمهاجرين؛ وفحم الكوك؛ والمنتجات

الجدول ٢-٣-٨ بالمرفق: تفكيك مكونات الانخفاض في نمو الواردات الحقيقية من السلع: العينة الكاملة

نمو الواردات المتنبأ به من خلال نموذج الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين ومكوناته					نمو الواردات المتنبأ به من خلال نموذج الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات ومكوناته									
الثابت	الأسعار النسبية	X	I	G	C	كلى	الثابت	الأسعار النسبية	X	I	G	C	كلى	فعلى
(١٥)	(١٤)	(١٣)	(١٢)	(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
٢,٣-	٠,٣	٤,٦	٢,٩	٠,٨	١,٥	٧,٨	١,٩-	٠,٣	٤,٦	٢,٧	٠,٧	١,٤	٨,٠	٨,١
٢,١-	٠,٣	٥,١	٣,٧	٠,٧	١,٥	٩,٢	١,٧-	٠,٣	٤,٨	٣,٥	٠,٧	١,٤	٨,٨	٨,٩
٢,١-	٠,١	٣,٠	١,٧	٠,٤	١,٠	٤,٠	١,٧-	٠,٣	٢,٠	١,٤	٠,٤	٠,٩	٣,٢	٢,٣
متوسط النمو في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ ناقصا متوسط النمو														
٠,٢	٠,٢-	١,٦-	١,٣-	٠,٤-	٠,٦-	٣,٨-	٠,٢	٠,١-	٢,٧-	١,٣-	٠,٤-	٠,٦-	٤,٧-	٥,٧-
٠,٠	٠,٢-	٢,١-	٢,٠-	٠,٣-	٠,٦-	٥,٢-	٠,٠	٠,١	٢,٩-	٢,٠-	٠,٣-	٠,٦-	٥,٦-	٦,٦-
نسبة الانخفاض في نمو الواردات المتنبأ بها من خلال النموذج														
														٠,٨٢
														٠,٨٥

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الجدول معدلات النمو الفعلي والمتنبأ به للواردات الحقيقية من السلع. ويتم تجميع معدلات نموفرادي الاقتصادات باستخدام متوسط حصص الواردات خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٥ لتقليل التقلبات في مساهمة الثابت في النمو الإجمالي للواردات. ويتم في الأعمدة (٢)-(٨) تفكيك مكونات النمو المتنبأ به للواردات على أساس المعادلة (A.2.3.2). ويتم في الأعمدة (٩)-(١٥) تفكيك مكونات النمو المتنبأ به للواردات على أساس المعادلة (A.2.3.5)، حيث يشير العمود (١٣) إلى مساهمة نمو الصادرات المتنبأ به من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين.

الفصل ٢ التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟

$$IAD_{c,t}^* = (\nu_{c,t}^C)^{\omega_C} (\nu_{c,t}^G)^{\omega_G} (\nu_{c,t}^I)^{\omega_I} (\nu_{c,t}^X)^{\omega_X} \quad (م٢-٣-٨)$$

ويكرر هذا التحليل على النحو المتبع قبل استخدام هذا المقياس، وكذلك بالنسبة للمقاييس البديلة: (١) المكونات المحلية للطلب الكلي و(٢) تُستخدم المكونات المحلية للطلب الكلي والصادرات المتنبأ بها من خلال المكونات المحلية للطلب الكلي لدى الشريك التجاري كمقياس بديل عن الاستيعاب. ويعرض الجدول ٢-٣-٩ في المرفق النتائج المستخلصة من تقدير المعادلة (م٢-٣-٦) باستخدام القيم المتبقية التي يتم الحصول عليها من نموذج الطلب على واردات السلع الموضح في المعادلات (م٢-٣-١)، و(م٢-٣-٣)، و(م٢-٣-٥) باستخدام هذه المقاييس البديلة للطلب. ويكون النمو «الناقص» في التجارة أكبر قليلاً خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ عند استبعاد دور السياسات التجارية من التغيرات في الطلب الكلي.

ويبين الجدول ٢-٣-١٠ بالمرفق تفكيك مكونات الانخفاض المشاهد في نمو التجارة بين الفترتين ٢٠١٢-٢٠١٥ و ٢٠١٥-٢٠٠٣ إلى نسب متنبأ بها وغير متنبأ بها باستخدام نموذج الطلب على الواردات. وتكون الآن نسبة التباطؤ التي تُعزى إلى التغيرات في النشاط الاقتصادي أقل قليلاً. فعلى سبيل المثال، بمقارنة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ بالفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، يستطيع نموذج السيناريو الأساسي التنبؤ بنسبة تبلغ ٨٥٪ من الانخفاض في نمو واردات الاقتصاد العادي، في حين أن النموذج القائم على نمو الواردات المتنبأ به من خلال المكونات المحلية للطلب الكلي والصادرات المتنبأ بها من خلال المكونات المحلية للطلب الكلي لدى الشريك التجاري يستطيع التنبؤ بنسبة تبلغ ٧٩٪ من التباطؤ المشاهد. وتكون النسبتين المقابلتين باستخدام المقياس البديل بعد استبعاد آثار السياسات التجارية هما ٧٩٪ و ٧٠٪ على الترتيب.

الجدول ٢-٣-٩ بالمرفق: القيم الباقية: نمو الواردات الحقيقية من السلع، بعد تحديد تأثير السياسات التجارية المحتمل على الطلب الكلي

استبعاد دور السياسات التجارية		العينة الكاملة
(DIAD+E)*	IAD*	
٠,٠٠١ (٠,٠٠٢)	٠,٠٠٢ (٠,٠٠٢)	مؤشر الفترة ٢٠١١-١٩٨٥
٠,٠٢١- (٠,٠٠٤)	٠,٠١٢- (٠,٠٠٢)	مؤشر الفترة ٢٠١٥-٢٠١٢
٢,٨١٧	٢,٨٤٠	عدد المشاهدات

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: IAD = الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات: DIAD = الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات: DIAD+E = الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين. ويعرض الجدول التقديرات بالنقطة والأخطاء المعيارية الثابتة عند إدراج عدم تجانس التباين بين أقواس والناجحة عن تقدير المعادلة (A.2.3.6). ويتم ترجيح الانحدارات بحصص البلدان في الواردات الاسمية من السلع.

استبعاد آثار السياسات التجارية من مكونات الطلب الكلي قبل إنشاء مقياس الطلب المعدل حسب كثافة الواردات. ويتم ذلك في انحدار من المرحلة الأولى لمكونات الطلب هذه على العوامل الجديرة بالاهتمام:

$$\Delta \ln AD_{c,t}^k = \delta_c + \gamma_c' \Delta \ln F_{c,t} + \nu_{c,t}^k \quad (م٢-٣-٧)$$

حيث تشير $AD_{c,t}^k$ إلى مكون من مكونات الطلب الكلي، وتشير $k \in \{C, G, I, X\}$ and $F_{c,t}$ إلى متجه السياسات التجارية، وهو في هذه الحالة التعريفات الجمركية والمشاركة في اتفاقيات التجارة الحرة. وتستخدم القيم المتبقية من انحدار المرحلة الأولى هذا، $\nu_{c,t}^k$ ، التي تتعامد بطبيعتها على متغيرات السياسات التجارية، في إنشاء مقياس للطلب المعدل حسب كثافة الواردات كما يرد في المعادلة (م٢-٣-٢):

الجدول ٢-٣-١٠ بالمرفق: تفكيك مكونات الانخفاض في نمو الواردات الحقيقي من السلع بعد تحديد تأثير السياسات التجارية

السياريو الأساسي بعد تحديد تأثير السياسات التجارية		السياريو الأساسي		فعلي	العينة الكاملة
(DIAD+E)*	IAD*	DIAD+E	IAD	(١)	(٢)
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	(٢)
٩,١	٨,٨	٩,٢	٨,٨	٨,٩	٨,٩
٤,٤	٣,٦	٤,٠	٣,٢	٢,٣	٢,٣
متوسط النمو في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ ناقصاً متوسط النمو					
٤,٦-	٥,٢-	٥,٢-	٥,٦-	٦,٦-	٦,٦-
الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧					
نسبة الانخفاض في نمو الواردات المتنبأ بها من خلال النموذج					
٠,٧٠	٠,٧٩	٠,٧٩	٠,٨٥		
الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧					

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: IAD = الطلب الكلي المعدل حسب كثافة الواردات: DIAD = الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات: DIAD+E = الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات والصادرات المتنبأ بها من خلال الطلب المحلي المعدل حسب كثافة الواردات لدى الشركاء التجاريين. ويعرض الجدول معدلات النمو الفعلي والمتنبأ به للواردات الحقيقية من السلع، ويتم تجميع معدلات نمو فرائد الاقتصادات باستخدام متوسط حصص الواردات خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٥ لتقليل التقلبات في النمو الإجمالي للواردات. ويتم في العمودين (٢) و(٤) تقدير نمو الواردات المتنبأ به على أساس المعادلة (A.2.3.3). ويتم في العمودين (٣) و(٥) تقدير نمو الواردات المتنبأ به على أساس المعادلة (A.2.3.5).

المرفق ٢-٤: التحليل باستخدام نموذج التوازن العام

إن التحليل الهيكلي الوارد في القسم الذي يحمل عنوان «دور تكوين الطلب وتكاليف التجارة: أفكار مستفادة من بحث هيكلي» يتبع عن كثب إطار النموذج الوارد في دراسة Eaton and others (2010) — وهو نموذج التوازن العام الاستاتيكي متعدد القطاعات ومتعدد البلدان للإنتاج والتجارة، والذي يتضمن النموذج الريكاردي المعياري للتجارة الوارد في دراسة Eaton and Kortum (2002). ويمكن الاطلاع على وصف كامل لهذا النموذج وكيفية اشتقاقه في دراسة Eaton and others (2010). ويتناول هذا المرفق بعض التعديلات الرئيسية التي تم إدخالها على النموذج وكذلك مصادر البيانات المستخدمة.

الإطار

يتمثل أحد التعديلات المهمة في إدراج قطاع رابع يضم السلع الأولية إلى جانب قطاعين للصناعات التحويلية (إنتاج السلع المعمرة وغير المعمرة) وقطاع متبقي، يغطي الخدمات في المقام الأول.^٧ ويتم إدراج الإنتاج والتجارة في قطاع السلع الأولية كما هو الحال بالنسبة لقطاعي الصناعات التحويلية. وبالتالي يمكن تطبيق أشكال الدوال لمعادلات الأخيرة على الأولى. ويعني هذا توافر مجموعة إضافية من أوضاع التوازن من شأنها تحديد الأسعار، ونسب التجارة، والإنفاق في قطاع السلع الأولية.^٨

وكما يرد في النص الرئيسي، يمكن عزو ديناميكية التجارة المشاهدة للتغيرات في أربعة عوامل في إطار النموذج: (١) تكوين الطلب، و(٢) تكاليف التجارة (أو العيوب)، و(٣) الإنتاجية، و(٤) العجز التجاري. ووفقاً لمنهج محاسبة الدورات الاقتصادية الوارد في دراسة Chari, Kehoe, and McGrattan (2007)، يُشار إلى هذه العوامل غالباً باسم «العوائق».

وتستخدم طريقة حل النموذج الإجراء الذي وضعته دراسة Dekle, Eaton, and Kortum (2007). وتتم صياغة المتغيرات الداخلية الرئيسية (الأجور، والإنفاق، والأسعار، ونسب التجارة) في صورة نسبة بين القيمة في نهاية الفترة والقيمة في بداية الفترة (صيغة إجمالي التغيرات) كقيم مفترضة للعوائق الأربعة. وبعد ذلك، يتم حل العوائق بحيث يكون اختلاف المتغيرات الداخلية الرئيسية التي تنطوي عليها معادلات النموذج مطابقاً لاختلافها في البيانات الفعلية. وتعتمد السيناريوهات المنافية للواقع — التي يتم فيها التحكم في تأثير وعدم تأثير عوائق محددة — على الخطوة الأولى من هذا الإجراء، والتي تُحدّد فيها النتائج من خلال قبول قيم العوائق كأمر مسلم به. ونظراً

^٧ يتم تجميع القطاعات على غرار ما ورد في دراسة Eaton and others (2010) باستثناء أن (١) التعدين والماجار؛ و(٢) فحم الكوك؛ والمنتجات النفطية المكررة؛ والوقود النووي تُحدّف من قطاع الخدمات الباقي وتُستخدم في قياس قطاع السلع الأولية.
^٨ يتوافر نظام المعادلات المعدل عند طلبه من المؤلفين.

لأن الإطار استاتيكي، يُطبق إجراء الحل بشكل منفصل على أزواج السنوات المتتالية عن طريق إدخال بيانات سنتين في وقت واحد.

وتشمل المَعْلَمَات التي تمت معابرتها معاملات المدخلات والمخرجات، ومعاملات القيمة المضافة، ومقياس التشتت المعكوس لأوجه عدم الكفاءة الذي يتحكم في قوة الميزة النسبية في كل قطاع. ووفقاً لدراسة Eaton and others 2010، يتم تحديد مقياس التشتت المعكوس لأوجه عدم الكفاءة بالقيمة ٢ ويُفترض أن تكون له نفس القيمة في كل القطاعات. وتتباين تقديرات الدراسات الاقتصادية لهذه المَعْلَمَة إلى حد كبير. فتحديدها عند القيمة ٨ كما في دراسة Eaton and Kortum (2002) يحقق نتائج مماثلة. وتُحدّد قيم المَعْلَمَات الباقية باستخدام قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لعام ٢٠١١ التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والاستثناء الوحيد من ذلك هو معاملات القيمة المضافة لفئة «باقي العالم» التي تضم بلدانا من خارج العينة. ويتم تحديد قيمة هذه المعاملات بحيث تتطابق مع النسبة بين صادرات وإنتاج كل قطاع في البيانات. وتُصنّف نسب الصادرات إلى الإنتاج بتجميع الصادرات والإنتاج في عام ٢٠١٣ لجميع البلدان المدرجة في قاعدة بيانات «Eora Multi-Region Input-Output database» ما عدا البلدان المستخدمة في هذه الدراسة وعددها ٣٤ بلداً.

البيانات

يتطلب التقدير بيانات قطاعية عن الاستيعاب، وإجمالي الإنتاج، والأسعار، والتجارة الثنائية — وهو حجم كبير جداً من مدخلات البيانات. وقد تم وصل العديد من مصادر البيانات للحصول على التغطية الزمنية اللازمة حتى عام ٢٠١٥. وتحتوي العينة على ١٧ اقتصاداً متقدماً و١٧ اقتصاداً صاعداً ونامياً تم إدراجها في المجموعة ألف في الجدول ٢-١-٢ بالمرفق. وفي عام ٢٠١٥، يتم استبعاد ستة من هذه البلدان (أستراليا وبلجيكا وكولومبيا وإندونيسيا وكوريا والفلبين) وذلك بسبب عدم وجود بيانات مفصلة عن التجارة عند إجراء التحليل. ويعرض الجدول ٢-١-١ بالمرفق مصادر البيانات اللازمة للتحليل.

وبالنسبة لإجمالي الإنتاج القطاعي، نجد أن البيانات حتى عام ٢٠٠٩ أو عام ٢٠١١ مستمدة من قاعدة بيانات التحليل الهيكلي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، متى توافرت. وبالنسبة للبلدان غير المدرجة في قاعدة البيانات هذه، يتم استخدام قاعدة بيانات «World KLEMS»، وجدول المدخلات والمخرجات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات «Eora Multi-Region Input-Output». وبالنسبة لمعظم البلدان المتقدمة، توفر المصادر الوطنية بيانات حتى عام ٢٠١٤، وهي تُستخدم لاستقراء البيانات بعيداً عن المصادر متعددة الجنسيات. ويتم سد ثغرات البيانات الباقية

التغطية التاريخية لمتوسط التعريفات الجمركية على المستوى القطري، يتم وصل سلسلة متوسط التعريفات النسبية المستمدة من قاعدتي بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية بالسلسلة على المستوى القطري المستمدة من قاعدة بيانات الإصلاح الهيكلي التابعة لصندوق النقد الدولي (IMF 2008).

الحواجز غير الجمركية — يتم الحصول على بيانات مفصلة عن السياسات المستخدمة في أكثر من ٣٠ حكومة وطنية مختلفة، مثل مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية، والضمانات الوقائية، من قاعدة بيانات الحواجز التجارية المؤقتة عن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥ (راجع دراسة Bown 2016). وتحتوي مجموعة البيانات هذه على قائمة بالحواجز التجارية المؤقتة على مستوى مفصل للغاية (ثمانية أرقام أو أكثر تفصيلاً وفقاً للنظام المنسق)، بما في ذلك معلومات عن إلغائها، وهو ما يتيح إمكانية حساب رصيد الحواجز التجارية السارية في كل عام. ^٩ وتُستمد بيانات أشمل عن مجموعة أوسع من الحواجز غير الجمركية من مبادرة "مراقبة التجارة العالمية" الصادرة عن مركز أبحاث الاقتصاد والسياسات. ولا يقتصر هذا على تدابير حماية التجارة، بل يشمل كذلك التدابير الأخرى التي تتخذها الدول منذ عام ٢٠٠٩ والتي يرجح أن تكون تمييزية ضد التجارة الخارجية — على سبيل المثال، متطبات التوطن الجغرافي، وعمليات الإنقاذ، ومساعدات الدولة.

اتفاقيات التجارة الحرة — يتم الحصول على بيانات حول تدفقات الاتفاقيات حسب سنة التوقيع من قاعدة بيانات "Design of Trade Agreements". ويتم استكمال مجموعة البيانات هذه برصيد اتفاقيات التجارة الحرة السارية المستمد من قاعدة بيانات الاتفاقيات التجارية الإقليمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وتعتمد الأولى على الأخيرة، وتكملها ببيانات من المؤسسات متعددة الأطراف الأخرى والمصادر الوطنية. المشاركة في سلاسل القيمة العالمية — يتم استخدام مصفوفات المدخلات والمخرجات المستمدة من قاعدة بيانات "Eora MRIO" التي تغطي ١٧٣ بلداً. ويحسب مقياس التخصص الرأسي المستخدم (الذي طوره دراسة Hummels, Ishii, and Yi 2001) بحاصل جمع محتوى الواردات في صادرات بلد ما (ويعرف أيضاً باسم القيمة المضافة الأجنبية) والمحتوى المحلي في صادرات بلد ما الذي يستخدمه الشركاء التجاريون في صادراتهم (راجع دراسة Koopman, Wang, and Wei 2014). وتتم صياغة هذا المجموع في صورة نسبة من إجمالي الصادرات. التمويل التجاري — تؤثر التغيرات في الائتمان التجاري المتاح تأثيراً مباشراً أيضاً على تكاليف التجارة الكلية. وقد تم استخدام البيانات المستمدة من مسح "Global Trade and Finance Survey" الذي تجرته غرفة التجارة الدولية لقياس ما إذا كان الائتمان التجاري المتاح يتزايد أم يتناقص منذ الأزمة المالية العالمية. فقد تراجعت نسبة البنوك التي تقوم بالإبلاغ عن انخفاض خطوط الائتمان التجاري الممنوحة للعملاء من

^٩ تسترشد هذه الحسابات بالحسابات الواردة في ملحق دراسة Bown (2011).

باستخدام معدلات نمو الإنتاج الصناعي القطاعي ومؤشرات أسعار المنتجين. وغالباً ما تكون هذه المؤشرات أكثر تفصيلاً مقارنة بالقطاعات الأربعة التي يتناولها التحليل. ويتم تحديد أوزان هذه المجموعة بناءً على أحدث بيانات الإنتاج المتاحة. وبالنسبة لتدفقات الواردات والصادرات الثنائية القطاعية، يتم تعديل مقياس بيانات بلجيكا والفلبين بحيث تتطابق بيانات مجموع الواردات والصادرات المستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة مع البيانات المستمدة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لمراعاة إدراج إعادة التصدير في الأولى.

المرفق ٢-٥: التحليل على مستوى المنتج

يوفر هذا المرفق تفاصيل إضافية حول التحليل التجريبي الذي تم إجراؤه في القسم المعنون "دور تكاليف التجارة وسلاسل القيمة العالمية: أفكار مستفادة من البيانات المفصلة عن التجارة". ويبدأ بنظرة عامة على البيانات المستخدمة في إنشاء مقاييس للعوامل الأخرى التي قد تكون مهمة لتفسير تباطؤ التجارة (راجع كذلك الجدول ٢-١-١ بالمرفق)، وتليها نظرة عامة فنية على مواصفة السيناريو الأساسي المستخدمة في هذا القسم. ويعرض المرفق كذلك مواصفات بديلة لتقييم مدى ثبات النتائج الرئيسية.

البيانات

تكاليف التجارة — يستخدم الفصل المنهجية التي وضعتها دراسة Novy (2012). ويتم اشتقاق تكاليف التجارة (معادل التعريف)، t_{ij} ، من نموذج جاذبية التجارة كمتوسط هندسي لتدفقات التجارة الثنائية بين البلدان i و j ، $X_{ij} \neq X_{ji}$ ، مقارنة بتدفقات التجارة المحلية داخل كل بلد، $X_{ii} \neq X_{jj}$:

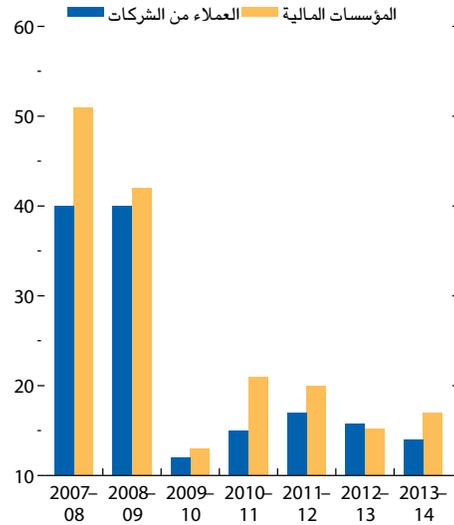
$$t_{ij} = \left(\frac{X_{ii} X_{jj}}{X_{ij} X_{ji}} \right)^{\frac{1}{2(\sigma-1)}} - 1. \quad (2-5-1)$$

والبلدان التي يكون نشاطها التجاري مع بعضها البعض أكبر مقارنة بنشاطها التجاري مع نفسها تعطي إشارة إلى أن تكاليف التجارة الدولية لا بد وأنها تنخفض مقارنة بتكاليف التجارة المحلية. وتحسب تكاليف التجارة على المستوى القطاعي باستخدام بيانات التجارة الثنائية القطاعية والشحنات المحلية (أي التجارة الدولية)، والتي، وفقاً للدراسات الاقتصادية، يُستخدم إجمالي الناتج القطاعي ناقصاً مجموع الصادرات كمقياس بديل لها. وجميع البيانات اللازمة لهذه الدراسة مستمدة من قاعدة بيانات "Eora Multi-Region Input-Output (MRIO)".

التعريفات الجمركية — يتم إنشاء بيانات التعريفات الجمركية من مصدرين للمعلومات المفصلة عن التعريفات الجمركية للمنتجات على مستوى الستة أرقام وفقاً للنظام المنسق: (١) قاعدة بيانات نظام التحليل والمعلومات التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، و(٢) وقاعدة بيانات "Download Facility Tariff" التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ولتوسيع نطاق

الشكل البياني ٢-٥-١ بالمرفق: التمويل التجاري المتاح

(٪ البنوك الأصلية التي تسجل انخفاضاً في خطوط الائتمان التجاري الممنوحة)



المصادر: غرفة التجارة الدولية، و"Global Trade and Finance Survey" وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يستند الرسم البياني إلى عينة غير متوازنة من البنوك تضم ١٢٢ بنكا في ٥٩ بلدا في ٢٠٠٩ و ٤٨٢ بنكا في ١١٢ بلدا في ٢٠١٥.

الشركات والمؤسسات المالية إلى أقل من النصف منذ ٢٠٠٨- (الشكل البياني ٢-٥-١ بالمرفق).

نماذج الانحدار على مستوى المنتج

يستخدم التحليل الذي يرد في القسم المعنون "دور تكاليف التجارة وسلاسل القيمة العالمية" نمودجا معززا للطلب على الواردات يربط معدل نمو الواردات على مستوى المنتج بخصائص المنتج أو البلد أو المنتج والبلد التي تهدف إلى رصد العوامل التي ترى الدراسات الاقتصادية أنها قد تسهم في تفسير تباطؤ التجارة مؤخرًا. ويستخدم التحليل بيانات عن أحجام واردات نحو ٧٨٠ منتج، يتم تحديدها باستخدام التنقيح الثاني للتصنيف الموحد للتجارة الدولية، في ٥٢ اقتصادا منذ عام ٢٠٠٣ (راجع قائمة اقتصادات المجموعتين ألف وباء في الجدول ٢-١-٢ بالمرفق). وتكون مواصفة السيناريو الأساسي كالتالي:

$$\Delta \ln M_{p,c,t} = \alpha + \delta_{p,c} + \delta_t + \beta_1 X_{p,c,t} + \beta_2 \Delta \ln D_{s,c,t} + \beta_3 \Delta \ln P_{c,t} + \varepsilon_{p,c,t} \quad (2-5-1)$$

حيث تشير $\Delta \ln M_{p,c,t}$ إلى معدل نمو الواردات الحقيقية من المنتج p للبلد c في الفترة t ؛ وتشير $\delta_{p,c}$ إلى الآثار الثابتة حسب المنتج-البلد؛ كما تشير δ_t إلى الآثار الثابتة الزمنية.

وتحيد المعادلة أيضا تأثير الطلب (أو الاستيعاب) في القطاع s الذي يمكن أن يتوافق مع منتج معين، $D_{s,c,t}$ ، وتأثير الأسعار النسبية للواردات على المستوى القطري، $P_{c,t}$. وفي حالة عدم وجود مقياس للطلب على مستوى المنتج، يتم في الفصل إحداه توافيق بين كل المنتجات وقطاعات أكثر تجميعا. ويستخدم الفصل المصفوفات المستمدة من قاعدة بيانات "Eora Multi-Region Input-Output" في حساب الكثافة التي يُستخدم بها كل قطاع من القطاعات غير الخدمية العشرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المكونات الأربعة للطلب الكلي في اقتصاد ما. وكما هو الحال بالنسبة للدراسة التجريبية التي تستخدم الطلب المعدل حسب كثافة الواردات، تُستخدم هذه الكثافات كأوزان للاستهلاك الكلي، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، والصادرات على مستوى فرادى القطاعات بغرض إنشاء مقياس بديل للاستيعاب في قطاع معين. ^{٦٠} وتحسب الأسعار النسبية في ظل النسبة بين مخفض أسعار الواردات ومخفض إجمالي الناتج المحلي، وفقا لما يرد في التحليل الذي يتناول القسم بعنوان "دور الناتج وتكوينه: أفكار مستفادة من بحث تجريبي". ^{٦١}

والمتغير، $X_{p,c,t}$ ، يمثل متجه مقياس السياسة التجارية والعوامل الأخرى، التي تُدرج في نموذج الانحدار على مستوى المنتج - البلد، أو القطاع - البلد، أو البلد لفهم إلى أي مدى يختلف نمو الواردات على مستوى المنتج باختلافها. وهي تشمل: (١) النمو في التعريفات الجمركية على مستوى المنتج، و(٢) متغير صوري يرصد ما إذا كانت فئة معينة من المنتجات قد خضعت لحاجز تجاري مؤقت (تدابير حماية التجارة) في السنة، و(٣) النمو في نسبة إجمالي الناتج المحلي العالمي التي تغطيها اتفاقيات التجارة الحرة التي يكون بلد ما طرفا فيها، و(٤) النمو في مقياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية المعتمدة على الروابط الخلفية، والذي تتم صياغته في صورة نسبة القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات القطاعية. ومن بين هذه العوامل، تبين أن المشاركة في اتفاقيات التجارة الحرة فقط هي التي تختلف على مستوى البلد - السنة، في حين أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تختلف على مستوى القطاع - البلد - السنة. وتُقاس الحواجز الجمركية وغير الجمركية على مستوى المنتج.

وإلى جانب التحليل على مستوى المنتج (وللتحقق من صحته)، يتم تقدير نموذج معزز مماثل للطلب على الواردات على المستوى الإجمالي. وتحديدا، يقوم التحليل بتجميع القيم المتبقية المقدرة من النموذج التجريبي للطلب على الواردات الذي يتم تقديره في القسم المعنون "دور الناتج وتكوينه: أفكار مستفادة من بحث تجريبي"، وفقا للمعادلة

^{٦٠} يُفترض أن مستوى الاستيعاب واحد بالنسبة لجميع المنتجات داخل كل قطاع من القطاعات غير الخدمية العشرة المستخدمة في المصفوفات الموحدة للمدخلات والمخرجات.

^{٦١} في الوضع المثالي، ينبغي للمعادلة (٢-٥-١) أن تتضمن الأسعار على المستوى القطاعي. ورغم أنه يمكن إنشاء مخفض لواردات منتج معين، لا تتوافر بيانات مفصلة عن الأسعار المحلية. وبالتالي، يتم استخدام نفس التغير في الأسعار النسبية لجميع المنتجات داخل اقتصاد ما.

الجدول ٢-٥-١ بالمرفق: المواصفات البديلة للواردات الحقيقية في الانحدارات على مستوى المنتج

ألف-المنتج والبلد					المتغير التابع (الحقيقي)
النسبة بين الواردات والطلب القطاعي	مستوى الواردات	نمو الواردات			فترة العينة: ٢٠٠٣-٢٠١٣
		(١)	(٢)	(٣)	
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٠.٣١- (٠.١٦)	٠.٣٣- (٠.١٧)	٠.٣٦- (٠.١١)	٠.٠٩ (٠.٠٠٩)	٠.٣١- (٠.٠٩)	الحوافز التجارية المؤقتة
٠.١٣١- (٠.٠٢١)	٠.١٤٦- (٠.٠٢٢)	٠.٢٨- (٠.٠٠٩)	٠.٠٨ (٠.٠٠٨)	٠.١٦- (٠.٠٠٨)	التعريفات الجمركية
٠.١١٠ (٠.٠١٢)	٠.١٣٤ (٠.٠١٣)	٠.٣٠٤ (٠.٠٦٠)	٠.١٤٣ (٠.٠٥٣)	٠.١٠٦ (٠.٠٥٤)	تغطية اتفاقيات التجارة الحرة
٠.٣٢٢ (٠.٠٥٦)	٠.٤١٠ (٠.٠٥٨)	٠.٨٣٥ (٠.٠٣٠)	٠.٤٧٤ (٠.٠٣٨)	٠.٠٩٥ (٠.٠٤١)	المشاركة في سلاسل القيمة العالمية
نعم لا لا	نعم لا لا	نعم لا لا	نعم لا نعم	نعم نعم نعم	البلد x الآثار الثابتة حسب المنتج الآثار الثابتة الزمنية تحديد تأثير الطلب والأسعار النسبية
٠.٩٧٩ ٠.٩٧٧	٠.٩٧٨ ٠.٩٧٥	٠.١٧٦ ٠.٠٧٧	٠.٢٦١ ٠.١٧٣	٠.٢٩٣ ٠.٢٠٨	معامل التحديد معامل التحديد المعدل
٢٩٢,٠٦٨	٢٩٢,٠٦٨	٢٦٢,٣٤٠	٢٥٨,١٩٦	٢٥٨,١٩٦	عدد المشاهدات

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هي مقياس للمشاركة المعتمدة على الروابط الخلفية: الصادرات ذات القيمة المضافة خارجيا كنسبة من إجمالي الصادرات. وفي الانحدارات على مستوى المنتج-البلد، يُحسب هذا المتغير على المستوى القطاعي. ويتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى المنتج-البلد بالنسبة لانحدارات (ألف) وعلى المستوى القطري في انحدار (باء).

$$0.01 > p \quad ***: 0.05 > p \quad **: 0.10 > p \quad *$$

من المعادلة على المستوى القطري (م-٢-٥-٣)، β ، والاختلافات في معدل نمو العوامل المختلفة على مستوى المنتج، $X_{p,c,t}$ ، بين الفترتين ٢٠١٢-٢٠١٥ و ٢٠٠٣-٢٠٠٧ لحساب المساهمة النسبية لكل عامل. ويبين الشكل البياني ٢-٥-٢ بالمرفق نسبة القيم المتبقية المقدرة لفرادى البلدان (م-٢-٣-٥) — أي مكون نمو الواردات غير المفسر من خلال الطلب المعدل حسب كثافة الواردات — التي يمكن إرجاعها إلى هذه العوامل الأخرى، وذلك لكل من النمو الحقيقي والاسمي للواردات.

(م-٢-٣-٥) (بعبارة أخرى، النمو الحقيقي في واردات السلع الذي لا يمكن التنبؤ به من خلال التقلبات في الطلب المعدل حسب كثافة الواردات والأسعار النسبية). ويتم تجميع مقاييس السياسات التجارية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على مستوى المنتج وعلى مستوى القطاع حتى المستوى القطري وتستخدم كمتغيرات الجانب الأيمن في معادلة الانحدار التالية:

$$\widehat{\varepsilon}_{c,t} = \alpha + \phi_c + \phi_t + \beta' X_{c,t} + \xi_{c,t} \quad (م-٢-٥-٣)$$

الثبات

تم إخضاع مواصفة السيناريو الأساسي في المعادلة (م-٢-٥-١) المتعلقة بالانحدارات على مستوى المنتج إلى عدد من اختبارات الثبات. ونظرا لأن العلاقة بين الواردات والعوامل الأخرى بخلاف الطلب قد تم تحديدها بمعدلات نمو، كان من المهم فهم ما إذا كان قد تم استخلاص مرونة مماثلة باستخدام مستويات نفس المتغيرات، كما يحدث غالبا في الدراسات الاقتصادية (راجع الإطار ٢-١، على سبيل المثال). كذلك تم تقدير صيغة باستخدام النسبة بين الواردات الحقيقية وإجمالي

حيث تشير $\widehat{\varepsilon}_{c,t}$ إلى القيم المتبقية المقدرة و $X_{c,t}$ إلى نفس عاملي السياسة التجارية وسلاسل القيمة العالمية على المستوى القطري.

تفكيك دور العوامل الأخرى في التباطؤ

تقيس الخطوة الأخيرة في التحليل حجم الانخفاض الإضافي في نمو الواردات الذي يمكن توقعه استنادا إلى الارتباط التاريخي بين السياسات التجارية، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية ونمو الواردات، وتطور هذه العوامل الأخرى. ويتم الجمع بين المرونة

تكون المواصفة التي لا تحيد تأثير الطلب القطاعي مفيدة أيضا في قياس المرونة الصحيحة لنمو الطلب بالنسبة لهذه العوامل الأخرى.

وتبين هذه الدراسات أن النتائج ثابتة بشكل عام إزاء مختلف تعديلات المواصفات المقدرة (الجدول ٢-٥-١ بالمرفق). غير أن استبعاد الآثار الثابتة الزمنية يؤدي إلى زيادة في دور التعريفات الجمركية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وقد يرجع هذا إلى أن انخفاض تكاليف التجارة والزيادة التدريجية في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بمرور الوقت كان شائعا في كل البلدان.

وقد تم اختبار نفس المواصفات البديلة أيضا باستخدام الواردات الاسمية (معدل نموها ومستواها ونسبتها إلى الطلب القطاعي). ومرة أخرى كانت النتائج ماثلة إلى حد كبير، حيث كان دور التعريفات الجمركية على الواردات وسلاسل القيمة العالمية أقوى عند عدم تحديد تأثير الاتجاهات الزمنية المشتركة (الجدول ٢-٥-٢ بالمرفق).

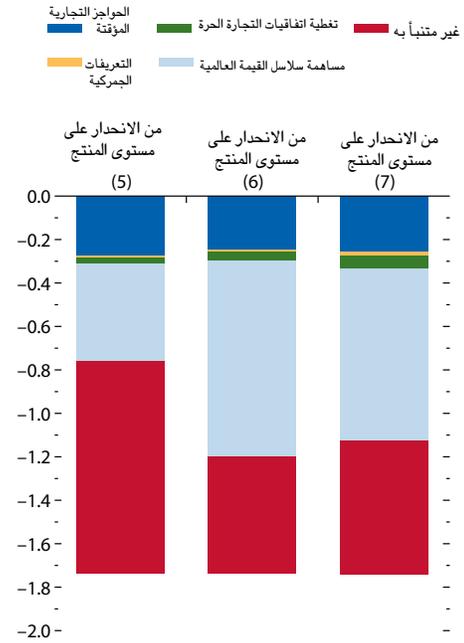
المرفق ٢-٦: التحليل باستخدام نموذج جاذبية التجارة

يوفر هذا المرفق تفاصيل إضافية حول التحليل التجريبي الذي يتم إجراؤه في القسم المعنون «دور تكاليف التجارة وسلاسل القيمة العالمية: أفكار مستفادة من البيانات المفصلة عن التجارة» باستخدام نموذج جاذبية التجارة. وهو يحتوي على نظرة عامة على البيانات ووصف للمنهجية المستخدمة.

البيانات

مجموعة البيانات المستخدمة في نموذج الجاذبية هي امتداد لقاعدة بيانات تدفقات التجارة الثنائية القطاعية الواردة في الفصل الثاني في عدد أكتوبر ٢٠١٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتم توسيع نطاق مجموعة البيانات باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة، التنقيح الثاني، مستوى الأربعة أرقام. وهي تشمل حوالي ٧٨٠ منتجا محددًا بدقة وتدفعاتها التجارية الثنائية منذ ١٩٩٨-٢٠١٤. ولتحليل العلاقة بين التجارة وسلاسل القيمة العالمية، يتم إحداث توافق بين التدفقات التجارية القطاعية لعدد ٧٨٠ منتجا والقطاعات غير الخدمية العشرة المستخدمة في قاعدة بيانات Eora Multi-Region «Input-Output» ثم يتم تجميعها وفقا لذلك. ويتم الجمع بين هذه التدفقات التجارية الثنائية القطاعية الناتجة وقاعدة بيانات إحصاءات وجهة التجارة التابعة لصندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات دراسة (Head, Mayer, and Ries (2010) حول متغيرات الجاذبية. ويتم تحديث مشاركة البلدان في اتفاقيات

الشكل البياني ٢-٥-٢ بالمرفق: مساهمة السياسات التجارية وسلاسل القيمة العالمية في تباطؤ النمو الحقيقي والاسمي لواردات السلع (٧)



مصدر البيانات: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يبين الشكل البياني العلاقة التاريخية المقدرة بين النمو الحقيقي والاسمي للواردات على مستوى المنتج، والنمو في تكاليف التجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والفروق في معدل نمو هذه العوامل بين الفترتين ٢٠٠٣-٢٠٠٧ و ٢٠١٢-٢٠١٥ لحساب مساهمتها في تباطؤ التجارة المشاهد.

الناتج المحلي (حيث يُستخدم الطلب القطاعي كمقياس بديل للمقام) على الجانب الأيسر.^{٦٢} وإلى جانب ذلك، تم أيضا اختبار المواصفات البديلة التي تحذف الآثار الثابتة الزمنية وتحيد تأثير الطلب والأسعار النسبية. ويمكن تبرير حذف الآثار الثابتة الزمنية في ضوء التزامن في توقيت خفض الحوافز التجارية وتطوير سلاسل القيمة العالمية في مختلف البلدان. وفي هذا الوضع، يؤدي إدراج الآثار الثابتة الزمنية إلى استيعاب جزء أكبر من التباين في مقياس السياسات التجارية وسلاسل القيمة العالمية. وإذا كان الطلب (والنمو) القطاعي أحد القنوات التي تؤثر السياسات التجارية من خلالها على نمو الواردات، فقد

^{٦٢} على مستوى المنتج، تم استخدام النسبة بين الواردات على مستوى المنتج والطلب القطاعي.

الجدول ٢-٥-٢ بالمرفق: المواصفات البديلة للواردات الاسمية في الانحدارات على مستوى المنتج

ألف-المنتج والبلد					المتغير التابع (الاسمي)
النسبة بين الواردات والطلب القطاعي	مستوى الواردات	نمو الواردات			
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٠,٠١٨- (٠,٠١٨)	٠,٠٢٠- (٠,٠١٩)	***٠,٠٣٥- (٠,٠١١)	***٠,٠٣٧- (٠,٠٠٩)	***٠,٠٢٩- (٠,٠٠٧)	فترة العينة: ٢٠١٣-٢٠٠٣ الحوافز التجارية المؤقتة
***٠,١٦٧- (٠,٠٢٠)	***٠,٢٠٥- (٠,٠٢١)	***٠,٠٦٧- (٠,٠٠٩)	***٠,٠٥٧- (٠,٠٠٧)	***٠,٠٣٤- (٠,٠٠٧)	التعريفات الجمركية
***٠,١٨٦ (٠,٠١٦)	***٠,٢١٨ (٠,٠١٧)	***٠,٥٣٤ (٠,٠٦٣)	***٠,٣٢٥ (٠,٠٥٦)	***٠,٢٠٥ (٠,٠٥٥)	تغطية اتفاقيات التجارة الحرة
***٠,٩١٦ (٠,٠٦١)	***١,١٠٩ (٠,٠٦٥)	***١,٢٢٠ (٠,٠٣١)	***٠,٧١٩ (٠,٠٤٣)	***٠,١٧٠ (٠,٠٤١)	المشاركة في سلاسل القيمة العالمية
نعم لا لا	نعم لا لا	نعم لا لا	نعم لا نعم	نعم نعم نعم	البلد x الآثار الثابتة حسب المنتج الآثار الثابتة الزمنية تحديد تأثير الطلب والأسعار النسبية
٠,٩٧٧	٠,٩٧٥	٠,٢١٣	٠,٣٣٧	٠,٤٠٧	معامل التحديد
٠,٩٧٥	٠,٩٧٢	٠,١٢٢	٠,٢٦٠	٠,٣٣٨	معامل التحديد المعدل
٢٩٧,٣٧٤	٣٠٣,٧٢٧	٢٧٥,٤٢٤	٢٧٠,٥٨٧	٢٧٠,٥٨٧	عدد المشاهدات

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هي مقياس للمشاركة المعتمدة على الروابط الخلفية: الصادرات ذات القيمة المضافة خارجيا كنسبة من إجمالي الصادرات. وفي الانحدارات على مستوى المنتج-البلد، يُحسب هذا المتغير على المستوى القطاعي. ويتم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى المنتج-البلد بالنسبة لانحدارات (ألف) وعلى المستوى القطري في انحدار (باء).
0.01 > p ***:0.05 > p **:0.10 > p *

ومؤشرات التجاور، واللغة الرسمية المشتركة، واللغة الأصلية المشتركة، والمستعمر المشترك، ووجود علاقة استعمارية بعد عام ١٩٤٥، والتجارة من المستعمر إلى المستعمرة، والتجارة من المستعمرة إلى المستعمر، ووجود علاقة استعمارية حالية، واتفاقية التجارة الإقليمية السارية، والنظام القانوني المشترك، والديانة المشتركة، والعملية المشتركة، ونظام الأفضليات المعمم. وأخيرا، تشير $\varepsilon_{i,e,s,t}$ إلى حد الخطأ الذي يتم جمعه للمرحلة الثالثة من التحليل.
ويتم تقدير نموذج الجاذبية أيضا في صورة معدلات نمو سنوية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤:

$$\forall s, t: \ln M_{i,e,s,t} - \ln M_{i,e,s,t-1} = \sigma_{i,s,t} + \pi_{e,s,t} + \vec{\omega}_{s,t} + \text{Gravity}_{i,e,s,t} + \varepsilon_{i,e,s,t} \quad (2-6-2\mu)$$

حيث تشير $\sigma_{i,s,t}$ بالمثل إلى الآثار الثابتة حسب المستورد، و $\pi_{e,s,t}$ إلى الآثار الثابتة حسب المصدر. وتشير $\text{Gravity}_{i,e,s,t}$ إلى نفس متجه متغيرات الجاذبية الواردة أعلاه، و $\varepsilon_{i,e,s,t}$ إلى حد الخطأ المستقل والموزع بالتساوي، والذي يتم جمعه للمرحلة الثالثة من التحليل.

التجارة الحرة باستخدام قاعدة بيانات اتفاقيات التجارة الإقليمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

المنهجية

يتم إجراء التحليل على المراحل الثلاث الموضحة أدناه.

المرحلتان الأولى والثانية: تقدير نموذج الجاذبية وجمع القيم المتبقية

يتم في المرحلة الأولى من المنهجية تقدير نموذج الجاذبية لكل سنة t (بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٤) وكل قطاع s . ويتم أولا تقدير نموذج الجاذبية في صورة مستويات:

$$\forall s, t: \ln M_{i,e,s,t} = \alpha_{i,s,t} + \mu_{e,s,t} + \vec{\beta}_{s,t} \text{Gravity}_{i,e,s,t} + \varepsilon_{i,e,s,t} \quad (1-6-2\mu)$$

حيث تشير $\ln M_{i,e,s,t}$ إلى لوغاريتم الواردات الاسمية بين مستورد i ومصدر e ، وتشير $\alpha_{i,s,t}$ إلى الآثار الثابتة حسب المستورد، و $\mu_{e,s,t}$ إلى الآثار الثابتة حسب المصدر. وتشير $\text{Gravity}_{i,e,s,t}$ إلى متجه المتغيرات القياسية المستخدمة في نماذج الجاذبية: المسافة؛ والفرق في عدد الساعات بين المصدرين والمستوردين؛

المرحلة الثالثة: ربط سلاسل القيمة بالمكون غير المفسر في نمو التجارة

في المرحلة الثالثة، يبحث التحليل فيما إذا كانت هناك علاقة بين القيمة الأولية لروابط سلاسل القيمة بين اقتصاديين في قطاع معين ونمو التجارة في هذا القطاع بين البلدين. وباستخدام نفس الرموز، تكون المعادلة المقدرة كالتالي:

$$\widehat{\varepsilon}_{i,e,s,t} - \widehat{\varepsilon}_{i,e,s,t-1} = \gamma + \varphi_s GVC_{i,e,s,t-1} + \theta_{i,e,s,t} \quad (م-٢-٦-٣)$$

أو:

$$\widehat{\varsigma}_{i,e,s,t} = \gamma + \varphi_s GVC_{i,e,s,t-1} + \theta_{i,e,s,t} \quad (م-٦-٢-٤)$$

حيث تشير γ إلى ثابت، وتقيس $GVC_{i,e,s,t-1}$ النسبة المتأخرة للصادرات ذات القيمة المضافة خارجياً في إجمالي الصادرات في قطاع معين بين اقتصاديين، وتشير $\theta_{i,e,s,t}$ إلى حد الخطأ المستقل والموزع بالتساوي. ويسمح التقدير بأثار على مستوى فرادى القطاعات قيمتها GVC, φ_s .

ويتم إدراج نتائج هذا الاختبار في الأعمدة (١)، و(٤)، و(٧)، و(١٠)، و(١٣) في الجدولين ٢-٦-١ بالمرفق (تقدير نموذج الجاذبية في صورة مستويات) و٢-٦-٢ بالمرفق (تقدير نموذج الجاذبية في صورة معدلات نمو) لمختلف عينات البلدان والقطاعات. وتشير هذه النتائج إلى وجود علاقة موجبة ثابتة بين نمو التجارة القطاعية وروابط سلاسل القيمة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٤.

ويبحث الاختبار الثاني فيما إذا كانت التجارة في مجموعات القطاعات وأزواج البلدان التي شهدت درجة عالية من الارتباط

بين سلاسل القيمة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ قد نمت بسرعة أكبر مقارنة بالتجارة في مجموعات القطاعات وأزواج البلدان التي شهدت درجة أقل من الارتباط بين سلاسل القيمة في فترات العينة المختلفة. وفي هذه الدراسة، يبحث التحليل في مقياس لروابط سلاسل القيمة العالمية لا يتأثر بالزمن، وهو مؤشر يتخذ قيمة الواحد الصحيح إذا كان متوسط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بين أزواج البلدان في قطاع معين خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ في الربع الأعلى من توزيع روابط سلاسل القيمة هذه (مشاركة عالية في سلاسل القيمة). وبعد ذلك يُقدّر الانحدار التالي:

$$\widehat{\varepsilon}_{i,e,s,t} - \widehat{\varepsilon}_{i,e,s,t-1} = \delta + \theta_s (High\ GVC\ participation)_{i,e,s,2003-07} + \xi_{i,e,s,t} \quad (م-٦-٥)$$

أو:

$$\widehat{\varsigma}_{i,e,s,t} = \delta + \theta_s (High\ GVC\ participation)_{i,e,s,2003-07} + \xi_{i,e,s,t} \quad (م-٦-٦)$$

حيث تشير δ مرة ثانية إلى ثابت، و $\xi_{i,e,s,t}$ إلى حد الخطأ. ومرة ثانية، يسمح التقدير بأثار سلاسل القيمة العالمية على مستوى فرادى القطاعات، θ_s .

ويتم إدراج نتائج هذا الاختبار في الأعمدة الباقية في الجدولين ٢-٦-١ بالمرفق و٢-٦-٢ بالمرفق. ويعرض الشكل البياني ٢-١٤ النتائج المدرجة في العمودين (٨) و(٩) من هذين الجدولين، في حين أن الأعمدة الأخرى تبين ثبات النتائج عند استخدام مختلف عينات البلدان والقطاعات.

الجدول ٢-١ بالمرق: العلاقة بين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والنمو السنوي للورادات الاسمية باستخدام نموذج الجاذبية المقدر في صورة مستويات

(نقاط مئوية؛ الزيادة على أساس سنوي مقارن في نمو الوردات الاسمية لقطاعات أزواج البلدان)

المقبر التابع نمو الوردات الثنائية غير المتنبأ به حسب السنة (نموذج جاذبية مقدر في صورة مستوى الوردات الاسمية) ٢٠٠٣-٢٠١٤

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)
المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (٢-١)	***٠,٢١			***٠,٢٧			***٠,٢٦			***٠,٢٨		***٠,٢٣			(١٥)
مقبر صودي للمشاركة الكبيرة في سلاسل القيمة العالمية ^١ (٢٠١٤-٢٠١٢)	(٠,٠٠٨)			(٠,٠١٠)			(٠,٠١٠)			(٠,٠١٠)		(٠,٠١٨)			(١٤)
مقبر صودي للمشاركة الكبيرة في سلاسل القيمة العالمية ^١ (٢٠١٢-٢٠١٤)	***١,٤٠٣			***١,٢٥٦			***١,٣٧٩			***١,٣٧٩		***١,١٠٣			(١٣)
مقبر صودي للمشاركة الكبيرة في سلاسل القيمة العالمية ^١ (٢٠١٢-٢٠١٤)	(٠,٤٧٦)			(٠,٤٩٩)			(٠,٤٩٨)			(٠,٤٩٨)		(٠,٥٥٩)			(١٢)
مقبر صودي للمشاركة الكبيرة في سلاسل القيمة العالمية ^١ (٢٠١٢-٢٠١٤)	***١,١٨٥			***١,٢٨٩			***١,٢٨٩			***١,٢٨٩		***١,٢٥١			(١١)
مقبر صودي للمشاركة الكبيرة في سلاسل القيمة العالمية ^١ (٢٠١٢-٢٠١٤)	(٠,٥٤٨)			(٠,٥٩١)			(٠,٥٩١)			(٠,٥٩١)		(٠,٧٩٣)			(١٠)
مقبر صودي للمشاركة الكبيرة في سلاسل القيمة العالمية ^١ (٢٠١٢-٢٠١٤)	٠,٥٤٧			٠,٥٤٧			٠,٥٤٧			٠,٥٤٧		٠,٧٩٢			(٩)
مقبر صودي للمشاركة الكبيرة في سلاسل القيمة العالمية ^١ (٢٠١٢-٢٠١٤)	(٠,٧٨٧)			(٠,٨٧٤)			(٠,٨٧٤)			(٠,٨٧٤)		(١,٤٤٨)			(٨)
ثابت	***٠,١٠٣-			***٠,٤٧٤-			***٠,٤٧٤-			***٠,٤٧٤-		***٠,٤٧٤-			(٧)
الأثر الكلي للمشاركة الكبيرة في سلاسل القيمة العالمية ((٢) + (١))	***٢,٧٢٠			***٤,١٠٠			***٤,١٠٠			***٤,١٠٠		***٤,١٠٠			(٦)
اختبار F	***٢,٧٢٠			***٤,١٠٠			***٤,١٠٠			***٤,١٠٠		***٤,١٠٠			(٥)
الأوزان التحليلية	***٢,٧٢٠			***٤,١٠٠			***٤,١٠٠			***٤,١٠٠		***٤,١٠٠			(٤)
قطاعات أزواج البلدان	٢١,١٢٦			٢١,١٢٦			٢١,١٢٦			٢١,١٢٦		٢١,١٢٦			(٣)
عدد المشاهات	٣١٤,٩٦٨			٣١٤,٩٦٨			٣١٤,٩٦٨			٣١٤,٩٦٨		٣١٤,٩٦٨			(٢)

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تسمح الانحدارات (Output-Region Input) بأن يتم التقدير المشترك للمعاملات والأخطاء المعيارية التي يتم تجميعها حسب قطاعات أزواج البلدان. وتقاس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالصناديق ذات القيمة المضافة خارجياً كنسبة من إجمالي الصادرات. ويتم تحديد الأوزان الترجيحية حسب مستويات الوردات الاسمية.
١ المقبر الصودي يساوي واحد صحيح بالنسبة لقطاعات أزواج البلدان في الربع الأعلى من توزيع متوسط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الزمن (الزمن ثابت باستخدام الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ في حساب المتوسط).
٢ تستخدم صناديق السلع الأولية.
٣ تستخدم بيانات مستمدة من المستوردات المستخدمة في التحليل على مستوى المنتج.
٤ تستخدم نفس عينة البلدان المستوردة المستخدمة في التحليل على مستوى المنتج.
٥ تستخدم البلدان المصدرة للسلع الأولية والبلدان منخفضة الدخل. وطاق السلع الأولية، والقيم المتبادلة المتجملة في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بنسبة تتجاوز ١٥٠٪.
* > p > 0.10 ** > p > 0.05 *** > p > 0.01

- Bloom, Nicholas, Mirko Draca, and John Van Reenen. 2016. "Trade Induced Technical Change? The Impact of Chinese Imports on Innovation, IT and Productivity." *Review of Economic Studies* 83 (1): 87–117.
- Bown, Chad P. 2011. "Taking Stock of Antidumping, Safeguards and Countervailing Duties, 1990–2009." *The World Economy* 34 (12): 1955–98.
- . 2016. "Temporary Trade Barriers Database." June. World Bank, Washington. <http://econ.worldbank.org/ttbd/>.
- Boz, Emine, Matthieu Bussière, and Clément Marsilli. 2015. "Recent Slowdown in Global Trade: Cyclical or Structural?" Chapter 3 of *The Global Trade Slowdown: A New Normal?* edited by Bernard Hoekman. Vox EU E-book. London: Centre for Economic Policy Research Press. <http://www.voxeu.org/article/recent-slowdown-global-trade>.
- Boz, Emine, and Eugenio Cerutti. Forthcoming. "Dissecting the Global Trade Slowdown: A New Database." Unpublished.
- Broda, Christian, and David E. Weinstein. 2006. "Globalization and the Gains from Variety." *Quarterly Journal of Economics* 121 (2): 541–85.
- Bussière, Matthieu, Giovanni Callegari, Fabio Ghironi, Giulia Sestieri, and Norihiko Yamano. 2013. "Estimating Trade Elasticities: Demand Composition and the Trade Collapse of 2008–09." *American Economic Journal: Macroeconomics* 5 (3): 118–51.
- Bustos, Paula. 2011. "Trade Liberalization, Exports, and Technology Upgrading: Evidence on the Impact of MERCOSUR on Argentinian Firms." *American Economic Review* 101 (1): 304–40.
- Carrère, Céline. 2006. "Revisiting the Effects of Regional Trade Agreements on Trade Flows with Proper Specification of the Gravity Model." *European Economic Review* 50: 223–47.
- Chari, Varadarajan V., Patrick J. Kehoe, and Ellen McGrattan. 2007. "Business Cycle Accounting." *Econometrica* 75 (3): 781–836.
- Chor, Davin, and Kalina Manova. 2012. "Off the Cliff and Back? Credit Conditions and International Trade during the Global Financial Crisis." *Journal of International Economics* 87 (1): 117–133.
- Cipollina, Maria, and Luca Salvatici. 2010. "Reciprocal Trade Agreements in Gravity Models: A Meta-Analysis." *Review of International Economics* 18 (1): 63–80.
- Conconi, Paola, Manuel García-Santana, Laura Puccio, and Roberto Venturini. 2016. "From Final Goods to Inputs: The Protectionist Effect of Preferential Rules of Origin." CEPR Discussion Paper 11084, Center for Economic and Policy Research, Washington.
- Constantinescu, Cristina, Aaditya Mattoo, and Michele Ruta. 2015. "The Global Trade Slowdown: Cyclical or Structural?" IMF Working Paper 15/6, International Monetary Fund, Washington.
- . 2016. "Does the Global Trade Slowdown Matter?" World Bank Policy Research Working Paper 7673, World Bank, Washington.
- Ahn, JaeBin, Era Dabla-Norris, Romain Duval, Bingjie Hu, and Lamin Njie. 2016. "Reassessing the Productivity Gains from Trade Liberalization: A Sector-Level Approach." IMF Working Paper 16/77, International Monetary Fund, Washington.
- Ahn, JaeBin, and Romain Duval. Forthcoming. "Global Trade and Productivity Slowdown: Are They Related?" IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington.
- Alessandria, George, and Horag Choi. 2016. "The Dynamics of the U.S. Trade Balance and Real Exchange Rate: The J Curve and Trade Costs?" Unpublished.
- Alessandria, George, Joseph Kaboski, and Virgiliu Midrigan. 2013. "Trade Wedges, Inventories and International Business Cycles." *Journal of Monetary Economics* 60: 1–20.
- Amiti, Mary, and Jozef Konings. 2007. "Trade Liberalization, Intermediate Inputs, and Productivity: Evidence from Indonesia." *American Economic Review* 97 (5): 1611–38.
- Anderson, James E. 2011. "The Gravity Model." *Annual Review of Economics* 3 (1): 133–60.
- Arvis, Jean-Francois, Yann Duval, Ben Shepherd, and Chorthip Utoktham. 2013. "Trade Costs in the Developing World, 1995–2010." World Bank Policy Research Working Paper 6309, World Bank, Washington.
- Atkin, David, Amit K. Khandelwal, and Adam Osman. 2014. "Exporting and Firm Performance: Evidence from a Randomized Trial." NBER Working Paper 20690, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.
- Autor, David, David Dorn, and Gordon Hanson. 2013. "The China Syndrome: Local Labor Market Effects of Import Competition in the United States." *American Economic Review* 103 (6): 2121–68.
- Baier, Scott L., and Jeffrey H. Bergstrand. 2007. "Do Free Trade Agreements Actually Increase Members' International Trade?" *Journal of International Economics* 71: 72–95.
- . 2009. "Estimating the Effects of Free Trade Agreements on Trade Flows Using Matching Econometrics." *Journal of International Economics* 77 (1): 63–76.
- Bernard, Andrew B., Jonathan Eaton, J. Bradford Jensen, and Samuel Kortum. 2003. "Trade Costs, Firms and Productivity." *Journal of Monetary Economics* 53 (5): 917–37.
- Bernard, Andrew B., and J. Bradford Jensen. 1995. "Exporters, Jobs, and Wages in U.S. Manufacturing: 1976–87." *Brookings Papers on Activity: Microeconomics*: 67–112.
- Bernard, Andrew B., J. Bradford Jensen, Stephen J. Redding, and Peter K. Schott. 2007. "Firms in International Trade." *Journal of Economic Perspectives* 21 (3): 105–30.
- Bernard, Andrew B., J. Bradford Jensen, and Peter K. Schott. 2006. "Plants and Productivity in International Trade." *American Economic Review* 93 (4): 1268–90.
- Bernard, Andrew B., Stephen Redding, and Peter K. Schott. 2011. "Multi-Product Firms and Trade Liberalization." *Quarterly Journal of Economics* 126 (3): 1271–1318.

- Feenstra, Robert C., James R. Markusen, and Andrew K. Rose. 2001. "Using the Gravity Equation to Differentiate among Alternative Theories of Trade." *Canadian Journal of Economics* 34 (2): 430–47.
- Feyrer, James. 2009a. "Distance, Trade, and Income—The 1967 to 1975 Closing of the Suez Canal as a Natural Experiment." NBER Working Paper 15557, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.
- . 2009b. "Trade and Income—Exploiting Time Series in Geography." NBER Working Paper 14910, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.
- Fontagné, Lionel, Amélie Guillin, and Cristina Mitaritonna. 2011. "Estimations of Tariff Equivalents for the Services Sectors." CEPII Document de Travail 2011–24, CEPII, Paris.
- Frankel, Jeffrey, and David Romer. 1999. "Does Trade Cause Growth?" *American Economic Review* 89 (3): 379–99.
- Freund, Caroline. 2016. "The Global Trade Slowdown and Secular Stagnation." Peterson Institute of International Economics blog. <https://piie.com/blogs/trade-investment-policy-watch/global-trade-slowdown-and-secular-stagnation>.
- Gangnes, Byron, Alyson Ma, and Ari Van Assche. 2015. "Global Value Chains and Trade-Income Relationship: Implications for the Recent Trade Slowdown." Chapter 6 of *The Global Trade Slowdown: A New Normal?*, edited by Bernard Hoekman. Vox EU E-book. London: Centre for Economic Policy Research Press. <http://www.voxeu.org/article/recent-slowdown-global-trade>.
- Goldberg, Pinelopi, and Nina Pavcnik. 2004. "Trade, Inequality, and Poverty: What Do We Know? Evidence from Recent Trade Liberalization Episodes in Developing Countries." *Brookings Trade Forum* 2004, 223–69.
- . 2007. "Distributional Effects of Globalization in Developing Countries." *Journal of Economic Literature* 45 (1): 39–82.
- . 2016. "The Effects of Trade Policy." Chapter 3 in *Handbook of Commercial Policy*, edited by Kyle Bagwell and Robert W. Staiger. New York: Elsevier North Holland.
- González, Anabel. 2013. "Executive Summary." In *Foreign Direct Investment as a Key Driver for Trade, Growth and Prosperity: The Case for a Multilateral Agreement on Investment*. Global Agenda Council on Global Trade and FDI, World Economic Forum, Geneva.
- Grossman, Gene, and Elhanan Helpman. 1991. *Innovation and Growth in the Global Economy*. Cambridge, Massachusetts: MIT Press.
- Head, Keith, Thierry Mayer, and John Ries. 2010. "The Erosion of Colonial Trade Linkages after Independence." *Journal of International Economics* 81 (1): 1–14.
- Head, Keith, and John Ries. 2001. "Increasing Returns versus National Product Differentiation as an Explanation for the Pattern of U.S.-Canada Trade." *American Economic Review* 91: 858–76.
- Helpman, Elhanan, Oleg Itskhoki, Marc-Andreas Muendler, and Stephen Redding. Forthcoming. "Trade and Inequality: From Theory to Estimation." *The Review of Economic Studies*.
- Costinot, Arnaud, and Andres Rodriguez-Clare. 2014. "Trade Theory with Numbers: Quantifying the Consequences of Globalization." Chapter 4 in *Handbook of International Economics* 4: 197–261.
- Council of Economic Advisers. 2015. "The Economic Benefits of U.S. Trade." Chapter 7 of the *Economic Report of the President*, Washington.
- Crozet, Matthieu, Charlotte Emlinger, and Sébastien Jean. 2015. "On the Gravity of World Trade's Slowdown." Chapter 9 of *The Global Trade Slowdown: A New Normal?*, edited by Bernard Hoekman. Vox EU E-book. London: Centre for Economic Policy Research Press. http://www.voxeu.org/sites/default/files/file/Global%20Trade%20Slowdown_nocover.pdf.
- De Loecker, Jan. 2007. "Do Exports Generate Higher Productivity? Evidence from Slovenia." *Journal of International Economics* 73 (1): 69–98.
- . 2013. "Detecting Learning by Exporting." *American Economic Journal: Microeconomics* 5 (3): 1–21.
- Dekle, Robert, Jonathan Eaton, and Samuel Kortum. 2007. "Unbalanced Trade." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 67 (4): 351–55.
- Dixit, Avinash K., and Victor Norman. 1980. *Theory of International Trade: A Dual, General Equilibrium Approach*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Djankov, Simeon, Caroline Freund, and Cong S. Pham. 2010. "Trading on Time." *The Review of Economics and Statistics* 92 (1): 166–73.
- Eaton, Jonathan, and Samuel Kortum. 2002. "Technology, Geography, and Trade." *Econometrica* 70 (5): 1741–79.
- , Brent Neiman, and John Romalis. 2010. "Trade and the Global Recession." National Bank of Belgium Working Paper Research 196, October, Brussels.
- . Forthcoming. "Trade and the Global Recession." *American Economic Review*.
- Ebenstein, Avraham, Ann Harrison, Margaret McMillan, and Shannon Phillips. 2014. "Estimating the Impact of Trade and Offshoring on American Workers Using the Current Population Surveys." *The Review of Economics and Statistics* 96 (3): 581–95.
- Erdem, Erkan, and James Tybout. 2003. "Trade Policy and Industrial Sector Responses: Using Evolutionary Models to Interpret the Evidence." NBER Working Paper 9947, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.
- Ethier, Wifred J. 1985. *Modern International Economics*. New York: W.W. Norton and Company.
- Evenett, Simon J., and Johannes Fritz. 2015. "The Tide Turns? Trade Protectionism and Slowing Global Growth." Global Trade Alert, Centre for Economic Policy Research Press.
- . 2016. "Global Trade Plateaus." Global Trade Alert, Centre for Economic Policy Research Press.
- Fajgelbaum, Pablo, and Amit Khandelwal. 2016. "Measuring the Unequal Gains from Trade." *Quarterly Journal of Economics* 131(3): 1113–80.

- . 2015d. “Trade Integration in Latin America and the Caribbean: Hype, Hope, and Reality.” Chapter 4 of the *Regional Economic Outlook: Western Hemisphere*, Washington, October. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2015/whd/eng/wreo1015.htm>.
- . 2015e. “Understanding the Role of Cyclical and Structural Factors in the Global Trade Slowdown.” Box 1.2 of the *World Economic Outlook*, Washington, April.
- . 2016a. “Is the WTO a World Tax Organization? A Primer on WTO Rules for Tax Policymakers.” IMF Technical Notes and Manuals, 16/03, International Monetary Fund, Washington.
- . 2016b. “Reinvigorating Trade to Support Growth: A Path Forward.” Note for Ministers and Governors for the July G-20 Ministerial.
- . 2016c. “The Potential Productivity Gains from Further Trade and Foreign Direct Investment Liberalization.” Box 3.3 of the April 2016 *World Economic Outlook*, Washington.
- Jääskelä, Jarkko, and Thomas Mathews. 2015. “Explaining the Slowdown in Global Trade.” Reserve Bank of Australia Bulletin, September, 39–46.
- Jones, Ronald W. 1971. “A Three-Factor Model in Theory, Trade and History.” Chapter 1 in *Trade, Balance of Payments and Growth*, edited by Jagdish Bhagwati, Ronald Jones, Robert Mundell, and Jaroslav Vanek. Amsterdam: North-Holland.
- Kee, Hiau Looi, and Heiwai Tang. 2016. “Domestic Value Added in Exports: Theory and Firm Evidence from China.” *American Economic Review* 106 (6): 1402–36.
- Koopman, Robert, Zhi Wang, and Shang-Jin Wei. 2014. “Tracing Value-Added and Double Counting in Gross Exports.” *American Economic Review* 104 (2): 459–94.
- Krugman, Paul. 1979. “A Model of Innovation, Technology Transfer, and the World Distribution of Income.” *Journal of Political Economy* 87 (2): 253–66.
- . 1980. “Scale Economies, Product Differentiation, and the Pattern of Trade.” *American Economic Review* 70 (5): 950–59.
- Laeven, Luc, and Fabián Valencia. 2012. “Systemic Banking Crises Database: An Update.” IMF Working Paper 12/163, International Monetary Fund, Washington.
- Lawrence, Robert Z. 2014. “Adjustment Challenges for US Workers.” Chapter 3 in *Bridging the Pacific: Toward Free Trade and Investment between China and the United States*, edited by C. Fred Bergsten, Gary Clyde Hufbauer, and Sean Miner. Washington: Peterson Institute for International Economics.
- Lee, Jong-Wha. 1993. “International Trade, Distortions, and Long-Run Economic Growth.” *IMF Staff Papers* 40 (2): 299–328.
- Lenzen, Manfred, Daniel Moran, Keiichiro Kanemoto, and Arne Geschke. 2013. “Building EORA: A Global Multi-Region Input-Output Database at High Country and Sector Resolution.” *Economic Systems Research* 25 (1): 20–41.
- Levchenko, Andrei, Logan Lewis, and Linda Tesar. 2010. “The Collapse of International Trade during the 2008–09 Crisis: In Helpman, Elhanan, and Paul Krugman. 1985. *Market Structure and Foreign Trade: Increasing Returns, Imperfect Competition, and the International Economy*. Cambridge, Massachusetts: MIT Press.
- Henn, Christian, and Brad McDonald. 2014. “Crisis Protectionism: The Observed Trade Impact.” *IMF Economic Review* 62 (1): 77–118.
- Henn, Christian, and Arevik Mkrtchyan. 2015. “The Layers of the IT Agreement’s Trade Impact.” WTO Staff Working Paper ERSD-2015-01, World Trade Organization, Geneva.
- Hicks, John. 1935. “Annual Survey of Economic Theory: The Theory of Monopoly.” *Econometrica* 3 (1): 1–20.
- Hillberry, Russell, and David Hummels. 2013. “Trade Elasticity Parameters for a Computable General Equilibrium Model.” *Handbook of Computable General Equilibrium Modeling* 1: 1213–69.
- Hoekman, Bernard, editor. 2015. *The Global Trade Slowdown: A New Normal?* Vox EU E-book. London: Center for Economic and Policy Research Press. http://voxeu.org/sites/default/files/file/Global%20Trade%20Slowdown_nocover.pdf.
- Hong, Gee Hee, Jaewoo Lee, Wei Liao, and Dulani Seneviratne. 2016. “China and Asia in the Global Trade Slowdown.” IMF Working Paper 16/105, International Monetary Fund, Washington.
- Hufbauer, Gary C., and Euijin Jung. 2016. “Why Has Trade Stopped Growing? Not Much Liberalization and Lots of Micro-Protection.” Peterson Institute of International Economics blog.
- Hummels, David. 2007a. “Transportation Costs and International Trade in the Second Era of Globalization.” *Journal of Economic Perspectives* 21 (3): 131–54.
- . 2007b. “Calculating Tariff Equivalents for Time in Trade.” USAID Report, U.S. Agency for International Development, Washington, March.
- , Jun Ishii, and Kei-Mu Yi. 2001. “The Nature and Growth of Vertical Specialization in World Trade.” *Journal of International Economics* 54 (1): 75–96.
- International Chamber of Commerce. 2015. “Rethinking Trade and Finance.” Paris, France.
- International Monetary Fund. 2008. “Structural Reforms and Economic Performance in Advanced and Developing Countries.” Research Department paper, Washington. <https://www.imf.org/external/np/res/docs/2008/pdf/061008.pdf>.
- . 2015a. “Global Value Chains: Where Are You? The Missing Link in Sub-Saharan Africa’s Trade Integration.” Chapter 3 of the April 2015 *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa*, Washington. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2015/aft/eng/pdf/chap3.pdf>.
- . 2015b. “Private Investment: What’s the Holdup?” Chapter 3 of the *World Economic Outlook*, Washington, April.
- . 2015c. “Review of the Role of Trade in the Work of the Fund.” IMF Staff Report, Washington.

- . 2015b. “Emerging Policy Issues: Localising Data in a Globalised World – Methodology.” TAD/TC/WP (2015) 7. Paris: OECD.
- Osnago, Alberto, Nadia Rocha, and Michele Ruta. Forthcoming. “Do Deep Trade Agreements Boost Vertical FDI?” *World Bank Economic Review*.
- Pavcnik, Nina. 2002. “Trade Liberalization, Exit, and Productivity Improvements: Evidence from Chilean Plants.” *Review of Economic Studies* 69 (1): 245–76.
- Ricardo, David. 1817. *On the Principles of Political Economy and Taxation*. In *The Works and Correspondence of David Ricardo*, 11 vols, edited by Piero Sraffa, with the collaboration of M. H. Dobb. Cambridge: Cambridge University Press.
- Rivera-Batiz, Luis A., and Paul M. Romer. 1991. “Economic Integration and Endogenous Growth.” *Quarterly Journal of Economics* 106 (2): 531–55.
- Rodríguez, Francisco R., and Dani Rodrik. 2001. “Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic’s Guide to the Cross-National Evidence.” *NBER Macroeconomics Annual* 2000 15: 261–338.
- Rose, Andrew K. 2002. “Estimating Protectionism through Residuals from the Gravity Model.” Background paper for the October 2002 *World Economic Outlook*. <http://www3a.berkeley.edu/~farose/FWEO.pdf&usg=AFQjCNH9us3oDmhsUdLt274yVtFyaw-bQA-&sig2=uJfzpfpxQLFSmdB5E-Jtsg&bvm=bv.126130881,d.dmo>.
- Sachs, Jeffrey, and Andrew Warner. 1995. “Economic Reform and the Process of Global Integration.” *Brookings Papers on Economic Activity* 1: 1–95.
- Slopek, Ulf. 2015. “Why Has the Income Elasticity of Global Trade Declined?” Deutsche Bundesbank, Economics Department, unpublished manuscript.
- Stolper, Wolfgang F., and Paul A. Samuelson. 1941. “Protection and Real Wages.” *The Review of Economic Studies* 9 (1): 58–73.
- Topalova, Petia, and Amit Khandelwal. 2011. “Trade Liberalization and Firm Productivity: The Case of India.” *The Review of Economics and Statistics* 93 (3): 995–1009.
- United Nations Conference on Trade and Development. 2013. “Global Value Chains: Investment and Trade for Development.” *World Investment Report 2013*, New York and Geneva.
- Volpe Martincus, Christian, Jerónimo Carballo, and Alejandro Graziano. 2015. “Customs.” *Journal of International Economics* 96: 119–37.
- World Bank. 2010. *Trade Adjustment Costs in Developing Countries: Impacts, Determinants and Policy Responses*, edited by Guido Porto and Bernard M. Hoekman. Washington: World Bank.
- World Trade Organization. 2015. “World Trade Report 2015: Speeding Up Trade: Benefits and Challenges of Implementing the WTO Trade Facilitation Agreement.” Geneva: World Trade Organization.
- Search of the Smoking Gun.” *IMF Economic Review* 58 (2): 214–53.
- Levchenko, Andrei, and Jing Zhang. 2013. “The Global Labor Market Impact of Emerging Giants: A Quantitative Assessment.” *IMF Economic Review* 61 (3): 479–519.
- Lileeva, Alla, and Daniel Trefler. 2010. “Improved Access to Foreign Markets Raises Plant-Level Productivity...For Some Plants.” *The Quarterly Journal of Economics* 125 (3): 1051–99.
- Ludema, Rodney, Anna Maria Mayda, and Prachi Mishra. 2015. “Information and Legislative Bargaining: The Political Economy of U.S. Tariff Suspensions.” Unpublished manuscript, Georgetown University, Washington.
- Magdeleine, Joscelyn, and Andreas Maurer. 2016. “Understanding Trade in Digitized Idea – What are the Statistical Challenges?” WTO Working Paper ERSD-2016-11, World Trade Organization.
- Manyika, James, Susan Lund, Jacques Bughin, Jonathan Woetzel, Kalin Stamenov, and Dhruv Dhingra. 2016. “Digital Globalization: The New Era of Global Flows.” McKinsey Global Institute.
- Martinez-Martin, Jaime. 2016. “Breaking Down World Trade Elasticities: A Panel ECM Approach.” Bank of Spain Working Paper 1614, Bank of Spain, Madrid.
- Mavroidis, Petros. 2016. “Regulatory Cooperation.” Policy Options Paper for the E15 Initiative.
- Melitz, Marc J. 2003. “The Impact of Trade on Intra-Industry Reallocations and Aggregate Industry Productivity.” *Econometrica* 71 (6): 1695–1725.
- , and Gianmarco Ottaviano. 2008. “Market Size, Trade, and Productivity.” *Review of Economic Studies* 75: 295–316.
- Melitz, Marc J., and Stephen J. Redding. 2014. “Heterogeneous Firms and Trade.” *Handbook of International Economics* 1–54.
- Morel, Louis. 2015. “Sluggish Exports in Advanced Economies: How Much is Due to Demand?” Bank of Canada Discussion Paper 2015–3, Bank of Canada, Ottawa.
- Mussa, Michael. 1974. “Tariffs and the Distribution of Income: The Importance of Factor Specificity, Substitutability, and Intensity in the Short and Long Run.” *Journal of Political Economy* 82 (6): 1191–203.
- Noguer, Marta, and Marc Siscart. 2005. “Trade Raises Income: A Precise and Robust Result.” *Journal of International Economics* 65: 447–60.
- Novy, Dennis. 2012. “Gravity Redux: Measuring International Trade Costs with Panel Data.” *Economic Inquiry* 51 (1): 101–21.
- Ollivaud, Patrice, and Cyrille Schwellnus. 2015. “Does the Post-Crisis Weakness in Global Trade Solely Reflect Weak Demand?” OECD Economics Department Working Paper No. 1216, OECD, Paris.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2015a. *Business and Finance Outlook 2015*. Paris: OECD.

الفصل ٢ التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟

Young, Alwyn. 1991. "Learning by Doing and the Dynamic Effects of International Trade." *Quarterly Journal of Economics* 106 (2): 369–405.

Yi, Kei-Mu. 2003. "Can Vertical Specialization Explain the Growth of World Trade?" *Journal of Political Economy* 111 (1): 52–102.

———. 2010. "Can Multistage Production Explain the Home Bias in Trade?" *American Economic Review* 100 (1): 364–93.

انخفاض التضخم عالميا في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة

للاقتصاد ككل. وحتى إذا كان انخفاض التضخم المؤقت يرجع إلى ضعف الطلب، فإن انعكاساته السلبية قد لا تتجاوز بالضرورة الانعكاسات السلبية لضعف الطلب نفسه. غير أنه إذا أدى الانخفاض المستمر في التضخم إلى أن تراجع الشركات والأسر اعتقاداتها بشأن مسار التضخم في المستقبل، فقد يكون له انعكاسات سلبية. وعلى وجه الخصوص، إذا انخفضت توقعات التضخم على المدى المتوسط انخفاضا كبيرا، فقد تنشأ دورة انكماشية يعزز فيها الطلب الضعيف والانكماش بعضهما البعض. وفي النهاية، قد ينتهي الأمر بوقوع الاقتصاد في فخ الانكماش — أي حالة من الانكماش المستمر تحول دون انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية إلى المستوى الذي يتسق مع العمالة الكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، حتى إذا تم تجنب الانكماش، فلن يكون من المرغوب فيه أن يتجه التضخم بشكل مستمر إلى أدنى ويصل إلى مستويات منخفضة جدا: لا تتيح أسعار الفائدة الاسمية المنخفضة مجالاً كبيراً لتيسير السياسة النقدية إذا لزم الأمر، ولكن يكون الاقتصاد بعيداً عن الوقوع في حالة انكماش، ونظراً لجمود الأجور، من المرجح أن يؤدي ضعف الطلب إلى خسائر كبيرة في فرص العمل.

وتتعلق مخاطر احتمال أن يؤدي انخفاض التضخم إلى فخ الانكماش أو إلى ضعف مستمر في التضخم بشكل وثيق بما إذا كان يُنظر إلى السياسة النقدية على أنها فعالة في ضمان أن يتقارب التضخم من هدفه، بعد تلاشي التأثيرات المؤقتة. وفي المنعطف الحالي، تواجه البنوك المركزية صعوبة في الحفاظ على ثبات توقعات التضخم بسبب عدة عوامل. أولاً، من المتصور أن قدرة السياسة النقدية على زيادة حفز الطلب أصبحت مقيدة بشكل متزايد في كثير من الاقتصادات المتقدمة التي لم تعد فيها أسعار الفائدة الأساسية بعيدة عن نطاقاتها الدنيا الفعلية. وثانياً، فإن ضعف التضخم في الكثير من البلدان يعكس إلى حد ما تطورات الأسعار في الخارج — وخاصة التراخي الكبير في القطاعات المنتجة للسلع التجارية في العديد من الاقتصادات الكبيرة^١. وعلى الرغم من أن السياسة النقدية المحلية لا تستطيع أن تقوم بالكثير لمواجهة ضغوط الانكماش الناتجة عن الخارج، فقد تتقوض مصداقيتها إذا أدت أسعار الواردات مجتمعة

^١ زادت الاستثمارات في قطاعات السلع التجارية في بعض الاقتصادات الكبيرة، وخاصة الصين، بقوة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك في جزء منه إلى حافز السياسات الاقتصادية الكلية الكبير. وترتكز الزيادة في الاستثمار على مسار الطلب العالمي والمحلي الذي أصبح في وقت لاحق دون التوقعات، مما ترك العديد من قطاعات الصناعات التحويلية بطاقة زائدة كبيرة (راجع تقرير IMF 2016b).

انخفض التضخم بشكل ملحوظ في اقتصادات كثيرة على مدى السنوات القليلة الماضية. ويخلص هذا الفصل إلى أن انخفاض التضخم واسع النطاق بين البلدان والمقاييس والقطاعات — وإن كان حجمه أكبر في حالة السلع التجارية مقارنة بالخدمات. والمحركات الرئيسية لانخفاض التضخم في الفترة الأخيرة هي التراخي الاقتصادي المستمر وتراجع أسعار السلع الأولية. ولم تنخفض معظم المقاييس المتاحة لتوقعات التضخم على المدى المتوسط بشكل كبير حتى الآن. غير أن حساسية التوقعات لمفاجآت التضخم — وهو مؤشر لدرجة ثبات توقعات التضخم — زادت في البلدان التي اقتربت فيها أسعار الفائدة الأساسية من نطاقاتها الدنيا الفعلية. وفي حين أن حجم هذا التغيير في الحساسية متواضع، فإنه يشير إلى أن قدرة السياسة النقدية الملحوظة على مواجهة انخفاض التضخم المستمر قد تكون أخذت في الضعف في هذه الاقتصادات.

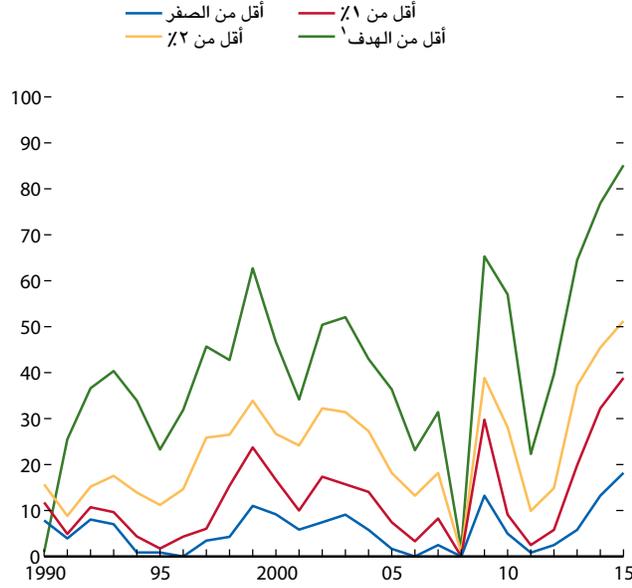
وانخفضت معدلات التضخم في اقتصادات كثيرة بشكل مطرد ووصلت إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق في السنوات الأخيرة (الشكل البياني ٣-١). وبحلول عام ٢٠١٥، كانت معدلات التضخم في أكثر من ٨٥٪ من عينة كبيرة تشمل أكثر من ١٢٠ اقتصاداً أقل من التوقعات على المدى الطويل، وكانت ٢٠٪ من الاقتصادات في حالة انكماش — أي تشهد انخفاضاً في مستوى السعر الإجمالي للسلع والخدمات (الشكل البياني ٣-٢). وفي حين أن انخفاض التضخم الذي حدث في الفترة الأخيرة تزامن مع انخفاض حاد في أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى، فقد ظل التضخم الأساسي — الذي لا يشمل فئات أسعار الغذاء والطاقة الأكثر تقلباً — دون الأهداف التي وضعتها البنوك المركزية لسنوات متتالية عديدة في معظم الاقتصادات المتقدمة الرئيسية.

ويمكن أن تكون هناك تفسيرات متعددة لانخفاض التضخم، وهي لا تدعو بالضرورة إلى القلق. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون الانخفاض المؤقت في التضخم الناتج عن انخفاض في أسعار الطاقة مدفوعاً بالإمدادات مفيداً

مؤلفو هذا الفصل هم سامية بيداس-ستروم، وسانغوب شوي، ودافيد فورسيري (المؤلف الرئيسي)، وبرتاند غروس، سينيم كيليتش تشيليك، وتشوكا كوتزان، وكسينيا كولوسكوفا، وويشنغ ليان، مع خدمات مساندة من جايبين آن، وإليف أبراتلي، ولويس كاتاو، وخوان أنجل غارسيا موراليس، وكيكو هونخو، وبينجامين هانت، ودوغلاس لاكستون، ونيكلاس يوستيليوس، وفان هانغ، وبمساندة من هاو جانغ، وأوليغيا ما. وكان ريفيت غوركيناك المستشار الخارجي لهذا الفصل. ويوجه شكر وتقدير خاص لغاسبر ليند وسنغ كروغشتروب على تعليقاتهما.

الشكل البياني ٣-٢: نسبة البلدان ذات التضخم المنخفض (%)

يواجه عدد من البلدان حاليا انخفاض التضخم أو حتى الانكماش.



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: يستند الشكل البياني إلى عينة غير موازنة من ١٢٠ بلدا. الأهداف تشير إلى توقعات التضخم على المدى الطويل من مؤسسة Consensus Economics (توقعات التضخم على مدى ١٠ سنوات) أو تنبؤات التضخم من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (توقعات التضخم على مدى ٥ سنوات).

هذه الخلفية، هناك قلق متزايد من أن المزيد من الصدمات الناتجة عن انخفاض التضخم يمكن أن يبقى التضخم منخفضا باستمرار وأن يؤدي في النهاية إلى أوضاع مواتية لفتح الانكماش.

ولتقييم هذه المخاطر والمساهمة في حوار السياسات، يبحث هذا الفصل الأسئلة التالية:

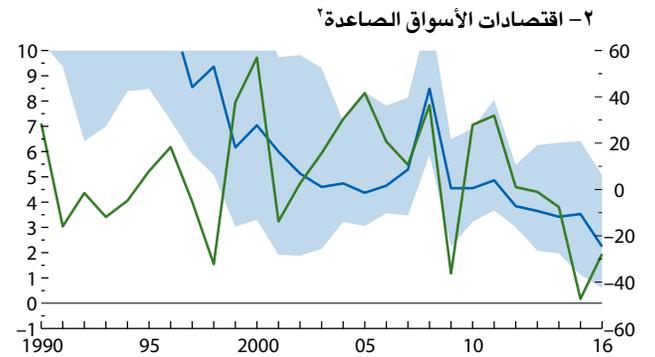
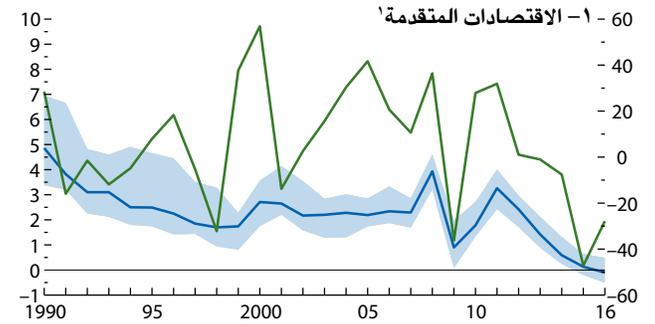
- ما مدى انتشار انخفاض التضخم عبر البلدان في الفترة الأخيرة؟ وهل يتغير حجم الانخفاض حسب نوع المقياس — الكلي، أو الأساسي، أو الأجور — وحسب القطاع؟
- وهل يمكن أن يفسر انخفاض أسعار السلع الأولية والتراخي الاقتصادي ديناميكيات التضخم في الفترة الأخيرة؟ وما هو دور العوامل الأخرى، بما في ذلك التداعيات عبر الحدود الناجمة عن التراخي الصناعي في الاقتصادات الكبيرة؟^٣

^٣ يؤدي التراخي في الصناعات الخفيفة والثقيلة (بما في ذلك السلع الأولية) — الناتج عن ضعف الطلب أو زيادة المعروض نتيجة الاستثمار المفرط في الماضي — إلى انخفاض أسعار المنتجين، وإلى انخفاض أسعار الصادرات في حالة السلع التجارية. وتشير دراسات عديدة إلى وجود طاقة فائضة كبيرة في مجموعة من القطاعات الصناعية (National Association of Manufacturers 2016؛ Organisation

الشكل البياني ٣-١: أسعار النفط وتضخم أسعار المستهلكين (%)

انخفض التضخم بشكل مطرد في السنوات الأخيرة في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، ووصل إلى أدنى مستوياته على الإطلاق

تضخم مؤشر أسعار المستهلكين، الوسيط
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين، المدى بين الربعيات
التغير في أسعار النفط (المقياس الأيمن)



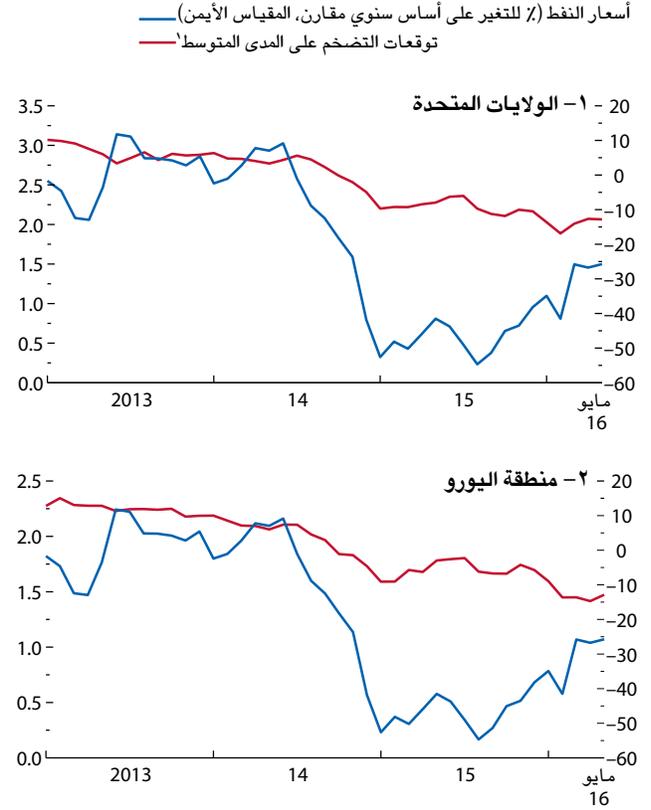
المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء الصندوق. ^١ أستراليا، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وإستونيا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية، وأيسلندا، وأيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، وكوريا، ولافتيا، وليتوانيا، ولكسمبرغ، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، والبرتغال، وسنغافورة، والجمهورية السلوفاكية، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. ^٢ الأرجنتين، والبرازيل، وبلغاريا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، ومصر، وهنغاريا، والهند، وإندونيسيا، والأردن، وكازاخستان، وماليزيا، والمكسيك، والمغرب، وبيرو، والفلبين، وبولندا، ورومانيا، وروسيا، وجنوب إفريقيا، وتايلاند، وتركيا، وفنزويلا.

مع ضعف الطلب المحلي إلى إبقاء معدلات التضخم أقل من الهدف باستمرار. وبعد فترة طويلة من الاستقرار، انخفضت بالفعل بعض مقاييس توقعات التضخم على المدى المتوسط في بعض الاقتصادات المتقدمة — وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٤ (الشكل البياني ٣-٣). وعلى

^٢ حسبما تقاس بقيمة تعويضات التضخم المدمجة في السندات أو المبادلات ذات أجل استحقاق طويل.

الشكل البياني ٣-٣: توقعات التضخم على المدى المتوسط وأسعار النفط (%) ما لم يذكر خلاف ذلك

انخفضت توقعات التضخم على المدى المتوسط في الفترة الأخيرة، وخاصة منذ الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤.



المصادر: مؤسسة Bloomberg؛ وحسابات خبراء الصندوق.
^١ تستند توقعات التضخم على المدى المتوسط إلى مبادلات التضخم على أساس المقارنة بين خمس سنوات وأخرى.

بعد ذلك حساسية توقعات التضخم للتغيرات في التضخم ودور أطر السياسة النقدية في التأثير على هذه الحساسية. وتشير النتائج الرئيسية لهذا الفصل إلى أن انخفاض التضخم بشكل مستمر عن الهدف ينطوي على مخاطر حدوث تطورات سلبية ويستلزم عددا من استجابات السياسات. وتحديدا،

- انخفاض التضخم ظاهرة واسعة النطاق. فقد انخفض التضخم في الكثير من البلدان والمناطق، بالمقاييس الكلية والأساسية، ولكن كان الانخفاض أكبر في قطاعات السلع التجارية عنه في قطاعات الخدمات.
- والتراخي الاقتصادي والتغيرات في أسعار السلع الأولية هما المحركان الأساسيان لانخفاض التضخم منذ الركود الكبير. وبالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن يكون التراخي الصناعي في البلدان المصدرة الكبيرة (مثل اليابان والولايات المتحدة، وخاصة الصين) قد أسهم أيضا في انخفاض التضخم عن طريق وضع ضغوط خافضة على الأسعار العالمية للسلع التجارية (الإطار ٣-١).^٤ غير أن انخفاض التضخم في الفترة الأخيرة يتجاوز ما يمكن أن تفسره هذه العوامل — مما يشير إلى أن توقعات التضخم قد تكون قد انخفضت بأكثر مما يمكن أن تفسره المقاييس المتاحة أو أن التراخي الاقتصادي أكبر مما هو مقدر في بعض البلدان.
- وأخذت استجابة توقعات التضخم لمفاجآت التضخم تنخفض على مدى العقدين الماضيين في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، ويرجع ذلك في جزء منه إلى التحسنات في أطر السياسات النقدية. ولا تزال الحساسية أكبر في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة، مما يشير إلى وجود مزيد من المجال للتحسن في تلك الاقتصادات.
- غير أن توقعات التضخم في البلدان التي تكون فيها السياسة النقدية مقيدة أصبحت أكثر استجابة في الآونة الأخيرة للتغيرات في أسعار النفط أو التحركات غير المتوقعة في التضخم نفسه.

وتواجه الكثير من الاقتصادات المتقدمة التي تشهد تضخما منخفضا وتراخ اقتصادي مستمر مخاطر عدم تحقيق معدلات التضخم المستهدفة بصورة دائمة، مما قد يضعف مصداقية السياسة النقدية. ولتجنب هذه المخاطر، على صناع السياسات في هذه الاقتصادات حفز الطلب وتثبيت التوقعات. وفي ضوء حيز السياسات المحدود، سيكون المنهج الشامل والمنسق الذي يستفيد من أوجه التكامل بين جميع الأدوات المتاحة لحفز الطلب والذي يفاقم تأثيرات إجراءات

- وهل أصبحت توقعات التضخم أكثر حساسية لنتائج التضخم في السنوات الأخيرة، وخاصة في البلدان التي يتصور فيها أن السياسة النقدية مقيدة؟ وما هو حجم المخاطر أن يؤدي انخفاض التضخم إلى انخفاض توقعات التضخم؟ وكيف تؤثر أطر السياسات النقدية على درجة ثبات توقعات التضخم؟

ويبدأ هذا الفصل بمناقشة التكاليف المحتملة لاستمرار انخفاض التضخم والانكماش. ثم يفحص تطور التضخم عبر البلدان والعوامل المحركة له خلال العقد الماضي. ويستكشف

^٤ يشكل الإنتاج الصناعي في الصين واليابان والولايات المتحدة نسبة كبيرة من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي (حوالي ٤٥٪)، وهي نسبة أكبر من نسبة هذه الاقتصادات في إجمالي الناتج المحلي العالمي (حوالي ٣٨٪).

(for Economic Co-operation and Development 2015). وتشير التقديرات الواردة في الإطار ٣-١ إلى أن التراخي الاقتصادي في الربع الأول من عام ٢٠١٦ بلغ ٥,٥٪ في الصين و٥٪ في اليابان و٢٪ في الولايات المتحدة.

على مصادرها الأساسية ومداتها، والأهم درجة ثبات توقعات التضخم.

انخفاض التضخم غير المتوقع

يمكن أن يؤدي الانخفاض غير المتوقع في معدل التضخم إلى إضعاف الطلب في الاقتصادات التي بها ديون مرتفعة من خلال زيادة أعباء الديون الحقيقية على المقترضين وسعر الفائدة الحقيقي الذي يتعاملون به — وهي ظاهرة يطلق عليها اسم «انكماش مستحث بالديون» — ويزيد صعوبة تخفيف الديون (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الرائد المالي). وتكون الزيادة في الأعباء الحقيقية لخدمة الديون أكبر في حالة الانكماش المباشر. ففي حين تزيد ثروة الدائنين مع الانكماش المستحث بالديون، فمن المرجح ألا يزيدوا من إنفاقهم بما فيه الكفاية لتعويض الانعكاسات الاقتصادية الكلية الناتجة عن خسائر المدينين، مما يعني أن الانكماش المستحث بالديون له تأثير سلبي صاف على الاقتصاد (دراسة Fisher 1933). ويمكن أن يؤدي الانخفاض في قيم الضمانات — بما في ذلك أسعار المنازل — الذي يميل إلى مصاحبة الانكماش إلى انخفاض قيمة حصص الملكية أو تحولها إلى قيمة سالبة، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة من خلال حالات عدم سداد مكلفة. ولا يؤثر الانكماش المستحث بالديون على حائزي الرهون العقارية والشركات والبنوك فحسب، بل أنه يؤثر أيضا على الحكومات التي تمتلك ديونا ذات آجال استحقاق طويلة.^٦

انخفاض التضخم المستمر وفخ الانكماش

يزيد انخفاض التضخم المستمر من احتمال أن تؤدي صدمة سلبية إلى انخفاض مستوى الأسعار الكلية ودفع الاقتصاد إلى فخ الانكماش. ولكن الوقوع في هذا الفخ بعيدا عن أن يكون تلقائيا. فيتعين أن تنخفض توقعات التضخم انخفاضا كبيرا ليحدث ذلك.

وفي فترات انخفاض التضخم، يمكن أن تؤدي صدمات انخفاض التضخم الصغيرة إلى انخفاض في مستوى أسعار السلع والخدمات. وإذا كان الوكلاء الاقتصاديون يتوقعون أن تواصل الأسعار انخفاضها، فيمكن أن يصبحوا أقل استعدادا للإنفاق — لا سيما على السلع المعمرة التي يمكن تأجيل شراؤها — نظرا لأن أسعار الفائدة الحقيقية السائدة قبل الحدث تزيد ويؤدي الاحتفاظ بالنقد إلى تحقيق عائد حقيقي موجب. ويتم تأجيل الاستهلاك والإنفاق للمستقبل، مما يؤدي إلى تقلص الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط الانكماشية. وتنشأ بعد ذلك دورة انكماش، تنطوي

^٦ يكون الأثر على الحكومات كبيرا بشكل خاص في البيئة الحالية لأن حيز المالية العامة يتقلص في حالة زيادة الديون. ويؤدي استمرار ضعف نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي إجمالي الناتج المحلي الاسمي، إلى تدهور فرق نمو أسعار الفائدة ويسهم في زيادة أعباء الديون. راجع دراسة End and others (2015) للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

السياسات الفردية من خلال تداعيات إيجابية عابرة للحدود سيكون أكثر المناهج فعالية (دراسة Gaspar, Obstfeld, and Sahay, قيد الإصدار).

وينبغي أن يتمحور هذا المنهج حول سياسة نقدية تيسيرية مستمرة للمساعدة في ثبات توقعات التضخم على المدى المتوسط — بما في ذلك التزام شفاف بسياسة تيسيرية أكثر قوة إذا ظهرت علامات تفيد بانفلات التوقعات.^٥ ولكن ينبغي استكمال حافز السياسة النقدية بمزيج من سياسة المالية العامة التي تشمل مكونا يدعم النمو بشكل أكبر، وموقف توسعي للمالية العامة في البلدان التي لديها أطر ذات مصداقية للمالية العامة على المدى المتوسط وحيز متاح في المالية العامة، وإصلاحات هيكلية تشجع الاستهلاك والاستثمار من خلال دخول وأرباح متوقعة أكبر. ويمكن استخدام سياسات الدخل في البلدان التي تكون فيها الأجور راكدة وتبدو توقعات الانكماش راسخة (IMF 2016a). وينبغي تجنب السياسات التشويهية التي تديم الطاقة الزائدة نظرا لأنها لا تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد فحسب — وتضعف جودة الأصول في النظام المصرفي عندما تكون ممولة بالائتمان — ولكنها تضع على الاقتصادات الأخرى ضغوطا مؤدية إلى انخفاض التضخم.

وعلى الرغم من أن انخفاض التضخم ظاهرة أقل انتشارا في اقتصادات الأسواق الصاعدة، فإن تحسين أطر السياسة النقدية من أولويات السياسات أيضا في الكثير من هذه البلدان. ومن شأن المزيد من الجهود لتعزيز مصداقية واستقلال وفعالية البنوك المركزية أن يزيد درجة ثبات توقعات التضخم، مما يعزز القدرة على مقاومة القوى الانكماشية في بعض الحالات والتضخم الأعلى من الهدف في حالات أخرى.

مبادئ أولية بشأن تكاليف انخفاض التضخم، والانخفاض المستمر في التضخم، والانكماش

شأنها شأن ارتفاع التضخم، فإن انخفاض التضخم المستمر في التضخم وانخفاض التضخم والانكماش كلها عوامل يمكن أن تؤثر تأثيرا خطيرا على الاقتصاد. وما إذا كان يترتب على هذه العوامل تكاليف، وما حجم هذه التكاليف يعتمد

^٥ وثق العديد من الدراسات التجريبية أن بعض السياسات النقدية غير التقليدية المعتمدة في أعقاب الركود الكبير أثرت بشكل كبير على توقعات التضخم أو أسعار الأصول التي تنقل معلومات عنها. وعلى وجه الخصوص، خلص عدد من الدراسات الأخيرة إلى وجود تأثيرات كبيرة على معدلات التضخم التعادلية (دراسة Guidolin and Neely 2010؛ و Krishnamurthy and Vissing-Jorgensen 2011). وتوقعات التضخم القائمة على المسوح (دراسة Hofmann and Zhu 2013)، وتوقعات التضخم لدى الشركات (دراسة Cloyne and others 2016)، وكذلك على أسعار الفائدة وأسعار الأصول (دراسة Krishnamurthy and Vissing-Jorgensen 2011؛ و Swanson 2016؛ و Wright 2012؛ و Yu (2016).

الشكل البياني ٣-٤: تأثير صدمات انخفاض التضخم في الاقتصادات المتقدمة في إطار سياسة نقدية مقيدة وانفلات توقعات التضخم (سنة بعد الصدمة على المحور السيني)

يمكن أن يكون للصدمات الانكماشية المدفوعة بالطلب انعكاسات سلبية كبيرة ومستمرة إذا كانت السياسة النقدية مقيدة وانفلات توقعات التضخم.

على طلب ضعيف وانكماش يعزز كلاهما الآخر، ويمكن أن ينتهي الأمر بالاقتصاد في فخ الانكماش. وفي هذا السياق، يمكن أن يصبح سلوك الأسعار والنواتج غير مستقر إذا كانت السياسة النقدية مقيدة بالنطاق الأدنى الفعلي لأسعار الفائدة (راجع، على سبيل المثال، دراستي، Benhabib, Schmitt-Grohé, and Uribe 2002 and Cochrane 2016).^٧ وتتفاقم هذه الصعوبات إذا لم يكن من الممكن تطبيق سياسة المالية العامة بسرعة وكفاءة لحفز الطلب.

وتعتبر قدرة السلطات النقدية على الاحتفاظ بثبات توقعات التضخم على المدى المتوسط عند الهدف (أي إقناع الوكلاء بأن التضخم سيتقارب في النهاية مع الهدف بعد أن يتلاشى تأثير العوامل المؤقتة) بالغة الأهمية لتخفيف هذه الشواغل. وبالفعل، وتبين عمليات المحاكاة باستخدام النماذج الواردة في الملحق ٣-٢ أنه حتى في حالة السياسة النقدية المقيدة، فإن الاقتصاد يمكن أن يهرب من فخ الانكماش الناتج عن صدمة سلبية للطلب طالما كانت توقعات التضخم على المدى المتوسط تتسم بثبات جيد. ولكن إذا انحرقت التوقعات إلى أدنى، قد يحتاج الاقتصاد إلى وقت طويل للخروج من حالة الانكماش (الشكل البياني ٣-٤).^٨

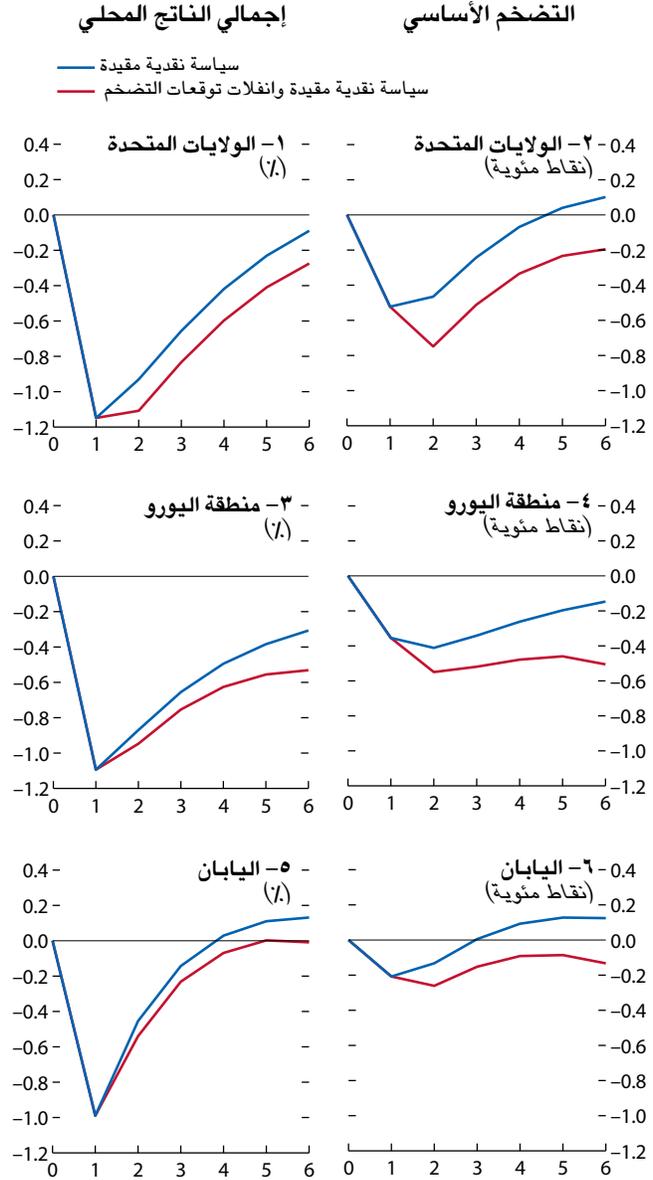
استمرار انخفاض التضخم

يمكن أن تنطوي بيئة من التضخم الضعيف ولكن الموجب على تكاليف اقتصادية كبيرة حتى في حالة تجنب فخ الانكماش. وقد تؤدي فترة ممتدة من التضخم الذي يقل عن الهدف إلى اعتقاد أن البنك المركزي على استعداد لقبول التضخم المنخفض لفترة أطول، مما يخفض فعلياً توقعات التضخم على المدى المتوسط لمستويات موجبة ولكن أقل من الهدف.

والتكلفة الأساسية لهذه البيئة منخفضة التضخم هي انخفاض فعالية السياسة النقدية. فيقيد التضخم المنخفض قدرة السياسة النقدية على الاستجابة لتراجع الطلب. وفي حالة الهبوط الشديد في النشاط الاقتصادي، يجب أن

^٧ تقديرات احتمال وضع تكون فيه السياسة النقدية المقيدة والنواتج غير مستقر وتختلف فيه ديناميكيات الأسعار بشكل كبير حسب الصدمات قيد النظر. وخلصت الدراسات السابقة إلى أن هذا الاحتمال كبير ويبلغ ٥-١٠٪ عندما يكون التضخم زهاء ٢٪ وتكون الصدمات المالية ممتدة لتلك التي حدثت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (دراسات Blanco 2015؛ Chung and others 2012؛ وCoibion, Gorodnichenko, and Wieland 2012). وفي حين أن من الصعب تقدير الاحتمال المرتبط بفترة تكون فيها السياسة النقدية عند النطاق الأدنى الفعلي بشكل مستمر لعدة سنوات — كما هو الحال في المنعطف الحالي — بالنماذج القائمة، فمن المرجح أن يكون أكبر من التقديرات السابقة ومرتبطة بمزيد من التكاليف الاقتصادية.

^٨ فحص العديد من الدراسات النظرية سلوك الاقتصاد في فخ السيولة المستمر لفترة طويلة في سياق تحرك فيه الأسعار ببطء — أو تكون جامدة — واقترحت حلولاً متميزة للهروب من هذا الفخ (دراسات Eggertsson and Buiter and Panigirizoglous 1999؛ وCochrane 2016؛ وWoodford 2003؛ وSvensson 2001؛ وWerning 2012). وتتراوح الحلول من مزيج من تخفيض قيمة العملة، وسياسة نقدية تيسيرية ممتدة، واستهداف مستوى الأسعار إلى مناهج أكثر قوة، بما في ذلك أسعار فائدة سالبة أو «التحويلات المباشرة».



المصدر: حسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني انحراف الناتج والتضخم الأساسي عن مسارهما في السيناريو الأساسي بعد انخفاض مؤقت في الطلب المحلي. ومن المفترض أن السياسة النقدية التقليدية في جميع البلدان مقيدة عند النطاق الأدنى الفعلي لأسعار الفائدة الاسمية. ويفترض السيناريو البديل (الخط الأحمر) أيضاً أن توقعات التضخم تتأثر بصدمات التضخم بما يتماشى مع الأدلة التجريبية المعروضة في هذا الفصل. راجع الملحق ٣-٢ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

المتقدمة حتى عندما ارتفعت معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها على مدى عقود متعددة.^{١١}

غير أن معدلات التضخم بدأت تنخفض منذ عام ٢٠١١ في الكثير من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. ووصل التضخم الكلي — التغير في أسعار مجموعة واسعة من السلع والخدمات، بما فيها الغذاء والطاقة — إلى أدنى مستوياته على الإطلاق في بلدان كثيرة (الشكل البياني ٣-٥، الإطار ٣-٣).^{١٢} وبالإضافة إلى ذلك، شهدت الكثير من الاقتصادات المتقدمة — وخاصة في منطقة اليورو — انكماشاً مباشراً في عام ٢٠١٥، وأصبحت انخفاضات الأسعار أكثر انتشاراً في الربع الأول من عام ٢٠١٦. وفي العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، انخفض التضخم الكلي أيضاً بشكل حاد عقب تراجع أسعار النفط، على الرغم من الانخفاضات الكبيرة في قيمة عملة بعض هذه الاقتصادات — رغم أن التضخم ارتفع بالفعل في بعض من هذه الاقتصادات كما يتضح من المدى بين الربيعات الأكبر نسبياً في العام الماضي (الشكل البياني ٣-٥، اللوحات ٢ و٤ و٦).^{١٣} الأسواق وشهد بعض اقتصادات الصاعدة التي تربطها صلات وثيقة بمنطقة اليورو أو التي لديها أسعار صرف مربوطة باليورو بعض الانكماش. ويؤيد تحليل المكونات الرئيسية الأدلة التي تفيد بانخفاض واسع النطاق في التضخم الكلي (الشكل البياني ٣-٦). وتبين نتائج هذا التحليل أن مساهمة العامل المشترك الأول — وهو مؤشر بديل للمكون «العالمي» — في تغير التضخم الكلي مماثلة إلى حد بعيد بين فترة ما قبل الركود والفترة التالية له للعينة الكاملة التي تشمل ١٢٠ بلداً. غير أن هذه المساهمة زادت بشكل كبير (من ٤٧٪ إلى ٦٠٪) في الاقتصادات المتقدمة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، بما يعكس على الأرجح أهمية التحركات الكبيرة في أسعار السلع الأولية بالنسبة للتضخم الكلي في

تنخفض أسعار الفائدة الحقيقية (سعر الفائدة الاسمي ناقص معدل التضخم المتوقع) بشكل كبير لاستعادة العمالة الكاملة وإعادة الناتج إلى طاقته المحتملة. وعندما تكون مستويات التضخم عادية، يمكن أن يحقق البنك المركزي ذلك عن طريق خفض سعر الفائدة الأساسي الاسمي، ولكن عندما يشهد الاقتصاد تضخماً منخفضاً وتكون أسعار الفائدة الاسمية منخفضة، لن يكون أمام البنك المركزي مجال كبير لتخفيض أسعار الفائدة الحقيقية، حتى إذا لجأ إلى أدوات غير تقليدية.^٩ ويمكن أن تؤدي بيئة التضخم المنخفض أيضاً إلى بطالة أعلى لمواجهة صدمات الطلب السلبية. فعندما ينخفض الطلب على السلع والخدمات، تسعى الشركات إلى تخفيض التكاليف. وفي هذا السياق، ييسر التضخم التصحيح لأنه يدفع الأجور إلى أدنى — حتى في حالة وجود جمود إلى أدنى في الأجور الاسمية. وتكون الأجور الحقيقية أقل مرونة في إطار انخفاض متوسط التضخم. وفي سياق انخفاض التضخم، من الأرجح أن الشركات ستعمل على خفض التكاليف عن طريق تخفيض الوظائف (دراسات 1996 Akerlof, Dickens, and Perry؛ 2002 Bernanke؛ و2012 Calvo, Coricelli, and Ottonello). لأنه من الصعب عادة تخفيض التكاليف عن طريق تخفيض الأجور الاسمية.^{١٠}

إجمالاً: نمو بطيء؟

في حين أنه من الصعب تحديد قيمة التكاليف الاقتصادية، يشير الركود الكبير وتجربة الانكماش في اليابان في الفترة الأخيرة (IMF 2003، الإطار ٣-٢) إلى أن التضخم الضعيف لفترة ممتدة، وخاصة الانكماش المستمر، قد يؤدي إلى إعاقة آفاق النمو على المدى المتوسط.

ديناميكيات التضخم: الأنماط والمحرك في الفترة الأخيرة

ما مدى انتشار انخفاض التضخم؟

تشير الأدلة إلى انخفاض واسع النطاق في التضخم عبر البلدان والمناطق وكذلك بين مقاييس التضخم المختلفة، ولكنه أبرز في الصناعات التحويلية عنه في الخدمات. ويؤكد حجم انخفاض التضخم عبر البلدان وحقيقة أنه أكبر في قطاعات السلع التجارية الطابع العالمي لقوى انخفاض التضخم.

التضخم الكلي

كان التضخم مستقرًا بما يثير الاستغراب خلال الركود الكبير (٢٠٠٨-٢٠١٠). وبالفعل، في حين ارتبطت حالات الركود السابقة بانخفاض ملحوظ في التضخم، فقد أثبت التضخم قدرته على الصمود على نطاق واسع في الاقتصادات

^٩ حتى في حالة تطبيق سياسات نقدية غير تقليدية، فإن تأثيراتها على أسعار الفائدة على المدى الطويل والناتج غير مؤكدة (Williams 2014).

^{١٠} تشير دراسة (Bernanke and Bewley 1999) إلى أن من الأسباب المهمة لتردد الشركات في خفض الأجور الاسمية هو اعتقادها أن مثل هذا التخفيض سيضر بمعنويات العمال.

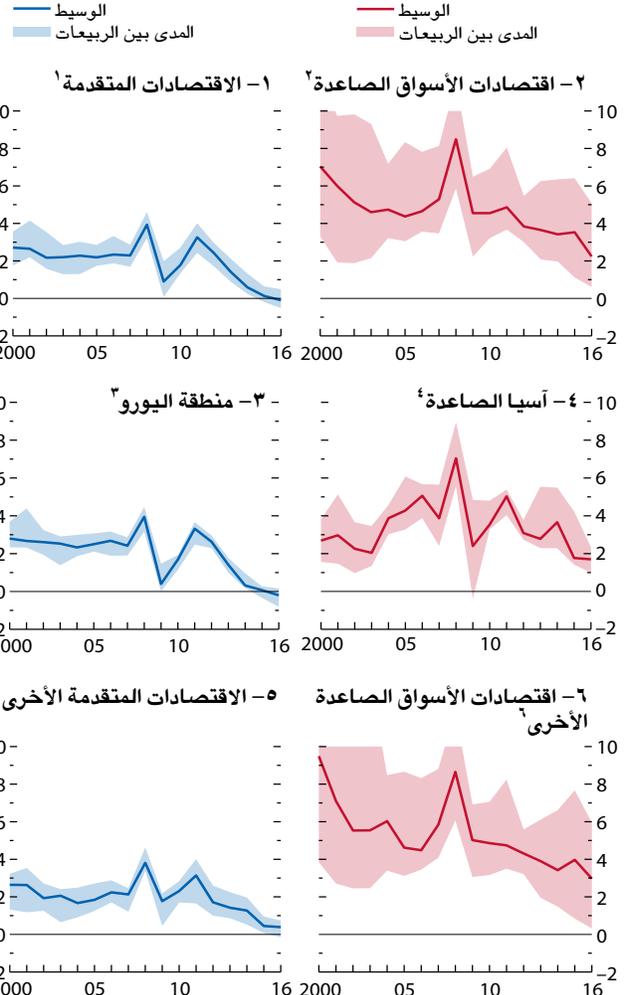
^{١١} انخفض التضخم الكلي بالفعل خلال الأزمة، ولكنه تعافى بسرعة. ووضع عدد من الفرضيات لتفسير مرونة التضخم، أو عدم انخفاض التضخم — «عدم تغير التضخم بما يثير الاستغراب». وتشمل هذه الفرضيات تحسن مصادقية البنوك المركزية، الذي ساعد على استقرار نتائج التضخم بتثبيت توقعات التضخم (Bernanke 2010)؛ وعلاقة أكثر ضعفاً بين البطالة الدورية والتضخم — مما يعني منحني فيليبس أكثر تسطحاً (الفصل ٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في إبريل ٢٠١٣)؛ وزيادة جمود الأجور الذي حال دون تراجع الأجور الاسمية بنفس مقدار تراجعها خلال حالات الركود السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم انخفاض التضخم في بقاء الأجور عند مستوياتها (دراسة Daly, Hobijn, and Lucking 2012)، ويمكن تعويض جزء من زيادة الأسعار السلع الأولية في عام ٢٠١١ بأثر انخفاض التضخم الناتج عن البطالة الدورية (دراسة 2015 Coibion and Gorodnichenko).

^{١٢} يستكشف الإطار ٣-٣ دور تضخم أسعار الغذاء، ويبين أنه في بعض الاقتصادات، وخاصة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، خففت الضغوط الانكماشية العالمية الناتجة عن السلع التجارية بضعف انتقال أسعار الغذاء الدولية إلى التضخم الكلي المحلي.

^{١٣} في اقتصادات الأسواق الصاعدة، شهد التضخم الكلي اتجاهًا نحو الانخفاض — يرجع في جزء منه إلى تحسن أطر السياسات النقدية. وقد تكون العولمة قد ساعدت في خفض التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة (IMF 2006). عن طريق تقييد قدرة البنوك المركزية على حفز الاقتصادات مؤقتاً (Rogoff 2003) وزيادة تكاليف السياسات الاقتصادية الكلية غير الحذرة من خلال الاستجابة السلبية للتدفقات الرأسمالية الدولية (دراسة 2004 Tyttel and Wei).

الشكل البياني ٣-٥: تضخم أسعار المستهلكين (%)

انخفض التضخم بشكل كبير خلال الأزمة المالية العالمية في بلدان كثيرة ولكنه تعافى بسرعة بعد ذلك. غير أنه منذ عام ٢٠١١، كان هناك تباطؤ واسع النطاق في التضخم عبر الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة.

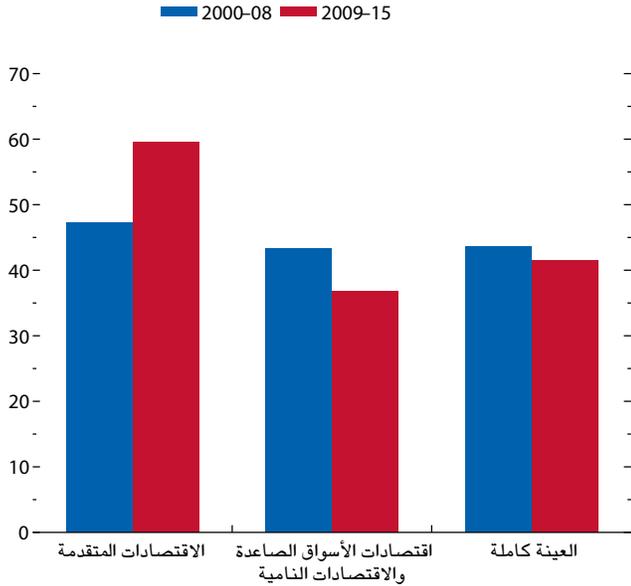


المصدر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: العلامات الواردة في الحواشي ١ إلى ٦ أدناه تستخدم رموز البلدان للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

١ AUS = أستراليا، AUT = النمسا، BEL = بلجيكا، CAN = كندا، CHE = سويسرا، CZE = الجمهورية التشيكية، DEU = ألمانيا، DNK = الدانمرك، ESP = إسبانيا، EST = إستونيا، FIN = فنلندا، FRA = فرنسا، GRC = اليونان، HKG = منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية، ISL = آيسلندا، ITA = إيطاليا، IRL = أيرلندا، ISR = إسرائيل، JPN = اليابان، KOR = جمهورية كوريا، LVA = لاتفيا، LTU = ليتوانيا، LUX = لكسمبرغ، NLD = هولندا، NOR = النرويج، NZL = نيوزيلندا، PRT = البرتغال، SGP = سنغافورة، SVK = الجمهورية السلوفاكية، SVN = سلوفينيا، SWE = السويد، GBR = المملكة المتحدة، USA = الولايات المتحدة الأمريكية. ٢ ARG = الأرجنتين، BGR = بلغاريا، BRA = البرازيل، CHN = الصين، CHE = سويسرا، COL = كولومبيا، DOM = الجمهورية الدومينيكية، ECU = إكوادور، EGY = مصر، HUN = هنغاريا، IND = الهند، IDN = إندونيسيا، JOR = الأردن، KAZ = كازاخستان، MAR = المغرب، MEX = المكسيك، MYS = ماليزيا، PER = بيرو، PHL = الفلبين، POL = بولندا، ROU = رومانيا، RUS = روسيا، THA = تايلاند، TUR = تركيا، VEN = فنزويلا، ZAF = جنوب إفريقيا. ٣ AUS = أستراليا، AUT = النمسا، BEL = بلجيكا، CAN = كندا، CHE = سويسرا، CZE = الجمهورية التشيكية، DEU = ألمانيا، DNK = الدانمرك، ESP = إسبانيا، EST = إستونيا، FIN = فنلندا، FRA = فرنسا، GRC = اليونان، IRL = أيرلندا، ITA = إيطاليا، JPN = اليابان، KOR = لكسمبرغ، LVA = لاتفيا، LTU = ليتوانيا، LUX = لكسمبرغ، NLD = هولندا، NOR = النرويج، NZL = نيوزيلندا، PRT = البرتغال، SGP = سنغافورة، SVK = الجمهورية السلوفاكية، SVN = سلوفينيا، SWE = السويد، GBR = المملكة المتحدة، USA = الولايات المتحدة الأمريكية. ٤ ARG = الأرجنتين، BGR = بلغاريا، BRA = البرازيل، CHN = الصين، CHE = سويسرا، COL = كولومبيا، DOM = الجمهورية الدومينيكية، ECU = إكوادور، EGY = مصر، HUN = هنغاريا، IND = الهند، IDN = إندونيسيا، JOR = الأردن، KAZ = كازاخستان، MAR = المغرب، MEX = المكسيك، MYS = ماليزيا، PER = بيرو، PHL = الفلبين، POL = بولندا، ROU = رومانيا، RUS = روسيا، THA = تايلاند، TUR = تركيا، VEN = فنزويلا، ZAF = جنوب إفريقيا.

الشكل البياني ٣-٦: نسبة التغير في تضخم أسعار المستهلكين الذي يمكن تفسيره بالعامل المشترك الأول (%)

نسبة التغير في تضخم أسعار المستهلكين عبر الاقتصادات المتقدمة التي يمكن أن تعزى إلى عوامل عالمية زادت خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥.



المصدر: حسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني نسبة التغير في تضخم أسعار المستهلكين الكلي التي يفسرها العامل المشترك الأول استنادا إلى تحليل المكونات الرئيسية. وتتألف العينة من ١٢٠ اقتصادا، بما في ذلك ٣١ من الاقتصادات المتقدمة.

البلدان المستوردة الصافية للسلع الأولية والزيادة المتزامنة في التراخي الاقتصادي منذ الركود الكبير (الملاحق ٣-٣).

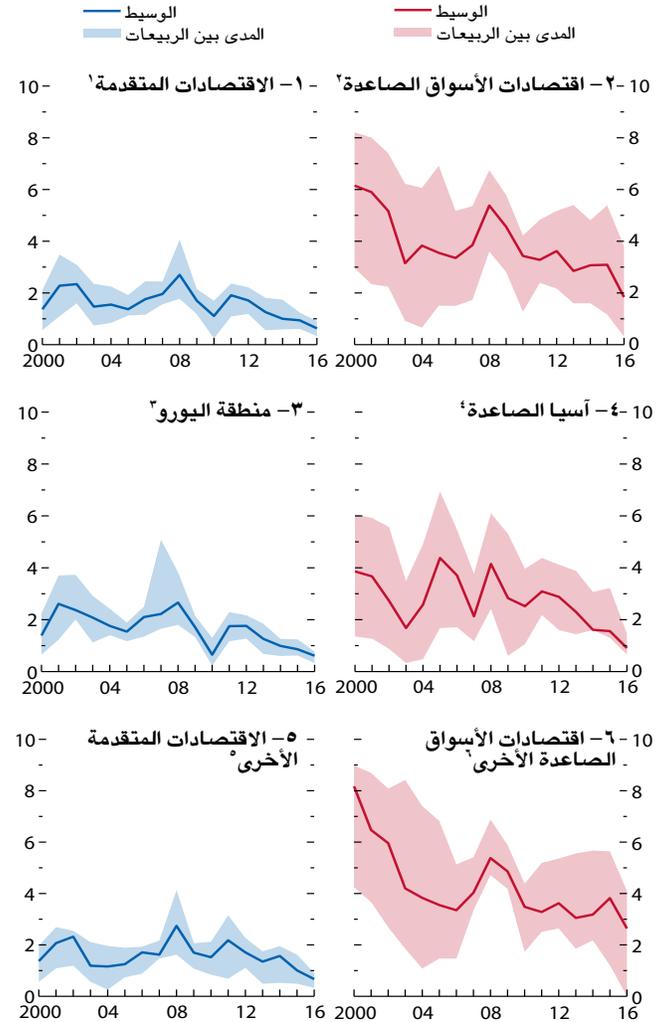
التضخم الأساسي، والأجور، والتطورات القطاعية

انخفض التضخم الأساسي — التغير في أسعار السلع والخدمات ما عدا الغذاء والطاقة — أيضا على نطاق واسع بين البلدان والمناطق (الشكل البياني ٣-٧). وكان هذا المقياس، الذي يرصد الاتجاه الأساسي في التضخم بشكل أفضل من التضخم الكلي، أعلى في الفترة الأخيرة من التضخم الكلي نظرا للانخفاض الحاد في أسعار الطاقة. غير أن التضخم الأساسي انخفض أيضا في جميع الاقتصادات المتقدمة إلى معدلات دون أهداف البنوك المركزية، وهو ما حدث أيضا في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة منذ عام ٢٠١٦.

تؤكد التحليلات الإضافية التي تستخدم النماذج البيزية بالمربعات الصغرى المتوسطة والمرجحة أن أسعار السلع الأولية تبرز من بين الكثير من المتغيرات بوصفها مرتبطة بقوة بالعامل المشترك الأول.

الشكل البياني ٣-٧: تضخم أسعار المستهلكين الأساسي (%)

كان انخفاض التضخم الأساسي على مدى السنوات القليلة الماضية واسع النطاق عبر المناطق.



المصدر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: العلامات الواردة في الحواشي ١ إلى ٦ أدناه تستخدم رموز البلدان للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

١ AUS = أستراليا، AUT = النمسا، BEL = بلجيكا، CAN = كندا، CHE = سويسرا، CZE = الجمهورية التشيكية، DEU = ألمانيا، DNK = الدانمرك، ESP = إسبانيا، EST = إستونيا، FIN = فنلندا، FRA = فرنسا، GRC = اليونان، HKG = منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية، ISL = آيسلندا، ITA = إيطاليا، IRL = أيرلندا، ISR = إسرائيل، JPN = اليابان، KÖR = جمهورية كوريا، LVA = لاتفيا، LTU = ليتوانيا، LUX = لكسمبرغ، NLD = هولندا، NOR = النرويج، NZL = نيوزيلندا، PRT = البرتغال، SGP = سنغافورة، SVK = الجمهورية السلوفاكية، SVN = سلوفينيا، SWE = السويد، GBR = المملكة المتحدة، USA = الولايات المتحدة الأمريكية. ٢ ARG = الأرجنتين، BGR = بلغاريا، BRA = البرازيل، CHN = الصين، CHE = سويسرا، COL = كولومبيا، DOM = الجمهورية الدومينيكية، ECU = إكوادور، EGY = مصر، HUN = هنغاريا، IND = هنغاريا، INE = الهند، IDN = إندونيسيا، JOR = الأردن، KAZ = كازاخستان، MAR = المغرب، MEX = المكسيك، MYS = ماليزيا، PER = بيرو، PHL = الفلبين، POL = بولندا، ROU = رومانيا، RUS = روسيا، THA = تايلند، TUR = تركيا، VEN = فنزويلا، ZAF = جنوب إفريقيا. ٣ AUS = أستراليا، AUT = النمسا، BEL = بلجيكا، CAN = كندا، CHE = سويسرا، CZE = الجمهورية التشيكية، DEU = ألمانيا، DNK = الدانمرك، ESP = إسبانيا، EST = إستونيا، FIN = فنلندا، FRA = فرنسا، GRC = اليونان، HKG = منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية، ISL = آيسلندا، ITA = إيطاليا، IRL = أيرلندا، ISR = إسرائيل، JPN = اليابان، KÖR = جمهورية كوريا، LVA = لاتفيا، LTU = ليتوانيا، LUX = لكسمبرغ، NLD = هولندا، NOR = النرويج، NZL = نيوزيلندا، PRT = البرتغال، SGP = سنغافورة، SVK = الجمهورية السلوفاكية، SVN = سلوفينيا، SWE = السويد، GBR = المملكة المتحدة، USA = الولايات المتحدة الأمريكية. ٤ ARG = الأرجنتين، BGR = بلغاريا، BRA = البرازيل، CHL = شيلي، COL = كولومبيا، DOM = الجمهورية الدومينيكية، ECU = إكوادور، EGY = مصر، HUN = هنغاريا، IND = هنغاريا، INE = الهند، IDN = إندونيسيا، JOR = الأردن، KAZ = كازاخستان، MAR = المغرب، MEX = المكسيك، MYS = ماليزيا، PER = بيرو، PHL = الفلبين، POL = بولندا، ROU = رومانيا، RUS = روسيا، THA = تايلند، TUR = تركيا، VEN = فنزويلا، ZAF = جنوب إفريقيا.

وتزايد نمو الأجور في الفترة الأخيرة ولكنه لا يزال ضعيفا في اقتصادات كثيرة على الرغم من بعض التحسنات في أسواق العمل (الشكل البياني ٣-٨). وتشير دراسة Daly and Hobijn (2015) إلى أن ضعف نمو الأجور في الولايات المتحدة قد يرجع إلى أن شركات كثيرة لم تستطع خفض الأجور بما فيه الكفاية لتجنب تقليل الوظائف خلال ركود ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولكنها بعد أن استأنفت التعيينات بعد ذلك، استطاع أصحاب العمل الحفاظ على حد أقصى لمكاسب الأجر للتخلص بشكل فعال من «تخفيضات الأجور المكبوتة». وقد يكون التراخي الدوري في معدلات المشاركة في سوق العمل قد حافظ على عدم زيادة الأجور خلال التعافي اللاحق للركود.

وتبين التطورات القطاعية في أسعار المنتجين في الاقتصادات المتقدمة أنه على الرغم من تراجع التضخم في جميع القطاعات خلال الفترة الأخيرة، فإن الانخفاض كان أكبر في أسعار المنتجين في الصناعات التحويلية — وهي مؤشر نموذجي بديل لأسعار السلع التجارية (الشكل البياني ٣-٩).^{١٥} وقد يعكس ذلك تأثيرا أكبر لانخفاض أسعار السلع الأولية وانخفاض أسعار الواردات في الصناعات التحويلية — بالنظر إلى المحتوى الأكبر من المدخلات السلعية والمستوردة في هذا القطاع (الإطار ٣-٤) — ولكن بالنسبة لبعض الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، فإنه يرتبط أيضا بزيادة في الطاقة التصنيعية الفائضة (الإطار ٣-١).

وفي حين أنه من الصعب التمييز بين المكونات التجارية وغير التجارية في مؤشرات أسعار المستهلكين، فإن مقارنة التضخم بين فئات الإنفاق يوفر أدلة داعمة على أن الانخفاض الأخير في التضخم في الاقتصادات المتقدمة كان أقوى بكثير بالنسبة للسلع التجارية (الشكل البياني ٣-١٠). وفي المتوسط، كان الانخفاض في تضخم أسعار السلع أكبر مما كان في حالة الخدمات. وبالفعل، كان هناك انخفاض واسع النطاق في متوسط مستوى سعر السلع غير الغذائية في الاقتصادات المتقدمة على مدار العامين الماضيين. وبدلا من ذلك، تباطأ تضخم أسعار الغذاء ولكنه لا يزال موجبا بوجه عام على الرغم من انخفاض أسعار الغذاء الدولية على مدار نفس الفترة — مما يشير إلى انتقال بطيء إلى حد ما من أسعار الغذاء الدولية إلى أسعار الغذاء المحلية (الإطار ٣-٣).

تفسير انخفاض التضخم في الفترة الأخيرة

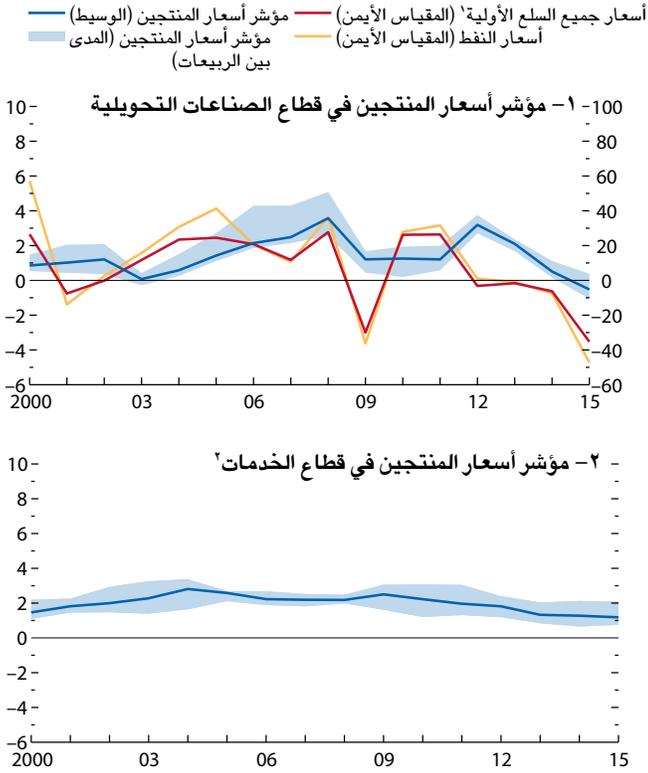
إلى أي مدى يمكن أن تفسر انخفاضات أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى والتراخي الاقتصادي أنماط التضخم

^{١٥} كان تضخم أسعار المنتجين للسلع المصنعة أقل، في المتوسط، من تضخم أسعار المنتجين الكلي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦، في حين أن تضخم أسعار خدمات الشركات كان أعلى (IMF 2006). وتشكل الصناعات التحويلية وخدمات الشركات وخدمات المرافق حوالي ٧٠٪ من الاقتصاد المتقدم النموذجي في العينة. والقطاعات الأخرى هي الزراعة والتعدين والبناء والخدمات الاجتماعية والشخصية (بما في ذلك الحكومة).

الفصل ٣ انخفاض التضخم عالميا في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة

الشكل البياني ٣-٩: أسعار المنتجين القطاعية في الاقتصادات المتقدمة (%)

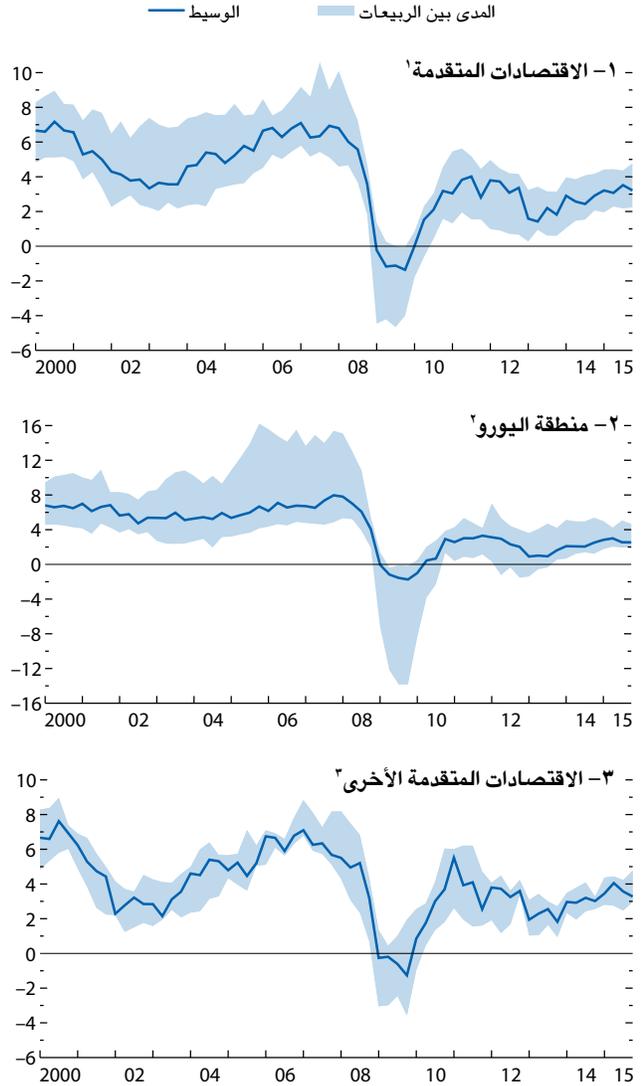
في حين أن تضخم أسعار المنتجين في الاقتصادات المتقدمة تباطأ عبر القطاعات، فقد كان التباطؤ حادا بشكل خاص في قطاع الصناعات التحويلية.



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات التحليلات الهيكلية؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: تتضمن العينة أستراليا، والنمسا، وكندا، والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وكوريا، وكسمبرغ، والنرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ^١ مؤشر الأسعار باستخدام الأوزان القائمة على متوسط إيرادات الصادرات العالمية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. ^٢ قطاع الخدمات يشمل تجارة الجملة والتجزئة؛ والفنادق والمطاعم؛ والنقل والتخزين والاتصالات؛ والتمويل والتأمين، والعقارات وخدمات الأعمال.

الشكل البياني ٣-٨: تضخم الأجور في الاقتصادات المتقدمة (% للتغير في الأجور الاسمية على أساس سنوي مقارن)

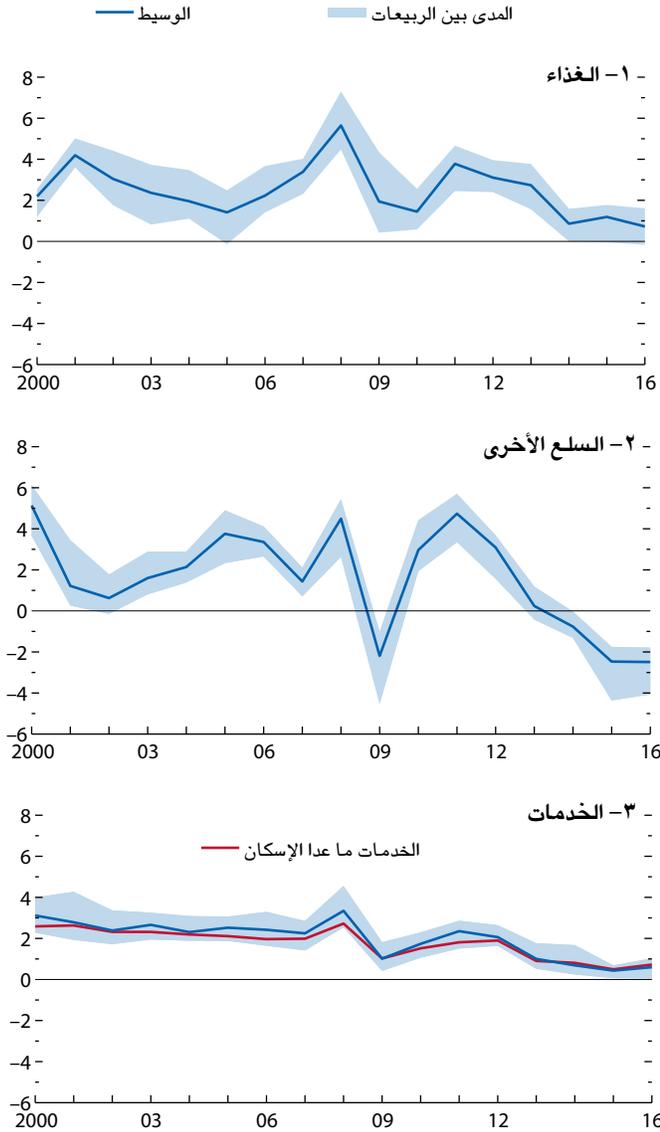
على الرغم من التحسنات في سوق العمل، لا يزال نمو الأجور ضعيفا في كثير من الاقتصادات المتقدمة



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء الصندوق. ^١ أستراليا، والنمسا، وكندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وإستونيا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وأيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، ولاتفيا، وليتوانيا، وهولندا، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. ^٢ النمسا، وإستونيا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهولندا، وسلوفينيا، وإسبانيا. ^٣ أستراليا، وكندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وإسرائيل، واليابان، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل البياني ٣-١٠: أسعار المستهلكين القطاعية في الاقتصادات المتقدمة (%)

انخفض تضخم أسعار المستهلكين الخاص بالسلع أكثر من انخفاضه في حالة الخدمات، وحدث انكماش في حالة السلع غير الغذائية في معظم الاقتصادات المتقدمة.



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: «الغذاء» يشمل المواد الغذائية والمشروبات. «السلع الأخرى» تشمل الوقود، وشراء المركبات، وجميع الفئات تحت مجموعات الإنفاق التالية: الملابس والأحذية؛ والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى؛ والأثاث والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الروتينية. وجميع فئات أسعار المستهلكين الأخرى في فئة «الخدمات». وتشمل عينة البلدان النمسا، وبلجيكا، وكندا، والجمهورية التشيكية، وقبرص، والدانمرك، وإستونيا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وأيسلندا، وأيرلندا، وإيطاليا، واليابان، وكوريا، ولافتيا، وليتوانيا، ولكسمبرغ، ومالطة، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، والجمهورية السلوفاكية، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

في الفترة الأخيرة؟ وما حجم انتقال الضغوط الانكماشية عبر الحدود من التراخي الصناعي في الاقتصادات الكبيرة؟ وما حجم انخفاض التضخم الذي لا يمكن أن يعزى إلى هذه العوامل؟ وللإجابة على هذه الأسئلة، يجري تحليل اقتصادي قياسي لتقييم مساهمة العوامل المختلفة لتطورات التضخم في الفترة الأخيرة.

ويتبع الإطار التجريبي المنهج المتبع في تقرير IMF ودراسة (Blanchard, Cerutti, and Summers (2015) الذي يقوم على منحني فيليبس الكينزي الجديد الهجين المستخدم في دراستي (Fuhrer (1995) و (Gali and Gertler (1999). وتحديداً، يجري تقدير النسخة التالية من منحني فيليبس:^{١٦}

$$\pi_t = \gamma_t \pi_{t+h}^e + (1 - \gamma_t) \bar{\pi}_{t-1} + \theta_t u_t^e + \mu_t \pi_t^m + \varepsilon_t \quad (1-3)$$

حيث تشير π_t إلى التضخم الكلي في أسعار المستهلكين؛ و π_{t+h}^e إلى توقعات التضخم لعدد h سنوات في المستقبل (وتستخدم توقعات لعشر سنوات في المستقبل في المواصفة الأساسية)؛ و $\bar{\pi}_{t-1}$ إلى المتوسط المتحرك للتضخم على مدى الأربعة أرباع السابقة، بما يسمح باستمرار التضخم؛ وإلى u_t^e البطالة الدورية — أي انحراف معدل البطالة عن مستواه المتسق مع التضخم المستقر (معدل البطالة التضخمي غير المتسارع (NAIRU)؛ و π_t^m إلى التضخم بالأسعار النسبية للواردات — المعرف على أنه مخفض أسعار الواردات بالنسبة لمخفوض إجمالي الناتج المحلي — لمرعاة أضرار أسعار الواردات، بما في ذلك أسعار السلع الأولية، على أسعار المستهلكين المحلية؛ و ε_t يرصد أثر العوامل الأخرى مثل التقلبات في التضخم المدفوعة بصدمات الإمدادات المؤقتة، أو خطأ القياس في المتغيرات الأخرى الواردة في هذه المواصفة — وخاصة المتغيرات غير الملحوظة، مثل توقعات التضخم والبطالة الدورية.^{١٧} والمعامل γ يرصد إلى أي درجة يكون التضخم مدفوعاً بتوقعات التضخم على المدى الطويل مقابل التضخم المتأخر؛ ويشير θ إلى قوة العلاقة بين البطالة

^{١٦} هناك دراسات كثيرة عن قدرة مواصفات منحني فيليبس البديلة التي تناسب البيانات، وخاصة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة (راجع على سبيل المثال دراسات Ball and Mazumder 2011 و Fuhrer 1995؛ و Stock and Watson 2007). وتهدف المواصفة المستخدمة هنا إلى السماح بتعددية كبيرة تستوعب عينة كبيرة من الاقتصادات غير المتجانسة على مدى فترة طويلة.

^{١٧} تستخدم بعض الدراسات التضخم الأساسي، أو تضخم أسعار المنتجين، أو تضخم مخفض إجمالي الناتج المحلي عند تقدير منحني فيليبس. غير أن بالنظر إلى أن مقاييس التوقعات بالنسبة للكثير من البلدان غير متاحة إلا لتضخم أسعار المستهلكين، والذي يميل إلى أن يكون موضع تركيز أهداف البنوك المركزية، تقدر المعادلة (١-٣) باستخدام تضخم أسعار المستهلكين. ومن الأمثل أن يعبر الحد الجبري للتوقعات في هذه المعادلة بتوقعات الشركات التي تحدد أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات. وبما أن تنبؤات التضخم الخاصة بالشركات غير متاحة على نطاق واسع، يستخدم هذا التحليل توقعات التضخم على المدى الطويل — أفق ١٠ سنوات — من معدي التنبؤات التي تنشرها مؤسسة Consensus Economics (يناقش الملحق ٣-٤ اختيار أفق التنبؤ وثبات النتائج باستخدام المقاييس المختلفة).

بتوقعات على أساس آفاق زمنية أقصر تشير إلى مساهمة توقعات التضخم بشكل أكبر (راجع الملحق ٣-٤).

وعلى الرغم من السماح للمعلومات بأن تتغير مع الوقت — وبالتالي رصد حالات العلاقات غير الخطية المحتملة (دراسة Swamy and Mehta 1975) — فإن القيم المتبقية في النموذج («أخرى» في الشكل البياني ٣-١٢) أسهمت بشكل متزايد في انخفاض التضخم على مدى السنوات القليلة السابقة. ويمكن أن يكون ذلك انعكاسا لمجموعة من العوامل، بما في ذلك أخطاء القياس في بعض المتغيرات التفسيرية. وعلى وجه الخصوص، قد تكون توقعات القائمين بوضع الأسعار الفعليين قد تراجعت بقدر أكبر من توقعات معدي التنبؤات (دراسة Coibion and Gorodnichenko 2015). ويؤدي كذلك تقدير مدى عدم التوظيف الكامل للعمالة بأقل من قيمته إلى قيم متبقية أكبر.^{٢٢}

وكموضوع جانبي، تشير النتائج أيضا إلى أن سبب عدم انخفاض التضخم أكثر من ذلك في الاقتصادات المتقدمة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢ هو أن أثر أسعار الواردات الإيجابي على التضخم، وخاصة أسعار النفط، عوض في جزء منه أثر انخفاض التضخم الناجم عن ارتفاع التراخي في سوق العمل.^{٢٣} ووفقا لذلك، بعد أن بدأت أسعار الواردات تنخفض في عام ٢٠١٢، بدأ التضخم يتراجع ويقل عن الأهداف.

ويبين تفكيك الأثر بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة وجود عدم تجانس كبير. وفي البلدان التي انخفض فيها التضخم خلال الفترة الأخيرة دون توقعات التضخم على المدى الطويل، فإن التراخي في سوق العمل، وأسعار الواردات، ويقدر أقل ارتفاع أسعار العملات تفسر، في المتوسط، الجزء الأكبر من التراجع في الفترة الأخيرة (الشكل البياني ٣-١٣، اللوحة ١). وفي المقابل، أسهمت الانخفاضات في قيمة العملات — ولا سيما في البلدان المصدرة للسلع الأولية — في زيادة التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة التي كان التضخم فيها في الوقت الحالي أعلى من التوقعات على المدى الطويل. وكانت القيم المتبقية في النموذج على مدار السنوات الأخيرة كبيرة للغاية في هذه الاقتصادات (الشكل البياني ٣-١٣، اللوحة ٢)، وربما يعكس ذلك خطأ أكبر في قياس توقعات التضخم فضلا عن تغيرات في الأسعار المحددة إداريا في بعض الحالات.^{٢٤} وكما في حالة الاقتصادات المتقدمة، فإن الأدوار التي تؤديها هذه العوامل تختلف بين البلدان (الشكل البياني ٣-١٣، اللوحتان ٣ و٤).

^{٢٢} تبين العملية الواردة في الملحق ٣-٤ أن النتائج عادة ما تكون ثابتة في حالة استخدام مقاييس بديلة للبطالة الدورية ولكنها حساسة إلى حد ما عند استخدام توقعات التضخم بأفاق مختلفة.

^{٢٣} تخلص دراستا (Coibion and Gorodnichenko 2015) و Yellen (2015) إلى نتائج مماثلة للولايات المتحدة.

^{٢٤} بالفعل، تبين عمليات التأكد من الثبات الواردة في الملحق ٣-٤ أن القيم المتبقية تختلف بشكل كبير بين المقاييس المختلفة لتوقعات التضخم وهي أصغر بكثير عند استخدام توقعات التضخم بأفاق أقصر.

الدورية والتضخم — ميل منحني فيليبس؛ وهو أثر أسعار الواردات النسبي على التضخم.

ويسمح هذا التقدير جميع المعلومات زمنيا لرصد التغيرات المحتملة في هيكل كل اقتصاد.^{١٨} ويتم تقدير النموذج لكل اقتصاد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة المتاح بشأنها بيانات، مما ينتج عنه تقديرات لمجموعة مكونة من ٤٤ بلدا من الربع الأول من عام ١٩٩٠ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٦. وتستخدم التقديرات بعد ذلك لتقييم مساهمة التراخي في سوق العمل وأسعار الواردات في ديناميكيات التضخم المؤخرة في كل بلد.^{١٩}

وقبل الانتقال إلى دراسة العوامل التي أسهمت في التراجع الذي حدث مؤخرا في التضخم، من المفيد تقييم ما إذا كانت معلومات منحني فيليبس قد تغيرت مع مرور الوقت. وتشير النتائج إلى أن المعلومات مستقرة إلى حد كبير، وبصفة خاصة، هناك أدلة قوية على أن ميل منحني فيليبس انخفض منذ منتصف التسعينات (الشكل البياني ٣-١١). وهناك استثناء بارز، وخاصة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، وهو الدرجة التي يكون بها التضخم مدفوعا بتوقعات التضخم على المدى الطويل مقارنة بالتضخم في الماضي. وقد زاد المعامل المقدر المتعلق بالتضخم المتوقع (٧) بشكل مطرد حتى الركود الكبير ولكنه في حالة تراجع منذ ذلك الحين وأصبح الآن عند مستويات مماثلة للمستويات التي شهدتها في أوائل التسعينات (نحو ٠,٦).^{٢١} والزيادة اللاحقة في معامل التضخم المتأخر (٧-1) تعني أن التضخم أصبح أكثر تأثرا بالماضي. وهذا يعني أن أثر البطالة الدورية وأسعار الواردات على التضخم أصبح يستمر لفترة أطول في الآونة الأخيرة.

وعلى الرغم من عدم التجانس نوعا ما بين البلدان، فإن نتائج التفكيكات لكل بلد على حدة تبين أن عدم التوظيف الكامل للعمالة وضعف أسعار الواردات هما في المتوسط أهم عاملين في تفسير انحرافات التضخم عن أهداف التضخم في الاقتصادات المتقدمة منذ الركود الكبير (الشكل البياني ٣-١٢). وفي المقابل، أدت التغيرات في توقعات التضخم على المدى الطويل (كما يقيسها معدو التنبؤات لعشر سنوات في المستقبل) دورا محدودا — وإن كانت إعادة هذه العملية

^{١٨} على سبيل المثال، قد تكون التحسنات في سير السياسة النقدية والعوامل الهيكلية — مثل العولمة والتغيرات في جمود أسواق المنتجات والعمالة — قد أثرت على حساسية التضخم للتقلبات في الإنتاج المحلي (عدد إبريل ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الفصل ٣، والمراجع الواردة فيه؛ ودراسة Rogoff 2003).

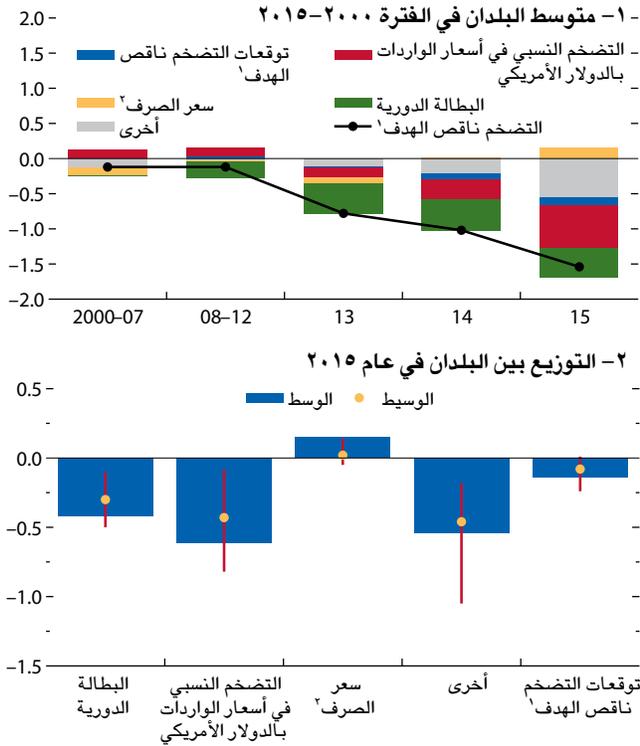
^{١٩} يتم تفكيك ديناميكيات التضخم بطريقة مماثلة لتلك الواردة في دراسة Yellen (2015). راجع الملحق ٣-٤ للاطلاع على التفاصيل.

^{٢٠} تتماشى هذه النتيجة مع تلك الواردة في عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الفصل ٣ ودراسة Blanchard, Cerutti, and Summers (2015)، التي توثق أن استواء منحني فيليبس من الستينات إلى الألفينات أكمل إلى حد كبير في منتصف التسعينات.

^{٢١} تتسق النتيجة التي تفيد بأن هذه المعلمة زادت خلال التسعينات مع البحوث السابقة، بما في ذلك تقرير IMF (2013). وتخلص تلك الدراسة أيضا إلى أن الصلة بين التضخم الحالي والسابق بدأ يزيد بعد الركود الكبير.

الشكل البياني ٣-١٢: المساهمة في انحرافات التضخم عن الأهداف: الاقتصادات المتقدمة (%)

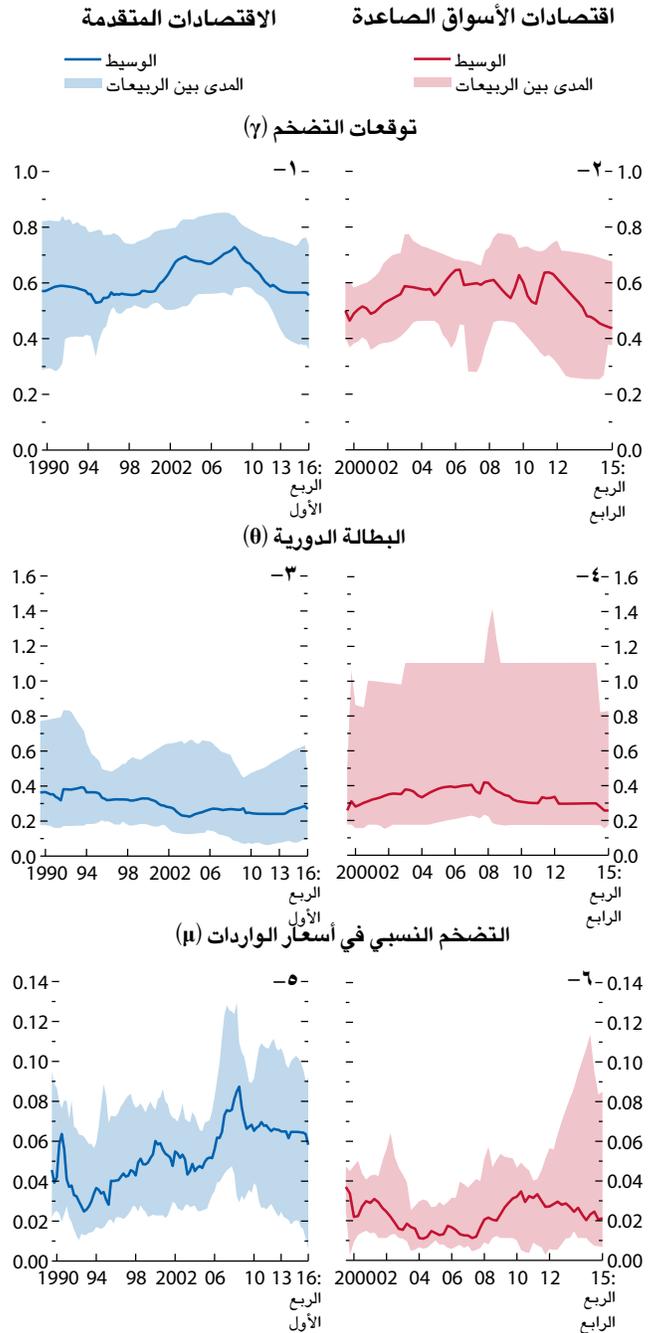
تشكل البطالة الدورية وضعف أسعار الواردات الجزء الأكبر من سبب انحراف التضخم عن الأهداف في الاقتصادات المتقدمة منذ الأزمة المالية العالمية، ولكن هناك عوامل غير مفسرة أخرى تؤدي دورا متزايدا في الفترة الأخيرة.



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: الخطوط الرأسية في اللوحة ٢ تشير إلى المديات بين الربعيات. والعينة معرفة في الجدول ٣-١-١ بالمرفق. وتستبعد إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، والجمهورية السلوفاكية، وسلوفينيا بسبب قيمها الشاذة. الهدف^١ يشير إلى متوسط توقعات التضخم على المدى الطويل في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، من مؤسسة Consensus Economics (توقعات التضخم لعشر سنوات) أو تنبؤات التضخم الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (توقعات التضخم لخمس سنوات).^٢ سعر الصرف معرف على أنه قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي.

الشكل البياني ٣-١١: تقديرات معلمات منحني فيليبس

تشير نتائج التقدير إلى أن درجة ثبات التضخم للتوقعات على المدى الطويل زادت في التسعينيات وأوائل الألفينيات ولكنها انخفضت في الفترة الأخيرة إلى مستوياتها في التسعينيات. وكانت المعلمات الأخرى، بما في ذلك ميل منحني فيليبس، مستقرة بوجه عام.

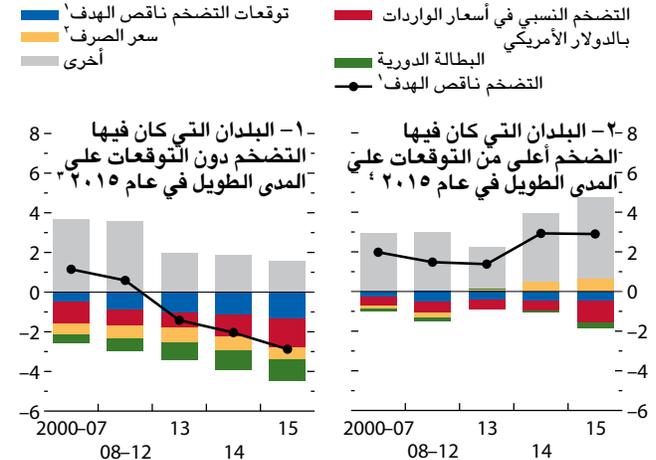


المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: هذه العينة معرفة في الجدول ٣-١-١ بالمرفق. والعينة لا تشمل فنزويلا بسبب نقص البيانات.

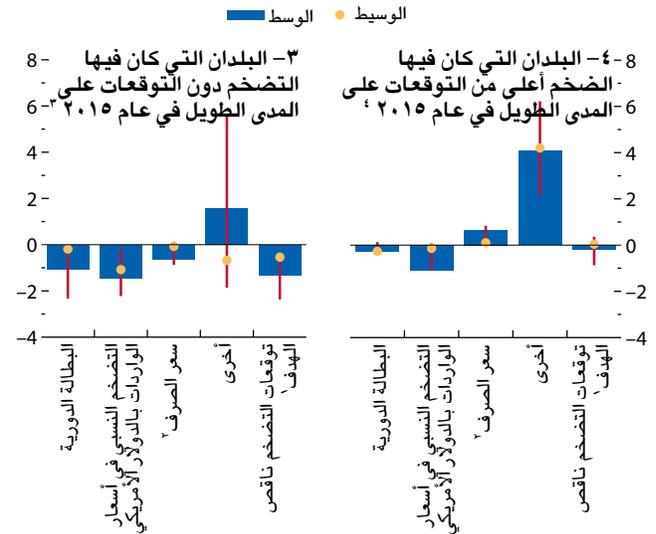
الشكل البياني ٣-١٣: المساهمة في انحرافات التضخم عن الأهداف: اقتصادات الأسواق الصاعدة

التراخي الاقتصادي وضعف أسعار الواردات يشكلان أيضا نسبة كبيرة من انخفاض التضخم الملحوظ في اقتصادات الأسواق الصاعدة التي كان التضخم فيها دون التوقعات على المدى الطويل في الفترة الأخيرة. وفي المقابل، أدت انخفاضات سعر الصرف وعوامل غير مفسرة أخرى دورا في اقتصادات الأسواق الصاعدة التي كان التضخم فيها أعلى من التوقعات على المدى الطويل.

متوسط البلدان في الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠



التوزيع بين البلدان في عام ٢٠١٥



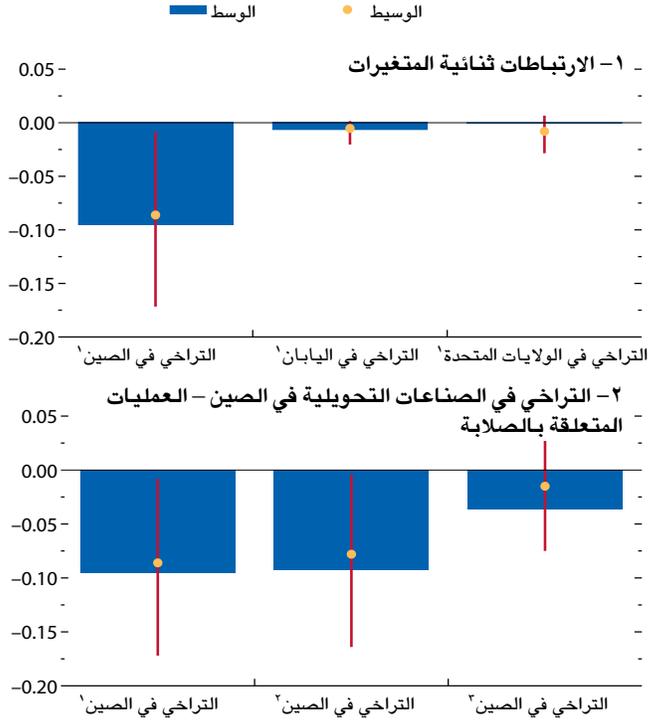
المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: الخطوط الرأسية في اللوحتين ٣ و٤ تشير إلى المديتين بين الربيعة والعينة معرفة في الجدول ١-١-١٠ بالمرفق. وتستبعد فنزويلا بسبب نقص البيانات. وتستبعد أوكرانيا بسبب قيمتها الشاذة. ^١ الهدف يشير إلى متوسط توقعات التضخم على المدى الطويل في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، من مؤسسة Consensus Economics (توقعات التضخم لعشر سنوات) أو تنبؤات التضخم الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (توقعات التضخم لخمس سنوات). ^٢ سعر الصرف معرف على أنه قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي. ^٣ بلغاريا، والصين، وهنغاريا، وماليزيا، والمكسيك، والفلبين، وبولندا، ورومانيا، وتايلند. ^٤ الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، والهند، وإندونيسيا، وبيرو، وروسيا، وتركيا.

وبالنظر إلى الدور المهم الذي تؤديه أسعار الواردات، فإن ارتفاع التراخي في قطاعات السلع التجارية في الاقتصادات الكبيرة ولدى الشركاء التجاريين النظاميين (مثل الصين واليابان والولايات المتحدة؛ الإطار ٣-١) يطرح سؤالاً مثيراً: هل تمثل التداعيات الناتجة عن التراخي الصناعي في الاقتصادات الكبيرة عاملاً مهماً في تراجع أسعار الواردات والتضخم؟^{٢٥} ويوفر المزيد من التحليل أدلة تشير إلى أن الحال قد يكون كذلك. ففي كثير من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، ترتبط مساهمة أسعار الواردات في التضخم مع مرور الوقت بالتراخي في الصناعات التحويلية في الصين واليابان والولايات المتحدة. وكان متوسط الارتباط بالتراخي في الصناعات التحويلية كبيراً، ولكنه كان كبيراً للغاية في حالة الصين (الشكل البياني ٣-١٤، اللوحة ١؛ والشكل البياني ٣-٤-٣ بالملحق).^{٢٦} ولا يمكن استنتاج وجود علاقات سببية من هذه العملية البسيطة، نظراً لأن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى التراخي في الصناعات التحويلية في كل من هذه الاقتصادات الكبيرة (بما في ذلك ضعف الطلب في الأماكن الأخرى) أو أن تكون مرتبطة به (مثلاً انخفاض أسعار النفط الدولية) وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى انحياز النتائج. وبالفعل، فإن العلاقة الشرطية بين التراخي في الصناعات التحويلية ومساهمة أسعار الواردات في التضخم تكون أصغر بكثير في حالة مراعاة العوامل العالمية الأخرى — مثل أسعار النفط وظروف الطلب العالمي (الشكل البياني ٣-١٤، اللوحة ٢؛ والشكلان البيانيان ٣-٤-٣ و ٣-٤-٤ بالملحق). وعلى الرغم من ذلك، يظل الارتباط بالتراخي في الصناعات التحويلية في الصين كبيراً ومجدياً من الناحية الاقتصادية: اتساع التراخي في الصناعات التحويلية في الفترة الأخيرة البالغ نحو ٥ نقاط مئوية سيرتبط، في المتوسط، بتراجع في التضخم في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة قدره ٠,٢ نقطة مئوية — منخفضاً من ٠,٥ نقطة مئوية في حالة عدم تحييد أثر الظروف العالمية.^{٢٨}

^{٢٥} يمكن أن يأخذ بلد واحد سعر وارداته من ضمن المعطيات، ولكن العالم ككل ليس له أسعار للواردات. وتعتمد التغيرات في أسعار الواردات على درجة فائض المعروض أو فائض الطلب في الأسواق المتكاملة عالمياً للسلع التجارية والخدمات. ^{٢٦} لا يمكن اختبار أثر التراخي في الصناعات التحويلية بشكل مباشر في الإطار التجريبي لأنه لا توجد تقديرات موثوقة له إلا من منتصف الألفينات (كما يناقش في الإطار ٣-١). ولتجنب تقصير مدة تقدير منحني فيليبس، يجري التحليل بدلاً من ذلك عملية انحدار لكل بلد على حدة، لمساهمة أسعار الواردات على مقاييس التراخي الصناعي في الصين واليابان والولايات المتحدة. راجع الملحق ٣-٢، للاطلاع على تفاصيل بشأن إطار التقدير وكذلك فحوص الثبات. ^{٢٧} الارتباط بين مساهمات أسعار الواردات والتراخي في الصناعات التحويلية في الصين يبدو أقوى في الاقتصادات المتقدمة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة (راجع الشكل البياني ٣-٤-٣ بالملحق). ^{٢٨} الارتباط بين مساهمة أسعار الواردات في التضخم والتراخي في الصناعات التحويلية في الصين سالب في حالة ٨٤٪ من العينة، وتؤكد النتائج الإضافية الواردة من انحدارات البيانات المقطعية الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة (راجع الملحق ٣-٤). ويخلص المزيد من التحليل إلى أن هذا الارتباط أعلى في البلدان التي لديها روابط تجارية

الشكل البياني ٣-١٤: الارتباط بين التراخي في الصناعات التحويلية في الصين واليابان والولايات المتحدة ومساهمة أسعار الواردات في التضخم في البلدان الأخرى (نقاط مئوية)

يرتبط ضعف التضخم في عدد كبير من البلدان بالتراخي في الصناعات التحويلية في اليابان والولايات المتحدة وخاصة في الصين.



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: الخطوط الرأسية تشير إلى المديات بين الربعات. ويعرض هذا الشكل البياني قيم الوسط والوسيط والمديات بين الربعات لمعامل تراخي الصناعات التحويلية من اندحارات لكل بلد. راجع الملحق ٣-٤ للاطلاع على مواصفات الانحدار. لم تستخدم عوامل لتحديد الأثر. ^١ بتحديد أثر التراخي في الصناعات التحويلية في الاقتصاديين الآخرين، والتغير في أسعار النفط، وفجوة الناتج العالمي. ^٢ بتحديد أثر فجوة الناتج العالمي والتغير في أسعار النفط في الأربعة أرباع الحالية والسابقة.

وإجمالاً، في حين أن مراعاة محركات التراخي العالمي في الصناعات التحويلية يتجاوز نطاق هذا الفصل، فإن هذه النتائج تشير إلى أن التراخي في الصناعات التحويلية في الاقتصادات الكبيرة يمكن أن يضيف ضغوطاً انكماشية في اقتصادات أخرى.

أقوى مع الصين، مما يوفر أدلة إضافية على آثار التداعيات المباشرة من خلال السلع التجارية. غير أن التراخي في الصين يمكن أن يضع ضغوطاً تؤدي إلى تراجع تضخم أسعار السلع التجارية المحلية في بلدان أخرى — عندما تكون هذه الأسعار محددة في الأسواق العالمية — بقدر أكبر مما يمكن رصده من خلال أسعار الواردات. وبالفعل، هناك دلالة إحصائية بين القيم المتبقية في هذا النموذج والتراخي في الصناعات التحويلية في الصين.

ما مدى ثبات توقعات التضخم؟

تشير النتائج السابقة إلى أن التراخي الاقتصادي والانخفاض الحاد في الأسعار العالمية للسلع التجارية يفسران جزءاً كبيراً من سبب انخفاض التضخم عن الأهداف الملحوظ في كثير من البلدان على مدار السنوات القليلة الماضية. وكانت مساهمة توقعات التضخم على المدى الطويل في ديناميكيات التضخم الأخيرة أصغر بكثير — على الرغم من أن النتائج حساسة نوعاً ما لأفق توقعات التضخم. ولكن إذا انحرفت توقعات التضخم بشكل كبير إلى أدنى حتى ولو كانت نتيجة صدمات مؤقتة، سيؤدي ذلك إلى فترة ممتدة من انخفاض التضخم — وخاصة في سياق السياسة النقدية المقيدة^{٢٩}.

وبالتالي، من الأسئلة الرئيسية في هذا المنعطف هو ما مدى ثبات توقعات التضخم. وبصفة خاصة، هل هناك أدلة على أن تطورات التضخم في الفترة الأخيرة تؤثر على توقعات التضخم؟ ولاستكشاف هذا السؤال، يفحص التحليل حساسية توقعات التضخم للتغيرات في التضخم الفعلي، ويبحث دور أطر السياسات النقدية في التأثير على هذه الحساسية، ويقمّ ما إذا كانت هذه الحساسية قد زادت في البلدان التي تكون أسعار الفائدة الأساسية فيها عند نطاقها الأدنى الفعلي أو بالقرب منه.

قياس توقعات التضخم

تتبع الصلة بين التضخم والنشاط الاقتصادي في جزء منها من قرارات التسعير التي تتخذها الشركات واعتقاداتها بشأن النتائج الاقتصادية الكلية في المستقبل. وبالنظر إلى أن توقعات التضخم للشركات لا تكون معروفة عموماً، فيتم تقريبها من خلال: (١) مسح توقعات التضخم لمعدي التنبؤات أو الأسر، و(٢) مقاييس توقعات التضخم القائمة على السوق، مثل تقديرات تعويضات التضخم المدمجة في عائدات الأدوات المالية.

وتقيس مقاييس توقعات التضخم القائمة على المسوح والقائمة على السوق مفاهيم مختلفة إلى حد ما وتكون ذات خصائص إحصائية مختلفة. فتجمع المسوح مقياس واحد للزعة المركزية — الوسط أو الوسيط أو المنوال — للتوزيع المتوقع لفرادى معدي التنبؤات أو الأسر، وقد يبلغ مختلف الأفراد عن مقياس مختلف عن التوزيع الذي يعتقدون أنه قائم. ومن المعتاد استخدام وسيط توزيع الإجابات الفردية كقيمة إحصائية موجزة للتوقعات القائمة على المسوح للحد من الآثار التشويهية للقيم الشاذة. ويعتبر تشتت توقعات

^{٢٩} راجع الملحق ٣-٢ للاطلاع على عمليات محاكاة بشأن أثر أسعار الواردات المنخفضة مؤقتاً — الناجمة عن انخفاض في أسعار النفط والتراخي الصناعي في اقتصاد كبير رئيسي — في إطار سياسة نقدية مقيدة وأنفلات توقعات التضخم.

يضعها معدو التنبؤات لأفاق تصل إلى ثلاث سنوات مع مرور الوقت، ولكن تكون التوقعات للأفاق التي تبلغ مدتها خمس سنوات وأكثر مستقرة للغاية. وتكون توقعات الأسر مستقرة أيضا على الأفاق الطويلة. وعلى عكس ذلك، تبدي مقاييس توقعات التضخم التاريخية القائمة على السوق اختلافا أكبر مع مرور الوقت.

وانتقالا إلى أحدث فترة، انخفضت التوقعات على المدى المتوسط القائمة على السوق (خمس سنوات وأكثر) في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو بنحو ٠,٩ نقطة مئوية و٠,٨ نقطة مئوية على التوالي، منذ عام ٢٠٠٩ — بنحو ٠,٦ نقطة مئوية و٠,٥ نقطة مئوية، على التوالي منذ الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام ٢٠١٤ — وهي الآن أقل من متوسطاتها التاريخية وأقل من المقاييس القائمة على المسوح (الشكل البياني ٣-١٥، اللوحتان ١ و٢). وتراجعت توقعات التضخم القائمة على المسوح في المقابل بقدر أقل بكثير — نحو ٠,١٥ نقطة مئوية في المتوسط منذ عام ٢٠٠٩، ولكن، على الرغم من أن التوقعات على المدى المتوسط القائمة على المسوح ظلت قريبة من أهداف البنوك المركزية منذ الركود الكبير، فإن انحرافات توقعات التضخم عن تلك الأهداف في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية أصبحت كبيرة بعد الأزمة حتى للأفاق الطويلة نسبيا التي تبلغ ثلاث سنوات مثلا — في حين أنه في إطار ثبات توقعات التضخم بشكل جيد، ينبغي أن تكون قيمة هذه الانحرافات صفر (الشكل البياني ٣-١٥، اللوحتان ٣ و٤).^{٣٣}

التحليل التجريبي

تُقدّر حساسية توقعات التضخم تجريبيا في إطار يربط التغيرات في توقعات التضخم بمفاجآت التضخم. وتحديدًا، يجري تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta \pi_{t+h}^e = \beta_t^h \pi_t^{news} + \epsilon_{t+h} \quad (2-3)$$

حيث تشير $\Delta \pi_{t+h}^e$ إلى الفرق الأول في توقعات التضخم لمدة h سنوآت في المستقبل، و π_t^{news} إلى مقياس لصدمة

^{٣٢} على الرغم من أن توقعات معدّي التنبؤات والأسر لم تنخفض إلا انخفاضًا طفيفًا منذ فترة ما قبل الأزمة، فقد تغير التواء التوزيعات. وتشير الأدلة الخاصة بالولايات المتحدة بالنسبة للمقياسين إلى أن نسبة المستجيبين الذين يتوقعون تضخمًا نسبتها ١-٢٪ قد زادت، في حين أن معظم الانخفاضات تعكس تراجع التوقعات بشأن تجاوز التضخم للهدف. وتبين توقعات التضخم القائمة على توقعات معدّي التنبؤات تراجعًا ملحوظًا في الذيل العلوي، في حين أن تلك القائمة على تنبؤات الأسر تشير إلى تراجع عدم اليقين.

^{٣٣} تشير الأدلة التجريبية للولايات المتحدة ومنطقة اليورو إلى أن توقعات التضخم لثلاث سنوات في المستقبل لم تكن مختلفة إحصائيًا عن أهداف التضخم خلال فترة ما قبل الأزمة ولكنها كانت أقل بكثير ودالة إحصائيًا في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥. ويحدد التحليل أثر حجم صدمات التضخم في الفترتين.

المسح مقياسًا لمدى عدم تجانس المعتقدات وليس مقياسًا لعدم اليقين — على الرغم من أنهما يميلان إلى التحرك معًا (دراسة Gürkaynak and Wolfers 2007). وتتاح المقاييس القائمة على المسوح لمعدّي تنبؤات توقعات التضخم (مثل تلك الصادرة عن مؤسسة *Consensus Economics*) بأفاق مختلفة لمجموعة كبيرة من البلدان في حين أن المسوح المتعلقة بتوقعات الأسر (مثل مسح جامعة ميتشيغان للولايات المتحدة) متاحة لعدد قليل فقط من الاقتصادات المتقدمة.

ويمكن استخلاص مقاييس توقعات التضخم القائمة على السوق من تعويضات التضخم المدمجة في السندات المرتبطة بالتضخم والاسمية طويلة الأجل أو من المبادلات المرتبطة بالتضخم.^{٣٠} ويوفر معدل التضخم التوازني الذي يقاس بفرق العائد بين السندات التقليدية والسندات المقابلة المرتبطة بالتضخم تقديرًا لمستوى التضخم المتوقع الذي لن يهتم المستثمر عنده (محايد من حيث المخاطر) بين حيازة أي من نوعي السندات. ويستخدم هذا المقياس على نطاق واسع كمقياس مناسب زمنيًا لتوقعات المستثمرين بشأن التضخم، على الرغم من أنه يستند فعليًا إلى تسعير المستثمر الحدي ويشمل علاوة السيولة وعلاوة التضخم.^{٣١}

وبالتالي لا يوجد ما يثير الاستغراب من ملاحظة اختلافات في سلوك المقاييس القائمة على المسوح وتلك القائمة على السوق مع مرور الوقت، بما في ذلك خلال أحدث فترة من انخفاض التضخم. وتختلف توقعات التضخم التي

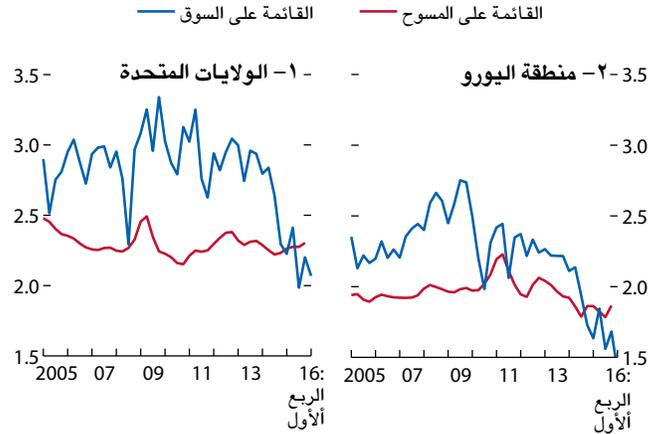
^{٣٠} تصدر السندات المربوطة بالتضخم الآن في أكثر من ٢٠ بلدًا. وبالإضافة إلى المملكة المتحدة، والولايات المتحدة وأربعة من البلدان الكبيرة في منطقة اليورو، تشتمل هذه البلدان على البرازيل وجنوب إفريقيا وكوريا وتركيا. وللإطلاع على نظرة عامة تاريخية على الأسواق الدولية للسندات المربوطة بالتضخم، راجع دراسة Garcia and van Rixtel van Rixtel and van Rixtel الواردة فيه. والمبادلات المربوطة بالتضخم هي مشتقات يدفع من خلالها أحد الطرفين معدل تضخم ثابت مقابل التضخم الفعلي على مدى مدة العقد. ويمكن استخدام معدل التضخم المقيد بوصفه الجزء الثابت من المبادلة لتوفير مقياس بديل لتعويض التضخم. والمبادلات المرتبطة بالتضخم أقل عرضة لإدراج علاوة السيولة مقارنة بالسندات المربوطة بالتضخم والسندات الاسمية لأن المبادلات لا تتطلب دفع مبلغ مقدما وتسوى بصافي تبادلات التدفقات في نهاية العقد.

^{٣١} يمكن أن تنشأ علاوة السيولة عن عوامل غير متعلقة بتوقعات التضخم، مثل الاحتكاكات أو عدم كفاية النشاط في السوق ويمكن قياسها عن طريق النظر في أحجام التجارة النسبية أو الفروق بين الفائدة على الأصول والمبادلات (راجع على سبيل المثال دراستي Gürkaynak, Sack, and Wright؛ Celasun, Mihet, and Ratnovski 2012). وتعتبر علاوة مخاطر التضخم عن تسعير الأسواق للمخاطر المحيطة بتوقعات التضخم وتكون أصعب في التقدير مقارنة بعلاوة السيولة. وعادة ما تؤخذ تقديرات علاوة مخاطر التضخم من نماذج هياكل أسعار الفائدة. ولكن حتى في حالة البلد الواحد، تختلف التقديرات بشكل كبير مع مرور الوقت، وفيما بين أجال الاستحقاق، وعبر الموصفات، مما يجعل تفسير التغيرات في تعويضات التضخم غير مباشر بالمرّة. وللإطلاع على نماذج هياكل أسعار الفائدة المطبقة على الولايات المتحدة، راجع على سبيل المثال دراسات Abrahams and others (2012)؛ Christensen, Lopez, and Rudebusch (2010)؛ D'Amico, Kim, and Wei (2014). وبالنسبة لمنطقة اليورو، راجع على سبيل المثال دراسة Garcia and Werner (2014).

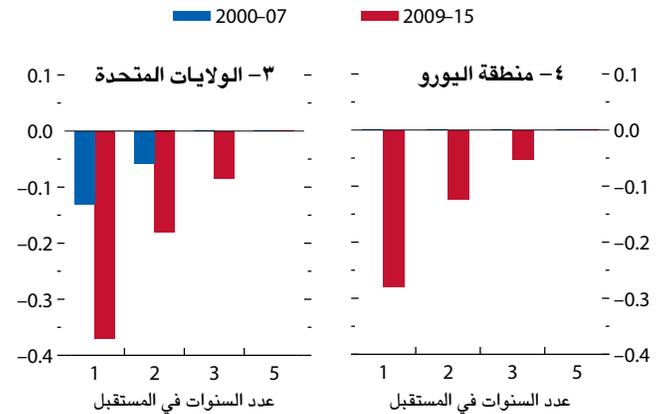
الشكل البياني ٣-١٥: توقعات التضخم القائمة على المسوح والقائمة على السوق (٧)

انخفضت توقعات التضخم على المدى المتوسط القائمة على السوق بشكل كبير في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو في الفترة الأخيرة، وانخفضت توقعات التضخم القائمة على المسوح بقدر أقل بكثير، ولكنها انحرفت كثيرا عن أهداف التضخم حتى على أفق زمني مدته ثلاث سنوات.

توقعات التضخم القائمة على المسوح والقائمة على السوق



انحرافات توقعات التضخم عن أهداف التضخم على آفاق زمنية مختلفة



المصادر: مؤسسة Bloomberg؛ وحسابات خبراء الصندوق.

توقعات التضخم القائمة على المسوح في اللوحين ١ و ٢ هي تنبؤات التضخم في المستقبل من مؤسسة Consensus Economics؛ والتوقعات القائمة على السوق تستند إلى التوقعات لخمس سنوات بعد خمس سنوات من الآن وتبين اللوحان ٣ و ٤ الثابت المقدر في انحراف انحرافات توقعات التضخم القائمة على المسوح عن هدف التضخم في آفاق زمنية مختلفة (يستخدم كبديل توقعات التضخم لعشر سنوات في المستقبل) على انحرافات عن الهدف للتضخم الفعلي ربع السنوي المحسوب على أساس سنوي، وتكون قيم المعامل المقدر صفراً إذا لم تكن ذات دلالة على مستوى ثقة نسبته ٥٪. والتنبؤات الخاصة بمنطقة اليورو هي لمتوسط التنبؤات المرجحة بإجمالي الناتج المحلي لفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا.

التضخم^{٣٤} والمعامل β يرصد درجة ثبات توقعات التضخم لمدة h سنوات في المستقبل — وهو مصطلح يشار إليه باسم «تثبيت الصدمة» (Ball and Mazumder 2011) — ويُسمح له بأن يتغير مع مرور الوقت وفق مواصفة ما. وإذا كانت السياسة النقدية ذات مصداقية، ينبغي أن تكون قيمة هذه المعلمة قريبة من الصفر على أفق زمني طويل بما فيه الكفاية. وهذا يعني أن صدمات التضخم ينبغي ألا تؤدي إلى تغيرات في التوقعات على المدى المتوسط إذا كان الوكلاء يعتقدون أن البنك المركزي بوسعه أن يواجه أي تطورات قصيرة الأجل لإعادة التضخم إلى الهدف على المدى المتوسط. وبالنظر إلى عدم اليقين حول الأفق الزمني ذي الصلة لقرار التسعير في الشركات وفي ضوء النتائج السابقة، تجرى هذه العملية باستخدام توقعات التضخم بأفاق زمنية مختلفة. ويتم تقدير النموذج لكل اقتصاد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة متاح بشأنه بيانات، وهو ما ينتج تقديرات بشأن ٤٤ بلداً من الربع الأول من عام ١٩٩٠ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٦. وتسمح هذه المواصفة للمعلمة β بأن تختلف مع مرور الوقت لرصد التغيرات في حساسية توقعات التضخم الناتجة مثلاً عن التغيرات في أطر السياسة النقدية. ويجري هذا التحليل لتوقعات التضخم القائمة على المسوح باستخدام البيانات المتاحة بتواتر ربع سنوي ولتوقعات التضخم القائمة على السوق باستخدام البيانات المتاحة بتواتر يومي.

النتائج — توقعات التضخم القائمة على المسوح

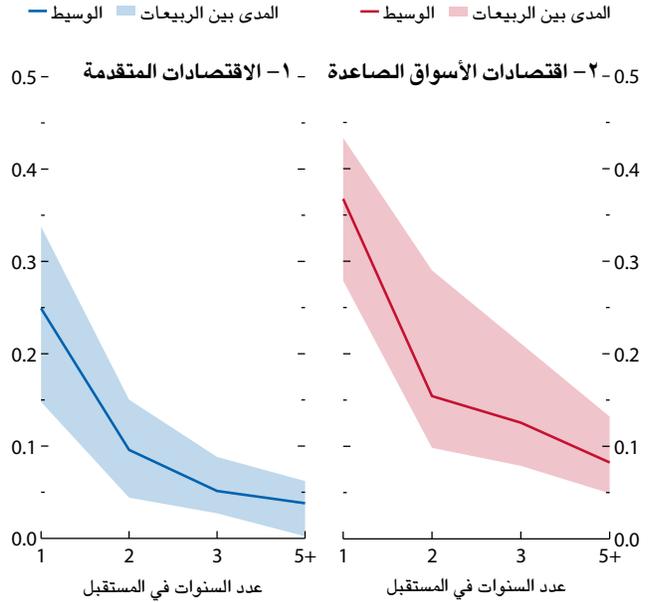
يبدأ التحليل باستخدام إطار ساكن — أي يفترض أن المعامل β ثابت مع مرور الوقت — لاستكشاف كيف تختلف توقعات التضخم القائمة على المسوح بين البلدان وكيف يتعلق ذلك بخصائص أطر السياسة النقدية^{٣٥} وتبين

^{٣٤} صدمات التضخم معرفة على أنها الفرق ربع السنوي بين التضخم الفعلي والتوقعات على المدى القصير للتحليل القائم على مقاييس توقعات التضخم القائمة على تنبؤات المسوح وعلى أنها التغير اليومي في أسعار العقود المستقبلية للنفط للتحليل الذي يستخدم التوقعات القائمة على السوق. ويستخدم خطأ التنبؤات ربع السنوي كمقياس مرجعي لصدومات التضخم. وللتحليل القائم على مقاييس توقعات التضخم القائمة على المسوح لأنها أقل عرضة للسببية المعكوسة عن المقاييس الأخرى، مثل التغيرات في التضخم أو انحرافات التضخم عن الهدف. غير أن النتائج التي تستخدم المقاييس البديليين ليست مختلفة إحصائياً. ومقاييس مفاجآت التضخم ليست متاحة بتواتر يومي، وبالتالي تستخدم التغيرات في أسعار العقود المستقبلية للنفط كمؤشرات بديلة لصدومات التضخم في التحليل القائم على التوقعات القائمة على السوق. وفي حين أنه من الواضح أن نطاق هذا المقياس أضيق بكثير، فإن التقارير تشير إلى أن توقعات التضخم ترتبط ارتباطاً قوياً بالتطورات في أسعار النفط (راجع دراسة Coibion and Gorod 2015).

^{٣٥} يجري هذا الجزء من التحليل باستخدام إطار ساكن نظراً لأن البيانات الخاصة بالعديد من خصائص أطر السياسة النقدية، مثل الشفافية والاستقلال، غير متاحة إلا لعدد قليل من النقاط الزمنية. ويتم استبدال حساسية توقعات التضخم بالنسبة للتوقعات القائمة على المسوح لقياس حجم توقعات التضخم الذي يجري تعديله

الشكل البياني ٣-١٦: حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم (السنوات على المحور السيني)

توقعات التضخم أقل حساسية لمفاجآت التضخم في الاقتصادات المتقدمة عن اقتصادات الأسواق الصاعدة.



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني استجابة توقعات التضخم على أفاق مختلفة لزيادة غير متوقعة قدرها نقطة مئوية واحدة في التضخم استنادا إلى معامل من عمليات اندحار ساكنة لكل بلد.

في الاقتصادات المتقدمة، و٠,١٣ نقطة مئوية في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وتشير حساسية توقعات التضخم الأضعف في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة إلى مصداقية أطر السياسة النقدية كعامل محدد محتمل لعدم التجانس بين البلدان. وتبين عملية استكشاف الاختلافات في الحساسيات المقدر أنها تتعلق بمقاييس استقلال البنك المركزي وشفافيته — مجالان رئيسيان من مجالات الحوكمة في البنوك المركزية تحسنا بشكل كبير على مدى العقود القليلة الماضية ومن المحتمل يكونا مرتبطين بأداء السياسة النقدية (Crowe and Meade (2007).

وعادة ما تكون توقعات التضخم على المدى المتوسط — أي توقعات التضخم على مدى ثلاث سنوات وخمس سنوات وأكثر — أكثر ثباتا في البلدان التي يتمتع فيها البنك المركزي باستقلال أكبر. وفي المتوسط، فإن زيادة قدرها وحدة واحدة في المتوسط في مؤشر قائم على تناوب محافظي البنك المركزي — وهو مقياس بحكم الواقع لاستقلال البنك المركزي، ترتبط قيمه الأعلى بدرجة أقل من الاستقلال — ترتبط بزيادة قدرها نحو ٠,٣ وحدة في حساسية توقعات التضخم (الشكل البياني ٣-١٧، اللوحتان ١ و٢). ويشير ذلك إلى أنه إذا انتقل بلد ما من المئين ٢٥ إلى المئين ٧٥ من حيث التناوب — وهو ما يماثل متوسط الفجوة في مؤشر الاستقلال هذا بين الولايات المتحدة وإندونيسيا في السنوات العشرين الماضية — ستزيد الحساسية بمقدار ٠,٣، وهو تغير كبير بالنظر إلى أن وسيط الحساسية بين البلدان قدره ٠,٠٨.

وبالقياس، فإن حساسية توقعات التضخم على المدى المتوسط لمفاجآت التضخم تكون أقل كلما اتسم البنك المركزي بالشفافية حول أهدافه وقراراته بشأن السياسات. وتبين النتائج أن زيادة قدرها وحدة واحدة في مؤشر لشفافية البنك المركزي ترتبط بانخفاض قدره ٠,١٦ وحدة في حساسية توقعات التضخم لثلاث سنوات في المستقبل (الشكل البياني ٣-١٧، اللوحتان ٣ و٤). ويشير حجم

^{٣٦} تقل مدة خدمة محافظ البنك المركزي مقارنة بمدة خدمة المدير التنفيذي كلما زاد التناوب، مما يجعل المحافظ أكثر عرضة للتدخل السياسي من جانب الحكومة ويقلل درجة استقلال البنك المركزي. وتخلص دراسة (1992) Cukierman, Webb, and Neyapti إلى أن الصلة بين استقلال البنك المركزي ونتائج التضخم تكون أقوى عند استخدام مقياس فعلي يستند إلى تناوب المحافظين مقارنة باستخدام مقاييس موضوعية وفقا للقانون. وبالتالي، يستخدم التحليل مؤشر تناوب المحافظين الوارد في دراسة (2007) Crowe and Meade، والذي يستكمل المؤشر الوارد في دراسة (1992) Cukierman, Webb, and Neyapti's حتى عام ٢٠٠٤ ويغطي عددا كبيرا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

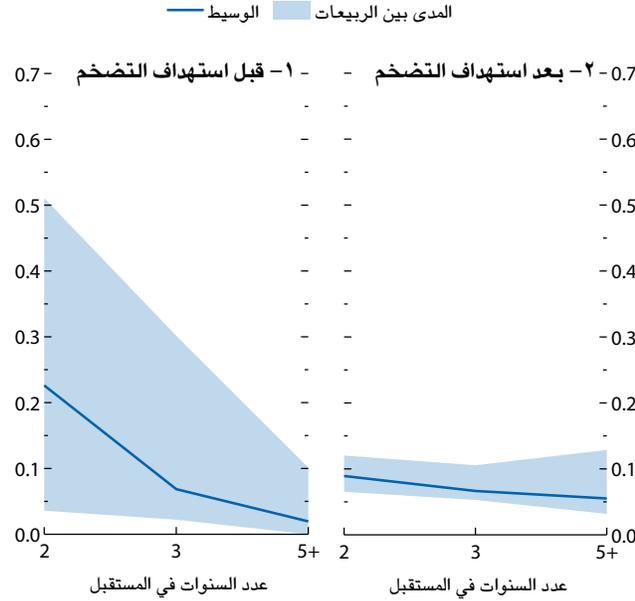
^{٣٧} مؤشر شفافية البنوك المركزية مأخوذ من دراسة Crowe and Meade (2007) ويتعلق بعام ١٩٩٨.

التقديرات أن حساسية توقعات التضخم أقل بكثير في الاقتصادات المتقدمة عما هي في اقتصادات الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٣-١٦). ويصدق ذلك بصفة خاصة على توقعات التضخم لأفاق قصيرة — على سبيل المثال، تؤدي زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في التضخم إلى زيادة قدرها ٠,٢٥ نقطة مئوية في توقعات التضخم لسنة واحدة في المستقبل بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، في حين أن هذه الزيادة قدرها ٠,٣٧ نقطة مئوية بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة. والاختلاف في الحساسية موجود، وإن كان بدرجة أقل، حتى في الأفق الزمنية الطويلة — زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في التضخم تؤدي إلى زيادة قدرها ٠,٠٥ نقطة مئوية في توقعات التضخم لثلاث سنوات في المستقبل

استجابة لتغير قدره نقطة مئوية واحدة في التضخم. راجع الملحق ٣-٥ للاطلاع على تفاصيل بشأن التقدير وحساب صدمات التضخم.

الشكل البياني ٣-١٨: حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم قبل وبعد تطبيق استهداف التضخم

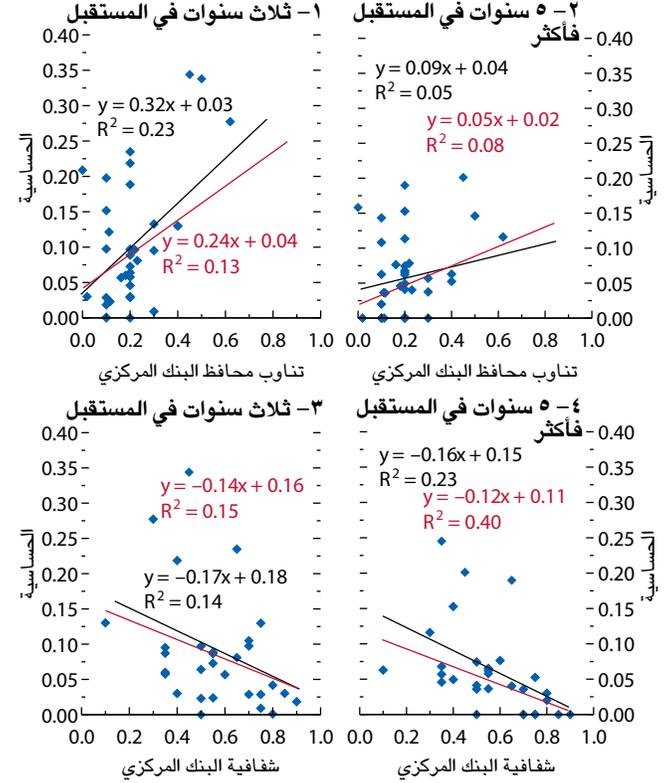
استهداف التضخم يرتبط بحساسية أقل في حالة توقعات التضخم على المدى المتوسط والطويل لمفاجآت التضخم.



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي (٢٠١١، الفصل ٣)؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني استجابة توقعات التضخم على آفاق مختلفة لزيادة غير متوقعة قدرها نقطة مئوية واحدة في التضخم استنادا إلى معامل من عمليات انحدار ساكنة لكل بلد، والحساسية في حالة ٥ سنوات فأكثر هي متوسط تقديرات باستخدام توقعات التضخم ٥ و ١٠ سنوات في المستقبل.

الشكل البياني ٣-١٧: حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم وأطر السياسة النقدية

توقعات التضخم على المدى المتوسط والطويل أقل حساسية لمفاجآت التضخم في البلدان التي لديها بنوك مركزية أكثر استقلالا وشفافية.



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومجموعة بيانات دراسة Crowe and Meade (2007)؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء الصندوق.

ملحوظة: الحساسية تقاس بوصفها استجابة توقعات التضخم على آفاق مختلفة لزيادة غير متوقعة قدرها نقطة مئوية واحدة في التضخم استنادا إلى معامل من عمليات انحدار ساكنة لكل بلد، والحساسية في حالة ٥ سنوات فأكثر هي متوسط تقديرات باستخدام توقعات التضخم ٥ و ١٠ سنوات في المستقبل، والخطوط السوداء تشير إلى خطوط المطابقة للعينة بأكملها، والخطوط الحمراء تشير إلى خطوط المطابقة بدون القيم الشاذة.

٣-١٨). ويلاحظ انخفاض الحساسية لجميع بلدان العينة،

كما يتضح من المدى بين الربيعات الضيق نسبيا.^{٣٨}

وعموما، تشير النتائج التي تستخدم إطارا ساكنا إلى أن أطر السياسات النقدية الأقوى ترتبط بثبات توقعات تضخم بشكل أفضل. والسماح لتقدير حساسية توقعات التضخم (β^b) بالتغير مع مرور الوقت يبين أنه انخفض بشكل مطرد في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على مدى العقدين الماضيين (الشكل البياني ٣-١٩). وكان هذا الانخفاض أكثر حدة في بداية فترة العينة، وتحديدا عندما حسنت اقتصادات كثيرة أطرها بشكل كبير، بما في ذلك عن

^{٣٨} راجع دراسة Levin, Natalucci, and Piger 2004 للاطلاع على نتائج مماثلة. وتخلص دراسة Clarida and Waldman (2008) إلى أن التضخم الأعلى من المتوقع يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الاسمي في البلدان التي تطبق نظم استهداف التضخم — ولكن ليس في غيرها — مما يشير إلى أن أهداف التضخم تنجح في تثبيت توقعات التضخم والمسار النقدي المطلوب لتحقيق الهدف.

المعامل المقدر إلى أنه إذا انتقل بلد ما من المئين ٢٥ إلى

المئين ٧٥ من حيث الشفافية — وهو ما يماثل متوسط الفجوة في مؤشر الشفافية بين بيرو وكندا على مدى العشرين سنة الماضية — ستخفض الحساسية بمقدار ٠,٠٥.

وقد تطبيق الكثير من البنوك المركزية سياسة استهداف التضخم على مدى العقود القليلة الماضية تحديدا لتكون عملية صنع القرار فيها أكثر شفافية. وتشير مقارنة حساسية توقعات التضخم بمفاجآت التضخم في كل بلد قبل وبعد تطبيق سياسة استهداف التضخم إلى أن تلك الإصلاحات النقدية ترتبط بانخفاض كبير في الحساسية (الشكل البياني

الشكل البياني ٣-١٩: حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضرخ مع مرور الوقت

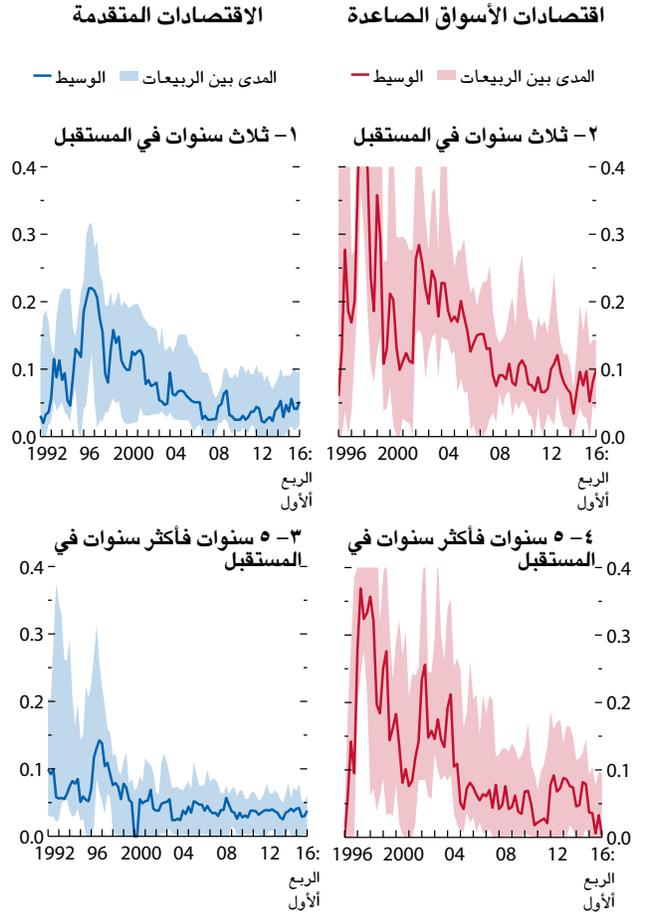
حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضرخ مع مرور الوقت انخفضت بشكل مطرد مع مرور الوقت. ولكن يبدو أن هذا الاتجاه إلى الانخفاض قد توقف في الفترة الأخيرة، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة.

لمفاجآت التضرخ لا تزال أقل في الاقتصادات المتقدمة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة إلى أن هناك مجال لمواصلة تحسين أطر السياسات النقدية في المجموعة الثانية من الاقتصادات.

غير أن الاتجاه نحو الانخفاض في حساسية توقعات التضخم قد توقف فيما يبدو في منتصف الألفينات، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، زادت حساسية توقعات التضخم على المدى المتوسط في الفترة الأخيرة بسرعة مطردة في البلدان التي كانت أسعار الفائدة الأساسية فيها عند نطاقها الأدنى أو بالقرب منه مقارنة بالبلدان الأخرى (الشكل البياني ٣-٢٠).^{٤٠} وقد حدث ذلك على الرغم من أن العديد من هذه الاقتصادات طبقت سياسات نقدية غير تقليدية خلال هذه الفترة، مما يشير إلى أن السياسة النقدية المقيدة قد تكون تؤثر على درجة ثبات توقعات التضخم.

ويشير تحليل استجابة توقعات التضخم لصددمات التضخم الإيجابية والسلبية إلى السياسة النقدية المقيدة بوصفها السبب الأساسي في احتمال انفلات التوقعات. وإذا كانت القيود على السياسة النقدية هي مصدر زيادة حساسية توقعات التضخم، فإن هذه الحساسية ينبغي أن تكون أكبر في حالة الصدمات السلبية عن الصدمات الإيجابية — يمكن للبنك المركزي المقيد بالنطاق الأدنى الفعلي لأسعار الفائدة الأساسية أن يستجيب دائما لارتفاع التضخم برفع سعر الفائدة الأساسي، ولكن يكون مجال خفضه صغيرا عندما ينخفض التضخم. ويؤدي ذلك إلى عدم تجانس لا مفر منه في قدرة السلطة النقدية على التعامل مع صدمات التضخم المتجهة إلى أدنى أو أعلى.

وبالفعل، فإن معظم زيادة الحساسية في البلدان ذات السياسة النقدية المقيدة ينبع فيما يبدو من صدمات التضخم السلبية (الشكل البياني ٣-٢١). وبعد عام ٢٠٠٩، عندما اقتربت أسعار الفائدة الأساسية من نطاقاتها الأدنى الفعلية، تجاوزت استجابة توقعات التضخم على المدى المتوسط للصددمات السلبية الاستجابة للصددمات الإيجابية، في حين أن الاستجابة للصددمات الإيجابية كانت أكبر قبل عام



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء الصندوق.

ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني استجابة توقعات التضخم على آفاق مختلفة لزيادة غير متوقعة قدرها نقطة مئوية واحدة في التضخم استنادا إلى معامل متغيرة زمنيا من تقديرات لكل بلد باستخدام مرشح كالمان. والحساسية في حالة ٥ سنوات فأكثر هي متوسط تقديرات باستخدام توقعات التضخم ٥ و ١٠ سنوات في المستقبل.

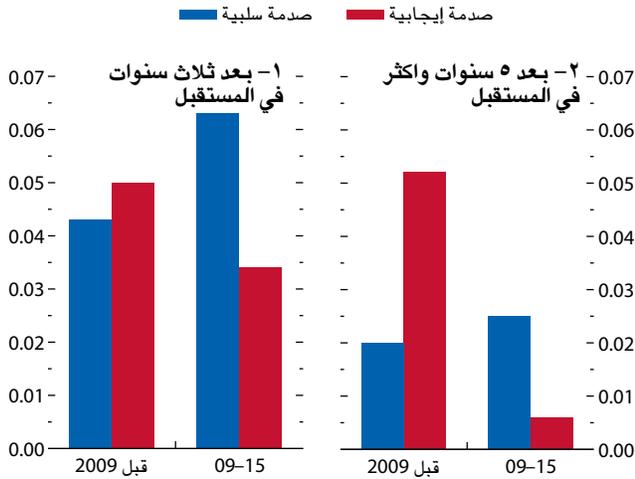
^{٤٠} يشير قيد النطاق الأدنى الفعلي المستخدم في هذا التحليل إلى أن سعر الفائدة الأساسي يساوي ٥٠ نقطة أساس أو أقل. وواجهت السلطات النقدية في الاقتصادات المتقدمة التسعة عشر التالية هذا القيد في وقت ما خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥: كندا، والجمهورية التشيكية، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الصينية، وإيطاليا، واليابان، ولافتيا، وليتوانيا، وهولندا، وسنغافورة، والجمهورية السلوفاكية، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ولا تستخدم سنغافورة سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية، بيد أن سعر الفائدة السوقي على المدى القصير عند النطاق الأدنى الفعلي. ويجري اختبار الدلالة الإحصائية للفرق باستخدام اختبار الوسيط الذي أعده Mood والفرق بين المجموعتين دال إحصائيا للتوقعات ذات أفق ثلاث سنوات، وبقدر أقل لتوقعات التضخم ذات أفق خمس سنوات.

طريق تطبيق نظم استهداف التضخم.^{٣٩} وكان هذا الانخفاض واسع النطاق أيضا بين البلدان، كما يتضح من تطور المدى بين الربعيات. وتشير ملاحظة أن حساسية توقعات التضخم

^{٣٩} على سبيل المثال، في عام ١٩٩٦، لم تطبق إلا نسبة ٢٠٪ من بلدان العينة نظاما لاستهداف التضخم؛ وبحلول عام ٢٠١٥ زادت هذه النسبة إلى نحو ٧٥٪. وبالمثل، زاد متوسط مؤشر الشفافية من ٥٥،٥ في عام ١٩٩٨ إلى ٦١،٠ في عام ٢٠٠٦، وانخفض مؤشر التناوب من ٢٩،٠ في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ إلى ٢٠،٢ في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤.

الشكل البياني ٣-٢١: متوسط حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم في البلدان التي تكون عند النطاق الأدنى الفعلي

في البلدان التي تكون فيها السياسة النقدية مقيدة، تكون توقعات التضخم على المدى المتوسط أكثر حساسية لمفاجآت التضخم السلبية عن الإيجابية.



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء الصندوق.

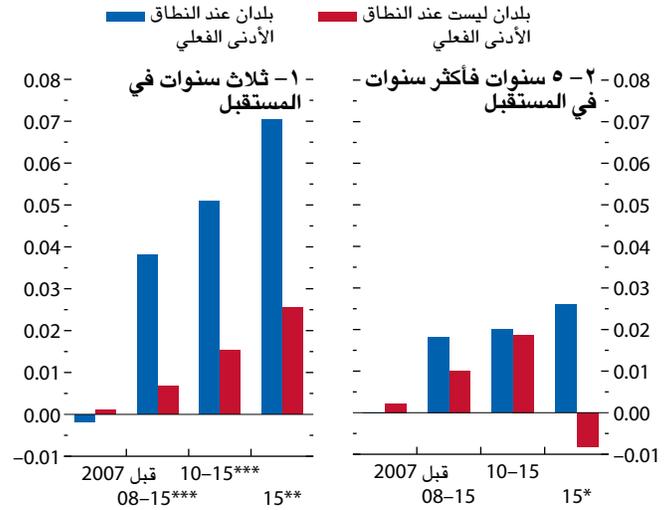
ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني استجابة توقعات التضخم على آفاق مختلفة لتغير إيجابي أو سلبي غير متوقع قدره نقطة مئوية واحدة في التضخم استناداً إلى معامل متغيرة زمنياً من تقديرات لكل بلد. والحساسية في حالة ٥ سنوات فأكثر هي متوسط تقديرات باستخدام توقعات التضخم ٥ سنوات في المستقبل. والبلدان التي تكون عند النطاق الأدنى الفعلي معرفة على أنها البلدان التي تكون فيها أسعار الفائدة الأساسية أو أسعار الفائدة الاسمية على المدى القصير قدرها ٥٠ نقطة مئوية أو أقل في وقت من الأوقات خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ وتشمل: كندا، والجمهورية التشيكية، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية، وإيطاليا، واليابان، ولاتفيا، وليتوانيا، وهولندا، وسنغافورة، والجمهورية السلوفاكية، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان مستبعدة من هذا التحليل لأنها وصلت إلى النطاق الأدنى الفعلي قبل عام ٢٠٠٩ بكثير.

الماضية، ومن المحتمل أيضاً في زيادة حساسية توقعات التضخم على المدى المتوسط لمفاجآت التضخم. غير أن إجراء تحليل إضافي لتفكيك مفاجآت التضخم إلى تحركات في أسعار النفط وغير النفط يشير إلى أن تحركات أسعار السلع غير النفطية أسهمت أيضاً في زيادة حساسية التوقعات. وتشير هذه النتيجة إلى أن صدمات التضخم الإيجابية الناجمة عن التعافي الأسرع من المتوقع في أسعار النفط لن يؤدي إلا إلى انتعاش جزئي في توقعات التضخم إذا ظل التراخي الاقتصادي كبيراً.^{٤٢}

^{٤٢} بالنسبة للبلدان التي تكون أسعار الفائدة الأساسية فيها عند النطاق الأدنى الفعلي، يتم تفكيك حساسية توقعات التضخم بين تلك المدفوعة بتغيرات في تضخم أسعار النفط وتلك المدفوعة بالأخبار المتعلقة بالتضخم الأساسي — الذي يستخدم كمؤشر بديل له القيم المتبقية في عملية انحدار صدمات التضخم على أسعار النفط (راجع الملحق ٣-٥). وتشير النتائج إلى أنه منذ عام ٢٠٠٩، كانت حساسيات توقعات التضخم لصدمات أسعار النفط ماثلة لحساسيات صدمات التضخم الأساسي.

الشكل البياني ٣-٢٠: التغير في حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم

حساسية توقعات التضخم على المدى المتوسط لمفاجآت التضخم أعلى في البلدان ذات سياسة نقدية مقيدة.



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء الصندوق.

ملحوظة: **، *، و تشير إلى الاختلافات في تغير حساسية توقعات التضخم بين البلدان التي تكون عند النطاق الأدنى الفعلي والبلدان الأخرى ذات دلالة عند مستوى الثقة ١، ٥، و ١٠٪ على التوالي، باستخدام اختبار وسيط Mood. وحساسية توقعات التضخم هي استجابة توقعات التضخم لزيادة غير متوقعة قدرها نقطة مئوية واحدة في التضخم استناداً إلى معامل متغيرة زمنياً من تقديرات لكل بلد باستخدام مرشح كالمان. والحساسية في حالة ٥ سنوات فأكثر هي متوسط تقديرات باستخدام توقعات التضخم ٥ سنوات في المستقبل. والتغير في الحساسية محسوب بوصفه متوسط انحراف وسيط الحساسية عبر البلدان عن اتجاه خطي (اتجاه متزايد) المطابق على الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧ للبلدان التي تكون عند النطاق الأدنى الفعلي (التي ليست عند النطاق الأدنى الفعلي). والبلدان التي تكون عند النطاق الأدنى الفعلي معرفة على أنها البلدان التي تكون فيها أسعار الفائدة الأساسية أو أسعار الفائدة الاسمية على المدى القصير قدرها ٥٠ نقطة مئوية أو أقل في وقت من الأوقات خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ وتشمل: كندا، والجمهورية التشيكية، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية، وإيطاليا، واليابان، ولاتفيا، وليتوانيا، وهولندا، وسنغافورة، والجمهورية السلوفاكية، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

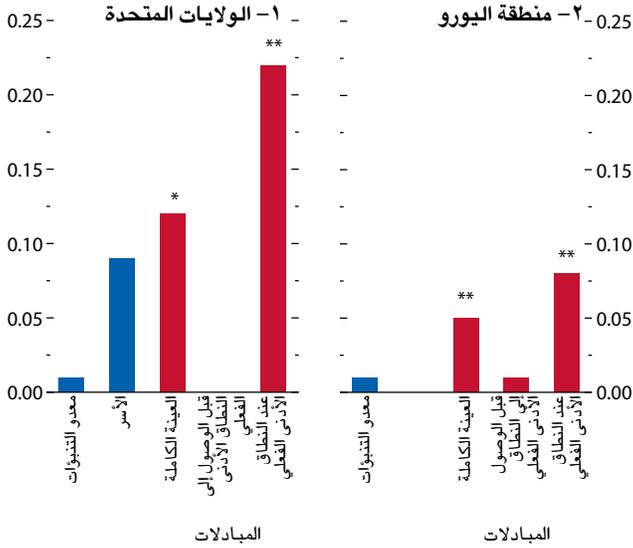
^{٤١} ٢٠٠٩. وتشير هذه التقديرات إلى أنه إذا واجهت البلدان التي تكون أسعار الفائدة الأساسية فيها عند نطاقها الأدنى الفعلي مفاجآت تضخم مقارنة لتلك الملحوظة على مدى العامين السابقين، ستتحرك توقعات التضخم على المدى الطويل إلى أدنى بنحو ٠,١٥ نقطة مئوية. وهذا المقدار ليس كبيراً للغاية بالقيمة المطلقة ولكنه لا يزال ثلاث مرات أكبر مما لو ظلت حساسيتها دون تغيير — في حين أنه في إطار التوقعات التي تتسم بثبات جيد، ينبغي ألا يكون هناك أي أثر على الإطلاق.

وقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط دوراً مهماً في ديناميكيات التضخم العالمية على مدى السنوات القليلة

^{٤١} الفرق بين الحساسية للصدمات الإيجابية والسلبية ليس دال إحصائياً عموماً، وربما يرجع ذلك إلى عدد المشاهدات المحدود (الملحق ٣-٥).

الشكل البياني ٣-٢٢: حساسية توقعات التضخم على المدى الطويل للتغيرات في أسعار النفط

زادت حساسية توقعات التضخم القائمة على السوق للمفاجآت في التضخم في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو بعد أن وصلت أسعار الفائدة الأساسية إلى نطاقها الأدنى الفعلي.



المصادر: مؤسسة Bloomberg؛ ومؤسسة Consensus Economics؛ ومسح المستهلكين الذي تجريه جامعة ميتشيغان؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: **، و* تعني الدلالة عند مستويي الثقة ٥ و١٠٪ على التوالي. ويعرض الشكل البياني تقديرات معامل توقعات التضخم للتغيرات في العقود المستقبلية للنفط (المتوسط البسيط لسعر برنت وغرب تكساس الوسيط بعد سنة) مع تحييد أثر التغيرات في مؤشر تقلبات بورصة شيكاغو لعقود الخيار ومضروب فب معامل قيمته ٥٠٪ انخفاض في أسعار النفط المستقبلية. والأعمدة الزرقاء تشير إلى نتائج التقدير باستخدام توقعات التضخم القائمة على المسود، «معدة البيانات» تشير إلى النتائج التي استخدمت فيها توقعات التضخم لخمس سنوات في المستقبل من مؤسسة Consensus Economics؛ في حين أن «الأس» تشير إلى النتائج التي استخدمت فيها توقعات التضخم (٥-١٠ سنوات) من مسح جامعة ميتشيغان. والأعمدة الحمراء تشير إلى النتائج التي استخدمت فيها توقعات التضخم القائمة على السوق استنادا إلى مبادلات التضخم لخمس سنوات بعد خمس سنوات من الآن. والنطاق الأدنى الفعلي معرف ابتداء من عام ٢٠٠٩. والعينة الكاملة تشير إلى الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٦.

وإجمالا، تؤكد هذه النتائج التجريبية وجود مواطن ضعف في المنعطف الحالي، نظرا لأن صدمات التضخم معظمها سلبية وليس لدى البنوك المركزية إلا حيز صغير للاستجابة. وفي حين أن الأهمية الاقتصادية للدرجة الحالية من انفلات توقعات التضخم لا تزال متواضعة، فإن الزيادة المطردة في حساسيتها لمفاجآت التضخم في الحالات التي تكون فيها السياسة النقدية مقيدة تدعو للقلق إذا استمر عدم تحقيق أهداف التضخم.

وفي حالة النظر إلى مجموعة النتائج هذه معا، فإنها تشير إلى خصائص نتائج التضخم في الفترة الأخير — مثل مفاجآت التضخم السلبية الكبيرة المرتبطة بتراجع أسعار النفط — لم تؤد وحدها إلى انفلات توقعات التضخم على المدى المتوسط. ولكنه بالأحرى المزيج من مفاجآت التضخم السلبية المستمرة هذه وتصور أن السياسة النقدية مقيدة وقد تكون أقل فعالية في إعادة التضخم إلى مستوى أهداف البنوك المركزية الذي كان وراء الانفلات الواضح في توقعات التضخم على المدى المتوسط.^{٤٣}

النتائج — توقعات التضخم القائمة على السوق

يوفر التحليل حتى الآن أدلة تفيد بما يلي: (١) تعتمد حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم على أطر السياسة النقدية، و(٢) زادت هذه الحساسية خلال الفترة الأخيرة في البلدان التي كانت فيها أسعار الفائدة الأساسية قريبة من نطاقها الأدنى الفعلي، وخاصة في حالة مفاجآت التضخم السلبية. ويؤكد تحليل قائم على بيانات عالية التواتر للولايات المتحدة ومنطقة اليورو أهمية القيود التي تواجه السياسة النقدية بالنسبة لانفلات توقعات التضخم. وتتأثر توقعات التضخم على المدى الطويل القائمة على السوق (التي تُستخدم كتقريب لها مبادلات التضخم لخمس سنوات بعد خمس سنوات من الآن) بمفاجآت التضخم التي تستخدم لها كمؤشر بديل للتغيرات في العقود المستقبلية للنفط (الشكل البياني ٣-٢٢). وهذه الاستجابات ذات دلالة إحصائية — وإن كانت صغيرة اقتصاديا — في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.^{٤٤} ويبين تقسيم العينة حول الوقت الذي وصلت فيه أسعار الفائدة الأساسية النقدية إلى نطاقها الأدنى الفعلي أن حساسية توقعات التضخم كانت غير مميزة بالفعل عن الصفر قبل الوصول إلى النطاق الأدنى لأسعار الفائدة، ولكنها زادت زيادة كبيرة بعد ذلك. وتشير زيادة الحساسية إلى أن المفاجآت في أسعار النفط يمكن أن تفسر نحو ثلث الانخفاض في توقعات التضخم القائم على السوق منذ يونيو ٢٠١٤ في الولايات المتحدة وتقريبا الخمس في منطقة اليورو.^{٤٥}

^{٤٣} استخدمت عملية تقدير إضافية لاستكشاف ما إذا كانت مفاجآت التضخم تؤثر تأثيرا أكبر على توقعات التضخم إذا حدثت بعد فترة طويلة من نتائج التضخم الكبيرة نسبيا والسلبية. وهناك بالفعل بعض الأدلة على أن الانحرافات الممتدة للتضخم عن الهدف يمكن أن ترتبط بزيادة حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم في ظل السياسة النقدية المقيدة.

^{٤٤} كانت استجابات توقعات التضخم على المدى الطويل القائمة على مسوح معدني التنبؤات والأسر أصغر في الحالتين ولم تكن ذات دلالة إحصائية.

^{٤٥} تظل النتائج محتفظة ببنيتها في حالة استخدام مقاييس بديلة لتوقعات التضخم القائمة على السوق: تعويضات التضخم المدمجة

في أدون الخزنة المحمية من التضخم ومعدلات تضخم أدون الخزنة المحمية من التضخم بدون علاوة السيولة، وفق دراسة Celasun, Mihet, and Ratnovski (2012).

الملخص والانعكاسات على السياسات

انخفضت معدلات التضخم بشكل كبير في عدد من البلدان في السنوات الأخيرة، وشهد العديد من الاقتصادات المتقدمة انكماشاً مباشراً. وهذا التراجع في التضخم منتشر عبر القطاعات، ولكنه أكبر في حالة السلع التجارية. ودوافعه الرئيسية هي التراخي المستمر في سوق العمل وضعف نمو أسعار الواردات. وتشير النتائج الواردة في هذا الفصل إلى أن ضعف نمو أسعار الواردات يرتبط بانخفاض أسعار السلع الأولية واتساع حجم التراخي الصناعي في عدد قليل من الاقتصادات الكبيرة الرئيسية، وخاصة الصين. وفي الوقت نفسه، فإن حجم الجزء من انخفاض التضخم الذي لا يفسره منحني فيليبس مال إلى الزيادة في السنوات القليلة الماضية، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة. وهذا الاختلاف في التضخم مقارنة بالتوقعات القائمة على النماذج يمكن أن يكون علامة على أن توقعات التضخم لدى واضعي الأسعار قد انخفضت بأكثر مما يمكن أن ترصده المقاييس القائمة على المسوح المستخدمة في التحليل الاقتصادي القياسي أو أن التراخي الاقتصادي أكبر في بعض البلدان.

ويخلص هذا الفصل إلى أن أطر السياسة النقدية تؤدي دوراً مهماً في التأثير على حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم. وقد أدت التحسنات في هذه الأطر على مدى العقود القليلة الماضية إلى ثبات توقعات التضخم بشكل أفضل بكثير عن الماضي — على الرغم من أن هناك مجالاً لمزيد من التحسينات في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة.

غير أن التحليل الوارد في هذا الفصل يشير أيضاً إلى أن توقعات التضخم على المدى المتوسط في الاقتصادات المتقدمة ذات السياسة النقدية المقيدة أصبحت في الفترة الأخيرة أكثر حساسية للتحركات غير المتوقعة في التضخم الفعلي أو في أسعار السلع الأولية. وعلى الرغم من أن الزيادة في هذه الحساسية صغيرة، فإنها تشير إلى أن الثقة في قدرة البنوك المركزية على مكافحة قوى انخفاض التضخم المستمرة قد بدأت تضعف — ينبغي أن تكون هذه الحساسية صفراً إذا كانت التوقعات على المدى المتوسط تتسم بثبات تام. ومن انعكاسات هذه النتيجة هي أنه في حالة الاقتصادات المتقدمة التي يكون فيها حيز السياسة النقدية الملحوظ محدوداً، يمكن أن تنقلت توقعات التضخم على المدى المتوسط في حالة حدوث المزيد من الانخفاضات في التضخم. وما الذي تشير إليه هذه النتائج بالنسبة لآفاق التضخم في البلدان التي شهدت انخفاضاً كبيراً في التضخم على مدى السنوات القليلة الماضية؟ وبالنظر إلى أن معظم مقاييس توقعات التضخم على المدى المتوسط لم تنخفض بشكل كبير ومن المتوقع أن تتعافى أسعار السلع الأولية تدريجياً، فإن أرجح نتيجة هي أن يتعافى التضخم تدريجياً نحو أهداف البنوك المركزية مع تراجع التراخي وتلاشي آثار

الانخفاضات السابقة في أسعار السلع الأولية. ولكن تشير الزيادة في حساسية توقعات التضخم لمفاجآت التضخم السلبية، والنتيجة التي تفيد بأن التضخم أصبح أكثر استمراراً، واحتمال أن يكون التراخي أكبر مما هو مقدر حالياً في بعض البلدان إلى مخاطر التطورات السلبية في هذا التنبؤ الأساسي. وأصبح احتمال حدوث تحول إلى أدنى في توقعات التضخم على المدى المتوسط وما يليه من فترة ممتدة من التضخم المنخفض أقل أهمية في بعض البلدان.

والنتائج الرئيسية لهذا الفصل — النطاق الواسع لانخفاض التضخم عبر البلدان، والأدلة التي تفيد بالتداعيات العابرة للحدود لقوى انخفاض التضخم، وزيادة حساسية التوقعات على المدى المتوسط للأخبار، فضلاً عن تزامن التراخي في الكثير من الاقتصادات الكبيرة — تستلزم جهداً شاملاً ومنسقاً للتصدي لمخاطر انخفاض التضخم. ونظراً لحيز السياسة المحدود في اقتصادات كثيرة، سيكون من الضروري الاستفادة من أوجه التضافر بين جميع أدوات السياسات وبين البلدان.^{٤٦}

• وفي البلدان التي لديها تراخ اقتصادي مستمر وتضخم دون أهداف البنك المركزي باستمرار، من المهم الحفاظ على درجة مناسبة من التيسير النقدي للمساعدة على ثبات توقعات التضخم على المدى المتوسط وتخفيف تصور أن السياسة النقدية غير فعالة. وفي حين أن إجراءات السياسة النقدية غير التقليدية المتخذة في أعقاب الركود الكبير رفعت توقعات التضخم (راجع الحاشية ٥)، فقد تمت مراجعة تقديرات أسعار الفائدة الطبيعية إلى أدنى بشكل كبير مع مرور الوقت، مما يشير إلى أن السياسة النقدية لم تعد تيسيرية في الفترة الأخيرة مثلما كان يُعتقد من قبل (راجع الفصل ١ من هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على مزيد من المناقشة). وفي الحالات التي يبدو فيها أن توقعات التضخم على المدى المتوسط قد تحركت إلى أدنى، ينبغي النظر في اتباع منهج أكثر قوة. وعلى وجه الخصوص، فإن الالتزام الموثوق والشفاف بتجاوز هدف التضخم قليلاً وبصورة مؤقتة سيوفر ضماناً قيماً ضد مخاطر حدوث انكماش أو ركود عن طريق خفض أسعار الفائدة الحقيقية على المدى الطويل حتى إذا كانت أسعار الفائدة الأساسية الاسمية عند النطاق الأدنى الفعلي، مما يولد مساراً من الطلب القوي ويقرب التضخم إلى الهدف بشكل أسرع (راجع الإطارات ٣-٥؛ IMF 2016c؛ ودراسة Gaspar, Obstfeld, and Sahay، قيد الإصدار).

• ويتعين مواءمة أدوات السياسة الأخرى مع السياسة النقدية التيسيرية لدعم الطلب. ونظراً للطابع واسع

^{٤٦} راجع دراسة Gaspar, Obstfeld, and Sahay، قيد الإصدار للاطلاع على مزيد من المناقشة ودراسات الحالة.

ولكنها تفرض أيضا ضغوطا تؤدي إلى انخفاض التضخم في الاقتصاد المحلي الذي يمكن أن يكون له تداعيات على بلدان أخرى عن طريق أسعار الواردات، مما يعزز الضغوط العالمية المؤدية إلى انخفاض التضخم.^{٤٧}

• وأخيرا، فإن نطاق انخفاض التضخم والأدلة التي تفيد بحدوث تداعيات مؤثرة عبر الحدود نتيجة قوى انخفاض التضخم من خلال أسعار الواردات يشير أيضا إلى قيمة المنهج المنسق لدعم الطلب عبر البلدان الكبيرة. ومن خلال التداعيات الإيجابية، يمكن أن تؤدي الإجراءات المتزامنة عبر البلدان إلى تفاقم آثار إجراءات كل بلد فردي. ومن شأن الجهد المنسق للتغلب بشكل متزامن على ضعف الطلب وانخفاض التضخم في البلدان المتقدمة ومضاعفة الجهود الجارية للحد من الطاقة الزائدة في البلدان التي لديها مستويات عالية من التراخي الصناعي أن يؤدي إلى أثر أكبر من العمل الفردي.

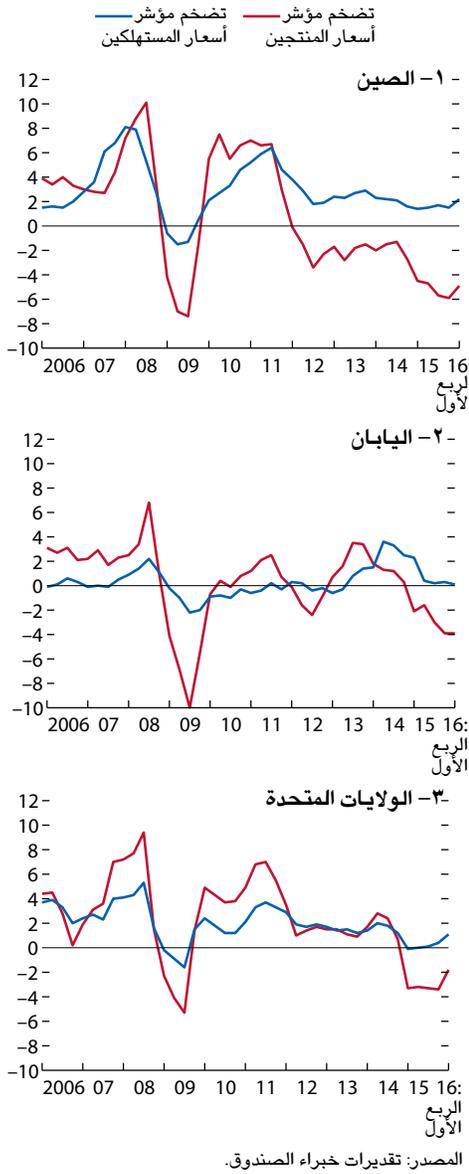
^{٤٧} أشارت السلطات في الصين بالفعل إلى أنها تنوي معالجة مسألة الطاقة الزائدة، بدء بقطاعي الفحم والصلب حيث وضعت أهداف لخفض الطاقة، إلى جانب إنشاء صندوق لاستيعاب التكاليف المتعلقة بالرفاه للعمال المتضررين. وقد بدأت عملية إعادة الهيكلة على المستوى المحلي في المقاطعات التي لديها ماليات عامة قوية نسبيا واقتصادات أكثر تنوعا (IMF 2016b).

النطاق لانخفاض التضخم وما يصاحبه بشكل من تيسير للسياسة النقدية في بلدان كثيرة في نفس الوقت، مما يضعف الضغوط الخافضة التي تمارسها السياسة النقدية التيسيرية على سعر الصرف، فقد لا يكون حافز السياسة النقدية كافيا في حد ذاته للحفاظ على ثبات توقعات التضخم على المدى المتوسط وفقا لأهداف البنوك المركزية. ومن شأن مجموعة أدوات شاملة تتألف من سياسة للمالية العامة أكثر دعما للنمو، وموقف مالي توسعي يشمل حيزا ماليا، وإصلاحات هيكلية داعمة للنمو، وتدابير تهدف إلى التغلب على مواطن الضعف في الميزانيات العمومية للبنوك والشركات أن تؤدي دورا تكمليا في تخفيف مخاطر ضعف الطلب وانخفاض التضخم لفترة ممتدة. ويمكن النظر أيضا في تطبيق سياسات الدخل في البلدان التي تكون فيها الأجور راكدة وديناميكيات الانكماش راسخة من أجل تنشيط دورة تصاعدية صحية في الأجور والأسعار.

• وينبغي تجنب السياسات التشويهية التي تؤدي إلى استدامة الطاقة الزائدة في القطاعات التجارية: حيث إنها لا تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وضعف جودة الأصول في النظام المصرفي إذا كانت ممولة بائتمان فحسب،

الإطار ٣-١: التراخي الصناعي وتضخم أسعار المنتجين

الشكل البياني ٣-١-١: تضخم أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين في الصين واليابان والولايات المتحدة (%)



كان انخفاض التضخم الذي حدث في الفترة الأخيرة في قطاع الصناعات التحويلية أكبر من التراجع الذي حدث في قطاع الخدمات. وبما يتسق مع هذا الاتجاه، تشير كمية متزايدة من الأدلة إلى وجود طاقة إنتاجية زائدة كبيرة في مجموعة من القطاعات الصناعية، حيث تباطأ نمو الناتج الصناعي بشكل كبير (Association of Manufacturers Organisation for Economic Co-operation and Development 2016؛ و يعرض هذا الإطار تقديرات لحجم التراخي في القطاع الصناعي في ثلاثة اقتصادات كبيرة: الصين واليابان والولايات المتحدة.^٢ وقد شهدت الاقتصادات الثلاثة كلها في الفترة الأخيرة انخفاضات مباشرة في مؤشر أسعار المنتجين واتجاهات ضعيفة عموماً في تضخم أسعار المستهلكين، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة (الشكل البياني ٣-١-١). ويتم حساب تقديرات التراخي — فجوات الناتج — لكل اقتصاد بأكمله، وبشكل مستقل للقطاع الصناعي من خلال مرشح ممتد متعدد المتغيرات يشمل معلومات عن إجمالي الناتج المحلي، وتضخم أسعار المستهلكين، وتضخم مؤشر أسعار المنتجين، والإنتاج الصناعي. وتعتمد استراتيجية تحديد العوامل على معادلات، لكل اقتصاد على حدة، تربط التضخم بالفجوات المقدرة.^٣ والمعادلة الرئيسية تشبه منحني فيليبس المعياري ولكنها تقتصر على القطاع الصناعي. وهي تعرب عن تضخم مؤشر أسعار المنتجين كدالة لفجوة ناتج القطاع الصناعي المقدرة؛ والتضخم المتوقع؛ والتبكييرات والتأخيرات في التضخم الكلي.

وتشير النتائج إلى أن التراخي الصناعي في الربع الأول من عام ٢٠١٦ بلغ نحو ٥,٥٪ في الصين، و٥٪ في اليابان، و٣٪ في الولايات المتحدة (الشكل البياني ٣-١-٢). وفي حالة الصين، تتضمن التقديرات معاملة مفصلة لكل من الصناعة الخفيفة والصناعة الثقيلة، مشتقة من استهلاك الكهرباء في هذين القطاعين الفرعيين. ويبين هذا التصنيف

مؤلفو هذا الإطار هم كيفين كلينتون، وزولتان ماتياس جاكاب، ودوغلاس لاکستون، وفان زانغ.

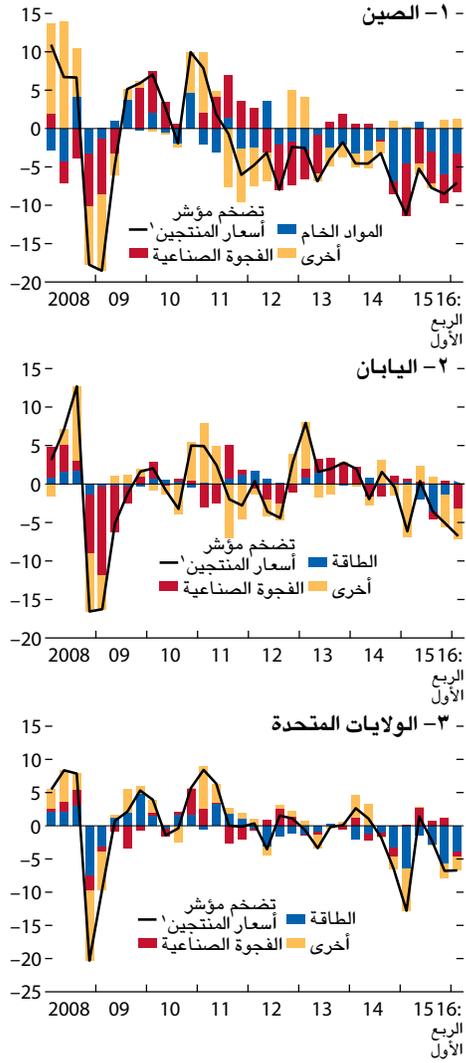
^١ يتألف الإنتاج الصناعي من الصناعات التحويلية، والتعدين، والمرافق (وتبلغ الأوزان النسبية في الولايات المتحدة ٧٨٪، و١٢٪، و١٠٪ على التوالي). ويستخدم مجموع الناتج الصناعي بدلاً من ناتج الصناعات التحويلية بسبب محدودية البيانات. وانخفض متوسط نمو الإنتاج الصناعي السنوي في الولايات المتحدة من نحو ٢,٥٪ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ إلى ٠,٣٪ خلال الفترة من النصف الثاني من عام ٢٠١٤ إلى النصف الأول من عام ٢٠١٦. وفي اليابان والصين، انخفض معدل النمو من ٠,٣٪ إلى -٢,٥٪ ومن ١٠,٧٪ إلى ٦,٣٪ على التوالي خلال نفس الفترة.

^٢ الإنتاج الصناعي في الصين واليابان والولايات المتحدة يشكل ٤٥٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي (حسب الوضع في عام ٢٠١٤ وبأسعار عام ٢٠٠٥ الثابتة، وفقاً لقاعدة بيانات الجامع الرئيسية للحسابات القومية): الولايات المتحدة (١٩٪)، والصين (١٨٪)، واليابان (٨٪).

^٣ للاطلاع على التفاصيل، راجع دراسة Alich and others (2015).

الإطار ٣-١: (تابع)

الشكل البياني ٣-١-٣: تفكيك تضخم أسعار المنتجين الكلي للصين واليابان والولايات المتحدة (نقاط مئوية بالقيمة السنوية)



الشكل البياني ٣-١-٢: التراخي الصناعي في الصين واليابان والولايات المتحدة (%)



الإطار ٣-١: (تتمة)

لتضخم مؤشر أسعار المنتجين إلى أن صدمة الطاقة (أو صدمة المواد الخام في الصين) كانت المحرك الرئيسي لانخفاض تضخم مؤشر أسعار المنتجين في الفترة الأخيرة، ولا سيما في الولايات المتحدة (الشكل البياني ٣-١-٣). غير أن التراخي الصناعي أدى دورا كبيرا أيضا في الصين واليابان. وعلى وجه الخصوص، كانت المساهمة المقدره للتراخي الصناعي في انكماش مؤشر أسعار المنتجين في الصين على مدى السنوات الأربع الماضية بنفس حجم مساهمة أسعار المواد الخام.

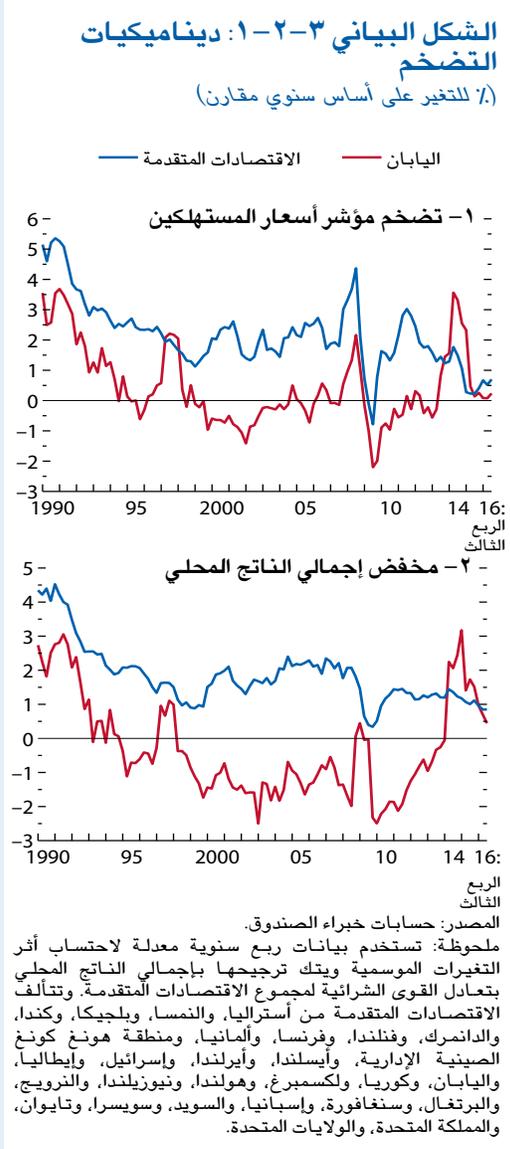
«المواد الخام» في الشكل البياني. والافتراضات المستخدمة هي أنه على المدى الطويل: (١) يكون السعر النسبي للطاقة أو المواد الخام (مقابل مؤشر أسعار المنتجين) مدفوعا حصريا بصدمة أسعار الطاقة والمواد الخام وليس بصدمة للتراخي الصناعي، و(٢) يتأثر التراخي الصناعي بكل من صدمات «الفجوة الصناعية» و«الطاقة» أو «المواد الخام»، و(٣) يكون تضخم مؤشر أسعار المنتجين مدفوعا بالصدمة الثلاث (الطاقة، والمواد الخام، والفجوة الصناعية، وصدمة أخرى خاصة بمؤشر أسعار المنتجين).

أن هناك اختلافا ملحوظا بين التراخي في الصناعة الخفيفة (نحو ٤,٥٪) والصناعة الثقيلة (نحو ١٠,٥٪). وفي البلدان الثلاثة كلها، يرتبط حجم التراخي الصناعي بالتغير في تضخم مؤشر أسعار المنتجين.

وعلى الرغم من أن منهج الترشيح يسفر عن تقديرات للتراخي الصناعي تتسق مع الانخفاض الحاد في معدلات تضخم مؤشر أسعار المنتجين، فإنه لا يسمح بتفكيك المساهمات النسبية للعوامل المختلفة. ولهذا الغرض، يستخدم التحليل نماذج منظمة للانحدار الذاتي للمتجهات لتضخم مؤشر أسعار المنتجين تشتمل على التراخي الصناعي المقدر وأسعار الطاقة أو المواد الخام.^٤ وتشير التفكيكات التاريخية

^٤ استخدمت أسعار المنتجين لسلع الطاقة الاستهلاكية مكتملة الصنع بوصفها أسعار الطاقة في الولايات المتحدة، واستخدمت مكونات الطاقة الكهربائية والغاز والماء من مؤشر أسعار السلع المؤسسية المحلية في حالة اليابان (يشار إلى الاثنين بوصفهما «الطاقة» في الشكل البياني ٣-١-٣). وفي حالة الصين، استخدم مكون المواد الخام من مؤشر أسعار المنتجين ويشار إليه بعبارة

الإطار ٣-٢: تجربة الانكماش في اليابان



التضخم الأساسي، فإن مخاطر الانكماش تتزايد مرة أخرى وسط تراجع الطلب وانخفاض توقعات التضخم. وأدت عوامل هيكلية إلى تفاقم تأثير صدمات الطلب، التي أدت بدورها إلى ضغوط انكماشية. وتعتبر العديد من هذه العوامل ذات صلة بالنسبة لكثير من الاقتصادات المتقدمة الآن: انخفاض القوة التفاوضية للعمال وشيخوخة السكان الذين تتزايد أعدادهم ببطء. ويشار إلى أن انخفاض القوة التفاوضية للعمال — كما يتضح في اتجاه تكاليف وحدة العمل إلى الانخفاض بدءا من أواخر التسعينات (الشكل البياني ٣-٢-٢) — إلى جانب ضعف نشاط الشركات، كما

شهد الاقتصاد الياباني تضخما ضعيفا في معظم فترات العقدين الماضيين. وكان التضخم المقاس بمخفص إجمالي الناتج المحلي منخفضا للغاية، حيث بلغ -٠,٣% في المتوسط بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ مقارنة بنسبة ٠,٥% لتضخم أسعار المستهلكين (الشكل البياني ٣-٢-١). ولم تنجح الجهود المستمرة لإحداث تضخم في الاقتصاد حتى الآن، مما يسلط الضوء على صعوبة الهروب من فخ الانكماش بعد ثبات التوقعات على أسس لتوازن قائم على الانكماش. وسعت العديد من الدراسات العلمية إلى تحديد أسباب وانعكاسات تجربة الانكماش في اليابان، وقدمت أفكارا مفيدة لاتجاه انخفاض التضخم الحالي في العديد من الاقتصادات. ويسعى هذا الإطار إلى إلقاء الضوء على الأسئلة التالية: ما الذي وجه فترة الانكماش في اليابان التي بدأت في منتصف تسعينات القرن الماضي؟ وكيف أثر الانكماش على الاقتصاد الياباني؟ وما أهمية التجربة اليابانية بالنسبة لاتجاه انخفاض التضخم الحالي؟

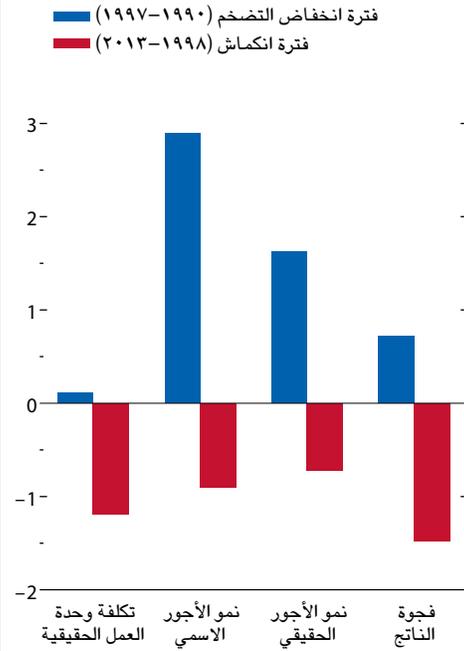
محركات الانكماش

يشار إلى انفجار فقاعة أسعار الأصول في أوائل التسعينات بوصفها الصدمة الأولية التي دفعت اليابان إلى الانكماش. فقد انخفض التضخم وانخفضت توقعات التضخم تدريجيا نظرا لأن جهود الأسر والبنوك والشركات الرامية إلى تعزيز الميزانيات العمومية وإعادة بناء صافي الثروة كبحت الطلب (IMF 2014؛ ودراسة Koo 2008). كما برزت التحولات على جانب الإمدادات وارتفاع سعر الصرف من بين العوامل التي ساهمت في دفع الانكماش خلال هذه الفترة (دراسات Leigh 2010؛ وPosen 2000). وأدت الصدمة الخارجية الناجمة عن الأزمة الآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى زيادة ضعف الطلب، وأسفرت الاستجابة البيئية لمشكلة القروض المتعثرة عن أزمة مصرفية دفعت الاقتصاد إلى الانكماش في عام ١٩٩٨. ودفعت طفرة أسعار السلع الأولية التي بدأت في مطلع الألفينات التضخم الكلي إلى أعلى، مما وفر بعض الارتياح المؤقت، ولكن ظل التضخم الأساسي في المستوى السالب (الشكل البياني ٣-٢-١). وتعزز ضعف الطلب بصدمات أخرى، مثل انفجار فقاعة تكنولوجيا المعلومات والأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وظلت فجوة الناتج سالبة (الشكل البياني ٣-٢-٢). وقد تزايد تعقيد الجهود المبذولة لإحداث تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع سعر الين الذي أدى إلى تطبيق سياسة آبينوميكس في عام ٢٠١٣ وانخفاض أسعار السلع الأولية منذ عام ٢٠١٤. وفي حين أنه تحقق بعض النجاح خلال الفترة الأخيرة في رفع

مؤلفو هذا الإطار هم إيلف أرباتلي، وسامية بيداس-ستروم، ونيكلاس وستيليوس.
١ راجع نص الفصل الرئيسي للاطلاع على تحليل لتأثير أسعار السلع الأولية على التضخم الكلي.

الإطار ٣-٢ (تابع)

الشكل البياني ٣-٢-٢: المؤشرات الدورية والهيكلية في اليابان (متوسط التغير السنوي %)



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

مساهمة في الانكماش. وبصفة خاصة، من المرجح أن وتيرة التيسير النقدي الأولي ونطاقه لم يكونا كافيين، وتعرضت استجابة سياسة المالية العامة للنقد بوصفها غير فعالة في تنشيط النمو (دراسات Ito; Bernanke and Gertler 1999; Leigh 2010; and Mishkin 2006; Kuttner and Posen 2002). وظل مركز المالية العامة تيسيريا على نطاق واسع طوال فترة الانكماش (الشكل البياني ٣-٢-٣، اللوحة ١)، ولكن أدت المحاولات الدورية لضبط الأوضاع أيضا إلى تطبيق سياسة المالية العامة بشكل متقطع (دراسات Kuttner and Posen 2002; Syed, Kang, and Tokuoka 2009). وتأثرت فعاليتها بعدم التنسيق مع السياسة النقدية (دراسة Eggertsson 2006). وبالإضافة إلى ذلك، اتجه بنك اليابان نحو الاستقلال وتم تكليفه بتحقيق استقرار الأسعار في التسعينات، ولم يوضع هدف صريح بشأن التضخم إلا في عام ٢٠١٣^٢. ونتيجة لذلك، لم تكن توقعات التضخم على المدى الطويل في اليابان تتسم بثبات جيد في التسعينات (الشكل البياني ٣-٢-٣، اللوحة ٢)، مما جعل الاقتصاد أكثر ضعفا أمام صدمات الانكماش. وأخيرا، استغرقت عملية ضبط الميزانيات العمومية الضعيفة للقطاع المالي وقتا طويلا وأعاقت الوساطة المالية، مما أسهم في ركود ممتد وضغوط انكماشية (دراسة Ito and Mishkin 2006).

تأثير الانكماش وأهميته الآن

يُعتقد عموما أن الانكماش المستمر عمل كعائق للاقتصاد الياباني. فأصبحت الشركات أكثر ترددا في الاستثمار وتعيين عمال نظاميين، وقام المستهلكون بتأجيل مشترياتهم من السلع المعمرة توقعا لانخفاض الأسعار في المستقبل. وأدت حلقة مفرغة من انخفاض الأسعار، وانخفاض الأرباح، والقيود على الأجور إلى تعزيز ضعف الطلب في حالة من «فشل التنسيق» (دراسة Kuroda 2013). وأدت زيادة أعباء الديون الحقيقية على المقترضين إلى زيادة مخاطر عدم السداد وتراجع أسعار الأصول، وتقييدات الضمانات والوساطة الائتمانية في الاقتصاد الحقيقي. ودعم الانكماش تحولا في تخصيصات الحوافظ نحو ما يطلق عليها الأصول الآمنة، مما خفض المعروض من رأس المال المخاطر.

وأدى الضعف المستمر في نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي إجمالي الناتج المحلي الاسمي، إلى تدهور فرق نمو أسعار الفائدة وأسهم في زيادة عبء الدين (دراسة

^٢ تشير مقاييس مصداقية البنك المركزي (دراسات Crowe and Meade 2007; Dincer and Eichengreen 2014) إلى أن تصنيف بنك إنجلترا والاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي، مثلا، كان أعلى (فيما يتعلق بشفافية السياسات) قبل الأزمة المالية العالمية مقارنة باليابان خلال الفترتين التي شهدت فيهما تضخما منخفضا وانكماش.

يتضح من حيازاتها النقدية الكبيرة أديا إلى الانكماش من خلال إضعاف الديناميكيات بين الأجور والأسعار (دراسة Porcellacchia 2016). وقل احتمال تعيين الشركات لعمال بعقود دائمة («العمال النظاميون») في بيئة تتسم بضعف النمو المتوقع. وانخفضت نسبة العمال النظاميين بين الموظفين برواتب خلال هذه الفترة، مما أسهم في انخفاض تكاليف وحدة العمل، والدخل الدائم، واستحقاقات الموظفين. وأشير إلى شيخوخة سكان اليابان وانخفاض نمو أعدادهم كسبب للضغوط الانكماشية حيث يشار إلى أن انخفاض النمو المحتمل، وانعكاسه على استمرارية المالية العامة، يكبح الطلب (دراسة Anderson, Botman, and Hunt 2014). وفي الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي شيخوخة السكان أيضا إلى طلب مفرط وضغوط تضخمية نظرا لأن المتقاعدين يميلون إلى استهلاك أكثر مما ينتجون (دراسة Juselius and Takáts 2015) — على الرغم من أن صافي أثر الشيخوخة على التضخم غير واضح.

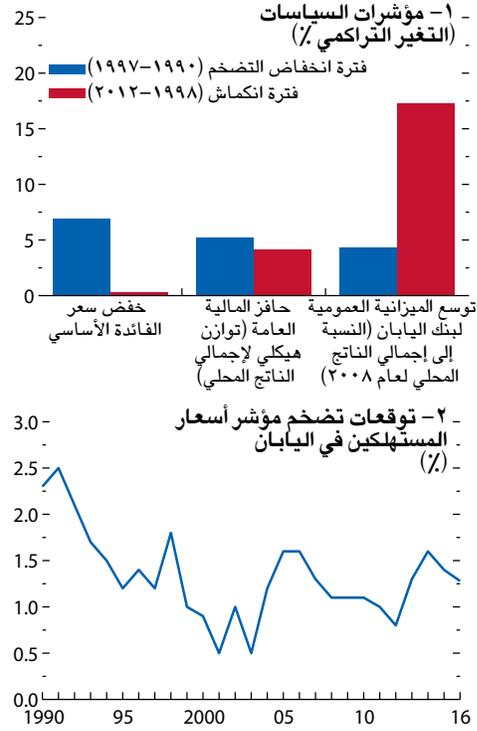
وأشير أيضا على نطاق واسع إلى ضعف استجابة السياسات وضعف مصداقيتها خلال التسعينات كعوامل

الإطار ٣-٢: (تتمة)

(End and others 2015).^٣ وعلى الجانب النقدي، بعد أن وصلت أسعار الفائدة الاسمية إلى نطاقاتها الدنيا الفعلية وانخفضت توقعات التضخم، لم يكن من الممكن خفض أسعار الفائدة الحقيقية بما فيه الكفاية، مما أدى إلى زيادة تقلص الاقتصاد. وعلى الرغم من التوسع الكبير في الميزانية العمومية لبنك اليابان من خلال عمليات نقدية غير تقليدية في السنوات الأخيرة، فلا يزال التضخم منخفضا للغاية. وإجمالاً، تؤكد التجربة اليابانية أهمية استجابات السياسات الموثوقة والحاسمة والقوية لتجنب انفلات توقعات التضخم. ويمكن أن يكون تأثير الانكماش المستمر كبيرا، وبعد أن تنشأ توقعات الانكماش، قد يكون من الصعب دفع الاقتصاد خارج فخ السيولة. ويمكن أن تؤدي العوامل الهيكلية في العديد من الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك انخفاض عام في القوة التفاوضية للعمال، إلى توليد معوقات إضافية.^٤

^٣ في حين أنه من الصعب تحديد التأثير الكمي للانكماش على تراكم الديون، يشير الحساب التلقائي الذي يفترض معدل تضخم صفري للسنوات التي شهدت انكماشاً فقط إلى مساهمة نسبتها نحو ٣٦٪ من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ١٩٩٠ من خلال ديناميكيات الدين التلقائية.
^٤ يناقش تقرير IMF 2016a ودراسة Arbatli and others 2016 الدور المحتمل لإصلاحات سياسات الدخل وسوق العمل في تعزيز الديناميكيات بين الأجور والأسعار في اليابان.

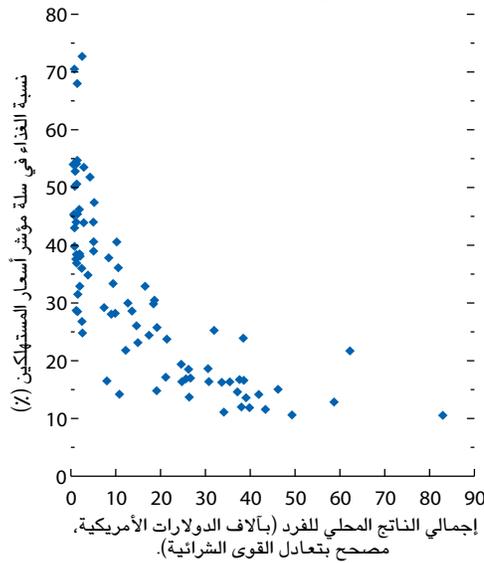
الشكل البياني ٣-٢-٣: مؤشرات السياسات في اليابان



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: توقعات التضخم هي تنبؤات ١٠ سنوات من مؤسسة Consensus Economics؛ وسعر الفائدة الأساسي هو متوسط سعر الفائدة على القرض لليلة واحدة بدون ضمان.

الإطار ٣-٣: ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟

الشكل البياني ٣-٣-١: أوزان الغذاء في الاستهلاك ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي



المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

كانت نوبات التضخم مصحوبة أو مسبقة في كثير من الأحيان بارتفاع في أسعار الغذاء^١. ويعكس ذلك في جزء منه النسبة الكبيرة للغذاء في الاستهلاك، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل (الشكل البياني ٣-٣-١). وبالتالي أدى تراجع أسعار الغذاء العالمية منذ عام ٢٠١١ إلى عودة الاهتمام بحجم التغيرات في أسعار الغذاء الدولية التي تنتقل إلى أسعار الغذاء المحلية وبالتالي يمكن أن تضع ضغوطا خافضة على تضخم أسعار المستهلكين الكلي.

غير أن مقارنة التغيرات في أسعار الغذاء العالمية بالتغيرات في أسعار الغذاء المحلية في أكثر من ٨٠ اقتصادا تشير إلى ضعف الارتباط بينهما^٢. وبالفعل تختلف أنماط تضخم أسعار الغذاء المحلية اختلافا كبيرا عن أنماط التضخم في أسواق الغذاء العالمية (المقومة بالدولار الأمريكي). وفي العديد من الاقتصادات المتقدمة وخاصة اقتصادات الأسواق الصاعدة، تعكس عملية الفصل هذه انخفاض سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي الذي قيد أو عوض أكثر من الانخفاض في أسعار الغذاء العالمية (الشكل البياني ٣-٣-٢، اللوحتان ١ و٢). وفي المقابل، أدى سعر الصرف دورا أصغر في العديد من الاقتصادات النامية منخفضة الدخل. فقد كانت الزيادات السريعة في أسعار الغذاء المحلية في هذه الاقتصادات مدفوعة بارتفاع التضخم في الإنتاج المحلي من الغذاء، والذي كان معظمه غير تجاري (الشكل البياني ٣-٣-٢، اللوحة ٣). وعموما، كان تضخم أسعار الغذاء أعلى من تضخم أسعار السلع غير الغذائية في كل مجموعات البلدان، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء واقتصادات الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٣-٣-٣). وبالتالي، عوض

مؤلفو هذا الإطار هم أمري ألبر، ولويس كاتاو، ونيكو هوبداري، ودانيل تي كات، وعلي أوبال.

^١ تشير النماذج الإحصائية المختلفة التي بحثت أسعار الغذاء والنفط كمؤشرين رائدين للتضخم العالمي على مدى العقود الأربعة الماضية إلى الدور البارز للغذاء مقارنة بالنفط (دراسة Catão and Chang 2011). وعلى سبيل المثال، كان التضخم الكبير الذي حدث في السبعينات مسبقا بتضخم أسعار الغذاء بوتيرة أسرع من تضخم كل من أسعار النفط وأسعار المستهلكين الكلية. وكانت أولى نوبات التضخم العالمي بعد الحرب العالمية الثانية في الخمسينات مسبوقة بارتفاع تضخم أسعار السلع الغذائية ولكن ليس النفط. وفي الفترة الأخيرة، كان الارتفاع واسع النطاق في تضخم مؤشر أسعار المستهلكين مقابل أهداف البنوك المركزية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ يرجع بدرجة كبيرة إلى الغذاء وليس النفط.

^٢ يستخدم التحليل أوزانا محددة لكل بلد لحساب السعر المكافئ في السوق العالمية لسلة الاستهلاك المحلي من الغذاء — أي الأسعار التي سيدفعها المستهلكون في ذلك البلد إذا اشترروا هذه السلة التقريبية من السلع في السوق العالمية. وبالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء، سمح توافر البيانات بحساب هذه القيمة في حالة ١٧ بلدا من بين ٤١، بتطبيق الأوزان الوسيطة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل لهذه العينة على العينة الكاملة. ويركز التحليل على أسعار الواردات فوب بالعملة المحلية من أجل تحديد أثر التحركات في سعر الصرف.

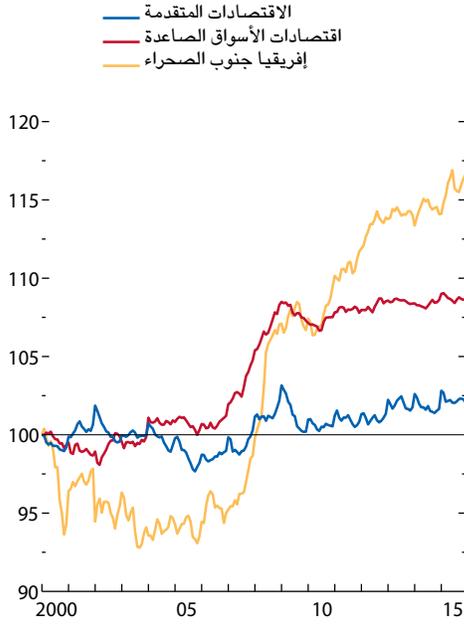
تضخم أسعار الغذاء المحلية عموما الضغوط الانكماشية غير الغذائية القائمة في العديد من الاقتصادات^٣. والأدلة التي تفيد بانتقال محدود من أسعار الغذاء فوب (أي بدون تكاليف النقل إلى المقصد النهائي في السوق الوطنية) إلى أسعار الغذاء للمستهلكين يؤديها تحليل انحدار لعينة من ٨١ بلدا باستخدام بيانات شهرية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ (الشكل البياني ٣-٣-٤). وعلى الرغم أن

^٣ تجاوز تضخم أسعار الغذاء في المتوسط تضخم أسعار السلع غير الغذائية بمقدار ١,٤ نقطة مئوية في العام خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ في ٤١ من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء التي تتألف منها هذه العينة. وفي الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، يبلغ هذا الفرق ٠,٨ نقطة مئوية و٠,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة.

^٤ المتغيرات التفسيرية في عمليات الانحدار لكل بلد على حدة هي مؤشر تضخم أسعار الغذاء فوب بالعملة المحلية في الوقت الحالي وحتى ستة تأخيرات (المحسوب بوصفه التغير بالنسبة المئوية في مؤشر أسعار الغذاء العالمية بالدولار الأمريكي مضروبا في سعر صرف عملة البلد مقابل الدولار الأمريكي)، ويزود بتأخيرات في تضخم أسعار الغذاء المحلية (ويحدد طول التأخير لكل عملية انحدار لبلد ما وفق المعايير الإحصائية المعيارية). ويتم بعد ذلك حساب معامل الانتقال بوصفه مجموع معامل تضخم أسعار الغذاء فوب مقسوما على واحد ناقص مجموع معامل تضخم أسعار الغذاء المحلية المتأخر (أي معامل الانحدار الذاتي).

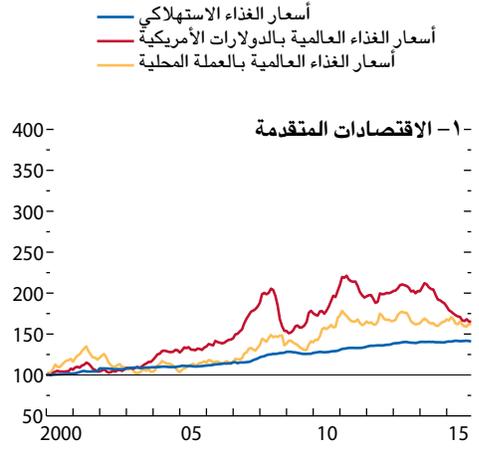
الإطار ٣-٣: (تابع)

الشكل البياني ٣-٣-٣: أسعار الغذاء بالنسبة لأسعار المواد غير الغذائية (يناير ٢٠٠٠ = ١٠٠)

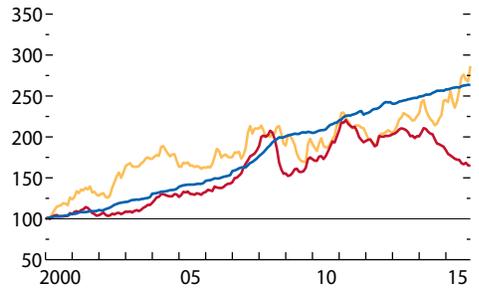


المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

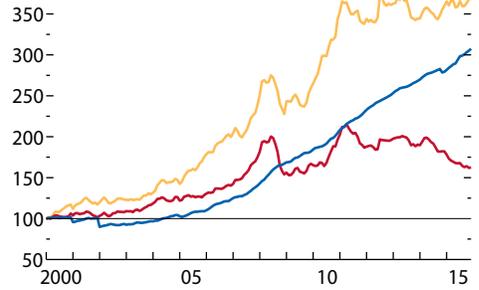
الشكل البياني ٣-٣-٢: أسعار الغذاء العالمية وأسعار الغذاء الاستهلاكي (يناير ٢٠٠٠ = ١٠٠)



١- الإقتصادات المتقدمة



٢- إقتصادات الأسواق الصاعدة



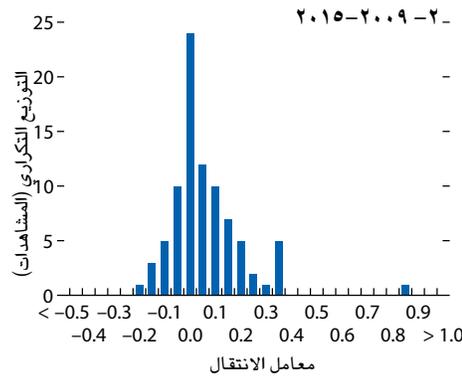
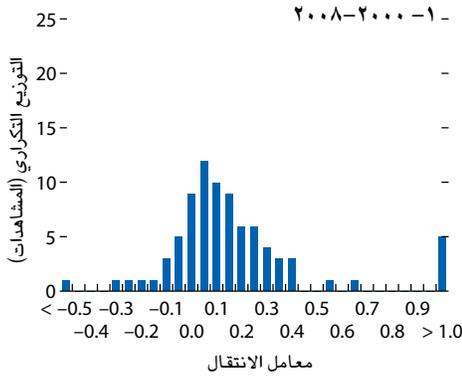
المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

في حالة شاذة واحدة (إثيوبيا). وبصفة عامة، فإن إفريقيا جنوب الصحراء ليس لديها متوسط معامل انتقال أعلى فحسب، ولكل تشنت أعلى في معامل الانتقال بين البلدان أيضا مقارنة بالاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يتم تقسيم العينة إلى فترتين فرعيتين — الأولى التي شهدت ارتفاع تضخم أسعار الغذاء في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ والثانية التي شهدت انخفاض أسعار الغذاء العالمية في عام ٢٠٠٩ ومن عام ٢٠١١ فصاعدا — يبدو أن الانتقال في الفترة الأولى أعلى في المتوسط وأكثر تشنتا (الشكل البياني ٣-٣-٥). ولتوضيح تشنت معامل الانتقال بين البلدان والفترات، أجريت عملية انحدار لمختلف معامل الانتقال التي تم الحصول عليها من عينة الفترة الكاملة على مجموعة من العوامل، ومنها تلك المحددة في الدراسات السابقة (مثلا، في دراسة Gelos and Ustyugova 2012). وتشير نتائج هذه العملية التجريبية إلى دور مستويات الدخل، ونظم سعر الصرف، وانفتاح التجارة في الغذاء، وتقلب الناتج في تشكيل معامل الانتقال (الجدول ٣-٣-١):

كتلة توزيع معامل الانتقال تتركز بين ٠,١ و ٠,٢ (الوسيط يبلغ ٠,١٢ تقريبا)، فهناك اختلاف كبير بين البلدان. وقيمة معامل الانتقال تبلغ ٠,٤ لبعض البلدان وهي أكبر من ١

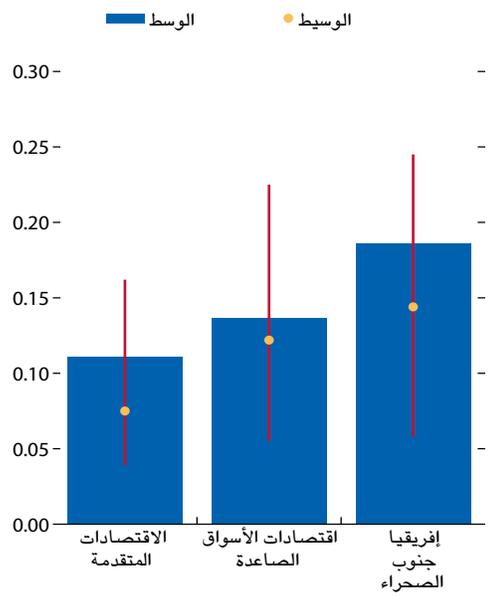
الإطار ٣-٣: (تابع)

الشكل البياني ٣-٣-٥: توزيع معامل انتقال أسعار الغذاء



المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ٣-٣-٤: معامل انتقال أسعار الغذاء لمختلف مجموعات البلدان



المصدر: حسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: الخطوط الرأسية تشير إلى المدى بين الربيعات.

فيها أصغر، بما يتسق مع مفهوم أن التعريفات الجمركية تقلل قابلية تجارة بعض المواد الغذائية المحلية. ويكون الانتقال أعلى في البلدان التي يكون فيها النمو أكثر تقلباً. وقد تكون هناك تفسيرات مختلفة لهذه النتيجة. وهناك تفسير مباشر مفاده أن الاقتصادات الأكثر تقلباً تتسم بجمود أقل في الأسعار، وبالتالي، يكون الانتقال من أسعار الغذاء العالمية الأعلى إلى أسعار الغذاء في سوق التجزئة أعلى.

وتشير هذه النتائج إلى أن انخفاض درجة انتقال أسعار الغذاء الدولية إلى أسعار الغذاء المحلية قد لا يعزز الرفاه بالضرورة. وقد يكون الحال كذلك، مثلاً، إذا كانت درجة الانتقال منخفضة نتيجة التعريفات الجمركية المرتفعة التي تشوه تخصيص الموارد، أو إذا كانت تعكس نسبة أعلى من المنتج المحلي (مثل الفاكهة والخضروات الطازجة) والتي

- يرتبط ارتفاع نصيب الفرد من الدخل بالانتقال أصغر لأسعار الغذاء الدولية. وأحد تفسيرات هذه النتيجة هو أن البلدان الأغنى تستهلك في المتوسط منتجات غذائية ذات قيمة مضافة أعلى، تمثل المكونات غير التجارية منها، مثل خدمات التوزيع، جزءاً أكبر من التكاليف الإجمالية.
- ويرتبط نظام سعر الصرف الأكثر استقراراً بالانتقال أعلى. ففي حالة سعر الصرف الثابت، تعكس الأسعار فوب بالعملة المحلية بشكل مباشر الأسعار العالمية، مما يخفف الانحرافات عن قانون السعر الواحد المرتبط بالتقلبات غير المتوقعة في سعر الصرف.
- وتتسم البلدان التي تكون إما من كبار صافي المصدرين للغذاء (أي التي تتجاوز صادراتها من الغذاء وارداتها منه) مقارنةً بإجمالي الناتج المحلي أو من كبار صافي المستوردين للغذاء مقارنةً بإجمالي الناتج المحلي بالانتقال أعلى. والتبرير المنطقي لهذه النتيجة هو أنه من المرجح أن يزيد المكون التجاري من الغذاء المحلي إما مع صافي صادرات الغذاء أو صافي واردات الغذاء.
- والبلدان التي لديها معدلات تعريفات جمركية أكبر في المتوسط على المنتجات الزراعية يكون معامل الانتقال

الإطار ٣-٣: (تتمة)

الجدول ٣-٣-١: محددات انتقال أسعار الغذاء فوب إلى تضخم أسعار المستهلكين في البلدان

(٢)	(١)	
***,٠٣٣٣-	***,٠٣٨٥-	لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي للفرد
(٣,٣١-)	(٣,١٥-)	
	٠,٠١٧٤	الانفتاح
	(٠,٨٨)	
	*,٠٠٨٣٨	الميزان التجاري للغذاء / إجمالي الناتج المحلي
	(١,٧١)	
***,٠٠١٥١	***,٠٠١٢٤	الميزان التجاري للغذاء / إجمالي الناتج المحلي بالقيمة المربعة
(٣,٨٨)	(٣,٧٢)	
	٠,٠٠١٣٥-	متوسط تضخم مؤشر أسعار المستهلكين
	(١,٣٤-)	
*,٠٢٣٥	**٠,٠٢٩٦	نظام سعر الصرف
(١,٩٦)	(٢,٣)	
***,٠٠٧٤١-	**٠,٠٠٥٢٧-	متوسط التعريف الزراعي
(٤,٩٠-)	(٢,٣٩-)	
**٠,٠١٣٤	*,٠١١٦	تقلب النمو
(٢,٠٨)	(١,٦٨)	
	٠,٠٠٤٨٤-	جودة المؤسسات
	(٠,٨٨-)	
***,٠١٥١	***,٠١٦٨	القيمة الثابتة
(٣,٠٦)	(٣,٣٢)	
٨١	٨١	عدد المشاهدات
٠,٥١٧	٠,٥٦٤	معامل التحديد R^2
٠,٤٨٤	٠,٥٠٩	معامل التحديد المربع R^2

المصادر: صندوق النقد الدولي؛ والسلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء الصندوق. ملحوظة: العامل التابع هو معامل الانتقال المقدر الوارد في الشكل البياني ٣-٤. وترد إحصاءات t للمتانة بين أقواس. و***، **، * تشير إلى الدلالة عند مستوى ١، ٥، و١٠٪ على التوالي.

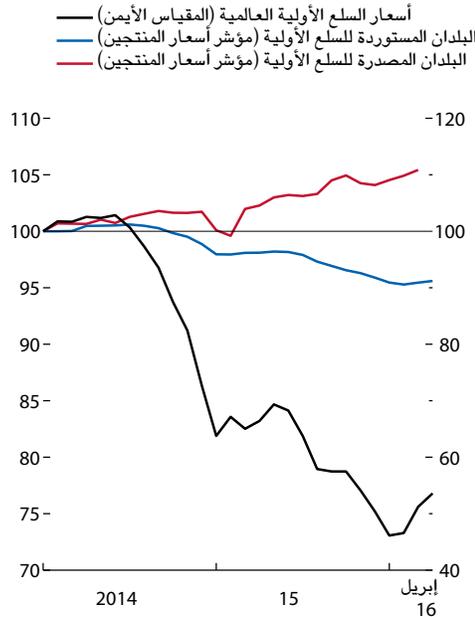
تنتج و/أو تخزن و/أو تنقل بشكل غير كفاء بسبب طابعها غير التجاري^٥. وبالفعل، عندما تنخفض الأسعار العالمية، يميل ضعف قابلية التجارة إلى الحد من منافع انخفاض الأسعار العالمية للمستهلكين. وعلى عكس ذلك، عندما ترتفع أسعار الغذاء العالمية، يميل ضعف قابلية التجارة إلى الحد من منافع ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجين وبالتالي تؤول التعديلات المطلوبة في الإنتاج، مما يؤدي في النهاية إلى منافع للمستهلكين المحليين أيضا.

^٥ راجع الفصل ١ للاطلاع على أدلة على نسبة المنتج المحلي في استهلاك الغذاء المحلي ومناقشة مستفيضة بشأن دور الغذاء في الإنتاج والاستهلاك.

الإطار ٣-٤: أثر أسعار السلع الأولية على تضخم أسعار المنتجين

الشكل البياني ٣-٤-١: أسعار السلع الأولية وأسعار المنتجين

(يناير ٢٠١٤ = ١٠٠: المتوسط البسيط حسب مجموعات البلدان)



المصادر: بنك كوريا؛ والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية. ملحوظة: البلدان المستوردة للسلع الأولية: ١٨ من بلدان منطقة اليورو، والصين، اليابان، وكوريا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة؛ والبلدان المصدرة للسلع الأولية: البرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وجنوب إفريقيا.

يوثق هذا الفصل انخفاضاً عمومياً في تضخم أسعار المنتجين في الاقتصادات المتقدمة على مدى السنوات القليلة الماضية، وخاصة في الصناعات التحويلية. وكان تراجع تضخم أسعار المنتجين ملحوظاً بشكل خاص بين البلدان المستوردة للسلع الأولية مما يشير إلى أن الروابط الدولية بين المدخلات تمثل قناة رئيسية تنتقل من خلالها ضغوط الانكماش بين البلدان (الشكل البياني ٣-٤-١). وعلى هذه الخلفية، يستخدم هذا الإطار بيانات قطاعية من أربعة اقتصادات متقدمة مختارة — فرنسا وألمانيا وكوريا وهولندا — لاستكشاف حجم الانخفاض في تضخم أسعار المنتجين الذي يمكن أن يعزى إلى تراجع أسعار السلع الأولية الدولية وأسعار الواردات الأخرى.^١

ويتبع المنهج التجريبي المستخدم لتفكيك مساهمة أسعار المدخلات المختلفة في تضخم أسعار المنتجين على مستوى القطاعات المنهجية الواردة في دراسة Ahn, Park, and Park (2016). وعلى وجه الخصوص، تستخدم المواصفة التالية لتقدير أثر أسعار المدخلات المحلية (DOM_{it})، وأسعار المدخلات المستوردة (IMP_{it})، وتكاليف العمل (ULC_{it})، على أسعار المنتجين المحلية (P_{it}) على مستوى القطاعات في البلد:^٢

$$\ln(P_{it}) = \beta_1 \alpha_{i,DOM} \ln(DOM_{it}) + \beta_2 \alpha_{i,IMP} \ln(IMP_{it}) + \beta_3 \alpha_{i,ULC} \ln(ULC_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (٣-٤-١)$$

حيث تشير it إلى القطاع i في الوقت t ، و \ln إلى القيمة اللوغاريتمية، و $\alpha_{i,X}$ إلى نسبة كل نوع من أنواع المدخلات في هيكل التكاليف الكلية للقطاع i ($\sum_X \alpha_{i,X} = 1$)، وهي مستمدة من جداول المدخلات والمخرجات.^٣ ويسمح بشأن تختلف درجة الانتقال من أسعار المدخلات إلى أسعار المنتجين (β) بين المدخلات لمرعاة الاستجابة غير المتجانسة المحتملة لصدمة التكاليف الأساسية. ويتم تقدير المعادلة بشكل مستقل باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية لكوريا (بما في ذلك تأثيرات ثابتة للقطاع) وللأقتصادات الأوروبية الثلاثة (بتأثيرات ثابتة للقطاع والبلد). وتستخدم عملية لتصحيح الخطأ من أجل مراعاة علاقة التكامل المشترك المحتملة بين أسعار المنتجين والمدخلات غير الساكنة.

وبناء على المنهج المبتكر المتبع في دراستي Ahn, Park, and Park (2016) and Auer and Mehrotra (2014)، يتم تجميع البيانات الواردة في جداول المدخلات والمخرجات وبيانات الأسعار على مستوى القطاعات لحساب مؤشرات لأسعار

المدخلات وتكاليف العمل لكل قطاع محلي i . وعلى سبيل المثال، يتم الحصول على مؤشر أسعار المدخلات المستوردة للقطاع i على النحو التالي:

$$\ln(IMP_{it}) = \sum_j (\alpha_{ij,IMP} / \alpha_{i,IMP}) \ln(I_{jt}), \quad (٣-٤-٢)$$

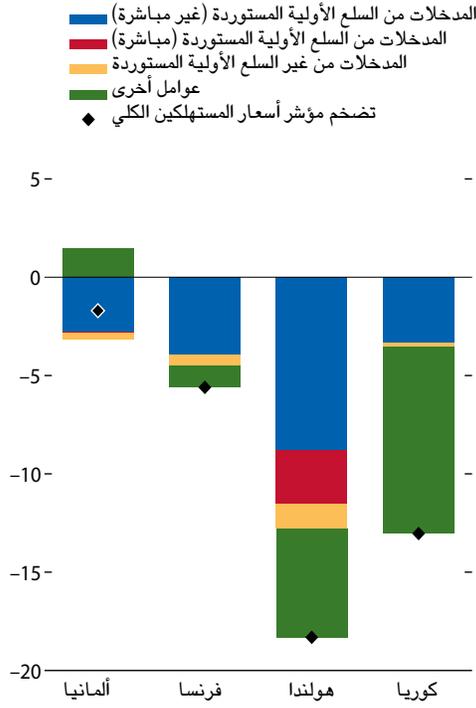
حيث تشير $\alpha_{ij,IMP}$ إلى نسبة المدخلات التي يستوردها القطاع i من إجمالي المدخلات المستخدمة فيما ينتجه القطاع i والمستمدة من جداول المدخلات والمخرجات، و I_{jt} إلى مؤشر الأسعار للسلع التي يستوردها القطاع i من بيانات أسعار الواردات على مستوى القطاعات.^٤ ويمكن تقسيم المدخلات

^٤ جميع بيانات سلاسل الأسعار متاحة في قاعدة البيانات الإحصائية لبنك كوريا (نظام الإحصاءات الاقتصادية)، المتاحة للجمهور على الإنترنت (ecos.bok.or.kr)، أو من قاعدة البيانات الإحصائية الأوروبية (<http://ec.europa.eu/eurostat/data/data>). (base)

مؤلف هذا الإطار هو جاين أنهن.
^١ يستند التركيز على هذه الاقتصادات المتقدمة الأربعة إلى توافر بيانات عالية التواتر عن الأسعار على مستوى القطاعات.
^٢ من الصعوبة المحتملة لهذه المنهجية هي أن الأسعار في القطاعات الأخرى فضلاً عن أسعار الصرف — والتي تؤثر على أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية — تؤخذ كمعطيات كما هي في التقدير. وبالنظر إلى الاعتماد أيضاً على مواصفة إحصائية مختزلة، فإن هذا التحليل لا يعبر عن أي رأي بشأن المصدر الأساسي للاختلاف في أسعار السلع الأولية أو المدخلات المستوردة الأخرى.
^٣ مصدر نسب المدخلات هو جدول المدخلات-المخرجات العالمية (<http://www.wiod.org/>).

الإطار ٣-٤: (تتمة)

الشكل البياني ٣-٤-٢: المساهمة في تضخم أسعار المنتجين التراكمي (%، يناير ٢٠١٤-مارس ٢٠١٦)



المصادر: بنك كوريا؛ والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: المساهمة المباشرة لمدخلات السلع الأولية المستوردة ترصد استخدام القطاع نفسه من السلع الأولية، والمساهمة غير المباشرة تعكس استخدام القطاعات الأخرى للسلع الأساسية المستوردة كمدخلات.

النظرية كبيرة — وحتى في هذه الحالة، فإنها لا تشكل إلا خمس المساهمة الكلية لأسعار السلع الأولية. وكانت مساهمة أسعار الواردات غير السلعية في تضخم أسعار المنتجين الكلية على مدى العامين الماضيين أصغر بكثير. ويرجع ذلك أساسا إلى أن أسعار الصناعات التحويلية الدولية انخفضت بقدر أقل بكثير من أسعار السلع الأولية الدولية على مدى العامين الماضيين — وليس بسبب الاختلافات في معامل الانتقال أو الاختلافات في الأوزان النسبية للمدخلات السلعية مقابل المدخلات غير السلعية في الإنتاج.

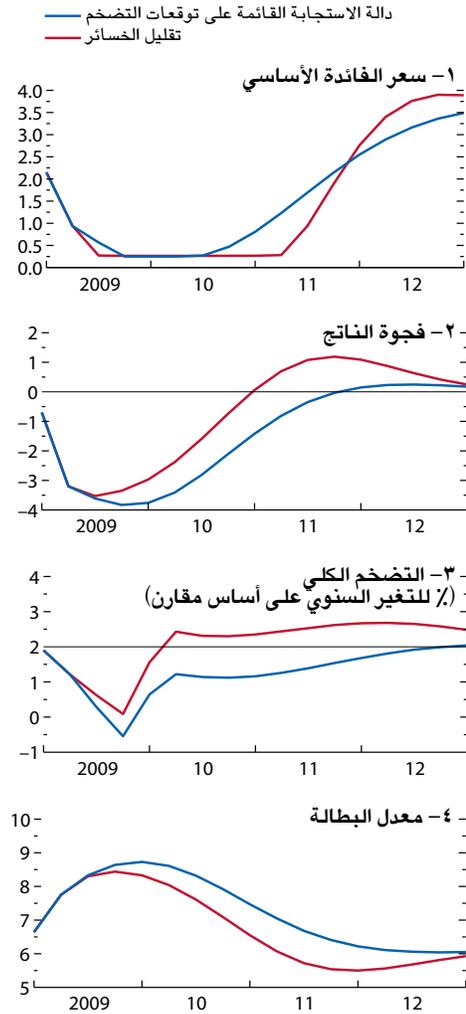
المستوردة تقسما إضافيا إلى مكونات سلعية وغير سلعية، مما يسمح بإجراء تقدير مستقل لمساهمتها في تضخم أسعار المنتجين.° ويتم حساب مؤشرات أسعار المدخلات المحلية وتكاليف وحدة العمل في قطاع ما بطريقة مماثلة باستخدام جداول المدخلات والمخرجات، ومؤشرات أسعار المنتجين المحلية على مستوى القطاع، ومؤشرات تكاليف وحدة العمل على مستوى القطاع.

وتشير النتائج إلى أن نسبة الانتقال من أسعار الواردات إلى أسعار المنتجين المحلية كبيرة. وتبلغ نسبة الانتقال قصير المدى من أسعار السلع الأولية إلى أسعار المنتجين المحلية في كوريا نحو ٤٠٪ وتصل إلى حوالي ٦٠٪ على المدى الطويل. وتكون نسبة الانتقال من أسعار المدخلات السلعية أكبر من ذلك في البلدان الأوروبية الثلاثة — ٩٠٪ على المدى القصير وتقريبا ١٠٠٪ على المدى الطويل.٦ وكانت معامل الانتقال المقدر من أسعار الواردات غير السلعية قريبة من ذلك. ويشير جمع تقديرات نسب الانتقال هذه وأسعار الواردات على مستوى القطاع على مدى العامين الماضيين إلى النتائج التالية:

- كان الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأولية محركا رئيسيا لانكماش أسعار المنتجين الكلية في فرنسا وألمانيا وهولندا على مدى العامين الماضيين (الشكل البياني ٣-٤-٢). وكانت مساهمته أصغر إلى حد ما ولكن مهمة في حالة كوريا.
 - وتعزى الاختلافات بين البلدان في المساهمة النسبية لأسعار الواردات السلعية في تضخم أسعار المنتجين الكلية أساسا إلى الاختلافات في أوزان المدخلات — وليس الاختلافات في ديناميكيات أسعار الواردات.
 - ومعظم آثار أسعار السلع الأولية على انكماش أسعار المنتجين الكلية خلال هذه الفترة غير مباشرة — تنجم عن انخفاض أسعار المدخلات للقطاعات غير السلعية المحلية. وكانت المساهمة المباشرة — من خلال الواردات السلعية لقطاع السلع الأولية المحلي — قدرها صفر تقريبا في جميع البلدان ما عدا هولندا حيث كانت إعادة الصادرات
- ° قطاع السلع الأولية معرف على أنه صناعة «التعدين واستغلال المحاجر» على أساس تصنيف الصناعات المكون من رقمين. ٦ قد يعكس الاختلاف في المعامل المقدر عبر مجموعات البلدان، جملة عوامل من بينها الهياكل المميزة للأسواق ودرجة المنافسة.

الإطار ٣-٥: منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية

الشكل البياني ٣-٥-١: التنبؤات على النحو المتوقع في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩: تقليل الخسائر مقابل دالة الاستجابة الخطية
(%، ما لم يذكر خلاف ذلك)



المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

المعاكسان للواقع في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ ويرد ملخص لهما في الشكل البياني ٣-٥-١:

- استراتيجية إدارة المخاطر (الخط الأحمر) تعني إبقاء سعر الفائدة الأساسي عند النطاق الأدنى الفعلي (المفترض هنا أنه يبلغ ٠,٢٥%) حتى الربع الأول من عام ٢٠١١، لفترة طويلة بما فيه الكفاية لتجاوز هدف التضخم مؤقتاً. وبما

يسعى منهج إدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية إلى تجنب النتائج الشديدة، بما في ذلك الانكماش. ولا يهتم صناع السياسات بالانحرافات الصغيرة عن النتائج المرغوبة ولكنهم ينسبون تكاليف حدية متزايدة لانحرافات التضخم وفجوة الناتج كلما زاد حجمها. ويشير ذلك إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة وقوية لإبعاد الاقتصاد عن الأوضاع التي تتزايد فيها احتمالات أن تفقد أدوات السياسة التقليدية فعاليتها — مثلاً في سياق التراخي الاقتصادي المستمر وانخفاض التضخم عندما تكون أسعار الفائدة الأساسية عند النطاق الأدنى الفعلي.

وتؤدي التوقعات دوراً بالغ الأهمية في فعالية السياسة النقدية. ويؤثر تعديل أداة السياسة التقليدية للبنك المركزي — أسعار الفائدة ذات أجل قصير جداً — بحد ذاته تأثيراً لا يذكر على الاقتصاد الكلي. وتتبع تأثيراته مما يحدثه من أثر على توقعات السوق بشأن مسار أسعار الفائدة قصيرة الأجل في المستقبل، الذي يؤثر بدوره على أسعار الفائدة على المدى المتوسط والطويل التي تستثمر وتقتصر على أساسها الأسر والشركات.

غير أن مسار أسعار الفائدة الأساسية التي يمكن أن تصل بالتضخم إلى الهدف الذي يضعه البنك المركزي ليس فريداً. وعلى سبيل المثال، قد يسعى البنك المركزي إلى تطبيق استراتيجية تعيد التضخم نحو الهدف تدريجياً، بخطوات صغيرة في أداة السياسة على فترة عدة أرباع. ومن الممكن أن يعتزم البنك المركزي اتباع منهج قوي سريع. وفي حالة عدم وجود توجيهات مباشرة من صناع السياسات، لن تتقابل توقعات السوق بالضرورة مع المسار الذي يتوخاه البنك المركزي لأسعار الفائدة الأساسية.

ويعرض هذا الإطار عمليات محاكاة بالنماذج لتوضيح كيف يمكن أن يؤدي الالتزام الموثوق والشفاف بسياسة تيسيرية نقدية قوية إلى الحد من مخاطر الركود والانكماش حتى إذا كان سعر الفائدة الأساسي النقدي عند النطاق الأدنى الفعلي^١. ويستخدم نموذج كينيدي معياري جديد للاقتصاد الكندي لمحاكاة تكرار معاكس لواقع تاريخ الأزمة المالية العالمية في إطار استراتيجيتين بديلتين للسياسات. ففي الاستراتيجية الأولى، يقلل البنك المركزي إلى أدنى حد، استناداً إلى مبدأ إدارة المخاطر، دالة خسائر بفرض تكاليف حدية متزايدة بشكل كبير على فجوات الناتج وانحرافات التضخم عن الهدف. وتتبع استراتيجية السياسات الثانية دالة خطية لاستجابة سياسة تضخم قائمة على التنبؤات — أي قاعدة تايلور الاستشرافية. ويبدأ سيناريوها المحاكاة

مؤلفو هذا الإطار هم كيفين كلينتون، ودوغلاس لاكستون، وهو وانغ.
١ راجع دراسة Obstfeld and others (قيد الإصدار) لمزيد من التفاصيل.

الإطار ٣-٥: (تتمة)

ومقارنة بذلك، فإن آفاق فترة قصيرة تشهد تضخما أكبر من الهدف تكون مقبولة. ولكن تعتبر الشفافية مكونا رئيسيا لهذه الاستراتيجية. ومن شأن نشر المسار المتوقع لجميع المتغيرات المستخدمة في اجتماعات صنع القرار بشأن السياسات، بما في ذلك المسار المتوقع لسعر الفائدة الأساسي، أن يساعد البنك المركزي على توفير فكرة عامة موثوقة عن استراتيجيته.^٢ وسيدعم ذلك الثقة العامة في هدف التضخم الذي يضعه البنك المركزي ويعزز انتقال إجراءات السياسات إلى الاقتصاد: إذا كان المسار المعلن لأسعار الفائدة الأساسية موثوقا، سيتحرك هيكل آجال أسعار الفائدة وأسعار الأصول، مثل سعر الصرف، دعما لأهداف السياسات. وفي المقابل، فإن توقع معدل تضخم أعلى بدون الإبلاغ عن النطاق الكلي لاستراتيجية البنك المركزي يمكن أن يضعف الثقة في الركيزة الاسمية — وقد يبدو كما لو أن البنك المركزي يقوم «بالقليل ومتأخرا» من حيث إعادة أسعار الفائدة إلى أوضاعها الطبيعية.

^٢ راجع دراسة Poloz (2014) للاطلاع على حجج بشأن التوجيه الاستراتيجي، بما في ذلك عن طريق نشر المسار المتوقع لأسعار الفائدة الأساسية، عندما تكون أسعار الفائدة عند النطاق الأدنى الفعلي ولكن ليس في الأوقات العادية.

أن عامة الجمهور على علم بذلك، تتحرك التوقعات بشأن أسعار الفائدة الاسمية على المدى الطويل إلى أدنى وتزيد التوقعات بشأن التضخم على المدى المتوسط. ويخفف ذلك أسعار الفائدة الحقيقية، التي تؤدي بدورها إلى زيادة أسعار الأصول وانخفاض قيمة العملة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الناتج والتضخم. وتعوض الزيادة في التضخم مستوى التضخم الأولي غير المرغوب والأقل بكثير من الهدف، وينتهي الأمر بالتضخم قريبا جدا من الهدف، في المتوسط.

• وفي المقابل، فإن خطة الدالة الخطية لاستجابة السياسات (الخط الأزرق)، تعني رفع سعر الفائدة الأساسي بالفعل في منتصف عام ٢٠١٠ وتقارب أبطأ بكثير للهدف — وهذا المسار يعني فجوات أوسع في الناتج وانحرافات أكبر للتضخم عن الهدف وبطالة أعلى مقارنة باستراتيجية إدارة المخاطر.

والأساس المنطقي للاستراتيجية الأكثر قوة التي تتجاوز عن عمد هدف التضخم واضح. فالمزيد من صدمات الطلب السلبية في سياق يتسم بأسعار فائدة أساسية تكون بالفعل عند النطاق الأدنى الفعلي ينطوي على مخاطر دفع الاقتصاد إلى حالة انكماش يكون من الصعب للغاية الخروج منها.

الملحق ٣-١: العينة والبيانات عينة البلدان

تتألف أكبر عينة مستخدمة لتحليل الانحدار في هذا الفصل من ٤٤ اقتصاداً من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة وترد قائمة بها في الجدول ٣-١-١ بالملحق. وتم اختيار هذه الاقتصادات على أساس توافر مقاييس توقعات التضخم الخاصة بها في قاعدة بيانات مؤسسة Consensus Forecasts.

مصادر البيانات

مصادر البيانات الأولية لهذا الفصل هي قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية وقاعدة بيانات التحليل الهيكلي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات CEIC China، وقاعدة بيانات Consensus Forecasts لمؤسسة Consensus Forecasts، وقاعدة بيانات «خدمات البيانات العالمية»، وقاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» لصندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، ومؤسسة Haver Analytics، ومؤسسة Bloomberg L.P. وجميع المتغيرات بتواتر ربع سنوي (باستثناء المتغيرات المستخدمة في تحليل توقعات التضخم القائمة على السوق، والمتاحة بتواتر يومي). ويتم استنباط توقعات التضخم على المدى المتوسط من قاعدة بيانات مؤسسة Consensus Forecasts لتكوين بيانات بتواتر ربع سنوي من المسوح نصف السنوية. ويتم توسيع نطاق تغطية إجمالي الناتج المحلي ومخفضات أسعار الواردات عن طريق الاستكمال الداخلي من البيانات السنوية. ويعرض الجدول ٣-١-٢ بالملحق قائمة بجميع المؤشرات المستخدمة في هذا الفصل فضلاً عن مصادرها.

الملحق ٣-٢: محاكاة باستخدام النماذج

تجرى عمليات المحاكاة باستخدام النماذج لتقييم الآثار الانكماشية للطلب الضعيف وتراجع أسعار الواردات في ثلاثة اقتصادات كبيرة — الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان — عندما تكون السياسة النقدية مقيدة وتنفلت توقعات التضخم.^{٤٨} وتجرى عمليات المحاكاة وفقاً لبيئتين بديلتين للاقتصاد الكلي. وفي البيئتين، يُفترض أن السياسة النقدية مقيدة — أي أن سعر الفائدة الأساسي عند النطاق الأدنى الفعلي. وفي البيئة الثانية، يُفترض بالإضافة إلى ذلك أن مفاجآت التضخم تؤثر تأثيراً مباشراً على توقعات التضخم.^{٤٩}

^{٤٨} تجرى عمليات المحاكاة باستخدام نموذج مجموعة العشرين G20MOD.

^{٤٩} يتم إدخال أثر التضخم على توقعات التضخم في هذا النموذج عن طريق صدمات للتضخم المتوقع في منحني فيليبس في المواصفة المختزلة للنموذج. ومفاجأة التضخم التي تساوي نقطة مئوية واحدة وتحدث في السنة ١ ترفع توقعات التضخم بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية في السنة ٢، و٠,١ نقطة مئوية في السنة ٣، و٠,٠٥ نقطة مئوية في السنة ٣، وتنخفض إلى الصفر في السنة ٥ وما بعدها. وتستند هذه الأرقام على الأدلة التجريبية الواردة في هذا الفصل بشأن درجة تغير توقعات التضخم في القطاع الخاص خلال الأفق المختلفة نتيجة مفاجآت التضخم.

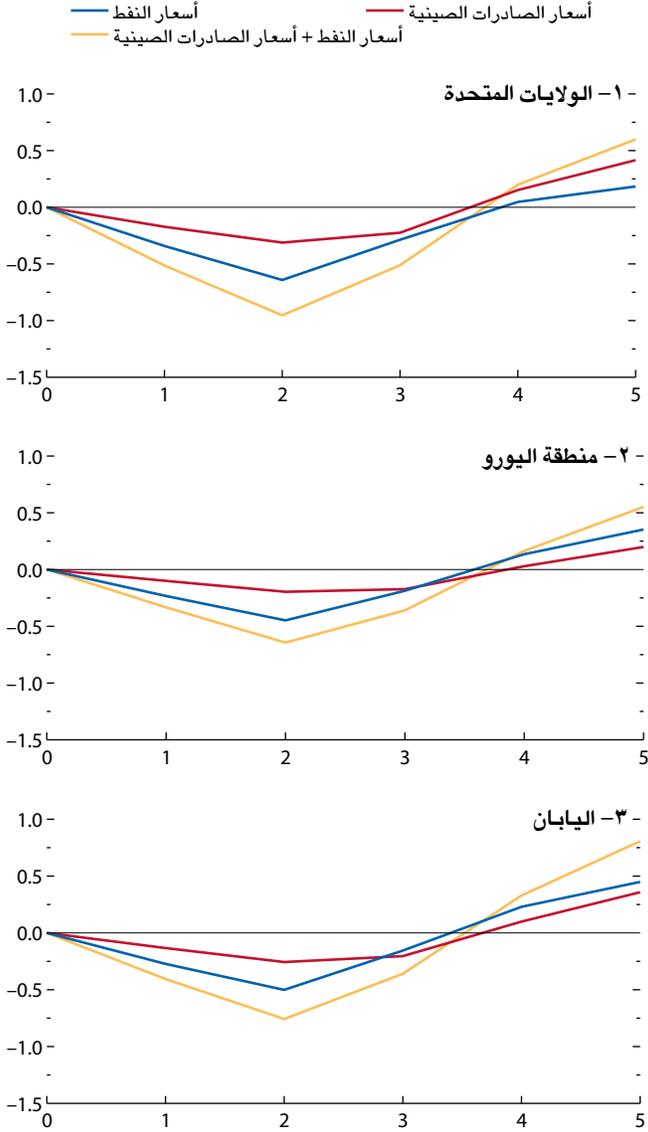
الجدول ٣-١-١-١ - بالملحق - عينة الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة

اقتصادات الأسواق المتقدمة	اقتصادات الأسواق الصاعدة
أستراليا وكندا والجمهورية التشيكية وإستونيا وفرنسا وألمانيا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وإيطاليا واليابان وكوريا ولافتيا وليتوانيا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وسويسرا ومقاطعة تايوان الصينية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية	الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا وشيلي والصين وكولومبيا وهنغاريا والهند وإندونيسيا وماليزيا والمكسيك وبيرو والفلبين وبولندا ورومانيا وروسيا وتايلند وتركيا وأوكرانيا وفنزويلا

الجدول ٣-١-٢ بالملحق: مصادر البيانات

المصدر	المتغير
مؤسسة Bloomberg L.P. ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، نظام أسعار السلع الأولية	أسعار السلع الأولية
مؤسسة Bloomberg L.P. ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	مؤشرات أسعار المستهلكين، وأسعار المستهلكين الأساسية، وأسعار المنتجين والأجور
قاعدة بيانات CEIC؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية	قيمة الواردات، وحجم الواردات، ومخفض أسعار الواردات
صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي	مؤشر الإنتاج الصناعي
مؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية	إجمالي الناتج المحلي الاسمي والحقيقي، ومخفض إجمالي الناتج المحلي
قاعدة بيانات خدمات البيانات العالمية صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي	أسعار الصرف الفعلية الاسمية فجوة الناتج
مؤسسة Bloomberg L.P. ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ و Thomson Reuters Datastream	معدل البطالة
مؤسسة Bloomberg L.P. ومؤسسة Haver Analytics	مبادلات التضخم، ومؤشرات البورصات، وأسعار الفائدة على أذون الخزانة
بنك إنجلترا؛ ومسح للقائمين بالتنبؤ الخارجيين؛ ومؤسسة Consensus Forecasts؛ والمفوضية الأوروبية، مسح الشركات والمستهلكين؛ صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ وجامعة ميتشيغان، مسح المستهلكين	التوقعات التضخم القائمة على المسوح
شركة Consensus Forecasts دراسة Crowe and Meade 2007	توقعات البطالة شفاية البنوك المركزية ومعدل تناوب محافظي البنوك المركزية
عدد أكتوبر ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الفصل ٣	نظام استهداف التضخم

الشكل البياني ٣-٢-١ بالمرفق: تأثير صدمات انخفاض التضخم على التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة في إطار السياسة النقدية المقيدة (نقاط مئوية، عدد السنوات بعد الصدمة على المحور السيني)



وأول صدمة تجري دراستها في عمليات المحاكاة هي انخفاض مؤقت في الطلب المحلي قدره ١٪ في كل من الاقتصادات الثلاثة. وتبين النتائج الواردة في الشكل البياني ٣-٤ أنه حتى إذا كانت السياسة النقدية مقيدة، فإن الاقتصاد سيخرج من فخ الانكماش في إطار زمني معقول طالما اتسمت توقعات التضخم بالثبات. ولكن إذا تحركت توقعات التضخم إلى أدنى، فقد يستغرق الأمر وقتا طويلا جدا للخروج من حالة الانكماش.

وتشير النتائج الواردة في هذا الفصل إلى أن انخفاض أسعار الواردات أدى أيضا دورا كبيرا في خفض التضخم خلال الفترة الأخيرة. وفي حين أن أسعار الواردات يكون لها في العادة تأثيرات مؤقتة على التضخم في الظروف العادية وبالتالي ينبغي ألا تكون من مصادر القلق لديناميكيات التضخم المستقبلية، فمن المحتمل أن تكون مزعجة في المرحلة الراهنة التي تشهد سياسة نقدية مقيدة وأدلة على انفلات توقعات التضخم.

ولقياس الانعكاسات الانكماشية المحتملة لهذه التطورات، تجري دراسة صدمتين لأسعار الواردات. والصدمة الأولى تتمثل في انخفاض حاد في أسعار النفط^{٥٠} والصدمة الثانية هي انخفاض في أسعار صادرات الصين — كمثال على صدمة للأسعار العالمية للسلع التجارية ناجمة عن التراخي في الصناعات التحويلية في اقتصاد كبير رئيسي^{٥١}. وتبين النتائج الواردة في الشكلين البيانيين ٣-٢-١ و٣-٢-٢ بالملحق أن الصدمات لأسعار الواردات قد تؤدي إلى ضغوط مستمرة لانخفاض التضخم عندما تكون السياسة النقدية غير مقيدة وعندما تنفلت توقعات التضخم على المدى المتوسط:

- السياسة النقدية المقيدة — في البلدان ذات سياسة نقدية مقيدة، يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار النفط والسلع المصنعة الصينية إلى إبقاء التضخم دون قيمته في السيناريو الأساسي — أي المسار الطبيعي في حالة عدم وجود صدمات — لمدة تصل إلى أربع سنوات (الشكل البياني ٣-٢-١ بالملحق). ويؤدي انخفاض أسعار الواردات إلى انخفاض التضخم بصورة مباشرة على المدى القصير ولكنه يؤدي أيضا إلى تراجع بصورة غير مباشرة من خلال انخفاض الطلب. وينشأ التأثير غير المباشر عن التفاعل بين انخفاض التضخم وعدم تغيير سعر الفائدة الأساسي الاسمي: ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية، مما يضع ضغوط خافضة على كل من الاستهلاك والاستثمار.

^{٥٠} تتم معايرة الصدمة لأسعار النفط بحيث يقابل حجمها الانخفاض الفعلي في أسعار النفط الدولية في عام ٢٠١٤ ويتسق استمرارها مع الأسعار في أسواق العقود المستقبلية.

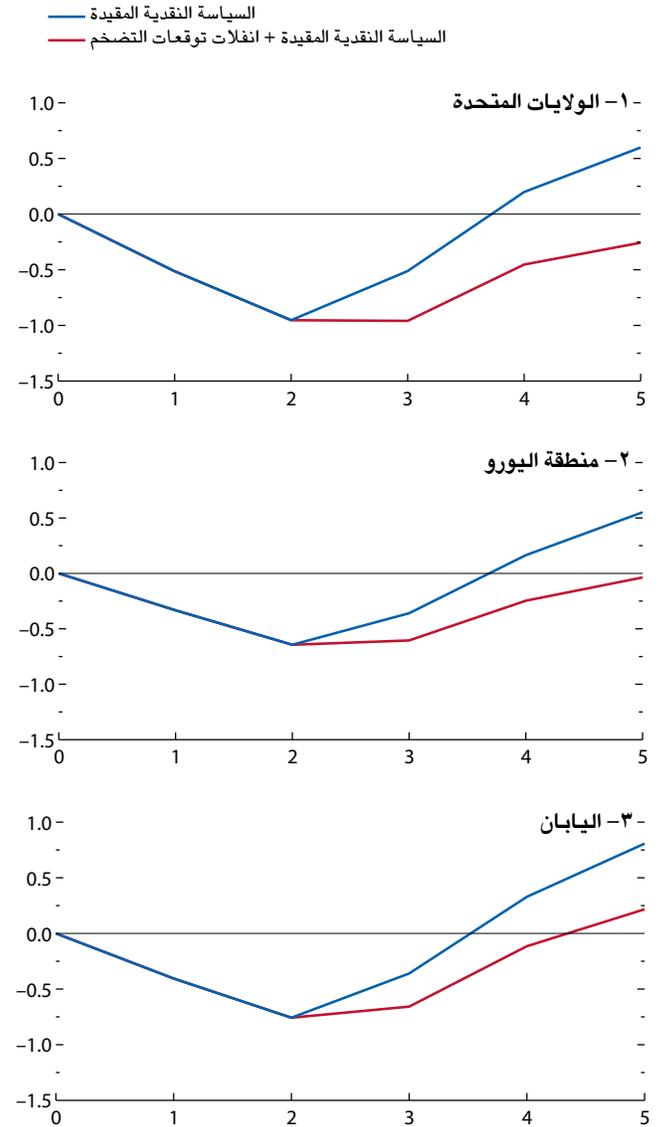
^{٥١} تم تحديد الانخفاض في أسعار الصادرات الصينية ليقابل على نطاق واسع أثر الطاقة الزائدة في الصين على تضخم أسعار المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في عام ٢٠١٥ والموتقة في هذا الفصل.

المصدر: تقديرات خبراء الصندوق. ملحوظة: يعرض الشكل البياني استجابة التضخم الأساسي بعد صدمة لأسعار النفط الدولية وصدمة لأسعار الصادرات الصينية. ويفترض النموذج أن السياسة النقدية التقليدية مقيدة عند النطاق الأدنى الفعلي لأسعار الفائدة الاسمية في جميع البلدان.

غير أنه على المدى المتوسط، يؤدي تراجع أسعار الواردات إلى زيادة ثروات الأسر، مما يشجع الاستهلاك بما فيه الكفاية لتعويض أكثر من أثر الضغوط الخافضة الناجمة

الشكل البياني ٣-٢-٢ بالمرفق: تأثير صدمات انخفاض التضخم على التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة في إطار السياسة النقدية المقيدة وانفلات توقعات التضخم

(نقاط مئوية، عدد السنوات بعد الصدمة على المحور السيني)



المصدر: تقديرات خبراء الصندوق.

ملحوظة: يعرض الشكل البياني استجابة التضخم الأساسي بعد صدمة مجمعة لأسعار النفط الدولية وأسعار الصادرات الصينية. ويفترض النموذج أن السياسة النقدية التقليدية مقيدة عند النطاق الأدنى الفعلي لأسعار الفائدة الاسمية في جميع البلدان. والسيناريو البديل (الخط الأحمر) يفترض أيضا أن توقعات التضخم تتأثر بصدمات التضخم.

عن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية. ويعزز ارتفاع الطلب لأغراض الاستهلاك وانخفاض تكلفة المدخلات الاستثمار. والزيادة الناتجة عن ذلك في الطلب المحلي تكفي في نهاية المطاف لوقف الانخفاض في التضخم وعكس مساره. ويختلف تأثير انخفاض الواردات من اقتصاد لآخر حسب (١) درجة اعتماده على الواردات النفطية، و(٢) مدى روابطه التجارية بالصين، و(٣) التأثير على الثروة الناتج عن انخفاض أسعار الواردات، و(٤) درجة مرونة الأجور والأسعار.

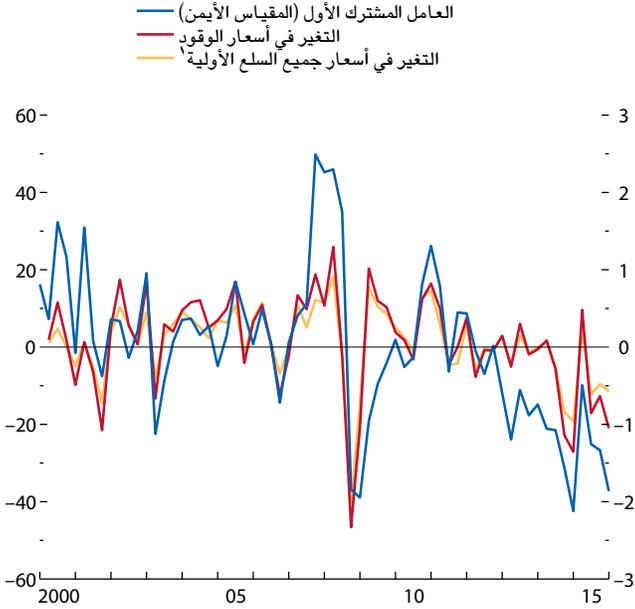
• السياسة النقدية المقيدة وانفلات توقعات التضخم — إذا كانت السياسة النقدية مقيدة وانفلات توقعات التضخم، قد يؤدي انخفاض أسعار الواردات إلى انخفاض مستمر في التضخم. وتظل معدلات التضخم دون معدلاتها في حالة السيناريو الأساسي لأكثر من خمس سنوات (الشكل البياني ٣-٢-٢ بالمرفق). وتكون النتيجة مدفوعة بضغط انكماشية إضافية ناجمة عن انخفاض توقعات التضخم، التي يمكن أن تكون أكبر من تأثيرات التضخم الإيجابية المرتبطة بزيادة تأثيرات ثروات الأسر على المدى المتوسط. وتشير نتائج هذا السيناريو إلى أنه إذا انفلاتت توقعات التضخم، فقد يكون من الصعب تخفيف أثر انخفاض أسعار الواردات على التضخم الأساسي بدون تدابير إضافية لحفز الطلب.

الملحق ٣-٣: تحليل المكونات الرئيسية

يستخدم تحليل المكونات الرئيسية لتقييم إلى أي مدى كان انخفاض التضخم في الفترة الأخيرة مشتركا بين البلدان.^{٥٢} وتشير نتائج التحليل إلى أن العوامل المشتركة الثلاثة الأولى تفسر نحو ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من الاختلاف في التضخم بين الاقتصادات المتقدمة في الفترتين ٢٠٠٠-٢٠٠٨ و٢٠٠٩-٢٠١٥ على التوالي، ونحو ٧٥٪ بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في هاتين الفترتين. وعلى الرغم من ذلك، هناك عدم تجانس كبير بين البلدان من حيث أهمية هذه العوامل. وعلى سبيل المثال، تؤدي العوامل المشتركة دورا أكبر في فرنسا وإسبانيا، في حين تؤدي العوامل الخاصة بكل بلد دورا أكبر في بلدان مثل أيسلندا وإسرائيل وجنوب إفريقيا (الشكل البياني ٣-٣-١ بالمرفق). وفي حين قد يكون هناك ارتباط بين العوامل المشتركة الثلاثة الأولى، فإن تطور أول عامل مشترك مع مرور الوقت، مثلا، يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في أسعار السلع الأولية

^{٥٢} تحليل المكونات الرئيسية هو إجراء إحصائي يحول البيانات إلى مجموعة من القيم لمتغيرات غير مترابطة خطيا — المكونات الرئيسية. راجع دراسة (Rabe-Hesketh and Everitt (2007).

الشكل البياني ٣-٣-٢ بالمرفق: العامل المشترك الأول وأسعار السلع الأولية (%)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات أسعار السلع الأولية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.
١ مؤشر الأسعار يستخدم أوزان قائمة على متوسط إيرادات الصادرات العالمية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٤.

الصاعدة، وأوضاع الأسواق المالية — بوصفها مرتبطة بقوة بالعامل المشترك الأول.

الملحق ٣-٤: محركات انخفاض التضخم في الفترة الأخيرة

الإطار التجريبي

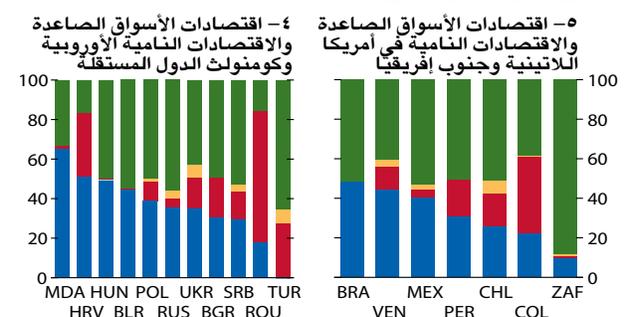
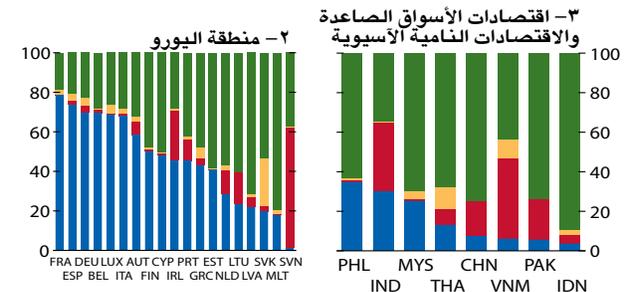
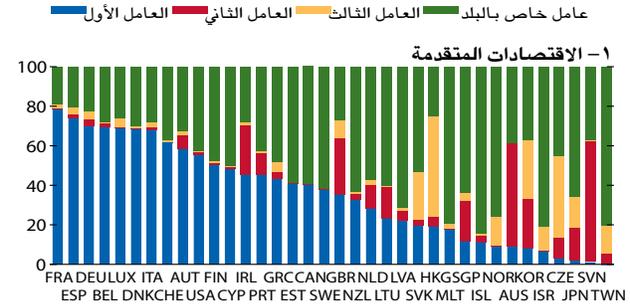
يتم تقدير النسخة التالية من معادلة منحني فيليبس:

$$\pi_t = \gamma_t \pi_{t+h}^e + (1 - \gamma_t) \pi_{t-1} + \theta_t \mu_t^c + \mu_t \pi_t^m + \varepsilon_t, \quad (3.4.1)$$

حيث تشير π_t إلى التضخم الكلي في أسعار المستهلكين، و π_{t+h}^e إلى توقعات التضخم لعدد سنوات h في المستقبل (وتستخدم توقعات لعشر سنوات في المستقبل في المواصفة الأساسية). و π_{t-1} إلى المتوسط المتحرك للتضخم على مدى الأربعة أرباع السابقة، و μ_t^c إلى البطالة الدورية، و π_t^m إلى الأسعار النسبية للواردات (معرفة على أنها مخفض أسعار الواردات بالنسبة لمخفض إجمالي الناتج المحلي)، و ε_t القيمة المتبقية.

ويُفترض أن المعامل ومعدل البطالة غير المتسارع تتبع مسارا عشوائيا مقيدا ($\mu_t > 0, \theta_t < 0, \gamma_t \in (0,1)$)، ولا

الشكل البياني ٣-٣-١ بالمرفق: نسبة الاختلاف في تضخم أسعار المستهلكين التي تفسرها العوامل المختلفة (%)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وتقديرات خبراء الصندوق.
ملحوظة: علامات البيانات تستخدم رموز البلدان للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.
= DNK = لوكسمبرغ، = FRA = فرنسا، = ESP = إسبانيا، = DEU = ألمانيا، = BEL = بلجيكا، = LUX = لكسمبرغ، = GRC = اليونان، = ITA = إيطاليا، = CHE = سويسرا، = AUT = النمسا، = USA = الولايات المتحدة الأمريكية، = FIN = فنلندا، = CYP = قبرص، = IRL = أيرلندا، = PRT = البرتغال، = GRC = اليونان، = EST = إستونيا، = CAN = كندا، = SWE = السويد، = GBR = المملكة المتحدة، = NZL = نيوزيلندا، = NLD = هولندا، = LTU = ليتوانيا، = LVA = لاتفيا، = SVK = الجمهورية السلوفاكية، = HKG = هونغ كونغ، = MLT = مالطة، = SGP = سنغافورة، = ISL = آيسلندا، = NOR = النرويج، = AUS = أستراليا، = KOR = كوريا، = ISR = إسرائيل، = CZE = الجمهورية التشيكية، = JPN = اليابان، = SVN = سلوفينيا، = TWN = تايوان.
= EST = إستونيا، = NLD = هولندا، = LTU = ليتوانيا، = LVA = لاتفيا، = SVK = الجمهورية السلوفاكية، = MLT = مالطة، = SVN = سلوفينيا
= MDA = مولدوفا، = HRV = كرواتيا، = HUN = هنغاريا، = BLR = بيلاروس، = POL = بولندا، = RUS = روسيا، = UKR = أوكرانيا، = BGR = بلغاريا، = SRB = صربيا، = ROU = رومانيا، = TUR = تركيا = BRA = البرازيل، = VEN = فنزويلا، = MEX = المكسيك، = PER = بيرو، = CHL = شيلي، = COL = كولومبيا، = ZAF = جنوب إفريقيا.

(الشكل البياني ٣-٣-٢ بالمرفق) ^{٥٣} وتخلص التحليلات الإضافية باستخدام متوسط النماذج البيزية والمربعات الصغرى المرجحة إلى أن أسعار السلع الأولية تبرز بالفعل من بين متغيرات عديدة — بما في ذلك تباطؤ الإنتاج الصناعي العالمي، والنمو المخيب للأمال في اقتصادات الأسواق

^{٥٣} راجع عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: آسيا والمحيط الهادئ وتقدير التداعيات لعام ٢٠١٥ الصادر عن الصندوق (IMF 2015) للاطلاع على أدلة مماثلة.

وعملية المحاكاة عملية ديناميكية حيث إن قيمة التضخم المتأخر توضع وفق قيمها في عملية المحاكاة. وبالتالي، يدمج التفكيك تأثيرات التغيرات في التضخم المتأخر التي تعزى إلى التحركات السابقة في المتغيرات التفسيرية — والتي تصبح أكثر أهمية كلما استمر التضخم.

فحص ثبات النتائج

مقياس توقعات التضخم — تُقدر المواصفة الأساسية باستخدام توقعات التضخم لعشر سنوات في المستقبل الصادرة عن مؤسسة Consensus Economics لسببين: (١) تعتبر توقعات التضخم على المدى الطويل مؤشرا وثيقا لأهداف التضخم للبنوك المركزية، بحيث يمكن تفسير المعلمة على أنها درجة ارتباط التضخم الكلي بهدف البنك المركزي — ظاهرة عادة ما يطلق عليها «تثبيت المستوى» (دراسة Ball and Mazumder 2011)؛ و(٢) توقعات التضخم على المدى الطويل ترتبط ارتباطا أقل بالتضخم الحالي والمتأخر وبالتالي تكون أقل عرضة لمشاكل تعدد العلاقات الخطية والسببية العكسية.

ولاختبار ثبات النتائج، يجري تقدير نسختين بديلتين من المعادلة (٣-٤-١). وتستخدم النسخة الأولى توقعات التضخم لسنة في المستقبل بدلا من ١٠ سنوات في المستقبل. وتستخدم النسخة الثانية توقعات التضخم لسنة في المستقبل ولكنها تحذف التضخم المتأخر. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، كانت النتائج مماثلة إلى حد كبير للنتائج التي تم الحصول عليها في حالة السيناريو الأساسي (الشكل البياني ٣-٤-١ بالملحق، اللوحة ١).^{٥٥} غير أنه في اقتصادات الأسواق الصاعدة، يؤدي استخدام توقعات أقصر أجلا إلى قيم متبقية أصغر بكثير، وخاصة في البلدان التي يكون فيها التضخم أعلى من التوقعات على المدى الطويل (الشكل البياني ٣-٤-٢ بالملحق، اللوحتان ٢ و٣).

مقياس البطالة الدورية — عادة ما تعاني تقديرات البطالة الدورية من عدم يقين كبير. ولفحص ثبات النتائج، استخدم تقديران بديلان للبطالة الدورية وهما: (١) معدل البطالة المرشَّح لهودريك-بريسكوت، و(٢) انحرافات معدلات البطالة عن المتوسطات المتحركة لخمسة سنوات. وتشير النتائج الواردة في الشكل البياني ٣-٤-٢ بالملحق إلى أن مساهمة أسعار الواردات في التضخم ثابتة في حالة استخدام مؤشرات بديلة للتراخي الاقتصادي، ولكن تختلف مساهمة التراخي نفسه والعوامل الأخرى إلى حد ما عندما تستخدم مقاييس مختلفة.

توجد قيود على معدل البطالة غير المتسارع). ويُفترض أن البطالة الدورية تسير وفق عملية انحدار ذاتي من الدرجة الأولى:

حيث تشير u_t إلى معدل البطالة، و $u_t^c = \rho u_{t-1}^c + \varepsilon_t^u$ تشير إلى معدل البطالة غير المتسارع، ويفترض أن ε_t^u تتبع $N(0, \sigma_u^2)$.

ويقدر النموذج لكل بلد على حدة باستخدام طريقة الجوازية الكبرى استنادا إلى مرشَّح كلمان غير الخطي المقيد لعينة من ٤٤ من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة من الربع الأول من عام ١٩٩٠ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٦. ومن السمات المهمة لهذا النموذج هو أنه يسمح بالتغير الزمني لكل المعلمات من أجل رصد التغيرات في هيكل كل اقتصاد. وهناك أربع مزايا لمثل هذا النموذج مقارنة بالانحدارات المتكررة وهي: (١) أنه يسمح باستخدام جميع مشاهدات العينة لتحديد حجم كل معلم من المعلمات كل سنة — وهو ما لا يمن تطبيقه في الانحدارات المتكررة بحكم طبيعتها؛ و(٢) أن التغيرات في المعلمات في فترة معينة تأتي من الابتكارات في نفس الفترة، وليس من الصدمات التي تحدث في الفترات المجاورة؛ و(٣) أنه يعكس أن الهياكل الاقتصادية عادة ما تتغير ببطء وتعتمد على الفترة السابقة مباشرة؛ و(٤) أنه يسمح بالعلاقات غير الخطية (دراسة Swamy and Mehta 1975).

التفكيك

يتم تفكيك ديناميكيات التضخم بطريقة مماثلة للطريقة الواردة في دراسة Yellen (2015). ويتم بناء عملية التحليل من حيث انحرافات التضخم عن أهداف التضخم — باستخدام توقعات التضخم لعشر سنوات في المستقبل خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ كمؤشر بديل لأهداف التضخم. ويتم الحصول على مساهمة كل متغير تفسيري على أساس أن قيمته صفر ومقارنة توقعات النموذج بالتوقعات عندما تكون كل المتغيرات التفسيرية بقيمتها التاريخية.^{٥٦} ويتم تفكيك مساهمة أسعار الواردات في التضخم مرة أخرى إلى مساهمة في أسعار الواردات بالدولار الأمريكي والاختلافات في سعر الصرف المحلي مقابل الدولار الأمريكي. ويُحسب التراخي في سوق العمل عن طريق الاستعاضة عن سلسلة البطالة الدورية المقدره بمرشَّح كلمان — والمحمّل أن تعاني من تحيز نهاية العينة — بمقياس مشتق من تقديرات فجوة الناتج في قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي وتقديرات معامل قانون أوكن لكل البلدان الوارد في دراسة Ball, Furceri and Loungani (قيد الإصدار)؛ والقيم المتبقية معدلة وفقا لذلك.

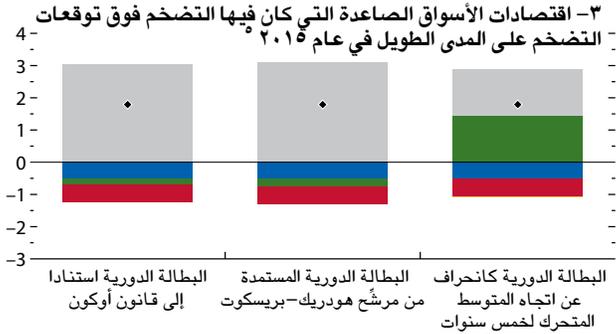
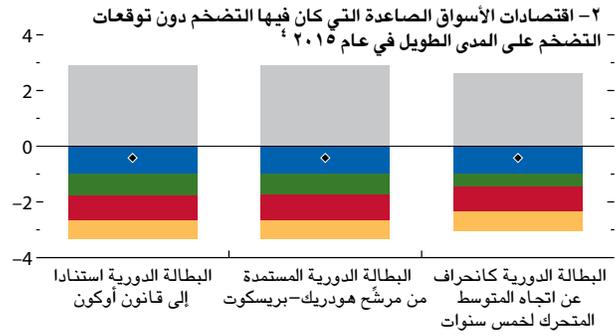
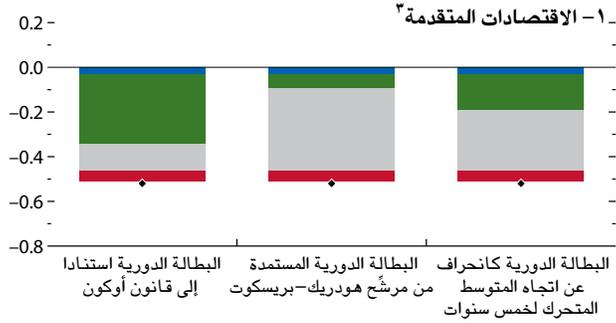
^{٥٥} النتائج في حالة توقعات التضخم لسنتين أو ثلاث سنوات في المستقبل (غير المبلغ عنها هنا لقيود المساحة) مماثلة إلى حد كبير لتوقعات التضخم لسنة واحدة في المستقبل.

^{٥٦} يفترض التحليل أن التراخي في سوق العمل وأسعار الواردات لا يتأثران بتوقعات التضخم لعشر سنوات في المستقبل، وهو ما يؤديه التحليل الإضافي بشأن تأثير هذه المتغيرين على توقعات التضخم.

الفصل ٣ انخفاض التضخم عالميا في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة

الشكل البياني ٣-٤-٢ بالمرفق: المساهمة في انحرافات التضخم عن الأهداف باستخدام مقاييس مختلفة للبطالة الدورية

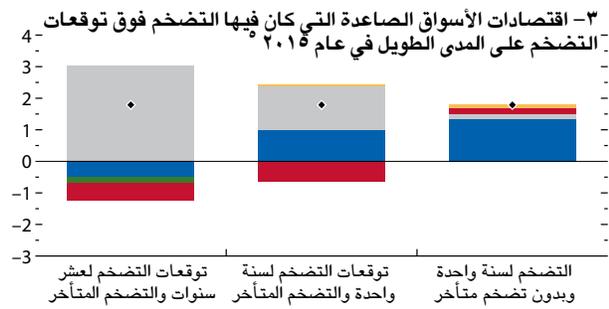
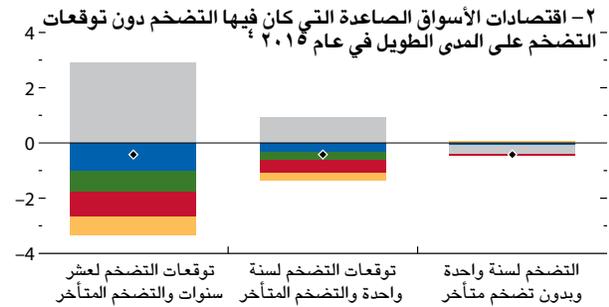
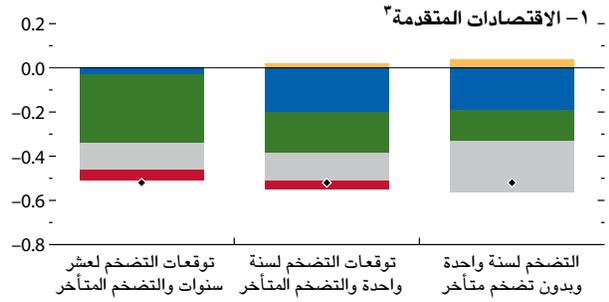
أسعار الواردات النسبية بالدولارات الأمريكية
توقعات التضخم ناقص الهدف
سعر الصرف^١
عوامل أخرى
البطالة الدورية
انحراف التضخم عن الهدف^٢



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات الآفاق العالمية؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: يعرض الشكل البياني متوسط المساهمات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥. ومعامل قانون أوكون (Okun) من دراسة Ball and others 2016. ^١ سعر الصرف معرف على أنه قيمة العملة لكل دولار أمريكي. ^٢ الهدف معرف على أنه متوسط توقعات التضخم لعشر سنوات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧. ^٣ الاقتصادات المتقدمة الواردة في الجدول ٣-١-١ بالمرفق. وتستبعد إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، والجمهورية السلوفاكية، وسلوفينيا بسبب قيمها الشاذة. ^٤ بلغاريا، والصين، وهنغاريا، وماليزيا، والمكسيك، والفلبين، وبولندا، ورومانيا، وتايلند، الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، والهند، واندونيسيا، وبيرو، وروسيا، وتركيا.

الشكل البياني ٣-٤-١ بالمرفق: المساهمة في انحرافات التضخم عن الأهداف باستخدام مقاييس مختلفة لتوقعات التضخم

أسعار الواردات النسبية بالدولارات الأمريكية
توقعات التضخم ناقص الهدف
سعر الصرف^١
عوامل أخرى
البطالة الدورية
انحراف التضخم عن الهدف^٢



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات الآفاق العالمية؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: يعرض الشكل البياني متوسط المساهمات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥. ومعامل قانون أوكون (Okun) من دراسة Ball and others 2016. ^١ سعر الصرف معرف على أنه قيمة العملة لكل دولار أمريكي. ^٢ الهدف معرف على أنه متوسط توقعات التضخم لعشر سنوات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧. ^٣ الاقتصادات المتقدمة الواردة في الجدول ٣-١-١ بالمرفق. وتستبعد إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، والجمهورية السلوفاكية، وسلوفينيا بسبب قيمها الشاذة. ^٤ بلغاريا، والصين، وهنغاريا، وماليزيا، والمكسيك، والفلبين، وبولندا، ورومانيا، وتايلند، الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، والهند، واندونيسيا، وبيرو، وروسيا، وتركيا.

الشكل البياني ٣-٤-٣ بالمرفق: ارتباط تراخي الصناعات التحويلية في الصين واليابان والولايات المتحدة بمساهمة أسعار الواردات في التضخم في بلدان أخرى

واليابان والولايات المتحدة — وتطورات التضخم في بلدان أخرى، يجري تقدير المعادلة التالية لكل اقتصاد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة المشمولة في العينة والبالغة ٤٤ اقتصادا:

$$I_{i,t} = \alpha + \beta S_t + \delta X_t + \varepsilon_{i,t} \quad (٣-٤-٢)$$

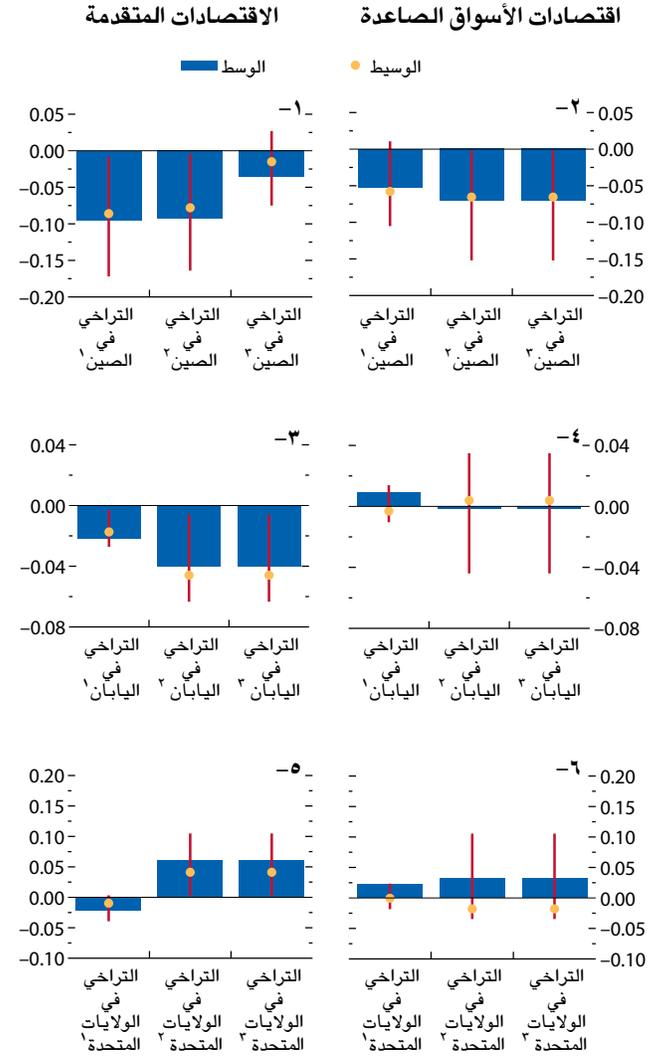
حيث تشير I إلى مساهمة أسعار الواردات في التضخم المقدرة باستخدام المعادلة (٣-٤-١)، و S إلى التراخي في الصناعات التحويلية؛ و X إلى الصين أو اليابان والولايات المتحدة؛ و X إلى مجموعة من المتغيرات الضابطة، وتشمل عوامل عالمية، مثل التغيرات الحالية والماضية في أسعار النفط وفجوة الناتج العالمية — المعرفة على أنها المتوسط المرجح بإجمالي الناتج المحلي والمقوم بالدولار الأمريكي لفجوة الناتج عبر البلدان^{٥٦}. وتشير نتائج التحليل إلى أن مساهمة أسعار الواردات في التضخم في العديد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة ترتبط ارتباطا قويا بالتراخي في الصناعات التحويلية في الصين واليابان والولايات المتحدة. والارتباط أكثر قوة وثباتا ودقة بالنسبة للصين. وعلى وجه الخصوص، ترتبط الزيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في تراخي الصناعات التحويلية في الصين، في المتوسط، بانخفاض التضخم في الاقتصادات الأخرى بمقدار ٠,٠٤ نقطة مئوية إلى ٠,١ نقطة مئوية (الشكل البياني ٣-٤-١)، وكانت العلاقة في الاقتصادات المتقدمة أقوى من العلاقة في اقتصادات الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٣-٤-٢ بالمرفق).

وتم أيضا تقدير المعادلة (٣-٤-٢) باستخدام نموذج السلاسل الزمنية المقطعية بتأثيرات ثابتة لكل بلد. وتبين النتائج أن الارتباط بالتراخي في الصناعات التحويلية في الصين كبيرا عند فترة الثقة البالغة ٩٠٪ وثابتة في حالة تحييد أثر المتغيرات العالمية (الشكل البياني ٣-٤-٤ بالمرفق). وأخيرا، يخلص المزيد من التحليل إلى أن هذا الارتباط أكبر في البلدان التي تربطها علاقات تجارية أقوى مع الصين، مما يوفر أدلة إضافية على تأثيرات التداعيات من خلال السلع التجارية.

الملحق ٣-٥: تأثير صدمات التضخم على توقعات التضخم

يتبع المنهج الاقتصادي القياسي المستخدم لتقييم تأثير صدمات التضخم على توقعات التضخم المنهج المستخدم

^{٥٦} تستخدم مساهمة أسعار الواردات في التضخم كمتغير مستقل لتوفير مقياس مباشر للارتباط بين الطاقة الفائضة في الصناعات التحويلية في الاقتصادات الكبيرة ومعدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى. ويتم التوصل إلى نتائج مماثلة عندما تستخدم أسعار الواردات على أنها المتغير التابع (ويحسب تأثير التراخي في الصناعات التحويلية عن طريق إعادة تحديد حجم تأثير التراخي في الصناعات التحويلية على أسعار الواردات بأسعار الواردات على التضخم).

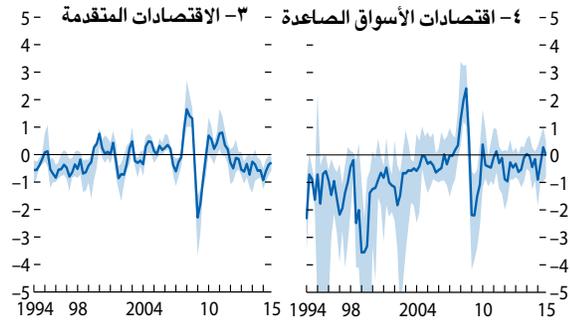
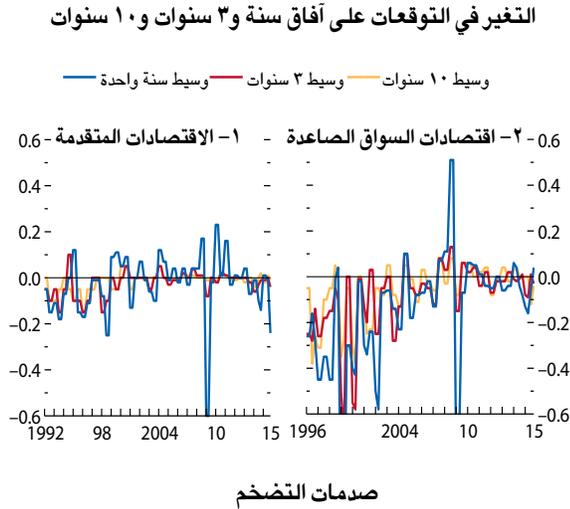


المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: الخطوط الرأسية تشير إلى المديات بين الربيعات. ويعرض هذا الشكل البياني معالم التراخي الصناعي من انحدارات لمساهمة أسعار الواردات للتضخم على التراخي الصناعي ومتغيرات أخرى. لم تستخدم عوامل لتحديد الأثر. تحييد أثر التراخي في الصناعات التحويلية في الاقتصاديين الآخرين، والتغير في أسعار النفط وفجوة الناتج العالمي. تحييد أثر فجوة الناتج العالمي والتغير في أسعار النفط في الأربعة أرباع الحالية والسابقة.

الطاقة الفائضة في الصناعات التحويلية في الصين واليابان والولايات المتحدة، والتضخم في اقتصادات الأخرى

لاستكشاف العلاقة بين الطاقة الفائضة في الصناعات التحويلية في الاقتصادات الكبيرة الرئيسية — الصين

الشكل البياني ٣-٥-١ بالمرفق: التغيير في توقعات التضخم وصدّات التضخم (نقاط مئوية)

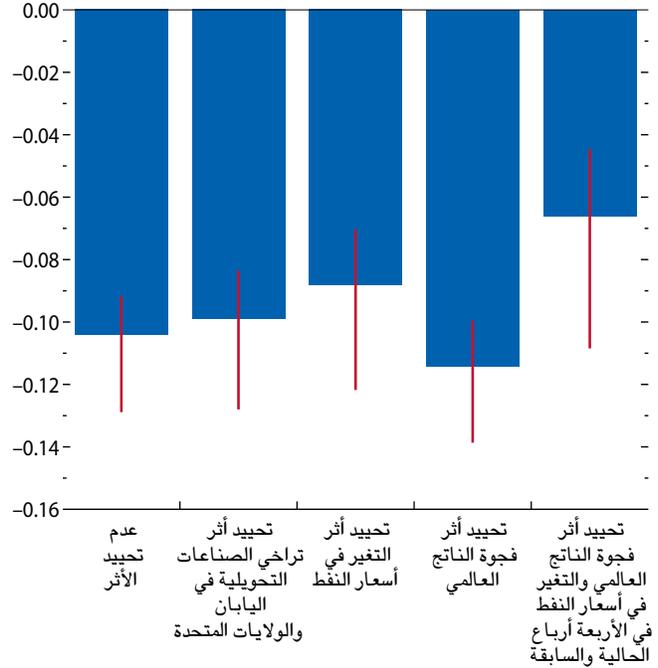


المصادر: مؤسسة Consensus Economics ومؤسسة Haver Analytics وحسابات خبراء الصندوق.
ملحوظة: البيانات المستخدمة في هذا الشكل البياني ربع سنوية. وفي اللوحين ٣ و٤، يشير الخطان الأزرقان إلى وسيط صدّات التضخم، والمنطقتين المظلتين تشيران إلى المديتين الربيعيات.

الزمنية القصيرة لمجموعتي البلدان. وسلكت التوقعات مسارا تصاعديا طوال تسعينات القرن الماضي في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة نظرا لتحسن الأطر النقدية وانخفاض التضخم. وكان هذا الاتجاه قويا للغاية في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وكانت توقعات التضخم مستقرة بشكل ملحوظ طوال الألفينات في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في الأفق الزمنية الطويلة، ولكن زادت تقلباتها في الفترة الأخيرة. وفي المقابل، كانت تقلبات التوقعات في اقتصادات الأسواق الصاعدة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥ أقل مما كانت في العقد الماضي.

وكانت صدّات التضخم متواضعة نسبيا في الاقتصادات المتقدمة، باستثناء الفترة المحيطة بالأزمة المالية العالمية. وكانت معظم هذه الصدّات سالبة في التسعينات

الشكل البياني ٣-٤-٤ بالمرفق: ارتباط تراخي الصناعات التحويلية في الصين بمساهمة أسعار الواردات في التضخم في اقتصادات أخرى: نتائج من انحدار البيانات المقطعية



المصادر: مؤسسة Consensus Economics ومؤسسة Haver Analytics ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية؛ وحسابات خبراء الصندوق.
ملحوظة: يعرض الشكل البياني معامل تراخي الصناعات التحويلية في الصين من عمليات انحدار للبيانات المقطعية. والأعمدة تشير إلى القيم الوسيطة. والخطوط الرأسية تشير إلى فاصل ثقة بنسبة ٩٠٪.

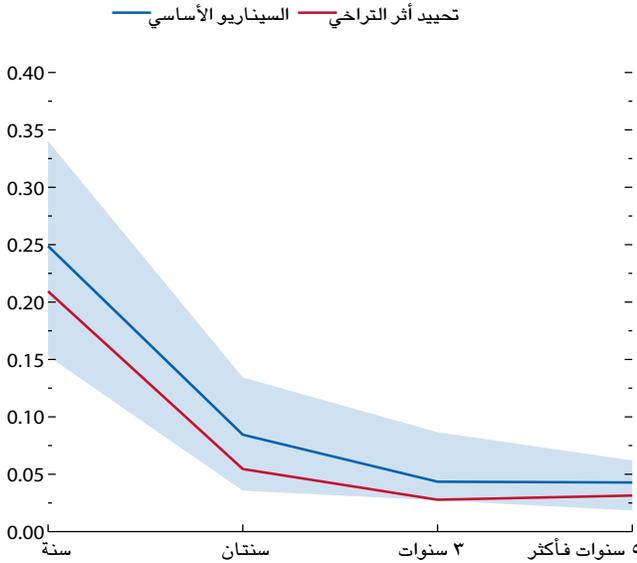
في دراسة (Levin, Natalucci, and Piger (2004)، والذي يربط التغيرات في توقعات التضخم بالتغيرات في التضخم. وعلى وجه الخصوص، يتم تقدير المعادلة التالية لكل بلد على حدة:

$$\Delta \pi_{t+h}^e = \beta^h \pi_t^{news} + \epsilon_{t+h} \quad (٣-٥-١)$$

حيث تشير $\Delta \pi_{t+h}^e$ إلى الفرق الأول في توقعات التضخم لعدد h سنوات في المستقبل؛ و π_t^{news} مقياس لصدّات التضخم — المعرفة على أنها الفرق بين التضخم الفعلي وتوقعات التضخم على المدى المتوسط من مؤسسة Consensus Economics؛ والمعامل β^h يرصد درجة ثبات توقعات التضخم لعدد h من السنوات في المستقبل — وهو ما يشار إليه على أنه «تثبيت الصدمة» (Ball and Mazumder 2011).

ويبين الشكل البياني ٣-٥-١ بالمرفق تطور متغيرات الجانب الأيسر (اللوحة العليا) والجانب الأيمن (اللوحة السفلى) من المعادلة (٣-٥-١) للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وكانت توقعات التضخم أكثر تقلبا في الأفق

الشكل البياني ٣-٥-٢ بالمرفق: حساسية توقعات التضخم عند تحييد أثر التراخي: الاقتصادات المتقدمة



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء الصندوق.
ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني استجابة توقعات التضخم على آفاق مختلفة لزيادة غير متوقعة قدرها نقطة مئوية واحدة في التضخم استناداً إلى معامل من عمليات انحدار ساكنة لكل بلد. ويقوم السيناريو البديل (الخط الأحمر) بتحييد أثر التغير في توقعات معدل البطالة لسنة واحدة في المستقبل. والحساسية لأكثر من ٥ سنوات هي متوسط التقديرات باستخدام توقعات التضخم لخمس وعشر سنوات في المستقبل. والخطوط الصلبة تشير إلى وسيط استجابة توقعات التضخم عبر البلدان في حين أن المنطقة المظلمة تشير إلى المدى بين الربيعات للاستجابات في إطار مواصفة السيناريو الأساسي.

$$\pi_t^{news} = \alpha + \beta \pi_t^{oil} + \epsilon_t \quad (٣-٥-٣)$$

حيث تشير π_t^{oil} إلى تضخم سعر النفط. وتفكك بعد ذلك صدمات التضخم إلى جزء مدفوع بتغيرات في أسعار النفط (قيم مطابقة) وجزء غير متعلق بأسعار النفط (قيم متبقية). وأخيراً، يجري تقدير المعادلة التالية للبلدان التي تكون أسعار الفائدة الأساسية فيها عند النطاق الأدنى الفعلي على مدى الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥.^{٥٨}

$$\Delta \pi_{t+h}^e = \alpha + \theta \pi_t^{news,oil} + \gamma \pi_t^{news,core} + \epsilon_{t+h} \quad (٤-٥-٣)$$

حيث تشير $\pi_t^{news,oil}$ إلى صدمات التضخم المدفوعة بتغيرات في أسعار النفط، و $\pi_t^{news,core}$ إلى صدمات التضخم غير المتعلقة بالتغيرات في أسعار النفط. ويشير هذا التحليل إلى أن حساسية توقعات التضخم لثلاث سنوات في المستقبل لصدمات أسعار النفط في البلدان التي

^{٥٨} الاقتصادات التي تكون عند النطاق الأدنى الصفري معرفة على أنها اقتصادات متقدمة كانت أسعار الفائدة الأساسية أو أسعار الفائدة الاسمية على المدى القصير فيها قدرها ٥٠ نقطة أساس أو أقل في وقت ما خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥.

نظراً لانخفاض التضخم، ولكنها كانت قريبة من الصفر في الألفينات. ومنذ عام ٢٠١١، كان وسيط صدمات التضخم في الاقتصادات المتقدمة سالبا. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، كانت صدمات التضخم سالبة في المتوسط في التسعينات وأوائل الألفينات، وسالبة ولكن بقدر أقل في الفترة الأخيرة.

فحوص الثبات

من المحتمل أن تكون التغيرات في التضخم الحالي والمتوقع مدفوعة بتغيرات في التوقعات بشأن حالة الاقتصاد في المستقبل. وعلى سبيل المثال، إذا كانت الشركات والأسر تتوقع أن يكون الاقتصاد في حالة ركود في المستقبل القريب وأن التضخم سيكون أقل مما هو عليه الآن، فإنها ستبدأ في خفض نفقاتها الاستهلاكية والاستثمارية، مما يضع ضغوط خافضة على التضخم الآن. وفي هذه الحالة، ستخفص توقعات التضخم والتضخم نفسه، ولكن سيكون هذا الانخفاض مدفوعاً بعامل ثالث (التوقعات بشأن التراخي في المستقبل)، وليس بعلاقة سببية من صدمات التضخم على توقعات التضخم وخاصة على الأفق الزمني القصير.

ولفحص ما إذا كانت النتائج مدفوعة بهذه الآلية، يتم رفع المواصفة الأساسية بإضافة تغير في التوقعات بشأن حالة الاقتصاد في المستقبل، باستخدام كمؤشر بديل التغير في توقعات معدل البطالة بعد سنة مقارنة بتنبؤات مؤسسة Consensus Forecasts (Δu_{t+1}).^{٥٧}

$$\Delta \pi_{t+h}^e = \beta^h \pi_t^{news} + \delta_t \Delta u_{t+1}^e + \epsilon_{t+h} \quad (٢-٥-٣)$$

وتشير النتائج الواردة في الشكل البياني ٣-٥-٢ بالملحق إلى أن قيم الحساسية التي تم الحصول عليها بعد تحييد أثر التوقعات بشأن التراخي في المستقبل لا تختلف إحصائياً عن تلك القائمة في حالة السيناريو الأساسي.

وأخيراً، تكون النتائج ثابتة أيضاً عند النظر في التغيرات في التضخم أو انحرافات التضخم عن الأهداف كمقاييس بديلة لصدمات التضخم.

تضخم سعر النفط مقابل التضخم الأساسي

بالنسبة للبلدان التي لديها قيد على النطاق الأدنى الصفري، يتم تفكيك توقعات صدمات التضخم مرة أخرى إلى تلك الناشئة عن تغيرات في: (١) تضخم أسعار النفط، و (٢) التضخم الأساسي. وللقيام بذلك، تجرى عملية انحدار لمفاجآت التضخم على تضخم أسعار النفط لكل بلد على حدة:

^{٥٧} في حين أنه من المفضل إدراج التغير في توقعات معدل البطالة لنفس أفق توقعات التضخم على الجانب الأيسر، فإن هذه البيانات غير متاحة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم جمع معدلات البطالة لسنة واحدة في المستقبل لعدد ١٢ اقتصاداً متقدماً: وبالتالي فإن العينة الواردة في فحص الثبات هذا أصغر من العينة الواردة في الجزء الرئيسي من التحليل.

الفصل ٣ انخفاض التضخم عالميا في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة

وأكثر) وأسعار السلع الأولية الكلية بدلا من أسعار النفط. وتشير النتائج إلى عدم انفلات توقعات التضخم لمجرد الانخفاض الحاد في أسعار النفط وأسعار السلع الأولية الأخرى.

تكون عند النطاق الأدنى الفعلي مماثلة جدا لصدمات التضخم الأساسي. وكانت الحساسية في الحالتين قدرها نحو ٠,٠٣. ويظل النمط الكيفي دون تغيير عند فحص توقعات التضخم على أفق زمنية أطول (خمس سنوات

- Monetary Policy Implications.” NBER Working Paper 21726, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.
- Blanco, Andres. 2015. “Optimal Inflation Target in an Economy with Menu Costs and an Occasionally Binding Zero Lower Bound.” Unpublished.
- Buiter, Willem, and Nikolaos Panigirtzoglou. 1999. “Liquidity Traps: How to Avoid Them and How to Escape Them.” NBER Working Paper 7245, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.
- Calvo, Guillermo, Fabrizio Coricelli, and Pablo Ottonello. 2012. “Labor Market, Financial Crises and Inflation: Jobless and Wageless Recoveries.” NBER Working Paper 18480, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.
- Catão, Luis A. V., and Roberto Chang. 2011. “Global Food Prices and Inflation Targeting.” VoxEU, January 27.
- Celasun, Oya, Roxana Mihet, and Lev Ratnovski. 2012. “Commodity Prices and Inflation Expectations in the United States.” IMF Working Paper 12/89, International Monetary Fund, Washington.
- Christensen, Jens H. E., Jose A. Lopez, and Glenn D. Rudebusch. 2010. “Inflation Expectations and Risk Premiums in Arbitrage-Free Model of Nominal and Real Bond Yields.” *Journal of Money, Credit and Banking* 42 (S1): 143–78.
- Chung, Hess, Jean-Philippe Laforte, David Reifschneider, and John C. Williams. 2012. “Have We Underestimated the Likelihood and Severity of Zero Lower Bound Events?” *Journal of Money, Credit and Banking* 44: 47–82.
- Clarida, Richard H., and Daniel Waldman. 2008. “Is Bad News About Inflation Good News for the Exchange Rate? And, If So, Can That Tell Us Anything about the Conduct of Monetary Policy?” In *Asset Prices and Monetary Policy*, edited by John Y. Campbell. University of Chicago Press: Chicago.
- Cloyne, James, Lena Boneva, Martin Weale, and Tomas Wieladek. 2016. “The Effect of Unconventional Monetary Policy on Inflation Expectations: Evidence from Firms in the United Kingdom.” External MPC Unit Discussion Paper 47.
- Cochrane, John. 2016. “The New-Keynesian Liquidity Trap.” Stanford University. Unpublished.
- Coibion, Olivier, and Yuriy Gorodnichenko. 2015. “Is the Phillips Curve Alive and Well after All? Inflation Expectations and the Missing Disinflation.” *American Economic Journal: Macroeconomics* 7 (1): 197–232.
- Coibion, Olivier, Yuriy Gorodnichenko, and Johannes Wieland. 2012. “The Optimal Inflation Rate in New Keynesian Models: Should Central Banks Raise Their Inflation Targets in Light of the Zero Lower Bound?” *Review of Economic Studies* 79 (4): 1371–406.
- Crowe, Christopher, and Ellen E. Meade. 2007. “The Evolution of Central Bank Governance around the World.” *Journal of Economic Perspectives* 21 (4): 69–90.
- Cukierman, Alex, Steven B. Webb, and Bilin Neyapti. 1992. “Measuring the Independence of Central Banks and Its Effect
- Abrahams, Michael, Tobias Adrian, Richard K. Crump, and Emanuel Moench. 2012. “Decomposing Real and Nominal Yield Curves.” *Federal Reserve Bank of New York Staff Reports* 570, September (revised October 2013).
- Ahn, JaeBin, Chang-Gui Park, and Chanho Park. 2016. “Pass-Through of Imported Inputs Prices to Domestic Producer Prices: Evidence from Sector-Level Data.” IMF Working Paper 16/23, International Monetary Fund, Washington.
- Akerlof, George, William T. Dickens, and George Perry. 1996. “The Macroeconomics of Low Inflation.” *Brookings Papers on Economic Activity* (1): 1–59.
- Alici, Ali, Olivier Bizimana, Silvia Domit, Emilio Fernandez Corugedo, Douglas Laxton, Kadir Tanyeri, Hou Wang, and Fan Zhang. 2015. “Multivariate Filter Estimation of Potential Output for the Euro Area and the United States.” IMF Working Paper 15/253, International Monetary Fund, Washington.
- Anderson, Derek, Dennis Botman, and Ben Hunt. 2014. “Is Japan’s Population Aging Deflationary?” IMF Working Paper 14/139, International Monetary Fund, Washington.
- Arbatli, Elif, Dennis Botman, Kevin Clinton, Pietro Cova, Vitor Gaspar, Zoltan Jakab, Douglas Laxton, Constant Aime Lonkeng Ngouana, Joannes Mongardini, and Hou Wang. 2016. “Reflating Japan: Time to Get Unconventional?” IMF Working Paper 16/157, International Monetary Fund, Washington.
- Auer, Rapahel, and Aaron Mehrotra. 2014. “Trade Linkages and the Globalization of Inflation in Asia and the Pacific.” *Journal of International Money and Finance* 49 (A): 129–51.
- Ball, Laurence, Davide Furceri, and Prakash Loungani. Forthcoming. “Does One Law Fit All? Okun’s Law in Advanced and Developing Economies.” IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington.
- Ball, Laurence, and Sandeep Mazumder. 2011. “Inflation Dynamics and the Great Recession.” *Brookings Papers on Economic Activity*, Spring.
- Benhabib, Jess, Stephanie Schmitt-Grohé, and Martín Uribe. 2002. “Avoiding Liquidity Traps.” *Journal of Political Economy* 110 (3): 535–63.
- Bernanke, Ben. 2002. “Deflation: Making Sure It Doesn’t Happen Here.” Speech to the National Economists Club, Washington, November 21.
- . 2010. “The Economic Outlook and Monetary Policy.” Speech delivered at the Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Symposium, Jackson Hole, Wyoming, August 27.
- , and Truman F. Bewley. 1999. “Why Wages Don’t Fall during a Recession.” Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts.
- Bernanke, Ben, and Mark Gertler. 1999. “Monetary Policy and Asset Price Volatility,” presented at the Federal Reserve Bank of Kansas City’s symposium, “New Challenges for Monetary Policy,” Jackson Hole, Wyoming, August 26–28.
- Blanchard, Olivier, Eugenio Cerutti, and Lawrence Summers. 2015. “Inflation and Activity—Two Explorations and Their

- Gürkaynak, Refet S., Brian Sack, and Jonathan H. Wright. 2010. "The TIPS Yield Curve and Inflation Compensation." *American Economic Journal: Macroeconomics* 2 (1): 70–92.
- Gürkaynak, Refet S., and Justin Wolfers. 2007. "Macroeconomic Derivatives: An Initial Analysis of Market-Based Macro Forecasts, Uncertainty, and Risk." *NBER International Seminar on Macroeconomics 2005* (2): 11–50.
- Hofmann, Boris, and Feng Zhu. 2013. "Central Bank Asset Purchases and Inflation Expectation." *BIS Quarterly Review* (March): 23–35.
- International Monetary Fund. 2003. "Deflation: Determinants, Risks, and Policy Options—Findings of an Interdepartmental Task Force." Washington, June.
- . 2006. Chapter 3, "How Has Globalization Affected Inflation?" In *World Economic Outlook*. Washington, April.
- . 2013. Chapter 3, "The Dog That Didn't Bark: Has Inflation Been Muzzled or Was It Just Sleeping?" In *World Economic Outlook*. Washington, April.
- . 2014. "Japan: 2014 Article IV Consultation—Staff Report." IMF Country Report 14/236. Washington.
- . 2015. *2015 Spillover Report*. Washington, June.
- . 2016a. "Japan: 2016 Article IV Consultation—Staff Report." IMF Country Report 16/267, Washington.
- . 2016b. "The People's Republic of China: 2016 Article IV Consultation—Staff Report." IMF Country Report 16/270, Washington.
- . 2016c. "United States: 2016 Article IV Consultation—Staff Report." IMF Country Report 16/226, Washington.
- Ito, Takatoshi, and Frederic S. Mishkin. 2006. "Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem." In *Monetary Policy with Very Low Inflation in the Pacific Rim*. NBER-EASE 15: 131–202. Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research.
- Juselius, Mikael, and Előd Takáts. 2015. "Can Demography Affect Inflation and Monetary Policy?" BIS Working Paper 485, Bank for International Settlements, Basel.
- Koo, Richard. 2008. *The Holy Grail of Macro Economics: Lessons from Japan's Great Recession*. Singapore: John Wiley & Sons (Asia).
- Krishnamurthy, Arvind, and Annette Vissing-Jorgenson. 2011. "The Effects of Quantitative Easing on Interest Rates: Channels and Implications for Policy." *Brookings Papers on Economic Activity* (2).
- Kuroda, Haruhiko. 2013. "Overcoming Deflation and After." Speech at the Meeting of Councillors of Nippon Keidanren (Japan Business Federation), Tokyo, December 25.
- Kuttner, Kenneth N., and Adam S. Posen. 2002. "Fiscal Policy Effectiveness in Japan." *Journal of the Japanese and International Economies* 16 (4): 536–58.
- Leigh, Daniel. 2010. "Monetary Policy and the Lost Decade: Lessons from Japan." *Journal of Money, Credit and Banking* 42 (5): 833–57.
- Levin, Andrew T., Fabio M. Natalucci, and Jeremy M. Piger. 2004. "The Macroeconomic Effects of Inflation Targeting." on Policy Outcomes." *World Bank Economic Review* 6 (3): 353–98.
- D'Amico, Stefania, Don H. Kim, and Min Wei. 2014. "Tips from TIPS: The Informational Content of Treasury Inflation-Protected Security Prices." Finance and Economics Discussion Series 2014–24, Federal Reserve Board, Washington.
- Daly, Mary, and Bart Hobijn. 2015. "Why Is Wage Growth So Slow?" *Federal Reserve Bank of San Francisco Economic Letter* 2015–01, January 5.
- Daly, Mary, Bart Hobijn, and Brian Lucking. 2012. "Why Has Wage Growth Stayed Strong?" *Federal Reserve Bank of San Francisco Economic Letter* 2012–10, April 2.
- Dincer, N. Nergiz, and Barry Eichengreen. 2014. "Central Bank Transparency and Independence: Updates and New Measures." *International Journal of Central Banking* 10 (1): 189–259.
- Eggertsson, Gauti B. 2006. "Fiscal Multipliers and Policy Coordination." *Federal Reserve Bank of New York Staff Reports* 241.
- , and Michel Woodford. 2003. "The Zero Bound on Interest Rates and Optimal Monetary Policy." *Brooking Papers on Economic Activity* 1: 139–211.
- End, Nicolas, Sampawende J. A. Tapsoda, Gilbert Terrier, and Renaud Duplay. 2015. "Deflation and Public Finances: Evidence from the Historical Records." IMF Working Paper 15/176, International Monetary Fund, Washington.
- Fisher, Irving. 1933. "The Debt-Deflation Theory of Great Depressions." *Econometrica* 1 (4): 337–57.
- Fuhrer, Jeffrey. 1995. "The Phillips Curve Is Alive and Well." *New England Economic Review* (March/April).
- Galí, Jordi, and Mark Gertler. 1999. "Inflation Dynamics: A Structural Econometric Approach." *Journal of Monetary Economics* 44 (2): 195–222.
- Garcia, Juan Angel, and Adrian Van Rixtel. 2007. "Inflation-Linked Bonds from a Central Bank Perspective." Occasional Paper Series No. 62, European Central Bank, Frankfurt.
- Garcia, Juan Angel, and Thomas Werner. 2014. "Inflation Compensation and Inflation Risk Premia in the Euro Area Term Structure of Interest Rates." *Developments in Macro-Finance Yield Curve Modelling*, edited by Jagjit S. Chadha, Alain C. J. Durré, Michael A. S. Joyce, and Lucio Sarno. Cambridge: Cambridge University Press.
- Gaspar, Vittor, Maurice Obstfeld, and Ratna Sahay. Forthcoming. "Macroeconomic Management when Policy Space Is Constrained: A Comprehensive, Consistent, and Coordinated Approach to Economic Policy." IMF Staff Discussion Note, International Monetary Fund, Washington.
- Gelos, Gaston, and Yulia Ustyugova. 2012. "Inflation Responses to Commodity Price Shocks: How and Why Do Countries Differ?" IMF Working Paper 12/225, International Monetary Fund, Washington.
- Guidolin, Massimo, and Christopher J. Neely. 2010. "The Effects of Large-Scale Asset Purchases on TIPS Inflation Expectations." *Economic Synopses* 26, Federal Reserve Bank of St. Louis.

- Svensson, Lars E. O. 2001. "The Zero Bound in an Open Economy: A Foolproof Way of Escaping from a Liquidity Trap." *Monetary and Economic Studies* 277–321.
- Swamy, P. A. V. B., and J.S. Mehta. 1975. "Bayesian and Non-Bayesian Analysis of Switching Regressions and a Random Coefficient Regression Model." *Journal of the American Statistical Association* 70: 593–602.
- Swanson, Eric T. 2016. "Measuring the Effects of Federal Reserve Forward Guidance and Asset Purchases on Financial Markets." https://www.economicdynamics.org/meetpapers/2016/paper_1222.pdf.
- Syed, Murtaza, Kenneth Kang, and Kiichi Tokuoka. 2009. "Lost Decade in Translation: What Japan's Banking Crisis Could Portend about Recovery from the Great Recession." IMF Working Paper 09/282, International Monetary Fund, Washington.
- Tytell, Irina, and Shang-Jin Wei. 2004. "Does Financial Globalization Induce Better Macroeconomic Policies?" IMF Working Paper 04/84, International Monetary Fund, Washington.
- Werning, Iván. 2012. "Managing a Liquidity Trap: Monetary and Fiscal Policy." Manuscript. Massachusetts Institute of Technology, Cambridge.
- Williams, John. 2014. "Monetary Policy at the Zero Lower Bound: Putting Theory into Practice." Brookings Institution, Washington.
- Wright, Jonathan H. 2012. "What Does Monetary Policy Do to Long-Term Interest Rates at the Zero Lower Bound?" *The Economic Journal* 122: 447–466.
- Yellen, Janet L. 2015. "Inflation Dynamics and Monetary Policy." The Philip Gamble Memorial Lecture, University of Massachusetts, Amherst, September 24.
- Yu, Edison. 2016. "Did Quantitative Easing Work?" Economic Insights, Federal Reserve Bank of Philadelphia Research Department, First Quarter.
- Federal Reserve Bank of St. Louis Review* 86 (July/August): 51–80.
- National Association of Manufacturers. 2016. "Global Manufacturing Economic Update: June 2016." <http://www.nam.org/Newsroom/eNewsletters/Global-Manufacturing-Economic-Update/2016/Global-Manufacturing-Economic-Update--June-2016>.
- Obstfeld, Maurice, Kevin Clinton, Douglas Laxton, Ondra Kamenik, Yulia Ustyugova, and Hou Wang. Forthcoming. "How to Improve Inflation Targeting in Canada." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. 2015. "Capacity Developments in the World Steel Industry." <http://www.oecd.org/sti/ind/Capacity-Developments-Steel-Industry.pdf>.
- Poloz, Stephen S. 2014. "Integrating Uncertainty and Monetary Policy-Making: A Practitioner's Perspective." Discussion Papers 14–6, Bank of Canada.
- Porcellacchia, Davide. 2016. "Wage-Price Dynamics and Structural Reforms in Japan." IMF Working Paper 16/20, International Monetary Fund, Washington.
- Posen, Adam S. 2000. "The Political Economy of Deflationary Monetary Policy." In *Japan's Financial Crisis and Its Parallels to U.S. Experience*, edited by Adam S. Posen and Ryoichi Mikitani, 194–208. Washington: Institute for International Economics.
- Rabe-Hesketh, Sophia, and Brian Everitt. 2007. *A Handbook of Statistical Analyses Using Stata, Fourth Edition*. Boca Raton, Florida: Chapman & Hall/CRC.
- Rogoff, Kenneth. 2003. "Globalization and Global Disinflation." Paper presented at "Monetary Policy and Uncertainty: Adapting to a Changing Economy," Federal Reserve Bank of Kansas City Conference, Jackson Hole, Wyoming, August 29.
- Stock, James, and Mark W. Watson. 2007. "Why Has U.S. Inflation Become Harder to Forecast?" *Journal of Money, Credit and Banking* 39 (s1): 3–33.

تداعيات التحول الاقتصادي في الصين والهجرة

العالمية، غير أن نطاق هذه التداعيات اتسع مؤخرًا. وبينما كان التركيز سابقًا في تحليل التداعيات ينصب غالبًا على الصدمات الاقتصادية الناشئة في الاقتصادات المتقدمة — مثل تحول مسار السياسات النقدية في الاقتصادات المؤثرة نظميًا — فإن تزايد تأثير اقتصادات الأسواق الصاعدة، التي كانت وراء الجانب الأكبر من النمو العالمي على مدار العقد الماضي والتي تمثل حاليًا أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي مع تعادل القوى الشرائية، يشير إلى أنها مصدر حيوي للتداعيات التي تشكل آفاق الاقتصاد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصدمات غير الاقتصادية تقوم حاليًا بدور أكثر أهمية.

والتداعيات العالمية لتحول الصين الجدير بالترحيب إلى مسار نمو أكثر توازنًا هي مثال على ذلك. فالنمو السريع في الصين المدفوع بالاستثمار خلال العقد الماضي شجع على توسع التجارة العالمية بدرجة كبيرة وأعطى دفعة لأسعار السلع الأولية (الشكل البياني ٤-١). ولكن في الآونة الأخيرة، تزامن تباطؤ الاستثمار الضروري في الصين وتحول مسارها الاقتصادي الحالي إلى نمو يقوده الاستهلاك مع حدوث تراجع حاد في نمو التجارة العالمية.^٢ ونظرًا لحجم الاقتصاد الصيني ودرجة انفتاحه — حيث أن الزيادة الحادة في حصة الصين من الواردات العالمية على مدار العقد الماضي جعلتها من أهم مصادر الطلب على الصادرات (أكبر عشرة) بالنسبة لأكثر من ١٠٠ اقتصاد تمثل في مجموعها ٨٠٪ تقريبًا من إجمالي الناتج المحلي العالمي — فقد زادت احتمالات انتقال آثار التداعيات الكبيرة. ويشير هذا الأمر إلى أن التحول الاقتصادي في الصين قادر على تغيير آفاق الاقتصاد العالمي والمخاطر المحيطة به. ولا غرابة أن بعض العثرات المحتملة على مسار التحول الاقتصادي في الصين هي من بين المخاطر التي تهدد التعافي الاقتصادي العالمي، إلى جانب استمرار ضعف الطلب وضعف نمو الإنتاجية في بعض الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية (راجع الفصل الأول).

ويلاحظ أن الاتجاه السعودي في الهجرة، الذي يتفاهم نتيجة أعداد اللاجئين الفارين من الصراعات الجغرافية السياسية، هو مثال على التطورات غير الاقتصادية ذات التداعيات الكبيرة. فقد أصبحت الزيادة السريعة في الهجرة الاقتصادية قضية بالغة الأهمية، كما أن أزمة اللاجئين الحالية في منطقة الشرق

^٢ راجع الفصل الثاني من هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

يمثل انتقال التداعيات عاملاً أساسياً في تحديد مسار الاقتصاد العالمي والمخاطر المحيطة به، ولكن طبيعة هذه التداعيات أخذت في التغير. فالتأثير المتنامي للاقتصادات الصاعدة يعني أن الصدمات الناشئة في هذه الاقتصادات — بما فيها الصدمات ذات الطابع غير الاقتصادي — تقوم بدور متزايد الأهمية في شتى أنحاء العالم. ولتوضيح هذه الاتجاهات العامة، يبحث هذا الفصل في التأثير العالمي لاستعادة التوازن في الصين نحو نموذج نمو أكثر قابلية للاستمرار، كما يبحث في آثار تزايد تدفقات الهجرة على الاقتصادات المنشئة والمتلقية. وبينما تتباين مصادر هذه التداعيات وقنوات انتقالها، فإن القاسم المشترك بينها هو أنها رغم تأثيرها السلبي على المدى القصير في الاقتصادات المتلقية، فإنها تسمح بتحقيق المكاسب الممكنة على المدى الطويل. فالتحول الاقتصادي في الصين، إذا ما تمت إدارته بكفاءة، سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق نمو عالمي أكثر قابلية للاستمرار، كما أن الهجرة قد تساعد في تقليص التحديات الناشئة عن شيخوخة السكان في البلدان المتلقية. واستناداً إلى مطبوعات صندوق النقد الدولي الصادرة مؤخرًا والعمل التحليلي الجديد الذي أعدته فرقة عمل الصندوق المعنية بالتداعيات، فإن هذا الفصل يتناول توثيق هذه التداعيات ومناقشة الانعكاسات على السياسات على المستويين الوطني ومتعدد الأطراف.^١

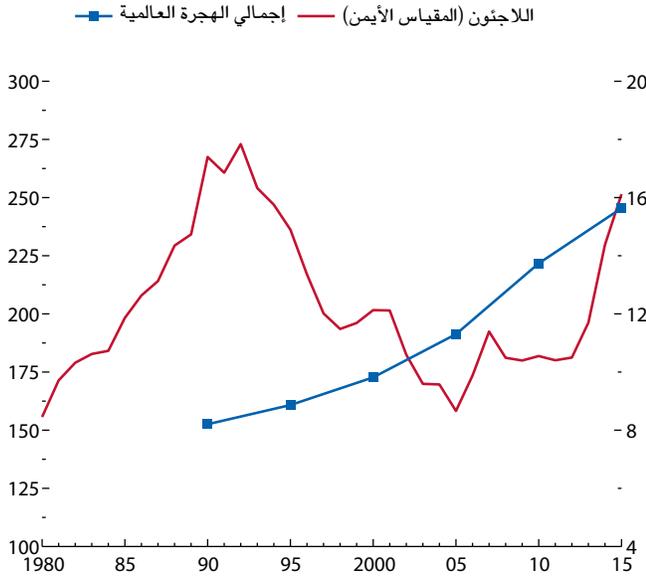
مقدمة

على غرار الحال في السابق، لا يزال انتقال التداعيات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية يحدد طبيعة الآفاق

مؤلفو هذا الفصل هم باتريك بلاغريف، وسويتا ساكسينا، واستيبان فيسبيروني (رئيس فريق العمل)، وقدم المساعدة في مجالي البحث والتحرير كل من شانفينغ فيتزاروتي، وغابي أيونيسكو، وجيفري لام. ويستند هذا الفصل إلى العمل الذي أعدته فرقة عمل الصندوق المعنية بالتداعيات، وساهم في العمل كل من باتريك بلاغريف، وألن ديزيولي، وديفيد فورسيري، وهيسوس غونزاليس-غارسيا، إمرال هيتاج، وبن هانت، وجواو جاليس، وفلورنس جوموت، وكريستينا كوليروس، وكسينيا كولوسكوفا، وفويتشك ماليشسكي، ومونتفور مالا تشيلا، ونكوندي موازي، وبابا ندياي، وهيروكو أورا، وفرانتيش ريك، وكريستيان سابوروسكي، وسويتا ساكسينا، وكاتيا سفيريزينكا، واستيبان فيسبيروني، وأرينا فيسيث، ومصطفى ينيس، وألكساندرا جينيكا، ويوانيان جانغ.

^١ استهل صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١١ إعداد تقارير محددة عن التداعيات. وظل تركيز هذه التقارير حتى عام ٢٠١٣ منصباً على الآثار الخارجية للسياسات الداخلية في خمس مناطق مؤثرة نظميًا، هي الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ومنذ عام ٢٠١٤ اتبعت هذه التقارير منهجاً أكثر تركيزاً على الجانب المواضيعي، حيث انصب تركيزها على قضايا جامعة عالمية تدور حول السياسات الاقتصادية. وبدءاً من هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي سيتم تسليط الضوء على تحليل التداعيات مرة كل عددين.

الشكل البياني ٤-٢: عدد المهاجرين الدوليين واللاجئين (بالملايين)



المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤-١: الصين: نمو إجمالي الناتج المحلي والتجارة (التغير %، على أساس ربع سنوي مقارن)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المتلقية. ويتناول القسمان توثيق التداعيات ومناقشة قضايا السياسات على المستويين الوطني ومتعدد الأطراف.

التحول الاقتصادي في الصين

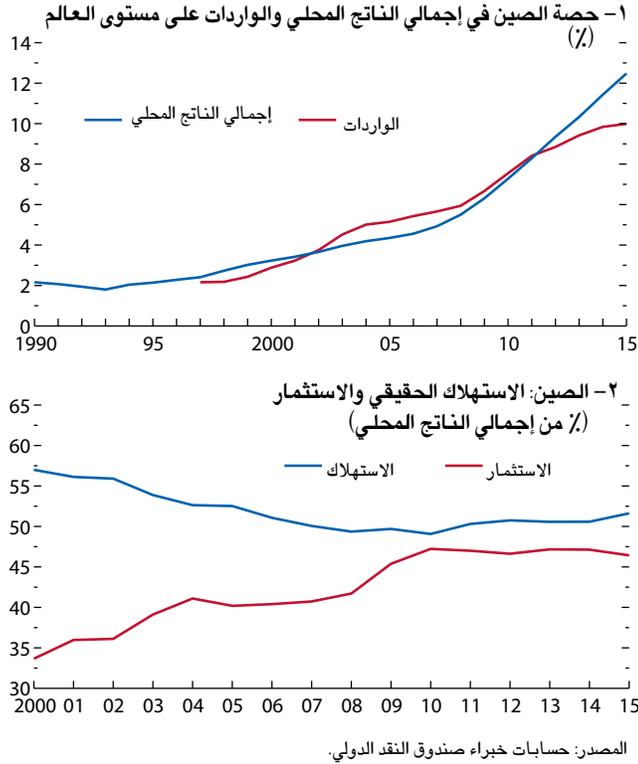
أدى النمو السريع في الصين إلى جعلها واحدا من أكبر الاقتصادات في العالم، كما أدى تزايد روابطها العالمية إلى زيادة النشاط التجاري والاقتصادي في مختلف أنحاء العالم أثناء فترة توسع اقتصادها. وفي هذا السياق، نجد أن تحول الصين الاقتصادي نحو نمو أكثر توازنا له تداعيات عالمية أيضا، تنتقل عبر التجارة وأسواق السلع الأولية وتتسبب الأسواق المالية في تضخمها. ويستتبع هذه التداعيات تأثير سلبي مباشر على الطلب العالمي، وتأثير غير مباشر من خلال الأسعار — لا سيما السلع الأولية، بالإضافة إلى الأثر الواقع على أسعار الصرف وأسواق الأصول. غير أنه من المتوقع أن تتحقق المكاسب لبعض البلدان، كالبلدان المستوردة للسلع الأولية — بما فيها بعض الاقتصادات الصاعدة — والبلدان المنتجة للسلع كثيفة الاستخدام للعمالة، وذلك في ظل ارتفاع الصين سلسلة القيمة وزيادة استيرادها للسلع الاستهلاكية. ومن شأن التحول المدار بكفاءة أن يعود بالنفع على الاقتصاد العالمي في الأجل الطويل، حيث سيؤدي إلى تحقيق نمو أكثر قابلية للاستمرار في الصين، وتحسين توزيع الموارد، والحد من احتمالات حدوث تصحيح غير منتظم — الذي غالبا ما تسببت الطفرات الائتمانية في حدوثه في اقتصادات أخرى. ويوسع الصين المساعدة في هذا الاتجاه عن طريق إدارة تحولها

الأوسط وشمال إفريقيا تتسبب في تفاقم هذا الاتجاه. فقد زاد عدد المهاجرين الدوليين من ١٥٠ مليون نسمة في ١٩٩٠ إلى ٢٥٠ مليون بنهاية عام ٢٠١٥ (الشكل البياني ٤-٢). وحدثت طفرة في تدفقات اللاجئين — مدفوعة بعوامل جغرافية-سياسية، وحروب، وصراعات — على مدار العامين الماضيين، ولا تزال هذه الطفرة مستمرة حيث تجاوزت أعداد طلبات اللجوء نصف مليون طلب خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦. وأدت هذه الطفرة إلى ازدياد عدد اللاجئين إلى قرابة ١٦ مليون نسمة بنهاية عام ٢٠١٥ — رغم أنهم لا يزالوا يمثلون نسبة صغيرة في إجمالي عدد المهاجرين. والهجرة الكبيرة، سواء كانت مدفوعة بقوى اقتصادية أم غير اقتصادية، لها تداعيات كبيرة على البلدان المرسل والمتلقي على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، وإزاء خلفية من النمو المنخفض المصحوب بزيادة عدم المساواة في العديد من البلدان، يمكن أن تؤدي الهجرة إلى تزايد مشاعر القلق إزاء العولمة، ودعم مناخ سياسي يعيق الإصلاحات الهيكلية والنمو.

ويركز القسم الأول من هذا الفصل على تأثير التحول في الصين على الاقتصاد العالمي، مع الاهتمام بالتعديلات التي تشوب مختلف قنوات انتقاله. ويركز القسم الثاني على قضايا الهجرة وتأثيرها على اقتصادات المصدر والاقتصادات

^٢ يُعرف المهاجرون بأنهم الأفراد الذين يعيشون في بلدان غير بلدان مولدهم.

الشكل البياني ٤-٣: الصين: التأثير العالمي واستعادة التوازن



انخفض معدل نمو الصادرات والواردات بنسبة ٧ نقاط مئوية و٨ نقاط مئوية، على التوالي، على مدار نفس الفترة. وتنتقل التداعيات من الصين أساساً عبر الروابط التجارية. فتباطؤ الطلب المحلي في الصين يؤثر على الواردات من الشركاء التجاريين — وبصورة أعم على التجارة العالمية. ولكن هذا التأثير يختلف فيما بين البلدان، مما يخلق فائزين وخاسرين من استعادة التوازن في الصين — كما أن التحليل المتعلق بقناة التجارة ليس مباشراً، لعدة أسباب:

- أن الصين أصبحت مدمجة تماماً في سلاسل القيمة العالمية مما يشير إلى أنها غالباً ما تنقل الصدمات من بلدان أخرى. وينبغي أن يراعى تحليل التداعيات تمييز تأثير الصين المباشر على الطلب العالمي وذلك بالتمييز بين نمو إجمالي الناتج المحلي نتيجة الطلب في الصين وذلك المصاحب للصدمات العالمية.
- وأن البلدان تتعرض لدرجات انكشاف مختلفة للطلب النهائي من الصين. ورغم أن إجمالي الانكشافات — أي حصة الصادرات إلى الصين مقارنة بإجمالي الصادرات — له دور في هذا الخصوص، فإن الأمر مختلف بين البلدان حسب قطاعات الاقتصاد الصيني التي تنكشف عليها. ومع تباطؤ طلب الاستثمار في الصين على نحو غير متوازن، نجد أن البلدان المصدرة لسلع الاستثمار — مثل بعض البلدان في منطقة اليورو — ستتأثر أكثر من البلدان

الاقتصادي بكفاءة، ولا سيما بقبول حالة التباطؤ والإفصاح بوضوح عن نواياها بشأن السياسات. وعلى المستوى العالمي، سيكون من الضروري تجنب الحمائية والاستمرار في تيسير مبادرات التكامل التجاري.

التباطؤ واستعادة التوازن وقنوات انتقال التداعيات

نظراً لمكانة الصين كثاني أكبر اقتصاد في العالم فقد أصبحت مصدراً رئيسياً للطلب العالمي. فقد ارتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي في الصين إلى ٩,٦٪ منذ عام ٢٠٠٠ مما زاد من حصة الصين في إجمالي الناتج المحلي العالمي من ٣٪ إلى ١٣٪ تقريباً في عام ٢٠١٥ (الشكل البياني ٤-٣، اللوحة ١).^٤ ومنذ أوائل الألفينات أصبح هذا النمو مدفوعاً بالاستثمار والصادرات حيث اتجه الاقتصاد الصيني إلى بناء مشروعات البنية التحتية والإسكان، واستفاد من وفرة العمالة المتاحة لإعطاء دفعة للصناعات التحويلية. وفي إطار ترسيخ هذا الاتجاه العام، جاءت استجابة الصين للأزمة المالية العالمية لتعجل من إعطاء دفعة أخرى للاستثمار في البنية التحتية في ٢٠٠٩ و٢٠١٠ — لتحقيق زيادة بمتوسط ١٧٪ في كل من هاتين السنتين. ويوحى حجم الاقتصاد الصيني الكبير بأن التطورات في الصين أدت إلى انتقال تداعيات كبيرة إلى الاقتصاد العالمي من خلال الطلب على صادرات الشركاء التجاريين. ونظراً لأهمية دور الاستثمار في البنية التحتية في التوسع الاقتصادي في الصين، فقد أفادت أيضاً البلدان المصدرة للسلع الأولية من الزيادة في الأسعار نتيجة زيادة قوة الطلب في الصين، وخاصة على المعادن غير النفيسة.

وفي الآونة الأخيرة، بدأت الصين في استعادة توازن اقتصادها من الاستثمار والصادرات إلى الاستهلاك، مما أدى إلى تراجع جزئي في مساهمتها في نمو التجارة العالمية خلال السنوات السابقة.^٥ فقد تباطأ النمو الاقتصادي، وتشير استعادة التوازن إلى تباطؤ الاستثمار بوتيرة أسرع من الاستهلاك — ففي الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ زادت حصة الاستهلاك في إجمالي الناتج المحلي من حوالي ٤٩,١٪ إلى ٥١,٦٪، بينما انخفضت حصة الاستثمار من حوالي ٤٧,٢٪ إلى ٤٦,٤٪. بالقيمة الحقيقية في الحالتين (الشكل البياني ٤-٣، اللوحة ٢). وذلك يفيد حدوث هبوط حاد في الطلب على الواردات والسلع الأولية بدرجة أكبر مما يتضح من التباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي، نظراً لأن نشاط الاستثمار أكثر كثافة لاستخدام الواردات وأشد اعتماداً على السلع الأولية. والواقع أن من أهم التطورات الناشئة عن التباطؤ في الاقتصاد الصيني خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٥ هو التباطؤ غير المتوازن في الصادرات والواردات — فقد هبط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من ٧,٨٪ في ٢٠١٣ إلى ٦,٩٪ في ٢٠١٥، بينما

^٤ على أساس إجمالي الناتج المحلي بأسعار الصرف السوقية.
^٥ للاطلاع على مناقشة مستفيضة حول استعادة التوازن الاقتصادي في الصين، راجع تقرير صندوق النقد الدولي (2015a) IMF.

كانت مقترنة بهبوط أسعار الأسهم العالمية وخفض أسعار الصرف في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

تزايد التأثير على التجارة العالمية

مع تزايد حجم الصين وتزايد انفتاح اقتصادها في أعقاب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية زادت التداعيات إلى بقية أنحاء العالم. فقد ساعد النمو السريع في الصين على مدار الخمسة عشر سنة الماضية على جعلها واحدا من أهم البلدان المؤثرة على التجارة العالمية — حيث زادت حصتها في الواردات العالمية من ٣٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٪ تقريبا في عام ٢٠١٥. وتشير الزيادة التدريجية في حجم تجارة الصين إلى احتمال تباين التداعيات بمرور الوقت. وتجري دراسة "Furceri, Jalles, and Zdzienicka (2016)" تحليلا لمعاملات تباين الوقت باستخدام أساليب التوقعات المحلية على عينة من ١٤٨ بلدا على مدار الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٤. وتبين أن التداعيات الناتجة عن صدمة سالبة مقدارها نقطة مئوية واحدة في نمو الطلب النهائي في الصين تكاد تكون ارتفعت إلى الضعف على مدار العقدين الماضيين (الشكل البياني ٤-٤). وأصبح التأثير التراكمي لصدمة الصين على إجمالي الناتج المحلي العالمي يبلغ حوالي ٠,٢٥٪. بعد عام واحد. ويتماشى هذا المعامل إلى حد كبير مع المعاملات الواردة في دراسات أخرى، التي تخلص إلى تأثير التداعيات بنسبة تتراوح بين ٠,١٪ و٠,٢٪ على إجمالي الناتج المحلي العالمي، ولكن هذه الدراسة البحثية الجديدة تستفيد بدرجة أكبر من الديناميكية الغنية للمقارنة بين بيانات السلاسل الزمنية وتوضح ازدياد أهمية التداعيات من الصين في السنوات الأخيرة واحتمالات زيادتها في المستقبل.^٧

وتبرز الروابط التجارية باعتبارها أهم قنوات انتقال التداعيات من الصين في هذه الدراسة البحثية التي صدرت مؤخرا، والتي تخلص إلى أن صادرات البلدان إلى الصين وحصة أكبر من صادرات الصناعات التحويلية في إجمالي الصادرات، تتسبب في تضخيم التداعيات.^٨ وعلى وجه التحديد، نجد أن زيادة بنسبة ١٠٪ في الصادرات إلى الصين تصاحبها زيادة في معامل التداعيات بنحو ٠,٠١ — أي ما يقارب ٥٪. وإذا أخذنا في الاعتبار أهمية هذه القناة، فما هو التأثير المباشر إذن للتحول الاقتصادي في الصين على التجارة العالمية؟ وتتناول دراسة بحثية جديدة (دراسة

^٧ ومن الأعمال البحثية الأخرى التي تتناول انتقال التداعيات من إجمالي الناتج المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي، دراسات "Cashin, Mohaddes, and Raissi (2016)؛ و "Cesa-Bianchi and Stratford (2016)؛ و "Dizioli and others (2016)؛ و "IMF 2014"؛ و "Hong and others (2016)؛ و "Duval and others (2014)؛ و "Dizioli, Hunt, and Maliszewski (2016)".

^٨ راجع دراسة "Furceri, Jalles, and Zdzienicka 2016" التي تعرض معاملات البلدان المتغيرة مع تغير الوقت وذلك ضمن بيئة إحصائية ثرية وترصد السلاسل الزمنية أهمية العوامل المختلفة في تفسير تطور معاملات التداعيات، ومنها الصادرات إلى الصين، وعناصر هذه الصادرات (السلع الأولية والصناعات التحويلية)، والعوامل المالية — حسبما ترد في مؤشر تقلبات بورصة شيكاغو لعقود الخيار (VIX).

المصدرة للسلع الاستهلاكية. وأخيرا، يلاحظ أن الصين في الوقت الراهن تنتج محليا بعض السلع الوسيطة التي كانت تستوردها في السابق (الإنتاج الداخلي)، مما يزيد من تعقيدات التحليل.

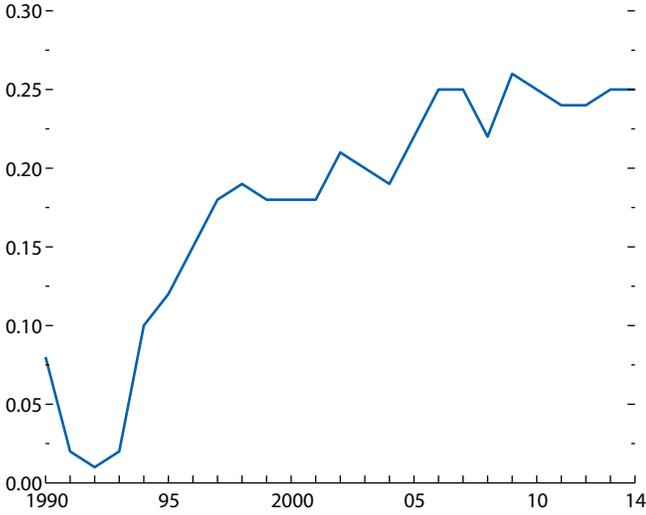
• وأنه في إطار ارتفاع الصين سلسلة القيمة، مما خفض إنتاجها من بعض السلع كثيفة الاستخدام للعمالة، تتاح الفرصة حاليا للبلدان التي تتمتع بوفرة العمالة لكي تحل محلها في إنتاج هذه السلع، ولا سيما في جنوب شرق آسيا.

وهناك قناة مهمة أخرى لانتقال التداعيات تتعلق بتأثير الصين على الأسعار العالمية، وخاصة في أسواق السلع الأولية. فالصين بلد منتج ومصدر للسلع الأولية على حد سواء. ومنذ أوائل الألفينات سجلت طفرة في حجم الطلب على السلع الأولية، وخاصة في أسواق الطاقة والمعادن غير النفيسة؛ وبنهاية عام ٢٠١٤ كان طلب الصين على المعادن يشكل أكثر من ٤٠٪ من الطلب العالمي. ونظرا لبصمة الصين الكبيرة في أسواق السلع الأولية فإن أي تباطؤ في طلب الصين يمكن أن يخلف تأثيرا كبيرا ودائما على الأسعار، وخاصة في ظل عدم المرونة السعرية للمعروض في أسواق السلع الأولية على المدى القريب والزيادات الإضافية في المعروض من المعادن في السنوات الأخيرة.^٦ وربما تكون الصناعات الصينية كذلك عاملا مساهما في «الطاقة الإنتاجية الزائدة» العالمية في بعض القطاعات، كالصلب والأسمنت، على سبيل المثال. وكانت إعانات الدعم على مدخلات الإنتاج الرئيسية — كالطاقة — إلى جانب تدفقات الائتمان للمؤسسات التي تحقق خسائر قد ساهمت في التوسع الكبير في الطاقة الإنتاجية في هذه الصناعات الأمر الذي يعيق تصحيح أوضاعها وتخفيض الأسعار العالمية.

وبينما لا يزال انتقال التداعيات مباشرة عبر القنوات المالية محدودا من الملاحظ أنه سيزداد، كما أن التطورات الجارية في الصين أصبحت تؤثر بالفعل على أسعار الأصول العالمية. فلا يزال اندماج الصين المالي في الأسواق العالمية محدودا، مما يعني أن التداعيات المالية المباشرة من الصين — كاعتماد قواعد تنظيمية مالية داخلية مؤثرة في نمو الائتمان و/أو الأصول والخصوم الأجنبية في الصين — لا تزال محدودة حتى الآن. غير أن الروابط المالية آخذة في التزايد ومن المرجح أن يتسع نطاق حدوث التداعيات، مع قيام الصين بإجراء قيود الحساب الرأسمالي. وعلاوة على ذلك، أخذت التطورات في الصين تؤثر بالفعل على التقلب في الأسواق المالية. وعلى سبيل المثال، نجد أن أجواء عدم اليقين بشأن السياسات على مدار العام الماضي — والمتعلقة بنظام سعر الصرف وتخفيض قيمة اليوان والتحرك لمواجهة التصحيح في سوق الأسهم المحلية —

^٦ راجع تقرير الصندوق (IMF (2015a).

الشكل البياني ٤-٤: انتقال التداعيات من الصين بمرور الوقت
(استجابة إجمالي الناتج المحلي لصدمة النمو في الصين بمقدار نقطة مئوية واحدة، %)



المصدر: دراسة "Furceri, Jalles and Zdzienicka, 2016". ملحوظة: تشمل العينة ١٤٨ من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة.

هذه التوقعات إلى أن حوالي سُدس تباطؤ نمو الصادرات في آسيا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ يمكن تفسيره بالتحول الاقتصادي في الصين، مع تأثير أقل على بلدان أخرى^{١٣} واستعادة توازن الطلب — من الاستثمار العام إلى الاستهلاك الخاص — له تأثير سلبي على النشاط العالمي، وإن كان محدوداً. ومن الصعب تمييز أثر التباطؤ العام في النشاط الاقتصادي عن التباطؤ الناجم عن استعادة توازن الطلب. وفي هذا الشأن، تخلص دراسة "Hong and others (2016)"، التي تستخدم بيانات التجارة في القيمة المضافة (TiVA)، إلى أنه من المرجح أن يكون تأثير استعادة التوازن المحايد على النمو محدوداً، ولكنه أقوى في آسيا الصاعدة. وباستخدام «النظام المرن للنماذج العالمية الذي وضعه صندوق النقد الدولي» (FSGM)، تتوصل دراسة "Dizioli, Hunt and Maliszewski (2016)" إلى استنتاج مماثل.^{١٤} وبإعداد سيناريو محاكاة حيث تتراجع الاستثمارات العامة في الصين بنسبة ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً لمدة خمس سنوات، وترتفع التحويلات الموجهة إلى الأسر المعيشية التي تعاني من نقص السيولة بقدر مماثل، ستؤدي استعادة توازن الطلب إلى تخفيض الطلب على الواردات من الصين: نظراً لأن الاستثمار كثيف الاستخدام للواردات من الاستهلاك

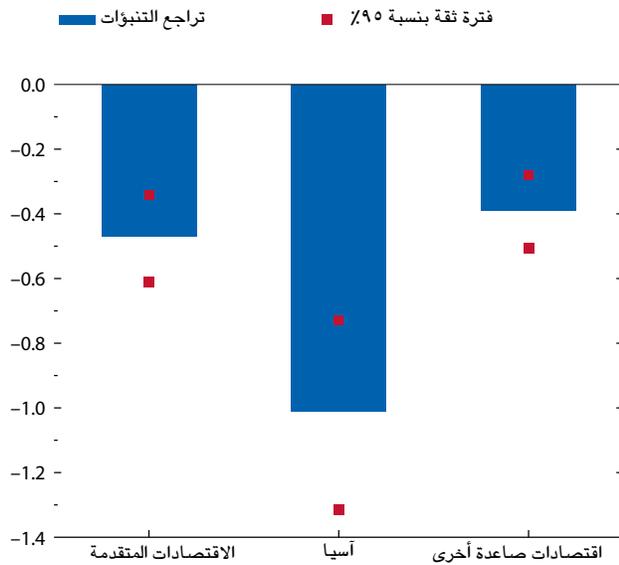
^{١٣} منذ الربع الأول من عام ٢٠١٤ من المحتمل أن يكون التحول الاقتصادي في الصين تسبب في تخفيض متوسط نمو الصادرات في مجموعة من ستة بلدان آسيوية بنحو نقطة مئوية واحدة في كل ربع سنة، وبأقل من نصف هذا القدر في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى.
^{١٤} للاطلاع على معلومات تفصيلية عن «النظام المرن للنماذج العالمية»، راجع دراسة "Andrie and others 2015".

"Blagrave and Vesperoni 2016") معالجة اثنين من التحديات التجريبية الحيوية للتوصل إلى إجابة على هذا التساؤل. أولاً، لرصد دور الصين المباشر كمصدر للتداعيات، تم تقدير صدمات الطلب النهائي الخاصة بالصين — أي غير المرتبطة بالطلب الخارجي. ثانياً، تم استخدام قاعدة بيانات «التجارة في القيمة المضافة» (TiVA) التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لبناء نماذج لصدمات الطلب الخاصة بالصين لمراعاة تأثير استعادة التوازن الاقتصادي، وتوحي بأن التداعيات تعتمد على انكشافات البلدان للقطاعات المختلفة في الصين، وخاصة القطاع الثانوي (المقترن أساساً بالاستثمار) مقابل قطاع الخدمات (المقترن أساساً بالاستهلاك).^٩

وتشير الأدلة إلى أن التحول الاقتصادي في الصين كان له دور فيما حدث مؤخراً من تباطؤ في الصادرات العالمية وأن تأثيره اختلف باختلاف البلدان.^{١٠} ويتضح من استخدام تقديرات نموذج للانحدار الذاتي للمتجهات لعينة تضم ٤٦ اقتصاداً من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة إلى أنه في حالة البلدان ذات الانكشافات المتوسطة للصين سيطرت على حدوث صدمة سلبية في نمو الطلب النهائي في الصين بمقدار نقطة مئوية واحدة (في ربع سنة واحد) تخفض معدلات نمو الصادرات في هذه البلدان بمقدار يتراوح بين ٠,١ و ٠,٢ نقطة مئوية على مدار عام.^{١١} وتشير هذه النتيجة إلى أن دعم الصين للنمو القوي في التجارة العالمية خلال فترة توسعها يجعل تحولها الاقتصادي قادراً على الأرجح على القيام بدور في التباطؤ الحالي. وتتباين الآثار التقديرية فيما بين البلدان، مع تأثير أكبر في آسيا أكثر من غيرها: فمن حيث المستوى، نجد أنه في أعقاب حدوث صدمة قدرها ١% في مستوى الطلب النهائي في الصين، تنخفض الصادرات في هذه البلدان بنسبة تقارب ١% بعد سنة (الشكل البياني ٤-٥). كذلك تتأثر بشدة البلدان المصدرة للسلع الأولية والبلدان ذات الروابط التجارية القوية بقطاع الصناعات التحويلية في الصين، في حين تكون الآثار أقل كثيراً في البلدان الأخرى.^{١٢} وتماشياً مع هذه النتائج، تساهم التوقعات في العينة في تفسير ديناميكيات تباطؤ التجارة العالمية في الآونة الأخيرة (الشكل البياني ٤-٦). وتشير

^٩ تسمح هذه البيانات بتحديد صادرات الشركاء الموجهة إلى قطاعات معينة في الطلب النهائي في الصين، حتى إذا كانت هذه الصادرات تصل إلى الصين على نحو غير مباشر، من خلال بلد ثالث.
^{١٠} يمكن الاطلاع على تحليل أوسع نطاقاً لمحددات تباطؤ التجارة العالمية (التي يكملها التأثير الخاص بالصين المشار إليه هنا) في الفصل الثاني من هذا العدد من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي. ويخلص هذا الفصل من التقرير إلى أن الضعف الكلي في النشاط الاقتصادي هو القيد الأساسي على نمو التجارة، الأمر الذي يتفق مع النتائج التي تشير إلى أن ضعف الطلب في الصين كان له دور في الحد من نمو الصادرات العالمية.
^{١١} نظراً للمحدودية توافر بيانات التجارة في القيمة المضافة وبيانات حجم التجارة ربع السنوية يتعين استخدام عينة أصغر نسبياً.
^{١٢} رغم أن نقص البيانات يحول دون فحص التداعيات التجارية في البلدان النامية ومنخفضة الدخل في هذا التحليل، فإن دراسة "Drummond and Xue Liu (2013)" تشير إلى أن التغيرات في الاستثمار في الصين لها دور مهم في تفسير ديناميكيات الصادرات في إفريقيا جنوب الصحراء.

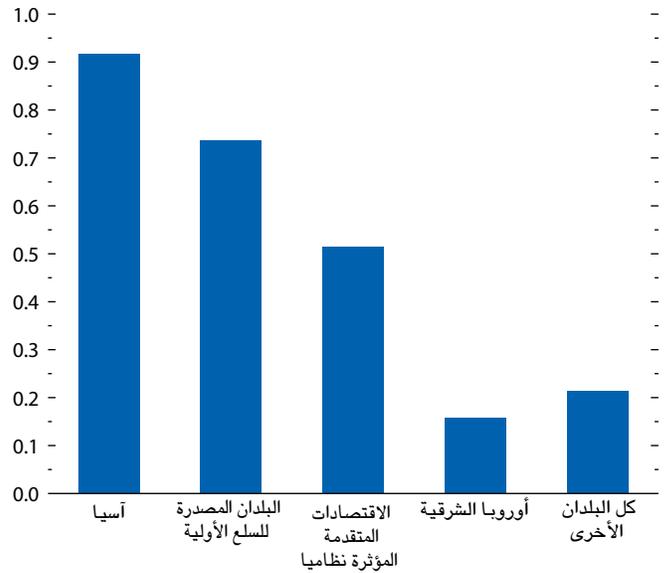
الشكل البياني ٤-٦: تراجع متوسط معدل نمو الصادرات نتيجة الطلب في الصين، ٢٠١٤-٢٠١٥: ربع ٣ (%)



المصدر: دراسة "Blagrove and Vesperoni 2016".

ملحوظة: الأعمدة الزرقاء تشير إلى التأثير الهامشي لضعف نمو إجمالي الناتج المحلي في الصين (مقارنة بتنبؤات عدد يناير ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) على متوسط معدلات نمو الصادرات من الربع الأول في ٢٠١٤ إلى الربع الثالث في ٢٠١٥. وتمثل الفرق بين التنبؤات غير المشروطة (تستند فيها معدلات النمو في الصين على السيناريو الأساسي في عدد يناير ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) والتنبؤات المشروطة بنفس مجموعة المعلومات، لكن مع إضافة صدمات الطلب التقديرية في الصين.

الشكل البياني ٤-٥: تأثير صدمة الطلب الصيني بنسبة ١٪ على الصادرات بعد سنة واحدة (المتوسط المرجح بإجمالي الناتج المحلي) (%)



المصدر: دراسة Blagrove and Vesperoni, 2016.

ملحوظة: آسيا = هونغ كونغ واندونيسيا وكوريا الجنوبية والفلبين وتايلند. البلدان المصدرة للسلع الأولية = أستراليا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وروسيا وجنوب إفريقيا. أوروبا الشرقية = الجمهورية التشيكية وأستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا وتركيا. الاقتصادات المتقدمة المؤثرة نظاميا = ألمانيا واليابان والولايات المتحدة. كل البلدان الأخرى = الأرجنتين والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا واليونان وأيسلندا وإيرلندا وإسرائيل وإيطاليا وكسبورغ والمكسيك ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا وهولندا والمملكة المتحدة.

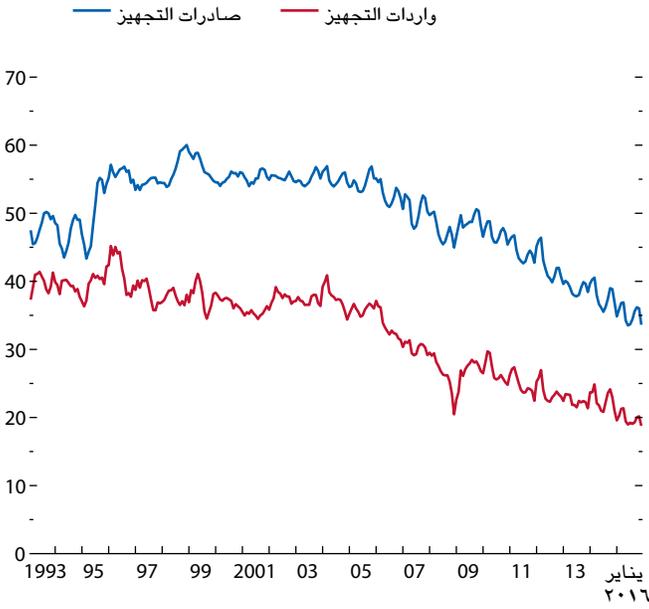
- الإنتاج الداخلي — يتزايد إنتاج الصين من مدخلات الإنتاج الوسيطة محليا (الشكل البياني ٤-٧).^{١٥} ويقدم تقرير الصندوق (IMF 2016c) الدليل على أن الزيادة التدريجية في إنتاج السلع الوسيطة المحلية في الصين حل محل الواردات من الشركاء التجاريين. وبلغ هذا الأثر أقصى قوته في السنوات الأخيرة ويبدو أنه يؤثر حاليا على الواردات من السلع الأكثر تطورا مع تزايد إنتاج الصين من السلع التكنولوجية ذات المستوى المتوسط إلى العالي وكثيفة الاستخدام لرأس المال — وهو ما يشار إليه عموما بارتقاء سلسلة القيمة. وتبين دراسة "Dizioli, Hunt, and Maliszewski (2016) أن الإنتاج الداخلي في الصين يستتبعه على الأرجح تغيرا ضئيلا في إجمالي الناتج المحلي العالمي، ولكنه قد يكون ذو تأثير سلبي محدود

^{١٥} هناك عدد من المؤشرات يدعم هذا الاستنتاج، ومنها الزيادات الأخيرة في محتوى القيمة المضافة محليا في الصادرات الصينية (من حوالي ٥٠٪ في عام ٢٠٠٠ إلى أقل قليلا من ٦٠٪ في عام ٢٠١١، وفقا لإحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية حول بيانات «التجارة في القيمة المضافة»)، والتراجع المطرد في تجارة التجهيز، وتراجع كثافة الواردات في بعض القطاعات. راجع دراسة "Dizioli, Guajardo, Klyuev, Mano, and Raissi (2016)".

وأن أي تحول في الطلب نحو الاستهلاك يدفع باتجاه حدوث تخفيض صاف في الواردات. ويتوقف حجم التأثير على إجمالي الناتج المحلي في الصين على افتراضات بشأن تأثير الاستثمار العام على الإنتاجية — وبعبارة أخرى، إذا كان هذا الأخير لا يكاد يذكر فسوف ينخفض إجمالي الناتج المحلي على المدى القصير ولكنه يعود إلى التعافي لاحقا. غير أنه يفرض حدوث بعض التأثير على الإنتاجية فإن ذلك سيعني حدوث تراجع دائم في إجمالي الناتج المحلي إلى مستويات دون السيناريو الأساسي. ومن منظور عالمي، وبموجب السيناريوهين، نجد أن إجمالي الناتج المحلي ينخفض بأقل من ٠,١٪ بعد خمس سنوات، وتكون آسيا الصاعدة هي الأشد تأثرا.

وأخيرا، تساهم التحولات الهيكلية والأجور المرتفعة في عملية التحول الاقتصادي في الصين بدور في هذا الخصوص، حيث تؤثر في أحجام التجارة وفي الأسعار العالمية. ويتمثل أحد هذه التحولات الهيكلية في ارتفاع الصين سلسلة القيمة، مما عجل من العودة إلى الإنتاج المحلي (الإنتاج الداخلي) للسلع الوسيطة التي كانت تستورد من قبل، لكنه أدى إلى نشوء فرص لبعض البلدان. ويتعلق تحول هيكلية آخر بمواصلة زيادة الطاقة الإنتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد الصيني، والمرجح أن يؤثر على الأسعار العالمية. وبشكل أكثر تحديدا، يلاحظ ما يلي:

الشكل البياني ٤-٧: الصين: تجارة التجهيز (% من إجمالي الصادرات، متوسط متحرك لمدة ٣ شهور)



المصادر: قاعدة بيانات مؤسسة CEIC الصينية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الطلب العالمي على المعادن غير النفيسة — أي خام الحديد، والألومنيوم، والنحاس، والنيكل — من حوالي ٣٪ إلى نحو ٤٠٪ (الشكل البياني ٤-٨، اللوحة ١)، بينما زادت حصتها في الطلب على النفط من ١٪ إلى ١١٪. ويظهر نفس النمط في بعض البنود الغذائية — على سبيل المثال، تمثل حصة الصين في الطلب على فول الصويا ٣٠٪ من الطلب العالمي.^{١٧} وفي نفس الوقت، تعد الصين من البلدان المنتجة الرئيسية لبعض المعادن، وقد زاد المعروض المحلي بدرجة كبيرة على مدار نفس الفترة.

وهذه البصمة الكبيرة في أسواق السلع الأولية تعني أن الرواج الذي تشهده الصين إلى جانب التحول الاقتصادي الجاري كان لهما أثرا كبيرا على أسواق السلع الأولية. فالنمو الاقتصادي السريع في الصين في الألفينات كان له على الأرجح دور في الزيادة الحادة في الأسعار. وعلى وجه التحديد، نجد أن الدفعة التنشيطية بقيادة الاستثمار في البنية التحتية والتي توفرت في أعقاب الأزمة المالية العالمية (والتي يُعتقد بأنها أوجدت الحوافز لمنتجي السلع الأولية — ومنهم الصين — لزيادة الطاقة الإنتاجية)، ساهمت في ارتفاع أسعار السلع الأولية. وبلي ذلك، أثبت تحول نمط النمو في الصين وما يعقبه من تباطؤ في الطلب على السلع الأولية أن قرارات الإنتاج

على البلدان الأكثر تعاملًا تجاريًا مع الصين. وحتى تتمكن الصين من الإنتاج المحلي لحصة أكبر من السلع المصدرة، لا بد لها من زيادة رصيدها الرأسمالي، مما يعني تقوية الاستثمار. ورغم أن الطلب على الواردات في الصين يتراجع نتيجة الإنتاج الداخلي، مما يضعف النشاط الاقتصادي في آسيا ومنطقة اليورو، فإن إعطاء دفعة للاستثمار المحلي يوازن تأثير هذه التداعيات السلبية، مما يؤدي إلى حدوث تغير محدود في إجمالي الناتج المحلي أو في أسعار السلع الأولية.

• حصص السوق في السلع كثيفة الاستخدام للعمالة: من المتوقع أن تتحقق المكاسب لبعض البلدان من ارتقاء الصين سلسلة القيمة. وهذا هو الحال بالنسبة للاقتصادات المؤهلة لتحل محل الصين في إنتاج السلع كثيفة الاستخدام للعمالة أو توريد السلع الاستهلاكية للسوق الصينية. ويشير التراجع في حصص صادرات الصين في الأسواق من بعض السلع الاستهلاكية كثيفة الاستخدام للعمالة إلى فقدان القدرة التنافسية في هذه الفئات خلال السنوات الأخيرة (راجع تقرير IMF 2016c) ودراسة Abiad and others (2016). ويتناول تقرير IMF 2016b مناقشة كيفية تحقيق بلدان مثل كمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، وفييت نام للمكاسب من ارتقاء الصين سلسلة القيمة.

• الطاقة الإنتاجية الزائدة: تمكنت الصين في سياق توسعها الاقتصادي خلال الألفينات من هذا القرن من تحقيق زيادة كبيرة في طاقتها الإنتاجية في بعض القطاعات، وخاصة تلك المقترنة بالاستثمار في البنية التحتية (كالمصنوع والأسمنت، على سبيل المثال). ومع تباطؤ الاقتصاد الصيني، فإن الطاقة الإنتاجية الزائدة في هذه القطاعات أصبحت قادرة على خفض الأسعار العالمية. وتتسم عملية قياس الطاقة الإنتاجية الزائدة بالتعقيد، وإجراء تحليل دقيق حول هذه المسألة يتجاوز نطاق التحليل في هذا الفصل، ولكن هناك عددا من المؤشرات الاقتصادية — بما في ذلك تراجع هامش الربح في بعض القطاعات، بالإضافة إلى المقاييس الأكثر تقليدية للطاقة الإنتاجية بالمقارنة مع الطلب الكلي — تشير إلى الطاقة الإنتاجية الزائدة في بعض الصناعات في الصين.^{١٦} ويتناول الفصل الثالث من هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليل تداعيات الطاقة الإنتاجية الزائدة في الصين على معدلات التضخم في البلدان الشريكة تجاريا — ويشير التحليل إلى أن الأسعار المنخفضة لعدد من السلع تقترن بانخفاض أسعار الواردات من الصين.

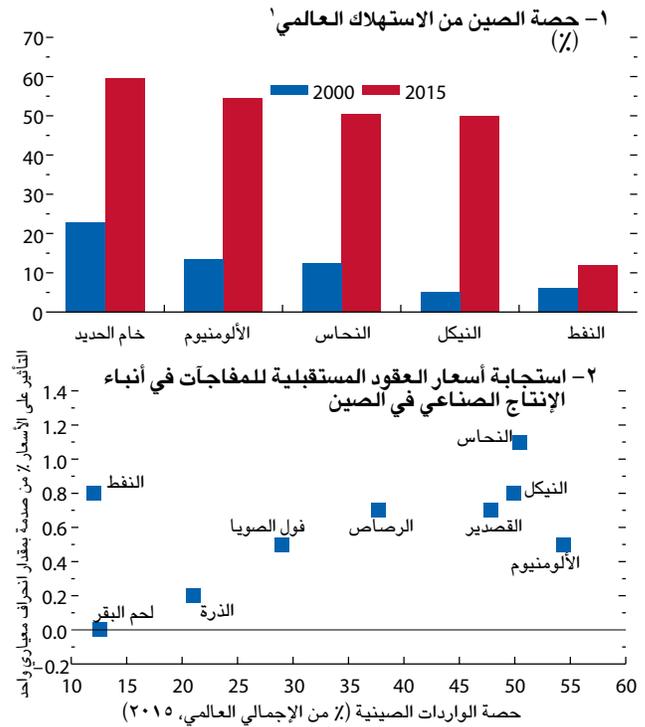
بصمة كبيرة في أسواق السلع الأولية

على غرار السلع الوسيطة والنهائية، زاد طلب الصين بدرجة ملحوظة على السلع الأولية على مدار العقدين الماضيين. فمنذ أواسط التسعينات من القرن الماضي ارتفعت حصة الصين من

^{١٧} للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا حول العرض والطلب العالمي على المعادن غير النفيسة، راجع تقرير IMF 2015a.

^{١٦} راجع التقارير والدراسات التالية IMF (2016f)، IMF (2016i)، و Morgan Stanley (2016a)، و IMF (2016b)، وغيرها.

الشكل البياني ٤-٨: بصمة كبيرة في أسواق السلع الأولية



المصادر: مؤسسة بلومبرغ؛ ودراسة "Kolerus, N'Diaye and Saborowski (2016)"; والمكتب العالمي لإحصاءات المعادن؛ ووزارة الزراعة الأمريكية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
آخر بيانات متاحة عن النفط هي من عام ٢٠١٤.

أسعار السلع الأولية على أساس تواتر ربع سنوي.^{١٨} وهذان المنهجان مكملا لبعضهما البعض حيث يتناولان دراسة التسعير السوقي للمعلومات الجديدة والدلالة الاقتصادية للاستجابة السعوية لصدمة النشاط الاقتصادي. وكلاهما يخلص إلى أن الصدمات في الصين لها تأثير كبير على أسعار السلع الأولية؛ وتكون آثارها أكبر في الأسواق التي تحظى فيها الصين بحصة أكبر من الطلب العالمي (الشكل البياني ٤-٨، اللوحة ٢). وتشير كذلك النتائج المستخلصة من نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي للمتجهات إلى أن هذه الآثار لها دلالة اقتصادية — فعلى مدار فترة زمنية لمدة عام واحد، أي زيادة مقدارها نقطة مئوية واحدة في نمو الإنتاج الصناعي تؤدي إلى زيادة بين ٥-٧٪ في أسعار المعادن وارتفاع أسعار العقود بنسبة ٧٪ تقريبا. وفي المقابل تقدم البيانات عالية التواتر رؤية أخرى تبين أن ردود أفعال السوق المبدئية في أسواق العقود السلعية المستقبلية تكون أكبر عندما تزداد كثافة أجواء عدم اليقين في الأسواق المالية — وفق قياسها على أساس مستوى مؤشر التقلب المستخدم في بورصة عقود الخيار التابعة لمجلس شيكاغو للتجارة (VIX).^{١٩}

وقد ازداد تأثير أسعار السلع الأولية في الصين بمرور الوقت. فالتقديرات المستخلصة من نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي للمتجهات عن مرونة الأسعار خلال سنة واحدة بالنسبة للطلب في الصين المُقدَّرة ببياناته في فترة زمنية متحركة مدتها عشر سنوات — تم تقديرها تتابعيا لكل سنة بدءا بالفترة ١٩٨٦-١٩٩٥ وانتهاء بالفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ — تشير إلى أن درجة حساسية أسعار السلع الأولية للطلب في الصين لم تكن تذكر قبل انضمام الصين لعضوية منظمة التجارة العالمية (الشكل البياني ٤-٩). غير أنه اعتبارا من الألفينات زادت حساسية أسعار النفط والمعادن للطلب في الصين وأصبحت ذات دلالة اقتصادية. وعلى سبيل المثال، زاد تأثير التطورات في الصين على سعر خام الحديد طوال فترة العينة، مما يتسق مع تزايد بصمتها في هذه السوق — من ٣,٥٪ من إجمالي الطلب في ١٩٨٦ إلى ٥٢٪ في ٢٠١٥. ويلاحظ أن هناك أنماطا مماثلة بالنسبة للنحاس والألومنيوم. وتماشيا مع هذه النتائج، تشير دراسة بحثية أعدها الصندوق وصدرت مؤخرا إلى أن ضعف الطلب في الصين هو السبب وراء جانب كبير من التراجع في أسعار السلع الأولية منذ ٢٠١٣. ويستند التحليل في تقرير "IMF 2016c" إلى العامل المشترك القوي في تقلبات أسعار السلع الأولية — الذي يفسر عادة بأنه انعكاس

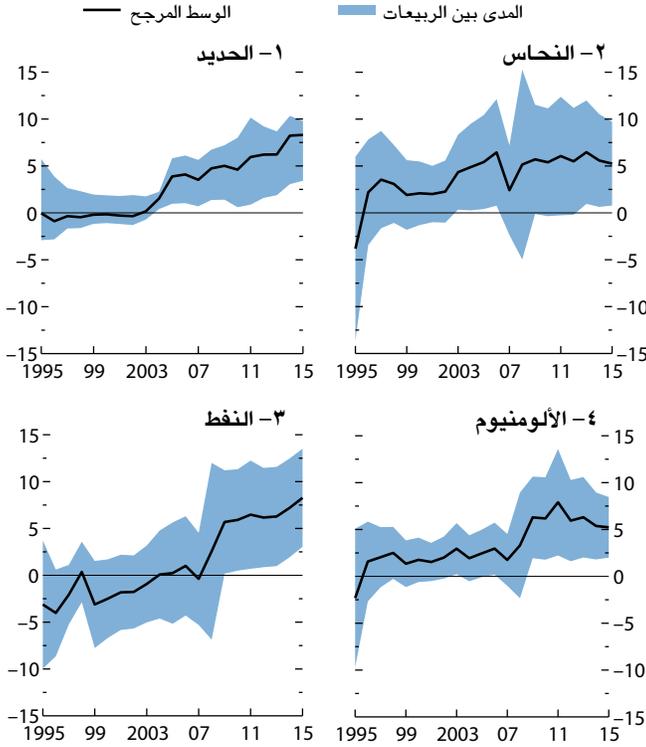
السابقة لموردي السلع الأولية كانت مفرطة في التفاؤل. وكانت نتيجة ذلك فرط المعروض وانخفاض الأسعار في كثير من أسواق السلع الأولية. ومن المرجح أن يكون ذلك قد ترك أثره على الاقتصادات البعيدة عن سلاسل قيمة الإنتاج التي تقوم فيها الصين بدور حيوي. وإضافة إلى ما تقدم، يشير التحليل الوارد في دراسة "Nose, Saxegaard, and Torres (2016)" إلى انتقال التداعيات من قطاعات الصناعات الاستخراجية إلى قطاعات الصناعات غير الاستخراجية في هذه الاقتصادات، مما يعني أن آثار صدمات معدلات التبادل التجاري السلبية غير مقصورة على قطاع الصناعات الاستخراجية.

وتؤثر صدمات النشاط الاقتصادي في الصين بدرجة ملحوظة على أسعار السلع الأولية، ويزداد تأثيرها في الأسواق التي تزداد فيها بصمة الصين. وتتناول دراسة "Kolerus, N'Diaye and Saborowski (2016)" تقييم هذا التأثير في إطار منهجين تحليليين. فيقيس أحدهما استجابة أسعار السلع الأولية في أسواق العقود المستقبلية للمفاجآت في تصريحات بيانات الإنتاج الصناعي في الصين وذلك باستخدام بيانات عالية التواتر، بينما يستخدم المنهج الآخر منهجية أكثر هيكلية لتقييم الأثر التراكمي لصدمة الطلب في الصين على

^{١٨} في المنهج الأول، يتم حساب أسعار السلع الأولية المستقبلية على أساس تواتر يومي وفق نموذج انحداري لمفاجآت تصريحات الإنتاج الصناعي في الصين — أي انحرافات نمو الإنتاج الصناعي عن المستوى الوسيط لتنبؤات بلومبرغ قبل صدور هذه التصريحات. ويستخدم المنهج الثاني نمودجا للانحدار الذاتي الهيكلي للمتجهات لتقدير رد فعل أسعار السلع الأولية على الطلب الصيني باستخدام بيانات ربع سنوية في الفترة من ١٩٨٦ إلى ٢٠١٥.

^{١٩} كذلك تخلص دراسات "Aastveit and others (2012)", و "Gauvin", و "Roache and Rousset", و "Roache (2012)", و "and Rebillard (2015)", و "Roache (2015)" إلى أن صدمات الطلب في الصين لها أثر كبير على أسعار السلع الأولية.

الشكل البياني ٤-٩: الأثر التراكمي خلال سنة واحدة لصدمة مقدارها ١٪ في الإنتاج الصناعي في الصين (%)



المصدر: دراسة "Kolerus, N'Diaye and Saborowski (2016)". ملحوظة: المحور السيني يشير إلى آخر سنة في فترة زمنية متحركة لمدة عشر سنوات.

الأصول عالميا، ومن المرجح أن تؤدي إلى تضخيم أثر الصدمات الحقيقية. ويقترب الضعف النسبي لانتقال الصدمات المالية حتى الآن باندماج الصين في الأسواق العالمية — فلا تزال هناك قيود كبيرة على الحساب الرأسمالي، بما في ذلك القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل، والحصص المفروضة على تدفقات استثمارات الحافظة، والحدود القصوى لاقتراض المقيمين المحليين من الخارج. غير أن الروابط المالية أخذت في التزايد، وتأثير الأحداث في الصين على الأسواق المالية على مدار العام الماضي يشير إلى أنها قد تؤدي إلى تضخيم أثر الصدمات الحقيقية نتيجة تأثيرها على أسعار الأصول، وخاصة في الأسواق الصاعدة. ومن شأن تزايد مواطن الضعف المالي في الصين أن يؤدي إلى التخفيض غير المنظم لقروض التمويل مما قد يتسبب في انتقال العدوى إلى الأسواق المالية وأسعار الصرف في الأسواق الصاعدة بالتأثير على مستوى الثقة^{٢٢} ويمكن تسليط الضوء على هذه القضايا بإلقاء نظرة أعمق على حركة أسعار الأصول المتزامنة مع

^{٢٢} راجع تقرير "IMF 2016g".

للأوضاع الاقتصادية العالمية — ويضع التقديرات لنموذج اندثار ذاتي للمتجهات معزز بالعوامل لعينة من أسعار ٤٠ سلعة تقريبا وصددمات النشاط الاقتصادي في الصين وفي بقية العالم. وتشير التقديرات إلى أن الجانب الأكبر من التراجع في أسعار السلع الأولية يفسره صدمات النشاط الاقتصادي في بقية العالم حتى عام ٢٠١٣، ومنذ ذلك الوقت ساهمت صدمات الطلب في الصين بدور كبير، وكان تأثيرها أكبر على أسعار السلع الأولية بخلاف الوقود. وتتأكد هذه التقديرات بنماذج المحاكاة التي تستخدم «النظام المرن للنماذج العالمية»، الذي أعده صندوق النقد الدولي^{٢٠} وسيعود التراجع في أسعار السلع الأولية بالفائدة على البلدان المستوردة لهذه السلع، بما فيها بعض بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وقد تؤدي الأسعار المنخفضة إلى تخفيف حدة التداعيات من التجارة في بعض البلدان، ولا سيما في آسيا. وتتناول دراسة "Dizioli, Hunt, and Maliszewski (2016)" إعداد نماذج محاكاة لتباطؤ تدريجي في الصين على مدار فترة خمس سنوات تخفض مستوى إجمالي الناتج المحلي بنسبة قدرها ٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بسيناريو أساسي لا تشهد تراجعاً فيه (الشكل البياني ٤-١٠). ويتبع هذه الصدمة انخفاض في الاستثمار والاستهلاك في الصين ومن ثم تقليص الطلب على الواردات. ويؤدي ضعف الطلب أيضاً إلى تخفيض أسعار السلع الأولية — تنخفض أسعار النفط والمعادن بحوالي ٧٪. ويشير نموذج المحاكاة إلى أن البلدان المصدرة للنفط هي الأسوأ حالاً، وتعاني أمريكا اللاتينية من خسائر محدودة في الناتج، بينما تعاني آسيا الصاعدة ومنطقة اليورو واليابان من خسائر متوسطة. وفي الولايات المتحدة، نجد أن انخفاض أسعار السلع الأولية لا يحقق آثاراً إيجابية بأي حال^{٢١} ويحمل هذا التمرين رؤية جديرة بالاهتمام وهي أن التداعيات في آسيا الصاعدة، رغم شدة تأثيرها عبر قنوات التجارة، يمكن مقارنتها بالتداعيات في منطقة اليورو لأن شدة اعتماد هذه المنطقة على واردات السلع الأولية تكبح التداعيات المباشرة من التجارة. وتشير حسابات الخبراء إلى أن الأثر المترتب على انخفاض أسعار السلع الأولية في الاقتصادات الآسيوية يوازن جزئياً التداعيات عبر التجارة، فقد شهدت البلدان المصدرة للسلع الأولية في جميع المناطق انتقال التداعيات السلبية من كلا القناتين (الشكل البياني ٤-١١).^{٢٢}

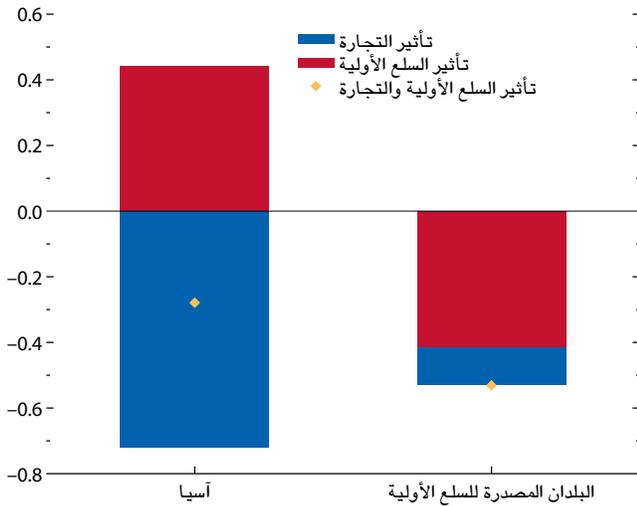
الأسواق المالية

لا يزال الانتقال المباشر للتداعيات عبر القنوات المالية محدوداً، ولكن يتزايد تأثير التطورات في الصين على أسعار

^{٢٠} يمكن الاطلاع على نماذج المحاكاة في تقرير "IMF 2016e".
^{٢١} التأثير المترتب على انخفاض أسعار السلع الأولية يتسم بالتعقيد. فبالنسبة للبلدان المصدرة سيخفف قيم الصادرات ويؤثر سلباً على معدلات التبادل التجاري، ولكنه سيؤثر أيضاً على النمو المحلي بصورة أعم. وذلك بتقييد أوضاع الائتمان وإضعاف الميزانيات العمومية. الأمر الذي قد يؤدي أيضاً إلى تآكل المركز المالي (راجع التقارير "IMF 2015b" و "IMF 2015f" و "IMF 2016g"). أما الأثر على البلدان المستوردة فيتوقف على تمرير أثر الأسعار المنخفضة إلى المستهلكين وتأثيرها على أسعار الفائدة الأساسية في وجود قيود على السياسة النقدية — أي النطاق الأدنى الصفري.

^{٢٢} تستند الحسابات إلى التحليل التجريبي في القسمين السابقين وإلى حصص البلدان من صادرات السلع الأولية في دراسة "Gruss (2014)".

الشكل البياني ٤-١١: التداعيات من الصين (% من إجمالي الناتج المحلي)



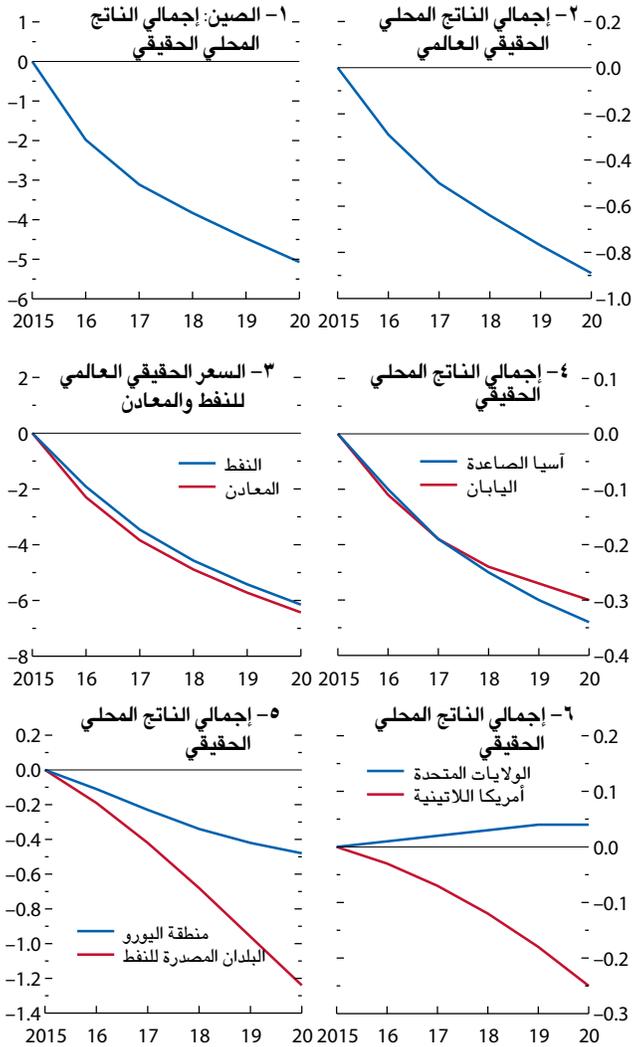
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: آسيا = هونغ كونغ وأندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وسنغافورة وتايلند. البلدان المصدرة للسلع الأولية = أستراليا والبرازيل وكندا وشيلي وكولومبيا وإيسلندا والنرويج وروسيا وجنوب إفريقيا. توصيفات البيانات المستخدمة في هذا الشكل البياني تستخدم رموز البلدان المعتمدة لدى المنظمة الدولية للتوحيد القياسي. عبارة «تأثير التجارة» تشير إلى التأثير على الصادرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي نتيجة صدمة مقدارها ١٪ في الطلب النهائي في الصين. عبارة «تأثير السلع الأولية» تشير إلى التأثير على الصادرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي نتيجة حدوث تغيير في أسعار السلع الأولية من جراء صدمة مقدارها ١٪ في الإنتاج الصناعي في الصين. عبارة «تأثير السلع الأولية والتجارة» تشير إلى مجمل التداعيات من قناتي التجارة والسلع الأولية. إجمالي الناتج المحلي الاسمي؛ متوسط ٢٠١١-٢٠١٣.

الدراسة أن الحركة المتزامنة بين عائدات أسواق الأسهم وأسعار الصرف في الصين وغيرها من البلدان قد زادت منذ منتصف ٢٠١٥ (الشكل البياني ٤-١٢، اللوحة ١) وأن حركة أسعار الصرف أكبر في الاقتصادات التي لديها روابط تجارية أقوى مع الصين — لا سيما في آسيا الصاعدة — والبلدان المنتجة للسلع الأولية. وقد زادت القوة الكلية للحركة المتزامنة التي تُعزى إلى التطورات في الصين، وإن ظلت محدودة نسبياً — وتفسر حوالي ١٪ من تباين خطأ التنبؤ في غيرها من البلدان، حتى أثناء الأحداث المشاهدة خلال العام الماضي.^{٢٥} وقد يرجع هذا الأمر جزئياً لعدم قدرة الإطار المستخدم في دراسة Diebold and Yilmaz's (2011) على تحديد الصدمات الهيكلية الناشئة في الصين.

ويلاحظ أن التطورات في الصين — بما في ذلك عدم اليقين بشأن السياسات — تؤثر على أسعار الأصول، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة وفي البلدان التي لديها روابط أقوى مع الصين. كذلك تستخدم دراسة Mwase and others (2016) استراتيجية أقوى لتحديد الصدمات في الصين من

^{٢٥} لتوضيح هذا الأمر ضمن السياق الحالي، فإن الحركة المتزامنة في الأسواق المالية وتعزى إلى التطورات في الصين لها خمس قوة الحركة التي تعزى إلى التطورات في الولايات المتحدة لكنها ماثلة للحركة التي تعزى إلى التطورات في اليابان.

الشكل البياني ٤-١٠: الصين: سيناريو التباطؤ (الانحراف % عن السيناريو الأساسي لعدم التباطؤ)

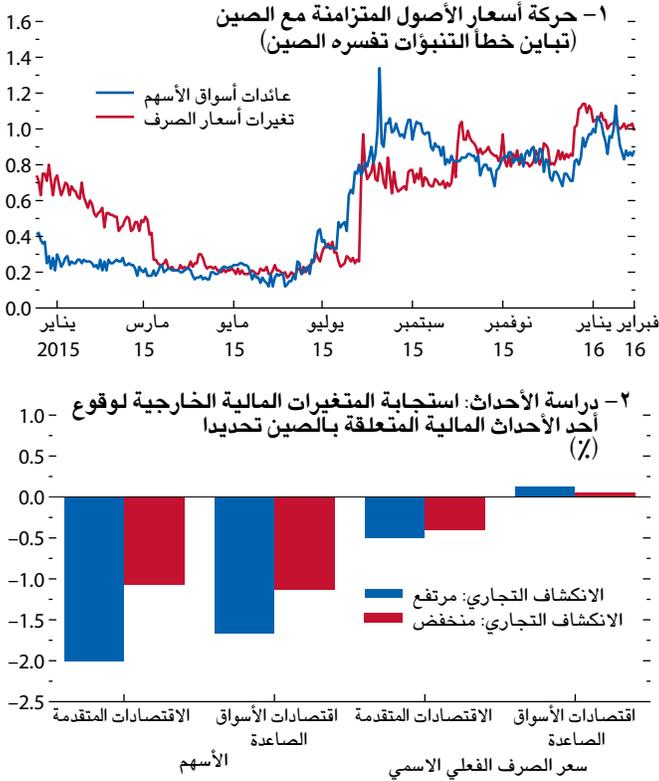


المصدر: دراسة (Dizioli, Hunt, and Maliszewski (2016)). ملحوظة: يتناول هذا السيناريو حدوث تباطؤ تدريجي في نمو إجمالي الناتج المحلي للصين على مدار فترة خمس سنوات. ومن المفترض أن يكون هذا التباطؤ مدفوعاً بضعف نمو الإنتاجية، ويؤدي إلى هبوط مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة قدرها ٥٪ مقارنة بالمستوى الذي كان يمكن أن يتحقق في حالة عدم حدوث هذا التباطؤ.

الصين والعالم وانتقال تداعيات عدم اليقين بشأن السياسات في الصين إلى الأسواق المالية العالمية. فقد زادت حركة أسعار الأصول المتزامنة بين الصين وغيرها من البلدان. وتتناول دراسة Mwase and others (2016) تقييم هذه الحركة المتزامنة باستخدام مؤشر الترابط المقترح في دراسة Diebold and Yilmaz (2011).^{٢٤} وتوضح

^{٢٤} راجع دراسة Diebold and Yilmaz 2011. وقد سبق استخدام هذا المؤشر أيضاً، على سبيل المثال لتقييم الترابط الاتجاهي في تقرير IMF (2016) ودراسة Guimaraes-Filho and Hong 2016.

الشكل البياني ٤-١: انتقال التداعيات عبر القنوات المالية



المصدر: "Mwase and others 2016".

سيما لأن الصين لديها استثمارات كبيرة في اقتصادات صغرى بمنطقة آسيا الصاعدة ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء (الإطار ٤-١). وبالنسبة للخصوم، نجد أن روابط الصين المصرفية عبر الحدود مماثلة لبعض اقتصادات مجموعة السبعة. فقد بلغت مطالبات البنوك الأجنبية على الكيانات الصينية أقل من تريليون دولار في نهاية الربع الأول من ٢٠١٦، مسجلة تراجعاً بنسبة ٢٥٪ مقارنة بنهاية ٢٠١٤، وتتركز في عدد قليل من كبرى المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية. وتشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أنه حتى في حالة حدوث صدمة كبيرة من البنوك الصينية فإنها لن تتسبب في تخفيض رأسمال النظام المصرفي دون متطلبات رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣ في البلدان ذات الانكشافات على الصين.

السياسة: أهمية إدارة التحول الاقتصادي

هناك انعكاسات انتشارية لتباطؤ الاقتصاد في الصين، لكن التحول الاقتصادي إذا ما تم بسلاسة فسوف يعود بالنفع على الاقتصاد العالمي في الأجل الطويل. ومثلما أدى النمو السريع في الصين في الماضي إلى تشجيع النمو العالمي، فإن تباطؤ الاقتصاد حالياً واستعادة توازنه ينطوي على تداعيات

إعداد دراسة "Arslanalp and others (2016)" — وتعتمد على المعلومات بشأن أسعار الأصول، والتطورات العالمية، والأخبار المتعلقة بالصين — مما يتيح رؤية أعمق في دور الصين في دفع عجلة الأحداث منذ أوائل ٢٠١٥. وتخلص الدراسة إلى أن الصدمات المعاكسة في الصين تخفض أسعار أسهم الملكية في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على حد سواء، مع زيادة تأثيرها على البلدان ذات الانكشاف التجاري المرتفع للصين (الشكل البياني ٤-١، اللوحة ٢). وبينما تتراجع أسعار الصرف في الأسواق الصاعدة نجد أنها ترتفع في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في اقتصادات الملاذات الآمنة. وتركز دراسة "Arslanalp and others (2016)" على الأسواق المالية الآسيوية وتخلص كذلك إلى أن التداعيات عبر القنوات المالية تتزايد وتصبح أكبر في البلدان ذات الانكشافات المالية الأكبر للصين. وتشير هذه النتائج، وتوقيت وقوع الأحداث، إلى تأثير أسعار الأصول في الاقتصادات الأخرى بأجواء عدم اليقين التي سادت مؤخراً بشأن السياسات — والمتعلقة بنظام سعر الصرف وتخفيض قيمة اليوان واستجابة السياسات لإجراء التصحيح في سوق الأسهم المحلية. وقد تأكدت الأدلة في دراسة الأحداث بتحليل نموذج للانحدار الذاتي الهيكلي للمتجهات الذي يشير إلى أن التراجع في أسعار الأسهم وضعف الإنتاج الصناعي كانا وراء انخفاض تقييمات الأسهم في الولايات المتحدة واقتصادات الأسواق الصاعدة وضعف أسعار النفط والمعادن. ويتبين من التحليل كذلك أن التصحيحات في سعر الصرف في الصين لها أثر كبير على أسعار السلع الأولية وأسعار الأسهم وأسعار الصرف في الأسواق الصاعدة. وعلى مدار السنة الماضية، كانت ردود أفعال الأسواق لانخفاض سعر اليوان الصيني قوية لأن تصحيح أسعار الصرف، مقارنة بأسعار الأصول الأخرى، له انعكاسات تتجاوز تطورات الأسواق المالية.

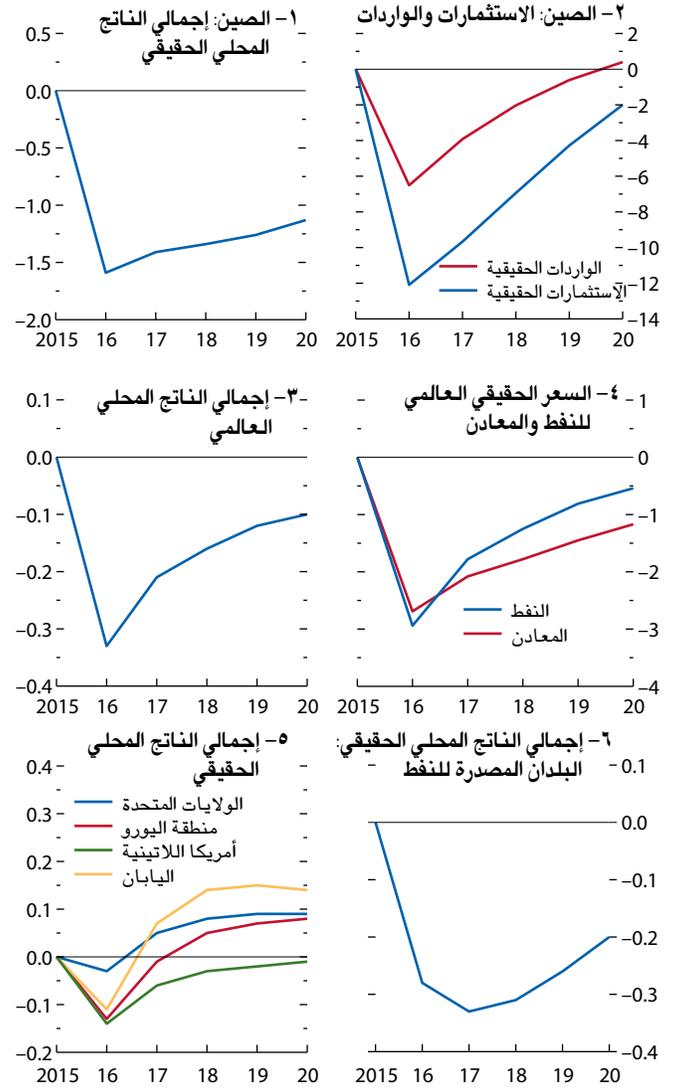
وتوحي نسبة الأصول والخصوم الأجنبية الكبيرة في الصين بأن القناة المالية لانتقال التداعيات ستكون أكثر أهمية في المستقبل في ظل اتجاه الحساب الرأسمالي نحو الانفتاح. ويتسم وضع الاستثمار الدولي في الصين بحجمه الكبير، ويلاحظ أن مركز المديونية مغطى بينما مركز الأسهم مكشوف. وتتمثل أصول الصين الرئيسية في حيازات الاحتياطيات والاستثمار الأجنبي المباشر.^{٢٧} وتمثل احتياطيات النقد الأجنبي، التي بلغت ٣,٣ تريليون دولار في يونيو ٢٠١٦، قرابة ٣٠٪ من الاحتياطيات العالمية. وأي تغيرات تطراً على الاحتياطيات العالمية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على سعر حيازات الصين، ومعظمها من سندات الخزنة الأمريكية، رغم أنه لا توجد حتى الآن علاقة ارتباطية قوية بين تراكم الاحتياطيات في الصين وعائدات سندات الخزنة الأمريكية.^{٢٨} ويتسم وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بأهمية خاصة للبلدان منخفضة الدخل ولا

^{٢٦} تتفق هذه النتائج مع النتائج التي خلص إليها تقرير الصندوق "IMF 2016d".

^{٢٧} دراسة "Mwase and others (2016)".

^{٢٨} كان هبوط الاحتياطيات في الآونة الأخيرة — ٧٥٠ مليار دولار بين يونيو ٢٠١٤ ويونيو ٢٠١٦، منه ٢٤٠ مليار دولار تقريباً في صورة سندات الخزنة الأمريكية — قد قوبل بتراجع العائدات الذي جاء وسط أوضاع تجنب المخاطر على المستوى العالمي.

الشكل البياني ٤-١٣: الصين: سيناريو التباطؤ الدوري (الانحراف % عن السيناريو الأساسي لعدم التباطؤ)



المصدر: دراسة "Dizioli, Hunt, and Maliszewski (2016)".

المحافظة على التقدم المحرز في مجال الإصلاحات ومعالجة مواطن التعرض للخطر أن يحد من مخاطر التطورات السلبية، مما يمكن أن يعزز من الشعور العام السائد وزيادة الاستثمار في البلدان الشريكة تجارياً. كانت الصين قد أعلنت عن تخفيضات في الطاقة الإنتاجية لإنتاج الفحم والصلب وإذا ما تحقق ذلك سيكون له أثر كبير على الأسواق العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض عناصر إعادة توازن الاقتصاد في الصين — مثل ارتفاعها سلسلة القيمة والدفعة المتوقعة لنمو الاستهلاك المحلي في السنوات القادمة — ستنشئ الفرص لبعض الاقتصادات، وخاصة في آسيا الصاعدة، كما أن الزيادة في تجارة الخدمات واستثمارات الصين في الخارج ستعود على الأرجح بمزايا قصيرة الأجل لبعض البلدان.^{٢٩}

وفي المقابل، نجد أن عملية التحول الاقتصادي الحافلة بالعثرات أو غير مكتملة الأركان قد تسبب في تفاقم التداعيات. فقد أبرزت أجواء عدم اليقين بشأن السياسات منذ منتصف ٢٠١٥ تنامي تحديات إدارة تباطؤ النشاط في الصين في سياق اقتصاد مثقل بأعباء الرفع المالي وربما ينشأ عنها تحول اقتصادي مربك. وقد تضمنت دراسة "Dizioli, Hunt, and Maliszewski (2016)" إعداد سيناريو يتضمن عملية إعادة تقييم المخاطر في الصين ويوضح تكاليف مثل هذا التحول (الشكل البياني ٤-١٣). فمن شأن تراجع أسعار الأصول بنسبة ١٠٪ وزيادة علاوة مخاطر الشركات ١٥٠ نقطة مئوية خلال السنة الأولى أن يخفضا الاستثمار والاستهلاك الخاص في الصين بنسبة ١٠٪، وعلى التوالي، وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو ١,٥٪. ورغم بعض الآثار التعويضية نتيجة أسعار السلع الأولية المنخفضة، فسوف تكون التداعيات سالبة على نحو موحد، وستكون أسوأ من تلك التداعيات التي تنتقل إلى الاقتصاد العالمي في ظل عملية تحول سلسة.

ويبرز هذا الأمر مزايا حدوث تحول اقتصادي تعزز الصين من خلاله مستويات الشفافية — وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن أهداف السياسات — وتتقبل معدلات النمو المنخفضة. فالإفصاح بوضوح عن النوايا المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك اتخاذ إجراءات إضافية للمضي نحو اعتماد نظام سعر الصرف المعموم، هي أمور ذات أهمية جوهرية. وقد تؤدي أجواء عدم اليقين بشأن السياسات بالإضافة إلى المخاطر المحيطة بالقطاع المالي إلى إحداث تصحيحات كبيرة في أسعار الأسهم وأسعار الصرف، وهي أمور تسبب في خلخلة استقرار النمو العالمي. ويستدعي تقبل معدلات النمو المنخفضة العمل على كبح النمو الائتماني بمعالجة أسبابه الجذرية — لا سيما السعي لتحقيق أهداف النمو المرتفعة بدرجة غير قابلة للاستمرار — وقد يترتب عليه تحقيق

كبيرة من خلال التجارة والأثر الكبير على أسعار السلع الأولية. وقد زادت التداعيات عبر هاتين القناتين بمرور الوقت، وكذلك تأثير الأحداث في الصين على أسعار الأصول في غيرها من الاقتصادات، مما أدى إلى تضخيم التداعيات من الاقتصاد العيني. ولكن حتى التحول الاقتصادي السلس سيقتضي من شركاء الصين تجارياً التوافق مع تباطؤ الطلب في الأجل القصير، وخلق أسواق جديدة للصادرات، وإعادة تخصيص الموارد بعيداً عن القطاعات الأكثر تأثراً. غير أن التحول المدار بكفاءة سيحد من احتمال حدوث تصحيحات غير منتظمة ذات تداعيات أكبر وضمان تحقيق نمو أكثر قدرة على الاستمرار مع احتمالات تحقيق المكاسب للاقتصاد العالمي. ومن شأن

^{٢٩} للاطلاع على مناقشة حول التكاليف قصيرة الأجل والمكاسب طويلة الأجل للتحول الاقتصادي في الصين، راجع تقرير "IMF 2016" ودراسة "Hong and others 2016".

^{٣٠} يمكن النظر في هذا التمرين بأنه لا ينطوي على استعادة الصين لتوازن اقتصادها، فيترتب على ذلك تعرضها لهبوط أكبر في نشاطها الاقتصادي لاحقاً. وسيكون تقييم المخاطر في الصين مرتبطاً بالاستمرار في مراعاة مواطن الضعف في القطاع المالي من جراء النمو الائتماني السريع. راجع تقرير "IMF 2015g" للاطلاع على سيناريو صريح للمخاطر يتنبأ بعدم إجراء الإصلاحات في الأجل القصير وتسجيل هبوط أكبر في النشاط على المدى المتوسط.

• وأن التحول الاقتصادي في الصين ينشئ فرصة للبلدان التي تتمتع بوفرة العمالة منخفضة الأجر لزيادة إنتاجها من السلع كثيفة الاستخدام للعمالة، وكذلك بالنسبة للبلدان المنتجة للسلع الاستهلاكية. ولدعم مثل هذه الزيادة، من الضروري اتباع السياسات الهيكلية السليمة، بما في ذلك إدخال التحسينات على البنية التحتية ونظم الحوكمة ومناخ الأعمال والانفتاح التجاري.

ومن منظور عالمي، ينبغي تجنب السياسات الحمائية، لأنه ستضر بالتجارة على المدى الطويل. فالتداعيات من التحول الاقتصادي في الصين ربما تدفع البلدان إلى فرض قيود تجارية لحماية المنتجين المحليين من ضعف الطلب الخارجي أو التصورات من مساهمة الصين في فرط المعروض في بعض الأسواق. ومن المرجح أن يكون لمثل هذه التدابير الحمائية — ليس بالضرورة استجابة للتطورات في الصين — دور في إضعاف التجارة العالمية على مدار السنوات الأخيرة، وإعاقتها على المدى الطويل. وفي الماضي، كانت الالتزامات القانونية، وتعهدات مجموعة العشرين، والإقرار بالأضرار الاقتصادية المحتملة للقيود التجارية قد تسببت في تثبيط عزم البلدان على فرض قيود جديدة، ولا سيما أثناء الأزمات المالية العالمية. وينبغي أن تسعى القيادة العالمية والجهود المتضافرة لتشجيع عقد الاتفاقات الجارية التي يمكنها مجابهة التحرك نحو الحمائية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للإصلاحات التجارية أن تكون مكتملة لغيرها من الإصلاحات في أسواق السلع والخدمات في سياق تعزيز الإنتاجية عن طريق تعزيز الكفاءة، ودعم المنافسة وتشجيع الابتكار واعتماد التكنولوجيات القائمة.

التحديات والفرص أمام المهاجرين

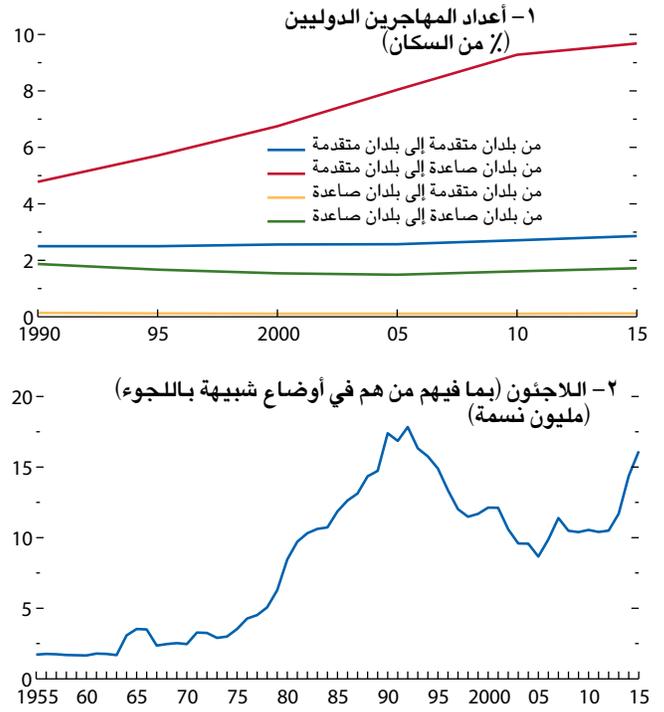
تسهم الصراعات الجغرافية-السياسية والتفاوت الاقتصادي في تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة مع ما له من تداعيات اجتماعية واقتصادية بعيدة الأثر، لا سيما في حالة اللاجئين، وما يثيره من قضايا إنسانية. فالهجرة قد تحدث توترات اجتماعية وتثير ردود أفعال سياسية في الاقتصادات التي تستقبل مهاجرين، ولكن يتضح من التجارب السابقة أنها يمكن كذلك أن تحقق مكاسب من حيث رفع معدلات النمو والإنتاجية وتخفيف شيخوخة السكان. ويمثل الاندماج السريع في سوق العمل مطلباً جوهرياً للاستفادة من ارتفاع النمو، وزيادة مساهمة المهاجرين في حسابات المالية العامة، والحد من التوترات. وفي بلدان المصدر، قد تؤثر الهجرة تأثيراً سلبياً على آفاق النمو في الأجل الطويل حيث يغادرها السكان الشباب والمتعلمون — ما يطلق عليه عادة «هجرة العقول» — الأمر الذي يمكن تخفيفه من خلال تحويلات العاملين في الخارج. وحسب الدوافع الأساسية لخروج المهاجرين، تحتاج بلدان المصدر إلى سياسات لمعالجة

نمو أعلى وأكثر جودة على المدى الطويل. ويتعين وضع خطة شاملة لمعالجة مواطن التعرض للخطر في القطاع المالي، بما في ذلك إعادة هيكلة الشركات الضعيفة أو تسوية أوضاعها، ووضع شروط تلزم البنوك بالإقرار بالأصول الضعيفة ومعالجتها وتعزيز احتياطاتها الوقائية، وتشديد قيود الموازنة عن طريق الحد من نفاذ الشركات الضعيفة للائتمان، وخلق نظاماً مستنداً أكثر على السوق لتسوية الديون المتعثرة، وكبح مخاطر صيرفة الظل وجودة المنتجات، وتقليص النمو المفرط في أسعار المساكن. وعلى صعيد المالية العامة، ينبغي تخفيض العجز الكبير في الأجل المتوسط لضمان استمرارية القدرة على تحمل المديونية. وإذا كان هناك ما يهدد بهبوط زائد في النمو فمن الممكن استخدام دفعة تشييطية مؤقتة من المالية العامة بحيث تكون موجهة ومدرجة في الموازنة وداعمة للاستهلاك. وينبغي تقليص الاستثمارات العامة من خارج الموازنة.

وبالنسبة للاقتصادات المتلقية، فعليها بذل الجهود لتعزيز التجارة والاندماج في سلاسل القيمة، كما يتعين عليها أيضاً إجراء الإصلاحات الهيكلية لتشجيع النمو أو تغيير نماذج النمو. وسوف تتوقف استجابات السياسات على ظروف البلدان، وبالأخص على روابطها التجارية مع الصين وعلى مزيج صادراتها. وعلى وجه أكثر تحديداً، يتضح ما يلي:

- أنه بالنسبة للبلدان التي لديها روابط تجارية قوية مع الصين — ورغم أنه يتعين عليها استخدام الحيز المتاح للتصرف من خلال السياسات ومرونة سعر الصرف للتخفيف من وطأة التأثير السلبي لازدياد ضعف الطلب الخارجي — فينبغي أن تتكيف مع انخفاض الطلب من الصين بصفة دائمة. وقد ينطوي تحقيق هذا الهدف على انخفاض مستوى الاستيعاب المحلي مع احتمال انخفاض سعر الصرف الحقيقي ما لم يتم إيجاد أسواق بديلة للصادرات (راجع أدناه).
- وأن الاتفاقات العالمية والإقليمية يمكنها تعزيز التجارة. ويمكنها كذلك إتاحة الفرص لسبر أغوار تلك الموضوعات مثل التعاون في مجال الخدمات والقواعد التنظيمية، وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمكن أن يعزز الكفاءة والإنتاجية من خلال زيادة الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، والاندماج في سلاسل القيمة. ولكن من المهم أيضاً المضي قدماً بتنفيذ جدول أعمال طموح في منظمة التجارة العالمية، والاستفادة من نطاق تغطيتها الفريد وهيكلها القانوني والمؤسسي المصمم بدقة للمساعدة في ضمان الاتساق بين مختلف نظم التجارة العالمية. وينبغي أن تسمح مناهج التفاوض المرنة بتباين درجات تحرير التجارة من حيث السرعة والعمق في مختلف البلدان.
- ونظراً لأنه يرجح أن تظل أسعار السلع الأولية منخفضة نتيجة زيادة ضعف الطلب من الصين، على البلدان المصدرة للسلع الأولية أن تستخدم الاحتياطات الوقائية حيثما توافرت، ولكن عليها أيضاً التخطيط لإجراء التصحيحات، بما في ذلك من خلال تخفيض النفقات العامة وزيادة كفاءتها وتقوية أطر المالية العامة، وحشد مصادر جديدة للإيرادات. وهناك بعض البلدان قد تكون بحاجة أيضاً لاعتماد نماذج جديدة للنمو. وسوف تستفيد البلدان المستوردة للسلع الأولية من الأسعار المنخفضة؛ وسيتوقف الاستخدام الملائم للوفورات الاستثنائية في هذه البلدان على مراكزها الدورية والمالية العامة.

الشكل البياني ٤-١٤: المهاجرون واللاجئون الدوليون



المصدر: مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

مشكلة هجرة العقول وتحقيق أقصى منفعة من تحويلات العاملين وشبكات مواطنيها في الشتات. وهناك حاجة إلى التعاون الدولي لمعالجة القضايا الإنسانية.

الاتجاهات والدوافع وتحديات الهجرة

ازدادت الهجرة بصورة مطردة على مدى العقود الأخيرة. فارتفع مجموع أعداد المهاجرين من ١٥٠ مليون في ١٩٩٠ إلى ٢٥٠ مليون في ٢٠١٥. وبينما عدد المهاجرين بين اقتصادات الأسواق الصاعدة هو الأكبر، فهو يشكل نسبة صغيرة ومستقرة من سكانها—حوالي ٢٪. وكانت الهجرة من الاقتصادات الصاعدة إلى الاقتصادات المتقدمة أكبر بالقيم النسبية وأكثر ديناميكية: فارتفعت نسبة المهاجرين إلى سكان البلدان المضيفة بحوالي الضعف مما يقر من ٥٪ على ١٠٪ في الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ (الشكل البياني ٤-١٤، اللوحة ١)، مع اختلاف البلدان بشكل كبير. ففي عام ٢٠١٥، كان المهاجرون يشكلون حوالي ٥٪ من السكان في فنلندا وحوالي ٣٠٪ في أستراليا. والمهاجرون نوعان: مهاجر لأسباب اقتصادية (طوعاً، بحثاً عن آفاق أفضل)، ومهاجر لأسباب إنسانية (اللاجئون، الفارون من الصراعات والنزاعات).

^{٣١} يُستبعد من هذا العدد ومن التحليل في الفصل المهاجرين غير الشرعيين.

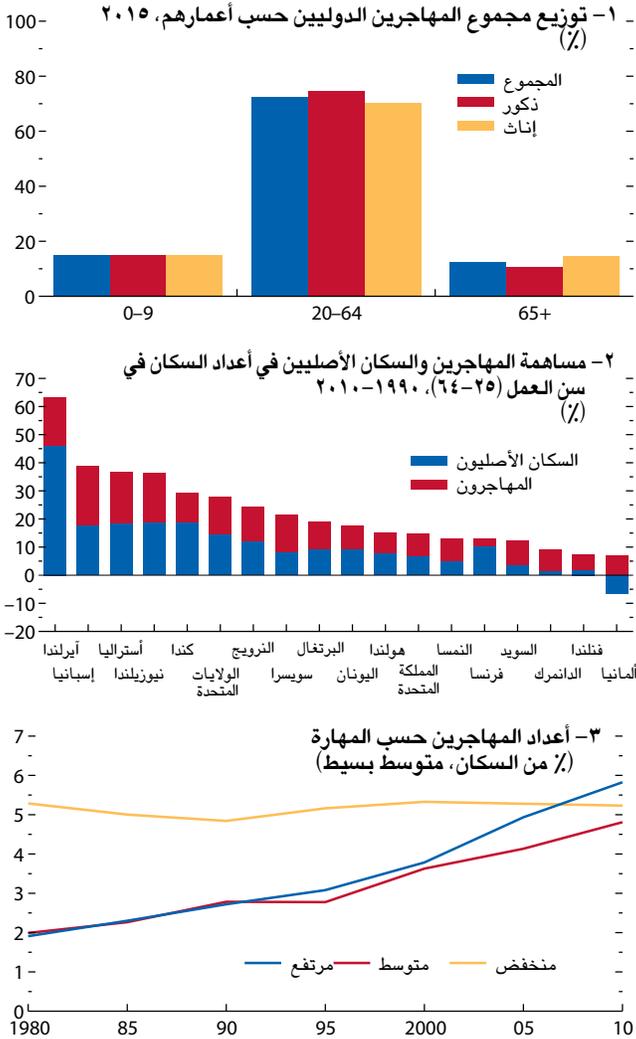
والعدد الأكبر من مجموع المهاجرين الدوليين هم مهاجرون لأسباب اقتصادية، ولكن طفرة المهاجرين في الآونة الأخيرة أدت إلى ارتفاع عددهم حتى كاد يبلغ مستويات قياسية. ويشكل المهاجرون لأسباب اقتصادية حوالي ٩٥٪ من مجموع أعداد المهاجرين، ويبدو أنهم يتزايدون بصورة مستقرة وأخذة في الارتفاع، بينما يشكل اللاجئون نسب صغيرة نسبياً، لكن أعدادهم ظلت متقلبة. وفي الآونة الأخيرة، أدى اندلاع الحرب الأهلية في سوريا والقتال التي استشرت في أنحاء الشرق الأوسط إلى ارتفاع عدد اللاجئين إلى أعلى مستوياته منذ التسعينات (الشكل البياني ٤-١٤، اللوحة ٢). واشتد تدفق اللاجئين الجدد في ٢٠١٤-٢٠١٥، حتى بلغ ٤,٥ مليون—حوالي نصف تدفقات مجموع المهاجرين على مدى هذين العامين. وكانت الأردن ولبنان وتركيا هي البلدان الرئيسية في استقبال اللاجئين، حيث استضافت ٢,٢ مليون لاجئ جديد على امتداد نفس الفترة. كذلك استقبل الاتحاد الأوروبي عددا لا نظير له من اللاجئين مؤخراً—قُدِّم حوالي ١,٢٥ طلب لجوء لأول مرة في ٢٠١٥، وأخذت الطلبات تتزايد في ٢٠١٦، وإن كان بمعدل متناقص.

وغالبية المهاجرين الدوليين من الشباب في سن العمل ولكن عدد الأطفال أكبر بكثير بين اللاجئين. وأكثر من ٧٠٪ من مجموع أعداد المهاجرين في مرحلة عمرية تتراوح بين ٢٠-٦٤ (الشكل البياني ٤-١٥، اللوحة ١). وفي الواقع، يشكل المهاجرون نسبة كبيرة من القوى العاملة في كثير من الاقتصادات المتقدمة. ويؤدي وجودهم إلى زيادة أعداد السكان في سن العمل وتخفيض نسب الإعالة، وساهموا في بعض البلدان بنحو نصف نمو السكان في سن العمل في الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠١٠ (الشكل البياني ٤-١٥، اللوحة ٢). ويشكل الأطفال النسبة الغالبية من مجموع أعداد اللاجئين؛ ففي ٢٠١٥، على سبيل المثال، كان ما يزيد على نصف اللاجئين دون سن الثامنة عشرة.

وتتزايد أعداد المهاجرين إلى الاقتصادات المتقدمة من ذوي المهارات العالية والمتوسطة، برغم أن عدد المهاجرين ذوي المهارات المحدودة لا يزال أعلى مقارنةً بذوي المهارات المتوسطة.^{٣٢} وبحلول عام ٢٠١٠، كان المهاجرون ذوو المهارات العالية يشكلون حوالي ٦٪ من السكان في الاقتصادات المتقدمة—فارتفعت نسبتهم من ٢٪ في التسعينات—بينما كان المهاجرون ذوو المهارات المتوسطة والمحدودة يمثلون حوالي ٤٪ و ٥٪ على التوالي (الشكل البياني ٤-١٥، اللوحة ٣). ويرجع ذلك على الأرجح إلى ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي على مستوى العالم خلال العقود الماضية. وربما كان لسياسات الهجرة القائمة على المهارات دور في ذلك، خاصة في بعض البلدان الأنغلو ساكسونية التي لديها في الغالب نسبة أكبر

^{٣٢} المقصود بمستوى المهارة هو المستوى التعليمي: أعلى من شهادة إنهاء الدراسة الثانوية أو ما يعادلها (ذوو مهارات عالية)، شهادة إنهاء الدراسة الثانوية أو ما يعادلها (ذوو مهارات متوسطة)، تعليم ابتدائي أو غير متعلمين (ذوو مهارات محدودة).

الشكل البياني ٤-١٥: الهجرة حسب الأعمار والمهارات



المصادر: مؤسسة IAB، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، قسم السكان ٢٠١٥، وتقرير «التوقعات السكانية في العالم» النسخة المعدلة في ٢٠١٥، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

من المهاجرين ذوي المهارات العالية. ونسبة المهاجرين ذوي المهارات المحدودة في القارة الأوروبية الأم وذوي المهارات المتوسطة في بلدان الشمال الأوروبي (الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد) لا تزال مرتفعة نسبياً—برغم استمرار ارتفاع مستويات مهارات المهاجرين هناك كذلك. وتتشكل الهجرة حسب مجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الداخل والخارج، وتثير قضايا إنسانية صعبة وتفضي إلى توترات محتملة في البلدان التي تستقبل مهاجرين. والدافع وراء تدفقات اللاجئين هو الحاجة إلى الفرار من العنف والاضطهاد، وهما لا يتركان مجالاً للسكان سوى اختيار ترك أوطانهم وسط أجواء عدم الاستقرار والصراعات السياسية. أما الهجرة لأسباب اقتصادية، فترجع إلى عدد من العوامل. فعدم توافر فرص وتدهور الظروف الاقتصادية في بلدان المصدر يمكن أن يدفع المهاجرين للبحث عن أراضٍ أخصب في الخارج. وعوامل الجذب في الاقتصادات التي تستقبلهم أكثر تعقيداً وهي التي تحدد مدى الهجرة وكذلك توزيعها على البلدان المضيفة (دراسة Jaumotte, Koloskova, and Saxena, 2016). أولاً، تمثل الظروف الاقتصادية في الاقتصادات المضيفة عاملاً بالغ الأهمية. وهناك علاقة ارتباط موجبة بين نمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على المدى الطويل والتغير في نسبة المهاجرين (الشكل البياني ٤-١٦، اللوحة ١). وثانياً، هناك بعض العوامل الهيكلية التي تكتسب أهمية في حالة المهاجرين، ينطوي اختيار الانتقال على عوامل جغرافية وثقافية مهمة، مثل المسافة إلى بلد المقصد، ووحدة اللغة، والحدود المجاورة، والروابط الاستعمارية المشتركة (الشكل البياني ٤-١٦، اللوحة ٢). وثالثاً، تؤثر سياسات الهجرة في البلدان المضيفة على تدفقات المهاجرين. فالإصلاحات التي تؤدي إلى تشديد قوانين الدخل تقلل تدفقات المهاجرين، بينما القوانين الأقل قيوداً—نتيجة لتوقيع معاهدة ماستريخت مثلاً—يكون لها التأثير المقابل (راجع دراسة Ortega and Peri 2009). وبرغم الفرص المصاحبة للهجرة، فإنها تفرض كذلك تحديات على كل من البلدان المرسله والبلدان المستقبلة للمهاجرين، أبرزها فقدان رأس المال البشري في البلدان المرسله واحتمال نشأة توترات اجتماعية وما لها من عواقب سياسية في البلدان المستقبلة.

البلدان المستقبلة للمهاجرين: التحديات والمكاسب على المدى الطويل

تحقق الهجرة الدولية منافع وتفرض تحديات في البلدان المضيفة. فالمهاجرون يمكن أن يعززوا القوى العاملة وأن يكون لهم تأثير إيجابي على النمو والموارد العامة على المدى الطويل، خاصة في البلدان التي تتزايد أعداد سكانها المسنين. ومع هذا، فإن استقبال المهاجرين يفرض عليها تحديات. فتنشأ مخاوف من إزاحة العمالة المحلية والتكاليف على المالية العامة في الأجل القصير، وخاصة في حالة اللاجئين. ويمكن أن يضيف ذلك إلى التوترات الاجتماعية المحتملة المرتبطة بالفروق في الثقافة واللغة—نظراً لاحتمال تأثير الهجرة على التركيبة السكانية—والأحداث المرتبطة بالجوانب الأمنية في

بعض البلدان^{٣٣} وقد تدفع هذه التوترات إلى صدور ردود أفعال سياسية، كما تبين من الاستفتاء في المملكة المتحدة على عضويتها في الاتحاد الأوروبي، والذي كان للهجرة دور فيه. ويتضح من التجارب السابقة أن سرعة الاندماج في أسواق العمل تكتسب أهمية بالغة لجني المكاسب الاقتصادية من الهجرة، في الأجل القصير والأجل الطويل على حد سواء. ويمكنها كذلك أن تعجل بالتأثير الإيجابي على حسابات المالية

^{٣٣} راجع دراسة Card, Dustmann, and Preston (2009) التي تبين أن المخاوف بشأن الهجرة أقوى من المخاوف بشأن التجارة.

تؤثر تأثيراً إيجابياً (دراسة Aiyar and others 2016). وقد ينطبق ذلك، على سبيل المثال، على عدد من البلدان حيث تشارك النساء المواطنات ذوات المهارات العالية بدرجة أقوى عندما تكون المهاجرات العاملات أقل مهارة (راجع دراسة Jaumotte, Koloskova, and Saxena 2016 الشكل البياني ٤-١٧). فتوافر عمالة منخفضة التكلفة نسبياً في مجال الخدمات أو قطاع الرعاية الصحية قد يسمح للنساء ذوات المهارات العالية بالانضمام إلى القوى العاملة أو العمل لساعات أطول، مما يزيد الإنتاجية.

ويتضح من التجارب السابقة أن للهجرة تأثير طفيف على معدلات التوظيف ومتوسط أجور العمالة المحلية، برغم أنها قد تؤثر على شرائح معينة في سوق العمل. وتشير معظم الدراسات الأكاديمية إلى أن تأثير الهجرة على متوسط الأجور أو توظيف العمالة المحلية محدود للغاية.^{٣٤} وبدلاً من ذلك، تشير الدراسات إلى أن المهاجرين يمكن أن يسهموا في سوق العمل من خلال أوجه التكامل الذي ذُكرت لتوها، الأمر الذي يسمح بما يلي: (١) انتقال العمالة الأصلية إلى شرائح مختلفة ضمن أسواق العمل، وذلك في الغالب لأداء مهام أعقد تدعم تطوير المهارات ومن ثم تعزز التخصص المبني على الكفاءة، و(٢) زيادة مشاركة الإناث في سوق العمل، و(٣) زيادة كفاءة الأداء في سوق العمل، بينما يشغل المهاجرون الوظائف التي تنقص فيها العمالة المحلية، و(٤) مساهمة المهاجرين ذوي المهارات العالية في التقدم التكنولوجي، و(٥) ارتفاع الطلب، وهو ما يؤدي على الأرجح إلى زيادة الاستهلاك في الأجل القصير والاستثمار في الأجل المتوسط.^{٣٥} ومع هذا، تخلص بعض الدراسات إلى حدوث تأثير سلبي على أجور العمالة محدودة المهارات.^{٣٦}

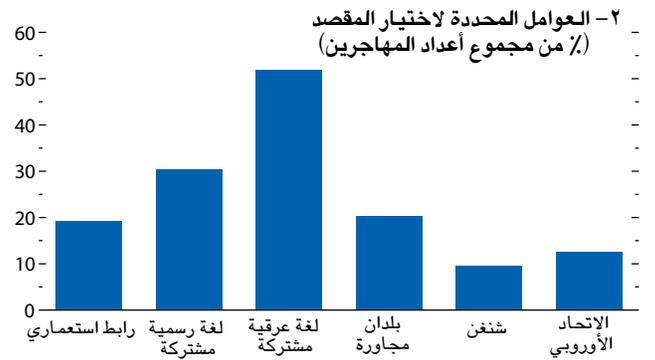
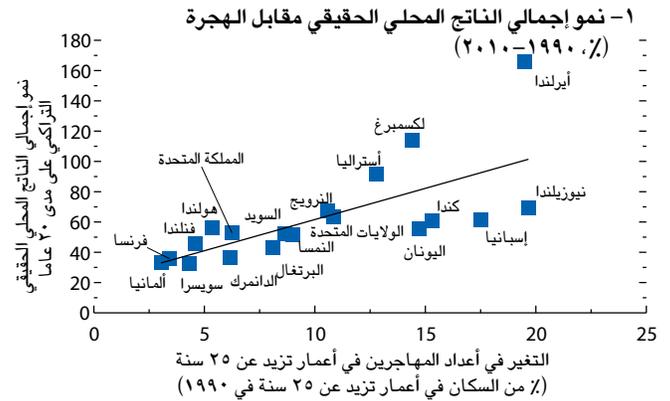
ويتبين من أداء سوق عمل المهاجرين أنفسهم أن اندماج أسواق العمل مسألة معقدة. وتخلص دراسة Aiyar and others (2016) إلى انخفاض مستوى مشاركة المهاجرين، ومعدلات توظيفهم، وأجورهم مقارنة بالعمالة المحلية في الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ٤-١٨، اللوحة ١). وتتضح فجوات الكسب والتوظيف في السنوات الأولى وتتقلص مع اتقان المهاجرين لمهارات اللغة واكتسابهم مزيد من الخبرة في العمل—المهاجرون من الاقتصادات المتقدمة أو الذين تكون

^{٣٤} راجع دراستي Peri (2014a) و(2014b) للاطلاع على مسح للدراسات حول تأثير الهجرة الوافدة على فرص توظيف العمالة المحلية وأجورها. وراجع كذلك تقرير IMF (2015c) ودراسة Aiyar and others (2016) والمراجع الواردة فيهما. وخلصت بعض دراسات الحالة كذلك إلى أنه ليس للهجرة تأثير كبير على أسواق عمل المواطنين، مثل دراسة Card (1990) للتعرف على الهجرة الجماعية لسكان كوبا بالقوارب من ميناء مارييل في مطلع الثمانينات، ودراسة Akgunduz, van den Berg, and Hassink (2015) للاطلاع على تأثير تدفق اللاجئين السوريين في الأونة الأخيرة إلى تركيا.

^{٣٥} راجع على سبيل المثال دراسات Alesina, Harnoss, and Rapoport (2015)، و(2015)، و(2015) D'Amuri and Peri، و(2014) Hunt and Gauthi، و(2014) Farré, González, and Ortega، و(2010) Peri, Shih, and Sparber، و(2014) Orgega and Peri، و(2015) Peri and Sparber.

^{٣٦} توثق دراسات Borjas (2003، 2006) و(2007) Aydemir and Borjas (2011) وقوع تأثير سلبي على أجور العمالة المحلية محدودة المهارات في سوق العمل في الولايات المتحدة.

الشكل البياني ٤-١٦: العوامل المحددة للهجرة



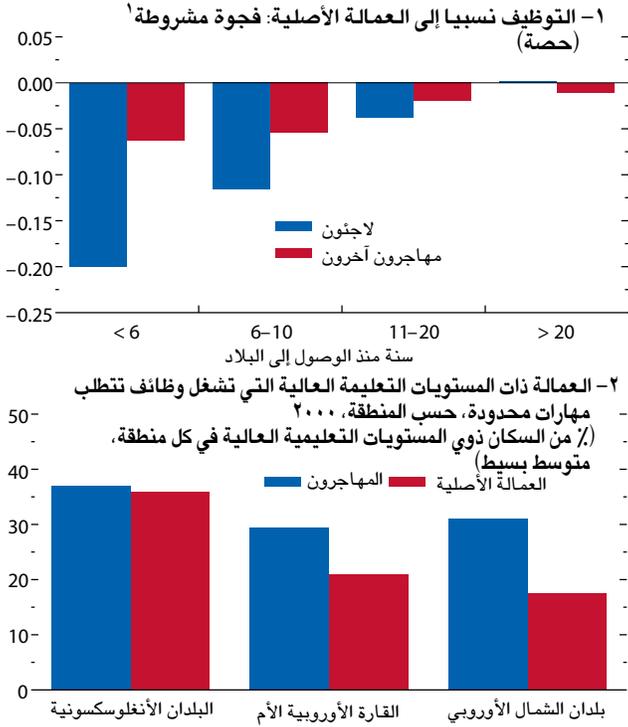
المصادر: قاعدة بيانات CEPPI، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة للهجرة على نطاق العالم، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند الأرقام إلى مجموع أعداد المهاجرين بين جميع بلدان المصدر و١٨ من بلدان المقصد، يشتركون في الخصائص الواردة. ويعبر عن الأرقام كنسبة مئوية من مجموع أعداد المهاجرين في ١٨ من بلدان المقصد. شنتغن = بلدان منطقة شنتغن التي تسمح بحرية حركة مواطنيها عبر حدودها.

العامية، مما يعزز التداعيات الإيجابية في الاقتصادات التي تستقبل لاجئين. ويمكن قول إن سرعة الاندماج الاقتصادي قد تعجل وتيرة الاندماج الاجتماعي وتعمقه، مع ما لذلك من آثار مرتدة إيجابية بين الاثنين، وإن قد تولد كذلك توترات في الأجل القصير، لا سيما عندما يكون معدل البطالة مرتفعاً.

أسواق العمل: الدور المحوري للاندماج

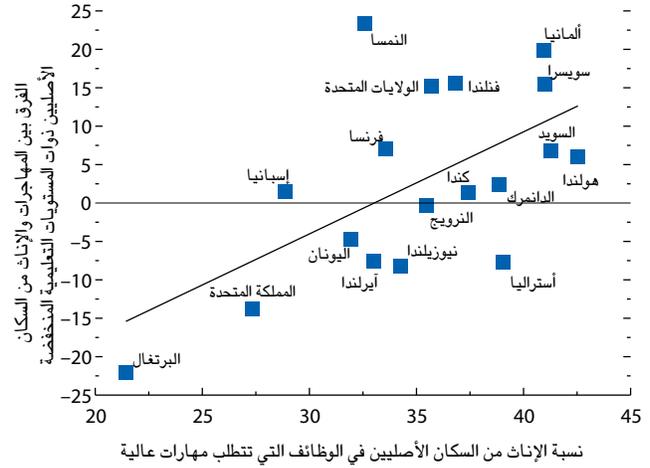
إن تأثير الهجرة على أسواق العمل يتوقف على مدى التكامل بين العمالة المهاجرة والمحلية. ومن حيث المبدأ، فإن المهاجرين أصحاب المهارات المشابهة لتلك التي تتمتع بها العمالة المحلية سوف يتنافسون في سوق العمل ويؤثرون على التوظيف والأجور، وخاصة في الأجل القصير—قبل أن يتكيف وضع الرصيد الرأسمالي لاستيعاب مزيد من العمالة. ومع هذا، فإذا كانت مهارات العمالة المهاجرة مكملة لمهارات العمالة المحلية، يمكن أن

الشكل البياني ٤-١٨: أداء سوق العمل



المصادر: المسح الاجتماعي الأوروبي، السلاسل من ٦-١، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ الفجوة المشروطة تقيس الفرق في النتيجة ذات الصلة بين العمالة الأصلية والمهاجرة، حسب السن ونوع الجنس وسنوات التعليم والمهارات اللغوية والبلد المضيف والفترة الزمنية.

الشكل البياني ٤-١٧: الإناء: انخفاض المستوى التعليمي مقابل المهارات العالية، ٢٠٠٠ (% من المجموع)



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

لديهم مهارات لغوية أفضل منذ البداية غالباً ما يكون أداءهم أفضل من الفئات الأخرى. ويبدو أن المهاجرين واللاجئين يواجهون تحديات شديدة بصفة خاصة، فنتائجهم في سوق العمل أسوأ، خاصة في الأجل القصير (دراسة Aldén and Hammarstedt 2014، ودراسة Ott 2013).

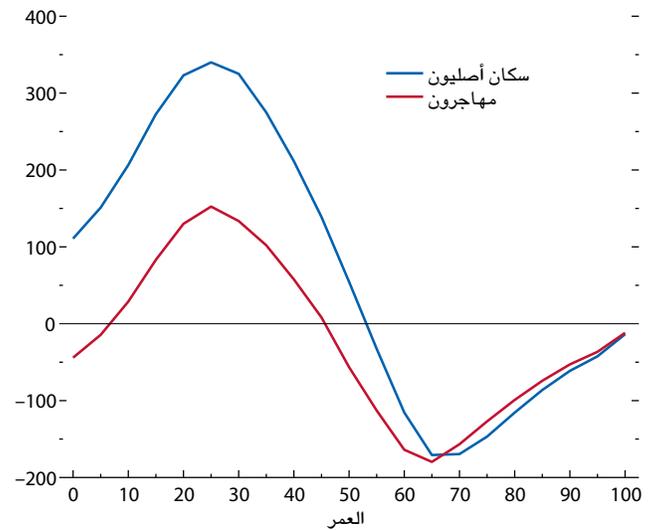
وتشمل التحديات التي يواجهونها ما يلي:

- الاعتراف بالمهارات—غالباً ما يكون تمثيل المهاجرين ناقصاً في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية وزائداً في الوظائف التي تتطلب مهارات محدودة.^{٣٧} وقد يعزى أحد مبررات ذلك إلى الفروق في التعليم—على سبيل المثال، فإن الدرجة العلمية في البلد الأصلي قد لا تُعد على نفس مستوى جودة مثيلتها في البلد المضيف—ولكنه قد يرجع كذلك إلى السياسات، أو عدم الاعتراف بالمهارات، أو العيوب المرتبطة بالفروق الثقافية. ويُترجم كل ذلك إلى فرصة ضائعة على البلد المضيف. على سبيل المثال، بالمقارنة مع النظراء المحليين، ففي بلدان القارة الأوروبية والأم والشمال الأوروبي هناك نسبة أعلى من المهاجرين ذوي المستويات التعليمية العالية الذي يعملون في وظائف تتطلب مهارات أقل مقارنة بالبلدان الأخرى. وعلى العكس من ذلك، تبدو الفرص المتاحة أمام العمالة المهاجرة والمحلية ذات المستويات التعليمية العالية متشابهة في بلدان الأنغلو ساكسونية (الشكل البياني ٤-١٨، اللوحة ٢).
- اللوائح المنظمة لسوق العمل—من شأن حماية الوظائف أو ارتفاع الضرائب والمساهمات في الضمان الاجتماعي بصورة مفرطة أن يؤثر سلباً على توظيف العمالة، وخاصة العمالة التي تكون إنتاجيتها غير مؤكدة بدايةً (راجع مثلاً دراسة Blanchard, Jaumotte, and Loungani 2013). وترتفع نسب توظيف العمالة المهاجرة في البلدان التي تمنح أجوراً منخفضة للعمالة المبتدئة وتوفر مستوى أقل من حماية الوظائف (دراسة Ho and Shirono 2015).
- مزيد من التحديات أمام اللاجئين—عدم اليقين بشأن الوضع القانوني للاجئين—أي قبول طلبات اللجوء التي يتقدمون بها—يمكن أن يعطل دخولهم في سوق العمل. وخلال فترة النظر في طلباتهم، غالباً ما يواجه طالبو اللجوء حواجز قانونية تحول دون توظيفهم (دراسة Hat-ton 2013)، وفي البلدان الأوروبية، قد تستغرق معالجة الطلبات مدة تتراوح بين شهرين وسنة. وأخيراً، نظراً لأن لعوامل الجذب—مثل ارتفاع النمو في البلد المضيف—دور أقل في تحديد دوافع الهجرة، فالوصول إلى بيئة تسودها معدلات بطالة مرتفعة قد يخفض معدلات توظيفهم وأجورهم لفترة مطولة (دراسة Åslund and Rooth 2007).

^{٣٧} راجع على سبيل المثال دراسة Aleksynska and Tritah (2013) للاطلاع على عدم التوافق بين تعليم المهاجرين إلى أوروبا والمهارات التي تتطلبها الوظائف.

الشكل البياني ٤-١٩: ألمانيا: القيمة الحالية لصافي المساهمة المتوقعة مستقبلا في المالية العامة حسب الفئة العمرية

(آلاف اليوروات، بناء على منهج المحاسبة الجيلة: سنة الأساس = ٢٠١٢)



المصدر: دراسة (2014) Bonin.

الأمر الذي يلقي الضوء على أهمية المرحلة التي تمر بها الدورة الاقتصادية في عملية الاندماج.

الهجرة والتحديات أمام المالية العامة

إن للاندماج في سوق العمل كذلك دور بالغ الأهمية في التأثير على المالية العامة في الاقتصادات التي تستقبل مهاجرين. وبمرور الوقت، نظرا لتأثير المهاجرين على السكان في سن العمل والنشاط الاقتصادي، يمكن أن يولدوا مزيدا من الإيرادات الضريبية والمساهمات في الضمان الاجتماعي. لكن الاندماج يستغرق وقتا، خاصة في حالة اللاجئين، مما يعني تأخرهم لفترة قبل أن تبدأ مساهمتهم في المالية العامة. وعلى المدى القصير، قد يحتاجون إلى اللجوء إلى خدمات الرعاية الاجتماعية والمطالبة بإعانات اجتماعية—لا سيما الرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية. وقد تؤثر الهجرة كذلك على استفادة السكان الأصليين من موارد المالية العامة طالما أن تواجد المهاجرين يرفع معدل بطالة السكان الأصليين أو يخفض أجورهم.^{٣٨} وتأثير الهجرة على حسابات المالية العامة يتوقف على دخل المهاجرين وكذلك على مدى سخاء نظام الضمان الاجتماعي في الاقتصادات المضيفة.

^{٣٨} كما ورد بالنقاش، تشير معظم الدراسات إلى أن هذه الآثار صغيرة. وربما تراجعت هذه الآثار كذلك إذا أدت الهجرة إلى ارتفاع الدخل من رأس المال الذي يؤول إلى السكان الأصليين (دراسة 1999 Borjas). وتوثق دراسة (2008) Ramón García, and Navarro Conde Ruiz، هذه الآثار في حالة إسبانيا في مطلع الألفينات.

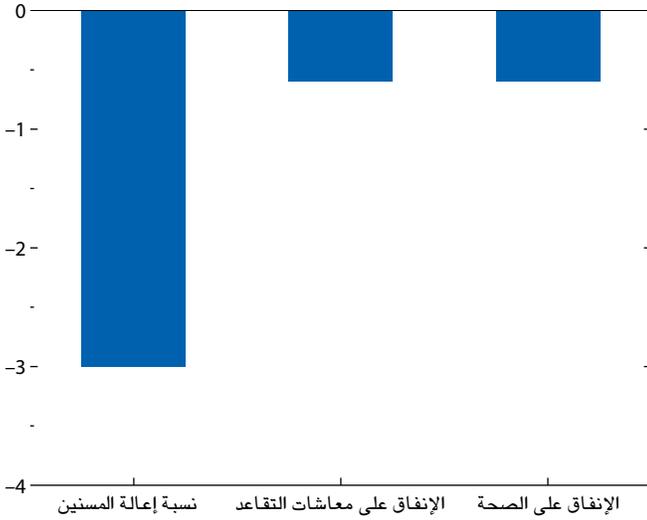
وغالبا ما تكون مساهمة المهاجرين طوال حياتهم أقل من مساهمة العمالة المحلية في حسابات المالية العامة، الأمر الذي يرجع بصفة أساسية إلى أنهم يدفعون ضرائب ومساهمات في الضمان الاجتماعي أقل. ويشير هذا الأمر مرة أخرى إلى أهمية اندماجهم في أسواق العمل—فمساهمتهم بقدر أقل ترجع إلى انضمامهم إلى القوى العاملة لفترات أقل وحصولهم على وظائف أقل أجرا.^{٣٩} ويعتمد المهاجرون بقدر أكبر على بعض التحويلات الاجتماعية، لكن الفروق بينهم وبين السكان الأصليين لا يبدو أن لها انعكاسات كبيرة على الموازنة. ومقارنة بمواليد هذا البلد العاطلين عن العمل، تزداد احتمالات حصول المهاجرين العاطلين عن العمل على مساعدات اجتماعية، بينما تتراجع احتمالات حصولهم عموما على إعانات بطالة أكثر سخاء. ويتبين من حالة ألمانيا أن السكان الأصليين والمهاجرين يساهمون بصورة متزايدة مع اقترابهم من سن العمل، وتتقلص مساهمتهم في فترة التقاعد (الشكل البياني ٤-١٩—مساهمة المهاجرين غالبا ما تصبح إيجابية في وقت لاحق، ثم تبلغ ذروتها عند مستوى أقل، ثم تتحول إلى الجانب السلبي في مرحلة أ بكر (راجع دراسة Aiyar and others 2016، وتقرير IMF 2015c).

ويتبين من التجارب السابقة أن صافي تأثير المهاجرين على المالية العامة صغير في البلدان أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتعتمد التقديرات اعتمادا كبيرا على عدد من الفرضيات—لا سيما العدد الكبير من العناصر التي تحدد آفاق توظيف المهاجرين (كما أشير أعلاه)، كأنماط أعمارهم، وكيف ينظر المنهج التحليلي في الآثار الاقتصادية الكلية الديناميكية للهجرة. ويعرض تقرير OECD (2013) دراسة قُطرية مقارنة تعتمد على نموذج حسابات استاتيكي (التدفق النقدي) يُقيّم المساهمات في الضرائب والضمان الاجتماعي وكذلك حصول مجموع المهاجرين على إعانات الضمان الاجتماعي والخدمات الحكومية في ٢٧ بلدا من البلدان أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الفترة بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩. وتأثيرها، سواء كان موجبا أو سالبا، نادرا ما يتجاوز ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في سنة معينة ويبلغ نحو صفر في المتوسط. ويظهر تأثير إيجابي على المالية العامة في ١٩ بلدا—أي ٧٠٪ من عينة البلدان.

مع ذلك، فارتفاع تكاليف رعاية اللاجئين على المدى القصير يمكن أن يزيد الضغوط على المالية العامة في الاقتصادات التي تستقبل لاجئين. فعند وصول اللاجئين، يحصلون على مساكن وبدل إعاشة ودعم للاندماج. فضلا على ذلك، كما أشير أعلاه، لا يُسمح له في الغالب بالعمل حتى يتأكد وضعهم القانوني. ويؤدي ذلك إلى انخفاض مساهمتهم في المالية العامة في الأجل القصير مقارنة بمساهمة غيرهم من المهاجرين والسكان الأصليين. وكانت البلدان الأقل تطورا هي التي تتحمل عادة العبء الأكبر المرتبط باللاجئين—على سبيل المثال، في الأردن ولبنان وتركيا، تشير التقديرات إلى

^{٣٩} يفسر ذلك أيضا الأساس المنطقي وراء نظم إدارة هجرة العمالة. ففي النظام الأسترالي، على سبيل المثال، يعطى السن وزنا ترجيحيا كبيرا—حتى ٣٨٪ من علامة الاجتياز—وهناك حدود قصوى للسن في قبول الطلب.

الشكل البياني ٤-٢٠: تقديرات تأثير الهجرة في اقتصادات أكثر تقدماً، ٢٠١٠
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: دراسة (Clements and others 2015). ملحوظة: تأثير الهجرة يُحسب على أساس الفرق بين السيناريو الأساسي، الذي يفترض استمرار اتجاهات الهجرة الحالية، وسيناريو الهجرة الصفرية.

و دراسة (Ortega and Peri 2014)، نموذج جاذبية لفصل آثار الهجرة المدفوعة بعوامل دفع. وفي سياق قطاعي، تخلصت الدراسات إلى أن للمهاجرين تأثير إيجابي كبير على نصيب الفرد من الناتج في البلدان التي تستقبل مهاجرين. وتربطان بينه وبين حدوث تأثير إيجابي على توظيف العمالة وتراكم رأس المال وإنتاجية العمالة من المهاجرين ذوي المهارات العالية، الأمر الذي لا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في حد ذاتها وحسب، وإنما هو أيضا يعزز تنوع القوى العاملة. وتشير البحوث في الآونة الأخيرة إلى أن الهجرة تحسن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان التي تستقبل مهاجرين عن طريق دفع الاستثمار ورفع إنتاجية العمالة. وتشير التقديرات في دراسة -Koloskova, Jaumotte, and Sax (2016)، إلى أن زيادة مقدارها نقطة مئوية واحدة في نسبة المهاجرين من السكان في سن العمل يمكن أن ترفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل بما يصل إلى ٢٪ (الشكل البياني ٤-٢١، اللوحة ١).^{٤١} وبرغم أن هذا التأثير أقل إلى حد من من التقديرات السابقة، فإن له دلالة اقتصادية. ويتفكك هذه التقديرات إلى التأثير على توظيف العمالة وعلى إنتاجية العمالة، تخلصت الدراسة إلى أن للهجرة تأثير إيجابي

^{٤١} لمعالجة قضايا النشأة الداخلة، تستخدم الدراسة نموذج شبه الجاذبية لوضع تقديرات الهجرة بفعل عوامل الدفع من بلدان المصدر، مثل الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية والأوضاع السياسية، وبفعل التكاليف الثنائية للهجرة، وهي عوامل مستقلة إلى حد كبير عن مستويات الدخل في البلدان المضيفة للمهاجرين.

بلوغ الإنفاق على اللاجئين على الـ ٢,٤٪ و ٣,٢٪ و ١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي على التوالي خلال الفترة الأخيرة.^{٤٠} ولكن هذا الأمر ينطبق كذلك على كثير من البلدان الأوروبية التي لديها نظم رعاية اجتماعية سخية نسبيا وعدد كبير من المهاجرين لأغراض إنسانية. وتشير تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي بالنسبة لمنطقة اليورو إلى أن متوسط نفقات الموازنة على اللاجئين يمكن أن تصل إلى ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦، ويتوقع أن تتحمل النمسا وفنلندا وألمانيا والسويد أكبر الزيادات في الإنفاق. وبالنسبة للسويد، يتوقع أن تشكل النفقات على الهجرة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦. وعلى المدى الأطول، يمكن أن تؤدي الهجرة إلى تخفيف الضغوط على المالية العامة المرتبطة بشيخوخة السكان في البلدان التي تستقبل مهاجرين (الشكل البياني ٤-٢٠). على سبيل المثال، استمرار الهجرة وفق الاتجاهات الحالية يمكن أن يبطل الزيادة المتوقعة في نسبة إعالة كبار السن وما يصاحبها من إنفاق على الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد نسبيا إلى إجمالي الناتج المحلي (دراسة -Clements and oth 2015, ers 2015، وتقرير European Commission 2015). وستكون هذه الآثار أكبر كلما ازداد تأثير الهجرة على نمو إجمالي الناتج المحلي. ولا يمكن أن توفر الهجرة وحدها علاجا كاملا للتحديات الناشئة من شيخوخة السكان، ولكنها يمكن أن توفر وقتا لإجراء إصلاحات تدريجية في برامج المستحقات وغيرها، الأمر الذي لا يزال ضروريا في كثير من البلدان.

آثار موجبة على النمو في الأجل الأطول

من شأن الهجرة أن تدفع الدخل الكلي في البلدان التي تستقبل مهاجرين على المدى الطويل. ويمكن أن تحقق ذلك أيضا من خلال قنوات عديدة. أولا، من خلال زيادة القوة العاملة، يمكن للهجرة أن تدفع تراكم رأس المال. وثانيا، في حالة دمج المهاجرين بصورة صحيحة في أسواق العمل، يمكنهم أن يرفعوا نسبة توظيف العمالة إلى السكان. وأخيرا، يمكن أن يعزز المهاجرون إنتاجية العمالة من خلال أوجه التكامل مع العمالة المحلية وزيادة التنوع في المهارات المنتجة. ويبحث هذا القسم تأثير الهجرة على نصيب الفرد من الناتج في الأجل الطويل.

ويتبين من التجارب السابقة أن الهجرة يمكنها بالفعل أن تؤثر تأثيرا إيجابيا على نصيب الفرد من الناتج في البلدان المضيفة للمهاجرين. وبينما كثير من هذه الدراسات التي تتناول الهجرة هي دراسات عن الاقتصاد الجزئي وتركز على توظيف العمالة أو الابتكار أو الإنتاجية، أجرت بعض الدراسات تحليلا للأهمية الاقتصادية الكلية لهذه القنوات. ولكن هذا التحليل يصير معقدا نتيجة لاحتمال تحيز النتائج بفعل بعض عوامل الجذب الدافعة إلى الهجرة—على سبيل المثال، إذا استقر مهاجرون في بلدان تشهد مستويات مرتفعة من نمو إجمالي الناتج المحلي، سيكون من السهل الخروج بنتيجة مفادها أن الهجرة «تسبب» هذا النمو. وللالتفاف حول هذا التعقيد، تستخدم دراسة (Alesina, Harnoss, and Rapoport 2015)،

^{٤٠} تقارير (IMF 2015d, 2015e, 2016h).

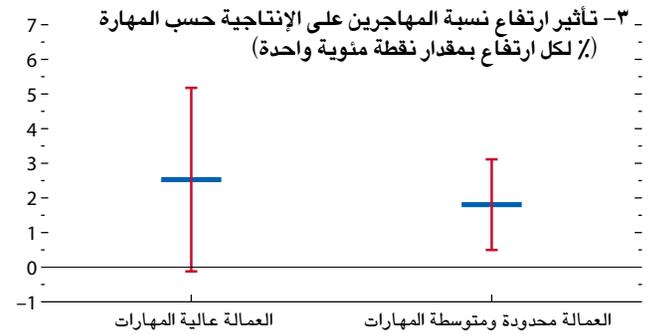
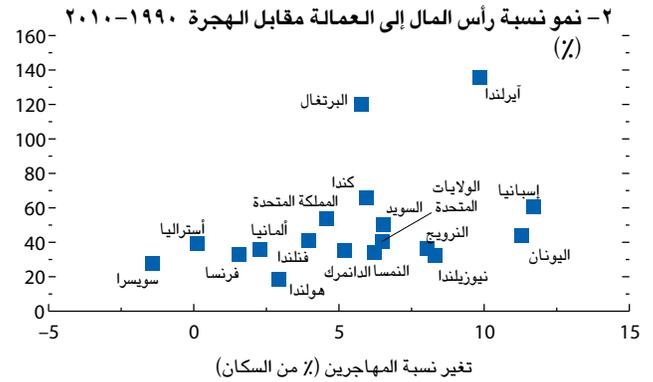
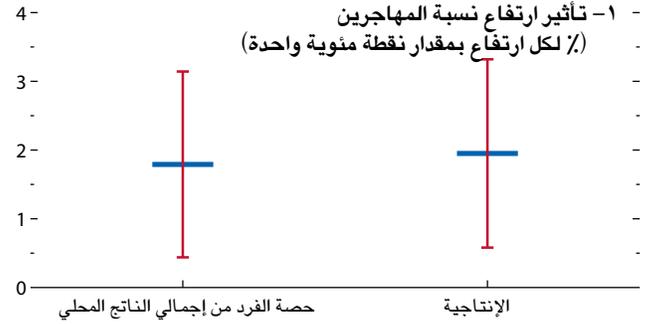
والتغير في أعداد المهاجرين على المدى الطويل، وهو ما يتسق مع تكيف الاستثمار بمرور الوقت لاستيعاب مجموعة أكبر من العاملين المحتملين (الشكل البياني ٤-٢١، اللوحة ٢). علاوة على ذلك، فإن هذا التأثير موزع بالتساوي بين فئات الدخل المختلفة—أي أن للهجرة تأثير إيجابي على الفئات التي تحقق أعلى دخل وعلى دخل بقية السكان، وإن كان تأثير المهاجرين ذوي المهارات العالية أكبر على الفئات ذات أعلى دخل.

ويسهم كل من المهاجرين أصحاب المهارات العالية والمهارات المحدودة في زيادة الإنتاجية. ومن المرجح أن يكون تأثير المهاجرين أصحاب المهارات العالية أكبر على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من خلال تأثيرهم الأكبر على الإنتاجية. ومع هذا، قد يسهم المهاجرون أصحاب المهارات المحدودة كذلك في زيادة الإنتاجية إذا كانت مهاراتهم مكملة لمهارات السكان الأصليين. وتخلص دراسة Jaumotte, Kolo, and Saxena (2016) إلى أن للمهاجرين ذوي المهارات العالية والمحدودة تأثير إيجابي على الإنتاجية بنفس الحجم (الشكل البياني ٤-٢١، اللوحة ٣). وترجع الدراسة هذه النتيجة إلى «المهاجرين أصحاب المهارات الفائقة»—فكما أُشير أعلاه، توجد في بعض البلدان نسبة أعلى من المهاجرين ذوي المستويات التعليمية العالية الذين يعملون في وظائف تتطلب مهارات أقل—وإلى أوجه التكامل المذكورة آنفاً. ووجود عمالة محدودة المهارات يسمح للعمالة المحلية ذات المهارات الأعلى بالتحرك نحو فئات مختلفة في أسواق العمل مما يشجعها على شغل وظائف تتطلب مهارات أعلى والحصول على مزيد من التعليم. كذلك يؤدي وجودها إلى تشجيع مشاركة الإناث في القوى العاملة عن طريق شغل وظائف التدبير المنزلي ورعاية الطفل. وتدعم هذا التفسير الأدلة على العلاقة بين المهاجرين أصحاب المهارات المحدودة ومشاركة الإناث في القوى العاملة التي عرّضت آنفاً في هذا الفصل. وتخلص دراسة Farré, González, and Ortega (2011) إلى نتيجة مماثلة في حالة إسبانيا.

بلدان المصدر: التكاليف وعوامل تخفيفها

قد تتحمل بلدان المصدر تكاليف باهظة من جراء الهجرة، وإن كانت هناك بعض العوامل التي تخفف هذه التكاليف. وبرغم أن العوامل الدافعة للهجرة يمكن أن تختلف—بدءاً من النزاعات (على سبيل المثال، في الشرق الأوسط، راجع الإطار ٤-٢) وحتى الفروق في الآفاق الاقتصادية، كما في شرق أوروبا خلال العقد الماضي—فإن عواقبها على بلدان المصدر متشابهة. ويمكن أن تؤثر الهجرة تأثيراً سلبياً على نمو السكان، وتسفر عن تكاليف بصفة خاصة عندما يكون المهاجرون من الشباب والمتعلمين، مما يضر بآفاق النمو على المدى الطويل. وقد تؤثر كذلك على حسابات المالية العامة وتزيد التحديات التي تفرضها شيخوخة السكان. لكن تحويلات المهاجرين يمكن أن تخفف هذه التكاليف، والتي يمكن أن ترفع دخل الأسرة ومن المحتمل أن تعزز الاستثمار. وقد يسهل المهاجرون نقل المعرفة بين البلد المضيف وبلد المصدر، الأمر الذي يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز التجارة والاستثمار والنمو.

الشكل البياني ٤-٢١: الهجرة: الآثار الإيجابية الأطول أجلاً على النمو

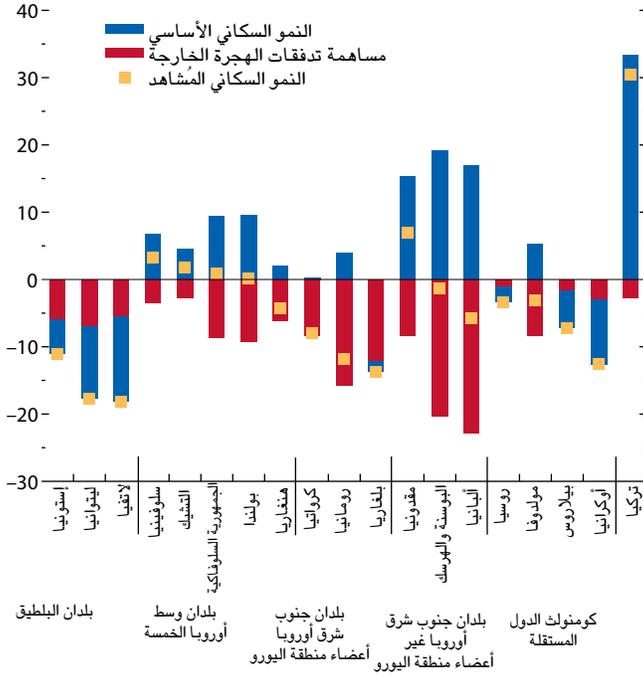


المصادر: دراسة Jaumotte, Koloskova, and Saxena (2016)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة للهجرة على نطاق العالم، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تدل الخطوط الحمراء على فاصل ثقة ٩٥٪.

وكبير على إنتاجية العمالة.^{٤٢} وإضافة إلى ذلك، فقد خلُصت إلى عدم وجود علاقة بين نمو نسبة رأس المال إلى العمالة

^{٤٢} بينما تنطبق هذه النتائج على تقدير بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، فإن قضايا أسواق العمل وتكوين مهارات السكان المهاجرين مقارنة بالسكان الأصليين يمكن أن يكون لها دور. على سبيل المثال، فإن حدوث ارتفاع كبير مفاجئ في توظيف المهاجرين ذوي المهارات المحدودة في قطاعات منخفضة الإنتاجية—مثلما حدث على سبيل المثال في فترة الازدهار السابقة على الأزمة في إسبانيا—يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على إجمالي إنتاجية العمالة (راجع دراسة Kangasniemi and others 2012).

الشكل البياني ٤-٢٢: مساهمات الهجرة الخارجية في النمو السكاني (التغير % عن الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠١٢)



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - قاعدة بيانات الهجرة الدولية، والبنك الدولي، «مؤشرات التنمية العالمية»، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

تكاليف هجرة العقول

بينما تمثل الهجرة استجابة طبيعية للاتجاهات الديمغرافية في بعض البلدان، فقد تؤثر على النمو السكاني في بلدان أخرى. ومن الأمثلة التي توضح هذه الفروق ما يلي:

- اقتترنت سرعة الهجرة إلى خارج إفريقيا جنوب الصحراء بتحول ديمغرافي مستمر ينطوي على نمو السكان في سن العمل بقوة، وتمثل هذه الهجرة—التي من المتوقع أن تستمر في السنوات القادمة—تحولا في القوى العاملة من البلدان التي لديها سكان شباب إلى تلك التي لديها سكان متقدمون في السن، ومن المتوقع أن تساعد على تهديد الأنماط الديمغرافية غير المتزامنة بين الاقتصادات المختلفة (راجع الإطار ٤-٣).
- ومع هذا، كان للهجرة تأثير سلبي على الاتجاهات الديمغرافية في مناطق أخرى. على سبيل المثال، انتقل من بلدان الكاريبي ما يتراوح بين ٧٪ و ٢٧٪ من القوى العاملة إلى الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٦٥-٢٠٠٠ (راجع دراسة Mishra ٢٠٠٦). ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، انكمش سكان جورجيا وأرمينيا بنسبة ١٥٪ و ٢٧٪، على التوالي. وفي وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا، غادر المنطقة حوالي ٥,٥٪ من السكان خلال الخمسة وعشرين عاما الماضية—بلغت الهجرة الخارجية التراكمية من بلدان جنوب شرق أوروبا أكثر من ٨ نقاط مئوية في الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠١٢. وظلت أعداد السكان المحليين في معظم بلدان وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا ثابتة أو أخذت تنقلص، وتسود بلدان البلطيق وكومنولث الدول المستقلة اتجاهات مماثلة (الشكل البياني ٤-٢٢).

كان أعلى بكثير من النسبة المكافئة بين السكان عموما (الشكل البياني ٤-٢٣، اللوحة ٢).

وقد تسفر هجرة العقول عن آثار عميقة في أسواق العمل وأفاق النمو في البلدان المرسله للمهاجرين. فالهجرة تضعف نمو السكان في سن العمل ويمكن أن تضع ضغوطا لرفع الأجور، كما توثق دراسة Mishra (2014) في عدد من دراسات الحالة الوطنية.^{٤٤} وفي نفس الوقت، قد يكون لها تأثير سلبي على الإنتاجية. وضعف إمكانية الإحلال بين العمالة الماهرة المهاجرة والمحلية تقلل إنتاجية العمالة، الأمر الذي يتفاقم بفعل انتقال معارف السكان الأكثر حظا من التعليم عادة إلى غيرهم. وتجري دراسة Atoyan and others (2016) تحليلا مخالفا للواقع يدل على أن النمو الحقيقي التراكمي لإنتاجية العمالة في بلدان وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا في الفترة بين ١٩٩٥ و ٢٠١٢ ربما كانت أعلى بنحو ٥ نقاط مئوية في

^{٤٤} حسب مستوى مهارات المهاجرين، يمكن أن تغير الهجرة كذلك الأجور النسبية—إذا كان المستوى التعليمي للمهاجرين أعلى، من شأن انخفاض عرض العمالة عالية المهارات أن يزيد فجوة الأجور بين العمالة ذات المهارات العالية وذات المهارات المحدودة. وتخلص دراسة Mishra (2007) إلى وجود بعض الأدلة على ذلك في حالة المكسيك، حيث كان للهجرة الخارجية أكبر الأثر على أجور العمالة الحاصلة على تعليم لمدة تتراوح بين ١٢-١٥ عاما.

وقد ينتج عن هجرة الشباب والسكان ذوي المهارات العالية فقدان كثير من رأس المال البشري. ويرجع هجرة السكان ذوي المهارات العالية أكثر من غيرهم—فغالبا ما تتوافر لديهم موارد أكثر من غيرهم تمكنهم من الانتقال والبحث عن أوضاع مواتية بقدر أكبر في البلدان التي تستقبلهم.^{٤٣} ونتيجة لذلك، كان للهجرة تأثير كبير على القوى العاملة عالية المهارات في بعض البلدان والمناطق (الشكل البياني ٤-٢٣، اللوحة ١). على سبيل المثال، فقدت بلدان الكاريبي ما يزيد على ٥٠٪ من عمالتها عالية المهارة في الفترة بين ١٩٦٥ و ٢٠٠٠ (راجع دراسة Mishra 2006). وتخلص دراسة Atoyan and others (2016) إلى أنه في حالة بلدان وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا، أدت الهجرة على مدى عدة عقود إلى تفاقم نقص العمالة الماهرة. وتبين الدراسة أن نسبة المهاجرين الحاصلين على تعليم عال في بلدان مثل الجمهورية التشيكية وهنغاريا ولاتفيا وبولندا

^{٤٣} على سبيل المثال، تبين دراسة Atoyan and others (2016) أن حوالي ثلاثة أرباع المهاجرين في بلدان وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا كانوا في سن العمل وأصغر وأفضل حظا في التعليم من السكان بوجه عام.

دراسات الحالة تأثير الهجرة الخارجية السلبية على حسابات المالية العامة، واقتترانه إلى حد كبير بانخفاض الإيرادات.^{٤٦}

التحويلات والشتات

توفر تحويلات العاملين في الخارج مصدرا لدخل عدد من بلدان مصدر الهجرة الصغيرة، لا سيما للأسر الفقيرة. وقد بلغت تحويلات العاملين في الخارج إلى البلدان النامية ٤٥٠ مليار دولار في ٢٠١٥، أي ما يزيد على نصف التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل البياني ٤-٢٤، اللوحة ١). وفي حالة بعض البلدان الصغيرة، قد تصل تحويلات العاملين إلى ما يزيد على ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (مثل طاجيكستان ونيبال ومولدوفا). وتقدم بلدان الكاريبي مثالا واضحا على أهمية تحويلات العاملين في الخارج: بعد فقدان جزء من القوى العاملة فيها على مدى العقود الماضية، أصبحت الآن أكبر بلدان العالم تلقيا لتحويلات العاملين في الخارج كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة—حوالي ٧,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة في ٢٠١٥. ويمكن أن يساهم ذلك مساهمة كبيرة في دخل الأسر الفقيرة. وأجرى Adams and Page (2005) دراسة قطرية مقارنة تناولت ٧١ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، خلصت إلى أن ارتفاع نصيب الفرد من تحويلات العاملين في الخارج بمقدار ١٠٪ يؤدي إلى انخفاض نسبة أولئك الذين يعيشون في فقر بمقدار ٣,٥٪. وتبين أن تحويلات العاملين في الخارج تزيد الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية مقارنة بالاستهلاك كذلك (دراسة Ratha 2014).^{٤٧}

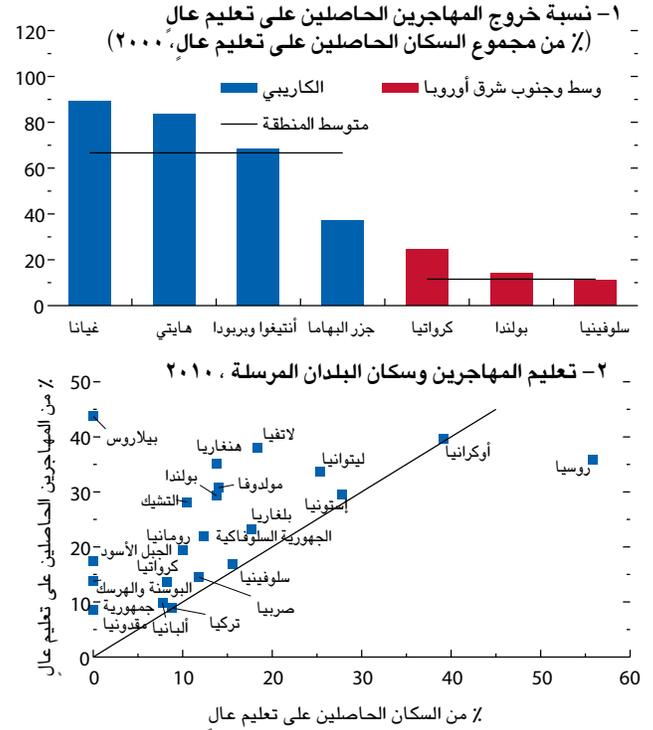
وقد تنتج عن هذه التحويلات كذلك آثار اقتصادية كلية. ويمكن أن تسهم تحويلات العاملين في الخارج، كمصدر للتمويل، في الاستثمارات والتطوير المالي والنمو من خلال زيادة المدخرات المحلية وتخفيف القيود على الائتمان. وفي حالة شرق أوروبا، تخلص دراسة Atoyan and others (2016) إلى أن لها تأثير إيجابي على الاستثمار الخاص مما يشير إلى أن تحويلات العاملين في الخارج تخفف القيود على الضمانات وتخفض تكاليف إقراض رواد الأعمال. كذلك تخلص دراسة Goschin (2013) إلى حدوث تأثير إيجابي على النمو في بلدان وسط وشرق أوروبا في الفترة من ١٩٩٥-٢٠١١. ولكن تحويلات العاملين في الخارج قد تسفر كذلك عن آثار عكسية على أسواق العمل وأسعار الصرف. وتذهب دراسة Atoyan and others (2016) إلى أن هذه التحويلات تقلل الحوافز على العمل نتيجة لتخفيف القيود على الموازنة وارتفاع أجر القبول.^{٤٨} وقد

^{٤٦} راجع دراسة Campos-Vazquez and Sobarzo (2012) للاطلاع على حالة المكسيك، ودراسة Desai, Kapur, and Rogers (2009) عن حالة الهند، ودراسة McKenzie (2012) عن غانا وميكرونيزيا ونيوزيلندا وبارابوا غينيا الجديدة وتونغا.

^{٤٧} في ضوء تخفيف المخاطر—من خلال سحب علاقات المراسلة المصرفية وإغلاق الحسابات المصرفية للجهات التي تقدم خدمات التحويل—من المحتمل أن تكون منافع تحويلات العاملين في الخارج قد انخفضت في البيئة الحالية. راجع دراسة Alwazir and others (2015) (قيد الإصدار) للاطلاع على حالة الدول الصغيرة في المحيط الهادئ.

^{٤٨} يقترن ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بمقدار نقطة مئوية واحدة من تحويلات العاملين في الخارج بارتفاع معدل التوقف عن أي نشاط بنسبة تتراوح بين ٢-٣٪ على مستوى الاقتصاد ككل في بلدان البلقان ووسط أوروبا.

الشكل البياني ٤-٢٣: هجرة السكان الحاصلين على تعليم عال



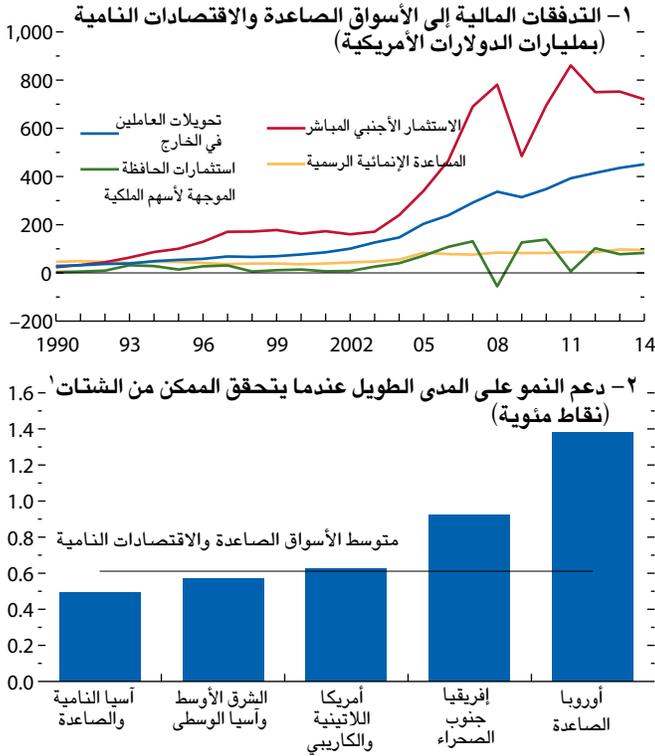
المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات المهاجرين إلى بلدان المنظمة ٢٠١٠؛ والبنك الدولي، «مؤشرات التنمية العالمية»، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

غياب الهجرة. ونتيجة لذلك، شهدت هذه البلدان انخفاضا في نمو إجمالي الناتج المحلي ليس نتيجة فقدان العمالة بفعل الهجرة، ولكن كذلك بسبب تفاقم تكوين المهارات. ويمكن قول أن هذا الأمر أدى إلى تقليص احتمالات تقارب الدخل في أوروبا الصاعدة.

وأخيرا، فإن الهجرة يمكن أن تؤثر كذلك على حسابات المالية العامة. وتذهب دراسة Atoyan and others (2016) إلى أنه ليس للهجرة الخارجية تأثير يُذكر على الدين العام ولكنها أدت إلى زيادة الضغوط على المالية العامة في بلدان وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا. ويرجع السبب في ذلك إلى أن تدفقات العمالة الخارجة غالبا ما تضعف الإيرادات الضريبية أكثر مما تخفض الإنفاق. ونظرا لأن معظم المهاجرين من الشباب، فإن التأثير على الإنفاق على الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد غالبا ما يكون طفيفا، مما يدفع الحكومات إلى زيادة معدلات الضرائب أو إيجاد مزيد من مصادر الإيرادات.^{٤٩} ووثقت بعض

^{٤٩} راجع دراسة Gibson and McKenzie (2012) للاطلاع على قضايا الإيرادات، ودراسة التي تتناول Clements and others (2015) الإنفاق على معاشات التقاعد والرعاية الصحية.

الشكل البياني ٤-٢٤: التحويلات والشبكات



المصادر: دراسة Mitra and others (2015, 2016); والبنك الدولي، «مؤشرات التنمية العالمية»: وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. النمو الممكن إذا ارتفع مستوى أداء الشبكات وبلغ أفضل المعايير القياسية. لأغراض المحاكاة، يرجى الرجوع إلى دراسة Mitra and others (2016).

في تحقيق توازن جيد في المهارات بين المهاجرين ويقل احتمال نشأة توترات اجتماعية إلى أدنى حد. وضمان الحصول على الخدمات المالية—مثل الحسابات المصرفية والمعاملات المالية—يمكن أن يوسع الفرص المتاحة.

- دعم رواد الأعمال المهاجرين: تشجيع المهاجرين على قيادة الأعمال يمكن أن يساعد على تقوية القدرة التنافسية وتعزيز الابتكار.

ويتعين توجيه اهتمام خاص للاجئين. وتتمثل إحدى القضايا الرئيسية في تقليص الوقت الذي يجب أن يمضيه طالبو اللجوء قبل السماح لهم بالعمل. والدعم الموجه يمكن أن يقلص فجوات اللغة والمهارات، واتخاذ تدابير مثل الدعم المؤقت للأجور قد يحفز أصحاب العمل على توظيفهم. ويمكن مساعدة اللاجئين على الانتقال حيث يكون الطلب على العمالة مرتفعاً من خلال تحسين إمكانات التنقل الجغرافي، بوسائل منها توفير مساكن ميسورة التكلفة^{٥١} وفي حالة البلدان

^{٥١} في الاتحاد الأوروبي، ينبغي السماح بالمرونة المتضمنة في «معاهدة الاستقرار والنمو» لتخفيف أهداف المالية العامة بصورة هامشية من أجل استيعاب التكاليف المرتبطة باللاجئين على المدى القصير.

تؤدي تحويلات العاملين في الخارج كذلك إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية وتقلص قطاع السلع التجارية، على نحو ما توثقه دراسة Magud and Sosa (2013) ودراسة Atoyan and others (2016) عن شرق أوروبا.

وأخيراً، فإن شبكات الشتات من المهاجرين في الخارج قد تنقل المعرفة والخبرة بعودتها إلى بلد المصدر، الأمر الذي من المحتمل أن يرفع الإنتاجية (الشكل البياني ٤-٢٤، اللوحة ٢). وتشير دراسة Mitra and others (2016) إلى أن شبكات مواطني الشتات يمكن أن ترفع مستوى جودة التعليم في بلدانهم الأم من خلال المساهمة في تصميم المناهج الدراسية. ويمكنها كذلك أن تقدم برامج تدريبية فعالة في مجالي القيادة والتطوير المهني. ومن خلال الجمع بين مهاراتهم واتصالاتهم ودرابنتهم الفنية ورؤاهم للفرص العالمية والعادات المحلية، يمكن لشبكات الشتات من المهاجرين في الخارج أن تساعد على تقوية منشآت الأعمال في بلدانهم الأصلية، ورفع الكفاءة والتوسع في أسواق جديدة.^{٥٩} ومن نفس المنطلق، يمكنهم أيضاً أن يكونوا مستشارين فعالين للحكومات وأن يساعدوا على تحسين جودة المؤسسات العامة.^{٥٠}

السياسات وأهمية الاندماج

تسفر الهجرة عن انتقال تداعيات كبيرة إلى البلدان التي تستقبل مهاجرين وبلدان المصدر على حد سواء، وللسياسات دور مهم في تشكيل تأثيرها الاقتصادي. ففي البلدان التي تستقبل مهاجرين، وُجد أن درجة زيادة عرض العمالة والإنتاجية بفعل الهجرة ومساهمتها في الموارد العامة على المدى الطويل تتوقف على سرعة اندماج المهاجرين في أسواق العمل. وفي حالة بلدان المصدر، تتوقف الاستجابة الصحيحة من السياسات على الدوافع الأساسية للهجرة—أي ما إذا كانت مدفوعة بتطورات محلية أو خارجية.

وتمثل سرعة اندماج المهاجرين عاملاً رئيسياً في الاقتصادات التي تستقبلهم. ومن الضروري تصميم سياسات إدماج جيدة للاستفادة من منافع الهجرة وبنبغي بصفة خاصة:

- تحسين سياسات سوق العمل: تحديد إجراءات بسيطة ومعقولة وشفافة لتشغيل العمالة الأجنبية والاعتراف بالمؤهلات وخبرة العمل التي تجلبها من الخارج من شأنه أن يساعد في تمهيد الاندماج في سوق العمل. ويمكن تخفيض تكاليف دخول سوق العمل من خلال تقديم خدمات التوظيف الاستباقية وغيرها من الحوافز. وأي حوافز من المالية العامة، مثل دعم الأجور والوظائف، ينبغي أن تكون مؤقتة وموجهة للمستحقين.
- إتاحة فرص الحصول على التعليم والتمويل: الحصول على التعليم وتعلم اللغة والتدريب أثناء العمل يمكن أن يساعد

^{٥٩} يمكن أن يسهم المهاجرون كذلك في تشجيع التجارة، راجع دراسة Parsons and Vezina (2014) ودراسة Cohen, Gurun, and Malloy (2014)، وفي تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر (راجع دراسة Burchardi, Chaney, and Hassan 2016).

^{٥٠} على سبيل المثال، المسؤولين التنفيذيون ذوو الأصول الهندية العاملون في شركات التكنولوجيا التي يقع مقرها في الولايات المتحدة ساهموا بدور حيوي في إعطاء شركاتهم الثقة في تعهيد العمل إلى الهند.

يمكن حماية النمو بزيادة الاعتماد على الاستهلاك بدلا من فرض الضرائب على العمالة.

وينبغي أن تكون إحدى الاستجابات الفعالة التي تصدر عن السياسات في بلدان المصدر الخارجة من دائرة الصراعات هي حماية المؤسسات الاقتصادية، وتحديد أولويات مخصصات الموازنة التي تلبى الاحتياجات الأساسية للسكان، واستخدام السياسة النقدية وسياسة الصرف في رفع مستوى الثقة. وبمجرد انحسار الصراعات، فإن النجاح في إعادة البناء يقتضي وجود مؤسسات عالية الكفاءة وأطر اقتصادية كلية قوية ولكنها مرنة لاستيعاب التدفقات الرأسمالية الداخلة وإبقاء الدين في حدود يمكن الاستمرار في تحملها. وللعمل على منع العنف في المستقبل، ينبغي أن تعجل البلدان الخارجة من الصراعات بإجراء إصلاحات لتحقيق النمو الاحتوائي بما يحد من عدم المساواة.

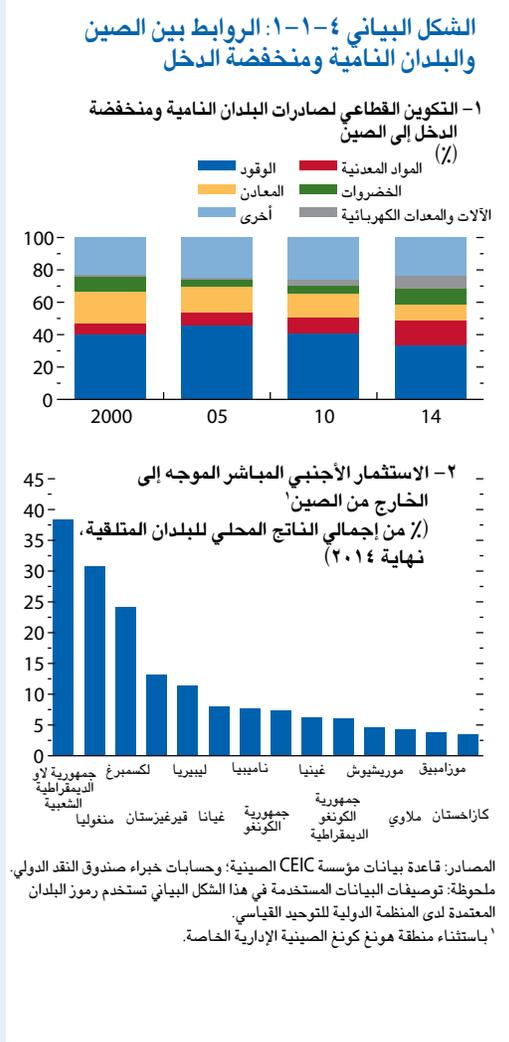
وهناك من الأسباب ما يدعو إلى وضع إطار معزز متعدد الأطراف يحكم الهجرة الدولية بصورة أفضل. وينبغي أن تركز الجهود العالمية على تشجيع التعاون بين البلدان المصدرة والبلدان المستقبلة للمهاجرين، بوسائل منها تسهيل تدفق تحويلات العاملين في الخارج، وحماية حقوق العمالة، والتشجيع على تهيئة مناخ يوفر الأمن والسلامة للمهاجرين. كذلك يكتسب التعاون أهمية بالغة في مواجهة التحديات التي تنشأ من الهجرة لأسباب إنسانية، بوسائل منها تعزيز دبلوماسية التنمية على مستوى العالم—وتهدف إلى منع وقوع أزمات إنسانية واحتوائها والتحرك في مواجهتها—وأدوات مالية أكثر مرونة وابتكارا لضمان فعالية المساعدة والموارد التي تُقدّم للاجئين الراغبين في العودة إلى أوطانهم. ونظرا لزيادة تدفقات اللاجئين على مدى السنوات الماضية، وتأثيرهم على البلدان المجاورة التي تتحمل حصة كبيرة من تكلفة استقبالهم، يتعين على البلدان المانحة مرتفعة الدخل (بما في ذلك أعضاء المؤسسات الدولية ومجموعة السبعة ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي) أن تنسق بين مناهجها لتقديم مزيد من الدعم المالي لتحسين أوضاع اللاجئين.

التي تستقبل لاجئين من مناطق الصراعات المجاورة، يظل الدعم الدولي يكتسب أهمية بالغة—بما في ذلك من الجهات المانحة—لضمان توفير الرعاية الملائمة للاجئين، بوسائل منها المساعدة المكتملة من الحكومة المركزية.

وينبغي أن تسعى بلدان المصدر إلى ترجيح الكفة بين الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن الهجرة الخارجة لصالحها. فإذا كانت التشوهات التي تسببها السياسات الوطنية هي الدافعة للهجرة إلى الخارج، إذن تصحيحها هو أحد الطرق الطبيعية لتجنب هجرة العقول. وإذا كانت الهجرة إلى الخارج مدفوعة بعوامل الجذب، ينبغي أن تؤكد الاستجابة على تصحيح الوضع والسياسات التالية:

- بقاء السكان وإعادة جذب المهاجرين: المؤسسات القوية والإصلاحات المعززة للنمو ستعزز تقارب الدخل وتقلل جاذبية الهجرة إلى الخارج—على سبيل المثال، تحسين بيئة الأعمال والحوكمة وجودة المؤسسات ستخلق حوافز أكبر للمكوث أو عودة المهاجرين من الخارج. ومن العوامل التي يمكن أن تقنع المهاجرين بالعودة الاعتراف بالمهارات التي اكتسبوها في الخارج، والمنافع الضريبية الموجهة لمستحقيها، ومنافع الضمان الاجتماعي القابلة للنقل.
- تفعيل شبكات المواطنين في الشتات وتحقيق أقصى منفعة من تحويلاتهم: يمكن أن يتضمن ذلك على سبيل المثال إصدار سندات المواطنين في الشتات (كما في الهند وإسرائيل ونيجيريا والفلبين مثلا) والتواصل مع مجتمعات الشتات. كذلك فإن تخفيض تكلفة التحويلات وتعزيز الحوافز أمام نشاط الوساطة المالية يمكن أن يُحدث فرقا.
- تخفيف آثار الهجرة: السياسات التي تدعم عرض العمالة، بما فيها زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة يمكن أن تتغلب على آثار تقلص العمالة بفعل الهجرة. ويمكن تخفيف الضغوط المحتملة على المالية العامة من خلال تحسين كفاءة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية، وإذا نشأت الحاجة إلى زيادة الإيرادات الضريبية،

الإطار ٤-١ الروابط بين الصين والبلدان النامية ومنخفضة الدخل



شهدت الروابط التجارية بين الصين والبلدان النامية ومنخفضة الدخل زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة. فقد زادت صادرات هذه البلدان إلى الصين كحصة من إجمالي صادراتها بأكثر من الضعف، من أقل من ٥% قبل عام ٢٠٠٠. ورغم أن حصة الصين من صادرات البلدان النامية ومنخفضة الدخل تبدو محدودة، حيث بلغت ١٣% في عام ٢٠١٥، فقد كانت بين أكبر ثلاثة أسواق وجهة الصادرات لحوالي نصف هذه البلدان، التي تميل غالباً للتجارة مع عدد كبير من الشركاء التجاريين. ووفقاً لما وردت مناقشته في هذا الفصل، فقد واجهت البلدان التي لها انكشافات تجارية كبيرة مع الصين ضغوطاً خافضة للطلب على صادراتها في السنوات الأخيرة، وبالتالي تباطؤ نمو حجم الصادرات في البلدان النامية ومنخفضة الدخل.

وتهيمن على التكوين القطاعي للتجارة مع الصين تجارة الوقود والمواد المعدنية والمعادن وكانت تمثل ٦٠% من إجمالي الصادرات في ٢٠١٤ (الشكل البياني ٤-١-١، اللوحة ١). ورغم أن حصة السلع الأولية في الصادرات لا تزال مرتفعة فقد سجلت تراجعاً طفيفاً بالمقارنة مع أوائل الألفينات، عندما كانت صادرات المواد الخام تمثل ٧٠% من إجمالي الصادرات. وحلت صادرات السلع الرأسمالية، التي تمثل حالياً ١٠% من إجمالي الصادرات، محل جانب من هذه الحصة من الصادرات. وتشكل الصين مصدراً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلدان النامية ومنخفضة الدخل (الشكل البياني ٤-١-١، اللوحة ٢). ورغم أن أكبر اثنين من المستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا) يشغلان موقعا جغرافيا قريبا من الصين، فإن الصين تمثل أيضا مصدرا رئيسيا للاستثمار الأجنبي المباشر للعديد من البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء. وبينما تواصل الصين تحولها الاقتصادي وتسمح لشركاتها التماس الفرص الاستثمارية الجديدة في الخارج، فمن الممكن أن تنتقل التداعيات الإيجابية إلى هذه البلدان. غير أن انخفاض الطلب على السلع الأولية قد يعيق هذا المسار إلى حد ما، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يقترن دائما بإنتاج السلع الأولية. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لما وردت

مؤلف هذا الإطار هو «نكوندي موازي».

مناقشته في تقرير "IMF 2016"، سوف تنطوي مبادرة «حزام واحد، طريق واحد» (One Belt One Road) التي أطلقت مؤخرا على تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين إلى القوقاز وآسيا الوسطى، وآسيا الجنوبية، وجنوب شرق آسيا.

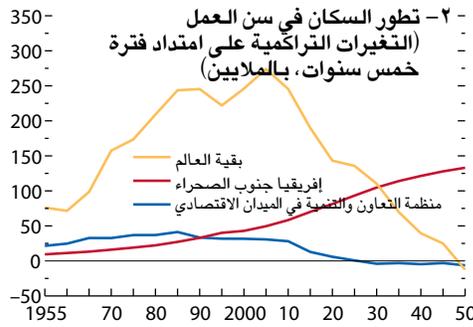
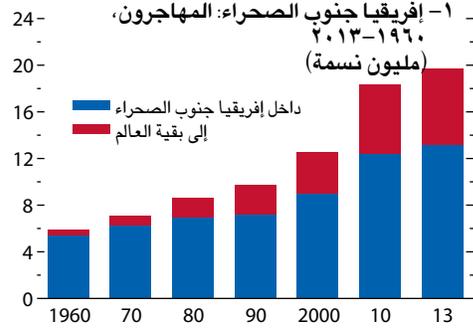
الإطار ٤-٢: الصراعات الدافعة للهجرة- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

طوال السنوات الأخيرة. وتسفر الصراعات عن تكاليف إنسانية واقتصادية باهظة. فتشير التقديرات إلى أن حوالي ١٠ ملايين لاجئ من البلدان في دائرة الصراعات قد مكث معظمهم داخل بلدان المنطقة — على سبيل المثال، منذ عام ٢٠١٠، أدى اللاجئون من العراق وسوريا إلى زيادة أعداد السكان في لبنان والأردن بمقدار الربع والخمس، على التوالي. ووصل أوروبا ما يزيد على ١,٧ مليون لاجئ منذ يوليو ٢٠١٤، وتستضيف تركيا حوالي ٣ ملايين. والبلدان التي تستضيف لاجئين تواجه قرارات صعبة بشأن الدخول إلى أسواق العمل والاستفادة من البرامج الاجتماعية. ويلقي ذلك الضوء على أهمية كل من المساعدات الإنسانية التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الآنية للاجئين وأولئك النازحين داخل بلدانهم، وتكثيف المساعدة الإنمائية للمنطقة ككل.

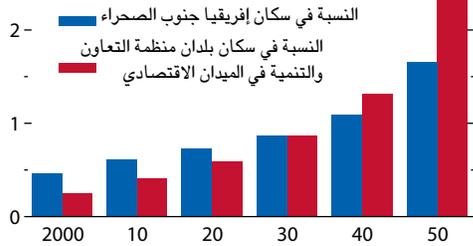
تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موجة صراعات جديدة تكبدها تكاليف اقتصادية باهظة وتنتشر تداعياتها داخل المنطقة. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبلدان هذه المنطقة تعاني من صراعات أكثر مما تشهدها أي منطقة أخرى في العالم. فالصراعات التي تشهدها أطول وأشد عنفاً — في الفترة بين عام ١٩٤٦ و٢٠١٤، استمرت ١٢ من ٥٣ موجة صراع شهدتها المنطقة لما يزيد على ثماني سنوات، وعدد كبير من البلدان التي عاشت صراعات سابقة انتكست ودخلت في دائرة العنف مجدداً خلال عشر سنوات. وتسفر الصراعات عن تكاليف اقتصادية باهظة في بعض البلدان وتداعياتها كبيرة. فانخفض إجمالي الناتج المحلي في سوريا إلى النصف، وتباطأ النمو كثيرا في الأردن ولبنان استناداً إلى دراسة (2016) Rother and others.

الإطار ٤-٣: الهجرة في إفريقيا جنوب الصحراء

الشكل البياني ٤-٣-١: الهجرة في إفريقيا جنوب الصحراء



٣- المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أعداد المهاجرين % من السكان)



المصادر: تقرير «التوقعات السكانية في العالم»: البنك الدولي، قاعدة بيانات الهجرة وتحولات العاملين في الخارج؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

خلال العقود المقبلة، سوف يشكل الهجرة في إفريقيا جنوب الصحراء تحولاً ديمغرافياً عميقاً بدأت تشهده بالفعل. فأعداد السكان في سن العمل تنمو بوتيرة أسرع من النمو السكاني ككل، مما يعني استمرار توسع الهجرة خارج المنطقة.

الاتجاهات العامة الرئيسية

وسط النمو السكاني السريع، ازدادت الهجرة في إفريقيا جنوب الصحراء بوتيرة سريعة على مدى العشرين عاماً الماضية. ورغم أن معدل الهجرة—نسبة المهاجرين إلى مجموع السكان—ظل مستقرًا عند حوالي ٢٪، تضاعف عدد السكان على مدى الخمسة وعشرين عاماً الماضية. وحتى التسعينات، ظلت الهجرة داخل المناطق هي السائدة وكانت تمثل في مطلع هذا العقد ٧٥٪ من المجموع. وبرغم ذلك، فعلى مدى الخمسة عشرة عاماً الماضية، ازدادت الهجرة خارج المنطقة بصورة حادة—معظمها إلى البلدان أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي—وكانت تشكل ثلث مجموع أعداد المهاجرين بحلول عام ٢٠١٣ (الشكل البياني ٤-٣-١، اللوحة ١).

وستظل الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء تزداد بوتيرة بالغة السرعة. وتشهد المنطقة تحولاً ديمغرافياً نتيجة لقوة النمو السكاني المقترن بانخفاض وفيات المواليد والأمهات. وينطوي هذا التطور الأخير على أن أعداد السكان في سن العمل—وهم الذين يتجهون عادة إلى الهجرة—ستزداد بوتيرة أسرع من ذلك (الشكل البياني ٤-٣-٢، اللوحة ٢). ويضع خبراء صندوق النقد الدولي توقعاتهم باستخدام نموذج جذب للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى البلدان أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يشير إلى أن الهجرة ستظل تشكل النمو السكاني. ويشيرون إلى أن عدد المهاجرين من المنطقة إلى البلدان أعضاء المنظمة يمكن أن يزداد من حوالي ٧ ملايين في ٢٠١٣ إلى حوالي ٣٤ مليون مهاجر بحلول عام ٢٠٥٠. ونظراً لبطء النمو السكاني نسبياً المتوقع في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يمكن أن تزداد نسبة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى سكان البلدان أعضاء المنظمة بمقدار ستة أضعاف، مما لا يزيد على ٠,٤٪ في ٢٠١٠ إلى ٢,٤٪ بحلول عام ٢٠٥٠ (الشكل البياني ٤-٣-٣، اللوحة ٣).

وتزداد الهجرة بدافع الاعتبارات الاقتصادية. وتراجع تدفق اللاجئين—حوالي نصف المهاجرين في إفريقيا جنوب الصحراء داخل المنطقة وخارجها في عام ١٩٩٠—إلى ما لا يزيد على عُشر مجموع العدد في ٢٠١٣. وبحلول عام ٢٠١٣ كان معظم المهاجرين خارج المنطقة—حوالي ٨٥٪—في البلدان أعضاء

استناداً إلى دراسة (Gonzalez-Garcia and others (2016).

١ العوامل المحددة للهجرة إلى البلدان أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي نصيب الفرد نسبياً من الدخل والسكان في سن العمل، والشبكات الموجودة في البلدان أعضاء المنظمة، والمسافة بين البلدان، والإنفاق العام على الصحة في بلدان المنظمة، ومؤشرات اللغة المشتركة، والعلاقة الاستعمارية السابقة، والحروب في إفريقيا جنوب الصحراء والبلدان غير الساحلية.

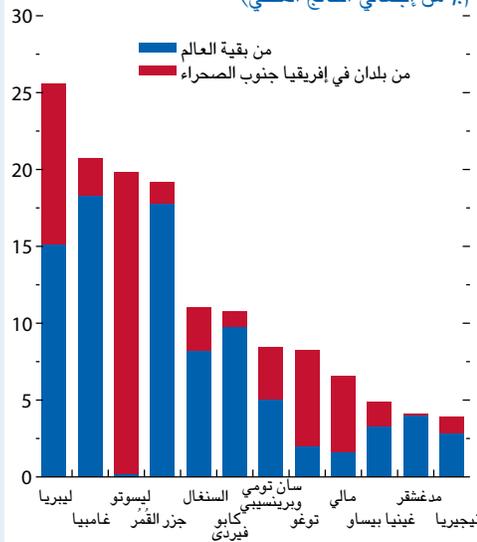
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتستضيف فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة حوالي نصف مجموع الشتات خارج المنطقة. وبرغم أن عدداً قليلاً من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء—مثل إثيوبيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا، ويسكن كل منها ما يقرب من ٧,٠ مليون نسمة—لديه عدد كبير من المهاجرين، فهم لا يمثلون سوى نسبة صغيرة من سكانها. وفي حين أن عدد المهاجرين صغير نسبياً في بعض الاقتصادات الصغيرة، فحصتهم

الإطار ٤-٣: (تتمة)

معهم مهارات جديدة، واحتمالات الهجرة تحفز تراكم رأس المال البشري، الذي قد تدعمه تحويلات كبيرة من المهاجرين الحاليين والمهاجرين العائدين الذي يجلبون معهم المعرفة والخبرة.^٢ وتمثل التدفقات الداخلة من تحويلات المهاجرين مصدرا مهما للنقد الأجنبي والدخل في العديد من بلدان المنطقة. وبعد الأزمة المالية العالمية، اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو مسار هبوطي واضح، بينما أصبحت تحويلات العاملين في الخارج أحد أكبر مصادر التدفقات الداخلة من الخارج، وتبلغ حاليا مستوى مماثل للاستثمار الأجنبي. وكانت تحويلات العاملين في الخارج تمثل ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ليبيريا في ٢٠١٣-٢٠١٥، وحوالي ٢٠٪ في جزر القمر وغامبيا وليسوتو، وحوالي ١٠٪ في كابو فيردي وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وتوغو (الشكل البياني ٤-٣-٣). وتشكل تحويلات العاملين في الخارج مصدرا مستقرا نسبيا للدخل الذي يساعد على تمهيد الاستهلاك ودعم النمو في إفريقيا جنوب الصحراء. وتساعد هذه التحويلات كذلك على تخفيف الفقر ودعم إمكانية الحصول على الخدمات المالية—فكثير من العائلات المتلقية لتحويلات تبني علاقة مع مؤسسة مالية، تكون عادة شركة تحويل برقي أو بنك، لتحصل على أموالها بسهولة.

^٢ للاطلاع على دراسات عن هجرة العقول في إفريقيا جنوب الصحراء، راجع دراسات Nyarko (2011) ، و Easterly and Nyarko (2008) ، و Batista, Lacuesta, and Vicente (2007) .

الشكل البياني ٤-٣-٣: أعلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي تتلقى تحويلات من العاملين في الخارج (% من إجمالي الناتج المحلي)



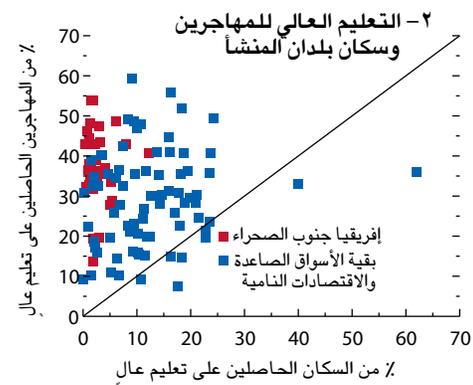
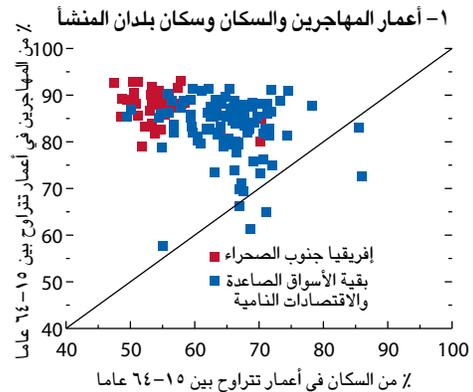
المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات المهاجرين وتحويلات العاملين في الخارج.

أكبر نسبيا—مثلما هو الحال في كابو فيردي (حوالي ثلث سكانها) وموريشيوس وسان تومي وبرينسيبي وسيشيل (حوالي ١٠٪).

التأثير الاقتصادي

إن هجرة العقول حادة بصفة خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء. فتؤثر هجرة الشباب والعمالة المتعلمة تأثيرا عكسيا كبيرا على المنطقة التي تعاني بالفعل من ندرة رأس مالها البشري. وتتركز نسبة المهاجرين بين أولئك المتعلمين بدرجة أعلى مما في الاقتصادات النامية الأخرى (الشكل البياني ٤-٣-٢). ويتكبد المجتمع تكاليف باهظة من جراء هجرة العمالة عالية المهارات، مثلما يتضح من مغادرة الأطباء والممرضين من ملاوي وزمبابوي، الأمر الذي قد يعني التأثير سلبا على الرخاء ويتجاوز الآثار الاقتصادية المحضة. ومع هذا، تشير دراسات أجريت مؤخرا إلى أن هناك بعض الآثار الإيجابية: فالمهاجرون العائدون يجلبون

الشكل البياني ٤-٣-٢: الأعمار والمستويات التعليمية للمهاجرين وسكان بلدان المنشأ (٧)



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات الهجرة الدولية؛ والبنك الدولي، «مؤشرات التنمية العالمية»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

- Åslund, Olof, and Dan-Olof Rooth. 2007. "Do When and Where Matter? Initial Labor Market Conditions and Immigrant Earnings." *Economic Journal* 117: 422–48.
- Atoyán, Ruben, Lone Christiansen, Allan Dizioli, Christian Ebeke, Nadeem Ilahi, Anna Ilyina, Gil Mehrez, Haonan Qu, Faezeh Raei, Alaina Rhee, and Daria Zakharova. 2016. "Emigration and Its Economic Impact on Eastern Europe." IMF Staff Discussion Note 16/07, International Monetary Fund, Washington.
- Aydemir, Adburrahman, and George Borjas. 2007. "Cross-Country Variation in the Impact of International Migration: Canada, Mexico, and the United States." *Journal of the European Economic Association* 5 (4): 663–708.
- . 2011. "Attenuation Bias in Measuring the Wage Impact of Immigration." *Journal of Labor Economics* 29 (1): 69–113.
- Banerji, Angana, Sergejs Saksonovs, Huidan Lin, and Rodolphe Blavy. 2014. "Youth Unemployment in Advanced Economies in Europe: Searching for Solutions." IMF Staff Discussion Note 14/11, International Monetary Fund, Washington.
- Barajas, Adolfo, Ralph Chami, Connel Fullenkamp, Michael Gaspen, and Peter Montiel. 2009. "Do Workers' Remittances Promote Economic Growth?" IMF Working Paper 09/153, International Monetary Fund, Washington.
- Batista, Cátia, Aitor Lacuesta, and Pedro C. Vicente. 2007. "Brain Drain or Brain Gain? Micro Evidence from an African Success Story." IZA Discussion Paper 3035, Institute for the Study of Labor (IZA), Bonn.
- Blagrove, Patrick, and Esteban Vesperoni. 2016. "China's Slowdown: Implications for International Trade." Spillover Note 4, International Monetary Fund, Washington.
- Blanchard, Olivier, Florence Jaumotte, and Prakash Loungani. 2013. "Labor Market Policies and IMF Advice in Advanced Economies during the Great Recession." IMF Staff Discussion Note 13/02, International Monetary Fund, Washington.
- Borjas, George. 1999. "The Economic Analysis of Immigration." In *Handbook of Labor Economics*, edited by Orley C. Ashenfelter and David Card, 1697–760. Philadelphia: Elsevier.
- . 2003. "The Labor Demand Curve is Downward Sloping: Reexamining the Impact of Immigration on the Labor Market." *Quarterly Journal of Economics* 118 (4): 1335–74.
- . 2006. "Native Internal Migration and the Labor Market Impact of Immigration." *Journal of Human Resources* XLI (2): 221–58.
- Borjas, George J., and Lawrence F. Katz. 2007. "The Evolution of the Mexican-Born Workforce in the United States." In *Mexican Immigration to the United States*, edited by George J. Borjas. Chicago: University of Chicago Press.
- Burchardi, Konrad, Thomas Chaney, and Tarek Hassan. 2016. "Migrants, Investors, and Investments." NBER Working Paper 21847, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.
- Campos-Vazquez, Raymundo, and Horacio Sobarzo. 2012. "The Development and Fiscal Effects of Emigration on Mexico." Migration Policy Institute, Woodrow Wilson Center for Scholars, Washington.
- Aastveit, Knut Are, Hilde C. Bjørnland, and Leif Anders Thorsrud. 2012. "What Drives Oil Prices? Emerging versus Developed Economies." Working Paper 2012/11, Norgesbank.
- Abiad, Abdul, Madhavi Pundit, Minsoo Lee, and Arief Ramayand. 2016. "Moderating Growth and Structural Change in the People's Republic of China: Implications for Developing Asia and Beyond." ADB Briefs 53, Asian Development Bank, Manila.
- Adams Jr., Richard H., and John Page. 2005. "Do International Migration and Remittances Reduce Poverty in Developing Countries?" *World Development* 33 (10): 1645–69.
- Aiyar, Shekhar, Bergljot Barkbu, Nicoletta Batini, Helge Berger, Enrica Detragiache, Allan Dizioli, Christian Ebeke, Huidan Lin, Linda Kaltani, Sebastian Sosa, Antonio Spilimbergo, and Petia Topalova. 2016. "The Refugee Surge in Europe: Economic Challenges." IMF Staff Discussion Note 16/02, International Monetary Fund, Washington.
- Akgunduz, Yusuf, Marcel van den Berg, and Wolter Hassink. 2015. "The Impact of Refugee Crises on Host Labor Markets: The Case of the Syrian Refugee Crisis in Turkey." IZA Discussion Paper 8841, Institute for the Study of Labor (IZA), Bonn.
- Aldén, Lina, and Matts Hammarstedt. 2014. "Integration of Immigrants on the Swedish Labor Market: Recent Trends and Explanations." Centre for Labour Market and Discrimination Study, Linnaeus University, Växjö, Sweden.
- Aleksynska, Mariya, and Ahmed Tritah. 2013. "Occupation–Education Mismatch of Immigrant Workers in Europe: Context and Policies." *Economics of Education Review* 36 (C): 229–44.
- Alesina, Alberto, Johann Harnoss, and Hillel Rapoport. 2015. "Birthplace Diversity and Economic Prosperity." NBER Working Paper 18699, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.
- Alwazir, Jihad, Fazurin Jamaludin, Dongyeol Lee, Niamh Sheridan, and Patrizia Tumbarello. Forthcoming. "De-Risking in the Small States of the Pacific: Evidence and Policy Options." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington.
- Amuedo-Dorantes, Catalina, and Susan Pozo. 2006. "Migration, Remittances, and Male and Female Employment Patterns." *American Economic Review* 96 (2): 222–26.
- Andrle, Michal, Patrick Blagrove, Pedro Espallat, Keiko Honjo, Benjamin Hunt, Mika Kortelainen, René Lalonde, Douglas Laxton, Eleonora Mavroeidi, Dirk Muir, Susanna Mursula, and Stephen Snudden. 2015. "The Flexible System of Global Models – FSGM" IMF Working Paper 15/64, International Monetary Fund, Washington.
- Arslanalp, Serkan, Wei Liao, Shi Piao, and Dulani Seneviratne. Forthcoming. "China's Growing Influence on Asian Financial Markets." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington.

- Dizioli, Allan, Jaime Guajardo, Vladimir Klyuev, Rui Mano, and Mehdi Raissi. 2016. "Spillovers from China's Growth Slowdown and Rebalancing to the ASEAN-5 Economies." IMF Working Paper 16/170, International Monetary Fund, Washington.
- Dizioli, Allan, Ben Hunt, and Wojciech Maliszewski. Forthcoming. "Spillovers from the Maturing of China's Economy: A General Equilibrium Model-Based Analysis." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington.
- Drummond, Paulo, and Estelle Xue Liu. 2013. "Africa's Rising Exposure to China: How Large Are Spillovers through Trade?" IMF Working Paper 13/250, International Monetary Fund, Washington.
- Duval, Romain, Nan Li, Richa Saraf, and Dulani Seneviratne. 2016. "Value-Added Trade and Business Cycle Synchronization." *Journal of International Economics* 99: 251–62.
- Easterly, William, and Yaw Nyarko. 2008. "Is the Brain Drain Good for Africa?" Brookings Global Economy and Development Working Paper 19, The Brookings Institution, Washington.
- Ebeke, Christian Hubert. 2010. "Remittances, Value Added Tax and Tax Revenue in Developing Countries." CERDI Document de travail de la série Etudes et Documents E 2010.30, Centre d'Etudes et de Recherches sur le Développement International, Clermont-Ferrand.
- Farré, Lidia, Libertad González, and Francesc Ortega. 2011. "Immigration, Family Responsibility and the Labor Supply of Skilled Native Women." *B.E. Journal of Economic Analysis & Policy* 11 (1), Article 34.
- Furceri, Davide, Joao Tovar Jalles, Aleksandra Zdzienicka. 2016. "China Spillovers: New Evidence from Time-Varying Estimates." Spillover Note 7, International Monetary Fund, Washington.
- Gauvin, Ludovic, and Cyril Rebillard. 2015. "Towards Recoupling? Assessing the Global Impact of a Chinese Hard Landing through Trade and Commodity Price Channels." Working Paper 562, Banque de France, Paris.
- Gibson, John, and David McKenzie. 2012. "The Economic Consequences of 'Brain Drain' of the Best and Brightest: Microeconomic Evidence from Five Countries." *Economic Journal* 122 (560): 339–75.
- Gonzalez-Garcia, Jesús, Ermal Hitaj, Montfort Mlachila, Arina Viseth, and Mustafa Yenice. 2016. "Sub-Saharan African Migration: Patterns and Spillovers." Spillover Note 9, International Monetary Fund, Washington.
- Guimarães-Filho, Roberto, and Gee Hee Hong. 2016. "Dynamic Interconnectedness of Asian Equity Markets." IMF Working Paper 16/57, International Monetary Fund, Washington.
- Gruss, Bertrand. 2014. "After the Boom: Commodity Prices and Economic Growth in Latin America and the Caribbean." IMF Working Paper 14/154, International Monetary Fund, Washington.
- Hatton, Timothy J. 2013. "Refugee and Asylum Migration." In *International Handbook on the Economics of Migration*, edited
- Card, David. 1990. "The Impact of the Mariel Boatlift on the Miami Labor Market." *Industrial and Labor Relations Review* 43 (2): 245–57.
- , Christian Dustmann, and Ian Preston. 2009. "Immigration, Wages, and Compositional Amenities." NBER Working Paper 15521, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.
- Cashin, Paul, Kamiar Mohaddes, and Mehdi Raissi. 2016. "China's Slowdown and Global Financial Market Volatility: Is World Growth Losing Out?" IMF Working Paper 16/63, International Monetary Fund, Washington.
- Cattaneo, Cristina, Carlo V. Fiorio, and Giovanni Peri. 2015. "What Happens to the Careers of European Workers When Immigrants 'Take Their Jobs?'" *Journal of Human Resources* 50 (3): 655–93.
- Cesa-Bianchi, Ambrogio, and Kate Stratford. 2016. "How Could a Shock to Growth in China Affect Growth in the United Kingdom?" In *Bank of England Quarterly Bulletin* 56 (1): 4–11.
- Chami, Ralph, Adolfo Barajas, Thomas Cosimano, Connel Fullenkamp, Michael Gapen, and Peter Montiel. 2008. "Macroeconomic Consequences of Remittances." IMF Occasional Paper 259, International Monetary Fund, Washington, D.C.
- Chami, Ralph, Dalia Hakura, and Peter Montiel. 2009. "Remittances: An Automatic Output Stabilizer?" IMF Working Paper 09/91, International Monetary Fund, Washington.
- Christiansen, Lone, Huidan Lin, Joana Pereira, Petia Topalova, and Rima Turk. 2016. "Unlocking Female Employment Potential in Europe: Drivers and Benefits." Departmental Paper; European Department and Strategy, Policy, and Review Department; International Monetary Fund, Washington.
- Clements, Benedict, Kamil Dybczak, Vitor Gaspar, Sanjeev Gupta, and Mauricio Soto. 2015. "The Fiscal Consequences of Shrinking Populations." IMF Staff Discussion Note, International Monetary Fund, Washington.
- Cohen, Lauren, Umit Gurun, and Christopher Malloy. Forthcoming. "Resident Networks and Corporate Connections: Evidence from World War II Internment Camps." *Journal of Finance*.
- Conde Ruiz, J. Ignacio, Juan Ramón García, and María Navarro. 2008. "Immigration and Regional Growth in Spain." FEDEA Working Paper 2008–08, Fundación de Estudios de Economía Aplicada, Madrid.
- D'Amuri, Francesco, and Giovanni Peri. 2014. "Immigration, Jobs, and Employment Protection: Evidence from Europe before and during the Great Recession." *Journal of the European Economic Association* 12 (2): 432–64.
- Desai, Mihir, D. Kapur, J. McHale, and K. Rogers. 2009. "The Fiscal Impact of High-Skilled Emigration: Flows of Indians to the US." *Journal of Development Economics* 88 (1): 32–44.
- Diebold, Francis X., and Kamil Yilmaz. 2011. "On the Network Topology of Variance Decompositions: Measuring the Connectedness of Financial Firms." NBER Working Paper 17490, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.

- _____. 2016g. *Global Financial Stability Report*. Washington, April.
- _____. 2016h. *Turkey: 2016 Article IV Consultation—Staff Report*. IMF Country Report 16/104. Washington.
- _____. 2016i. Chapter 1, “Too Slow for Too Long: Recent Developments and Prospects.” In *World Economic Outlook*. Washington, April.
- _____. 2016j. *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*. Washington, forthcoming October.
- Jaumotte, Florence, Ksenia Koloskova, and Sweta C. Saxena. 2016. “Impact of Migration on Income Levels in Advanced Economies.” Spillover Note 8, International Monetary Fund, Washington.
- Jorda, Oscar. 2005. “Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections.” *American Economic Review* 95 (1): 161–82.
- Kangasniemi, Mari, Matilde Mas, Catherine Robinson, and Lorenzo Serrano. 2012. “The Economic Impact of Migration: Productivity Analysis for Spain and the UK.” *Journal of Productivity Analysis* 38 (3): 333–43.
- Kolerus, Christina, Papa N’Diaye, and Christian Saborowski. 2016. “China’s Footprint in Global Commodity Markets.” Spillover Note 5, International Monetary Fund, Washington.
- Magud, Nicolás, and Sebastián Sosa. 2013. “When and Why Worry About Real Exchange Rate Appreciation? The Missing Link Between Dutch Disease and Growth.” *Journal of International Commerce, Economics and Policy* 4 (2).
- Mansuri, Ghazala. 2006. “Migration, Sex Bias, and Child Growth in Rural Pakistan.” Policy Research Working Paper 3946, World Bank, Washington.
- Mishra, Prachi. 2006. “Emigration and Brain Drain: Evidence from the Caribbean.” IMF Working Paper 06/25, International Monetary Fund, Washington.
- _____. 2007. “Emigration and Wages in Source Countries: Evidence from Mexico.” *Journal of Development Economics* 82: 180–99.
- _____. 2014. “Emigration and Wages in Source Countries: A Survey of the Empirical Literature.” In *International Handbook of Migration and Economic Development*, edited by Robert E. B. Lucas. Cheltenham, United Kingdom, and Northampton, Massachusetts: Edward Elgar.
- Mitra, Pritha, Amr Hosny, Gohar Minasyan, Mark Fischer, and Gohar Abajyan. 2016. “Avoiding the New Mediocore: Raising Long-Term Growth in the Middle East and Central Asia.” Departmental Paper 16/01, Middle East and Central Asia Department, International Monetary Fund, Washington.
- Morgan Stanley Research. 2016a. “Turnaround in Steel Outlook.” China Supply Side Reforms, January 16.
- _____. 2016b. “Easing Overcapacity Drives Positive Outlook for Machinery Stocks.” China Supply Side Reforms, February 16.
- Mwase, Nkunde, Papa N’Diaye, Hiroko Oura, Frantisek Ricka, Katsiaryna Svirydzhenka, Camilo Ernesto Tovar, and Yuanyan Sophia Zhang. 2016. “Spillovers from China: Financial by Amelie F. Constant and Klaus F. Zimmermann. Cheltenham, United Kingdom, and Northampton, Massachusetts: Edward Elgar.
- Ho, Giang, and Kazuko Shirono. 2015. “The Nordic Labor Market and Migration.” IMF Working Paper 15/254, International Monetary Fund, Washington.
- Hong, Gee Hee, Jaewoo Lee, Wei Liao, and Dulani Seneviratne. 2016. “China and Asia in the Global Trade Slowdown.” IMF Working Paper 16/105, International Monetary Fund, Washington.
- Hunt, Jennifer, and Marjolaine Gauthier-Loiselle. 2010. “How Much Does Immigration Boost Innovation?” *American Economic Journal: Macroeconomics* 2 (2): 31–56.
- International Monetary Fund (IMF). 2014. Chapter 3, “Spillovers from a Potential Reversal of Fortune in Emerging Market Economies.” In *IMF Multilateral Policy Issues Report*. Washington, July.
- _____. 2015a. “Special Feature: Commodity Market Developments and Forecasts, with a Focus on Metals in the World Economy.” In *World Economic Outlook*. Washington, October.
- _____. 2015b. “Where Are Commodity Exporters Headed? Output Growth in the Aftermath of the Commodity Boom.” In *World Economic Outlook*. Washington, October.
- _____. 2015c. “International Migration: Recent Trends, Economic Impacts, and Policy Implications.” Staff Background Paper for G20 Surveillance Note. Washington.
- _____. 2015d. *Lebanon: 2015 Article IV Consultation—Staff Report*. IMF Country Report 15/190. Washington.
- _____. 2015e. *Jordan: Sixth Review under the Stand-By Arrangement, Request for Waivers of Applicability of Performance Criteria, and Rephasing of Access—Staff Report*. IMF Country Report 15/115. Washington.
- _____. 2015f. *Fiscal Monitor*. Washington, October.
- _____. 2015g. *People’s Republic of China: 2015 Article IV Consultation—Staff Report*. IMF Country Report 15/234. Washington.
- _____. 2016a. *People’s Republic of China—Hong Kong Special Administrative Region: 2015 Article IV Consultation—Staff Report*. IMF Country Report 16/17. Washington.
- _____. 2016b. “China’s Changing Trade and the Implications for the CLMV Economies.” Departmental Paper, Asia and Pacific Department. Washington.
- _____. 2016c. Chapter 3, “China’s Evolving Trade with Advanced Upstream Economies and Commodity Exporters.” In *Regional Economic Outlook: Asia and Pacific*. Washington, April.
- _____. 2016d. Chapter 2, “The Growing Importance of Financial Spillovers from Emerging Market Economies.” In *Global Financial Stability Report*. Washington, April.
- _____. 2016e. Chapter 2, “Navigating the Transition: Trade and Financial Spillovers from China.” In *Regional Economic Outlook: Asia and Pacific*. Washington, April.
- _____. 2016f. *People’s Republic of China: 2016 Article IV Consultation—Staff Report*. IMF Country Report 16/270. Washington.

- Experiment.” Economic Working Paper 705, University of Oxford, Oxford, United Kingdom.
- Peri, Giovanni. 2014. “Do Immigrant Workers Depress the Wages of Native Workers?” *IZA World of Labor* 2014: 42.
- _____, Kevin Shih, and Chad Sparber. 2015. “STEM Workers, H-1B Visas, and Productivity in US Cities.” *Journal of Labor Economics* 33 (3): S225–55.
- _____, and Chad Sparber. 2009. “Task Specialization, Immigration, and Wages.” *American Economic Journal: Applied Economics* 1(3): 135–69.
- Ratha, Dilip. 2014. “A \$100 Billion Idea—Tapping Migrants for Financing Development.” “People Move” blog, World Bank.
- Roache, Shaun K. 2012. “China’s Impact on World Commodity Markets.” IMF Working Paper 12/115, International Monetary Fund, Washington.
- Roache, Shaun K., and Marina Rousset. 2015. “China: Credit, Collateral, and Commodity Prices.” HKIMR Working Paper 27/2015, Hong Kong Institute for Monetary Research, Hong Kong.
- Rother, Bjorn, Greg Auclair, Risto Herrala, David Lombardo, Karina Manasseh, Gaelle Pierre, Eric Roos, and Priscilla Toffano. Forthcoming. “The Economic Impact of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa.” IMF Staff Discussion Note, International Monetary Fund, Washington.
- World Bank. 2015. “Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook.” *Migration and Development Brief* 24, World Bank, Washington.
- Channels.” Spillover Note 6, International Monetary Fund, Washington.
- Nasser, Razan, and Steven Symansky. 2014. “The Fiscal Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordan.” USAID paper, United States Agency for International Development.
- Nose, Manabu, M. Saxegaard, and J. Torres. 2016. “The Impact of China’s Growth Slowdown and Lower Commodity Prices on South Africa.” In *South Africa: Selected Issues*. IMF Country Report 16/218, International Monetary Fund, Washington.
- Nyarko, Yaw. 2011. “The Returns to the Brain Drain and Brain Circulation in Sub-Saharan Africa: Some Computations Using Data from Ghana.” NBER Working Paper 16813, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2013. Chapter 3, “Fiscal Impact of Immigration in OECD Countries.” In *International Migration Outlook*. Paris.
- Ortega, Francesc, and Giovanni Peri. 2009. “The Causes and Effects of International Migrations: Evidence from OECD Countries 1980–2005.” NBER Working Paper 14833, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts.
- _____. 2014. “Openness and Income: The Role of Trade and Migration.” *Journal of International Economics* 92: 231–51.
- Ott, Eleanor. 2013. “The Labour Market Integration of Resettled Refugees.” Evaluation Report 2013/6, United Nations High Commissioner for Refugees Policy Development and Evaluation Services.
- Parsons, Christopher, and Pierre-Louise Vezina. 2014. “Migrant Network and Trade: The Vietnamese Boat People as a Natural

الملحق الإحصائي

تحديدا على صعيد السياسات والتي تستند إليها التوقعات في اقتصادات مختارة.

وبالنسبة لأسعار الفائدة، من المفترض بلوغ متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع لمدة ستة أشهر بالدولار الأمريكي ١,٠٪ في عام ٢٠١٦ و ١,٣٪ في عام ٢٠١٧، ومتوسط سعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر باليورو -٠,٣٪ في عام ٢٠١٦ و -٠,٤٪ في عام ٢٠١٧، ومتوسط سعر الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر بالين الياباني صفر٪ في ٢٠١٦ و -٠,١٪ في عام ٢٠١٧. ويجدر التذكير بأنه فيما يتعلق باستحداث عملة اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أن تكون أسعار التحويل الثابتة النهائية بين اليورو وعملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه كما هو مبين فيما يلي اعتبارا من أول يناير ١٩٩٩:

١ يورو	= ١٣,٧٦٠٣	شلتن نمساوي
	= ٤٠,٣٣٩٩	فرنك بلجيكي
	= ٠,٥٨٥٢٧٤	جنيه قبرصي ^١
	= ١,٩٥٥٨٣	مارك ألماني
	= ١٥,٦٤٦٦	كرون استوني ^٢
	= ٥,٩٤٥٧٣	ماركا فنلندية
	= ٦,٥٥٩٥٧	فرنك فرنسي
	= ٣٤٠,٧٥٠	دراخمة يونانية ^٣
	= ٠,٧٨٧٥٦٤	جنيه أيرلندي
	= ١,٩٣٦,٢٧	ليرة إيطالية
	= ٠,٧٠٢٨٠٤	لاتس لاتفي ^٤
	= ٣,٤٥٢٨٠	ليتاس ليتواني ^٥
	= ٤٠,٣٣٩٩	فرنك لكسمبرغ
	= ٠,٤٢٩٣٠	ليرة مالطية ^٦
	= ٢,٢٠٣٧١	غيلدر هولندي
	= ٢٠٠,٤٨٢	إسكودو برتغالي
	= ٣٠,١٢٦٠	كورونا سلوفاكية ^٧
	= ٢٣٩,٦٤٠	تولار سلوفيني ^٨
	= ١٦٦,٣٨٦	بيزيتا إسبانية

- ١ تحدد في أول يناير ٢٠٠٨.
- ٢ تحدد في أول يناير ٢٠١١.
- ٣ تحدد في أول يناير ٢٠٠١.
- ٤ تحدد في أول يناير ٢٠١٤.
- ٥ تحدد في أول يناير ٢٠١٥.
- ٦ تحدد في أول يناير ٢٠٠٩.
- ٧ تحدد في أول يناير ٢٠٠٧.

راجع الإطار ٥-٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على وصف مفصل لكيفية تحديد أسعار التحويل.

يقدم الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وتوقعات اقتصادية. ويتألف من سبعة أقسام هي كالتالي: الافتراضات، وما الجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، والملحوظات القطرية، وتصنيف البلدان، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجداول الإحصائية.

ويتضمن القسم الأول تلخيصا للافتراضات التي تقوم عليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، والسيناريو متوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويعرض القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية منذ عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب الأرقام القطرية المجمعة. ويلخص القسم الرابع معلومات رئيسية مختارة لكل بلد. ويلخص القسم الخامس تصنيف البلدان ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويقدم القسم السادس معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء المتضمنة في هذا التقرير.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية (تتضمن هذه الوثيقة الملحق الإحصائي ألف أما الملحق الإحصائي باء فهو متاح إلكترونياً). وقد أعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ١٦ سبتمبر ٢٠١٦. وتظهر الأرقام ذات الصلة بعام ٢٠١٦ وما بعده بنفس درجة العناية المتوخاة في البيانات التاريخية لمجرد التيسير؛ وحيث إن هذه الأرقام مجرد توقعات، فلا يتوقع أن تكون بنفس الدرجة من الدقة.

الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة خلال الفترة ٢٢ يوليو إلى ١٩ أغسطس ٢٠١٦. وبالنسبة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، تشير هذه الافتراضات إلى بلوغ متوسط سعر تحويل الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ١,٣٩٨ و ١,٤٠٣ (ويستبعد من الحسابات اليونان الصيني الذي أصبح إحدى عملات سلة حقوق السحب الخاصة في ١ أكتوبر ٢٠١٦)، ومتوسط سعر تحويل الدولار الأمريكي مقابل اليورو ١,١١٧ و ١,١٢٧، ومتوسط سعر تحويل الين مقابل الدولار الأمريكي ١٠٦,٨ و ٩٩,٩ على الترتيب.

أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض بلوغه ٤٢,٩٦ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٦ و ٥٠,٦٤ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٧. ويفترض كذلك مواصلة السلطات الوطنية تنفيذ السياسات المعتمدة لديها. ويقدم الإطار ألف-١ شرحا للافتراضات الأكثر

ما الجديد

لم تُسجل أي تغييرات في قاعدة بيانات عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩١ اقتصادا القاعدة الإحصائية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشارك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القطرية بانتظام على أساس افتراضات شاملة متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انعكاسا للمعلومات المأخوذة من مصادر البيانات الوطنية والمنظمات الدولية.

وتتسق البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان التي يعرضها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عموما مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وقد تمت بالفعل أو جاري مواءمة جميع المعايير الإحصائية القطاعية لصندوق النقد الدولي - دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية لعام ٢٠٠٠، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ - مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتعتبر هذه المعايير عن مدى اهتمام صندوق النقد الدولي بصفة خاصة بالمراكز الخارجية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان. ومع صدور هذه الأدلة بدأت جديا عملية مواءمة البيانات القطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات تماما مع الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قُطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال متوائمة جزئيا فقط مع هذه الأدلة. ومع هذا، فالتأثير الذي سيقع على الأرصد والمجمعات الأساسية نتيجة للتحويل إلى المعايير التي تم تحديثها سيكون طفيفا في كثير من البلدان. وقد اعتمد عدد كبير من البلدان الأخرى المعايير الأخيرة جزئيا وسيواصل تطبيقها لسنوات قادمة^١.

^١ يطبق العديد من البلدان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية لعام ٢٠١٠. ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية. ويتوقع اتباع نمط مشابه في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. يرجى الرجوع إلى الجدول "زاي" الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد.

وتتضمن البيانات المجمعَة للمجموعات القطرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويعبر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات بمعدلات تغير سنوية مركبة^٢ ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتُستخدم متوسطات مرجحة حسابيا لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

- الأرقام المجمعَة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجملات النقدية في المجموعات القطرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (متوسط السنوات الثلاثة السابقة) كحصة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.
- الأرقام المجمعَة للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية كحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة^٣.
- يتم تصحيح الأرقام المجمعَة لجميع قطاعات منطقة اليورو، ما لم يُذكر خلاف ذلك، لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة. ولا تُعدّل البيانات السنوية لتعكس آثار اليوم التقويمي. وبالنسبة للبيانات قبل ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمعَة.
- الأرقام المجمعَة لبيانات المالية العامة هي مجملات البيانات الواردة من فرادى البلدان بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها.
- الأرقام المجمعَة لمعدلات البطالة ونمو العمالة مرجحة بحجم القوى العاملة كحصة من القوى العاملة للمجموعة.
- الأرقام المجمعَة المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع البيانات الواردة من فرادى البلدان بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية السنة بالنسبة للدين المقوم بعملات أخرى بخلاف الدولار الأمريكي.
- غير أن الأرقام المجمعَة للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات

^٢ تحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومكوناته، والعمالة، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، وإنتاجية عوامل الإنتاج، والتبادل التجاري، وأسعار السلع الأولية بناء على معدلات التغير السنوية المركبة. ما عدا معدل البطالة الذي يتم حسابه على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

^٣ راجع «الأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية» في مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في يوليو ٢٠١٤ للاطلاع على موجز عن الأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية، والإطار ألف-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضا دراسة Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, "Purchasing Power Parity Based Weights for the World Economic Outlook", in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (Washington: International Monetary Fund, December 1993), pp. 106-23.

المجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة مرة أخرى في موعد غايته ١٥ نوفمبر ٢٠١٦.

- أوقفت السلطات في الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل في ديسمبر ٢٠١٥ وأصدرت سلسلة جديدة بدءاً من الربع الثاني من عام ٢٠١٦.
- وتستبعد أسعار المستهلكين في الأرجنتين وفنزويلا من كافة مجملات المجموعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
- ولا يتم الإعلان عن مجموعة الافتراضات المستخدمة لحساب سعر الصرف الاسمي في مصر لأن سعر الصرف الاسمي يؤثر على السوق في مصر.
- ويتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الهند من ١٩٩٨ إلى ٢٠١١ وفق الحسابات القومية مع اعتماد سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كسنة الأساس، وبعد ذلك وفق الحسابات القومية وسنة الأساس هي ٢٠١١/٢٠١٢.
- وبسبب برنامج الصندوق الجاري مع باكستان، لا يتم الإعلان عن مجموعة الافتراضات المستخدمة لحساب سعر الصرف الاسمي لأن سعر الصرف الاسمي يؤثر على السوق في باكستان.

- وتستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظراً لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.
- ومن الصعب توقع الآفاق الاقتصادية في فنزويلا بسبب عدم إجراء مشاورات المادة الرابعة منذ عام ٢٠٠٤، والتأخر في نشر البيانات الاقتصادية الرئيسية. إيرادات الحكومة العامة (١) تتضمن تقديرات خبراء الصندوق لأرباح سعر الصرف المحولة من البنك المركزي إلى الحكومة (شراء الدولارات الأمريكية بأعلى سعر صرف وبيعها بأقل أسعار في نظام متعدد الشرائح لأسعار الصرف)، و(٢) يستبعد منها تقديرات خبراء الصندوق للإيرادات المتحصلة من بيع شركة البترول الوطنية الفنزويلية المعروفة باسم «بتروليبوس دي فنزويلا» (PDVSA) لأصولها في أصول تحالف «بتروكاربي» إلى البنك المركزي.

تصنيف البلدان

موجز التصنيف القطري

تُصنف بلدان العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بتقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين، وهما: الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.^٤ ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير صارمة، سواء اقتصادية أو غير اقتصادية، كما أنه تطور بمرور الوقت. ويتمثل الهدف من ذلك في تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول "الف" فكرة عامة عن التصنيف القطري، ويوضح عدد البلدان في كل مجموعة حسب المنطقة مع الإشارة بإيجاز إلى بعض

^٤ لا يشير مصطلح "بلد" أو "اقتصاد"، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. فبعض الكيانات الإقليمية المذكورة في التقرير لا تشكل دولا، وإن كان يتم الاحتفاظ ببياناتها الإحصائية بشكل منفصل ومستقل.

كنسب مئوية في البلدان المنفردة مرجحة بقيم الصادرات أو الواردات بالدولار الأمريكي كحصة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

- وتحتسب الأرقام المجمع للمجموعة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترجيحية للمجموعة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.
- وتشير البيانات إلى السنوات التقويمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. لذا، يرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يعرض قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.
- وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام عن عام ٢٠١٥ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول "زاي" في الملحق الإحصائي الذي يضم قوائم بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، ومؤشرات ميزان المدفوعات لكل بلد.

الملحوظات القطرية

- في ١ فبراير ٢٠١٣، أصدر صندوق النقد الدولي إعلاناً لتوجيه اللوم، ومنذ ذلك الوقت ظل يدعو الأرجنتين إلى تنفيذ إجراءات محددة لمعالجة جودة بياناتها الرسمية عن إجمالي الناتج المحلي. وقد أصدرت الحكومة الجديدة التي تولت السلطة في ديسمبر ٢٠١٥ سلسلة بيانات معدلة لإجمالي الناتج المحلي بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٦. وفي اجتماع المجلس التنفيذي للصندوق بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٦ تم اعتبار سلسلة البيانات المعدلة متسقة مع المعايير الدولية.
- وتعكس بيانات أسعار المستهلكين للأرجنتين قبل ديسمبر ٢٠١٣ مؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى، في حين أنها تعكس من ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥ بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الوطني. وكانت الحكومة الجديدة التي تولت السلطة في ديسمبر ٢٠١٥ قد أوقفت العمل بمؤشر أسعار المستهلكين الوطني وصرحت بأنه معيوب، وأصدرت مؤشراً جديداً لأسعار المستهلكين في منطقة بوينس آيرس الكبرى في ١٥ يونيو ٢٠١٦. ونظراً للفروق في التغطية الجغرافية، والأوزان، وأخذ العينات، والمنهجية بين مجموعتي البيانات، لا يتضمن عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسط تضخم مؤشر أسعار المستهلكين للأعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ ومعدل التضخم في نهاية الفترة لعام ٢٠١٥. وفي ١ فبراير ٢٠١٣، أصدر صندوق النقد الدولي إعلاناً لتوجيه اللوم، ومنذ ذلك الوقت ظل يدعو الأرجنتين إلى تنفيذ إجراءات محددة لمعالجة جودة بياناتها الرسمية عن مؤشر أسعار المستهلكين. وقد أشار المجلس التنفيذي للصندوق في اجتماعه بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٦ إلى التقدم الكبير الذي أحرزته الحكومة في تعزيز دقة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين. وسيقدم المدير العام للصندوق تقريراً إلى

الجدولان "دال" و "هاء" العناصر التفصيلية لتكوين الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

ويميز المعيار التحليلي — مصدر إيرادات التصدير — بين فئتي الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (3 SITC)) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITCs 0, 1, 2, 4, and 68)). وتُصنّف الاقتصادات ضمن مجموعة من هذه المجموعات إذا تجاوز المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات ٥٠٪ من مجموع صادراتها في المتوسط في الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥.

وتركز المعايير المالية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المتقلبة بالديون (بلدان «هيببك»)، والبلدان النامية منخفضة الدخل. وتُصنّف الاقتصادات كمدين صاف إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي لديها، حال توافره، أقل من صفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو أي تاريخ سابق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠١٥. ويتم التمييز بين اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين.^٥

وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيببك") من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنها مؤهلة للمشاركة في مبادرتها المتعلقة بالديون والمعروفة باسم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيببك")، والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة من المبادرة بحيث تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله» خلال فترة زمنية وجيزة ومعقولة. وقد أفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من مساعدات تخفيف أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة.

أما البلدان النامية منخفضة الدخل فهي بلدان تم تصنيفها باعتبارها مؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق للتمويل بشروط ميسرة المقدمة من "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر" بموجب مراجعة عام ٢٠١٣ لأهلية الاستفادة من هذا الصندوق، والتي يقل فيها نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عن المستوى الحدي للدخل المؤهل للخروج من أهلية الصندوق الاستثماري لغير الدول الصغيرة (أي ضعف المستوى الحدي التشغيلي الذي تطبقه المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، أو ٢٣٩٠ دولارا في عام ٢٠١١ وفق طريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي) وزيمبابوي.

^٥ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، تحمل ٢٠ اقتصادا متأخرات المدفوعات الخارجية أو أبرم اتفاقات لإعادة جدولة ديونه الرسمية أو المصرفية التجارية. ويشار إلى هذه المجموعة كإقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥.

^٦ راجع دراسة David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukwinder Singh, *Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative*, IMF Pamphlet Series, No. 51 (Washington: International Monetary Fund, November 1999).

المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية، ومجموع صادرات السلع والخدمات، وتعداد السكان).

ولا يزال بعض البلدان خارج هذا التصنيف القطري، ومن ثم لا تدخل في التحليل. ومن أمثلة البلدان التي لا تتمتع بعضوية الصندوق، أنغولا وكوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ومونتسيرات، وبالتالي لا تخضع اقتصاداتها لمتابعة الصندوق. وقد استبعدت الصومال من البيانات المجمعة في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بسبب نقص البيانات.

الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصادات المتقدمة

يعرض الجدول «باء» قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٣٩ اقتصادا. وتتألف المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة، من أكبر سبعة اقتصادات في هذه المجموعة من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف في السوق، وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا. كذلك تُصنّف البلدان الأعضاء في منطقة اليورو كمجموعة فرعية. وتشمل البيانات المجمعة في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من ازدياد العضوية بمرور الوقت.

ويعرض الجدول "جيم" قائمة بأسماء البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كإقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (١٥٢) جميع الاقتصادات غير المصنفة كإقتصادات متقدمة.

وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كومنولث الدول المستقلة؛ وآسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية (التي يشار إليها أحيانا أيضا بأوروبا الوسطى والشرقية)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان؛ وإفريقيا جنوب الصحراء.

وتُصنّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا حسب المعايير التحليلية. وتعكس المعايير التحليلية العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين اقتصادات المركز الدائن الصافي والمركز المدين الصافي. ويوضح

الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠١٥^١ (٪ من مجموع المجموعة أو العالم)

عدد الاقتصادات	إجمالي الناتج المحلي		صادرات السلع والخدمات		عدد السكان	
	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم		
٣٩	١٠٠,٠	٤٢,٤	١٠٠,٠	٦٣,٤	١٤,٦	
الولايات المتحدة	٣٧,٢	١٥,٨	١٧,٠	١٠,٨	٤,٥	
١٩	٢٨,٢	١٢,٠	٤٠,٣	٢٥,٦	٤,٧	
منطقة اليورو	٨,٠	٣,٤	١١,٨	٧,٥	١,١	
ألمانيا	٥,٥	٢,٣	٥,٧	٣,٦	٠,٩	
فرنسا	٤,٥	١,٩	٤,١	٢,٦	٠,٨	
إيطاليا	٣,٣	١,٤	٣,٠	١,٩	٠,٦	
إسبانيا	١٠,٠	٤,٢	٥,٩	٣,٧	١,٨	
اليابان	٥,٦	٢,٤	٥,٩	٣,٧	٠,٩	
المملكة المتحدة	٣,٤	١,٤	٣,٧	٢,٣	٠,٥	
كندا	١٥,٦	٦,٦	٢٧,٢	١٧,٣	٢,٣	
اقتصادات أخرى متقدمة	١٦	١٥,٦	٦,٦	١٧,٣	٢,٣	
للمتكرة	٧	٧٤,٢	٣١,٥	٥٤,١	١٠,٥	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٧	٧٤,٢	٣١,٥	٥٤,١	١٠,٥	
	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	العالم	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	العالم	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	العالم
١٥٢	١٠٠,٠	٥٧,٦	١٠٠,٠	٣٦,٦	٨٥,٤	
المجموعات الإقليمية						
١٢	٨,٠	٤,٦	٧,٧	٣,٨	٣,٩	
كومنولث الدول المستقلة ^٢	٥,٧	٣,٣	٥,١	١,٩	٢,٠	
روسيا	٥٣,٥	٣٠,٨	٥٠,٤	١٨,٤	٤٨,٨	
آسيا الصاعدة والنامية	٣٠,٠	١٧,٣	٣١,٧	١١,٦	١٩,١	
الصين	١٢,٢	٧,٠	٥,٥	٢,٠	١٧,٩	
الهند	١١,٣	٦,٥	١٣,٢	٤,٨	١١,٨	
ما عدا الصين والهند	٥,٧	٣,٣	٩,٢	٣,٤	٢,٤	
أوروبا الصاعدة والنامية	١٤,٣	٨,٢	١٣,٨	٥,١	٨,٤	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤,٩	٢,٨	٢,٩	١,١	٢,٨	
البرازيل	٣,٤	٢,٠	٥,٣	١,٩	١,٧	
المكسيك	١٣,١	٧,٦	١٤,٤	٥,٣	٩,١	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	١١,٦	٦,٧	١٣,٩	٥,١	٦,٠	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٥,٤	٣,١	٤,٥	١,٧	١٢,٨	
إفريقيا جنوب الصحراء	٢,٦	١,٥	٢,٦	١,٠	٩,٦	
ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا	٢٩	٢٠,١	٢١,٦	٧,٩	١٠,٦	
المجموعات التحليلية ^٣	١٢٢	٧٩,٩	٤٦,٠	٢٨,٧	٧٤,٨	
حسب مصدر إيرادات التصدير	٣٠	٤,٦	٢,٧	٤,٦	٦,٧	
الوقود	١١٨	٤٩,٨	٢٨,٧	٤٤,٣	٥٧,٣	
غير الوقود	٢٠	٣,٠	١,٨	٠,٧	٣,٩	
منها: منتجات أولية	٣٨	٢,٤	١,٤	٠,٧	٩,٦	
حسب مصدر التمويل الخارجي	٥٩	٧,٤	٤,٢	٢,٤	١٩,٢	
اقتصادات المركز المدين الصافي	٢٠	٣,٠	١,٨	٠,٧	٣,٩	
حسب تجربة خدمة الدين	٣٨	٢,٤	١,٤	٠,٧	٩,٦	
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥	٥٩	٧,٤	٤,٢	٢,٤	١٩,٢	
مجموعات أخرى						
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون						
البلدان النامية منخفضة الدخل						

^١ تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقييم إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويُعبّر عدد الاقتصادات الذي تتألف منه كل مجموعة عن الاقتصادات التي أدرجت بياناتها في مجملات المجموعة.

^٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٣ استبعدت سوريا من مصدر إيرادات التصدير واستبعد جنوب السودان وسوريا من الأرقام المجمع لمجموعات المركز الخارجي الصافي لنقص البيانات.

الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	اليونان	هولندا
بلجيكا	أيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
فرنسا	لكسمبرغ	
ألمانيا	مالطة	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات أخرى متقدمة		
أستراليا	كوريا	سنغافورة
الجمهورية التشيكية	إقليم ماكاو الإداري الخاص ^٢	السويد
الدانمرك	نيوزيلندا	سويسرا
منطقة هونغ كونغ الصينية	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية
الإدارية الخاصة ^١	بورتوريكو	
آيسلندا	سان مارينو	
إسرائيل		

^١ أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

^٢ أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي

النمسا	ألمانيا	بولندا
بلجيكا	اليونان	البرتغال
بلغاريا	هنغاريا	رومانيا
كرواتيا	أيرلندا	الجمهورية السلوفاكية
قبرص	إيطاليا	سلوفينيا
الجمهورية التشيكية	لاتفيا	إسبانيا
الدانمرك	ليتوانيا	السويد
إستونيا	لكسمبرغ	المملكة المتحدة
فنلندا	مالطة	
فرنسا	هولندا	

الجدول دال - السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير

الوقود	منتجات أولية غير الوقود
كومنولث الدول المستقلة	
أذربيجان	أوزبكستان
كازاخستان	
روسيا	
تركمانستان ^١	
آسيا الصاعدة والنامية	
بروني دار السلام	جزر مارشال
تيمور-ليشتي	منغوليا
	بابوا غينيا الجديدة
	جزر سليمان
	توفالو
أمريكا اللاتينية والكاريبي	
بوليفيا	الأرجنتين
كولومبيا	شيلي
إكوادور	غيانا
ترينيداد وتوباغو	باراغواي
فنزويلا	سورينام
	أوروغواي
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	
الجزائر	أفغانستان
البحرين	موريتانيا
إيران	السودان
العراق	
الكويت	
ليبيا	
عمان	
قطر	
المملكة العربية السعودية	
الإمارات العربية المتحدة	
الجمهورية اليمنية	
إفريقيا جنوب الصحراء	
أنغولا	بوركينافاسو
تشاد	بوروندي
جمهورية الكونغو	جمهورية إفريقيا الوسطى
غينيا الاستوائية	جمهورية الكونغو الديمقراطية
غابون	كوت ديفوار
نيجيريا	إريتريا
جنوب السودان	غينيا
	غينيا-بيساو
	ليبيريا
	ملاوي
	مالي
	النيجر
	سيراليون
	جنوب إفريقيا
	زامبيا

^١ تدخل تركمانستان، وهي ليست عضواً في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول هاء - الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان النامية منخفضة الدخل (تتمة)

البلدان النامية منخفضة الدخل	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١	البلدان النامية منخفضة الدخل	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١
*	•	*	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان		
*	•	*	*	•	•
		•			أفغانستان
		•			الجزائر
*	*	*			البحرين
*	•	*	*		جيبوتي
		•			مصر
*	•	*			جمهورية إيران الإسلامية
*	•	*			العراق
*	•	*			الأردن
*	•	*			الكويت
*		*			لبنان
*		*			ليبيا
*	•	*	*	•	موريتانيا
*	•	*			المغرب
*	•	*			عمان
*	•	*			باكستان
		•			قطر
*	•	*			المملكة العربية السعودية
		•	*	*	السودان
*	•	*			الجمهورية العربية السورية ^٤
*		*			تونس
*	•	*			الإمارات العربية المتحدة
*	•	*	*		الجمهورية اليمنية
		*	إفريقيا جنوب الصحراء		
*	•	*			أنغولا
*	•	*	*	•	بنن
		•			بوتسوانا
*		•	*	•	بوركينافاسو
		*	*	•	بوروندي
*	•	*			كابو فيردي
*	•	*	*	•	الكاميرون
*	•	*	*	•	جمهورية إفريقيا الوسطى
*	•	*	*	•	تشاد
*		*	*	•	جزر القمر
		*	*	•	جمهورية الكونغو الديمقراطية

^١ يشير وجود النقطة (النجمة) إلى أن البلد من بلدان المركز الدائن الصافي (المركز المدين الصافي).

^٢ يشير وجود النقطة بدلا من علامة النجمة إلى أن البلد بلغ نقطة الإنجاز.

^٣ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٤ استبعد جنوب السودان وسوريا من الأرقام المجمع لمجموعات المركز الخارجي الصافي لعدم وجود قاعدة بيانات متكاملة.

الجدول واو- الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية^١

الحسابات القومية	مالية الحكومة
جزر البهاما	يوليو/يونيو
بنغلاديش	يوليو/يونيو
بربادوس	إبريل/مارس
بليز	إبريل/مارس
بوتان	يوليو/يونيو
بوتسوانا	إبريل/مارس
دومينيكا	يوليو/يونيو
مصر	يوليو/يونيو
إثيوبيا	يوليو/يونيو
هايتي	أكتوبر/سبتمبر
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	إبريل/مارس
الهند	إبريل/مارس
إيران	إبريل/مارس
جامايكا	إبريل/مارس
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	أكتوبر/سبتمبر
ليسوتو	إبريل/مارس
ملاوي	يوليو/يونيو
جزر مارشال	أكتوبر/سبتمبر
ميكرونيزيا	أكتوبر/سبتمبر
ميانمار	إبريل/مارس
ناميبيا	إبريل/مارس
نيبال	أغسطس/يوليو
باكستان	يوليو/يونيو
بالاو	أكتوبر/سبتمبر
بورتوريكو	يوليو/يونيو
ساموا	يوليو/يونيو
سنغافورة	إبريل/مارس
سانت لوسيا	إبريل/مارس
سوازيلند	إبريل/مارس
تايلند	أكتوبر/سبتمبر
ترينيداد وتوباغو	أكتوبر/سبتمبر

^١ تشير كل البيانات إلى السنة التقويمية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	استخدام منهجية الترجيح ^٢ بالسلسلة ^٣	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٢	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة	البلد
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	الأفغانانية	أفغانستان
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٦	٢٠١٤	خبراء الصندوق	ليك ألباني	ألبانيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دينار جزائري	الجزائر
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	٢٠٠٢	٢٠١٤	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	كوانزا أنغولي	أنغولا
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٦٢٠٠٦	٢٠١٤	البنك المركزي	دولار شرق الكاريبي	أنتيغوا وبربودا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٤	٢٠١٤	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	بيزو أرجنتيني	الأرجنتين
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	درام أرميني	أرمينيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار أسترالي	أستراليا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	النمسا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٣	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	مانات أنريجان	أنريجان
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار بهاما	جزر البهاما
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥	وزارة المالية	دينار بحريني	البحرين
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	تাকা بنغلاديش	بنغلاديش
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٦١٩٧٤	٢٠١٤	NSO and CB	دولار بربادوس	بربادوس
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	٢٠٠٩	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	روبل بيلاروسي	بيلاروس
٢٠١٥	البنك المركزي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٥	البنك المركزي	يورو	بلجيكا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار بليز	بليز
٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	بنن
٢٠١٥/٢٠١٤	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٦٢٠٠٠	٢٠١٤/٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	نغولتروم بوتاني	بوتان
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	١٩٩٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	بوليفيانو بوليفيا	بوليفيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	ماركا بوسنية للتحويل	البوسنة والهرسك
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	بولا بوتسواني	بوتسوانا
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٥	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	ريال برازيلي	البرازيل
٢٠١٥	NSO and PMO		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٥	NSO and GAD	دولار بروناي	بروني دار السلام
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	ليف بلغاري	بلغاريا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٩	٢٠١٤	NSO and MEP	فرنك إفريقي	بوركينافاسو
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	فرنك بوروندي	بوروندي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	إيسكودو كابو فيردي	كابو فيردي
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	ريل كمبودي	كمبوديا
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	الكاميرون
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار كندي	كندا
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية إفريقيا الوسطى
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٥	٢٠١٣	البنك المركزي	فرنك إفريقي	تشاد
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠١٥	البنك المركزي	بيزو شيلي	شيلي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يوان صيني	الصين
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	أخرى	٢٠٠٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	بيزو كولومبي	كولومبيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٠	٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	فرنك جزر القمر	جزر القمر
٢٠١٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	فرنك كونغو	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٠	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية الكونغو
٢٠١٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠١٥	البنك المركزي	كولون كوستاريكي	كوستاريكا

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات			مالية الحكومة					
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 5	٢٠١٤	NSO, MoF, and CB	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	أفغانستان
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	أخرى	CG,LG,SS,MPC,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٥	خبراء الصندوق	ألبانيا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	البنك المركزي	الجزائر
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	أخرى	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغولا
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغيوا وبربودا
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	الأرجنتين
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	أرمينيا
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,TG	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	أستراليا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	النمسا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	أخرى	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	أذربيجان
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر البهاما
BPM 6	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	البحرين
BPM 6	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	أخرى	٢٠١٤/٢٠١٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنغلاديش
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بربادوس
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بيلاروس
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	البنك المركزي	بلجيكا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	CG,MPC	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بليز
BPM 5	٢٠١٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنن
BPM 6	٢٠١٤/٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٤/٢٠١٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتان
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,MPC,NMPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوليفيا
BPM 6	٢٠١٤	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	البوسنة والهرسك
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتسوانا
BPM 6	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,MPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	البرازيل
BPM 6	٢٠١٤	NSO, MEP, and GAD	النقدية	CG, BCG	أخرى	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بروني دار السلام
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بلغاريا
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	البنك المركزي	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوركينافاسو
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوروندي
BPM 5	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، صناديق الضمان الاجتماعي	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	كابو فيردي
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	١٩٨٦	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	كمبوديا
BPM 5	٢٠١٣	وزارة المالية	النقدية	CG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	الكاميرون
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	كندا
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية إفريقيا الوسطى
BPM 5	٢٠١٢	البنك المركزي	النقدية	CG,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	تشاد
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	شيلي
BPM 6	٢٠١٥	قسم الإدارة العامة	النقدية	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصين
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي ومكتب الإحصاء القومي	أخرى	CG, SG, LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	كولومبيا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي وخبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر القمر
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو الديمقراطية
BPM 5	٢٠١٢	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوستاريكا

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	منهجية الترجيح بالسلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٣	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة	البلد
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٩	٢٠١٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	كوت ديفوار
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	كونا كرواتى	كرواتيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	قبرص
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	كورونا تشيكى	الجمهورية التشيكية
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	كرونه دانمركى	الدانمرك
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	١٩٩٠	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك جيبوتى	جيبوتى
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	دومينيكا
٢٠١٥	البنك المركزي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٥	البنك المركزي	بيزو دومينيكي	الجمهورية الدومينيكية
٢٠١٥	NSO and CB		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	البنك المركزي	دولار أمريكي	إكوادور
٢٠١٥/٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	جنيه مصري	مصر
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	١٩٩٠	٢٠١٥	البنك المركزي	دولار أمريكي	السلفادور
٢٠١٤	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٣	MEP and CB	فرنك إفريقي	غينيا الاستوائية
٢٠٠٩	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٠٦	خبراء الصندوق	ناكفا إريتريّة	إريتريا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	إستونيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٥/٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	ببر إثيوبي	إثيوبيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨/١٩٩٣	٦٢٠٠٨	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دولار فيجي	فيجي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	فنلندا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	فرنسا
٢٠١٤	وزارة المالية		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠١٣	وزارة المالية	فرنك إفريقي	غابون
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	دلّاسي غامبيا	غامبيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	لاري جورجى	جورجيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	ألمانيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	سيدى غانى	غانا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	اليونان
٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	غرينادا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠١٥	البنك المركزي	غويتزال غواتيمالي	غواتيمالا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٣	٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي	فرنك غيني	غينيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	غينيا-بيساو
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٦٢٠٠٦	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار غيانا	غيانا
٢٠١٥/٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٨٧/١٩٨٦	٢٠١٥/٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	غورد هايتى	هايتى
٢٠١٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٥	البنك المركزي	لمبيرا هندوراسي	هندوراس
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار هونغ كونغ	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصّة
٢٠١٥	المنظمات الدولية الاقتصادية	من ٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	فورينت هنغارى	هنغاريا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	كرونا آيسلندي	آيسلندا
٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	روبية هندية	الهند
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	روبية اندونيسية	إندونيسيا
٢٠١٥/٢٠١٤	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠١٥/٢٠١٤	البنك المركزي	ريال إيراني	إيران
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	٢٠٠٧	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دينار عراقي	العراق
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	آيرلندا

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات			مالية الحكومة					
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٢	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 6	٢٠١٢	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوت ديفوار
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	كرواتيا
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	أخرى	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	قبرص
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجمهورية التشيكية
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الدانمرك
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	جيبوتي
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	١٤/٢٠١٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	دومينيكا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS,NMPC	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجمهورية الدومينيكية
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٥	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	إكوادور
BPM 5	٢٠١٥/٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,MPC	٢٠٠١	١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	مصر
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	السلفادور
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا الاستوائية
BPM 5	٢٠٠٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٠٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	إريتريا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	إستونيا
BPM 5	٢٠١٥/٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,NFPC	١٩٨٦	١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	إثيوبيا
BPM 6	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	فيجي
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	فنلندا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	فرنسا
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	خبراء الصندوق	غابون
BPM 4	٢٠١٤	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	غامبيا
BPM 5	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي والبنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	جورجيا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	ألمانيا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	غانا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	اليونان
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	على أساس الالتزامات	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	غرينادا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	غواتيمالا
BPM 6	٢٠١٥	CB and MEP	أخرى	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا
BPM 6	٢٠١٤	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا-بيساو
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	CG,SS	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	غيانا
BPM 5	٢٠١٥/٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	هايتي
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	هندوراس
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,NMPC	النظام الأوروبي للسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	MEP and NSO	هنغاريا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	آيسلندا
BPM 6	٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG	٢٠٠١	١٥/٢٠١٤	MoF and IMF staff	الهند
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	إندونيسيا
BPM 5	٢٠١٥/٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	إيران
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	العراق
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	آيرلندا

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية		البلد		العملة	
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	منهجية الترجيح بالسلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٢	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة
٢٠١٥	Haver Analytics	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	شيكيل اسرائيلي جديد
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار جامايكا
٢٠١٥	قسم الإدارة العامة	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٥	قسم الإدارة العامة	ين ياباني
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	١٩٩٤	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دينار أردني
٢٠١٥	البنك المركزي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	تنغ كازاخستاني
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	شلن كينيي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دولار استرالي
٢٠١٥	وزارة المالية	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥	البنك المركزي	وون كوريا الجنوبية
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٥	NSO and MEP		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٤	MEP and NSO	دينار كويتي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	سوم قيرغيزستان
٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٢	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	كب لاوي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	ليرة لبنانية
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٤	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	لوتي ليسوتو
٢٠١٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٢	٢٠١٤	البنك المركزي	دولار أمريكي
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٣	٢٠١٤	وزارة الاقتصاد والتخطيط	دينار ليبي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	باتاكا ماكاوية
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دينار مقدوني
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	٢٠٠٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	أرياري مالاغاشي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي	كواشا مالاوي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	رينجت ماليزي
٢٠١٤	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٦٢٠٠٣	٢٠١٤	MoF and NSO	روفيه مالايدفية
٢٠١٥	وزارة المالية		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٩	٢٠١٣	وزارة المالية	فرنك إفريقي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠١٤/٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	أوقية موريتانية
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	روبية موريشيوس
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	بيزو مكسيكي
٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٤	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	لاو مولدوفي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	توغروج منغولي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	٢٠٠٦	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	درهم مغربي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٩	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	موتيكال موزمبيقي
٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة الاقتصاد والتخطيط	كيات ميانمار
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دولار ناميبي
٢٠١٥/٢٠١٤	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠١٥/٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	روبية نيبالية
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٧	أخرى	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار نيوزيلندي
٢٠١٥	البنك المركزي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٥	خبراء الصندوق	كوردوبا نيكاراغوا

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 6	٢٠١٥	Haver Analytics	أخرى	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	إسرائيل
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	إيطاليا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	جامايكا
BPM 6	٢٠١٥	وزارة المالية	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٤	قسم الإدارة العامة	اليابان
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	الأردن
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٥	خبراء الصندوق	كازاخستان
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	كينيا
BPM 6	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	كيريباتي
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوريا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	أخرى	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوسوفو
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	الكويت
BPM 5	٢٠١٥	وزارة المالية	النقدية	CG,LG,SS	أخرى	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية قبرغيزستان
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٣/٢٠١٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
BPM 6	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	لاتفيا
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	لبنان
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليسوتو
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليبيريا
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليبيا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليتوانيا
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	لكسمبرغ
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	إقليم ماکاو الإداري الخاص
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	مقدونيا اليوغسلافية السابقة
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	مدغشقر
BPM 5	٢٠١٤	NSO and GAD	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	ملاوي
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	ماليزيا
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر المالديف
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	مالي
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	مالطا
BPM 6	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٣/٢٠١٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر مارشال
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	موريتانيا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	موريشيوس
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NMPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	المكسيك
Other	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	أخرى	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٤/٢٠١٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	ميكرونيزيا
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	مولدوفا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	منغوليا
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجبل الأسود
BPM 5	٢٠١٥	GAD	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	المغرب
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	CG,SG	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	موزمبيق
BPM 5	٢٠١٦/٢٠١٥	خبراء الصندوق	مزيج	CG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	ميانمار
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	ناميبيا
BPM 5	٢٠١٥/٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيبال
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	هولندا
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيوزيلندا
BPM 6	٢٠١٥	خبراء الصندوق	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيكاراغوا

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الخصائص القومية		الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الخصائص القومية	
البلد	العملة	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس ^٢	نظام الحسابات القومية	منهجية الترجيح بالأسس ^٣	مصدر البيانات التاريخية ^١
النيجر	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي
نيجيريا	نيرا نيجيري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي
النرويج	كرون نرويجي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي
عمان	ريال عماني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي
باكستان	روبية باكستاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥/٢٠١٤	٦٢٠٠٦/٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣/١٩٦٨		مكتب الإحصاء القومي
بالاو	دولار أمريكي	وزارة المالية	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠٠٥	أخرى		وزارة المالية
بنما	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٧	مكتب الإحصاء القومي
بابوا غينيا الجديدة	كينيا بابوا غينيا الجديدة	NSO and MoF	٢٠١٣	١٩٩٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي
باراغواي	غواراني باراغواي	البنك المركزي	٢٠١٥	١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي
بيرو	سول بيروفي الجديد	البنك المركزي	٢٠١٥	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي
الفلبين	بيزو فلبيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي
بولندا	زلوتي بولندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي
البرتغال	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي
بورتوريكو	دولار أمريكي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٥/٢٠١٤	١٩٥٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨		وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية
قطر	ريال قطري	NSO and MEP	٢٠١٤	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		NSO and MEP
رومانيا	اللو الروماني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي
روسيا	روبل روسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي
رواندا	فرنك رواندي	وزارة المالية	٢٠١٤	٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي
ساموا	تالا ساموا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٠/٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي
سان مارينو	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	٢٠٠٧	أخرى		مكتب الإحصاء القومي
ساو تومي وبرينسيبي	دوبرا ساو تومي وبرينسيبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي
المملكة العربية السعودية	ريال سعودي	NSO and MEP	٢٠١٥	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		NSO and MEP
السنگال	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي
صربيا	دينار صربي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي
سيشيل	روبية سيشيل	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي
سيراليون	ليون سيراليون	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي
سنغافورة	دولار سنغافورة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي
الجمهورية السلوفاكية	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٧	مكتب الإحصاء القومي
سلوفينيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي
جزر سليمان	دولار جزر سليمان	البنك المركزي	٢٠١٤	٢٠٠٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي
جنوب أفريقيا	راند جنوب أفريقيا	البنك المركزي	٢٠١٥	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي
جنوب السودان	جنيه جنوب السودان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي
إسبانيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي
سري لانكا	روبية سريلانكية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي
سانت كيتس ونيفيس	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	٦٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي
سانت لوسيا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات		مالية الحكومة						
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 6	٢٠١٤	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	النيجر
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيجيريا
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي ووزارة المالية و/أو الخزانة	النرويج
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	عمان
BPM 5	٢٠١٥/٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	باكستان
BPM 6	٢٠١٤/٢٠١٣	وزارة المالية	أخرى	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤/٢٠١٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	بالاو
BPM 5	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنما
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	بابوا غينيا الجديدة
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,MPC NMPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	باراغواي
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بيرو
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	الفلبين
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	وزارة المالية ومكتب الإحصاء القومي	بولندا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	البرتغال
...	الاستحقاق	أخرى	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	بورتوريكو
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	قطر
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	رومانيا
BPM 6	٢٠١٤	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	روسيا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	رواندا
BPM 6	٢٠١٥/٢٠١٤	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	ساموا
...	أخرى	الحكومة المركزية	أخرى	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	سان مارينو
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية والجمارك	ساو تومي وبرينسيبي
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	المملكة العربية السعودية
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	السنغال
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	صربيا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيشيل
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيراليون
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	سنغافورة
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الجمهورية السلوفاكية
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	سلوفينيا
BPM 6	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر سليمان
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	جنوب أفريقيا
BPM 5	٢٠١٥	MoF, NSO, and MEP	النقدية	الحكومة المركزية	أخرى	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة، وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	جنوب السودان
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	وزارة المالية ومكتب الإحصاء القومي	إسبانيا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	سري لانكا
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت كيتس ونيفيس
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٤/٢٠١٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت لوسيا

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	منهجية الترجيح بالسلسلة ^٢ باستخدام	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٢	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة	البلد
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٦ ٢٠٠٦	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٧	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	جنيه سوداني	السودان
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دولار سورينامي	سورينام
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	ليلانجيني سوازيلاند	سوازيلاند
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	كرونة سويدي	السويد
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	فرنك سويسري	سويسرا
٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	ليرة سورية	سوريا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار تايواني جديد	مقاطعة تايوان الصينية
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	ساماني طاجيكستاني	طاجيكستان
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	شلن تنزاني	تنزانيا
٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٢	٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	البات التايلندي	تايلند
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٦ ٢٠١٠	٢٠١٤	وزارة المالية	دولار أمريكي	تيمور-ليشتي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٤	وزارة المالية ومكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	توغو
٢٠١٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٤	البنك المركزي	بانغا تونغني	تونغا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار ترينيداد وتوباغو	ترينيداد وتوباغو
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دينار تونسي	تونس
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	١٩٩٨	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	ليرة تركية	تركيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	مانات تركمان جديد	تركمانستان
٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٢	مستشاري PFTAC	دولار أسترالي	توفالو
٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	شلن أوغندي	أوغندا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	هريفنيا أوكرانية	أوكرانيا
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	درهم إماراتي	الإمارات العربية المتحدة
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	جنيه إسترليني	المملكة المتحدة
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	أخرى	٢٠٠٩	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	الولايات المتحدة
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٤	البنك المركزي	بيزو أوروغواي	أوروغواي
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	سوم أوزبكستان	أوزبكستان
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	فاتو فانواتو	فانواتو
٢٠١٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٧	٢٠١٥	البنك المركزي	بوليفار فنزويلي	فنزويلا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دونغ فيتنامي	فيتنام
٢٠٠٩	NSO, CB and IMF staffs		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٠	٢٠٠٨	خبراء الصندوق	ريال يعني	اليمن
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	كواشا زامبي	زامبيا
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٩	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	زيمبابوي

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

البلد	مصدر البيانات		مصدر البيانات		مصدر البيانات		مصدر البيانات	
	التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية						
سانت فنسنت وجزر غرينادين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٤						
السودان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥						
سورينام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥						
سوازيلاند	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥/٢٠١٦						
السويد	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥						
سويسرا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٣						
سوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٠٩						
مقاطعة تايوان الصينية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥						
طاجيكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥						
تنزانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥						
تايلند	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥/٢٠١٤						
تيمور-ليشتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥						
توغو	وزارة المالية	٢٠١٤						
تونغا	CB and MoF	٢٠١٤						
ترينيداد و توباغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥/٢٠١٤						
تونس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥						
تركيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥						
تركمناستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥						
توفالو	خبراء الصندوق	٢٠١٣						
أوغندا	وزارة المالية	٢٠١٥						
أوكرانيا	وزارة المالية	٢٠١٥						
الإمارات العربية المتحدة	وزارة المالية	٢٠١٤						
المملكة المتحدة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥						
الولايات المتحدة	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٥
أوروغواي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٤						
أوزبكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٤						
فانواتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥						
فنزويلا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥						
فييت نام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٤						
اليمن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٣						
زامبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥						
زيمبابوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٤						

ملحوظة: BPM = دليل ميزان المدفوعات (يشير الرقم الذي يتبع هذا الرمز إلى رقم الطبعة): CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.

^١ CB = البنك المركزي؛ FEO = مكتب النقد الأجنبي؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ IEO = المنظمات الاقتصادية الدولية؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي؛ PFTAC = مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ.

^٢ سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها فترات أخرى والتي تظهر الأسعار في مقام نسب السعر المستخدمة في حساب المؤشر.

^٣ استخدام منهجية الترجيح بالسلسلة يسمح للبلدان بقياس نمو إجمالي الناتج المحلي أكثر دقة عن طريق الحد من أو إلغاء التحيز السالب في سلسلة حجم مبنية على الأرقام القياسية حيث أن مكونات متوسط الحجم تستخدم أوزان ترجيحية مأخوذة من سنة سابقة ليست بعيدة.

^٤ بالنسبة لبعض البلدان، تشمل هياكل الحكومة تغطية أكبر من المحددة للحكومة العامة. التغطية: BCG = الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة؛ CG = الحكومة المركزية؛ EUA = الوحدات/ الحسابات خارج الموازنة؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = هيئات القطاع العام النقدي، بما فيها البنك المركزي؛ NMPC = هيئات القطاع العام المالي غير النقدي؛ NFPC = هيئات القطاع العام غير المالي؛ SG = حكومة الولاية؛ SS = صناديق الضمان الاجتماعي؛ TG = الحكومات الإقليمية.

^٥ لا يتم قياس إجمالي الناتج المحلي الاسمي بنفس الطريقة التي يقاس بها إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

الإطار ألف-1: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة

افتراضات سياسة المالية العامة

تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الموازنات المعلنة رسمياً والمعدلة حسب الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي وتوقعات نتائج المالية العامة. وتنطوي توقعات المالية العامة في الأجل المتوسط على تدابير السياسات التي يرجح تنفيذها. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها المعلومات الكافية لخبراء الصندوق لتقدير خطط السلطات بشأن الموازنة وتوقعات تنفيذ السياسات، يفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي عرضاً لافتراضات محددة تستخدم في بعض الاقتصادات المتقدمة. (راجع أيضاً الجداول "باء-5" إلى "باء-9" في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض والاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).¹

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة عن نتائج ميزانية الحكومة الفيدرالية وتدابير المالية العامة التي أعلنت عنها السلطات وموازنات المقاطعات والتوقعات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مكتب الإحصاءات الأسترالي، وموازنة 2016-2017، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

النمسا: بالنسبة لعام 2014، من المفترض أن إنشاء هيكل لفسخ ديون مجموعة "Hypo Alpe Adria" المصرفية سوف يتسبب في رفع نسبة دين الحكومة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي بواقع ٤,٢ نقطة مئوية وزيادة التأثير الناتج عن ذلك على مستوى العجز إلى ١,٤ نقطة مئوية.

بلجيكا: تعكس التوقعات تقييماً لخبراء الصندوق للسياسات والتدابير الواردة في موازنة عام 2016 وبرنامج الاستقرار خلال الفترة 2016-2019 المدرج في الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ تعرف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقصا الناتج الممكن كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/الاقتراض الفعلي ناقصا آثار الناتج الدوري من الناتج الممكن، المعدل لمرة واحدة وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية وآثار تكوين الناتج. لذلك فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار التدابير المؤقتة للمالية العامة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصدة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن ومرونة الإيرادات والنفقات (راجع عدد أكتوبر 1993 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الملحق الأول). ويحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقصا الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين. وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي أجواء كثيفة من عدم اليقين.

البرازيل: بالنسبة لعام 2015، تستند تقديرات النتائج الأولية إلى المعلومات المتاحة في إبريل 2016. وبالنسبة لنهاية عام 2016 تستند توقعات المالية العامة إلى أداء الموازنة العامة حتى 30 يونيو 2016، وتعديلات هدف العجز التي أعلنتها السلطات في مايو 2016.

كندا: تُحدّد التوقعات باستخدام تنبؤات السيناريو الأساسي في تقرير مستجدات التوقعات الاقتصادية والمالية لعام 2015 (نوفمبر 2015)، وتقدير المعلومات المرجعية: تقرير الآفاق الاقتصادية الكندية (فبراير 2016)، وتحديثات موازنات المقاطعات لعام 2015، وموازنات المقاطعات لعام 2016 حسب توفرها. ويجري خبراء الصندوق التعديلات على هذه التنبؤات حسب الفروق في التوقعات الاقتصادية الكلية. وتتضمن تنبؤات خبراء الصندوق أيضاً آخر البيانات الإحصائية الصادرة عن نظام الحسابات الاقتصادية القومية الكندية التابع لمؤسسة الإحصاء الكندية، بما في ذلك نتائج الموازنة الفيدرالية وموازنات المقاطعات والأقاليم حتى آخر الربع الثاني عام 2015.

شيلي: تستند التوقعات إلى توقعات الموازنة التي وضعتها السلطات، والمعدلة لمراعاة توقعات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي وأسعار النقاس.

الصين: من المرجح أن تكون وتيرة الضبط المالي أكثر تدرجاً نتيجة إصلاحات تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي ونظام الضمان الاجتماعي المعلنة في سياق جدول أعمال الإصلاحات للاجتماع الكامل الثالث الذي عقدته اللجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني.

الدانمرك: تتسق التوقعات لعام 2015 مع أحدث التقديرات الرسمية للموازنة والتوقعات الاقتصادية الأساسية، المعدلة حسبما يكون ملائماً وفق الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وبالنسبة للفترة 2016-2020، تشمل التوقعات أهم سمات خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في «برنامج التقارب 2016» (2016 Convergence Program) الذي أعدته السلطات وقدمته للاتحاد الأوروبي.

فرنسا: تمثل توقعات عام 2016 أنكاسا لقانون الموازنة الفرنسية. وبالنسبة للفترة 2017-2019، فهي تستند إلى الموازنة متعددة السنوات وبرنامج الاستقرار المعن في إبريل 2016، وقد تم تعديلها لمراعاة الفروق في الافتراضات المتعلقة بالمتغيرات المالية والاقتصادية الكلية وتوقعات الإيرادات. وتعكس بيانات المالية العامة التاريخية التعديلات والتحديثات التي أجراها المعهد الوطني للإحصاء على حسابات المالية العامة والحسابات القومية في سبتمبر 2016.

ألمانيا: تعكس توقعات خبراء الصندوق لعام 2016 والأعوام اللاحقة خطة الموازنة العامة الأساسية للحكومة الفيدرالية التي اعتمدها السلطات وتحديثات عام 2016 في برنامج الاستقرار الألماني، وقد تم تعديلها لمراعاة الفروق في الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء الصندوق. وتشمل تقديرات إجمالي الدين حافظات الأصول متراجعة القيمة والأعمال الثانوية المحولة إلى المؤسسات المالية التي في سبيلها إلى التصفية وغيرها من العمليات المساندة للقطاع المالي والاتحاد الأوروبي.

الإطار ألف-١ (تابع)

المكسيك: تتماشى توقعات المالية العامة لعام ٢٠١٦ إلى حد كبير مع الموازنة المعتمدة، بينما تفترض توقعات عام ٢٠١٧ والسنوات التالية الامتثال للقواعد التي نص عليها قانون المسؤولية المالية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ إلى توقعات الموازنة التي وضعها «مكتب السلطات لتحليل السياسات الاقتصادية» بعد التعديل لمراعاة الفروق في الافتراضات الاقتصادية الكلية. وقد تم تعديل البيانات التاريخية في أعقاب قيام المكتب المركزي للإحصاء بإصدار بيانات الاقتصاد الكلي المعدلة في شهر يونيو ٢٠١٤ نتيجة اعتماد «النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية (ESA 2010) وتعديلات البيانات المصدرة.

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة عام ٢٠١٦-٢٠١٧ التي أعدتها السلطات، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

البرتغال: تعكس تقديرات عام ٢٠١٥ نتائج التدفقات النقدية والبيانات من يناير حتى سبتمبر على أساس الحسابات القومية؛ وتعكس توقعات عام ٢٠١٦ الموازنة التي اعتمدها السلطات، المعدلة لمراعاة التنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق والتدفقات النقدية في النصف الأول من العام. وتستند التوقعات بعد ذلك إلى افتراض عدم حدوث أي تغييرات في السياسات.

بورتو ريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» (FEGP)، التي أعدت في عام ٢٠١٥ بمقتضى الأمر الإداري الصادر عن حاكم بورتو ريكو السيد أليهاندرو غارسيا باديا، مع إدخال تحديثات إضافية لاحقة على بيانات الديون في عام ٢٠١٦. وتماشيا مع الافتراضات في هذه الخطة، تفترض توقعات الصندوق أن تفقد بورتو ريكو التمويل الفيدرالي المخصص لقانون «الرعاية الصحية بأسعار في المتناول» (ACA) اعتبارا من عام ٢٠١٨. وبالمثل، تفترض التوقعات أن حوافز الضريبة الفيدرالية، التي كانت تحايد آثار قانون بورتو ريكو رقم ١٥٤ بشأن الشركات الأجنبية، لن تكون متاحة بدءا من عام ٢٠١٨، مما سيؤدي إلى خسائر إضافية في الإيرادات. ومن حيث افتراضات السياسات، تعرض «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» سيناريو بدون إجراءات وسيناريو آخر يتضمن اتخاذ عدة إجراءات على مستوى الإيرادات والنفقات؛ وتفترض توقعات الصندوق أن يتم التنفيذ الكامل للإجراءات المتضمنة في «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي». وعلى جانب الإيرادات، تتمثل الإجراءات الأساسية في (١) تحقيق زيادة في قاعدة ضريبة الشركات، و(٢) تحسين الإدارة الضريبية والإنفاذ الضريبي. وذلك إلى جانب التحول الكامل إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وهو إجراء مستمر ومن المتوقع استكماله بنهاية عام ٢٠١٦. وعلى جانب النفقات، تتضمن الإجراءات تمديد العمل بالقانون رقم ٦٦، الذي يتم بموجبه تجميد جانب كبير من الإنفاق الحكومي، حتى نهاية ٢٠٢١؛ وتخفيض تكاليف التشغيل؛ وتخفيضات في الدعم الحكومي؛ وتخفيضات في الإنفاق في التعليم والرعاية الصحية. ورغم أن افتراضات

اليونان: تعكس توقعات المالية العامة تقييم خبراء الصندوق، مع افتراض تنفيذ السلطات حزم السياسات المالية بالكامل في ظل البرنامج الذي تدعمه «آلية الاستقرار الأوروبية».

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات المالية العامة التي وضعتها السلطات للنفقات في الأجل المتوسط.

هنغاريا: تنطوي توقعات المالية العامة على توقعات خبراء صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بإطار الاقتصاد الكلي، وأثار التدابير التشريعية الأخيرة بالإضافة إلى خطط سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة عام ٢٠١٦.

الهند: تستند البيانات التاريخية إلى بيانات تنفيذ الموازنة. وتستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط المالية العامة التي وضعتها السلطات مع التعديلات التي أضيفت وفق افتراضات خبراء الصندوق. وتدرج البيانات على مستوى الحكومات دون المركزية بفارق زمني يصل إلى سنتين؛ وبالتالي لا يُستكمل إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيد الإيرادات على أساس صاف مقابل قيدها على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام.

إندونيسيا: تستند توقعات صندوق النقد الدولي إلى الإصلاحات المحدودة في سياسة الضرائب والإدارة الضريبية، وإصلاحات تسعير دعم الوقود المستحدثة في يناير ٢٠١٥، وزيادة التدريجية في الإنفاق الاجتماعي والأسمالي على المدى المتوسط تماشيا مع الحيز المالي المتاح.

أيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى «البيان الاقتصادي الصيفي لعام ٢٠١٦» (2016 Summer Economic Statement)، المعدل لمراعاة الفروق بين التوقعات الاقتصادية الكلية لخبراء صندوق النقد الدولي وتوقعات السلطات الأيرلندية.

إيطاليا: تستند تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي إلى خطط المالية العامة المتضمنة في موازنة الحكومة لعام ٢٠١٦؛ والوثيقة الاقتصادية والمالية لعام ٢٠١٦، المنشورة في إبريل من العام الجاري. وتتضمن تقديرات الرصيد المعدل لاستبعاد العوامل الدورية نفقات تسوية متأخرات الحساب الأسمالي في ٢٠١٣، والمستبعدة من الرصيد الهيكلي. وبالنسبة للسنوات بعد ٢٠١٦، يتوقع خبراء الصندوق تقارب الرصيد الهيكلي تماشيا مع نوايا السلطات بشأن السياسات، والتي تنطوي على اتخاذ تدابير تصحيحية في سنوات معينة لم تحدد بعد.

اليابان: تنطوي التوقعات على تدابير المالية العامة التي أعلنتها الحكومة بالفعل، والتي تتضمن الموازنة التكميلية للسنة المالية ٢٠١٦، ومجموعة التدابير التنشيطية المقبلة لعام ٢٠١٧، وزيادة الضرائب الاستهلاكية في أكتوبر ٢٠١٩.

كوريا: تنطوي تنبؤات الأجل المتوسط على المسار التقشفي الذي أعلنته الحكومة في الأجل المتوسط.

الإطار ألف-١ (تابع)

خبراء الصندوق لمتغيرات الاقتصاد الكلي (مثل نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم) والتنبؤات بشأن المتغيرات نفسها الواردة في توقعات السلطات للمالية العامة. وتستبعد بيانات خبراء الصندوق بنوك القطاع العام والأثر المترتب على تحويل الأصول من خطة معاشات تقاعد مؤسسة البريد البريطانية، التي تعرف باسم «البريد الملكي»، (Royal Mail Pension Plan) إلى القطاع العام في إبريل ٢٠١٢. ويمثل مستوى الاستهلاك والاستثمار الحكومي الحقيقي جزءاً من مسار إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الذي قد يكون أو لا يكون، وفقاً لخبراء الصندوق، مماثلاً لتوقعات «مكتب مسؤولية الموازنة البريطاني».

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي لشهر مارس ٢٠١٦ والذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس والمعدل مراعاة افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. ويتضمن هذا السيناريو الأساسي أهم أحكام قانون الموازنة لعام ٢٠١٥ الذي يدعمه الحزبان الجمهوري والديمقراطي، بما في ذلك التراجع الجزئي في تخفيضات الإنفاق بموجب آلية تخفيض الإنفاق التلقائية ("sequester") في السنة المالية ٢٠١٦. وفي السنوات المالية من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢١، يفترض خبراء الصندوق أن تخفيضات الإنفاق التلقائية سيجري استبدالها جزئياً، على نحو تناسبي مماثل للنسب المنفذة بالفعل في السنتين الماليتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥، بينما تعمل التدابير الأكثر تركيزاً على الفترة القادمة على توليد الوفورات في البرامج الإلزامية والإيرادات الإضافية. وتتضمن التوقعات أيضاً قانون حماية الأمريكيين من زيادة الضرائب لعام ٢٠١٥ الذي وسع نطاق بعض التخفيضات الضريبية القائمة على المدى القصير وبصورة دائمة في بعض الحالات. وأخيراً، تُعدّل توقعات المالية العامة لكي تكون انعكاساً لتنبؤات خبراء الصندوق بشأن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية والمعالجات المحاسبية المختلفة لدعم القطاع المالي ونظم التقاعد ذات المزايا المحددة، ويتم تحويلها إلى صيغة تقوم على أساس الحكومة العامة. وتبدأ البيانات التاريخية في عام ٢٠٠١ بالنسبة لمعظم سلاسل البيانات نظراً لأن البيانات المعدة وفقاً لتوجيهات دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ قد لا تكون متاحة عن السنوات السابقة.

افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة النقدية المعمول به في كل بلد. وهذا يعني ضمناً، في معظم الحالات، عدم مساهمة السياسة النقدية لتطورات الدورة الاقتصادية، فترتفع أسعار الفائدة الرسمية عندما توجي المؤشرات الاقتصادية أن التضخم سوف يتجاوز المعدل أو النطاق المقبول، بينما تنخفض عند وجود مؤشرات توجي بأنه لن يتجاوز لهذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هوامش التراخي الاقتصادي كبيرة. وعلى هذا الأساس، من المفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر ١,٠٪ في ٢٠١٦ و ١,٣٪ في عام ٢٠١٧ (راجع الجدول ١-١). ويفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على

الصندوق على مستوى السياسات مماثلة تماماً للافتراضات في سيناريو «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» مع اتخاذ الإجراءات الكاملة، فإن توقعات الصندوق للإيرادات والنفقات والأرصدة المالية مختلفة عن التوقعات الواردة في الخطة. ويرجع ذلك لاثنتين من الفروق الجوهرية في المنهجيات المستخدمة: أولها وأهمها أن توقعات الصندوق قائمة على أساس الاستحقاق، بينما تقوم التوقعات الواردة في «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» على الأساس النقدي. وثانياً، هناك اختلاف كبير بين افتراضات الاقتصاد الكلي للصندوق وتلك الافتراضات الواردة في الخطة.

روسيا: التوقعات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ هي توقعات خبراء الصندوق. وتستند توقعات الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ إلى قاعدة المالية العامة القائمة على أسعار النفط والتي استحدثت في ديسمبر ٢٠١٢، وتعديلاتها التي وضعها خبراء الصندوق.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات خبراء الصندوق للإيرادات النفطية إلى أسعار النفط في السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وعلى جانب الإنفاق، تشمل تقديرات فاتورة الأجور منح راتب الشهر الثالث عشر كل ثلاث سنوات على أساس السنة الهجرية. وتأخذ توقعات النفقات موازنة عام ٢٠١٦ كنقطة بداية، وتفترض، للتكيف مع انخفاض أسعار النفط، أن ينخفض الإنفاق الرأسمالي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الأجل المتوسط.

سنغافورة: بالنسبة للسنتين الماليتين ٢٠١٥/٢٠١٦ و ٢٠١٦/٢٠١٧، تستند التوقعات إلى أرقام الموازنة. ويفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات بالنسبة لبقية فترة التوقعات. جنوب إفريقيا: تستند توقعات المالية العامة إلى تقرير «مراجعة موازنة ٢٠١٦»، الذي أعدته السلطات.

إسبانيا: بالنسبة لعام ٢٠١٦ والأعوام التالية، تستند تقديرات وتوقعات المالية العامة إلى التدابير المنصوص عليها في "تحديث برنامج الاستقرار، ٢٠١٦-٢٠١٩، وتوقعات خبراء الصندوق للاقتصاد الكلي.

السويد: تراعي توقعات المالية العامة التوقعات التي وضعتها السلطات استناداً إلى الموازنة العامة لربيع ٢٠١٦. وبحسب أثر التطورات الدورية على حسابات المالية العامة باستخدام معيار قياس المرونة لعام ٢٠٠٥ الذي وضعته «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي»؛ مراعاة فجوات الناتج وتوظيف العمالة. سويسرا: تفترض التوقعات تعديل سياسة المالية العامة عند الضرورة للمحافظة على اتساق أرصدة المالية العامة مع متطلبات قواعد المالية العامة في سويسرا.

تركيا: تفترض توقعات المالية العامة أن تكون النفقات الجارية والرأسمالية متماشية مع البرنامج متوسط الأجل الذي وضعته السلطات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ على أساس الاتجاهات العامة والسياسات الحالية.

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة ٢٠١٦، والتي سُئرت في مارس ٢٠١٦، مع تعديل التوقعات بشأن الإيرادات لمراعاة العائدات الفعلية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ وتوقعات الإيرادات والنفقات المعدلة لمراعاة الفروق بين تنبؤات

الإطار ألف-١ (تتممة)

المكسيك: تتفق الافتراضات النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

روسيا: تفترض التوقعات النقدية زيادة مرونة أسعار الصرف في إطار النظام الجديد لاستهداف التضخم، مع انخفاض أسعار الفائدة الأساسية على مدار العام القادم مع استمرار تراجع التضخم وضعف الآثار غير المباشرة.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي.

سنغافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

جنوب إفريقيا: تتسق التوقعات النقدية مع نطاق التضخم المستهدف في جنوب إفريقيا والذي يتراوح بين ٣٪ و٦٪.

السويد: تتماشى التوقعات النقدية مع توقعات بنك السويد المركزي.

سويسرا: تفترض التوقعات عدم حدوث تغيير في سعر الفائدة الأساسي في ٢٠١٦-٢٠١٧.

تركيا: تستند بيانات النقود بمعناها الواسع وعائدات السندات طويلة الأجل إلى توقعات خبراء صندوق النقد الدولي. ومن المتوقع أن يتغير سعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل بفرق ثابت عن سعر الفائدة على الأدوات المالية المماثلة في الولايات المتحدة.

المملكة المتحدة: اتساقا مع التوقعات السوقية، تفترض التوقعات عدم حدوث تغيير في أسعار الفائدة المصرفية على مدار فترة التنبؤات.

الولايات المتحدة: بعد أن رفع الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس في منتصف ديسمبر، تشددت الأوضاع المالية أكثر من المتوقع، ولم يفرض نمو الأجور ضغوطا كبيرة حتى الآن على الأسعار. ويتوقع خبراء الصندوق أن يرتفع سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية بمقدار ٥٠ نقطة أساس في عام ٢٠١٦ وأن يرتفع تدريجيا بعد ذلك.

الودائع باليورو لمدة ثلاثة أشهر -٣,٠٪ في عام ٢٠١٦ و-٤,٠٪ في عام ٢٠١٧. أما متوسط سعر الفائدة على الودائع بالين الياباني لمدة ستة أشهر، فمن المتوقع أن يبلغ صفر٪ في عام ٢٠١٦ و-١,٠٪ في عام ٢٠١٧.

أستراليا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

البرازيل: تتماشى افتراضات السياسة النقدية مع التقارب التدريجي لمعدل التضخم نحو منتصف النطاق المستهدف على مدى الأفق الزمني الملائم.

كندا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

الصين: سوف تظل السياسة النقدية على وضعها الراهن بدون أي تغيير بوجه عام، على نحو يتسق مع إعلان السلطات المحافظة على استقرار النمو الاقتصادي.

الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو.

منطقة اليورو: تتسق افتراضات السياسة النقدية في البلدان الأعضاء في منطقة اليورو مع توقعات السوق.

منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة لا يزال ملائما.

الهند: تتفق افتراضات سعر (الفائدة) الأساسي مع معدل التضخم في حدود النطاق المستهدف من بنك الاحتياطي الهندي.

إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع الحفاظ على معدلات التضخم في حدود النطاق المستهدف من البنك المركزي بنهاية ٢٠١٦.

اليابان: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

كوريا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

قائمة بالجدول

الناتج

- الجدول ألف-١: موجز الناتج العالمي
الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومجموع الطلب المحلي
الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
الجدول ألف-٤: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

التضخم

- الجدول ألف-٥: موجز بيانات التضخم
الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
الجدول ألف-٧: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

السياسات المالية

- الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

التجارة الخارجية

- الجدول ألف-٩: موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية

معاملات الحساب الجاري

- الجدول ألف-١٠: موجز أرصدة الحساب الجاري
الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
الجدول ألف-١٢: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

- الجدول ألف-١٣: موجز أرصدة الحساب المالي

تدفق الأموال

- الجدول ألف-١٤: موجز صافي الإقراض والاقتراض

السيناريو الأساسي متوسط الأجل

- الجدول ألف-١٥: موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط

الجدول ألف- ١ موجز الناتج العالمي^١

(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط											
	٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨
العالم	٣,٨	٣,٤	٣,١	٣,٢	٣,٤	٣,٣	٣,٥	٤,٢	٥,٤	٠,١-	٣,٠	٤,٢
الاقتصادات المتقدمة	١,٧	١,٨	١,٦	٢,١	١,٩	١,٢	١,٢	١,٧	٣,١	٣,٤-	٠,١	٢,٨
الولايات المتحدة	١,٦	٢,٢	١,٦	٢,٦	٢,٤	١,٧	٢,٢	١,٦	٢,٥	٢,٨-	٠,٣-	٣,٠
منطقة اليورو	١,٥	١,٥	١,٧	٢,٠	١,١	٠,٣-	٠,٩-	١,٥	٢,١	٤,٥-	٠,٤	٢,٤
اليابان	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٠	١,٤	١,٧	٠,٥-	٤,٧	٥,٥-	١,٠-	١,٠
اقتصادات أخرى متقدمة ^٢	٢,٣	١,٩	١,٩	١,٩	٢,٨	٢,٢	١,٩	٢,٩	٤,٦	٢,٠-	١,٠	٣,٦
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	٥,١	٤,٦	٤,٢	٤,٠	٤,٦	٥,٠	٥,٣	٦,٣	٧,٥	٢,٩	٥,٨	٥,٨
المجموعات الإقليمية												
كومنولث الدول المستقلة ^٣	٢,٤	١,٤	٠,٣-	٢,٨-	١,١	٢,١	٣,٥	٤,٧	٤,٧	٦,٣-	٥,٣	٦,٢
آسيا الصاعدة والنامية	٦,٤	٦,٣	٦,٥	٦,٦	٦,٨	٧,٠	٧,٠	٧,٩	٩,٦	٧,٥	٧,٢	٧,٦
أوروبا الصاعدة والنامية	٣,٢	٣,١	٣,٣	٣,٦	٢,٨	٢,٨	١,٢	٥,٤	٤,٧	٣,٠-	٣,١	٤,٢
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٧	١,٦	٠,٦-	٠,٠	١,٠	٢,٩	٣,٠	٤,٦	٦,١	١,٨-	٤,٠	٣,١
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	٣,٩	٣,٤	٣,٤	٢,٣	٢,٧	٢,٤	٥,٠	٤,٥	٤,٩	١,٥	٤,٨	٥,٣
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٣,٦	٣,٢	٣,٢	٢,١	٢,٦	٢,٢	٥,١	٤,٦	٥,٢	١,٥	٤,٨	٥,٣
إفريقيا جنوب الصحراء	٤,٢	٢,٩	١,٤	٣,٤	٥,١	٥,٢	٤,٣	٥,٠	٧,٠	٣,٩	٥,٩	٥,٢
للتذكرة												
الاتحاد الأوروبي	١,٧	١,٧	١,٩	٢,٣	١,٦	٠,٣	٠,٤-	١,٧	٢,١	٤,٣-	٠,٦	٢,٧
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥,٤	٤,٩	٣,٧	٤,٦	٦,٠	٦,٢	٥,٢	٥,٣	٧,٤	٥,٧	٥,٧	٦,٠
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
الوقود	٢,٧	١,٨	٠,٨	٠,٠	٢,٣	٢,٥	٤,٨	٥,٠	٥,٢	١,٥-	٥,١	٥,٦
غير الوقود	٥,٦	٥,٣	٥,٠	٥,٠	٥,٢	٥,٦	٥,٤	٦,٦	٨,١	٤,٢	٦,٠	٥,٩
منها: منتجات أولية	٣,٧	٢,٨	١,١	٢,٨	١,٦	٤,٠	٢,٦	٤,٨	٦,٨	٠,٨-	٤,١	٣,٨
حسب مصدر التمويل الخارجي												
اقتصادات المركز المدین الصافي	٥,٤	٤,٦	٣,٩	٣,٨	٤,٢	٤,٦	٤,٣	٥,١	٦,٩	٢,٣	٤,٥	٤,٧
اقتصادات المركز المدین الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥	٥,٠	٣,٥	٢,٦	٠,١	٠,٧	٢,٥	١,٩	٢,٣	٣,٨	٠,١-	٥,١	٥,٦
للتذكرة												
معدل النمو الوسيط												
الاقتصادات المتقدمة	٢,٠	١,٩	١,٧	١,٦	٢,٢	١,٤	١,١	٢,٠	٢,٣	٣,٨-	٠,٨	٣,٥
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٠	٣,٥	٣,٠	٣,١	٣,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٥	٤,٥	١,٧	٤,٩	٤,٦
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥,٤	٤,٥	٣,٩	٤,٤	٥,٠	٥,٤	٥,٢	٥,٦	٦,٢	٣,٨	٥,٦	٤,٧
حصة الفرد من الناتج												
الاقتصادات المتقدمة	١,٢	١,٣	١,٠	١,٥	١,٢	٠,٧	٠,٧	١,٢	٢,٥	٤,٠-	٠,٦-	٢,١
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٢	٣,٦	٣,١	٣,٠	٣,٥	٣,٨	٤,٠	٥,١	٦,٣	١,٧	٤,٣	٤,٤
البلدان النامية منخفضة الدخل	٣,٥	٢,٩	١,٧	٢,٦	٣,٩	٤,٠	٢,٨	٤,١	٥,٣	٣,٦	٣,٦	٣,٨
معدل النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق	٣,٠	٢,٨	٢,٤	٢,٦	٢,٧	٢,٥	٢,٥	٣,٠	٤,٢	٢,١-	١,٥	٣,٢
قيمة الناتج العالمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٩٨,٦٣٢	٧٩,٥٣٦	٧٥,٢١٣	٧٣,٥٩٩	٧٨,٠٤٢	٧٦,٠٧٥	٧٤,٠٩٢	٧٢,٧٦٩	٦٥,٦٤٣	٦٠,٠٤٨	٦٣,٤٢٢	٤٠,٤٦٨
بأسعار الصرف السائدة في السوق على أساس تعادل القوى الشرائية	١٥٨,٥٦٢	١٢٥,٧٧٤	١١٩,٠٩٧	١١٤,١٣٧	١٠٩,٥٥٤	١٠٤,١٥٣	٩٩,٢٧٠	٩٤,٤٨٦	٨٨,٩٩٧	٨٣,٤٧٩	٨٣,١٧٩	٥٨,٦١٨

^١ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

^٢ ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٣ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ألف ٢- الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومجموع الطلب المحلي (التغير السنوي %)

الربع الرابع		توقعات					متوسط								
توقعات		توقعات					متوسط								
Q4:2017	Q4:2016	Q4:2015	2021	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	1998-2007	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي															
الاقتصادات المتقدمة															
١,٨	١,٧	١,٨	١,٧	١,٨	١,٦	٢,١	١,٩	١,٢	١,٢	١,٧	٣,١	٣,٤-	٠,١	٢,٨	
١,٩	٢,٠	١,٩	١,٦	٢,٢	١,٦	٢,٦	٢,٤	١,٧	٢,٢	١,٦	٢,٥	٢,٨-	٠,٣-	٣,٠	
١,٦	١,٦	٢,٠	١,٥	١,٥	١,٧	٢,٠	١,١	٠,٣-	٠,٩-	١,٥	٢,١	٤,٥-	٠,٤	٢,٤	
١,٦	١,٧	١,٣	١,٢	١,٤	١,٧	١,٥	١,٦	٠,٦	٠,٧	٣,٧	٤,٠	٥,٦-	٠,٨	١,٧	
١,٥	١,٣	١,٣	١,٨	١,٣	١,٣	١,٣	٠,٦	٠,٦	٠,٢	٢,١	٢,٠	٢,٩-	٠,٢	٢,٤	
١,٢	٠,٧	١,١	٠,٨	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٣-	١,٧-	٢,٨-	٠,٦	١,٧	٥,٥-	١,١-	١,٥	
٢,١	٢,٦	٢,٥	١,٦	٢,٢	٢,١	٢,٢	١,٤	١,٧-	٢,٦-	١,٠-	٠,٠	٣,٦-	١,١	٣,٩	
١,٧	٢,٠	١,١	١,٦	١,٦	١,٧	٢,٠	١,٤	٠,٢-	١,١-	١,٧	١,٤	٣,٨-	١,٧	٢,٨	
١,٤	١,٣	١,٥	١,٥	١,٤	١,٤	١,٤	١,٣	٠,٠	٠,٢	١,٨	٢,٧	٢,٣-	٠,٧	٢,٤	
١,٠	١,٤	١,١	١,١	١,٢	١,٤	٠,٩	٠,٤	٠,٣	٠,٨	٢,٨	٢,٨	٣,٨-	١,٥	٢,٦	
٣,٧	٠,٧	٠,٨-	١,٨	٢,٨	٠,١	٠,٢-	٠,٧	٣,٢-	٧,٣-	٩,١-	٥,٥-	٤,٣-	٠,٣-	٣,٩	
١,١	١,٢	١,٣	١,٢	١,١	١,٠	١,٥	٠,٩	١,١-	٤,٠-	١,٨-	١,٩	٣,٠-	٠,٢	٢,١	
٦,٠	٥,٧	٢٧,٤	٤٨,٤	٣٢,٢	٤٩,٩	٢٦,٣	٨,٥	١,١	١,١	٠,٠	٢,٠	٤,٦-	٤,٤-	٦,٦	
٠,٩	١,١	٠,٦	١,٦	١,١	٠,٩	٠,٢	٠,٧-	٠,٨-	١,٤-	٢,٦	٣,٠	٤,٣-	٠,٧	٣,٨	
٣,٣	٣,١	٤,٠	٣,٧	٣,٣	٣,٤	٣,٦	٢,٥	١,٤	١,٥	٢,٨	٥,١	٥,٥-	٥,٧	٤,٩	
٢,٤	٣,٢	٢,١	٣,٣	٣,٠	٢,٦	١,٦	٣,٠	٣,٥	٣,٨	٦,٠	١,٦	١٤,٨-	٢,٦	٦,٦	
٠,٨	٢,٩	٢,١	١,٥	١,٨	٢,٣	٢,٣	٣,١	١,١-	٢,٧-	٠,٦	١,٢	٧,٨-	٣,٣	٤,٣	
٣,٧	٢,٣	٣,٦	٣,٠	٣,١	٣,٥	٤,٨	٤,١	٤,٣	٠,٨-	٢,٦	٥,٧	٥,٤-	٠,٨-	٥,١	
٢,١-	٦,٣	٢,٣	٤,٠	٣,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٠	٢,٩	٤,٠	٦,٢	٣,٨-	١٤,٣-	٣,٦-	٧,٧	
٢,٧	١,٩	١,٥	٢,٣	٢,٥	١,٥	١,١	٢,٩	١,٦	٥,٢	٧,٦	٢,٥	١٤,٧-	٥,٤-	٦,٧	
٢,٢	٢,٨	٢,٨	٢,٠	٢,٢	٢,٨	١,٥	٢,٥-	٦,٠-	٢,٤-	٠,٤	١,٤	٢,٠-	٣,٧	٤,٣	
٣,٣	٣,٣	٦,٢	٣,٠	٣,٤	٤,١	٦,٢	٣,٥	٤,٥	٢,٨	١,٨	٣,٥	٢,٤-	٣,٣	٢,٢	
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٠	١,٤	١,٧	٠,٥-	٤,٧	٥,٥-	١,٠-	١,٠	
٠,٨	١,٤	١,٨	١,٩	١,١	١,٨	٢,٢	٣,١	١,٩	١,٣	١,٥	١,٩	٤,٣-	٠,٦-	٢,٩	
٣,١	٢,٥	٣,١	٣,٠	٢,٧	٢,٦	٢,٦	٣,٣	٢,٩	٢,٣	٣,٧	٦,٥	٠,٧	٢,٨	٤,٨	
١,٩	١,٥	٠,٣	١,٩	١,٩	١,٢	١,١	٢,٥	٢,٢	١,٧	٣,١	٣,١	٢,٩-	١,٠	٣,٢	
٣,٣	٢,٥	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٩	٢,٤	٢,٧	٢,٠	٣,٦	٢,٧	٢,٣	١,٨	٢,٦	٣,٦	
٢,١	١,٣	٠,٧-	٢,٧	١,٧	١,٠	٠,٦	٣,٩	٢,٢	٢,١	٣,٨	١٠,٦	١,٦-	٠,٧	٥,٠	
١,٢	١,٢	٠,٣	١,٧	١,٣	١,٠	٠,٨	١,٩	١,٨	١,١	١,٩	٢,٩	٢,١-	٢,٢	٢,٤	
١,٢	٣,٤	٤,٨	٢,٠	٢,٦	٣,٦	٤,٢	٢,٣	١,٢	٠,٣-	٢,٧	٦,٠	٥,٢-	٠,٦-	٣,٥	
٢,٧	١,٠	١,٧	٢,٦	٢,٢	١,٧	٢,٠	٣,٣	٤,٧	٣,٧	٦,٢	١٥,٢	٠,٦-	١,٨	٥,٥	
١,٨	١,٧	٢,٠	٢,٩	١,٩	١,٤	٢,٤	٢,٧	٣,١	١,٧	٤,٨	٦,٨	٢,٥-	٢,١	٣,٨	
٢,٣	٠,٧	٠,٢	٢,١	١,٢	٠,٨	١,٦	٢,٢	١,٠	٢,٧	١,٠	٠,٦	١,٦-	٠,٤	٢,٤	
٢,٤	٢,٣	٤,٠	٢,٢	٢,٧	٢,٥	٤,٥	٢,٧	٠,٥-	٠,٨-	٢,٠	٢,٣	٤,٨-	٣,٧	٣,٧	
٣,٠	٢,٨	٢,٣	٢,٩	٣,٠	٢,٨	٢,٥	٣,٢	٤,٤	٢,٤	٥,١	٥,٧	١,٤	٣,٠	٣,٨	
١,٤-	٢,٤	٢,٩	١,٨	١,٤	١,٠	١,٠	١,٣	٠,٢-	٠,١-	١,٢	١,٦	٥,١-	٠,٧-	٢,٠	
٣,٣	٢,٢	٢,٩	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٣,٠	١,٧	٢,٨	١,٨	١,٨	٢,٠	٠,٣-	٠,٤-	٣,٥	
...	٠,٥-	١,٤-	١,٨-	٠,٠	١,٤-	٠,٣-	٠,٠	٠,٤-	٠,٤-	٢,٠-	١,٨-	٢,٥	
...	٢,٦	٠,٢	٤,٧-	٢,٠,٣-	٠,٩-	١١,٢	٩,٢	٢١,٧	٢٥,٣	١,٣	٣,٤	...	
٣,٣	٧,٦	٢,٧	٢,٦	٣,٨	٤,٩	٤,٠	٢,٠	٤,٤	١,٢	٢,٠	٣,٦-	٤,٧-	١,٥	٥,٠	
...	١,٣	١,٢	١,٠	٠,٥	١,٠-	٣,٠-	٧,٥-	٩,٥-	٤,٦-	١٢,٨-	١,٧	...	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية															
١,٦	١,٦	١,٥	١,٥	١,٧	١,٤	١,٩	١,٧	١,٣	١,٤	١,٦	٢,٩	٣,٨-	٠,٣-	٢,٤	
مجموع الطلب المحلي الحقيقي															
الاقتصادات المتقدمة															
٢,٠	١,٨	٢,١	١,٧	٢,٠	١,٧	٢,٢	١,٩	٠,٩	٠,٨	١,٤	٣,٠	٣,٧-	٠,٣-	٢,٨	
٢,١	٢,٣	٢,٥	١,٦	٢,٥	١,٨	٢,٢	٢,٤	١,٣	٢,١	١,٦	٢,٩	٣,٨-	١,٣-	٣,٤	
١,٦	١,٤	٢,٣	١,٥	١,٦	١,٨	١,٩	١,١	٠,٦-	٢,٣-	٠,٧	١,٥	٤,٠-	٠,٣	٢,٤	
١,٨	١,٤	٢,٠	١,٦	١,٧	١,٩	١,٤	١,٥	١,٠	٠,٨-	٣,٠	٢,٢-	١,٠	١,٠		
١,٩	٠,٨	٢,٢	١,٨	١,٣	١,٧	١,٥	١,١	٠,٧	٠,٣-	٢,٠	٢,١	٢,٥-	٠,٥	٢,٧	
١,٦	٠,٧	١,٨	٠,٧	١,٠	١,٠	١,١	٠,٤-	٢,٦-	٥,٦-	٠,٦-	٢,٠	٤,١-	١,٢-	١,٨	
١,٩	٢,٦	٤,٣	١,٥	٢,١	٢,٠	٣,٨	١,٦	٣,١-	٤,٧-	٣,١-	٠,٥-	٦,٠-	٠,٤-	٤,٩	
٠,٩	١,٠	٠,٩	٠,٧	٠,٨	٠,٦	٠,١	٠,٠	١,٧	٢,٦	٠,٤	٢,٩	٤,٠-	١,٣-	٠,٦	
٠,٢	١,٣	١,٩	٢,١	٠,١	١,٨	٢,٥	٣,٤	٢,١	٢,٢	٠,٦-	٢,٥	٤,٩-	١,٧-	٣,٤	
١,٧	٣,١	١,٤-	٢,٠	٢,١	١,٥	٠,٠	١,٣	١,٩	٢,٠	٣,٤	٥,١	٣,٠-	٢,٦	٣,٤	
٣,٤	١,٣	٢,٣	٢,٨	٢,٦	١,٧	٢,١	٢,٥	١,٤	٢,٠	٣,١	٦,١	٢,٧-	١,٥	٣,٤	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية															
١,٧	١,٨	١,٩	١,٥	١,٨	١,٦	٢,٢	١,٧	١,١	١,٢	١,٤	٢,٨	٣,٧-	٠,٨-	٢,٥	

^١ من الربع الرابع للسنة السابقة.

^٢ Q4: الربع الرابع.

^٣ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-٣ الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسطات											
	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠١٧-٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨
الإنفاق الاستهلاكي الخاص												
الاقتصادات المتقدمة												
٢,١	٢,٢	٢,٢	١,٨	١,١	١,٠	١,٤	١,٩	١,٢-	٠,١	١,٢	٢,٩	
٢,٧	٢,٩	٢,٢	٢,٩	١,٥	١,٥	٢,٣	١,٩	١,٦-	٠,٣-	١,٧	٣,٧	
١,٥	١,٦	١,٨	٠,٨	٠,٦-	١,١-	٠,٠	٠,٨	١,١-	٠,٣	٠,٤	٢,١	
١,٥	١,٥	١,٩	١,٠	٠,٩	١,٣	١,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٥	١,٠	٠,٩	
١,٤	١,٦	١,٥	٠,٧	٠,٥	٠,٢-	٠,٥	١,٨	٠,٢	٠,٤	٠,٨	٢,٧	
١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٦	٢,٤-	٤,٠-	٠,٠	١,٢	١,٥-	١,١-	٠,٤-	١,٤	
٢,٣	٣,٣	٣,١	١,٢	٣,١-	٣,٥-	٢,٤-	٠,٣	٣,٦-	٠,٧-	٠,٣-	٣,٩	
١,٢	٠,٥	١,٢-	٠,٩-	١,٧	٢,٣	٠,٣	٢,٨	٠,٧-	٠,٩-	٠,٥	٠,٩	
٠,٨	٢,٧	٢,٥	٢,٢	١,٦	١,٧	٠,٥-	٠,٦	٣,٢-	٠,٧-	٠,٨	٣,٥	
٢,٠	٢,٣	١,٩	٢,٥	٢,٤	١,٩	٢,٣	٣,٦	٠,٠	٢,٩	٢,٢	٣,٥	
٢,٦	٢,٣	٢,٦	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٣,٠	٣,٧	٠,٠	١,١	٢,٢	٣,٥	
الاقتصادات أخرى متقدمة ^١												
للتذكيرة												
٢,٠	٢,٢	٢,١	١,٨	١,٢	١,١	١,٤	١,٨	١,٢-	٠,٢-	١,٢	٢,٧	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
الاستهلاك العام												
الاقتصادات المتقدمة												
١,٠	١,٥	١,٦	٠,٤	٠,٣-	٠,١	٠,٦-	٠,٩	٣,٠	٢,٣	١,٠	٢,٢	
٠,٨	٠,٧	١,٦	٠,٧-	٢,٤-	٠,٩-	٢,٧-	٠,١	٣,٧	٢,٥	٠,٣	٢,٠	
١,١	١,٧	١,٤	٠,٦	٠,٢	٠,٣-	٠,١-	٠,٨	٢,٤	٢,٤	١,٠	١,٩	
١,٩	٣,٥	٢,٨	١,٢	١,٢	١,٠	٠,٩	١,٣	٣,٠	٣,٤	٢,٠	٠,٩	
١,٠	١,٤	١,٤	١,٢	١,٥	١,٦	١,٠	١,٣	٢,٤	١,١	١,٤	١,٤	
٠,٥	٠,٦	٠,٧-	١,٠-	٠,٣-	١,٤-	١,٨-	٠,٦	٠,٤	١,٠	٠,٢-	١,٤	
٠,٤	٠,٩	٢,٧	٠,٠	٢,٨-	٤,٥-	٠,٣-	١,٥	٤,١	٥,٩	٠,٧	٤,٩	
٠,٨-	١,٧	١,٢	٠,١	١,٩	١,٧	١,٢	١,٩	٢,٣	٠,١-	١,١	٢,١	
٠,٦	٠,٨	١,٤	٢,٣	٠,٣	١,٧	٠,٢	١,١	٢,١	٢,١	١,١	٣,٢	
١,٩	١,٦	١,٧	٠,٣	٠,٣	٠,٧	١,٣	٢,٣	٢,٧	٣,٨	١,٦	٢,٤	
٢,٢	٣,١	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٠	١,٥	٢,٨	٣,٤	٢,٩	٢,٥	٢,٨	
الاقتصادات أخرى متقدمة ^١												
للتذكيرة												
٠,٨	١,٢	١,٥	٠,٠	٠,٧-	٠,١	١,٠-	٠,٧	٢,٩	٢,١	٠,٨	١,٩	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
إجمالي تكوين رأس المال الثابت												
الاقتصادات المتقدمة												
٢,٤	١,٤	٢,٥	٢,٩	١,٢	٢,٤	٢,٩	١,٨	١١,١-	٢,٧-	٠,٣	٣,١	
٣,٠	١,١	٣,٧	٤,٢	٣,١	٦,٣	٣,٧	١,١	١٣,١-	٤,٨-	٠,٧	٣,٧	
٢,٥	٢,٩	٣,١	١,٥	٢,٤-	٣,٣-	١,٦	٠,٣-	١١,٢-	٠,٧-	٠,٧-	٣,٣	
١,٥	٢,٢	١,٢	٣,٥	١,١-	٠,١-	٧,٤	٥,٠	٩,٩-	٠,٨	١,٠	١,٣	
١,٧	٢,٤	١,٠	٠,٣-	٠,٨-	٠,٢	٢,١	٢,١	٩,١-	٠,٨	٠,٠	٣,٩	
١,٨	١,٤	٠,٨	٣,٤-	٦,٦-	٩,٣-	١,٩-	٠,٥-	٩,٩-	٣,١-	٣,٢-	٣,٠	
٢,٠	٤,٢	٦,٤	٣,٥	٢,٥-	٧,١-	٦,٩-	٤,٩-	١٦,٩-	٣,٩-	٢,٧-	٦,٩	
١,٦	٠,٥	٠,٠	١,٣	٢,٥	٣,٤	١,٤	٠,٢-	١٠,٦-	٤,١-	٠,٥-	١,١-	
٢,٠-	١,٠	٣,٣	٦,٧	٣,٢	٢,٣	١,٩	٥,٠	١٥,٢-	٦,٥-	٠,٢-	٣,٣	
١,١	١,٤-	٤,٤-	٠,٧	٠,٤-	٤,٩	٤,٦	١١,٤	١١,٨-	١,٥	٠,٥	٥,١	
٢,٦	١,٢	١,١	٢,١	٢,٤	٢,٩	٤,٠	٦,٠	٥,١-	٠,١-	١,٧	٣,٧	
الاقتصادات أخرى متقدمة ^١												
للتذكيرة												
٢,٠	١,١	٢,٢	٣,٠	١,٥	٣,٤	٣,٢	٢,٠	١٢,٠-	٣,٤-	٠,٢	٢,٧	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												

الجدول ألف-٣ الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠١٧-٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨
الطلب المحلي النهائي											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٠	٢,٠	٢,٢	١,٨	٠,٩	١,١	١,٣	١,٧	٢,٦-	٠,٢-	١,٠	٢,٨
٢,٥	٢,٢	٢,١	٢,٦	١,٢	١,٩	١,٧	١,٥	٣,١-	٠,٩-	١,٣	٣,٤
١,٦	١,٩	٢,٠	٠,٩	٠,٨-	١,٤-	٠,٣	٠,٥	٢,٧-	٠,٥	٠,٣	٢,٣
١,٥	٢,٠	١,٩	١,٥	٠,٥	١,٠	٢,٥	١,٤	١,٤-	١,١	١,٢	١,٠
١,٤	١,٧	١,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٩	١,٨	١,٥-	٠,٧	٠,٨	٢,٦
١,٠	١,٠	٠,٦	٠,٤-	٢,٧-	٤,٥-	٠,٨-	٠,٧	٢,٩-	١,٢-	٠,٩-	١,٨
٢,١	٣,٠	٣,٧	١,٤	٢,٩-	٤,٥-	٣,٠-	٠,٧-	٥,٩-	٠,٥-	٠,٨-	٤,٩
٠,٩	٠,٨	٠,٤-	٠,٣-	١,٩	٢,٤	٠,٧	٢,٠	٢,٣-	١,٦-	٠,٤	٠,٦
٠,٣	٢,١	٢,٤	٢,٩	١,٦	١,٨	٠,٠	١,١	٤,٤-	١,٢-	٠,٧	٣,٤
١,٨	١,٢	٠,٣	١,٦	١,٣	٢,٤	٢,٦	٥,٠	٢,٢-	٢,٨	١,٧	٣,٧
٢,٥	٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٩	٤,٣	٠,٧-	١,١	٢,١	٣,٣
الاقتصادات أخرى متقدمة ^١											
للتذكرة											
١,٨	١,٨	٢,٠	١,٧	٠,٩	١,٤	١,٣	١,٦	٢,٧-	٠,٥-	٠,٩	٢,٦
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
بناء المخزون^٢											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٠	٠,٢-	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٢-	٠,١	١,٣	١,١-	٠,٢-	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٤-	٠,٢	٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,١-	١,٥	٠,٨-	٠,٥-	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٢	٠,٢	٠,٩-	٠,٤	٠,٩	١,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٠
٠,١	٠,٢-	٠,٥-	٠,١-	٠,٤	١,٦-	٠,٥	١,٤	١,٧-	٠,١-	٠,٢-	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٥	٠,٢	٠,٦-	١,١	٠,٣	١,١-	٠,٢-	٠,٠	٠,١
٠,٠	٠,١-	٠,٥	٠,٠	٠,٢	١,١-	٠,٢	١,٣	١,٢-	٠,١-	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,٣-	٠,٣-	٠,١-	٠,٢	٠,٢-	٠,١	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,١-	٠,٥	٠,٢	٠,٢-	٠,٢	٠,٢-	٠,٩	١,٥-	٠,٢	٠,٠	٠,٠
٠,٢-	٠,٢	٠,٢-	٠,٧	٠,٣	٠,٢	٠,٦-	١,٥	٠,٥-	٠,٥-	٠,١	٠,٠
٠,١	٠,٤-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٥	٠,٣-	٠,٧	٠,١	٠,٧-	٠,٠	٠,١-	٠,٠
٠,١	٠,٤-	٠,٠	٠,٣	٠,٨-	٠,٣-	٠,٢	١,٩	١,٩-	٠,٣	٠,١-	٠,١
الاقتصادات أخرى متقدمة ^١											
للتذكرة											
٠,٠	٠,٢-	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٢-	٠,٠	١,٢	١,٠-	٠,٣-	٠,٠	٠,٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
الميزان الخارجي^٢											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٥	٠,٢	٠,١-
٠,٤-	٠,٣-	٠,٧-	٠,٢-	٠,٣	٠,١	٠,٠	٠,٥-	١,٢	١,١	٠,١	٠,٥-
٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٤	١,٤	٠,٩	٠,٧	٠,٦-	٠,١	٠,٣	٠,٠
٠,٢-	٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,٣-	١,٤	٠,٩	١,١	٢,٦-	٠,١-	٠,١	٠,٦
٠,٠	٠,٤-	٠,٣-	٠,٥-	٠,١-	٠,٥	٠,٠	٠,١-	٠,٤-	٠,٣-	٠,١-	٠,٣-
٠,٠	٠,٢-	٠,٣-	٠,١	٠,٨	٢,٨	١,٢	٠,٣-	١,٣-	٠,٢	٠,٣	٠,٣-
٠,١	٠,١	٠,٥-	٠,٢-	١,٤	٢,١	٢,١	٠,٥	٢,٨	١,٦	١,٠	٠,٩-
٠,٢-	٠,١-	٠,٤	٠,٣	٠,٢-	٠,٨-	٠,٨-	٢,٠	٢,٠-	٠,٢	٠,١-	٠,٤
١,٢	٠,١-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٨-	٠,٧-	١,٤	٠,٨-	٠,٣	٠,٩	٠,١	٠,٤-
٠,١-	٠,٣	١,٠	١,١	٠,٤	٠,٤-	٠,٣-	٢,١-	٠,٠	١,٩-	٠,٢-	٠,٣-
٠,١	٠,١-	٠,٢-	٠,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٥	٠,١	١,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٦
الاقتصادات أخرى متقدمة ^١											
للتذكرة											
٠,٢-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,٥	٠,٠	٠,٢-
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											

^١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
^٢ التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

الجدول ألف-٤ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط												
	٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨	
	٢,٤	١,٤	٠,٣-	٢,٨-	١,١	٢,١	٣,٥	٤,٧	٤,٧	٦,٣-	٥,٣	٦,٢	كومنولث الدول المستقلة^{٢١}
	١,٥	١,١	٠,٨-	٣,٧-	٠,٧	١,٣	٣,٥	٤,٠	٤,٥	٧,٨-	٥,٢	٥,٨	روسيا
	٤,٤	٢,٣	٠,٩	٠,٥-	٢,٠	٤,٣	٣,٦	٦,٢	٥,١	٢,٤-	٥,٦	٧,٥	ما عدا روسيا
	٤,٠	٣,٤	٣,٢	٣,٠	٣,٦	٣,٣	٧,١	٤,٧	٢,٢	١٤,١-	٦,٩	١٠,٤	أرمينيا
	٣,٢	١,٤	٣,٤-	١,١	٢,٨	٥,٨	٢,٢	٠,١	٥,٠	٩,٣	١٠,٨	١٤,١	أذربيجان
	١,٨	٠,٥-	٣,٠-	٣,٩-	١,٧	١,٠	١,٧	٥,٥	٧,٧	٠,١	١٠,٣	٧,٣	بيلاروس
	٤,٨	٥,٢	٣,٤	٢,٨	٤,٦	٣,٤	٦,٤	٧,٢	٦,٢	٣,٧-	٢,٤	٦,٧	جورجيا
	٤,٦	٠,٦	٠,٨-	١,٢	٤,٣	٦,٠	٥,٠	٧,٥	٧,٣	١,٢	٣,٣	٨,١	كازاخستان
	٤,٣	٢,٣	٢,٢	٣,٥	٤,٠	١٠,٩	٠,٩-	٦,٠	٠,٥-	٢,٩	٧,٦	٤,٢	جمهورية قيرغيزستان
	٣,٨	٣,٠	٣,٠	٠,٥-	٤,٨	٩,٤	٠,٧-	٦,٨	٧,١	٦,٠-	٧,٨	٣,٤	مولدوفا
	٦,٠	٤,٥	٦,٠	٦,٠	٦,٧	٧,٤	٧,٥	٧,٤	٦,٥	٣,٩	٧,٩	٧,٩	طاجيكستان
	٦,٩	٥,٤	٥,٤	٦,٥	١٠,٣	١٠,٢	١١,١	١٤,٧	٩,٢	٦,١	١٤,٧	١٤,٤	تركمانستان
	٤,٠	٣,٥	١,٥	٩,٩-	٦,٦-	٠,٠	٠,٢	٥,٥	٠,٣	١٥,١-	٣,٢	٥,٨	أوكرانيا ^٣
	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٨,٠	٨,١	٨,٠	٨,٢	٨,٣	٨,٥	٨,١	٩,٠	٥,٦	أوزبكستان
	٦,٤	٦,٣	٦,٥	٦,٦	٦,٨	٧,٠	٧,٠	٧,٩	٩,٦	٧,٥	٧,٢	٧,٦	آسيا الصاعدة والنامية
	٦,٥	٦,٩	٦,٩	٦,٨	٦,٣	٦,٠	٦,٣	٦,٥	٦,٠	٥,٣	٥,٥	٥,٧	بنغلاديش
	٥,٢	٦,٤	٦,٠	٥,٢	٣,٨	٣,٦	٦,٤	٩,٧	٩,٣	٥,٧	١٠,٨	٧,٨	بوتان
	١٣,٢	٣,٩	٠,٤	٠,٦-	٢,٣-	٢,١-	٠,٩	٣,٧	٢,٧	١,٨-	٢,٠-	٢,٠	بروني دار السلام
	٦,٣	٦,٩	٧,٠	٧,٠	٧,١	٧,٤	٧,٣	٧,١	٦,٠	٠,١	٦,٧	٩,٣	كمبوديا
	٥,٨	٦,٢	٦,٦	٦,٩	٧,٣	٧,٨	٧,٩	٩,٥	١٠,٦	٩,٢	٩,٦	٩,٩	الصين
	٣,٦	٣,٩	٢,٥	٤,٣	٥,٣	٤,٧	١,٤	٢,٧	٣,٠	١,٤-	١,٠	٢,٣	فيجي
	٨,١	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٢	٦,٦	٥,٦	٦,٦	١٠,٣	٨,٥	٣,٩	٧,١	الهند ^٤
	٦,٠	٥,٣	٤,٩	٤,٨	٥,٠	٥,٦	٦,٠	٦,٢	٦,٤	٤,٧	٧,٤	٢,٧	إندونيسيا
	١,٨	٢,٥	٣,١	٣,٥	٢,٤	٥,٨	٥,٢	٠,٥	١,٦-	٠,٣	١,٨-	١,٩	كيريباتي
	٧,١	٧,٣	٧,٥	٧,٦	٧,٥	٨,٠	٧,٩	٨,٠	٨,١	٧,٥	٧,٨	٦,٣	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	٥,٠	٤,٦	٤,٣	٥,٠	٦,٠	٤,٧	٥,٥	٥,٣	٧,٥	١,٥-	٤,٨	٤,٢	ماليزيا
	٤,٧	٤,١	٣,٠	١,٥	٦,٥	٤,٧	٢,٥	٨,٧	٧,٢	٥,٣-	١٢,٧	٨,٨	ملاياف
	١,٣	١,٨	١,٧	١,٤	٠,٤	١,١-	١,٩	٤,٠	١,٣	٦,٢	١,٧-	١,٨	جزر مارشال
	٠,٦	٠,٧	١,١	٠,٢-	٣,٤-	٣,٦-	٠,٥-	١,٨	٣,٥	١,٠	٢,٢-	١,٠	ميكرونيزيا
	٥,٥	١,٠	٠,٠	٢,٤	٧,٩	١١,٦	١٢,٣	١٧,٣	٧,٣	٢,١-	٧,٨	٥,٧	منغوليا
	٧,٧	٧,٧	٨,١	٧,٠	٨,٧	٨,٤	٧,٣	٥,٦	٥,٣	٥,١	٣,٦	١٢,٠	ميانمار
	٣,٨	٤,٠	٠,٦	٢,٧	٦,٠	٤,١	٤,٨	٣,٤	٤,٨	٤,٥	٦,١	٣,٨	نيبال
	٢,٠	٥,٠	٠,٠	٩,٤	٤,٢	٣,٤-	٣,٢	٥,٠	٣,٣	٩,١-	٥,٦-	...	بالاو
	٣,٤	٣,٠	٢,٥	٦,٦	٧,٤	٤,٧	٦,١	٣,٧	١١,٦	٢,٩	٣,٦	٢,٦	بابوا غينيا الجديدة
	٧,٠	٦,٧	٦,٤	٥,٩	٦,٢	٧,١	٦,٧	٣,٧	٧,٦	١,١	٤,٢	٤,٢	الفلبين
	٢,١	١,٥	٣,٠	١,٦	١,٢	١,٩-	٠,٤	٥,٤	١,٤-	٦,٤-	٢,٩	٣,٧	ساموا
	٣,٢	٣,٣	٣,٠	٣,٣	٢,٠	٣,٠	٤,٧	١٢,٩	٦,٩	٤,٧-	٧,١	١,١	جزر سليمان
	٥,٥	٥,٠	٥,٠	٤,٨	٤,٩	٣,٤	٩,١	٨,٤	٨,٠	٣,٥	٦,٠	٤,٣	سري لانكا
	٣,٠	٣,٣	٣,٢	٢,٨	٠,٨	٢,٧	٧,٢	٠,٨	٧,٥	٠,٧-	١,٧	٣,٨	تاييلند
	٥,٥	٥,٥	٥,٠	٤,٣	٥,٩	٢,٩	٥,٨	٨,٣	١٠,٢	١٣,٠	١٤,٢	...	تيمور-ليشتي ^٥
	١,٨	٢,٤	٢,٧	٣,٤	٢,٩	٠,٦-	١,١-	١,٨	٣,٢	٣,٠	٢,٧	١,٢	تونغا
	٢,١	٢,٣	٤,٠	٢,٦	٢,٢	١,٣	٠,٢	٨,٥	٢,٧-	٤,٤-	٨,٠	...	توفالو
	٣,٠	٤,٥	٤,٠	٠,٨-	٢,٣	٢,٠	١,٨	١,٢	١,٦	٣,٣	٦,٥	٢,٥	فانواتو
	٦,٢	٦,٢	٦,١	٦,٧	٦,٠	٥,٤	٥,٢	٦,٢	٦,٤	٥,٤	٥,٧	٦,٨	فييت نام
	٣,٢	٣,١	٣,٣	٣,٦	٢,٨	٢,٨	١,٢	٥,٤	٤,٧	٣,٠-	٣,١	٤,٢	أوروبا الصاعدة والنامية
	٤,١	٣,٧	٣,٤	٢,٨	١,٨	١,٠	١,٤	٢,٥	٣,٧	٣,٤	٧,٥	٧,٠	ألبانيا
	٤,٠	٣,٢	٣,٠	٣,٢	١,١	٢,٤	٠,٩-	٠,٩	٠,٨	٠,٨-	٥,٦	٦,٢	البوسنة والهرسك
	٢,٥	٢,٨	٣,٠	٣,٠	١,٥	١,٣	٠,٢	١,٦	٠,١	٤,٣-	٥,٦	٥,٣	بلغاريا
	٢,٠	٢,١	١,٩	١,٦	٠,٤-	١,١-	٢,٢-	٠,٣-	١,٧-	٧,٤-	٢,١	٣,٧	كرواتيا
	٢,١	٢,٥	٢,٠	٢,٩	٣,٧	١,٩	١,٧-	١,٨	٠,٧	٦,٦-	٠,٨	٣,٧	هنغاريا
	٤,٠	٣,٣	٤,١	٤,٠	١,٢	٣,٤	٤,٤	٣,٣	٣,٦	٤,٥	كوسوفو
	٣,٨	٣,٥	٢,٢	٣,٧	٣,٥	٢,٩	٠,٥-	٢,٣	٣,٤	٠,٤-	٥,٥	٣,٤	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
	٤,٨	٣,٦	٥,١	٣,٢	١,٨	٣,٥	٢,٧-	٣,٢	٢,٥	٥,٧-	٦,٩	...	الجبل الأسود
	٣,٠	٣,٤	٣,١	٣,٦	٣,٣	١,٣	١,٦	٥,٠	٣,٧	٢,٦	٣,٩	٤,٢	بولندا
	٣,٣	٣,٨	٥,٠	٣,٨	٣,٠	٣,٥	٠,٦	١,١	٠,٨-	٧,١-	٨,٥	٤,٠	رومانيا
	٤,٠	٢,٨	٢,٥	٠,٧	١,٨-	٢,٦	١,٠-	١,٤	٠,٦	٣,١-	٥,٤	٣,٨	صربيا
	٣,٥	٣,٠	٣,٣	٤,٠	٣,٠	٤,٢	٢,١	٨,٨	٩,٢	٤,٨-	٠,٧	٤,٠	تركيا

الجدول ألف-٤ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)
(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨	
٢,٧	١,٦	٠,٦-	٠,٠	١,٠	٢,٩	٣,٠	٤,٦	٦,١	١,٨-	٤,٠	٣,١	أمريكا اللاتينية والكاريبية
٢,٧	٢,٤	٢,٠	٢,٢	٤,٢	١,٥	٣,٦	١,٩-	٨,٥-	١٠,٧-	١,٥	٤,٦	أنتيغوا وبربودا
٣,٣	٢,٧	١,٨-	٢,٥	٢,٥-	٢,٤	١,٠-	٦,٠	١٠,١	٥,٩-	٤,١	٢,٦	الأرجنتين ^٦
١,٣	١,٠	٠,٣	١,٧-	٠,٥-	٠,٠	٣,١	٠,٦	١,٥	٤,٢-	٢,٣-	٢,٨	جزر البهاما
٢,٤	١,٧	١,٧	٠,٩	٠,٢	٠,١-	٠,٣	٠,٨	٠,٣	٤,٠-	٠,٤	٢,٢	بربادوس
١,٧	٢,٦	٠,٠	١,٠	٤,١	١,٣	٣,٧	٢,١	٣,٣	٠,٨	٣,٢	٥,٧	بليز
٣,٥	٣,٩	٣,٧	٤,٨	٥,٥	٦,٨	٥,١	٥,٢	٤,١	٣,٤	٦,١	٣,٣	بوليفيا
٢,٠	٠,٥	٣,٣-	٣,٨-	٠,١	٣,٠	١,٩	٣,٩	٧,٥	٠,١-	٥,١	٣,٠	البرازيل
٣,٤	٢,٠	١,٧	٢,٣	١,٨	٤,٠	٥,٥	٥,٨	٥,٧	١,١-	٣,٢	٤,٠	شيلي
٤,٠	٢,٧	٢,٢	٣,١	٤,٤	٤,٩	٤,٠	٦,٦	٤,٠	١,٧	٣,٥	٣,١	كولومبيا
٤,٠	٤,٣	٤,٢	٣,٧	٣,٠	١,٨	٥,٢	٤,٥	٥,٠	١,٠-	٢,٧	٥,٥	كوستاريكا
١,٧	٢,٩	١,٥	١,٨-	٤,٢	٠,٨	١,١-	٠,٢-	٠,٧	١,٢-	٧,١	٢,٤	دومينيكا
٤,٥	٤,٥	٥,٩	٧,٠	٧,٣	٤,٨	٢,٦	٢,٨	٨,٣	٠,٩	٣,١	٥,٦	الجمهورية الدومينيكية
١,٥	٢,٧-	٢,٣-	٠,٣	٣,٧	٤,٦	٥,٦	٧,٩	٣,٥	٠,٦	٦,٤	٣,٠	إكوادور
٢,٠	٢,٤	٢,٤	٢,٥	١,٤	١,٨	١,٩	٢,٢	١,٤	٣,١-	١,٣	٢,٩	السلفادور
٢,٧	٢,٧	٣,٠	٦,٢	٧,٣	٢,٤	١,٢-	٠,٨	٠,٥-	٦,٦-	٠,٩	٤,٨	غرينادا
٤,٠	٣,٨	٣,٥	٤,١	٤,٢	٣,٧	٣,٠	٤,٢	٢,٩	٠,٥	٣,٣	٣,٨	غواتيمالا
٣,٨	٤,١	٤,٠	٣,٢	٣,٨	٥,٢	٤,٨	٥,٤	٤,٤	٣,٣	٢,٠	١,٤	غيانا
٣,٥	٣,٢	١,٥	١,٢	٢,٨	٤,٢	٢,٩	٥,٥	٥,٥-	٣,١	٠,٨	٠,٩	هايتي
٣,٨	٣,٧	٣,٦	٣,٦	٣,١	٢,٨	٤,١	٣,٨	٣,٧	٢,٤-	٤,٢	٤,٤	هندوراس
٢,٨	٢,٠	١,٥	٠,٩	٠,٥	٠,٢	٠,٥-	١,٤	١,٤-	٣,٤-	٠,٨-	١,٣	جامايكا
٢,٩	٢,٣	٢,١	٢,٥	٢,٢	١,٤	٤,٠	٤,٠	٥,١	٤,٧-	١,٤	٢,٩	المكسيك
٤,٠	٤,٣	٤,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٥	٥,٦	٦,٢	٣,٢	٢,٨-	٢,٩	٤,٠	نيكاراغوا
٦,٠	٥,٨	٥,٢	٥,٨	٦,١	٦,٦	٩,٢	١١,٨	٥,٨	١,٦	٨,٦	٥,٦	بنما
٣,٨	٣,٦	٣,٥	٣,١	٤,٧	١٤,٠	١,٢-	٤,٣	١٣,١	٤,٠-	٦,٤	١,٦	باراغواي
٣,٥	٤,١	٣,٧	٣,٣	٢,٤	٥,٨	٦,٠	٦,٥	٨,٥	١,٠	٩,١	٤,١	بيرو
٢,٨	٣,٥	٣,٥	٥,٠	٦,١	٦,٢	٠,٩-	١,٩-	٣,٨-	٣,٨-	٣,٤	٣,٥	سانت كيتس ونيفيس
٢,١	١,٩	١,٥	٢,٤	٠,٤	٠,١	١,٤-	٠,٢	١,٧-	٠,٤-	٤,٢	٢,٤	سانت لوسيا
٣,٠	٢,٥	١,٨	٠,٦	٠,٢	٢,٥	١,٣	٠,٢	٢,٣-	٢,٠-	٠,٥-	٤,٠	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٣,٠	٠,٥	٧,٠-	٠,٣-	١,٨	٢,٨	٣,١	٥,٣	٥,١	٣,٠	٤,١	٣,٩	سورينام
١,٢	٢,٣	٢,٧-	٢,١-	١,٠-	٢,٣	١,٣	٠,٣-	٣,٣	٤,٤-	٣,٤	٨,٢	ترينيداد وتوباغو
٣,١	١,٢	٠,١	١,٠	٣,٢	٤,٦	٣,٥	٥,٢	٧,٨	٤,٢	٧,٢	١,٢	أوروغواي
٠,٠	٤,٥-	١٠,٠-	٦,٢-	٣,٩-	١,٣	٥,٦	٤,٢	١,٥-	٣,٢-	٥,٣	٢,٩	فنزويلا
٣,٩	٣,٤	٣,٤	٢,٢	٢,٧	٢,٤	٥,٠	٤,٥	٤,٩	١,٥	٤,٨	٥,٣	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٦,٠	٣,٤	٢,٠	٠,٨	١,٣	٣,٩	١٤,٠	٦,٥	٨,٤	٢٠,٦	٣,٩	...	وأفغانستان وباكستان
٣,٤	٢,٩	٣,٦	٣,٩	٣,٨	٢,٨	٣,٣	٢,٨	٣,٦	١,٦	٢,٤	٤,٣	أفغانستان
٢,٢	١,٨	٢,١	٢,٩	٤,٤	٥,٤	٣,٧	٢,٠	٤,٣	٢,٥	٦,٢	٥,٨	الجزائر
٦,٠	٧,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٠	٥,٠	٤,٨	٧,٣	٤,١	١,٦	٥,٨	٢,٨	البحرين
٦,٠	٤,٠	٣,٨	٤,٢	٢,٢	٢,١	٢,٢	١,٨	٥,١	٤,٧	٧,٢	٥,١	جيبوتي
٤,٣	٤,١	٤,٥	٠,٤	٤,٣	١,٩-	٦,٦-	٣,٧	٦,٦	٢,٣	٠,٩	٥,٢	مصر
٢,٠	٠,٥	١٠,٣	٢,٤-	٠,٤-	٧,٦	١٣,٩	٧,٥	٦,٤	٣,٤	٨,٢	...	إيران
٤,٠	٣,٣	٢,٨	٢,٤	٣,١	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٢,٣	٥,٥	٧,٢	٥,٩	العراق
٢,٩	٢,٦	٢,٥	١,١	٠,٦	٠,٤	٧,٩	١٠,٩	٢,٤-	٧,١-	٢,٥	٦,٠	الأردن
٣,٠	٢,٠	١,٠	١,٠	٢,٥	٢,٨	٠,٩	٨,٠	١٠,٣	٩,١	٣,٢	٣,٢	الكويت
٤,٨	١٣,٧	٣,٣-	٦,٤-	٢٤,٠-	١٣,٦-	١٠٤,٥	٦٢,١-	٥,٠	٠,٨-	٢,٧	٤,٢	لبنان
٢,٩	٤,٣	٣,٢	١,٢	٥,٤	٦,١	٥,٨	٤,٧	٤,٨	١,٠-	١,١	٥,٤	ليبيا
٤,٩	٤,٨	١,٨	٤,٥	٢,٦	٤,٥	٣,٠	٥,٢	٣,٨	٤,٢	٥,٩	٤,٦	موريتانيا
٢,٢	٢,٦	١,٨	٣,٣	٢,٩	٣,٢	٥,٨	٤,١	٤,٨	٦,١	٨,٢	٢,٤	المغرب
٥,٥	٥,٠	٤,٧	٤,٠	٤,١	٣,٧	٣,٨	٣,٦	٢,٦	٠,٤	٥,٠	٤,٩	عمان
٢,٠	٣,٤	٢,٦	٣,٧	٤,٠	٤,٦	٤,٩	١٣,٤	١٩,٦	١٢,٠	١٧,٧	١٠,٧	باكستان
٢,٣	٢,٠	١,٢	٣,٥	٣,٦	٢,٧	٥,٤	١٠,٠	٤,٨	٢,١-	٦,٢	٢,٩	قطر
٣,٥	٣,٥	٣,١	٤,٩	١,٦	٥,٢	٣,٤-	١,٣-	٣,٠	٤,٧	٣,٠	١١,٢	الملكة العربية السعودية
...	٣,٤	٥,٩	٤,٥	٣,٦	السودان ^٧
٤,٣	٢,٨	١,٥	٠,٨	٢,٣	٢,٤	٣,٩	١,٩-	٢,٦	٣,١	٤,٥	٤,٩	سوريا ^٨
٣,٤	٢,٥	٢,٣	٤,٠	٣,١	٤,٧	٧,١	٤,٩	١,٦	٥,٢-	٣,٢	٥,٧	تونس
٥,٤	١٢,٦	٤,٢-	٢٨,١-	٠,٢-	٤,٨	٢,٤	١٢,٧-	٧,٧	٣,٩	٣,٦	٤,٣	الإمارات العربية المتحدة
												الجمهورية اليمنية

الجدول ألف-٤ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط											
	٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨
٤,٢	٢,٩	١,٤	٣,٤	٥,١	٥,٢	٤,٣	٥,٠	٧,٠	٣,٩	٥,٩	٥,٢	إفريقيا جنوب الصحراء
٣,٥	١,٥	٠,٠	٣,٠	٤,٨	٦,٨	٥,٢	٣,٩	٣,٤	٢,٤	١٣,٨	١٠,٣	أنغولا
٥,٦	٥,٤	٤,٦	٥,٠	٦,٥	٦,٩	٤,٦	٣,٠	٢,١	٢,٣	٤,٩	٤,٤	بنن
٤,٠	٤,٠	٣,١	٠,٣-	٣,٢	٩,٩	٤,٥	٦,٠	٨,٦	٧,٧-	٦,٢	٤,٧	بوتسوانا
٦,٠	٥,٩	٥,٢	٤,٠	٤,٠	٦,٦	٦,٥	٦,٦	٨,٤	٣,٠	٥,٨	٥,٩	بوركينافاسو
٤,٥	٢,٠	٠,٥-	٤,٠-	٤,٥	٥,٩	٤,٤	٤,٠	٥,١	٣,٨	٤,٩	٣,١	بوروندي
٤,٠	٤,٠	٣,٦	١,٥	١,٩	٠,٨	١,١	٤,٠	١,٥	١,٣-	٦,٧	٧,٥	كابو فيردي
٤,٣	٤,٢	٤,٨	٥,٨	٥,٩	٥,٦	٤,٦	٤,١	٣,٣	١,٩	٢,٩	٣,٨	الكاميرون
٥,٨	٥,٥	٥,٢	٤,٨	١,٠	٣٦,٧-	٤,١	٣,٣	٣,٠	١,٧	٢,١	١,٤	جمهورية إفريقيا الوسطى
٣,٥	١,٧	١,١-	١,٨	٦,٩	٥,٧	٨,٩	٠,١	١٣,٦	٤,٢	٣,١	٨,٢	تشاد
٤,٠	٣,٣	٢,٢	١,٠	٢,٠	٣,٥	٣,٠	٢,٢	٢,١	١,٨	١,٠	٢,٠	جزر القمر
٥,٥	٤,٢	٣,٩	٦,٩	٩,٥	٨,٥	٧,١	٦,٩	٧,١	٢,٩	٦,٢	١,٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٣,٩	٥,٠	١,٧	٢,٣	٦,٨	٣,٣	٣,٨	٣,٤	٨,٧	٧,٥	٥,٦	٣,٣	جمهورية الكونغو
٧,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٥	٧,٩	٩,٣	١٠,١	٤,٢-	٢,٠	٣,٣	٢,٥	٠,٨	كوت ديفوار
٠,١	٥,٨-	٩,٩-	٧,٤-	٠,٥-	٤,١-	٨,٣	٦,٥	٨,٩-	١,٣	١٧,٨	٢٧,٦	غينيا الاستوائية
٣,٩	٣,٣	٣,٧	٤,٨	٥,٠	٣,١	٧,٠	٨,٧	٢,٢	٣,٩	٩,٨-	٠,٧	إريتريا
٧,٣	٧,٥	٦,٥	١٠,٢	١٠,٣	٩,٩	٨,٧	١١,٤	١٠,٦	١٠,٠	١١,٢	٦,٥	إثيوبيا
٤,٩	٤,٥	٣,٢	٤,٠	٤,٣	٥,٦	٥,٣	٧,١	٦,٣	٢,٣-	١,٧	٠,١	غابون
٥,٥	٣,٣	٢,٣	٤,٤	٠,٢-	٤,٨	٥,٦	٤,٣-	٦,٥	٦,٤	٥,٧	٣,٨	غامبيا
٤,٥	٧,٤	٣,٣	٣,٩	٤,٠	٧,٣	٩,٣	١٤,٠	٧,٩	٤,٨	٩,١	٤,٩	غانا
٤,٧	٤,٤	٣,٨	٠,١	١,١	٢,٣	٣,٧	٣,٨	١,٩	٠,٣-	٤,٩	٣,١	غينيا
٥,٠	٥,٠	٤,٨	٤,٨	٢,٥	٠,٨	١,٨-	٩,٤	٤,٤	٣,٣	٣,٢	٠,٦	غينيا-بيساو
٦,٥	٦,١	٦,٠	٥,٦	٥,٣	٥,٧	٤,٦	٦,١	٨,٤	٣,٣	٠,٢	٣,٦	كينيا
٢,٩	٣,٨	٢,٤	٢,٨	٣,٤	٣,٦	٥,٣	٤,٥	٦,٩	٤,٥	٥,١	٣,٢	ليسوتو
٦,٦	٤,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٧	٨,٧	٨,٢	٧,٤	٦,١	٥,١	٦,٠	٠,٠	ليبيريا
٥,٠	٤,٥	٤,١	٣,١	٣,٣	٢,٣	٣,٠	١,٥	٠,٣	٤,٧-	٧,٢	٣,٧	مدغشقر
٥,٥	٤,٥	٢,٧	٢,٩	٥,٧	٥,٢	١,٩	٤,٩	٦,٩	٨,٣	٧,٦	٣,١	ملاوي
٤,٧	٥,٢	٥,٣	٦,٠	٧,٠	٢,٣	٠,٨-	٣,٢	٥,٤	٤,٧	٤,٨	٥,٢	مالي
٣,٩	٣,٩	٣,٥	٣,٥	٣,٦	٣,٢	٣,٢	٣,٩	٤,١	٣,٠	٥,٥	٤,٤	موريشيوس
٦,٨	٥,٥	٤,٥	٦,٦	٧,٤	٧,١	٧,٢	٧,١	٦,٧	٦,٤	٦,٩	٨,٣	موزامبيق
٤,٥	٥,٣	٤,٢	٥,٣	٦,٥	٥,٧	٥,١	٥,١	٦,٠	٠,٣	٢,٦	٤,٢	ناميبيا
٦,٩	٥,٠	٥,٢	٣,٥	٧,٠	٥,٣	١١,٨	٢,٢	٨,٤	٠,٧-	٩,٦	٤,٧	النيجر
٣,٣	٠,٦	١,٧-	٢,٧	٦,٣	٥,٤	٤,٣	٤,٩	١١,٣	٨,٤	٧,٢	٧,٠	نيجيريا
٧,٥	٦,٠	٦,٠	٦,٩	٧,٠	٤,٧	٨,٨	٧,٨	٧,٣	٦,٣	١١,١	٧,٧	رواندا
٦,٠	٥,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٥	٤,٠	٤,٥	٤,٨	٤,٥	٤,٠	٨,١	٣,٨	سان تومي وبرينسيبي
٧,٠	٦,٨	٦,٦	٦,٥	٤,٣	٣,٦	٤,٥	١,٩	٤,٣	٢,٤	٣,٧	٤,٦	السنغال
٣,٣	٣,٥	٤,٩	٥,٧	٦,٢	٥,٠	٣,٧	٥,٤	٥,٩	١,١-	٢,١-	٢,٦	سيميل
٦,٥	٥,٠	٤,٣	٢١,١-	٤,٦	٢٠,٧	١٥,٢	٦,٣	٥,٣	٣,٢	٥,٤	١٢,٠	سيراليون
٢,٢	٠,٨	٠,١	١,٣	١,٦	٢,٣	٢,٢	٣,٣	٣,٠	١,٥-	٣,٢	٣,٧	جنوب إفريقيا
٠,٥	٦,١-	١٣,١-	٠,٢-	٢,٩	٢٩,٣	٥٢,٤-	جنوب السودان
١,٠	٠,٩	٠,٥	١,٧	٢,٥	٢,٩	٣,٠	١,٢	١,٤	١,٩	٤,٣	٣,٥	سوازيلند
٦,٥	٧,٢	٧,٢	٧,٠	٧,٠	٧,٣	٥,١	٧,٩	٦,٤	٥,٤	٥,٦	٥,٩	تنزانيا
٤,٤	٥,٠	٥,٣	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٩	٤,٨	٤,١	٣,٥	٢,٤	١,١	توغو
٦,٤	٥,٥	٤,٩	٤,٨	٤,٩	٤,٠	٢,٦	٦,٨	٧,٧	٨,١	١٠,٤	٧,١	أوغندا
٥,٥	٤,٠	٣,٠	٣,٠	٥,٠	٥,١	٧,٦	٥,٦	١٠,٣	٩,٢	٧,٨	٥,٥	زامبيا
١,٦	٢,٥-	٠,٣-	١,١	٣,٨	٤,٥	١٠,٦	١١,٩	١١,٤	٧,٥	١٦,٦-	...	زمبابوي ^٩

١ تشير بيانات بعض البلدان إلى صافي الناتج المادي الحقيقي (NMP) أو هي تقديرات تستند إليه. وينبغي تفسير أرقام السنوات الأخيرة باعتبارها مجرد أرقام تقريبية دلالية نظرا لعدم توافر بيانات موثوق بها وقابلة للمقارنة بصورة عامة. والأرقام الأخيرة على وجه الخصوص لا تعطي صورة كاملة عن نمو ناتج المؤسسات الخاصة الجديدة في الاقتصاد غير الرسمي.

٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

٣ تستند البيانات إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتتوافر بيانات الحسابات القومية المعدلة اعتبارا من عام ٢٠٠٠. وتستبعد منها بيانات كرميا وسيفاستوبول من عام ٢٠١٠ والأعوام التالية.

٤ راجع الملحوظات القطرية بشأن الهند تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

٥ في هذا الجدول فقط، تستند بيانات تيمور-ليشتي إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

٦ راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

٧ يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

٨ تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لاجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

٩ توقف تداول دولار زمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩. وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات. وقد تم حساب بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار ٢٠٠٩ الثابتة.

الجدول ألف-٥ موجز بيانات التضخم
(٧)

توقعات			متوسط									
٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨	
مخفضات إجمالي الناتج المحلي												
الاقتصادات المتقدمة												
١,٨	١,٥	١,٠	١,٢	١,٤	١,٢	١,٢	١,٣	٠,٩	٠,٧	١,٩	١,٧	
٢,٢	٢,١	١,٣	١,١	١,٨	١,٦	١,٨	٢,١	١,٢	٠,٨	٢,٠	٢,٢	
١,٥	١,٠	١,٠	١,٢	٠,٨	١,٣	١,٣	١,١	٠,٧	١,٠	٢,٠	١,٩	
٠,٩	٠,٤	٠,٦	٢,٠	١,٧	٠,٦-	٠,٩-	١,٩-	٢,٢-	٠,٥-	١,٣-	١,٢-	
٢,١	١,٦	٠,٧	٠,٩	١,٣	١,٤	١,٢	٢,٠	٢,٠	٠,٩	٢,٠	٢,٠	
اليابان												
اقتصادات أخرى متقدمة^١												
أسعار المستهلكين												
الاقتصادات المتقدمة												
٢,٠	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٤	١,٤	٢,٠	٢,٧	١,٥	٠,٢	٣,٤	٢,٠	
٢,٣	٢,٣	١,٢	٠,١	١,٦	١,٥	٢,١	٣,١	١,٦	٠,٣-	٣,٨	٢,٦	
١,٧	١,١	٠,٣	٠,٠	٠,٤	١,٣	٢,٥	٢,٧	١,٦	٠,٣	٣,٣	٢,٠	
١,٣	٠,٥	٠,٢-	٠,٨	٢,٨	٠,٣	٠,١-	٠,٣-	٠,٧-	١,٤-	١,٤	٠,٢-	
٢,١	١,٩	١,٠	٠,٦	١,٥	١,٧	٢,١	٣,٣	٢,٤	١,٤	٣,٩	١,٩	
اقتصادات أخرى متقدمة^١												
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية^٢												
المجموعات الإقليمية												
٤,٨	٦,٣	٨,٤	١٥,٥	٨,١	٦,٤	٦,٢	٩,٧	٧,٢	١١,١	١٥,٤	١٩,٧	
٣,٧	٣,٣	٣,١	٢,٧	٣,٥	٤,٦	٤,٦	٦,٥	٥,١	٢,٨	٧,٦	٤,٢	
٤,٣	٤,٢	٣,١	٢,٩	٣,٨	٤,٣	٥,٩	٥,٤	٥,٦	٤,٨	٨,٠	١٨,٥	
٣,٦	٤,٢	٥,٨	٥,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٦	٥,٢	٤,٢	٤,٦	٦,٤	٧,٠	
٤,٣	٦,٠	٥,١	٥,٨	٦,٨	٩,١	٩,٨	٩,٢	٦,٦	٧,٣	١١,٨	٥,٨	
٤,١	٦,١	٥,٤	٦,٠	٦,٦	٩,٣	٩,٧	٨,٦	٦,٢	٦,١	١١,٧	٥,٧	
٧,٩	١٠,٨	١١,٣	٧,٠	٦,٣	٦,٦	٩,٣	٩,٤	٨,٢	٩,٨	١٢,٩	١٠,٢	
كومنولث الدول المستقلة^٤												
آسيا الصاعدة والنامية												
أوروبا الصاعدة والنامية												
أمريكا اللاتينية والكاريبي												
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان												
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا												
إفريقيا جنوب الصحراء												
للتذكرة												
١,٨	١,٣	٠,٣	٠,٠	٠,٥	١,٥	٢,٦	٣,١	٢,٠	١,٠	٣,٧	٢,٦	
٧,١	٩,١	٨,٩	٧,٣	٧,٣	٨,٠	٩,٩	١١,٧	٩,٢	٨,٢	١٤,٦	٩,٤	
الاتحاد الأوروبي												
البلدان النامية منخفضة الدخل												
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
٤,٧	٦,٢	٧,٤	٨,٦	٦,٣	٧,٧	٧,٨	٨,٣	٦,٥	٧,٦	١٢,٦	١٢,٢	
٣,٩	٤,٠	٣,٨	٣,٨	٤,٣	٤,٩	٥,٣	٦,٨	٥,٤	٤,٣	٨,٢	٦,٧	
...	
منها: منتجات أولية^٥												
حسب مصدر التمويل الخارجي												
٤,٨	٥,٧	٥,٦	٥,٥	٥,٧	٦,٣	٧,٠	٧,٧	٦,٨	٧,٢	٩,٤	٩,١	
اقتصادات المركز المدين الصافي												
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
٦,٥	١٤,١	١٠,١	١٦,٨	١١,٢	٧,١	٨,٢	١٠,٦	١٠,٢	١٣,٠	١٥,٤	٩,٠	
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥												
للتذكرة												
معدل التضخم الوسيط												
٢,٠	١,٢	٠,٥	٠,١	٠,٧	١,٣	٢,٦	٣,٢	١,٩	٠,٩	٤,١	٢,١	
٣,٥	٣,٥	٣,٠	٢,٧	٣,٢	٤,٠	٤,٦	٥,٤	٤,٢	٣,٧	١٠,٣	٤,٩	
الاقتصادات المتقدمة												
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية^٣												

^١ ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٢ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٣ ما عدا الأرجنتين وفنزويلا. راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٥ البيانات ناقصة بسبب الأرجنتين، التي تمثل أكثر من ٣٠٪ من حجم المجموعة. راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٦ الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين^١
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢			توقعات			متوسط										
توقعات			توقعات			٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨		
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨		
١,٨	١,٢	٠,٥	٢,٠	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٤	١,٤	٢,٠	٢,٧	١,٥	٠,٢	٣,٤	٢,٠	الاقتصادات المتقدمة	
٢,٦	١,٨	٠,٧	٢,٣	٢,٣	١,٢	٠,١	١,٦	١,٥	٢,١	٣,١	١,٦	٠,٣	٣,٨	٢,٦	الولايات المتحدة	
١,٠	٠,٦	٠,٢	١,٧	١,١	٠,٣	٠,٠	٠,٤	١,٣	٢,٥	٢,٧	١,٦	٠,٣	٣,٣	٢,٠	منطقة اليورو ^٣	
١,٦	١,٢	٠,٣	٢,٠	١,٥	٠,٤	٠,١	٠,٨	١,٦	٢,١	٢,٥	١,١	٠,٢	٢,٨	١,٥	ألمانيا	
٠,٢	٠,٠	٠,٣	١,٧	١,٠	٠,٣	٠,١	٠,٦	١,٠	٢,٢	٢,٣	١,٧	٠,١	٣,٢	١,٧	فرنسا	
٠,٨	٠,٦	٠,١	١,٢	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,٢	١,٢	٢,٣	٢,٩	١,٦	٠,٨	٣,٥	٢,٣	إيطاليا	
١,٧	٠,٧	٠,٠	١,٦	١,٠	٠,٣	٠,٥	٠,١	١,٤	٢,٤	٢,٢	١,٨	٠,٣	٤,١	٣,٠	إسبانيا	
٠,٠	٠,٥	٠,٢	١,٣	٠,٩	٠,١	٠,٢	٠,٣	٢,٦	٢,٨	٢,٥	٠,٩	١,٠	٢,٢	٢,٣	هولندا	
١,٢	٢,٥	١,٥	١,٥	١,٦	٢,١	٠,٦	٠,٥	١,٢	٢,٦	٣,٤	٢,٣	٠,٠	٤,٥	١,٩	بلجيكا	
١,٣	١,٢	١,١	٢,٠	١,٥	٠,٩	٠,٨	١,٥	٢,١	٢,٦	٣,٥	١,٧	٠,٤	٣,٢	١,٧	النمسا	
١,١	٠,١	٠,٤	١,٨	٠,٦	٠,١	١,١	١,٤	٠,٩	١,٠	٣,١	٤,٧	١,٣	٤,٢	٣,٣	اليونان	
٠,٠	٢,٤	٠,٣	١,٨	١,١	٠,٧	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٢,٨	٣,٦	١,٤	٠,٩	٢,٧	٢,٩	البرتغال	
١,٣	٠,٧	٠,٠	٢,٠	١,٢	٠,٣	٠,٠	٠,٣	٠,٥	١,٩	١,٢	١,٦	١,٧	٣,١	٢,٣	أيرلندا	
١,٤	٠,٩	٠,٢	٢,٠	١,٢	٠,٤	٠,٢	١,٢	٢,٢	٢,٢	٣,٣	١,٧	١,٦	٣,٩	١,٥	فنلندا	
١,٤	٠,٣	٠,٥	٢,٠	١,١	٠,٣	٠,٣	٠,١	١,٥	٢,٧	٤,١	٠,٧	٠,٩	٤,٠	٦,٤	الجمهورية السلوفاكية	
٢,٢	٠,٥	٠,٢	٢,٢	١,٢	٠,٥	٠,٧	٠,٢	١,٢	٢,٢	٤,١	١,٢	٤,٢	١١,٢	٢,٢	ليتوانيا	
٠,٨	٠,٣	٠,٤	٢,٠	١,٠	٠,٣	٠,٥	٠,٢	١,٨	٢,٦	١,٨	١,٨	٠,٩	٥,٧	٥,٦	سلوفينيا	
١,٠	١,٨	٠,٩	٢,١	١,٠	٠,٢	٠,١	٠,٧	١,٧	٢,٩	٣,٧	٢,٨	٠,٠	٤,١	٢,٥	لكسمبرغ	
١,٨	٠,٣	٠,٤	٢,٠	١,٧	٠,٢	٠,٢	٠,٧	٠,٠	٢,٣	٤,٢	١,٢	٣,٣	١٥,٣	٤,٦	لاتفيا	
٢,٣	٠,٩	٠,٢	٢,٢	١,٤	٠,٥	٠,١	٠,٥	٣,٢	٤,٢	٥,١	٢,٧	٠,٢	١٠,٦	٤,٤	إستونيا	
٠,٥	٠,٠	٠,٥	١,٩	٠,٥	١,٠	١,٥	٠,٣	٠,٤	٣,١	٣,٥	٢,٦	٠,٢	٤,٤	٢,٥	قبرص ^٣	
١,٥	١,٨	١,٣	١,٨	١,٥	١,٢	١,٢	٠,٨	١,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٠	١,٨	٤,٧	٢,٥	مالطة	
٠,٧	٠,١	٠,٢	١,٣	٠,٥	٠,٢	٠,٨	٢,٨	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٧	١,٤	١,٤	٠,٢	اليابان	
٢,٥	١,٥	٠,١	٢,٠	٢,٥	٠,٧	٠,١	١,٥	٢,٦	٢,٨	٤,٥	٣,٣	٢,٢	٣,٦	١,٦	المملكة المتحدة ^٣	
٢,٢	١,٣	١,٣	٢,٠	١,٩	١,٠	٠,٧	١,٣	١,٣	٢,٢	٤,٠	٢,٩	٢,٨	٤,٧	٣,٢	كوريا	
٢,١	١,٨	١,٣	٢,٠	٢,١	١,٦	١,١	١,٩	٠,٩	١,٥	٢,٩	١,٨	٠,٣	٢,٤	٢,١	كندا	
٢,٠	١,٦	١,٧	٢,٥	٢,١	١,٣	١,٥	٢,٥	٢,٥	١,٧	٣,٤	٢,٩	١,٨	٤,٣	٢,٨	أستراليا	
١,١	٠,٦	٠,١	٢,٢	١,١	١,١	٠,٣	١,٢	٠,٨	١,٩	١,٤	١,٠	٠,٩	٣,٥	٠,٩	مقاطعة تايوان الصينية	
٠,٢	٠,٠	١,٣	١,٠	٠,٠	٠,٤	١,١	٠,٠	٠,٣	٠,٧	٠,٢	١,٧	٠,٥	٢,٤	٠,٨	سويسرا	
١,٦	١,٢	٠,٧	٢,١	١,٤	١,١	٠,٧	٠,٢	٠,٤	٠,٩	١,٤	١,٩	١,٩	٣,٣	١,٥	السويد	
١,٤	٠,٥	٠,٧	١,٩	١,١	٠,٣	٠,٥	١,٠	٢,٤	٤,٦	٥,٢	٢,٨	٠,٦	٦,٦	٠,٧	سنغافورة	
٢,٦	٢,٥	٣,٠	٣,٠	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٤,٤	٤,٣	٤,١	٥,٣	٢,٣	٠,٦	٤,٣	٠,٨	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	
٢,٥	٣,٠	٢,٣	٢,٥	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٠	٢,١	٠,٧	١,٣	٢,٤	٢,٢	٣,٨	١,٩	النرويج	
٢,٢	١,١	٠,١	٢,٠	١,٩	٠,٦	٠,٣	٠,٤	١,٤	٣,٣	١,٩	١,٥	١,٠	٦,٣	٣,٣	الجمهورية التشيكية	
١,٢	٠,١	١,٠	٢,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٥	١,٥	١,٧	٣,٥	٢,٧	٣,٣	٤,٦	٢,٣	إسرائيل	
١,١	٠,٤	٠,٤	٢,٠	١,١	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٨	٢,٤	٢,٨	٢,٣	١,٣	٣,٤	٢,١	الدانمرك	
١,٧	١,٤	٠,١	٢,٠	١,٦	٠,٧	٠,٣	١,٢	١,١	١,١	٤,٠	٢,٣	٢,١	٤,٠	٢,٢	نيوزيلندا	
١,١	٠,٢	٠,٢	١,٢	١,١	٠,٣	٠,٨	٠,٦	١,١	١,٣	٢,٩	٢,٥	٠,٣	٥,٢	٢,٣	بورتوريكو	
٢,٨	٢,٦	٣,٧	٢,٨	٢,٦	٤,٦	٤,٦	٦,٠	٥,٥	٦,١	٥,٨	٢,٨	١,٢	٨,٥	...	إقليم ماكاو الإداري الخاص	
٣,٥	٢,٢	٢,٠	٢,٥	٣,١	١,٧	١,٦	٢,٠	٣,٩	٥,٢	٤,٠	٥,٤	١٢,٠	١٢,٧	٤,٢	آيسلندا	
١,١	٠,٩	٠,٤	١,٢	٠,٧	٠,٦	٠,١٤	١,١	١,٣	٢,٨	٢,٠	٢,٦	٢,٤	٤,١	...	سان مارينو	
١,٩	١,٢	٠,٥	٢,٠	١,٨	٠,٨	٠,٢	١,٥	١,٣	١,٩	٢,٦	١,٤	٠,١	٣,٢	١,٩	للذكورة	
															الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	

^١ يُشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية.

^٢ التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وبالنسبة لعدد من البلدان على أساس ربع سنوي.

^٣ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

الجدول ألف-٧ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢		توقعات				متوسط										
توقعات		توقعات														
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨		
٥,٨	٧,١	١٣,٩	٤,٨	٦,٣	٨,٤	١٥,٥	٨,١	٦,٤	٦,٢	٩,٧	٧,٢	١١,١	١٥,٤	١٩,٧	كومونولث الدول المستقلة^٣	
٤,٩	٥,٩	١٣,٩	٤,٠	٥,٠	٧,٢	١٥,٥	٧,٨	٦,٨	٥,١	٨,٤	٦,٩	١١,٧	١٤,١	٢١,٢	روسيا	
٨,١	٩,٨	١٦,٣	٦,٦	٩,٢	١١,٢	١٥,٣	٨,٧	٥,٦	٩,٠	١٣,١	٨,٠	٩,٥	١٩,٣	١٥,٣	ما عدا روسيا	
٣,٥	١,٠	٠,١-	٤,٠	٢,٥	٠,٥-	٣,٧	٣,٠	٥,٨	٢,٥	٧,٧	٧,٣	٣,٥	٩,٠	٣,٢	أرمينيا	
٤,٢	١٢,٨	٧,٧	٤,٠	٨,٥	١٠,٢	٤,٠	١,٤	٢,٤	١,٠	٧,٩	٥,٧	١,٦	٢٠,٨	٣,٨	أذربيجان	
١١,٠	١٣,٠	١٢,٠	٩,٠	١٢,٠	١٢,٧	١٣,٥	١٨,١	١٨,٣	٥٩,٢	٥٣,٢	٧,٧	١٣,٠	١٤,٨	٥٥,٣	بيلاروس	
٤,٠	٣,٢	٤,٩	٣,٠	٣,٦	٣,٦	٤,٠	٣,١	٠,٥-	٠,٩-	٨,٥	٧,١	١,٧	١٠,٠	٧,٣	جورجيا	
٩,٠	٩,٠	١٢,٠	٧,١	٩,٣	١٣,١	٦,٥	٦,٧	٥,٨	٥,١	٨,٣	٧,١	٧,٣	١٧,١	٨,٣	كازاخستان	
٥,٧	٣,٣	٣,٤	٥,١	٧,٤	١,١	٦,٥	٧,٥	٦,٦	٣,٨	١٦,٦	٧,٨	٦,٨	٢٤,٥	٩,٧	جمهورية قيرغيزستان	
٤,٧	٣,٥	١٣,٥	٥,٠	٤,٤	٦,٨	٩,٦	٥,١	٤,٦	٤,٦	٧,٦	٧,٤	٠,٠	١٢,٧	١٥,٠	مولدوفا	
٦,٤	٧,٠	٥,١	٦,٠	٧,٣	٦,٣	٥,٨	٦,١	٥,٠	٥,٨	١٢,٤	٦,٥	٦,٤	٢٠,٤	٢٠,٢	طاجيكستان	
٥,٠	٥,٠	٦,٠	٦,٩	٥,٠	٥,٥	٦,٤	٦,٠	٦,٨	٥,٣	٥,٣	٤,٤	٢,٧-	١٤,٥	١٠,٤	تركمانستان	
٨,٥	١٣,٠	٤٣,٣	٥,٠	١١,٠	١٥,١	٤٨,٧	١٢,١	٠,٣-	٠,٦	٨,٠	٩,٤	١٥,٩	٢٥,٢	١٢,١	أوكرانيا ^٤	
٩,٨	٨,٠	٨,٤	١٠,٠	٩,٦	٨,٤	٨,٥	٩,١	١١,٧	١١,٩	١٢,٤	١٢,٣	١٢,٣	١٣,١	١٨,٩	أوزبكستان	
٣,٣	٣,٢	٢,٧	٣,٧	٣,٣	٣,١	٢,٧	٣,٥	٤,٦	٤,٦	٦,٥	٥,١	٢,٨	٧,٦	٤,٢	آسيا الصاعدة والنامية	
٧,٠	٧,٠	٦,٥	٥,٧	٦,٩	٦,٧	٦,٤	٧,٠	٧,٥	٦,٢	١١,٥	٩,٤	٤,٩	٨,٩	٥,٧	بنغلاديش	
٦,٩	٧,٦	٧,٤	٤,٧	٤,٦	٤,٤	٦,٣	٩,٩	١١,٣	٩,٣	٧,٣	٥,٧	٦,٣	٦,٨	٥,١	بوتان	
٠,١	٠,٤	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,٢	١,٠	٢,١	٠,٢	بروني دار السلام	
٢,٩	٣,٢	٢,٨	٠,٢	٢,٧	٣,١	١,٢	٣,٩	٣,٠	٢,٩	٥,٥	٤,٠	٠,٧-	٢٥,٠	٣,٨	كمبوديا	
٢,٣	٢,٣	١,٦	٢,٠	٢,٣	٢,١	١,٤	٢,٠	٢,٦	٢,٦	٥,٤	٣,٣	٠,٧-	٥,٩	١,١	الصين	
٢,٨	٣,٣	١,٦	٢,٨	٢,٨	٣,٣	١,٤	٠,٥	٢,٩	٣,٤	٧,٣	٣,٧	٣,٧	٧,٧	٣,٠	فيجي	
٥,٣	٥,٣	٥,٣	٤,٩	٥,٢	٥,٥	٤,٩	٥,٩	٩,٤	٩,٩	٩,٥	٩,٥	١٠,٦	٩,٢	٥,٢	الهند	
٤,٤	٣,٤	٣,٤	٤,٠	٤,٢	٣,٧	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٤,٠	٥,٣	٥,١	٥,٠	٩,٨	١٤,١	إندونيسيا	
٢,٠	١,٥	٠,٦	٢,٥	٢,٠	١,٥	٠,٦	٢,١	١,٥-	٣,٠-	١,٥	٣,٩-	٩,٨	١٣,٧	١,٨	كيريباتي	
٢,٣	٤,٥-	٥,٥	٣,١	٢,٣	٣,٣-	٥,٣	٥,٥	٦,٤	٤,٣	٧,٦	٦,٠	٠,٠	٧,٦	٢٤,٠	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
٣,٠	٢,١	٢,٧	٣,٠	٣,٠	٢,١	٢,١	٣,١	٢,١	١,٧	٣,٢	١,٧	٠,٦	٥,٤	٢,٤	ماليزيا	
٣,٢	٣,٠	١,٩	٤,٢	٢,٦	٢,١	١,٤	٣,٥	٤,٠	١٠,٩	١١,٣	٦,٢	٤,٥	١٢,٠	١,٨	ملديف	
١,١	٠,٧	٢,٢-	٢,١	١,١	٠,٦	٢,٢-	١,١	١,٩	٤,٣	٥,٤	١,٨	٠,٥	١٤,٧	...	جزر مارشال	
١,٣	١,٩	١,٠-	٢,٠	١,٣	١,٩	١,٠-	٠,٦	٢,٠	٦,٣	٤,٣	٣,٧	٧,٧	٦,٦	٢,٠	ميكرونيزيا	
٥,٨	٥,٩	١,١	٦,٥	٦,٧	٢,٤	٥,٩	١٢,٩	٨,٦	١٥,٠	٧,٧	١٠,٢	٦,٣	٢٦,٨	٧,٣	منغوليا	
٧,٧	١٠,٤	١٠,٧	٦,٩	٩,٠	٩,٨	١١,٤	٥,٩	٥,٧	٢,٨	٢,٨	٨,٢	٢,٢	١١,٥	٢٣,٤	ميانمار	
٨,٣	١١,٥	٧,٦	٦,٥	٩,٩	١٠,٠	٧,٢	٩,٠	٩,٩	٨,٣	٩,٦	٩,٦	١٢,٦	٦,٧	٥,٥	نيبال	
٠,٨	٣,٢	٠,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٤,٠	٢,٨	٥,٤	٢,٦	١,١	٤,٧	٩,٩	...	بالاو	
٧,٥	٧,٠	٦,٣	٦,٠	٧,٥	٦,٩	٦,٠	٥,٢	٥,٠	٤,٥	٤,٤	٥,١	٦,٩	١٠,٨	٨,٦	بابوا غينيا الجديدة	
٣,٢	٢,٩	١,٥	٣,٥	٢,٤	٢,٠	١,٤	٤,٢	٢,٩	٣,٢	٤,٧	٣,٨	٤,٢	٨,٢	٥,٢	الفلبين	
١,٧	٠,٣	٠,٤	٢,٠	١,٠	٠,٣	٠,٩	٠,٤-	٠,٦	٢,٠	٥,٢	٠,٨	٦,٣	١١,٦	٤,٥	ساموا	
٢,٧	٤,٥	٣,٥	٢,٩	٤,٠	٢,٤	٠,٩	٥,٢	٥,٤	٥,٩	٧,٤	٠,٩	٧,١	١٧,٣	٨,٧	جزر سليمان	
٥,٢	٥,٤	٢,٨	٥,٠	٥,٣	٤,١	٠,٩	٣,٣	٦,٩	٧,٥	٦,٧	٦,٢	٣,٥	٢٢,٤	٩,٨	سري لانكا	
١,٧	١,٣	٠,٩-	٢,٥	١,٦	٠,٣	٠,٩-	١,٩	٢,٢	٣,٠	٣,٨	٣,٣	٠,٩-	٥,٥	٢,٨	تايلند	
٣,٣	٠,٦-	٠,٦-	٤,٠	١,٣	٠,٦-	٠,٦	٠,٧	٩,٥	١٠,٩	١٣,٢	٥,٢	٠,٢-	٧,٤	...	تيمور-ليشتي	
٢,٥	٠,٥	٠,٤-	٢,٧	١,٥	٠,١	٠,١-	١,٢	١,٥	٢,٠	٤,٦	٣,٩	٣,٥	٧,٥	٧,٦	تونغا	
٢,٩	٣,٥	٤,٤	٢,٥	٢,٩	٣,٥	٣,٢	١,١	٢,٠	١,٤	٠,٥	١,٩-	٠,٣-	١٠,٤	...	توفالو	
٢,٧	٢,٥	١,٥	٣,٠	٢,٦	٢,٣	٢,٥	٤,٨	١,٥	١,٣	٠,٩	٢,٨	٤,٣	٤,٨	٢,٥	فانواتو	
٣,٨	٣,٥	٠,٦	٤,٠	٣,٦	٢,٠	٠,٦	٤,١	٦,٦	٩,١	١٨,٧	٩,٢	٦,٧	٢٣,١	٤,٩	فييت نام	
٣,٧	٣,٩	٣,٥	٤,٣	٤,٢	٣,١	٢,٩	٣,٨	٤,٣	٥,٩	٥,٤	٥,٦	٤,٨	٨,٠	١٨,٥	أوروبا الصاعدة والنامية	
٢,٣	١,٨	٢,٠	٣,٠	٢,٢	١,١	١,٩	١,٦	١,٩	٢,٠	٣,٤	٣,٦	٢,٣	٣,٤	٤,١	ألبانيا	
٠,٧	٠,٣-	١,٢-	٢,٠	٠,٥	٠,٧-	١,٠-	٠,٩-	٠,١-	٢,٠	٣,٧	٢,١	٠,٤-	٧,٤	٢,٤	البوسنة والهرسك	
١,٤	٠,٨	٠,٩-	٢,١	٠,٦	١,٦-	١,١-	١,٦-	٠,٤	٢,٤	٣,٤	٣,٠	٢,٥	١٢,٠	٧,٣	بلغاريا ^٦	
١,٢	٠,١-	٠,١-	٢,٠	٠,٨	١,٠-	٠,٥-	٠,٢-	٢,٢	٣,٤	٢,٣	١,٠	٢,٤	٦,١	٣,٤	كرواتيا	
٢,٦	٠,٨	٠,٥	٣,٠	١,٩	٠,٤	٠,١-	٠,٢-	١,٧	٥,٧	٣,٩	٤,٩	٤,٢	٦,٠	٧,٥	هنغاريا	
١,٧	٠,٥	٠,١-	٢,٢	٠,٩	٠,٢	٠,٥-	٠,٤	١,٨	٢,٥	٧,٣	٣,٥	٢,٤-	٩,٤	...	كوسوفو	
١,٠	٠,٥	٠,٣-	٢,٠	٠,٧	٠,١	٠,٢-	٠,١-	٢,٨	٣,٣	٣,٩	١,٧	٠,٦-	٧,٢	١,٩	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	
١,٤	١,٠	١,٤	٢,٠	١,٣	٠,٥	١,٦	٠,٧-	٢,٢	٣,٦	٣,١	٠,٧	٣,٦	٩,٠	...	الجبل الأسود	
١,٥	٠,٢	٠,٥-	٢,٥	١,١	٠,٦-	٠,٩-	٠,٠	٠,٩	٣,٧	٤,٣	٢,٦	٣,٤	٤,٢	٤,٦	بولندا	
٢,٧	٠,٣-	٠,٩-	٢,٥	١,٧	١,٥-	٠,٦-	١,١	٤,٠	٣,٣	٥,٨	٦,١	٥,٦	٧,٨	٢٤,٢	رومانيا	
٣,٥	٢,٠	١,٦	٤,٠	٣,٢	١,٣	١,٤	٢,١	٧,٧	٧,٣	١١,١	٦,١	٨,١	١٢,٤	٢٥,٣	صربيا	
٦,٢	٩,١	٨,٨	٦,٥	٨,٢	٨,٤	٧,٧	٨,٩	٧,٥	٨,٩	٦,٥	٨,٦	٦,٣	١٠,٤	٣٣,٩	تركيا	

الجدول ألف-٧ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تابع)
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢		توقعات					متوسط								
توقعات		توقعات													
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨	
٣,٩	٥,١	٦,٢	٣,٦	٤,٢	٥,٨	٥,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٦	٥,٢	٤,٢	٤,٦	٦,٤	٧,٠	
٣,٢	١,٤	٠,٩	٢,٥	١,٨	١,٤	١,٠	١,١	١,١	٣,٤	٣,٥	٣,٤	٠,٦-	٥,٣	١,٨	
٢٠,٥	٣٩,٤	...	٩,٧	٢٣,٢	١٠,٦	١٠,٠	٩,٨	١٠,٥	٦,٣	٨,٦	٦,٨	
١,٥	١,٠	٢,٥	١,٣	١,٥	١,٠	١,٩	١,٢	٠,٤	١,٩	٣,١	١,٦	١,٧	٤,٤	١,٩	
٢,٣	١,٧	٢,٥-	٢,٥	٢,٠	٠,٣	١,١-	١,٩	١,٨	٤,٥	٩,٤	٥,٨	٣,٦	٨,١	٢,٦	
٢,٣	٢,٠	٠,٦-	٢,٠	٢,٢	١,٠	٠,٩-	١,٢	٠,٥	١,٢	١,٧	٠,٩	١,١-	٦,٤	١,٨	
٥,٠	٥,١	٣,٠	٥,٠	٥,١	٣,٩	٤,١	٥,٨	٥,٧	٤,٥	٩,٩	٢,٥	٣,٣	١٤,٠	٤,١	
٥,٠	٧,٢	١٠,٧	٤,٥	٩,٥	٩,٠	٩,٠	٦,٣	٦,٢	٥,٤	٦,٦	٥,٠	٤,٩	٥,٧	٤,٦	
٣,٠	٣,٥	٤,٤	٣,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٣	٤,٤	١,٩	٣,٠	٣,٣	١,٤	١,٥	٨,٧	٣,٣	
٣,٧	٦,٠	٦,٨	٣,٠	٤,١	٧,٦	٥,٠	٢,٩	٢,٠	٣,٢	٣,٤	٢,٣	٤,٢	٧,٠	٨,٠	
٣,٠	٢,٢	٠,٨-	٣,٠	٢,٦	٠,٧	٠,٨	٤,٥	٥,٢	٤,٥	٤,٩	٥,٧	٧,٨	١٣,٤	١٠,٩	
١,٨	٠,١-	١,١-	٢,٢	١,٦	٠,٣-	٠,٨-	٠,٨	٠,٠	١,٤	١,١	٢,٨	٠,٠	٦,٤	١,٦	
٤,٠	٣,٠	٢,٣	٤,٠	٤,٠	٣,٣	٠,٨	٣,٠	٤,٨	٣,٧	٨,٥	٦,٣	١,٤	١٠,٦	١٢,٢	
٠,٢-	٢,٩	٣,٤	٠,٧	١,١	٢,٤	٤,٠	٣,٦	٢,٧	٥,١	٤,٥	٣,٦	٥,٢	٨,٤	٢٢,٤	
٢,٠	٠,٣	١,٠	٢,٠	١,٥	١,٠	٠,٧-	١,١	٠,٨	١,٧	٥,١	١,٢	٠,٥	٧,٣	٣,١	
٢,٨	٢,٨	١,٠	٢,١	٣,٤	٢,٣	٠,٦-	٠,٨-	٠,٠	٢,٤	٣,٠	٣,٤	٠,٣-	٨,٠	٢,٣	
٤,٠	٤,٣	٣,١	٤,٠	٣,٦	٤,٥	٢,٤	٣,٤	٤,٣	٣,٨	٦,٢	٣,٩	١,٩	١١,٤	٦,٩	
٢,٠	٢,٢	١,٨-	٣,٠	٢,١	٠,٢	٠,٣-	١,٠	٢,٢	٢,٤	٤,٤	٤,٣	٣,٠	٨,١	٦,٢	
٧,٠	١٢,٠	١١,٣	٥,٠	٩,١	١٣,٣	٧,٥	٣,٩	٦,٨	٦,٨	٧,٤	٤,١	٣,٤	١٤,٤	١٥,١	
٤,٥	٤,٧	٢,٤	٤,٥	٤,١	٣,١	٣,٢	٦,١	٥,٢	٥,٢	٦,٨	٤,٧	٥,٥	١١,٤	٩,١	
٥,٢	٥,٢	٣,٧	٤,٩	٥,٢	٤,٤	٣,٧	٨,٣	٩,٤	٦,٩	٧,٥	١٢,٦	٩,٦	٢٢,٠	٩,٣	
٣,١	٣,٢	٢,١	٣,٠	٣,٣	٢,٨	٢,٧	٤,٠	٣,٨	٤,١	٣,٤	٤,٢	٥,٣	٥,١	٧,٣	
١,٥	١,٠	٠,٣	٢,٠	١,٥	٠,٧	٠,١	٢,٦	٤,٠	٥,٧	٨,١	٥,٥	٣,٧	١٩,٨	٩,٠	
٤,١	٣,٨	٣,١	٤,٥	٤,١	٤,١	٣,١	٥,٠	٢,٧	٣,٧	٨,٣	٤,٧	٢,٦	١٠,٢	٨,٨	
٢,٥	٢,٩	٤,٤	٢,٥	٢,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٢	٢,٨	٣,٧	٣,٤	١,٥	٢,٩	٥,٨	٢,٨	
١,٣	٠,٢	٢,٩-	١,٨	٠,٨	١,٣-	٢,٨-	٠,٧	١,٠	١,٤	٧,١	٠,٧	٢,١	٥,٣	٣,٤	
٤,٠	٠,٦	٢,٦-	٢,٥	٣,٢	١,٠-	١,٠-	٣,٥	١,٥	٤,٢	٢,٨	٣,٣	٠,٢-	٥,٥	٢,٨	
١,٣	١,٠	٢,١-	١,٥	١,٢	٠,٤-	١,٧-	٠,٢	٠,٨	٢,٦	٣,٢	٠,٨	٠,٤	١٠,١	٢,٢	
٩,٢	٧٦,٧	٢٥,٠	٤,٠	٣٠,٧	٦٧,١	٦,٩	٣,٤	١,٩	٥,٠	١٧,٨	٦,٧	٠,٤-	١٤,٦	٢٠,٥	
٥,٣	٥,٢	١,٥	٤,٦	٥,٣	٤,٨	٤,٧	٥,٧	٥,٣	٩,٢	٥,١	١٠,٥	٧,٠	١٢,١	٥,٣	
٨,٨	٩,٩	٩,٤	٦,٣	٨,٧	١٠,٢	٨,٧	٨,٩	٨,٦	٨,١	٨,١	٦,٧	٧,١	٧,٩	٨,٦	
٢,٢٠٠,٠	٧٢٠,٠	١٨٠,٩	٤,٥٠٥,٠	١,٦٦٠,١	٤٧٥,٨	١٢١,٧	٦٢,٢	٤٠,٦	٢١,١	٢٦,١	٢٨,٢	٢٧,١	٣٠,٤	٢١,٠	
٥,٨	٦,١	٥,١	٤,٣	٦,٠	٥,١	٥,٨	٦,٨	٩,١	٩,٨	٩,٢	٦,٦	٧,٣	١١,٨	٥,٨	
٧,٢	٤,٧	٠,١	٧,٠	٦,٠	٤,٥	١,٥-	٤,٧	٧,٤	٦,٤	١١,٨	٢,٢	٦,٨-	٢٦,٤	...	
٤,٨	٥,٩	٤,٤	٤,٠	٤,٨	٥,٩	٤,٨	٢,٩	٣,٣	٨,٩	٤,٥	٣,٩	٥,٧	٤,٩	٢,٩	
٢,٥	٤,٤	٠,٧	٢,٤	٣,٠	٣,٦	١,٨	٢,٧	٣,٣	٢,٨	٠,٤-	٢,٠	٢,٨	٣,٥	٠,٨	
٣,٠	٣,٠	١,٩	٣,٠	٣,٥	٣,٠	٢,١	٢,٩	٢,٤	٣,٧	٥,١	٤,٠	١,٧	١٢,٠	٢,٣	
١٦,٥	١٤,٠	١١,٤	٧,١	١٨,٢	١٠,٢	١١,٠	١٠,١	٦,٩	٨,٦	١١,١	١١,٧	١٦,٢	١١,٧	٥,١	
٦,٥	٨,٠	٨,٣	٥,٠	٧,٢	٧,٤	١١,٩	١٥,٦	٣٤,٧	٣٠,٨	٢١,٢	١٢,٤	١٠,٧	٢٥,٣	١٤,٩	
٢,٠	٢,٠	٢,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٤	٢,٢	١,٩	٦,١	٥,٦	٢,٤	٢,٢-	٢,٧	...	
٢,٥	١,٢	١,٦-	٢,٥	٢,٣	٠,٥-	٠,٩-	٢,٩	٤,٨	٤,٥	٤,٢	٤,٨	٠,٧-	١٤,٠	٢,٧	
٣,٨	٣,٤	٣,٢	٣,٦	٣,٨	٣,٤	٣,٢	٢,٩	٢,٧	٣,٢	٤,٩	٤,٥	٤,٦	٦,٣	٢,٢	
٢,٠	٢,٠	٣,٤-	٢,٠	٢,٠	٠,٧-	٣,٧-	١,٩	٤,٨	٦,٦	٥,٠	٤,٠	١,٢	١٠,٨	١,٧	
١٦,٩	٧,٤	٢٣,٣	٧,٣	١٢,٥	١٤,٢	١٤,١	٢,٨	٢,٦	٦,١	١٥,٩	٢,٥	٢,٤	١٠,٤	٠,٧-	
٤,٢	٣,٥	٢,٨-	٥,١	٤,٢	١,٣	٠,٥	٣,٨	٤,١	٤,٩	٥,٧	٦,٣	٢,١	٧,٥	٦,٥	
١,٣	١,٢	٠,٦	٢,٠	١,٣	١,٣	١,٥	٠,٤	١,٩	١,٣	٠,٩	١,٠	١,٠	٣,٩	١,٨	
٣,١	١,١	٠,١	٢,٨	٣,١	١,١	٠,١	١,٠	١,٢	٢,٩	٤,٠	٣,٣	٣,٥	١٢,٦	١,٠	
٥,٠	٤,٥	٣,٢	٥,٠	٥,٢	٢,٩	٤,٥	٨,٦	٧,٤	١١,٠	١٣,٧	١٠,١	١٩,٦	١٢,٠	٥,٨	
...	٢,٢	٣,١	٣,٠	١,٨	٣,٤	٣,١	١,٩	٢,٠	٢,٤-	٤,٩-	١٥,١	٥,١	
٢,٥	٤,٠	٢,٣	٢,٠	٤,٠	٤,٠	١,٢	٢,٧	٣,٥	٢,٩	٣,٧	٣,٨	٤,١	٦,١	٠,٤	
١٣,٧	١٦,٥	١٣,٦	١٣,٧	١٦,١	١٣,٥	١٦,٩	٢٦,٩	٣٦,٥	٣٥,٤	١٨,٣	١٣,٠	١١,٣	١٤,٣	٩,٤	
...	٤,٤	٢,٨	١٥,٢	٢,٦	
٣,٩	٤,٠	٤,١	٣,٥	٣,٩	٣,٧	٤,٩	٤,٩	٥,٨	٥,١	٣,٥	٣,٣	٣,٧	٤,٣	٢,٦	
٣,١	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,١	٣,٦	٤,١	٢,٣	١,١	٠,٧	٠,٩	٠,٩	١,٦	١٢,٣	٤,٥	
١٥,٠	٢٢,٠	١٨,٨	٩,٠	١٨,٠	٥,٠	٣٩,٤	٨,٢	١١,٠	٩,٩	١٩,٥	١١,٢	٣,٧	١٩,٠	١٠,٦	

أمريكا اللاتينية والكاريبي^٧
 أنتيغوا وبربودا
 الأرجنتين^٨
 جزر البهاما
 بربادوس
 بليز
 بوليفيا
 البرازيل
 شيلي
 كولومبيا
 كوستاريكا
 دومينيكا
 الجمهورية الدومينيكية
 إكوادور
 السلفادور
 غرينادا
 غواتيمالا
 هايتي
 هندوراس
 جامايكا
 المكسيك
 نيكاراغوا
 بنما
 باراغواي
 بيرو
 سانت كيتس ونيفس
 سانت لوسيا
 سانت فنسنت وجزر غرينادين
 سورينام
 ترينيداد وتوباغو
 أوروغواي
 فنزويلا
 منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
 وأفغانستان وباكستان
 أفغانستان
 الجزائر
 البحرين
 جيبوتي
 مصر
 إيران
 العراق
 الأردن
 الكويت
 لبنان
 ليبيا
 موريتانيا
 المغرب
 عمان
 باكستان
 قطر
 المملكة العربية السعودية
 السودان^٩
 سوريا^{١٠}
 تونس
 الإمارات العربية المتحدة
 الجمهورية اليمنية

الجدول ألف-٧ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تتمة)
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢		توقعات					متوسط									
توقعات		توقعات					متوسط									
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨		
١٠,٠	١٢,٨	٨,٢	٧,٩	١٠,٨	١١,٣	٧,٠	٦,٣	٦,٦	٩,٣	٩,٤	٨,٢	٩,٨	١٢,٩	١٠,٢		
٣٢,٠	٤٨,٠	١٤,٣	١٧,٨	٣٨,٣	٣٣,٧	١٠,٣	٧,٣	٨,٨	١٠,٣	١٣,٥	١٤,٥	١٣,٧	١٢,٥	٩٣,١		
٢,٣	٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٠,٦	٠,٣	١,١-	١,٠	٦,٧	٢,٧	٢,٢	٠,٩	٧,٤	٢,٩		
٣,٦	٣,٣	٣,١	٤,٥	٣,٥	٣,٢	٣,٠	٤,٤	٥,٩	٧,٥	٨,٥	٦,٩	٨,١	١٢,٦	٨,١		
٢,٠	١,٦	١,٣	٢,٠	٢,٠	١,٦	٠,٩	٠,٣-	٠,٥	٣,٨	٢,٨	٠,٦-	٠,٩	١٠,٧	٢,١		
٧,٦	١١,٦	٧,١	٥,٠	٩,٤	٦,٣	٥,٦	٤,٤	٧,٩	١٨,٢	٩,٦	٦,٥	١٠,٦	٢٤,٤	٨,٩		
١,٥	١,٠	٠,٥-	٢,٠	١,٣	٠,١	٠,١	٠,٢-	١,٥	٢,٥	٤,٥	٢,١	١,٠	٦,٨	٢,١		
١,٥	٢,٢	٢,٨	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٧	١,٩	٢,١	٢,٤	٢,٩	١,٣	٣,٠	٥,٣	٢,٢		
٣,٥	٤,٠	٤,٨	٣,٠	٣,٥	٤,٠	٤,٥	١١,٦	٦,٦	٥,٩	١,٢	١,٥	٢,٥	٩,٣	١,٨		
٣,٠	٥,٠	٠,٣-	٣,٠	٥,٢	٠,٠	٣,٧	١,٧	٠,٢	٧,٧	١,٩	٢,١-	١٠,١	٨,٣	١,٣		
١,٥	٦,٤	٣,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٠	١,٣	١,٦	٥,٩	٢,٢	٣,٩	٤,٨	٤,٨	٣,٦		
٣,٠	٢,٥	٠,٩	٣,٠	٢,٧	١,٧	١,٠	١,٢	٠,٩	٠,٩	١٤,٩	٢٣,٥	٤٦,١	١٨,٠	٧٩,٥		
٣,٥	٤,٦	٢,٢	٣,٦	٣,٧	٤,٠	٢,٠	٠,٩	٤,٦	٥,٠	١,٨	٥,٠	٤,٣	٦,٠	٢,٥		
١,٧	١,٢	١,٣	٢,٠	١,٥	١,٠	١,٢	٠,٤	٣,٦	١,٣	٤,٩	١,٤	١,٠	٦,٣	٢,٨		
١,٥	١,٤	١,٦	١,٨	١,٤	١,٥	١,٧	٤,٣	٣,٢	٣,٤	٤,٨	٥,٣	٥,٧	٤,٧	٥,٤		
٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٠	٦,٥	٦,٠	٣,٩	١١,٢	٣٣,٠	١٩,٩	١٥,٣		
٨,٠	٩,٧	١٠,٠	٨,٢	٨,٢	٧,٧	١٠,١	٧,٤	٨,١	٢٤,١	٣٣,٢	٨,١	٨,٥	٤٤,٤	٦,٦		
٢,٥	٢,٥	٠,١	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٠,١	٤,٥	٠,٥	٢,٧	١,٣	١,٤	١,٩	٥,٣	٠,٣		
٥,٢	١٠,٠	٦,٧	٥,٠	٧,٦	٨,٣	٦,٨	٦,٢	٥,٢	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٤,٦	٤,٥	٦,١		
٨,٠	١٣,٥	١٧,٧	٦,٠	١٠,٠	١٧,٠	١٧,٢	١٥,٥	١١,٧	٧,١	٧,٧	٦,٧	١٣,١	١٦,٥	١٧,٩		
٧,٥	٨,٨	٧,٣	٥,٠	٨,١	٨,٢	٨,٢	٩,٧	١١,٩	١٥,٢	٢١,٤	١٥,٥	٤,٧	١٨,٤	١٣,٧		
٢,٥	٢,٥	٢,٤	٣,٠	٢,٨	٢,٦	١,٥	١,٠-	٠,٨	٢,١	٥,١	١,١	١,٦-	١٠,٤	٢,٦		
٥,٥	٥,٦	٨,٠	٥,٠	٥,٥	٦,٢	٦,٦	٦,٩	٥,٧	٩,٤	١٤,٠	٤,٣	١٠,٦	١٥,١	٥,٩		
٦,٠	٨,٥	٦,٠	٥,٠	٨,٦	٥,٣	٤,٠	٥,٠	٥,٥	٥,٥	٦,٠	٣,٤	١٠,٧	٧,٢	٧,٢		
٨,٢	٨,٨	٨,٠	٧,٥	٨,٥	٨,٦	٧,٧	٩,٩	٧,٦	٦,٨	٨,٥	٧,٣	٧,٤	١٧,٥	...		
٧,١	٧,١	٧,٦	٥,٤	٦,٩	٦,٧	٧,٤	٦,١	٥,٨	٥,٧	٩,٥	٩,٢	٩,٠	٩,٣	١٠,٠		
١٠,٢	١٥,٢	٢٤,٩	٨,١	١٣,٩	١٩,٨	٢١,٩	٢٣,٨	٢٨,٣	٢١,٣	٧,٦	٧,٤	٨,٤	٨,٧	١٩,٥		
١,٥	١,٠	١,٠	٢,٥	١,٣	١,٠	١,٤	٠,٩	٠,٦-	٥,٣	٣,١	١,٣	٢,٢	٩,١	١,٧		
٢,٢	٢,٠	١,٣	٢,٦	٢,١	١,٥	١,٣	٣,٢	٣,٥	٣,٩	٦,٥	٢,٩	٢,٥	٩,٧	٦,١		
١٢,٢	٢٠,٠	١١,١	٥,٦	١٥,٥	١٦,٧	٢,٤	٢,٣	٤,٢	٢,١	١٠,٤	١٢,٧	٣,٣	١٠,٣	٩,٦		
٦,٠	٧,٣	٣,٧	٥,٧	٦,٠	٦,٦	٣,٤	٥,٣	٥,٦	٦,٧	٥,٠	٤,٩	٩,٥	٩,١	٧,٤		
٢,٢	١,٦	٢,٢	٢,٠	٢,٠	١,٦	١,٠	٠,٩-	٢,٣	٠,٥	٢,٩	٢,٨-	٤,٣	١١,٣	١,٨		
١٧,٠	١٨,٥	٩,٦	١٣,٤	١٧,١	١٥,٤	٩,٠	٨,٠	٨,٥	١٢,٢	١٠,٨	١٣,٧	١٢,٥	١١,٦	١١,٣		
٥,٠	٤,٧	٤,٥	٥,٠	٤,٩	٥,٣	٢,٥	١,٨	٤,٢	٦,٣	٥,٧	٢,٣	١٠,٣	١٥,٤	٥,٩		
٣,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٠	٣,٥	٣,٩	٥,٣	٧,٠	٨,١	١٠,٦	١٤,٣	١٣,٣	١٧,٠	٣٢,٠	١٦,٢		
١,٧	١,٤	٠,٤	١,٨	١,٨	١,٠	٠,١	١,١-	٠,٧	١,٤	٣,٤	١,٢	٢,٢-	٦,٣	١,٨		
٣,١	٠,٩	٣,٢	٣,٠	٢,٥	٠,٨-	٤,٠	١,٤	٤,٣	٧,١	٢,٦	٢,٤-	٣١,٨	٣٧,٠	٣,٢		
٩,٠	٩,٥	١٠,١	٦,٥	٩,٠	٩,٧	٩,٠	٨,٣	٩,٨	١٣,٨	١٨,٥	١٧,٨	٩,٢	١٤,٨	١١,٦		
٥,٥	٦,٧	٥,٢	٥,٥	٦,٠	٦,٤	٤,٦	٦,١	٥,٨	٥,٧	٥,٠	٤,٣	٧,١	١١,٥	٥,٤		
٣٨,١	٥٨٣,٩	١٠٩,٩	٢٠,٠	١١٠,٧	٤٧٦,٠	٥٢,٨	١,٧	٠,٠	٤٥,١		
٦,٦	٥,٥	٤,٩	٥,٨	٦,١	٧,٠	٥,٠	٥,٧	٥,٦	٨,٩	٦,١	٤,٥	٧,٤	١٢,٧	٧,٠		
٥,٠	٥,٠	٦,٨	٥,٠	٥,٠	٥,٢	٥,٦	٦,١	٧,٩	١٦,٠	١٢,٧	٧,٢	١٢,١	١٠,٣	٦,٣		
٢,٥	٢,٣	١,٨	٢,٠	٢,٥	٢,١	١,٨	٠,٢	١,٨	٢,٦	٣,٦	١,٤	٣,٧	٨,٧	١,٩		
٥,١	٥,٢	٨,٥	٥,٠	٥,١	٥,٥	٥,٥	٣,١	٥,٠	١٢,٩	١٥,١	٣,٨	١٢,٠	١٢,٠	٥,١		
٨,٧	٩,٥	٢١,١	٥,٠	٩,١	١٩,١	١٠,١	٧,٨	٧,٠	٦,٦	٨,٧	٨,٥	١٣,٤	١٢,٤	١٩,٧		
٦,٠	١,٢-	٢,٥-	٢,٠	٤,٦	١,٦-	٢,٤-	٠,٢-	١,٦	٣,٧	٣,٥	٣,٠	٦,٢	١٥٧,٠	١٨,٥-		

^١ يُشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية.

^٢ التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وبالنسبة لعدد من البلدان على أساس ربع سنوي.

^٣ بالنسبة لكثير من البلدان، يُقاس التضخم في السنوات السابقة على أساس مؤشر أسعار التجزئة. وتُستخدم عادة بيانات التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين بنطاق تغطية أوسع وأكثر حداثة بالنسبة للسنوات الأقرب.

^٤ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٥ تستبعد من البيانات كل من كيريبا وسيفاستوبول اعتباراً من عام ٢٠١٤.

^٦ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٧ ما عدا الأرجنتين وفنزويلا.

^٨ راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٩ يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

^{١٠} تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظراً لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^{١١} توقف تداول دولار زيمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩. وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات.

الجدول ألف-٨ الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة^١
(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات			متوسط						
٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٧-١٩٩٨
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية									
٢,٥-	٣,٣-	٢,٦-	٣,٢-	٣,٨-	٤,٤-	٦,٤-	٧,٤-	٨,٨-	٣,٢-
٠,١-	٠,٤-	٠,٧-	٠,٨-	١,٤-	١,٧-	١,٨-	٢,٢-	٢,٧-	٠,٩
٢,٥-	٣,١-	٣,٢-	٢,٨-	٣,٣-	٣,٩-	٥,٣-	٦,٥-	٧,٤-	٣,٧-
الولايات المتحدة									
٣,٧-	٣,٧-	٤,١-	٣,٥-	٤,٢-	٤,٤-	٧,٩-	٩,٦-	١٠,٩-	٣,١-
٠,١	٠,٠	٠,٥-	٠,٤-	١,٣-	١,٩-	٢,٢-	٣,١-	٣,٤-	٢,٠
٣,٧-	٣,٧-	٣,٩-	٣,٣-	٣,٩-	٤,٣-	٦,٤-	٨,٢-	٩,٦-	٣,٧-
٨٤,٤	٨٢,٣	٨٢,٢	٧٩,٨	٨٠,٣	٨٠,٨	٧٩,٤	٧٥,٩	٦٩,٤	٤١,٧
١٠٨,٣	١٠٨,٤	١٠٨,٢	١٠٥,٢	١٠٤,٦	١٠٤,٦	١٠٢,٥	٩٩,٠	٩٤,٧	٦٠,٧
منطقة اليورو									
٠,٦-	١,٧-	٢,٠-	٢,١-	٢,٦-	٣,٠-	٣,٧-	٤,٢-	٦,٢-	٢,٠-
٠,٢	٠,٨-	١,٢-	١,٨-	٢,٥-	٢,٧-	١,٩-	٠,٦-	١,٥-	٠,٥
٠,٦-	١,١-	١,٢-	٠,٩-	١,١-	١,٣-	٢,١-	٣,٨-	٤,٦-	٢,٤-
٦٢,٢	٦٧,٠	٦٧,٤	٦٧,٦	٦٨,٣	٦٧,٨	٦٥,٧	٦٥,٢	٥٧,٨	٤٧,٨
٨٤,٢	٩١,٠	٩١,٧	٩٢,٥	٩٤,٣	٩٣,٣	٩١,٣	٨٦,٧	٨٤,١	٦٨,١
ألمانيا									
٠,٦	٠,١	٠,١	٠,٧	٠,٣	٠,٢-	٠,٠	١,٠-	٤,٢-	٢,٣-
٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٣-	٠,٤	١,٠	١,٣-	٠,٢-
٠,٥	٠,٢-	٠,١-	٠,٧	٠,٦	٠,٠	٠,٢-	١,٣-	٢,٤-	٢,٤-
٣٦,٨	٤٣,٧	٤٥,٤	٤٧,٥	٥٠,١	٥٣,٤	٥٤,٤	٥٥,٢	٥٧,١	٤٤,٣
٥٦,٧	٦٥,٩	٦٨,٢	٧١,٠	٧٤,٥	٧٧,١	٧٩,٥	٧٨,٣	٨١,٠	٦١,٩
فرنسا									
١,٠-	٣,٠-	٣,٣-	٣,٥-	٤,٠-	٤,٠-	٤,٨-	٥,١-	٦,٨-	٢,٥-
٠,٢	١,٥-	١,٨-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٣-	١,٧-	٠,٩-	١,٩-	٠,٣
١,١-	١,٩-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٦-	٣,٦-	٤,٥-	٥,٦-	٢,٨-
٨٥,٨	٨٩,٨	٨٩,٢	٨٨,٢	٨٧,٤	٨٤,٤	٨١,٦	٧٦,٤	٧٣,٧	٥٣,٨
٩٣,٨	٩٧,٨	٩٧,١	٩٦,١	٩٥,٣	٩٢,٤	٨٩,٦	٨٥,٢	٨١,٧	٦٢,٤
إيطاليا									
٠,٠	٢,٢-	٢,٥-	٢,٦-	٣,٠-	٢,٩-	٢,٩-	٣,٥-	٤,٢-	٢,٩-
٠,٠	١,٧-	٢,٥-	٣,٣-	٤,١-	٤,١-	٢,٨-	٠,٥-	١,٣-	٠,٢-
٠,٠	١,١-	١,٢-	٠,٨-	١,١-	٠,٦-	١,٦-	٣,٩-	٣,٧-	٣,٥-
١٠٦,٧	١١٣,٩	١١٣,٨	١١٣,٣	١١٢,٥	١٠٩,٩	١٠٥,٠	١٠٠,٤	٩٨,٣	٩٠,٠
١٢٥,٠	١٣٣,٤	١٣٣,٢	١٣٢,٧	١٣٢,٥	١٢٩,٠	١٢٣,٣	١١٦,٥	١١٥,٤	١٠٣,٧
اليابان									
٣,١-	٥,١-	٥,٢-	٥,٢-	٦,٢-	٨,٦-	٨,٨-	٩,٨-	٩,٣-	٥,٨-
١,٢-	١,٣-	١,٥-	١,٥-	١,٥-	١,١-	٢,٠-	٣,٤-	٢,٧-	٠,٧-
٢,٩-	٤,٨-	٤,٩-	٤,٨-	٥,٨-	٨,٣-	٧,٩-	٨,٤-	٧,٩-	٥,٦-
١٣١,٥	١٣٠,٧	١٢٧,٩	١٢٥,٣	١٢٦,٢	١٢٤,٢	١٢٩,٠	١٢٧,٢	١١٣,١	٧٠,٠
٢٥٣,٩	٢٥٣,٠	٢٥٠,٤	٢٤٨,٠	٢٤٩,١	٢٤٤,٥	٢٣٨,٠	٢٣١,٦	٢١٥,٨	١٦٢,٤
المملكة المتحدة									
٠,٧-	٢,٧-	٣,٣-	٤,٢-	٥,٦-	٥,٧-	٧,٧-	٧,٦-	٩,٥-	١,٦-
٠,٠	٠,٤-	٠,١-	٠,٢-	٠,٧-	١,٧-	٢,٣-	٢,٠-	٢,٥-	١,٠
٠,٧-	٢,٥-	٣,٢-	٤,٠-	٤,٩-	٤,٢-	٦,٠-	٦,٠-	٧,٤-	٢,٢-
٧٣,٦	٨٠,٣	٨٠,٥	٨٠,٤	٧٩,٥	٧٧,٦	٧٦,٢	٧٢,٩	٦٨,٥	٣٤,١
٨٢,١	٨٨,٨	٨٩,٠	٨٩,٠	٨٧,٩	٨٦,٠	٨٤,٨	٨١,٣	٧٥,٧	٣٨,٤
كندا									
٠,٩-	٢,٣-	٢,٥-	١,٣-	٠,٥-	١,٩-	٢,٥-	٣,٣-	٤,٧-	١,١
٠,١-	٠,٦-	١,١-	٠,٩-	٠,٤-	٠,٩-	١,٣-	١,١-	٢,٤-	١,٣
٠,٨-	١,٩-	١,٩-	٠,٨-	٠,٥-	١,٤-	١,٨-	٢,٧-	٣,٤-	٠,٤
١٧,٢	٢٥,٣	٢٦,٩	٢٦,٣	٢٨,١	٢٩,٤	٢٨,٢	٢٧,١	٢٦,٨	٣٨,٢
٨٢,٢	٩٠,٥	٩٢,١	٩١,٥	٨٦,٢	٨٦,١	٨٤,٨	٨١,٥	٨١,١	٧٨,١

ملحوظة: يتناول الإطار ألف-١ في الملحق الإحصائي مناقشة المنهجية المتبعة في كل بلد والاقتراضات المعنية بكل على حدة. وتُحسب عناصر المجموعات القطرية من أجل بيانات المالية العامة كمجموع القيم بالدولار الأمريكي للبلدان المنفردة ذات الصلة.

^١ تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة دائما فيما بين البلدان المختلفة. ويتم تعديل مستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغ من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي، أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) لاستبعاد التزامات معاشات التقاعد غير الممولة لنظم المزايا التقاعدية المحددة لموظفي الحكومة. وتبدأ بيانات المالية العامة للاقتصادات المتقدمة الرئيسية المجموعة والولايات المتحدة في ٢٠٠١، وبالتالي فإن متوسط الاقتصادات المجموعة والولايات المتحدة هو عن الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي الممكن.

^٣ تم تعديل الأرقام المبلغ من قبل الهيئات الإحصائية الوطنية لاستبعاد البنود المتعلقة بالنظام المحاسبي على أساس الاستحقاق لنظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.

^٤ لا يشمل الإجراءات المتخذة لمرة واحدة استنادا إلى البيانات المتاحة من السلطات، وفي حالة عدم توافر هذه البيانات، يتم الاستناد إلى مقبوضات بيع الأصول.

^٥ تشمل حصص الملكية، على أساس غير موحد.

الجدول ألف-٩ موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات										
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠١٧-٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨	
تجارة السلع والخدمات												
التجارة العالمية^١												
٣,٨	٢,٣	٢,٦	٣,٨	٣,٥	٢,٨	٧,٠	١٢,٤	١٠,٥-	٢,٩	٢,٩	٦,٨	الحجم
٢,٥	٢,٨-	١٣,٢-	١,٨-	٠,٦-	١,٧-	١١,١	٥,٦	١٠,٤-	١١,٥	٠,٣-	٢,٧	مخفض الأسعار
٢,٢	٢,٨-	٥,٧-	١,٧-	٠,١	١,٣	٧,٤	٦,٧	٨,٣-	٨,١	٠,٦	١,٦	بالدولار الأمريكي
بوحديات حقوق السحب الخاصة												
حجم التجارة												
الصادرات												
٣,٥	١,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٢	٢,٣	٥,٩	١٢,٠	١١,١-	١,٩	٢,٥	٥,٨	الاقتصادات المتقدمة
٣,٦	٢,٩	١,٣	٣,٥	٤,٥	٣,٨	٩,٠	١٣,٦	٨,٣-	٤,٨	٣,٧	٨,٨	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
الواردات												
٣,٩	٢,٤	٤,٢	٣,٨	٢,٣	١,٢	٥,١	١١,٤	١١,٦-	٠,٤	٢,١	٦,٢	الاقتصادات المتقدمة
٤,١	٢,٣	٠,٦-	٤,٥	٥,٣	٥,٥	١١,٠	١٤,٠	٨,٨-	٩,٥	٤,٥	٨,٩	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
معدلات التبادل التجاري												
٠,١	٠,٩	١,٨	٠,٣	٠,٨	٠,٧-	١,٥-	١,٠-	٢,٦	٢,٢-	٠,١	٠,٢-	الاقتصادات المتقدمة
٠,١-	١,٠-	٤,١-	٠,٥-	٠,١-	٠,٦	٣,٣	١,٩	٥,٠-	٣,٨	٠,١-	١,٧	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
تجارة السلع												
التجارة العالمية^١												
٣,٨	٢,٣	٢,٤	٣,٢	٣,٢	٢,٥	٦,٩	١٤,٣	١١,٥-	٢,٥	٢,٨	٦,٩	الحجم
٢,٦	٣,٧-	١٤,٤-	٢,٥-	١,١-	١,٨-	١٢,٥	٦,٦	١١,٨-	١٢,٤	٠,٥-	٢,٦	مخفض الأسعار
٢,٣	٣,٦-	٧,١-	٢,٤-	٠,٤-	١,٢	٨,٧	٧,٧	٩,٧-	٨,٩	٠,٤	١,٥	بالدولار الأمريكي
بوحديات حقوق السحب الخاصة												
أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي^٢												
١,٤	٢,١-	٢,٩-	١,٠-	١,٥-	٠,٩	٦,٤	٢,٦	٥,٣-	٦,٢	٠,٤	١,٥	المصنوعات
١٧,٩	١٥,٤-	٤٧,٢-	٧,٥-	٠,٩-	١,٠	٣١,٦	٢٧,٩	٣٦,٣-	٣٦,٤	٣,٣-	١٤,٠	النفط
٠,٩	٢,٧-	١٧,٥-	٤,٠-	١,٤-	١٠,٠-	١٨,٠	٢٦,٦	١٦,٠-	٧,٩	٠,٧-	٣,٩	السلع الأولية غير الوقود
٠,٣-	١,٩	١٧,١-	٤,١-	٠,٧	٢,٤-	٢٠,٢	١٢,١	١٥,٢-	٢٤,٣	١,٢	٢,١	المواد الغذائية
٣,٧	٣,٣-	٣,١-	٢٠,٧	١١,٩-	١٨,٦-	١٦,٦	١٤,١	١,٦	٢٣,٣	٣,٤	٠,٦-	المشروبات
١,٩	٧,٦-	١٣,٥-	١,٩	١,٦	١٢,٧-	٢٢,٧	٣٣,٢	١٧,١-	٠,٧-	٠,١-	٠,٢	المواد الخام الزراعية
١,٧	٧,٥-	٢٣,١-	١٠,٣-	٤,٣-	١٦,٨-	١٣,٥	٤٨,٢	١٩,٢-	٧,٨-	٤,٣-	١٠,٤	المعادن
أسعار التجارة العالمية بوحديات حقوق السحب الخاصة^٢												
١,١	٢,٠-	٥,٤	٠,٩-	٠,٧-	٤,٠	٢,٨	٣,٧	٣,٠-	٢,٩	١,٣	٠,٤	المصنوعات
١٧,٥	١٥,٤-	٤٢,٧-	٧,٥-	٠,١-	٤,١	٢٧,٢	٢٩,٣	٣٤,٨-	٣٢,٢	٢,٥-	١٢,٧	النفط
٠,٥	٢,٧-	١٠,٤-	٣,٩-	٠,٦-	٧,٣-	١٤,٠	٢٨,٠	١٣,٩-	٤,٦	٠,٢	٢,٨	السلع الأولية غير الوقود
٠,٦-	٢,٠	١٠,٠-	٤,١-	١,٥	٠,٦	١٦,١	١٣,٣	١٣,١-	٢٠,٥	٢,١	١,٠	المواد الغذائية
٣,٣	٣,٣-	٥,٢	٢٠,٨	١١,٢-	١٦,١-	١٢,٧	١٥,٣	٤,١	١٩,٥	٤,٣	١,٦-	المشروبات
١,٦	٧,٥-	٦,١-	٢,٠	٢,٤	١٠,٠-	١٨,٦	٣٤,٦	١٥,١-	٣,٨-	٠,٨	٠,٨-	المواد الخام الزراعية
١,٤	٧,٥-	١٦,٦-	١٠,٢-	٣,٥-	١٤,٣-	٩,٧	٤٩,٨	١٧,٢-	١٠,٧-	٣,٤-	٩,٣	المعادن
أسعار التجارة العالمية باليورو^٢												
٠,٤	٢,٧-	١٦,٣	١,٠-	٤,٧-	٩,٢	١,٤	٧,٧	٠,١	١,١-	٢,٤	٠,٥-	المصنوعات
١٦,٨	١٦,٠-	٣٦,٨-	٧,٦-	٤,١-	٩,٣	٢٥,٥	٣٤,٣	٣٢,٧-	٢٧,١	١,٤-	١١,٨	النفط
٠,١-	٣,٤-	١,٢-	٤,٠-	٤,٥-	٣,٦-	١٢,٥	٣٢,٩	١١,٢-	٠,٥	١,٣	١,٩	السلع الأولية غير الوقود
١,٢-	١,٣	٠,٧-	٤,٢-	٢,٥-	٥,٦	١٤,٦	١٧,٧	١٠,٤-	١٥,٨	٣,٢	٠,٢	المواد الغذائية
٢,٧	٣,٩-	١٦,١	٢٠,٧	١٤,٧-	١١,٩-	١١,٢	١٩,٨	٧,٣	١٤,٨	٥,٥	٢,٤-	المشروبات
٠,٩	٨,٢-	٣,٦	١,٨	١,٦-	٥,٥-	١٧,٠	٣٩,٨	١٢,٥-	٧,٥-	١,٩	١,٧-	المواد الخام الزراعية
٠,٨	٨,١-	٧,٩-	١٠,٣-	٧,٣-	١٠,٠-	٨,٣	٥٥,٥	١٤,٦-	١٤,١-	٢,٤-	٨,٤	المعادن

جدول ألف-٩ موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)

(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠١٧-٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨
تجارة السلع											
حجم التجارة											
الصادرات											
٣,٥	١,٧	٣,٤	٣,٤	٢,٦	١,٩	٦,٠	١٤,٧	١٣,٠-	١,٦	٢,٤	٥,٩
الاقتصادات المتقدمة											
٣,٤	٣,٠	١,١	٢,٨	٤,٣	٤,٢	٨,١	١٥,٠	٨,٨-	٤,١	٣,٦	٩,١
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية											
٢,٢	٢,٧	١,٧	٠,٢-	١,٣	٣,٧	٧,٧	٥,٥	٧,٩-	٤,٢	٢,٠	٥,٢
مصدرة للوقود											
٣,٧	٣,١	٠,٩	٤,١	٥,٨	٤,٤	٨,٣	١٨,٩	٩,٣-	٤,١	٤,٢	١٠,٦
مصدرة لغير الوقود											
الواردات											
٤,١	٢,٤	٣,٩	٣,٥	١,٩	٠,٤	٥,٣	١٣,٠	١٢,٨-	٠,٣-	٢,٠	٦,٣
الاقتصادات المتقدمة											
٣,٩	٢,٥	٠,٢-	٢,٨	٥,٠	٥,٣	١٠,٣	١٥,١	٩,٠-	٨,٩	٤,٣	٨,٩
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية											
٤,٤	٢,٦-	٨,١-	١,٥	٤,٨	٩,٩	٨,٦	٦,٥	١٣,٠-	١٤,٣	٢,٣	٩,٦
مصدرة للوقود											
٣,٨	٣,٦	١,٧	٣,١	٥,٠	٤,٣	١٠,٧	١٧,٤	٨,١-	٧,٤	٤,٧	٨,٨
مصدرة لغير الوقود											
مخفضات الأسعار بوحدات حقوق السحب الخاصة											
الصادرات											
٢,٠	٢,٠-	٦,٤-	١,٩-	٠,٥	٠,٣-	٦,٤	٤,٤	٧,٤-	٥,٨	٠,٠	٠,٨
الاقتصادات المتقدمة											
٣,٠	٥,٧-	٨,٨-	٣,٢-	٠,٩-	٣,٨	١٢,٤	١٢,٩	١٢,٨-	١٤,٦	١,٠	٤,٠
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية											
١٠,١	١١,١-	٢٨,٦-	٧,٠-	١,٩-	٣,٦	٢٣,٠	٢٢,٥	٢٤,٦-	٢٤,٧	٠,٧-	٩,١
مصدرة للوقود											
١,١	٤,١-	٠,٩-	١,٦-	٠,٥-	٢,٤	٨,١	٨,٩	٦,٩-	١٠,١	١,٥	٢,٠
مصدرة لغير الوقود											
الواردات											
١,٨	٣,٢-	٨,٠-	٢,٠-	٠,٤-	١,٠	٨,٦	٦,٤	١٠,٧-	٨,٦	٠,٠	١,١
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٩	٤,٧-	٤,٩-	٢,٩-	٠,٩-	٢,٢	٩,٠	١١,١	٨,٤-	١٠,٠	١,١	٢,٤
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية											
١,٨	٢,٨-	١,٩-	٢,٨-	١,٢-	١,٩	٩,٩	٩,٣	٥,٥-	٨,٤	١,٦	٢,٠
مصدرة للوقود											
٣,١	٥,٢-	٥,٧-	٢,٩-	٠,٩-	٢,٣	٨,٨	١١,٥	٩,١-	١٠,٥	١,٠	٢,٤
مصدرة لغير الوقود											
معدلات التبادل التجاري											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٢	١,٢	١,٨	٠,١	٠,٨	١,٣-	٢,٠-	١,٨-	٣,٧	٢,٦-	٠,٠	٠,٣-
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية											
٠,١	١,٠-	٤,٠-	٠,٣-	٠,٠	٠,٦	٣,١	١,٦	٤,٨-	٤,١	٠,١-	١,٦
المجموعات الإقليمية											
كومنولث الدول المستقلة ^٢											
٦,٥	٧,٤-	٢٠,١-	٠,٥-	١,٣-	١,٩	٦,٧	١١,٧	١٦,٧-	١٥,٥	١,٠-	٥,٣
آسيا الصاعدة والنامية											
٢,٤-	١,٥	٩,١	٢,٦	١,١	١,٢	٢,٥-	٦,٥-	٣,٣	١,٤-	٠,٥	١,٨-
أوروبا الصاعدة والنامية											
٣,٢-	٠,٥	٢,٤	١,٠	١,٩	١,١-	١,٨-	٣,٩-	٣,٤	٠,٥-	٠,٢-	٠,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
٠,٣-	١,٢-	١٠,٠-	٢,٧-	١,٥-	١,٣-	٥,٤	٨,٥	٤,٨-	٤,٧	٠,٥-	٢,٨
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان											
٧,٢	٦,٣-	٢٥,٧-	٤,٨-	٠,٧-	٠,٣	١٢,٩	٨,٣	١٧,٦-	١١,٤	٢,٣-	٦,١
وباكستان											
٧,٢	٧,٠-	٢٦,٥-	٤,٩-	٠,٧-	٠,٩	١٣,٠	٨,٢	١٨,٠-	١٢,٠	٢,٤-	٦,٤
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا											
٣,٦	٢,١-	١٤,٧-	٣,٦-	٠,٨-	١,٣-	١١,٠	١٢,٥	١٠,٤-	٨,٩	٠,١-	٣,٠
إفريقيا جنوب الصحراء											
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود											
٨,١	٨,٦-	٢٧,٢-	٤,٣-	٠,٧-	١,٦	١١,٩	١٢,١	٢٠,٢-	١٥,٠	٢,٣-	٦,٩
غير الوقود											
٢,٠-	١,١	٥,١	١,٤	٠,٤	٠,١	٠,٧-	٢,٤-	٢,٤	٠,٤-	٠,٥	٠,٤-
للتذكرة											
الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية											
السلع والخدمات											
٢٢,٠٨٣	٢٠,٨٠٠	٢٠,٩٢٠	٢٣,٥٧٤	٢٣,١٥٤	٢٢,٤٤٢	٢٢,٢١٠	١٨,٦٦٨	١٥,٧٢٢	١٩,٥٨٥	٢٠,٩١٦	١٠,١٧٢
السلع											
١٦,٩٤٣	١٥,٩٣٧	١٦,١٦٦	١٨,٥٥١	١٨,٤٥٨	١٨,٠٣١	١٧,٨٩٦	١٤,٨٩١	١٢,٢٢٢	١٥,٦٦٩	١٦,٤٧٦	٨,٠٨٤
متوسط سعر النفط ^٤											
١٧,٩	١٥,٤-	٤٧,٢-	٧,٥-	٠,٩-	١,٠	٣١,٦	٢٧,٩	٣٦,٣-	٣٦,٤	٣,٣-	١٤,٠
بالدولار الأمريكي للبرميل											
٥٠,٦٤	٤٢,٩٦	٥٠,٧٩	٩٦,٣٥	١٠٤,٠٧	١٠٥,٠١	١٠٤,٠١	٧٩,٠٣	٦١,٧٨	٩٧,٠٤	٧٩,١٦	٣٦,٤٠
قيمة وحدة الصادرات من المصنوعات ^٥											
١,٤	٢,١-	٢,٩-	١,٠-	١,٥-	٠,٩	٦,٤	٢,٦	٥,٣-	٦,٢	٠,٤	١,٥

^١ متوسط التغير السنوي للصادرات والواردات العالمية كنسبة مئوية.
^٢ كما هي ممتلئة، على التوالي، بمؤشر قيمة وحدة الصادرات لمصنوعات الاقتصادات المتقدمة، وتشكل ٨٣٪ من الأوزان الترجيحية لتجارة الاقتصادات المتقدمة (صادرات السلع)، ومتوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحاً بحصصها من صادرات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤.
^٣ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.
^٤ التغير ٪ في متوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.
^٥ التغير ٪ للمصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات											
٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٢١٩,٢	٢٨٢,٦	٣١٧,٥	٢٨٦,٩	٢٢٥,٠	٢٢٠,٩	٥,٩	٤٩,٠-	٠,٨	٨٧,٩-	٥٨٦,٥-	الاقتصادات المتقدمة
٦١٢,٤-	٥١٨,٥-	٤٦٩,٤-	٤٦٣,٠-	٣٩٢,١-	٣٦٦,٤-	٤٤٦,٥-	٤٦٠,٤-	٤٤٢,٠-	٣٨٤,٠-	٦٩٠,٨-	الولايات المتحدة
٣٩٤,٣	٣٨٢,٥	٤٠٣,٠	٣٦٥,٧	٣٣٤,٠	٢٨٥,٨	١٦٥,٢	٥٥,٦	٤٧,٩	٢٤,١	١٥٥,٦-	منطقة اليورو
٢٩٧,١	٢٩١,٧	٣٠١,٤	٢٨٤,٢	٢٨٢,٩	٢٥٢,٩	٢٤٨,٩	٢٢٩,٠	١٩٢,٣	١٩٦,٧	٢١٠,٩	ألمانيا
١٠,٠	٩,٧-	١١,٥-	٤,٨-	٣٠,٣-	٢٤,٦-	٣٢,٧-	٢٨,٣-	٢٢,٢-	٢٢,٥-	٢٧,٦-	فرنسا
١٨,٣	٣٥,٥	٤٠,٢	٣٩,٩	٤١,١	٢٠,٢	٧,٥-	٦٨,٦-	٧٢,٧-	٤٢,٥-	٦٨,٨-	إيطاليا
٢٧,٦	٢٢,٥	٢٤,٣	١٦,٧	١٣,٦	٢٠,٧	٣,١-	٤٧,٤-	٥٦,٢-	٦٤,٣-	١٥٢,٠-	إسبانيا
١٨٥,٠	١٧١,٠	١٧٦,١	١٣٥,٦	٣٦,٥	٤٥,٩	٥٩,٧	١٢٩,٨	٢٢١,٠	١٤٥,٣	١٤٢,٦	اليابان
١١٥,٤-	١١٢,٣-	١٥٧,٣-	١٥٣,٣-	١٤٠,٠-	١١٩,٦-	٩٧,٤-	٤٦,٦-	٦٦,٦-	٧٠,١-	١٠١,٩-	المملكة المتحدة
٤٨,٨-	٥٠,١-	٥٦,٧-	٤٩,٠-	٤٠,٦-	٥٧,٩-	٦٥,٧-	٤٩,٦-	٥٨,٢-	٤٠,٤-	١,٥	كندا
٣٣٨,٧	٣٤١,٧	٣٥٥,٨	٣٧٢,٧	٣٦٤,١	٣٥١,٠	٢٧٦,٩	٢٦٧,٣	٢٨٤,٩	٢١٠,١	١٦٥,٣	اقتصادات أخرى متقدمة ^١
٢٥٣,٣-	١٣٨,٣-	٧٨,٩-	٣٩,٥-	١٩٤,٨	١٨٨,٥	٣٦٠,٧	٣٧٤,٩	٢٧٧,٥	٢٣٧,٧	٦٧٣,٩	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
٨٨,١	٣٦,١	٢٢,٢	٥٥,٠	٥٦,١	١٨,٤	٦٧,٥	١٠٨,٤	٦٩,٤	٤٣,٠	١٠٨,٤	كومنولث الدول المستقلة ^٢
٧٩,٩	٥٠,٠	٣٨,٦	٦٩,٠	٥٧,٥	٣٣,٤	٧١,٣	٩٧,٣	٦٧,٥	٥٠,٤	١٠٣,٩	روسيا
٨,٢	١٣,٩-	١٦,٣-	١٤,٠-	١,٥-	١٥,٠-	٣,٧-	١١,١	١,٩	٧,٤-	٤,٤	ما عدا روسيا
٢٥,٧	١٤٩,٩	٢٥٣,٥	٣٣٣,١	٢٧٠,٦	٩٩,٢	١٢١,٨	٩٧,١	٢٣١,٩	٢٧٢,٩	٤٢٤,٤	آسيا الصاعدة والنامية
١٣٨,٣	٢٠٠,٥	٢٧٠,٩	٣٣٠,٦	٢٧٧,٤	١٤٨,٢	٢١٥,٤	١٣٦,١	٢٣٧,٨	٢٤٣,٣	٤٢٠,٦	الصين
٧٩,٤-	٤٩,٢-	٣٢,٠-	٢٢,١-	٢٦,٨-	٣٢,٣-	٨٧,٨-	٧٨,٢-	٤٨,١-	٣٨,٤-	٢٧,٩-	الهند
٩,٨-	١٧,٣	٢٦,٤	٣١,٥	٢٣,٠	٣,٩-	٦,٥	٤٨,٩	٤٣,٩	٦٤,٦	٢٩,٩	آسيان-٣ ^٣
٨٤,٠-	٥٢,٧-	٣٣,٨-	٣١,٩-	٥٨,٩-	٧٢,٣-	٨٢,٠-	١١٩,٧-	٨٦,٩-	٥٢,٩-	١٤٨,٩-	أوروبا الصاعدة والنامية
١٥٣,٢-	١٢٥,٤-	١١٤,٠-	١٨٢,١-	١٨٧,٦-	١٦٥,٨-	١٣٧,١-	١١٥,٠-	٩٦,٦-	٣٣,٤-	٤٢,٠-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢٥,٨-	٢٥,٩-	١٤,١-	٥٨,٩-	١٠٤,٢-	٧٤,٨-	٧٤,٢-	٧٧,٠-	٧٥,٨-	٢٦,٣-	٣٠,٦-	البرازيل
٣٨,٣-	٣١,٠-	٢٩,٠-	٣٢,٧-	٢٦,٢-	٣١,٠-	١٧,٠-	١٤,٠-	٥,٢-	٨,٧-	٢٠,٤-	المكسيك
٤٥,٤-	٨٨,٨-	١٤٤,٠-	١٢٥,٤-	١٧٦,٣	٣٤٢,٤	٤١٤,١	٤١١,٣	١٦٨,٧	٣٧,٥	٣٢٨,٥	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٨٤,٥-	٥٧,٤-	٦٢,٨-	٨٨,٢-	٦١,٧-	٣٣,٥-	٢٣,٧-	٧,٢-	٨,٨-	٢٨,٤-	٣,٥	إفريقيا جنوب الصحراء
١٢,٢-	٩,٢-	٩,٤-	١٣,٧-	١٨,٦-	٢١,٦-	٢٠,٣-	٩,٢-	٥,٦-	٨,١-	١٥,٩-	جنوب إفريقيا
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٧٤,٨	٢٩,٩-	١١٠,٢-	٩٦,٧-	٢٧٣,٩	٤٥٨,٢	٥٨٩,٦	٦١٣,٣	٣٠٤,٦	١٣٢,٤	٥٨٠,٨	الوقود
٣٢٨,١-	١٠٨,٤-	٣١,٣	٥٧,٢	٧٩,٠-	٢٦٩,٨-	٢٢٨,٩-	٢٣٨,٥-	٢٥,٣-	١٠٦,٩	٩٣,٨	غير الوقود
٧٧,٢-	٤٩,٨-	٤٢,٨-	٥٢,١-	٤٤,٣-	٦٧,٤-	٥٧,٢-	٢٦,٨-	١١,٧-	٤,٨-	٢٠,٧-	منها: منتجات أولية
٤٢٩,٢-	٣١٣,٥-	٢٥٧,٣-	٣١٢,٤-	٣٦٩,٤-	٣٨٨,٩-	٤١٥,٥-	٣٧٠,٠-	٢٧٣,٥-	١٧٩,١-	٣١٨,٥-	حسب مصدر التمويل الخارجي
											اقتصادات المركز والمدن الصافي
											اقتصادات المركز والمدن الصافي
											حسب تجربة خدمة الدين
٣١,٠-	٣١,٦-	٣٧,٢-	٣١,٥-	٢٣,٢-	٣٩,١-	٣٩,٣-	٢٥,٥-	١٥,٦-	٢١,٧-	٢٠,٤-	اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥
											للتذكرة
٣٤,١-	١٤٤,٣	٢٣٨,٦	٢٤٧,٤	٤١٩,٩	٤٠٩,٤	٣٦٦,٦	٣٢٥,٩	٢٧٨,٣	١٤٩,٨	٨٧,٤	العالم
٣٧٨,٤	٣٨٥,٥	٣٦٤,٧	٣٤٤,٣	٣٠٢,٤	٢٩٩,٥	٢٠٢,١	٧٤,١	٠,٥-	٢١,٥-	٢٤٩,٨-	الاتحاد الأوروبي
١٠٣,٧-	٦٧,٧-	٦٧,٤-	٨٢,٦-	٤٩,٠-	٣٩,٥-	٣٣,٧-	٢٨,٢-	١٩,٢-	٢٤,٨-	١٠,٥-	البلدان النامية منخفضة الدخل
٤٠,٨-	٨٤,٣-	١٤٢,٣-	١٢٢,٧-	١٧٨,٩	٣٤٣,٢	٤١٧,٦	٤١٠,٠	١٧١,٥	٤٥,٢	٣٤٢,١	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري (تابع)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦									
٠,٤	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٣-	١,٣-	الاقتصادات المتقدمة
٢,٧-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٦-	٢,٣-	٢,٢-	٢,٨-	٣,٠-	٣,٠-	٢,٧-	٤,٧-	الولايات المتحدة
٢,٨	٣,١	٣,٤	٣,٢	٢,٥	٢,٢	١,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٢	١,١-	منطقة اليورو
٧,٢	٨,١	٨,٦	٨,٤	٧,٣	٦,٧	٧,٠	٦,١	٥,٦	٥,٧	٥,٦	ألمانيا
٠,٣	٠,٤-	٠,٥-	٠,٢-	١,١-	٠,٩-	١,٢-	١,٠-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٩-	فرنسا
٠,٩	١,٩	٢,٢	٢,٢	١,٩	٠,٩	٠,٤-	٣,٠-	٣,٤-	١,٩-	٢,٩-	إيطاليا
١,٨	١,٧	١,٩	١,٤	١,٠	١,٥	٠,٢-	٣,٢-	٣,٩-	٤,٣-	٩,٣-	إسبانيا
٣,٣	٣,٣	٣,٧	٣,٣	٠,٨	٠,٩	١,٠	٢,٢	٤,٠	٢,٩	٢,٩	اليابان
٣,٨-	٤,٣-	٥,٩-	٥,٤-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٧-	١,٨-	٢,٧-	٣,٠-	٣,٥-	المملكة المتحدة
٢,٥-	٣,١-	٣,٧-	٣,٢-	٢,٣-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٨-	٣,٦-	٢,٩-	٠,١	كندا
٤,٣	٥,١	٥,٦	٥,٩	٥,٣	٥,٢	٤,٢	٤,١	٥,٠	٤,٢	٣,١	اقتصادات أخرى متقدمة ^١
٠,٦-	٠,٤-	٠,٣-	٠,١-	٠,٦	٠,٦	١,٣	١,٤	١,٢	١,٣	٣,٤	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
٣,٦	١,٩	١,٣	٣,٠	٢,١	٠,٦	٢,٤	٤,١	٣,٣	٢,٥	٤,٧	كومنولث الدول المستقلة ^٢
٤,٥	٣,٥	٣,٠	٥,٢	٢,٨	١,٥	٣,٣	٤,٨	٤,١	٣,٨	٥,٨	روسيا
١,٣	٢,٩-	٣,٧-	٢,٦-	٠,٢-	٢,١-	٠,٦-	١,٨	٠,٤	١,٨-	٠,٩	ما عدا روسيا
٠,١	٠,٨	١,٦	٢,١	١,٨	٠,٧	١,٠	٠,٨	٢,٤	٣,٤	٥,٧	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٨	١,٦	٢,٤	٣,٠	٢,٦	١,٥	٢,٥	١,٨	٣,٩	٤,٧	٩,١	الصين
٢,٢-	٢,٠-	١,٤-	١,١-	١,٣-	١,٧-	٤,٨-	٤,٣-	٢,٨-	٢,٨-	٢,٣-	الهند
٠,٣-	٠,٧	١,٢	١,٥	١,١	٠,٢-	٠,٣	٢,٥	٢,٦	٤,٨	٢,٢	آسيان-٥ ^٣
٣,٨-	٣,٠-	٢,٠-	١,٩-	٣,١-	٣,٨-	٤,٦-	٦,٥-	٥,١-	٣,٥-	٨,٠-	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٢-	٢,٣-	٢,٣-	٣,٦-	٣,٢-	٢,٨-	٢,٣-	٢,٠-	١,٩-	٠,٨-	١,٠-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,١-	١,٣-	٠,٨-	٣,٣-	٤,٣-	٣,٠-	٣,٠-	٢,٩-	٣,٤-	١,٦-	١,٨-	البرازيل
٢,٧-	٢,٨-	٢,٧-	٢,٩-	٢,٠-	٢,٥-	١,٤-	١,٢-	٠,٥-	١,٠-	١,٩-	المكسيك
١,٠-	٢,٦-	٤,٦-	٤,٠-	٥,١	١٠,١	١٢,٥	١٢,٧	٦,١	١,٦	١٢,٤	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان
٤,٦-	٣,٩-	٤,٥-	٥,٩-	٣,٧-	٢,١-	١,٥-	٠,٥-	٠,٧-	٢,٦-	٠,٢	وباكستان
٣,٦-	٣,٢-	٣,٣-	٤,٣-	٥,٣-	٥,٩-	٥,١-	٢,٢-	١,٥-	٢,٧-	٥,٥-	إفريقيا جنوب الصحراء
											جنوب إفريقيا
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
١,١	٠,٦-	٢,٢-	١,٩-	٤,٢	٦,٩	٩,٠	٩,٩	٦,٠	٣,٢	١١,٤	الوقود
٠,٩-	٠,٤-	٠,١	٠,٢	٠,٣-	١,٢-	١,١-	١,٢-	٠,١-	٠,٧	٠,٦	غير الوقود
٣,٤-	٣,٠-	٢,٨-	٣,٢-	٢,٧-	٤,٠-	٣,٥-	١,٧-	٠,٩-	٠,٤-	١,٩-	منها: منتجات أولية
٢,٤-	٢,٣-	٢,٠-	٢,٥-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٢-	٢,٩-	٢,٤-	١,٩-	٣,٢-	حسب مصدر التمويل الخارجي
											اقتصادات المركز المدين الصافي
											اقتصادات المركز المدين الصافي
											حسب تجربة خدمة الدين
٣,٢-	٤,٥-	٥,١-	٤,٤-	٣,٢-	٥,٣-	٥,٦-	٣,٩-	٢,٧-	٤,٢-	٣,٧-	اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت
											جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥
											للتذكرة
٠,٠	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,١	العالم
١,٩	٢,٣	٢,٢	٢,١	١,٦	١,٧	١,٢	٠,٤	٠,٠	٠,١-	١,٣-	الاتحاد الأوروبي
٣,٨-	٣,٤-	٣,٦-	٤,٤-	٢,٥-	٢,٢-	٢,١-	١,٩-	١,٥-	٢,٢-	٠,٩-	البلدان النامية منخفضة الدخل
١,٠-	٢,٨-	٥,٠-	٤,٤-	٥,٦	١٠,٩	١٣,٦	١٣,٧	٦,٧	٢,١	١٣,٩	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري (تتمة)
(% من صادرات السلع والخدمات)

توقعات			٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦								
١,٣	٢,٠	٢,٤	٢,٢	١,٥	١,٥	٠,٠	٠,٣-	٠,٠	٠,٨-	٤,٥-
١٩,٥-	٢١,٦-	٢١,٢-	٢٠,٥-	١٦,٥-	١٦,٠-	٢٠,١-	٢١,٦-	٢٣,٨-	٢٤,٣-	٣٧,٥-
...	١١,٤	٩,٤	٨,٤	٥,١	١,٧	١,٧	١,٠	٥,٠-
١٤,٤	١٧,٣	١٨,٦	١٨,١	١٦,٠	١٤,٨	١٥,٣	١٣,٦	١٣,٣	١٥,٢	١٢,٩
١,٠	١,٢-	١,٥-	٠,٦-	٣,٥-	٢,٩-	٤,١-	٣,٤-	٣,١-	٣,٤-	٣,٣-
٢,٥	٦,٠	٧,١	٧,٣	٦,٥	٣,٣	١,٣-	١١,١-	١٣,٥-	٨,٦-	١٠,٦-
٤,٨	٥,٠	٥,٨	٤,٢	٣,٠	٤,٧	٠,٨-	١١,٠-	١٥,٣-	١٨,٩-	٣٦,٥-
١٩,٨	٢٠,٩	٢٢,٢	١٧,٣	٤,٢	٥,٥	٦,٥	١٣,٩	٢٥,٤	٢١,٧	١٦,٠
١٣,٣-	١٤,٨-	٢١,٤-	١٩,٦-	١٦,٦-	١٤,٨-	١٢,٣-	٥,٩-	٩,٧-	١١,٢-	١٣,١-
٨,١-	١٠,٠-	١٢,١-	١٠,٠-	٧,٢-	١٠,٤-	١١,٩-	٩,١-	١٢,٤-	١٠,٤-	٠,٣
٧,٥	٩,١	١٠,٠	١٠,٣	٩,٠	٨,٦	٧,١	٦,٩	٨,٧	٧,٩	٥,١
٢,٣-	١,٥-	٠,٨-	٠,٣-	٢,٣	٢,٠	٣,٩	٤,٥	٤,٠	٤,٣	٩,٥
١٢,٤	٦,٢	٤,٣	٩,٤	٦,٧	٢,٠	٧,٤	١٢,٣	١٠,٤	٨,٢	١٣,٧
١٧,٥	١٣,٠	١١,٢	١٧,٥	١٠,٢	٥,٦	١٢,١	١٧,٠	١٥,٣	١٤,٧	١٩,٩
٣,٣	٧,٢-	٩,٢-	٧,٢-	٠,٥-	٤,٩-	١,٢-	٣,٦	٠,٨	٤,١-	١,٧
٠,٥	٣,٧	٦,٦	٨,٦	٦,٦	٢,٦	٣,٣	٢,٨	٨,٣	١٢,٤	١٦,٥
٤,٨	٨,٢	١١,٤	١٣,٦	١١,٠	٦,٣	٩,٩	٦,٨	١٤,٨	١٩,٥	٢٨,١
١١,١-	١٠,١-	٧,٣-	٥,٣-	٥,٦-	٦,٩-	١٩,٤-	١٧,٣-	١٢,٦-	١٣,٨-	٩,٥-
٠,٨-	١,٨	٢,٩	٣,٥	٢,٤	٠,٤-	٠,٧	٥,٥	٥,٩	١٠,٧	٤,٢
٨,٧-	٦,٨-	٤,٦-	٤,٥-	٧,٥-	٩,٧-	١١,٩-	١٧,٣-	١٤,٨-	١٠,٣-	٢٢,٨-
١١,٠-	١١,٣-	١١,٠-	١٧,٢-	١٥,٤-	١٣,٣-	١١,٠-	٩,٤-	٩,٧-	٤,٢-	٤,٢-
٩,٣-	١٠,٧-	٦,١-	٢٦,٣-	٣٩,٥-	٢٦,٨-	٢٦,٤-	٢٦,٣-	٣٢,٧-	١٤,٦-	١٣,٥-
٦,٨-	٧,٤-	٧,٤-	٨,١-	٦,٣-	٧,٧-	٤,٤-	٣,٨-	١,٧-	٣,٦-	٦,٦-
١,٨-	٥,٩-	١١,٨-	٩,٩-	١٢,٦	٢٠,٩	٢٤,٥	٢٦,٩	١٣,٤	٣,٠	٢٣,٠
١٨,٠-	١٥,٥-	١٩,٠-	٢٥,٣-	١٣,٤-	٦,٩-	٤,٩-	١,٥-	٢,٣-	٩,٤-	٠,٩
١٠,٦-	٩,٠-	٩,٦-	١٤,١-	١٧,٠-	١٩,٠-	١٧,٣-	٧,٣-	٥,٢-	٩,٨-	١٥,٥-
٤,٥	٠,٦-	٦,٠-	٤,٨-	١١,٨	١٧,٤	٢١,٧	٢٤,٥	١٥,٨	٨,٥	٢٥,٩
٤,١-	١,٧-	٠,٥	١,٠	١,٢-	٤,٣-	٣,٨-	٤,١-	٠,٥-	٢,٨	٢,١
١٧,١-	١٣,٥-	١٢,٣-	١٤,٩-	١٠,٩-	١٦,٠-	١٣,٦-	٦,٠-	٣,١-	١,٦-	٥,٩-
٨,٨-	٨,٥-	٧,٥-	٩,٢-	٩,٦-	١٠,٢-	١١,٢-	١٠,٢-	٩,١-	٧,٤-	١٠,٨-
١٤,٩-	٢٠,٧-	٢٧,٦-	٢١,٠-	١٢,٧-	١٩,٣-	١٩,٣-	١٢,٣-	٨,٨-	١٤,٩-	١٠,٣-
٠,١-	٠,٧	١,٢	١,٣	١,٨	١,٧	١,٥	١,٤	١,٤	٠,٩	٠,٣
٤,٠	٥,٠	٥,٠	٤,٨	٣,٨	٣,٩	٢,٧	١,٠	٠,٠	٠,٤-	٣,٣-
١٢,٣-	١١,٩-	١٣,٣-	١٦,٧-	٨,٩-	٧,٣-	٦,٨-	٥,٨-	٥,٠-	٨,٣-	٢,٩-
١,٦-	٥,٧-	١٢,٠-	١٠,٠-	١٣,١	٢١,٤	٢٥,٢	٢٧,٤	١٤,٠	٣,٩	٢٤,٦

١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

٣ إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلند، وفيت نام.

الجدول ألف-١١ الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٠,٤	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	١,٣-	الاقتصادات المتقدمة
٢,٧-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٦-	٢,٣-	٢,٢-	٢,٨-	٣,٠-	٣,٠-	٢,٧-	٤,٧-	الولايات المتحدة
٢,٨	٣,١	٣,٤	٣,٢	٢,٥	٢,٢	١,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٢	١,١-	منطقة اليورو ^١
٧,٢	٨,١	٨,٦	٨,٤	٧,٣	٦,٧	٧,٠	٦,١	٥,٦	٥,٧	٥,٦	ألمانيا
٠,٣	٠,٤-	٠,٥-	٠,٣-	١,١-	٠,٩-	١,٢-	١,٠-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٩-	فرنسا
٠,٩	١,٩	٢,٢	٢,٢	١,٩	٠,٩	٠,٤-	٣,٠-	٣,٤-	١,٩-	٢,٩-	إيطاليا
١,٨	١,٧	١,٩	١,٤	١,٠	١,٥	٠,٢-	٣,٢-	٣,٩-	٤,٣-	٩,٣-	إسبانيا
٦,٩	٨,٢	٩,١	٨,٦	٨,٩	٩,٨	١٠,٨	٩,١	٧,٤	٥,٨	٤,١	هولندا
١,٥	٠,٤	٠,١	٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,١-	١,١-	١,٨	١,١-	١,٠-	بلجيكا
٢,٣	٢,٧	٢,٦	٢,٦	١,٩	١,٩	١,٥	١,٦	٢,٩	٢,٦	٤,٥	النمسا
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,١-	٢,٠-	٣,٨-	١٠,٠-	١١,٤-	١٢,٣-	١٥,١-	اليونان
١,٦-	٠,٧-	٠,٠	٠,٤	٠,١	١,٥	١,٨-	٦,٠-	١٠,١-	١٠,٤-	١٢,١-	البرتغال
٨,٦	٩,١	٩,٥	١٠,٢	١,٧	٢,١	٢,٦-	١,٦-	١,٢-	٤,٧-	٦,٣-	أيرلندا
٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٩-	١,٦-	١,٩-	١,٨-	١,٢	١,٩	٢,٢	فنلندا
٢,١	٠,٦-	١,٠-	١,٣-	٠,١	٢,٠	٠,٩	٥,٠-	٤,٧-	٣,٥-	٦,٤-	الجمهورية السلوفاكية
٢,٧-	٢,٨-	١,٦-	١,٧-	٣,٦	١,٥	١,٢-	٣,٩-	٠,٣-	٢,١	١٣,٣-	ليتوانيا
٣,٧	٧,٢	٧,٧	٥,٢	٦,٢	٤,٨	٢,٦	٠,٢	٠,١-	٠,٦-	٥,٣-	سلوفينيا
٤,٤	٤,٣	٤,٤	٥,٥	٥,٥	٥,٧	٦,١	٦,٢	٦,٨	٧,٤	٧,٧	لكسمبرغ
١,٣-	١,٢-	٢,٠-	١,٣-	٢,٠-	٢,٤-	٣,٣-	٢,٨-	٢,٣	٨,١	١٢,٤-	لاتفيا
٢,٤-	٠,٠	٠,٦	٢,١	١,٠	٠,١-	٢,٤-	١,٣	١,٨	٢,٥	٨,٧-	إستونيا
٤,٣-	٣,٧-	٠,٩-	٣,٦-	٤,٦-	٤,٥-	٥,٦-	٤,٠-	١٠,٧-	٧,٧-	١٥,٦-	قبرص
٥,٢	٥,٨	٦,٢	٩,٩	٣,٤	٣,٦	١,٣	٢,٥-	٤,٧-	٦,٦-	١,١-	مالطة
٣,٣	٣,٣	٣,٧	٣,٣	٠,٨	٠,٩	١,٠	٢,٢	٤,٠	٢,٩	٢,٩	اليابان
٣,٨-	٤,٣-	٥,٩-	٥,٤-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٧-	١,٨-	٢,٧-	٣,٠-	٣,٥-	المملكة المتحدة
٥,٢	٥,٩	٧,٢	٧,٧	٦,٠	٦,٢	٤,٢	١,٦	٢,٦	٣,٧	٠,٣	كوريا
٢,٥-	٣,١-	٣,٧-	٣,٢-	٢,٣-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٨-	٣,٦-	٢,٩-	٠,١	كندا
٤,٠-	٣,٩-	٣,٥-	٤,٧-	٢,٩-	٣,٤-	٤,٢-	٢,٩-	٣,٦-	٤,٦-	٤,٩-	أستراليا
١٣,٩	١٤,٤	١٥,٠	١٤,٦	١٢,٠	١٠,٤	٩,٥	٨,٢	٨,٩	١٠,٩	٦,٦	مقاطعة تايوان الصينية
٨,٥	٩,٠	٩,٢	١١,٤	٨,٨	١١,١	١٠,٣	٧,٧	١٤,٩	٨,٠	٣,٠	سويسرا
٤,٣	٥,٣	٥,٠	٥,٢	٤,٦	٥,٣	٥,٦	٥,٥	٦,٠	٦,٠	٧,٨	السويد
١٥,٧	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٨	١٧,٥	١٧,٩	١٨,١	٢٢,٨	٢٣,٨	١٧,٠	١٤,٦	سنغافورة
٣,٤	٢,٩	٢,٨	٣,١	١,٣	١,٥	١,٦	٥,٦	٧,٠	٩,٩	١٥,٠	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٧,٢	٧,٦	٧,٠	٩,٠	١١,٩	١٠,٢	١٢,٤	١٢,٤	١٠,٩	١٠,٦	١٥,٧	النرويج
٠,٨-	١,٠	١,٥	٠,٩	٠,٢	٠,٥-	١,٦-	٢,١-	٣,٦-	٢,٣-	١,٩-	الجمهورية التشيكية
٢,٠	٢,٩	٣,١	٤,٦	٤,٠	٣,٦	٠,٥	٢,٣	٣,٦	٣,٥	١,٠	إسرائيل
٥,٩	٦,٦	٦,٧	٧,٠	٧,٧	٧,١	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٣,٣	٢,٧	الدانمرك
٤,١-	٣,٥-	٣,٠-	٣,٢-	٣,١-	٣,٢-	٣,٩-	٢,٨-	٢,٣-	٢,٢-	٧,٨-	نيوزيلندا
...	بورتوريكو
٣٠,٤	٢٩,٢	٢٨,٤	٢٨,٠	٣٤,٤	٤٠,٢	٣٩,٣	٤١,٠	٣٩,٤	٢٨,٢	١٦,٠	إقليم ماكاو الإداري الخاص
١,١	١,٩	٢,٩	٤,٢	٣,٧	٥,٧	٤,٢-	٥,٣-	٦,٦-	٩,٧-	٢٢,٨-	آيسلندا
...	سان مارينو
٠,٦-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٧-	١,٠-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٧-	١,٦-	للتذكيرة
٣,٣	٣,٦	٣,٩	٣,٨	٣,٠	٢,٨	٢,٢	٠,٨	٠,٥	٠,٤	٠,٧-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
											منطقة اليورو ^٢

^١ تم تصحيح البيانات لأغراض إبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات داخل كل منطقة.
^٢ تم حساب البيانات على أساس حاصل أرصدة البلدان المنفردة في منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٢ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦									
٣,٦	١,٩	١,٣	٣,٠	٢,١	٠,٦	٢,٤	٤,١	٣,٣	٢,٥	٤,٧	كومنولث الدول المستقلة^١
٤,٥	٣,٥	٣,٠	٥,٢	٢,٨	١,٥	٣,٣	٤,٨	٤,١	٣,٨	٥,٨	روسيا
١,٣	٢,٩-	٣,٧-	٢,٦-	٠,٢-	٢,١-	٠,٦-	١,٨	٠,٤	١,٨-	٠,٩	ما عدا روسيا
٤,٧-	٣,٠-	٢,٥-	٢,٧-	٧,٦-	٧,٣-	١٠,٠-	١٠,٤-	١٣,٦-	١٦,٥-	١٤,٢-	أرمينيا
١١,٣	٣,١	٠,٧	٠,٤-	١٣,٩	١٦,٤	٢٠,٢	٢٦,٥	٢٨,٠	٢٣,٠	٣٥,٥	أذربيجان
٣,٣-	٤,٨-	٤,٩-	٣,٨-	٦,٩-	١٠,٤-	٢,٩-	٨,٥-	١٥,٠-	١٢,٦-	٨,٢-	بيلاروس
٨,٦-	١٢,٠-	١٢,١-	١١,٧-	١٠,٦-	٥,٨-	١١,٧-	١٢,٨-	١٠,٢-	١٠,٥-	٢٢,٠-	جورجيا
٣,٩	٠,٠	٢,٢-	٢,٤-	٢,٦	٠,٤	٠,٥	٥,١	٠,٩	٣,٦-	٤,٧	كازاخستان
٩,٥-	١٤,٩-	١٥,٠-	١٠,٤-	١٧,٨-	١,١-	٣,٧	٢,٩-	٢,٢-	٠,٩	١٤,٣-	جمهورية قيرغيزستان
٤,٥-	٣,٤-	٣,٨	٤,٧-	٣,٨-	٥,١-	٧,٥-	١٠,٧-	٧,٥-	٨,٢-	١٦,١-	مولدوفا
٣,٥-	٥,٠-	٥,٠-	٦,٠-	٢,٨-	٢,٩-	٢,٥-	٤,٨-	١,١-	٥,٩-	٧,٧-	طاجيكستان
٦,٧	١٨,٠-	١٨,٥-	١٠,٣-	٧,٥-	٧,٢-	٠,٠	٢,٠	١٠,٦-	١٤,٧-	١٦,٥	تركمناستان
٢,٢-	٢,١-	١,٥-	٠,٣-	٣,٩-	٩,٢-	٨,١-	٦,٣-	٢,٢-	١,٤-	٦,٨-	أوكرانيا ^٢
٠,٥	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٧	٢,٩	١,٨	٥,٨	٦,٢	٢,٢	٨,٧	أوزبكستان
٠,١	٠,٨	١,٦	٢,١	١,٨	٠,٧	١,٠	٠,٨	٢,٤	٣,٤	٥,٧	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٠-	٠,٧-	٠,١-	٠,٧	٠,٩	١,٢	٠,٧	١,٠-	٠,٤	٢,٤	١,٢	بنغلاديش
٥,٣-	٣١,٥-	٢٧,٨-	٢٨,٨-	٢٦,٤-	٢٥,٤-	٢١,٥-	٢٩,٨-	٢٢,٢-	٦,٣-	٨,٦-	بوتان
١٥,١	٤,١-	٤,٣	١٢,٠	٣١,٩	٢٠,٩	٢٩,٨	٣٤,٧	٣٦,٦	٣٢,٣	٤٣,٤	بروني دار السلام
٨,٦-	٩,٤-	١٠,٢-	١٠,٦-	١٢,١-	١٢,٣-	١١,٠-	١٠,٢-	٦,٨-	٦,٩-	٦,٦-	كمبوديا
٠,٨	١,٦	٢,٤	٣,٠	٢,٦	١,٥	٢,٥	١,٨	٣,٩	٤,٧	٩,١	الصين
٥,٧-	٧,٠-	٧,٢-	٥,٤-	٧,٥-	٩,٨-	١,٣-	٥,١-	٤,٥-	٤,٢-	١٥,١-	فيجي
٢,٢-	٢,٠-	١,٤-	١,١-	١,٣-	١,٧-	٤,٨-	٤,٣-	٢,٨-	٢,٨-	٢,٣-	الهند
٢,٣-	٢,٣-	٢,٣-	٢,١-	٣,١-	٣,٢-	٢,٧-	٠,٢	٠,٧	١,٨	٠,٠	إندونيسيا
٢,٢	٢,٥-	٢,٢-	٤٤,٩	٢٤,٠	٨,٢	٤,٥-	١٣,٤-	٢,٢-	١٣,٣-	٦,٤-	كيريباتي
١٣,٧-	١٧,٦-	١٨,٠-	٢٣,١-	٢٢,٨-	٢٨,٩-	٢٩,٣-	١٨,٤-	١٨,٨-	٢٢,٠-	١٩,٣-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١,٥	١,٥	١,٢	٣,٠	٤,٤	٣,٥	٥,٢	١٠,٩	١٠,١	١٥,٠	١٦,٥	ماليزيا
٩,٨-	١٤,١-	١١,٩-	٩,٥-	٣,٩-	٤,٥-	٧,٣-	١٦,٥-	٨,٢-	١٠,٥-	٢٨,٩-	ملديف
١١,٢-	٩,٤-	٧,٦-	٣,٢-	٤,٤-	٩,٩-	٣,٤-	١,٠	٢٦,٥-	١٤,٢-	٠,٥	جزر مارشال
٢,٩-	٠,٧-	٠,١-	١,٠	٦,٨	١٠,٠-	١٢,٦-	١٧,٨-	١٥,٠-	١٨,٨-	١٦,٥-	ميكرونيزيا
٩,٩-	١٩,٢-	١١,١-	٤,٨-	١١,٥-	٢٥,٤-	٢٧,٤-	٢٦,٥-	١٣,٠-	٦,٩-	٨,٩-	منغوليا
٥,٧-	٨,١-	٨,٣-	٧,٨-	٥,٦-	٤,٩-	٤,٠-	١,٨-	١,١-	١,٢-	٤,٢-	ميانمار
٤,٢-	٠,٩-	٣,٩	٥,٠	٤,٥	٣,٣	٤,٨	١,٠-	٢,٤-	٤,٢	٢,٧	نيبال
٤,٩-	٧,٠-	٥,٣-	٠,٥-	١١,٨-	٩,٣-	٨,٧-	٩,٢-	٦,٧-	٧,٧-	٢٠,٠-	بالاو
٣,٢	٦,١	٧,٥	١٠,١	٣,٠	٣١,٥-	٣٦,١-	٢٤,٠-	٢٠,٥-	٨,٤-	٦,١	بابوا غينيا الجديدة
٠,٢	١,٤	١,٨	٢,٩	٣,٨	٤,٢	٢,٨	٢,٥	٣,٦	٥,٠	٠,١	الفلبين
٣,١-	٣,٠-	٣,٣-	٣,٧-	٧,٣-	٠,٢-	٨,٥-	٥,١-	٧,٦-	٤,٧-	٥,٨-	ساموا
٣,٣-	٧,٧-	٤,٤-	٢,٦-	٤,٣-	٣,٥-	١,٨	٨,٧-	٣٣,٤-	٢١,٩-	١٨,٢-	جزر سليمان
٣,٣-	٢,٨-	١,٥-	٢,٥-	٢,٧-	٣,٨-	٦,٧-	٧,٨-	٢,٢-	٠,٥-	٩,٥-	سري لانكا
٢,٢	٧,٧	٩,٦	٧,٨	٣,٨	١,٢-	٠,٤-	٢,٤	٢,٩	٣,٣	٠,٣	تايلند
٨,٤-	١١,٦-	٩,٩-	٨,٢	٢٦,٢	٤٢,٤	٤٠,٢	٣٩,٤	٣٩,٣	٣٧,٩	٤٥,٥	تيمور-ليشتي
٨,٧-	١١,٥-	٧,٦-	٨,٠-	٩,٤-	٦,٢-	٨,٦-	١٥,١-	١٩,١-	٢٠,٩-	١١,٥-	تونغا
١,٩-	٥,٧-	٤,٠-	٧,٦	١٩,٢	١,٢	١٧,٢	٣٦,٥-	١١,٩-	٦,٩	٧,١	توفالو
٥,٦-	٢١,١-	١٦,٦-	١١,١-	٠,٣-	٣,٣-	٦,٥-	٨,١-	٥,٤-	٧,٩-	١٠,٨-	فانواتو
٠,٧	٠,١	٠,٤	٠,٥	٥,١	٤,٥	٦,٠	٠,٢	٣,٨-	٦,٥-	١١,٠-	فييت نام
٣,٨-	٣,٠-	٢,٠-	١,٩-	٣,١-	٣,٨-	٤,٦-	٦,٥-	٥,١-	٣,٥-	٨,٠-	أوروبا الصاعدة والنامية
١٠,٩-	١٣,٨-	١٣,٣-	١١,٢-	١٢,٩-	١٠,٨-	١٠,١-	١٣,٢-	١١,٣-	١٥,٩-	١٥,٨-	ألبانيا
٥,٠-	٦,٠-	٥,١-	٥,٦-	٧,٥-	٥,٣-	٨,٧-	٩,٥-	٦,١-	٦,٤-	١٤,١-	البوسنة والهرسك
١,٧-	٠,٠	٠,٨	١,٤	٠,٩	١,٣	٠,٩-	٠,٣	١,٧-	٨,٤-	٢٢,٠-	بلغاريا
٠,٧-	٢,٢	٣,٠	٥,٢	٠,٩	٠,٨	٠,١-	٠,٨-	١,١-	٥,١-	٨,٨-	كرواتيا
١,٤	٤,٦	٤,٩	٤,٤	٢,٠	٤,٠	١,٨	٠,٧	٠,٣	٠,٨-	٧,١-	هنغاريا
٨,٨-	٩,١-	٩,٦-	٨,٧-	٧,٩-	٦,٤-	٧,٥-	١٣,٧-	١١,٧-	٩,٢-	١٦,٢-	كوسوفو
٣,٠-	٢,٤-	١,٨-	١,٤-	٠,٨-	١,٦-	٣,٢-	٢,٥-	٢,٠-	٦,٨-	١٢,٨-	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٦,٨-	١١,٨-	١٠,٣-	٩,٧-	١٥,٢-	١٤,٥-	١٨,٥-	١٧,٦-	٢٢,٧-	٢٧,٩-	٤٩,٨-	الجبل الأسود
٢,٦-	١,٠-	٠,١-	٠,٢-	٢,٠-	١,٣-	٣,٧-	٥,٢-	٥,٤-	٤,١-	٦,٨-	بولندا
٣,٢-	٢,٨-	٢,٠-	١,١-	٠,٥-	١,١-	٤,٨-	٤,٩-	٥,١-	٤,٨-	١١,٨-	رومانيا
٣,٩-	٣,٩-	٤,٢-	٤,٨-	٦,٠-	٦,١-	١١,٥-	٨,٦-	٦,٤-	٦,٢-	٢١,٠-	صربيا
٥,٦-	٥,٦-	٤,٤-	٤,٥-	٥,٥-	٧,٧-	٦,١-	٩,٦-	٦,١-	١,٨-	٥,٤-	تركيا

الجدول ألف-١٢ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦									
٢,٣-	٢,٣-	٢,٣-	٣,٦-	٣,٢-	٢,٨-	٢,٣-	٢,٠-	١,٩-	٠,٨-	١,٠-	أمريكا اللاتينية والكاريبية
١١,٤-	١٠,٢-	٩,٤-	١٠,٢-	١٤,٨-	١٤,٦-	١٤,٦-	١٠,٤-	١٤,٧-	١٤,٠-	٢٦,٧-	أنتيغوا وبربودا
٤,٢-	٣,٢-	٢,٣-	٢,٥-	١,٤-	٢,٠-	٠,٢-	٠,٨-	٠,٣-	٢,٥	١,٨	الأرجنتين ^٢
٧,٣-	١٠,٧-	١١,٤-	١٦,٠-	٢٢,٠-	١٧,٥-	١٧,٩-	١٥,١-	١٠,١-	١٠,٣-	١٠,٦-	جزر البهاما
٧,٥-	٦,٠-	٥,٣-	٧,٢-	٩,٩-	٩,١-	٩,٣-	١٢,٨-	٥,٧-	٦,٦-	١٠,٦-	بربادوس
٨,٠-	٩,٩-	١٢,٤-	٩,٨-	٧,٤-	٤,٦-	١,٢-	١,١-	٢,٥-	٤,٩-	١٠,٦-	بليز
٢,٠-	٤,٩-	٦,٦-	٥,٨-	٠,٢	٢,٤	٧,٢	٠,٣	٣,٩	٤,٣	١١,٩	بوليفيا
١,١-	١,٣-	٠,٨-	٣,٣-	٤,٣-	٣,٠-	٣,٠-	٣,٩-	٣,٤-	١,٦-	١,٨-	البرازيل
٢,٧-	٢,٤-	١,٩-	٢,٠-	١,٣-	٣,٧-	٣,٥-	١,٢-	١,٧	٢,٠	٣,٢-	شيلي
٣,٣-	٤,٢-	٥,٣-	٦,٤-	٥,١-	٣,٢-	٣,١-	٢,٩-	٣,٠-	٢,٠-	٢,٦-	كولومبيا
٤,٥-	٤,٥-	٤,٥-	٤,٠-	٤,٧-	٥,٠-	٥,٢-	٥,٣-	٣,٤-	١,٩-	٩,١-	كوستاريكا
١٠,٠-	١٤,٢-	١٣,١-	٩,٣-	١١,١-	٩,٧-	١٧,٣-	١٤,١-	١٥,٩-	٢٢,٧-	٢٨,٣-	دومينيكا
٤,٥-	٢,٧-	٢,٤-	١,٩-	٣,٣-	٤,١-	٦,٦-	٧,٥-	٧,٤-	٤,٨-	٩,٤-	الجمهورية الدومينيكية
٠,٩-	٠,٩-	١,٥-	٢,٢-	٠,٦-	١,٠-	٠,٢-	٠,٥-	٢,٣-	٠,٥	٢,٩	إكوادور
٤,٤-	٢,٩-	٢,١-	٣,٦-	٥,٢-	٦,٥-	٥,٤-	٤,٨-	٢,٥-	١,٥-	٧,١-	السلفادور
١٥,٤-	١٤,١-	١٢,٧-	١٥,٩-	١٦,٥-	٢٣,٢-	٢١,١-	٢٣,٦-	٢٣,٧-	٢٤,٣-	٢٩,٠-	غرينادا
١,٩-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٣-	٢,١-	٢,٥-	٢,٦-	٣,٤-	١,٤-	٠,٧	٣,٦-	غواتيمالا
٣,٨-	٠,٤	٢,١	٥,٧-	١٠,٧-	١٣,٣-	١١,٦-	١٣,٠-	٩,٦-	٩,١-	١٣,٧-	غيانا
١,٣-	١,٠-	٠,٤	٢,٥-	٦,٣-	٦,٣-	٥,٧-	٤,٣-	١,٥-	١,٩-	٣,١-	هايتي
٥,٠-	٥,٧-	٥,٧-	٦,٣-	٧,٤-	٩,٦-	٨,٦-	٨,٠-	٤,٣-	٣,٨-	١٥,٤-	هندوراس
٣,٨-	٣,٦-	٣,٣-	٣,٤-	٧,٧-	٩,٢-	١١,١-	١٢,٢-	٨,٠-	١١,٠-	١٧,٧-	جامايكا
٢,٧-	٢,٨-	٢,٧-	٢,٩-	٢,٠-	٢,٥-	١,٤-	١,٢-	٠,٥-	١,٠-	١,٩-	المكسيك
١٠,٤-	٨,٧-	٨,٠-	٨,٢-	٧,٧-	١٠,٩-	١٠,٥-	١٢,١-	٩,٠-	٨,٧-	١٧,٨-	نيكاراغوا
٢,٣-	٤,٩-	٥,٥-	٦,٥-	٩,٨-	٩,٨-	١٠,٥-	١٣,٢-	١٠,٨-	٠,٨-	١٠,٨-	بنما
٠,٦	٠,٥-	٠,٦	١,٧-	٠,٤-	١,٧	٢,٠-	٠,٤	٠,٣-	٣,٠	١,٠	باراغواي
٢,٢-	٣,١-	٣,٨-	٤,٤-	٤,٠-	٤,٢-	٢,٧-	١,٩-	٢,٤-	٠,٥-	٤,٣-	بيرو
١٧,٤-	١٩,٤-	١٧,٢-	١٢,٣-	١٢,١-	١٣,٤-	٩,٨-	١٥,٩-	٢٠,٨-	٢٥,٧-	٢٦,٨-	سانت كيتس ونيفيس
٧,٤-	٦,٧-	٦,٧-	٣,٧-	٦,٨-	١١,٤-	١٣,٦-	١٩,٠-	١٦,٣-	١١,٦-	٢٨,٦-	سانت لوسيا
١٦,٠-	٢٢,٠-	٢٣,٠-	٢٦,٢-	٢٩,٦-	٣٠,٩-	٢٧,٦-	٢٩,٤-	٣٠,٦-	٢٩,٢-	٣٣,١-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١,٧	٤,٢	٤,٢-	١٥,٧-	٨,٠-	٣,٨-	٣,٣	٥,٧	١٣,٠	٢,٩	٩,٢	سورينام
٤,٠-	٧,٢-	٨,٧-	٥,٤-	٤,٦	٧,٣	٣,٢	١١,٤	١٨,٩	٨,٥	٣٠,٥	ترينيداد وتوباغو
٣,٥-	٣,١-	٢,٩-	٣,٥-	٤,٥-	٥,٠-	٥,١-	٢,٧-	١,٨-	١,٢-	٥,٧-	أوروغواي
٠,٧	٠,٩-	٣,٤-	٧,٨-	١,٧	٢,٠	٠,٨	٤,٩	١,٩	٠,٢	١٠,٨	فنزويلا
١,٠-	٢,٦-	٤,٦-	٤,٠-	٥,١	١٠,١	١٢,٥	١٢,٧	٦,١	١,٦	١٢,٤	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٣,٩-	١,١	٤,٥	٤,٧	٢,٤	٨,٧	٥,٩	٦,٠	٧,٥	١٣,١	٢,٧	وأفغانستان وباكستان
٦,٣-	١٣,٧-	١٥,١-	١٦,٥-	٤,٤-	٠,٤	٥,٩	٩,٩	٧,٥	٠,٣	٢٠,١	أفغانستان
١,٩-	٣,٨-	٤,٧-	٣,١-	٤,٦	٧,٤	٨,٤	٨,٨	٣,٠	٢,٤	٨,٨	البحرين
١٨,٥-	١٤,٤-	١٧,٢-	٣٠,٧-	٢٥,٦-	٢٣,٣-	٢٠,٣-	١٣,٧-	٠,٧	٩,٧-	٢٤,٣-	جيبوتي
٢,٢-	٥,٢-	٥,٨-	٣,٧-	٠,٨-	٢,٢-	٣,٧-	٢,٥-	١,٩-	٣,٨-	١,٤-	مصر
٣,٨	٣,٣	٤,٢	٣,١	٣,٨	٧,٠	٦,١	١٠,٦	٤,٤	٢,٢	٥,٢	إيران
٠,٨-	٣,٦-	١٠,٨-	٧,٢-	٠,٨-	١,٤	٦,٧	١٢,٠	٣,٠	٦,٨-	١٥,٩	العراق
٦,٢-	٨,٩-	٩,٠-	٩,٠-	٦,٨-	١٠,٣-	١٥,٢-	١٠,٣-	٧,١-	٥,٢-	٩,٤-	الأردن
٩,٢	٨,٤	٣,٦	٥,٢	٣٣,٣	٣٩,٩	٤٥,٥	٤٢,٩	٣١,٨	٢٦,٧	٤٠,٩	الكويت
١٩,٧-	٢٠,٦-	٢٠,٤-	٢١,٠-	٢٨,١-	٢٦,٧-	٢٣,٩-	١٥,١-	٢٠,٧-	١١,٩-	١٠,٥-	لبنان
١٩,٠-	٣٦,٩-	٤٧,٤-	٤٢,١-	٢٧,٨-	١٣,٥	٢٩,١	٩,١	١٩,٥	١٤,٩	٤٢,٥	ليبيا
٢١,٥-	٢٤,٩-	٢١,٩-	٢٧,٠-	٣٣,٣-	٢٨,٦-	٣١,٥-	١٠,٦-	١٤,٦-	٢٢,٢-	١٢,٠-	موريتانيا
١,٣-	١,٤-	١,٢-	١,٩-	٥,٧-	٧,٦-	٩,٣-	٧,٦-	٤,٤-	٥,٤-	٧,١-	المغرب
٨,٣-	١٧,٦-	٢١,٣-	١٧,٥-	٥,٧	٦,٧	١٠,٣	١٣,١	٨,٦	١,١-	٨,٥	عمان
٠,٩-	١,٥-	٠,٩-	١,٠-	١,٣-	١,١-	٢,١-	٠,١	٢,٢-	٥,٥-	٨,١-	باكستان
٠,٣	٠,٠	١,٨-	٨,٢	٢٣,٥	٢٩,٩	٣٢,٦	٣٠,٧	١٩,١	٦,٥	٢٣,١	قطر
١,٢-	٢,٦-	٦,٦-	٨,٣-	٩,٨	١٨,٢	٢٢,٤	٢٣,٧	١٢,٧	٤,٩	٢٥,٥	المملكة العربية السعودية
٣,٥-	٤,٩-	٥,٩-	٧,٨-	٧,٠-	٨,٧-	٩,٣-	٠,٤-	٢,١-	٩,٦-	١,٦-	السودان ^٤
...	٢,٨-	٢,٩-	١,٣-	سوريا ^٥
٤,٠-	٦,٩-	٨,٠-	٨,٨-	٩,١-	٨,٤-	٨,٣-	٧,٤-	٤,٨-	٢,٨-	٣,٨-	تونس
٢,١	٣,٢	١,١	٣,٣	١٠,٠	١٩,١	١٩,٨	١٢,٧	٤,٣	٣,١	٧,١	الإمارات العربية المتحدة
٣,٧-	٢,٨-	٦,١-	٥,٥-	١,٧-	٣,١-	١,٧-	٣,٠-	٣,٤-	١٠,١-	٤,٦-	الجمهورية اليمنية

الجدول ألف-١٢ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تتمة)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦								
٤,٦-	٣,٩-	٤,٥-	٥,٩-	٣,٧-	٢,١-	١,٥-	٠,٥-	٠,٧-	٢,٦-	٠,٣
٢,٥-	٥,٤-	٥,٤-	٨,٥-	٢,٩-	٦,٧	١٢,٠	١٢,٦	٩,١	١٠,٠-	٨,٥
٨,٨-	١١,٨-	١٠,٠-	١٠,٥-	٨,٧-	٨,٠-	٧,٤-	٧,٣-	٨,٢-	٨,٣-	٧,٥-
١١,١	٣,٧	٤,١	٧,٢	١٥,٦	٩,٣	١,١-	٣,١	٢,٦-	٦,٣-	١,١-
٨,٠-	٥,٠-	٦,٠-	٦,٤-	٨,٠-	١١,٠-	٧,٢-	١,٥-	٢,٢-	٤,٧-	١١,٥-
١٧,٦-	٩,٦-	٤,٦-	١٥,٩-	١٨,٥-	١٩,٣-	١٨,٦-	١٤,٤-	١٢,٢-	١,٧	١,٠-
٧,٣-	٩,٢-	٧,٧-	٤,٣-	٩,٠-	٤,٩-	١٢,٦-	١٦,٣-	١٢,٤-	١٤,٦-	١٣,٧-
٤,٨-	٤,٠-	٤,٢-	٤,٢-	٤,٣-	٣,٩-	٣,٦-	٣,٠-	٢,٨-	٣,٥-	١,٢-
٦,٦-	٩,٧-	١٠,٠-	٩,٠-	٥,٦-	٣,٠-	٤,٦-	٧,٦-	١٠,٢-	٩,١-	٩,٩-
٥,٩-	٧,٨-	٨,٧-	١٢,٤-	٩,٠-	٩,٢-	٨,٧-	٥,٦-	٩,٠-	٩,٢-	٣,٧
١٣,٧-	٩,٧-	٩,٠-	٠,٨	٦,٣-	٨,١-	٧,٢-	٤,٩-	٠,٢-	٦,٢-	١٠,٤-
٧,١	٥,٢	٠,٨-	٣,٧-	٤,٠	١,٨	٤,٦-	٥,٢-	١٠,٥-	٦,١-	٠,٨-
٠,٥	٢,١-	٨,٢-	٢١,٠-	٣,٣-	١,٦	١٧,٧	٤,٩	٧,٥	١٤,١-	٠,٥-
٢,٧-	٢,١-	١,٨-	١,٨-	١,٥	٢,٠-	١,٢-	١٠,٤	١,٩	٦,٦	١,٩
٣,٥-	٦,٧-	١١,٨-	١٦,٨-	٥,٦-	٠,١	٤,١	٦,٧	١٩,٤-	٨,٤-	٢١,٩
١,٤-	٠,٩	٠,٢	٢,٢-	٠,٦	٠,١-	٢,٣	٠,٦	٥,٦-	٧,٦-	٥,٥-
٧,٨-	٩,٣-	١٠,٧-	١٢,٠-	٧,٩-	٥,٩-	٦,٩-	٢,٥-	١,٤-	٦,٧-	٦,٧-
٢,٧-	٤,٧-	٥,٣-	٢,٣-	٨,١	١١,٦	١٥,٩	١٥,٢	١٤,٩	٤,٤	٢١,٦
١٣,٧-	١٣,٧-	١٢,٧-	١٥,٢-	١٠,٩-	١٠,٢-	٧,٩-	١٢,٣-	١٦,٣-	١٢,٥-	١٢,٢-
٤,٣-	٦,٠-	٦,٣-	٧,٥-	٩,٦-	١١,٩-	١١,٧-	٩,٠-	٨,٦-	٥,٥-	١١,٩-
١٧,٧-	١١,٣-	١٣,٢-	١٨,٧-	١٧,٣-	١٦,٩-	٢٦,٠-	٢٤,٧-	٩,٣-	٨,٢-	١٠,٢-
٢,٩-	٢,٨-	١,٧-	١,١-	٣,٣-	٧,٤-	١١,٨-	٤,٢-	٨,٧-	٥,٤-	٢,٥-
٥,٧-	٦,١-	٦,٤-	٦,٨-	١٠,٣-	٨,٨-	٨,٤-	٩,١-	٥,٩-	٤,٦-	٥,٥-
٢٢,٩-	٩,٠-	٨,٠-	٨,٧-	٧,٩-	١٠,٣-	٩,٨-	١٤,٧-	١٠,٠-	٣,٩	٢١,١
٢٥,٦-	٢٦,٥-	٣٠,٥-	٣٤,٧-	٣٢,٧-	٢٨,٤-	٢١,٥-	٢٧,٥-	٣٢,٠-	٢٣,٢-	٤٦,٦-
٤,٠-	٣,٧-	٢,٣-	١,٩-	٠,٣-	٥,٩-	٦,٩-	٦,٩-	٩,٧-	٢١,١-	٢٠,٦-
٨,١-	٩,٣-	١٥,٨-	٨,٣-	٨,٥-	٨,٧-	٩,٣-	٨,٦-	٨,٦-	١٠,٢-	١٥,١-
٥,٨-	٥,٢-	٦,٠-	٥,١-	٤,٧-	٢,٩-	٢,٢-	٥,١-	١٠,٧-	١٠,٨-	١٣,٧-
٤,٩-	٤,٥-	٤,٣-	٤,٩-	٥,٧-	٦,٣-	٧,٣-	١٣,٨-	١٠,٣-	٧,٤-	١٠,١-
١٤٦,٤-	٢٨,٣-	٣٣,٥-	٣٩,٠-	٣٨,٢-	٤٢,٩-	٤٤,٧-	٢٥,٣-	١٦,١-	١٠,٩-	٩,٩-
٦,٩-	٦,٩-	١٢,٤-	١٢,٩-	١٠,٧-	٤,٠-	٥,٧-	٣,٠-	٣,٥-	١,٥-	٠,١-
١٢,٣-	١٧,٥-	١٧,٨-	١٧,٢-	١٤,١-	١٥,٠-	١٤,٧-	٢٢,٣-	١٩,٨-	٢٤,٤-	١٢,٠-
٠,١-	٠,٤-	٠,٧-	٣,١-	٠,٢	٣,٩	٤,٤	٣,٠	٣,٩	٤,٧	٨,٨
١٠,٧-	١١,٩-	١٦,٦-	١٣,٥-	١٠,٥-	٧,٤-	١١,٤-	٧,٥-	٧,٣-	٧,١-	٥,١-
٨,٧-	١٣,٣-	١٢,٧-	١٧,٢-	٢٢,٦-	١٣,٨-	٢١,٣-	٢٥,٥-	٢١,٧-	٢٣,٢-	٣٣,١-
٦,٢-	٨,٢-	٨,٤-	٧,٦-	٨,٩-	١٠,٤-	١٠,٨-	٨,١-	٤,٤-	٦,٧-	١٤,٢-
١٦,٥-	١٨,٣-	١٨,٧-	١٨,٦-	٢٣,٠-	١٢,١-	٢١,١-	٢٣,٠-	١٩,٤-	١٤,٨-	١٨,٥-
١٥,٢-	١٦,٣-	١٦,٢-	١٥,٥-	١٨,٢-	١٧,٥-	٣١,٨-	٦٥,٠-	٢٢,٧-	١٣,٣-	٩,٠-
٣,٦-	٣,٢-	٣,٣-	٤,٣-	٥,٣-	٥,٩-	٥,١-	٢,٢-	١,٥-	٢,٧-	٥,٥-
١١,٠-	٨,٦-	٠,٥-	١١,١-	٢,١	١,٢-	١٥,٩-	١٨,٤
٠,٦	٢,٤-	٤,٩-	٩,٢	٣,٣	٥,١	٣,١	٦,٨-	٨,٦-	١١,٦-	٧,١-
٧,٩-	٨,٨-	٨,٨-	٨,٨-	٩,٥-	١٠,٦-	١١,٦-	١٠,٨-	٧,٧-	٧,٦-	٧,٨-
٩,١-	٨,٢-	٨,٠-	٧,١-	٩,٩-	١٣,١-	٧,٥-	٨,٠-	٦,٣-	٥,٦-	٧,٠-
٧,٢-	٨,٩-	٨,٧-	٩,٤-	٨,٧-	٧,٠-	٦,٨-	١٠,٠-	٨,٠-	٥,٧-	٧,١-
٣,٩	٢,٢-	٤,٥-	٣,٥-	٢,١	٠,٦-	٥,٤	٤,٧	٧,٥	٦,٠	٣,٣-
٩,٦-	٦,١-	٧,٥-	١٠,٧-	١٥,٢-	١٨,٢-	١٤,٦-	٢٢,٢-	١٣,٣-	٤٣,٦-	١٦,٧-

^١ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٢ تستبعد كرميا وسيفاستوبول من بيانات عام ٢٠١٤ وما بعده.

^٣ راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

^٥ تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^٦ توقف تداول دولار زمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩. وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات.

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
الاقتصادات المتقدمة										
٢٧٢,٢	٤١٠,٩	٥٣٩,٧	٤٣٧,١	٢٤٦,٨	١٠٥,٢-	١٩١,٧-	٨٦,٠-	١٩,٣	٦٩٩,١-	رصيد الحساب المالي
٢٥٥,٢	١٨٤,٤	٦,٦	١٩٧,٥	٨١,٨	١٣٣,٨	٣٧٦,٩	٣٤٦,١	٣١١,٧	٦٥٧,٤	الاستثمار المباشر، صاف
٢٧,٨-	١٥٢,٩	١٦٣,١	١٤٣,٥-	٣٢٨,٨-	٢٠٢,٠-	٩٠٤,٣-	٧٣٨,٥-	٣٧٧,٦-	١,٢١٢,٩-	استثمارات الحافظة، صاف
٤٢,٩-	٣٢,٦-	٤٦,٩-	٥٠,٣-	١٨,٤	٨٩,٦-	٠,٧	١١٨,١-	٩١,٩-	٣٢٣,٢	المشتقات المالية، صاف
١٤,٨	٢١,٧	١٩٠,٩	٢٩٨,٢	٣٢٣,٢	٣٢٢,٧-	٤١,٩-	٦٢,٩	٢٨٧,٨-	٥٦٣,٩-	استثمارات أخرى، صاف
٧٤,٣	٨٦,٤	٢٢٧,٤	١٣٥,٣	١٥٣,٢	٢٧٤,٠	٣٥٠,٧	٣٥٢,٨	٤٦٩,٧	٧٦,٥	التغير في الاحتياطيات
الولايات المتحدة										
٥٣٠,٦-	٣٧٧,٣-	١٩٥,٢-	٢٨٧,٤-	٣٩١,٠-	٤٤٠,٥-	٥١٥,٨-	٤٣٧,٠-	٢٣١,٠-	٧٣٠,٦-	رصيد الحساب المالي
٧٩,١	٨١,٠	٣٠,٨-	١٣٦,١	١١٧,٧	١٣٥,٢	١٨٣,٠	٩٥,٢	١٥٩,٩	١٩,٠	الاستثمار المباشر، صاف
٦٠٠,٢-	٤٦٦,٠-	٩٧,٠-	١١٩,٢-	٣٠,٧-	٤٩٨,٣-	٢٢٦,٣-	٦٢٠,٨-	١٨,٥	٨٠٨,٠-	استثمارات الحافظة، صاف
٢٢,٤-	٠,٠	٢٥,٤-	٥٤,٣-	٢,٢	٧,١	٣٥,٠-	١٤,١-	٤٤,٨-	٣٢,٩	المشتقات المالية، صاف
١٣,٠	٩,٠	٣٥,٨-	٢٤٦,٣-	٤٧٧,١-	٨٩,٠-	٤٥٣,٤-	١٠٠,٩	٤١٦,٩-	٢٠,٦	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	١,٢-	٦,٣-	٣,٦-	٣,١-	٤,٥	١٥,٩	١,٨	٥٢,٣	٤,٨	التغير في الاحتياطيات
منطقة اليورو										
...	...	٣٠٤,٧	٤٩٢,١	٤٦٥,١	١٥٠,١	١٥٣,١-	٦٩,٦-	٢٨,٥	٤٧٠,١-	رصيد الحساب المالي
...	...	١٢٠,٩	٧٩,٢	٧٧,٧-	١٤,٤	١٣٩,٠	٨٣,٤	٦٦,٤	٣٣٦,٦	الاستثمار المباشر، صاف
...	...	٢٢٣,٤	١٥٠,٦	٥,١-	١٨١,٣-	٤٥٤,٥-	١٠٩,٨-	٣٥٠,٣-	٣٥٦,٠-	استثمارات الحافظة، صاف
...	...	٩٤,٢	٥٦,٩	١٩,٤	٤٢,٠	٥,٥	٤,٣-	١٥,١	٣٤,٩-	المشتقات المالية، صاف
...	...	١٤٥,٦-	١٩٩,٦	٥٢٢,٣	٢٥٦,٠	١٤٢,٣	٥٣,٠-	٢٣٩,١	٤٢٠,٥-	استثمارات أخرى، صاف
...	...	١١,٧	٥,٨	٦,٢	١٩,٠	١٤,٧	١٤,١	٥٨,١	٤,٧	التغير في الاحتياطيات
ألمانيا										
٢٩١,٧	٣٠١,٤	٢٥٠,٠	٣٢٣,٩	٢٩١,٣	١٨٥,٨	١٦٧,٧	١٢٣,٧	١٨٤,٤	١٧٩,٩	رصيد الحساب المالي
٢٣,٨	٢٣,٠	٦٢,٦	١٠٥,٦	٢٨,١	٣٣,٦	١٠,٣	٦٠,٦	٤٣,٠	٦٧,١	الاستثمار المباشر، صاف
٢٥٧,١	٢٦٥,٧	٢٢٠,٣	١٨٠,٦	٢١٢,٨	٦٦,٨	٥١,٤-	١٥٤,١	١١٩,٢	٤٤,٥-	استثمارات الحافظة، صاف
٣٣,٥	٣٤,٦	٢٨,٧	٤٢,١	٣١,٩	٣٠,٩	٣٩,٨	١٧,٦	٧,٥-	٤٤,٠	المشتقات المالية، صاف
٢٢,٧-	٢١,٨-	٥٩,٢-	١,٠-	١٧,٤	٥٢,٧	١٦٥,١	١١٠,٧-	١٧,٤	١١٠,٦	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٢,٤-	٣,٣-	١,٢	١,٧	٣,٩	٢,١	١٢,٤	٢,٧	التغير في الاحتياطيات
فرنسا										
٧,٤-	٩,٢-	٧,٨-	١٠,٠-	١٩,٢-	٤٨,٠-	٧٤,٦-	٣٤,٢-	٣٠,٧-	٢٦,٩-	رصيد الحساب المالي
٦,١	٢,٠	٢,١-	٤٧,٩	١٣,٩-	١٩,٤	١٩,٨	٣٤,٣	٧٠,٣	٦٦,٠	الاستثمار المباشر، صاف
٥١,٩	٥٧,٥	٦٠,١	٢٣,٨-	٧٩,٣-	٥٠,٦-	٣٣٣,٧-	١٥٥,٠-	٣٢٨,٧-	٣٧,٨-	استثمارات الحافظة، صاف
١٩,٣	١٥,٣	١٢,٠	٣١,٥-	٢٢,٣-	١٨,٤-	١٩,٤-	٣٤,٨-	٢٣,٦	٢٤,١	المشتقات المالية، صاف
٨٧,١-	٨٦,٢-	٨٥,٧-	٣,٦-	٩٨,٢	٣,٦-	٢٤٠,٣	١٠٥,١	٢١٢,٠	٨٦,٥-	استثمارات أخرى، صاف
٢,٣	٢,٣	٨,٠	١,٠	١,٩-	٥,٢	٧,٧-	٧,٧	٥,٥-	١٢,٥-	التغير في الاحتياطيات
إيطاليا										
٣٧,٤	٤٢,١	٣٦,٧	٦٦,٨	١٦,٩	١٣,١-	٨٩,٦-	١١١,٢-	٥٤,٥-	٤٥,٧-	رصيد الحساب المالي
٨,٠	٧,٦	٧,٣	٣,٣	٠,٩	٦,٨	١٧,٢	٢١,٣	٠,٣-	٧٦,٢	الاستثمار المباشر، صاف
١٠,٤	٢٨,١	٩٩,٤	١,٤	١٧,٥-	٣١,٣-	١٥,٩	٥٨,٤	٥٥,٤-	١١٠,٧-	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٠	٠,٠	٣,٧	٤,٨-	٤,٠	٧,٥	١٠,١-	٦,٦	٦,٩-	٠,٤-	المشتقات المالية، صاف
١٩,٠	٦,٤	٧٤,٣-	٦٨,١	٢٧,٥	٢,١	١١٣,٩-	١٩٨,٩-	٠,٧-	١٩,٠-	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٠,٦	١,٣-	٢,٠	١,٩	١,٣	١,٤	٨,٨	٨,٢	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تابع)
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
إسبانيا										
٢٩,٧	٣١,٢	٢٤,٩	٢٦,٨	٤٤,١	٠,٥	٤٣,٤-	٥٨,٩-	٧٢,٨-	١٤٩,٨-	رصيد الحساب المالي
٢٧,٣	٢٦,٨	٢٦,٧	١٢,٤	١٩,١-	٢٧,٢-	١٢,٨	١,٩-	٢,٧	٢,٣-	الاستثمار المباشر، صاف
٢١,٤-	٢٢,٨-	٢٣,٢	١٣,٠-	٥٩,١-	٥٣,٧	٤٣,١	٤٦,٦-	٦٩,٦-	١,٩	استثمارات الحافطة، صاف
٠,٠	٠,٠	١,٤-	١,٥	١,٤	١٠,٧-	٢,٩	١١,٤-	٨,٤	١٠,٤	المشتقات المالية، صاف
٢٣,٨	٢٧,٢	٢٩,٣-	٢٠,٧	١٢٠,٢	١٨,٢-	١١٦,٢-	٠,٠	٢٠,٤-	١٦٠,٨-	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٥,٦	٥,٢	٠,٧	٢,٨	١٣,٩	١,١	٦,٠	٠,٩	التغير في الاحتياطيات
اليابان										
١٦٧,٧	١٧٢,٨	١٧٤,٨	٥٨,٦	٤٣,٠-	٥٣,٩	١٥٨,٤	٢٤٧,٣	١٦٨,٨	١٨١,٦	رصيد الحساب المالي
١٢٩,٩	١١٦,٧	١٣١,٠	١١٨,٣	١٤٤,٧	١١٧,٥	١١٧,٨	٧٢,٥	٦١,٢	٨٩,١	الاستثمار المباشر، صاف
٢٤٧,٠	٢٥٧,٦	١٣١,٧	٤٢,٢-	٢٨٠,٦-	٢٨,٨	١٦٢,٩-	١٤٧,٩	٢١١,٧	٢٨٩,٠	استثمارات الحافطة، صاف
١٨,٧-	٣٤,٦-	١٧,٧	٣٤,٠	٥٨,١	٦,٧	١٧,١-	١١,٩-	١٠,٥-	٢٤,٩-	المشتقات المالية، صاف
٢٠٠,٥-	١٧٦,٤-	١١٠,٧-	٦٠,١-	٣٤,٨	٦١,١-	٤٣,٤	٥,٥-	١٢٠,٩-	٢٠٢,٣-	استثمارات أخرى، صاف
١٠,٠	٩,٥	٥,١	٨,٥	٣٨,٧	٣٧,٩-	١٧٧,٣	٤٤,٣	٢٧,٢	٣٠,٨	التغير في الاحتياطيات
المملكة المتحدة										
١١٣,٢-	١٥٨,٢-	١٥٢,١-	١٢٩,٥-	١٢٢,٩-	٨٣,٧-	٣٧,٦-	٤٦,٨-	٤٥,٤-	٧٢,٨-	رصيد الحساب المالي
١٣,٠-	٥٣,٠-	١١٥,٠-	١٩٣,٤-	١١,٢-	٣٤,٩-	٥٣,٤	١٠,١-	٦١,٠-	١٠٦,٩	الاستثمار المباشر، صاف
٥٢,٢	٢٦,٥	٤٠٥,٨-	٢٠٤,٤-	٨٦,٨-	٣٣٨,٣	١١,٤	٢١,٣	٤٨,٥-	٤٥٤,٨-	استثمارات الحافطة، صاف
١٧,٩-	١٥,٠-	٤٨,٦-	١,٠-	١٨,١	٥٨,٦-	٤,٨	٣٩,٤-	٤٥,٥-	٢٢٥,٥	المشتقات المالية، صاف
١٤٧,٥-	١٢٩,٢-	٣٨٥,١	٢٥٧,٥	٥٠,٧-	٣٤٠,٦-	١١٥,١-	٢٨,٠-	١٠٠,٦	٥٢,٢	استثمارات أخرى، صاف
١٣,٠	١٢,٥	٣٢,٢	١١,٧	٧,٨	١٢,١	٧,٩	٩,٤	٩,٠	٢,٥-	التغير في الاحتياطيات
كندا										
٥٠,١-	٥٦,٧-	٤٤,٢-	٣٩,١-	٥٤,٦-	٦٢,٧-	٤٩,٤-	٥٨,٣-	٤١,٦-	٣,٠-	رصيد الحساب المالي
٢,١	٧,٢-	٢٥,٠	٢,٨-	١٦,٩-	١٢,٨	١٢,٥	٦,٣	١٦,٩	١٧,٧	الاستثمار المباشر، صاف
١٣,٤-	١٧,٨-	٢٥,٦-	١٧,١-	٢١,٤-	٦٣,٨-	١٠٤,٣-	١٠٩,٩-	٩١,٠-	٤٧,٦-	استثمارات الحافطة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
٣٨,٧-	٣١,٧-	٥٢,٢-	٢٤,٤-	٢١,١-	١٣,٤-	٣٤,٣	٤١,٤	٢٢,٣	٢٥,٣	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٨,٥	٥,٣	٤,٧	١,٧	٨,١	٣,٩	١٠,٢	١,٦	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات أخرى متقدمة^١										
٣٢٩,٦	٣٤٤,٤	٣٧٥,٧	٣٦٨,٥	٣٧١,٧	٢٦٥,٧	٢٩٥,٤	٢٨٧,٩	١٥٠,٧	٦٢,٩	رصيد الحساب المالي
٧,١	٠,٣	١٠٦,٢-	٢٢,٤-	١٨,٠	٢٣,٤-	٦,٧-	٩٤,٣	٢١,٧	١٧,٧	الاستثمار المباشر، صاف
٢١١,٢	٢٤١,٧	٣٣٤,٤	١٨٤,٦	١٢١,٤	١٣٩,٧	٤٢,٧	٥٠,٧-	١٠٦,٩-	١٧٨,٤	استثمارات الحافطة، صاف
٣٠,٠-	٢٧,٥-	٢٢,٠-	٣٣,٩-	٢٨,٨-	٢٨,٨-	٤١,٠	١٧,٩-	٢٠,٠	١٢,٦-	المشتقات المالية، صاف
٩٣,٩	٦٧,٨	٨,٢-	١٣٤,٠	١٦٠,٨	٩٧,٧-	٩٣,٤	١٧,١-	١١٤,٠-	١٦٦,٢-	استثمارات أخرى، صاف
٤٨,٨	٦٤,١	١٧٦,٧	١٠٦,٨	١٠١,٤	٢٧٥,٣	١٢٥,١	٢٧٩,٣	٣٣٢,٥	٤٤,٨	التغير في الاحتياطيات
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية										
٨٦,١-	٣٠,٢-	٢١٥,٩-	٥,٤-	٨٠,٧	١٠٧,٦	٢٥٥,٨	١٣٦,٠	٦٨,٩	٦٠٥,٨	رصيد الحساب المالي
١٧١,٦-	٢٤٦,٤-	٣٢٣,٤-	٤١٧,٢-	٤٧٠,١-	٤٨١,٦-	٥٣٤,٤-	٤٥٥,٨-	٣٢٨,٠-	٤٦٧,٨-	الاستثمار المباشر، صاف
٦٥,٠-	٤٨,٥	١٢٥,٣	١١٨,٠-	١٣٩,٤-	٢٤٥,٠-	١٤٢,٨-	٢٣٥,١-	٨٥,١-	١٢٤,٨	استثمارات الحافطة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
١٨٨,٤	٣٩٨,٣	٥٢٦,٩	٤١٤,٨	١٢٩,١	٤٢٤,٦	١٨٣,١	٨,١-	٤٠,٠-	٢٢٩,٢	استثمارات أخرى، صاف
٢٩,٨-	٢٢٥,٥-	٥٤٤,٨-	١١٨,٤	٥٧٦,٣	٤١١,٨	٧٤٩,٠	٨٣٤,١	٥٢١,١	٧١٣,٣	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تابع)
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات									
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
المجموعات الإقليمية									
كومنولث الدول المستقلة^٢									
رصيد الحساب المالي									
٥٥,٢	٣٢,٧	٦٢,٣	٥,٤-	٢٨,٢	٥١,٢	١١٦,٢	٨٩,٩	٣٦,٧	١١١,٣
٣,٠	٢,٦-	٤,٧	١٩,٤	٣,٦	٢٧,٩-	١٦,١-	٩,٤-	١٧,٢-	٤٩,٤-
٤١,٩-	٠,٦-	١٠,٩	٢٣,٤	١٧,٤	٣,٥	١٧,٩	١٤,٣-	٦,١-	٣٥,٨
...
٤٣,٤	٣٢,٦	٨٦,٦	٨٢,٩	٤٨,٨	٦١,٨	٨١,٢	٥٠,٩	٤٦,٠	١٤٠,٧
١٤,٥	٤,٠	٣٩,٥-	١٣١,٣-	٤٢,٠-	١٢,٢	٣١,٩	٦٠,٩	١٠,٨	١٧,٠-
الاستثمار المباشر، صاف									
١٥٤,٤	٢٥٨,٧	١٢٩,١	١٤٨,٩	٣٢,٩	٩,٢	٦٥,٧	١٤١,٩	٢١١,٣	٤٦٧,٣
٤٦,٦	٣٥,١-	١٢٨,٨-	٢٠٣,٦-	٢٧٣,٠-	٢٢١,٧-	٢٧٧,٣-	٢٢٤,٣-	١١٤,١-	١٥١,٤-
٤١,٩-	٥٧,٤	٨٢,٨	١٢٤,٠-	٦٤,٦-	١١٥,٥-	٥٧,٩-	٩٣,٣-	٦٧,٠-	٦,٠
١,١-	٠,٩-	١,٦-	١,٠	٢,٠-	١,٥	٠,٣-	٠,٢
١٩٣,٠	٤٠١,٢	٤٩٣,٦	٢٨٠,٠	٧٨,٣-	٢٠٨,٥	٢٨,٨-	١٠٣,٥-	٦٧,٨-	١١٤,٠
٤١,٣-	١١٣,٥-	٣١٦,٦-	١٩٥,٩	٤٥٠,٨	١٣٧,٧	٤٣٢,٠	٥٦٣,٩	٤٦٣,٠	٤٩٧,٥
المشتقات المالية، صاف									
٣٣,٩-	١٣,١-	٠,٢-	٤١,٧-	٦٢,١-	٦٥,٣-	١٠٧,١-	٨٩,٠-	٥١,٣-	١٦٠,٦-
٣٢,٠-	٣٠,٠-	٢٤,٢-	٣١,١-	٢٥,٣-	٢٧,٢-	٤٠,٠-	٢٧,٠-	٣٠,٧-	٦٣,٣-
٤,٢-	٤,٣-	٢٦,١	١٩,٢-	٣٩,٩-	٧٠,٢-	٥٣,٢-	٤٥,٤-	١٠,١-	١٤,٤
٢,٥-	٠,٨-	١,٧-	٠,٣	١,٤-	٣,٠-	١,٦	٠,٠	٠,٩	٢,٥
٥,٣-	٨,٦	٩,٩	٨,٦	١٤,٠-	٧,٢	٣٠,١-	٥٢,٥-	٤٢,٤-	١٢٠,٠-
١٠,١	١٣,٥	١٠,٣-	٠,١-	١٨,٥	٢٧,٩	١٤,٦	٣٥,٩	٣١,٠	٥,٩
استثمارات أخرى، صاف									
١٣٣,٧-	١١٥,٧-	٢٠٩,٩-	٢١٩,١-	٢٠٥,٩-	١٦٢,٩-	١٢٥,٥-	١٢٣,٧-	٣١,٧-	٤١,٥-
١٣٣,٦-	١٣٤,١-	١٣٤,٦-	١٤١,٧-	١٤٥,٠-	١٥٠,٧-	١٤٧,٥-	١١٢,٠-	٧٢,٩-	١٠٣,٠-
٤٦,٤-	٣٣,٨-	٦٠,٣-	١١٧,٧-	١٠٧,٠-	٩٥,٣-	١٠٧,٢-	١٠٦,٩-	٢٥,٤-	٦,١-
...
٤٣,٢	٥٤,٤	١١,٦	١,٥-	٣٨,٨	٢٤,٢	١٦,٣	٤,٠	١١,٦	٢٤,٩
٣,٣	١,٩-	٣٢,٥-	٣٨,٢	٦,٤	٥٩,٦	١١٠,٥	٩٠,٥	٥٤,٥	٤١,٥
التغير في الاحتياطيات									
أمريكا اللاتينية والكاريبي									
رصيد الحساب المالي									
٧٨,٨-	١٣٧,٤-	١٣٢,٨-	١٨٠,٥	٣٣٤,٠	٢٩١,٦	٣١٣,٣	١١٨,٤	٤٦,٩-	٢٣٥,٠
٢٥,٢-	٢٣,١-	١٢,٥-	٣٢,٨-	٨,٦-	٢٥,٣-	٢٢,٩-	٤٩,٣-	٦٤,٠-	٦٤,٣-
٣٢,٢	٣٢,٠	٧٣,٩	١٣٢,٩	٧٢,١	٥٧,٣	٧٣,٣	٢٥,٠	٣٢,٠	٥١,٠
...
٦٦,٣-	٧٤,٠-	٦١,٤-	٦٢,٠	١٤٢,١	١٠٥,٠	١٢٤,٦	٥٩,٤	١٥,٨	٨٠,١
١٧,٧-	٧١,٠-	١٣٢,٢-	٢٤,١	١٤٠,١	١٥٤,٧	١٣٨,٢	٨٣,٣	٣٠,٧-	١٦٨,٣
الاستثمار المباشر، صاف									
٤٩,٣-	٥٥,٤-	٦٤,٥-	٦٨,٦-	٤٦,٤-	١٦,١-	٦,٨-	١,٥-	٤٩,٣-	٥,٧-
٣٠,٤-	٢١,٤-	٢٨,٠-	٢٧,٤-	٢١,٨-	٢٨,٨-	٣٠,٧-	٣٢,٩-	٢٩,٢-	٣٦,٤-
٠,٤	٢,١-	٨,٣-	١٣,٥-	١٧,٣-	٢٤,٧-	١٥,٧-	٠,٣-	٨,٤-	٢٣,٨
٠,٣-	٠,٣-	٠,٤-	١,٥-	٠,٨-	١,٧-	١,٧-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠
١٩,٨-	٢٤,٥-	١٣,٥-	١٧,٢-	٨,٣-	١٧,٨	١٩,٩	٣٣,٦	٣,٣-	١٠,٥-
١,٣	٦,٧-	١٣,٦-	٨,٣-	٢,٥	١٩,٧	٢١,٧	٠,٤-	٧,٥-	١٧,٣
المشتقات المالية، صاف									
استثمارات أخرى، صاف									
التغير في الاحتياطيات									
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا									
وأفغانستان وباكستان									
رصيد الحساب المالي									
٧٨,٨-	١٣٧,٤-	١٣٢,٨-	١٨٠,٥	٣٣٤,٠	٢٩١,٦	٣١٣,٣	١١٨,٤	٤٦,٩-	٢٣٥,٠
٢٥,٢-	٢٣,١-	١٢,٥-	٣٢,٨-	٨,٦-	٢٥,٣-	٢٢,٩-	٤٩,٣-	٦٤,٠-	٦٤,٣-
٣٢,٢	٣٢,٠	٧٣,٩	١٣٢,٩	٧٢,١	٥٧,٣	٧٣,٣	٢٥,٠	٣٢,٠	٥١,٠
...
٦٦,٣-	٧٤,٠-	٦١,٤-	٦٢,٠	١٤٢,١	١٠٥,٠	١٢٤,٦	٥٩,٤	١٥,٨	٨٠,١
١٧,٧-	٧١,٠-	١٣٢,٢-	٢٤,١	١٤٠,١	١٥٤,٧	١٣٨,٢	٨٣,٣	٣٠,٧-	١٦٨,٣
الاستثمار المباشر، صاف									
٤٩,٣-	٥٥,٤-	٦٤,٥-	٦٨,٦-	٤٦,٤-	١٦,١-	٦,٨-	١,٥-	٤٩,٣-	٥,٧-
٣٠,٤-	٢١,٤-	٢٨,٠-	٢٧,٤-	٢١,٨-	٢٨,٨-	٣٠,٧-	٣٢,٩-	٢٩,٢-	٣٦,٤-
٠,٤	٢,١-	٨,٣-	١٣,٥-	١٧,٣-	٢٤,٧-	١٥,٧-	٠,٣-	٨,٤-	٢٣,٨
٠,٣-	٠,٣-	٠,٤-	١,٥-	٠,٨-	١,٧-	١,٧-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠
١٩,٨-	٢٤,٥-	١٣,٥-	١٧,٢-	٨,٣-	١٧,٨	١٩,٩	٣٣,٦	٣,٣-	١٠,٥-
١,٣	٦,٧-	١٣,٦-	٨,٣-	٢,٥	١٩,٧	٢١,٧	٠,٤-	٧,٥-	١٧,٣
المشتقات المالية، صاف									
استثمارات أخرى، صاف									
التغير في الاحتياطيات									

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تتمة)
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات									
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر إيرادات التصدير									
الوقود									
٢٥,٦-	١٠٩,٦-	١٠٣,٤-	٢٠٢,٤	٣٨٩,٥	٤٤٥,٩	٥١٦,٦	٢٦٠,٩	١٤,٢	٤٤٤,٢
١٨,٢-	٢٠,٣-	١٢,٨-	١١,٨-	٣,٤	٤٢,٨-	٣١,١-	٣١,٣-	٦٠,٧-	٨٨,٨-
٢٧,٥	٢٧,٥	٨٢,١	١٥١,٨	٧٢,٤	٤٣,٧	٨٢,٨	٢٠,٢	٩,٤	٩١,٠
...
٠,٣-	٢٠,٠-	٤٢,٢	١٨٠,٨	٢٢٦,٧	٢٢٢,٥	٢٦٥,٠	١٥٣,٤	١١٤,٢	٢٧٤,٨
٣٢,١-	٩٥,١-	٢١٥,٥-	١١٣,٣-	٩٨,١	٢٢١,٨	١٩٨,٧	١١٧,١	٥١,٣-	١٦٦,١
غير الوقود									
٦٠,٥-	٧٩,٤	١١٢,٤-	٢٠٧,٧-	٣٠٨,٧-	٣٣٨,٣-	٢٦٠,٨-	١٢٣,٣-	٥٧,٢	١٥٧,٢
١٥٣,٥-	٢٢٦,١-	٣١٠,٦-	٤٠٥,٤-	٤٧٣,٦-	٤٣٨,٧-	٥٠٣,٤-	٤٢٢,٣-	٢٦٤,٧-	٣٧٧,٦-
٩٢,٤-	٢١,٠	٤٣,١	٢٦٩,٩-	٢١١,٨-	٢٨٨,٧-	٢٢٥,٦-	٢٥٥,٣-	٩٤,٧-	٣٣,٨
...
١٨٨,٧	٤١٨,٢	٤٨٤,٧	٣٣٤,٠	٩٧,٦-	٢٠٢,١	٨١,٩-	١٦١,٣-	١٥٤,٣-	٤٦,٤-
٢,٣	١٣٠,٥-	٣٢٩,٤-	٢٣١,٧	٤٧٨,٢	١٨٩,٩	٥٥٠,٣	٧١٥,٩	٥٧٢,٧	٥٤٢,٣
حسب مصدر التمويل الخارجي									
اقتصادات المركز المدين الصافي									
٢٦٢,٢-	٢١٣,٠-	٢٨٤,٤-	٤٠٤,١-	٤٠١,٢-	٤٣٧,٤-	٣٨١,٢-	٢٩٠,٥-	١٩٨,٦-	٣٠٤,٨-
٣٠٣,٤-	٢٨٣,١-	٢٦٣,٧-	٢٨٥,٩-	٢٥٧,٨-	٢٧٣,٧-	٢٨١,٧-	٢٢٢,٢-	٢٠٣,٠-	٢٧٩,٩-
٨١,٣-	٤٤,٨-	٤٠,٥-	٢٠٣,٦-	١٦٦,٦-	٢١٦,٨-	١٨٥,١-	٢١٦,٦-	٦٣,٦-	٣٣,٢
...
٣١,٦	٥٤,٤	٢٠,٢	٣٣,٣-	٣١,٠-	٦١,٥-	٦٠,٤-	٨٨,٤-	٧٨,٥-	١٤٠,٥-
٩٦,٣	٦٣,٤	٢,٠-	١١٥,٢	٥٧,٤	١١٦,١	١٤٤,٧	٢٣٧,٧	١٤٨,٣	٧٨,١
اقتصادات المركز المدين الصافي									
حسب تجربة خدمة الدين									
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت									
جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥									
١١,٩-	٢٥,٩-	٢٠,٣-	٣٤,١-	١٢,٨-	٤١,٢-	٢١,٥-	١٣,٦-	١٧,٠-	١٨,٥-
١٦,٢-	١٣,٧-	١٠,٠-	٩,٠-	٦,٩-	١٩,٩-	١٥,٣-	١٦,٨-	١٦,٥-	٢٨,٧-
٠,١-	١,٣	٣,٣-	٥,٤-	٨,٣	٠,٥-	١,١	١٠,٩-	١٤,٢	٣,٥
...
١٠,٨-	١٣,٣-	١٥,٢-	٨,٠-	١١,٣-	٠,٩-	٥,٧	٣,٠	٠,٨-	٠,٤
١٥,٦	٠,٥	٨,٩	١٠,٩-	٢,١-	٢١,٦-	١٢,٤-	١١,٣	١٣,٦-	٦,٢
للتذكيرة									
العالم									
١٨٦,١	٣٨٠,٧	٣٢٣,٨	٤٣١,٧	٣٢٧,٥	٢,٤	٦٤,١	٥٠,٠	٨٨,٢	٩٣,٣-

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعَة للمجموعات القطرية المختلفة على اعتبار أنها حاصل قيم للدولار الأمريكي في البلدان المنفردة ذات الصلة. ولا تظهر المشتقات المالية لبعض مجملات المجموعة بسبب قصور البيانات. ولا تتوافر التوقعات بالنسبة لمنطقة اليورو بسبب القيود على البيانات.

^١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
^٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات							
متوسط	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٧-١٩٩٨
٢٠١٨										
-٢٠١٨										
٢٠٢١										
٠,٤	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٨-	٠,٧-
٠,٤	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٨-	٠,٧-
٢١,٥	٢١,٣	٢١,٥	٢٢,١	٢١,٩	٢١,٤	٢١,٢	٢٠,٨	٢٠,٣	٢١,٤	٢٢,٤
٢١,١	٢٠,٧	٢٠,٦	٢٠,٩	٢٠,٩	٢٠,٧	٢٠,٨	٢٠,٨	٢٠,٤	٢٢,٢	٢٢,٨
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٢,٧-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٦-	٢,٣-	٢,٢-	٢,٧-	٣,٠-	٣,٠-	٤,٧-	٤,٣-
٢,٧-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٦-	٢,٣-	٢,٢-	٢,٨-	٣,٠-	٣,٠-	٤,٧-	٤,٣-
١٧,٤	١٧,١	١٧,٦	١٩,١	١٩,٢	١٨,٣	١٧,٧	١٥,٧	١٥,١	١٧,١	١٨,٩
٢٠,١	١٩,٨	١٩,٨	٢٠,٣	٢٠,٠	١٩,٨	١٩,٤	١٨,٥	١٨,٤	٢١,٦	٢٢,٦
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
...	٣,٠	٢,٧	٢,٤	١,٤	٠,٦	٠,٥	٠,١	...
٢,٨	٣,١	٣,٤	٣,٢	٢,٥	٢,٢	١,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٤-
٢٤,٠	٢٣,٧	٢٣,٨	٢٤,٦	٢٣,٨	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٢,٤	٢١,٥	٢٢,٨	٢٣,١
٢٠,٦	٢٠,١	١٩,٩	١٩,٨	١٩,٨	١٩,٦	٢٠,١	٢١,٥	٢١,٠	٢٢,٤	٢٢,٦
...	٠,١-	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	...
٧,٤	٨,١	٨,٦	٨,٤	٧,٣	٦,٧	٧,٠	٦,١	٥,٧	٤,٥	٢,٠
٧,٤	٨,١	٨,٦	٨,٤	٧,٣	٦,٧	٧,٠	٦,١	٥,٦	٤,٥	٢,١
٢٧,١	٢٧,٥	٢٧,٩	٢٧,٧	٢٧,٠	٢٦,٢	٢٦,٣	٢٧,٢	٢٥,٢	٢٤,١	٢٣,٢
١٩,٧	١٩,٤	١٩,٣	١٩,٢	١٩,٨	١٩,٥	١٩,٣	٢١,١	١٩,٦	١٩,٦	٢١,١
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٠,١	٠,٣-	٠,٤-	٠,١-	١,٠-	٠,٨-	١,٢-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٥	١,٩
٠,٠	٠,٤-	٠,٥-	٠,٢-	١,١-	٠,٩-	١,٢-	١,٠-	٠,٨-	٠,٥	١,٩
٢٢,١	٢١,٨	٢١,٩	٢٢,٢	٢١,٤	٢١,٤	٢١,٤	٢٢,٢	٢١,١	٢٢,٩	٢٣,٩
٢٢,١	٢٢,٢	٢٢,٤	٢٢,٤	٢٢,٥	٢٢,٣	٢٢,٦	٢٣,٢	٢١,٩	٢٢,٤	٢٢,٠
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠
١,٣	٢,٠	٢,٣	٢,٤	٢,١	١,٠	٠,١-	٢,٩-	٣,٤-	١,٢-	٠,٠
١,٢	١,٩	٢,٢	٢,٢	١,٩	٠,٩	٠,٤-	٣,٠-	٣,٤-	١,٣-	٠,٢-
١٨,٦	١٨,٦	١٨,٨	١٩,٠	١٨,٢	١٧,٩	١٧,٥	١٧,٥	١٧,١	٢٠,٠	٢٠,٨
١٧,٤	١٦,٧	١٦,٦	١٦,٨	١٦,٣	١٧,٠	١٧,٩	٢٠,٥	٢٠,٥	٢١,٣	٢١,٠
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١
٢,٣	٢,٣	٢,٥	١,٩	١,٤	٢,٢	٠,٣	٢,٨-	٣,٥-	٥,٩-	٤,٥-
١,٨	١,٧	١,٩	١,٤	١,٠	١,٥	٠,٢-	٣,٢-	٣,٩-	٦,٦-	٥,٣-
٢٢,٣	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٠	٢٠,٨	٢٠,٧	٢٠,٠	١٨,٧	١٩,٦	٢٢,٢	٢٢,٥
٢١,٥	٢١,٢	٢١,٠	٢٠,٧	١٩,٨	١٩,١	٢٠,٢	٢١,٩	٢٣,٥	٢٨,٨	٢٧,٨
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٧	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٨
٣,٢	٣,٣	٣,٧	٣,٢	٠,٨	٠,٨	١,٠	٢,٢	٣,٩	٣,٤	٣,١
٣,٣	٣,٣	٣,٧	٣,٣	٠,٨	٠,٩	١,٠	٢,٢	٤,٠	٣,٥	٣,٣
٢٥,١	٢٥,٠	٢٥,٣	٢٥,٣	٢٢,٦	٢٢,٢	٢١,٩	٢٢,٤	٢٣,٨	٢٥,٨	٢٦,٨
٢١,٨	٢١,٦	٢١,٥	٢٢,٠	٢١,٨	٢١,٢	٢٠,٩	٢٠,٤	١٩,٨	٢٢,٣	٢٣,٦
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٢-
٣,٨-	٤,٣-	٦,٠-	٥,٤-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٧-	١,٨-	٢,٧-	٢,٢-	١,٨-
٣,٨-	٤,٣-	٥,٩-	٥,٤-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٧-	١,٨-	٢,٧-	٢,٢-	١,٨-
١٣,٥	١٢,٦	١١,٤	١١,٩	١٢,٧	١٢,٠	١٢,٤	١٤,١	١٣,٢	١٥,٢	١٦,٤
١٧,٣	١٦,٩	١٧,٣	١٧,٢	١٧,٣	١٦,٤	١٦,٠	١٥,٨	١٦,٠	١٧,٤	١٨,٢
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض (تابع)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط											
-٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	-٢٠٠٢	٢٠٠٧-١٩٩٨	
٢٠٢١	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٧-١٩٩٨	
٢,٧-	٣,١-	٣,٧-	٣,٢-	٢,٣-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٥-	٣,٦-	٠,٨	١,٢	كندا
٢,٧-	٣,١-	٣,٧-	٣,٢-	٢,٣-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٨-	٣,٦-	٠,٨	١,٢	صافي الإقراض والاقتراض
٢٠,٤	١٩,٨	١٩,٤	٢٠,٤	٢٢,٠	٢١,٥	٢١,٣	٢١,٤	١٩,٩	٢٣,١	٢٢,٧	رصيد الحساب الجاري
٢٣,١	٢٢,٩	٢٣,١	٢٣,٦	٢٤,٣	٢٤,٦	٢٤,٩	٢٤,٢	٢٣,٥	٢٢,٣	٢١,٤	الادخار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٤,٤	٤,٩	٥,٤	٥,٨	٥,٢	٥,٢	٤,٢	٤,٢	٥,٠	٤,٠	٣,٨	اقتصادات أخرى متقدمة^١
٤,٥	٥,١	٥,٦	٥,٩	٥,٣	٥,٢	٤,٢	٤,١	٥,٠	٤,١	٣,٩	صافي الإقراض والاقتراض
٢٩,٧	٣٠,١	٣٠,٤	٣٠,٩	٣٠,٧	٣٠,٥	٣٠,٤	٣٠,٧	٣١,٠	٢٩,٩	٢٩,٧	رصيد الحساب الجاري
٢٥,٠	٢٤,٩	٢٤,٦	٢٤,٦	٢٥,٣	٢٥,٢	٢٦,١	٢٦,٣	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٧	الادخار
٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,١-	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٠,٤-	٠,٢-	٠,١-	٠,١	٠,٧	٠,٧	١,٣	١,٥	١,٥	٢,٩	٢,٠	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٦-	٠,٤-	٠,٣-	٠,١-	٠,٦	٠,٦	١,٣	١,٤	١,٢	٢,٩	١,٩	صافي الإقراض والاقتراض
٣١,٦	٣١,٥	٣١,٧	٣٢,٥	٣٢,٧	٣٢,٤	٣٣,١	٣٣,٢	٣٢,٤	٣٠,٣	٢٧,٤	رصيد الحساب الجاري
٣٢,١	٣١,٩	٣١,٨	٣٢,٥	٣٢,٢	٣١,٩	٣١,٩	٣١,٨	٣١,٢	٢٧,٦	٢٥,٦	الادخار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,٢	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٣,١	١,٩	١,٣	٣,٠	٠,٥	٠,٦	٢,٢	٤,١	٣,٧	٥,١	٦,٢	كومنولث الدول المستقلة^٢
٣,١	١,٩	١,٣	٣,٠	٢,١	٠,٦	٢,٤	٤,١	٣,٣	٥,٧	٦,٥	صافي الإقراض والاقتراض
٢٦,٤	٢٥,٠	٢٤,٤	٢٤,١	٢٣,٩	٢٢,٤	٢٥,٨	٢٧,٦	٢٤,٩	٢٧,١	٢٦,٥	رصيد الحساب الجاري
٢٣,٤	٢٢,٧	٢٢,٦	٢٠,٨	٢١,٧	٢١,٧	٢٣,٤	٢٣,٥	٢١,٥	٢١,٤	٢٠,٣	الادخار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٥-	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٤	٠,٧-	٠,٤-	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٠,٤	٠,٩	١,٦	٢,١	١,٨	٠,٨	١,٠	٠,٩	٢,٥	٤,١	٣,٢	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٣	٠,٨	١,٦	٢,١	١,٨	٠,٧	١,٠	٠,٨	٢,٤	٤,٠	٣,١	صافي الإقراض والاقتراض
٣٩,٠	٤٠,٣	٤١,٣	٤٢,٨	٤٣,٧	٤٣,١	٤٣,٦	٤٣,٨	٤٤,٤	٤٠,١	٣٥,٨	رصيد الحساب الجاري
٣٨,٦	٣٩,٤	٣٩,٧	٤٠,٧	٤١,٩	٤٢,٣	٤٢,٦	٤٢,٩	٤٢,٠	٣٦,٤	٣٣,١	الادخار
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٢,٥-	١,٨-	٠,٨-	٠,٥-	١,٨-	٢,٧-	٣,٦-	٥,٦-	٤,٤-	٥,٠-	٤,١-	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٥-	٣,٠-	٢,٠-	١,٩-	٣,١-	٣,٨-	٤,٦-	٦,٥-	٥,١-	٥,٣-	٤,٤-	صافي الإقراض والاقتراض
١٧,١	١٧,٤	١٧,٧	١٨,٦	١٨,٠	١٧,٠	١٦,٨	١٧,٠	١٦,٠	١٧,١	١٨,٠	رصيد الحساب الجاري
٢٠,٥	٢٠,٣	١٩,٦	٢٠,٢	٢٠,٨	٢٠,٦	٢١,١	٢٣,٢	٢١,٠	٢٢,٠	٢١,٨	الادخار
١,٠	١,٢	١,٢	١,٤	١,٣	١,٢	١,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٤	٠,٢	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٢,٤-	٢,٣-	٢,٢-	٣,٥-	٣,١-	٢,٧-	٢,٣-	١,٩-	١,٧-	٠,٣	٠,٧-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٤-	٢,٣-	٢,٣-	٣,٦-	٣,٢-	٢,٨-	٢,٣-	٢,٠-	١,٩-	٠,٢	٠,٨-	صافي الإقراض والاقتراض
١٩,٣	١٨,٦	١٨,٦	١٨,٩	١٨,١	١٩,٢	١٩,٩	٢٠,٤	٢٠,٣	٢٠,٨	١٩,٢	رصيد الحساب الجاري
٢١,٧	٢١,٠	٢٠,٧	٢٢,٢	٢١,٩	٢٢,٣	٢٢,٣	٢٢,٢	٢١,٧	٢٠,٧	٢٠,١	الادخار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,١	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
١,١-	٢,٠-	٣,٩-	٣,٤-	٥,٦	١٠,٠	١٢,٠	١٢,٨	٦,٠	٩,١	٧,١	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
١,٦-	٢,٦-	٤,٦-	٤,٠-	٥,١	١٠,١	١٢,٥	١٢,٧	٦,١	٩,٤	٧,٤	صافي الإقراض والاقتراض
٢٥,٦	٢٤,٠	٢١,٨	٢٣,٧	٣٢,١	٣٥,٤	٣٧,٦	٣٨,٤	٣٣,٨	٣٥,٢	٣٢,١	رصيد الحساب الجاري
٢٥,٨	٢٥,٤	٢٥,١	٢٦,٥	٢٥,٥	٢٤,٨	٢٥,٤	٢٥,٦	٢٩,٠	٢٦,٤	٢٤,٩	الادخار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٢	٠,٢	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٤,٠-	٣,٥-	٤,١-	٥,٥-	٣,٣-	١,٧-	١,٠-	٠,٠	١,٠	٢,٢	١,٤	إفريقيا جنوب الصحراء
٤,٤-	٣,٩-	٤,٥-	٥,٩-	٣,٧-	٢,١-	١,٥-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٨	٠,٢	صافي الإقراض والاقتراض
١٦,٩	١٦,١	١٥,٤	١٤,٩	١٧,٨	١٨,٧	١٩,٢	١٩,٧	٢٠,٠	٢٠,٣	١٨,٩	رصيد الحساب الجاري
٢١,٣	٢٠,٠	١٩,٩	٢٠,٦	٢١,٥	٢٠,٩	٢٠,٦	٢٠,١	٢٠,٤	١٩,٤	١٨,٥	الادخار
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٥	١,٧	١,٤	١,٢	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي

الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض (تتمة)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات							
متوسط -٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٧-١٩٩٨
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
١,٠	٠,٢-	١,٨-	١,٦-	٣,٨	٦,٨	٨,٧	٩,٩	٦,١	٩,١	٧,٩
٠,٦	٠,٦-	٢,٢-	١,٩-	٤,٢	٦,٩	٩,٠	٩,٩	٦,٠	٩,٦	٨,٢
٢٦,٤	٢٤,٨	٢٣,٤	٢٤,٨	٢٨,٤	٣٠,٠	٣٢,٩	٣٤,٢	٣٠,٦	٣٢,٧	٣٠,٩
٢٤,٨	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٥,٥	٢٤,٠	٢٣,٢	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,٧	٢٣,٦	٢٣,١
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٧-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٣	٠,١-	٠,٠
غير الوقود										
٠,٧-	٠,٣-	٠,٣	٠,٤	٠,٢-	١,٠-	٠,٩-	١,٠-	٠,١	١,١	٠,٤
٠,٨-	٠,٤-	٠,١	٠,٢	٠,٣-	١,٢-	١,١-	١,٢-	٠,١-	٠,٩	٠,٢
٣٢,٦	٣٢,٩	٣٣,٤	٣٤,٢	٣٣,٩	٣٣,١	٣٣,١	٣٢,٩	٣٢,٩	٢٩,٦	٢٦,٤
٣٣,٤	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٩	٣٤,٢	٣٤,٢	٣٤,١	٣٤,٠	٣٣,٠	٢٨,٨	٢٦,٤
٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢
حسب مصدر التمويل الخارجي										
اقتصادات المركز المدين الصافي										
٢,٢-	٢,١-	١,٨-	٢,٢-	٢,٤-	٢,٦-	٢,٩-	٢,٧-	١,٩-	١,٠-	١,٠-
٢,٤-	٢,٣-	٢,٠-	٢,٥-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٢-	٢,٩-	٢,٤-	١,٣-	١,٣-
٢٣,١	٢٢,٢	٢١,٩	٢١,٧	٢١,٨	٢١,٩	٢٢,٤	٢٣,٠	٢٢,٨	٢٢,٢	٢٠,٨
٢٥,٥	٢٤,٤	٢٣,٩	٢٤,٢	٢٤,٤	٢٤,٧	٢٥,٤	٢٥,٧	٢٥,١	٢٣,٧	٢٢,٣
٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٥	٠,٣	٠,٣
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
اقتصادات عليها متأخرات /أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥										
٣,٣-	٤,٣-	٥,٠-	٤,٢-	٣,٠-	٥,٢-	٥,٢-	٣,٦-	٢,٣-	٠,٦-	٠,١-
٣,٤-	٤,٥-	٥,١-	٤,٤-	٣,٢-	٥,٣-	٥,٦-	٣,٩-	٢,٧-	٠,٩-	٠,٣-
١٤,٥	١٣,٠	١١,٩	١٤,٧	١٣,٩	١٣,٤	١٤,٦	١٦,٦	١٨,٩	٢١,٧	٢٠,٨
١٧,٩	١٧,٤	١٦,٩	١٧,١	١٧,١	١٨,٦	٢٠,١	٢٠,٤	٢١,٦	٢٢,٦	٢١,٢
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢
اللتذكرة										
العالم										
٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٠
٠,٠	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,١-
٢٥,٨	٢٥,٤	٢٥,٤	٢٦,٢	٢٦,٢	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٥,٣	٢٤,٤	٢٣,٨	٢٣,٥
٢٥,٧	٢٥,١	٢٥,٠	٢٥,٤	٢٥,٣	٢٥,٠	٢٥,٠	٢٤,٨	٢٤,١	٢٣,٦	٢٣,٥
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة للمجموعات القطرية المختلفة على اعتبار أنها حاصل قيم للدول الأمريكية في البلدان المنفردة ذات الصلة. ويختلف ذلك عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتستند تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكون رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتستند تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض / صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الصلات بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية. الادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (CAB) (S - I = CAB). كذلك فإن صافي الإقراض / صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (KAB) (NLB = CAB + KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلالات الناجمة عن القصور في البيانات المصدرية وإعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافق البيانات.

١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ألف-١٥ موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط

توقعات		متوسطات							
متوسطات		متوسطات							
٢٠٢١-٢٠١٨	١٧-٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠٠٨	٢٠٠٧-١٩٩٨		
التغير السنوي %									
٣,٧	٣,٣	٣,٤	٣,١	٣,٢	٣,٤	٣,٢	٤,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي	
١,٧	١,٨	١,٨	١,٦	٢,١	١,٩	١,١	٢,٨	الاقتصادات المتقدمة	
٥,٠	٤,٣	٤,٦	٤,٢	٤,٠	٤,٦	٥,٠	٥,٨	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	
للتذكرة									
الناتج الممكن									
١,٥	١,٣	١,٣	١,٣	١,٤	١,٤	١,٢	٢,٢	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	
٤,٢	٣,١	٣,٨	٢,٣	٢,٦	٣,٩	٢,٩	٦,٨	حجم التجارة العالمية^١	
الواردات									
٤,١	٣,٦	٣,٩	٢,٤	٤,٢	٣,٨	٢,١	٦,٢	الاقتصادات المتقدمة	
٤,٧	٢,٥	٤,١	٢,٣	٠,٦-	٤,٥	٤,٥	٨,٩	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	
الصادرات									
٣,٨	٣,٢	٣,٥	١,٨	٣,٦	٣,٨	٢,٥	٥,٨	الاقتصادات المتقدمة	
٤,٥	٢,٨	٣,٦	٢,٩	١,٣	٣,٥	٣,٧	٨,٨	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	
معدلات التبادل التجاري									
٠,١	٠,٨	٠,١	٠,٩	١,٨	٠,٣	٠,١	٠,٢-	الاقتصادات المتقدمة	
٠,٢-	١,٤-	٠,١-	١,٠-	٤,١-	٠,٥-	٠,١-	١,٧	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	
الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي									
المصنوعات									
١,٠	١,٢-	١,٤	٢,١-	٢,٩-	١,٠-	٠,٤	١,٥	النفط	
٣,٣	١٦,٥-	١٧,٩	١٥,٤-	٤٧,٢-	٧,٥-	٣,٣-	١٤,٠	السلع الأولية غير الوقود	
٠,١-	٦,١-	٠,٩	٢,٧-	١٧,٥-	٤,٠-	٠,٧-	٣,٩		
أسعار المستهلكين									
الاقتصادات المتقدمة									
٢,٠	١,٠	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٤	١,٥	٢,٠		
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية									
٤,١	٤,٦	٤,٤	٤,٥	٤,٧	٤,٧	٥,٦	٧,٩		
x									
أسعار الفائدة									
سعر ليبور الحقيقي لستة أشهر ^٢									
٠,٨	٠,٨-	٠,٨-	٠,٤-	٠,٦-	١,٥-	٠,٦-	١,٨		
سعر الفائدة الحقيقي طويل الأجل في العالم ^٣									
٠,٢	٠,٤	٠,٥-	٠,٣	١,٣	٠,٥	٠,٨	٢,٤		
% من إجمالي الناتج المحلي									
أرصدة الحساب الجاري									
الاقتصادات المتقدمة									
٠,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,١	٠,٧-		
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية									
٠,٦-	٠,١-	٠,٤-	٠,٣-	٠,١-	٠,٦	٠,٩	١,٩		
مجموع الدين الخارجي									
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية									
٢٦,٢	٢٨,٢	٢٧,٦	٢٨,٤	٢٨,٤	٢٨,٤	٢٧,١	٣٣,٤		
خدمة الدين									
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية									
٨,٩	١٠,٨	٩,٤	١٠,٥	١٢,١	١١,٢	٩,٦	٩,٣		

^١ تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

^٢ سعر الفائدة بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي ناقص التغير كنسبة مئوية في مخفض إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.

^٣ متوسط أسعار السندات الحكومية لعشر سنوات (أو لأقرب أجل استحقاق) مرجحا بإجمالي الناتج المحلي لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

آفاق الاقتصاد العالمي موضوعات مختارة

أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

سبتمبر ٢٠٠٦	آفاق الاقتصاد العالمي: النظم المالية والدورات الاقتصادية
إبريل ٢٠٠٧	آفاق الاقتصاد العالمي: التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠٠٧	آفاق الاقتصاد العالمي: العولمة وعدم المساواة
إبريل ٢٠٠٨	آفاق الاقتصاد العالمي: الإسكان والدورة الاقتصادية
أكتوبر ٢٠٠٨	آفاق الاقتصاد العالمي: الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي
إبريل ٢٠٠٩	آفاق الاقتصاد العالمي: الأزمة والتعافي
أكتوبر ٢٠٠٩	آفاق الاقتصاد العالمي: الحفاظ على التعافي
إبريل ٢٠١٠	آفاق الاقتصاد العالمي: إعادة توازن النمو
أكتوبر ٢٠١٠	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر وإعادة التوازن
إبريل ٢٠١١	آفاق الاقتصاد العالمي: توترات التعافي مزدوج السرعة
سبتمبر ٢٠١١	البطالة والسلع الأولية والتدفقات الرأسمالية
إبريل ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر
أكتوبر ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: النمو يعود وبعض المخاطر يبقى
إبريل ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: التواء مع الديون المرتفعة والنمو المتباطئ
أكتوبر ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر
إبريل ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تحولات وتوترات
أكتوبر ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي يكتسب قوة، لكنه يظل متفائلا
إبريل ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: تركات وغيوم وعدم يقين
أكتوبر ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل
إبريل ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة
	آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول

أولا: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٤-١	قياس عدم المساواة: قضايا المفاهيم والمنهجيات والقياس
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-٣	مؤشرات الدورة الاقتصادية الجديدة في أمريكا اللاتينية:
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ١-١	إعادة بناء البيانات التاريخية
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-٣	انعكاسات التقديرات الجديدة لتعادل القوى الشرائية على قياس النمو العالمي
أكتوبر ٢٠٠٨، الملحق ١-١	قياس فجوات الناتج
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ١-٢	تقدير وإيضاح المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠١٠، الملحق ١-٢	الشكل المروحي للنمو العالمي
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٣	مؤشرات تتبع النمو
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٤	الاستدلال على الناتج الممكن من البيانات المشوشة: منظور نموذج التوقعات العالمية
إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٢	عدم اتساق تدابير إعادة التوازن
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٣	سيناريوهات التطورات السلبية في آفاق الاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١	الميزانيات العمومية لمالية الدولة: أهمية الأصول غير المالية وقياسها
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١	سيناريوهات التعريف الجمركية
	توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط

ثانيا: استقصاءات تاريخية

أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٦-٣	المنظور التاريخي للنمو والحساب الجاري
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ٤-١	الأزمات المالية الدولية من منظور تاريخي

الحسن والسيء والقيح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة
ما تأثير فترات الركود؟

ثالثاً: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

- الصعود الآسيوي: أنماط التنمية والنمو الاقتصادي
النمو الممكن للناتج والإنتاجية في اليابان
تطور جودة حوكمة الشركات وأثره في آسيا
فصل القاطرة عن القطار؟ التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي
التداعيات وتزامن الدورات الاقتصادية الدولية: من منظور أوسع
ما هي المخاطر التي تمثلها أسواق المساكن للنمو العالمي؟
تغير المناخ: التأثير الاقتصادي والاستجابات على مستوى السياسات
النقاش الدائر حول تطبيق سعر الخصم
الضرائب مقارنة بالكميات في ظل عدم اليقين (دراسة Weitzman, 1974)
تجارب الاتجار في رخص إطلاق الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي
الدورة الاقتصادية العالمية وديناميكيته المتغيرة
الاقتصادات الرئيسية وتقلبات النمو العالمي
تحسن أداء الاقتصاد الكلي — هل هو حسن حظ أم حسن سياسات
أسعار المساكن: التصحيحات والعواقب
الدورات الاقتصادية العالمية
ما أوجه الشبه بين الأزمة الحالية والكساد الكبير؟
هل يمثل الائتمان عنصراً حيوياً في تحقيق التعافي؟
أدلة من البيانات على مستوى النشاط
التحول من الركود إلى التعافي: بأي سرعة وبأي قوة؟
ما مدى الضرر؟ ديناميكية الناتج على المدى المتوسط بعد انتهاء الأزمات المالية
هل يقترن التعافي بالبطالة؟
ديناميكية البطالة أثناء حالات الركود والانتعاش: قانون أوكن وما وراءه
هل ببطء النمو في الاقتصادات المتقدمة يعني بالضرورة بطئه
في الاقتصادات الصاعدة؟
التعافي العالمي: ما هو الوضع الراهن؟
كيف يؤثر عدم اليقين على الأداء الاقتصادي؟
صلابة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: هل تدوم؟
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟
انتشار تداعيات أجواء عدم اليقين التي تكتنف السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا
اقتحام الحدود: هل يمكن للبلدان منخفضة الدخل الديناميكية في الجيل الحالي أن تنجح؟
ما أسباب التباطؤ في بلدان «بريكس»؟
على إيقاع واحد؟ التداعيات والصدمات المشتركة ودور الروابط المالية والتجارية
تزامن الناتج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وفي
بلدان القوقاز وآسيا الوسطى
تداعيات التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية
الادخار والنمو الاقتصادي
في الطرف المتلقي؟ الأوضاع الخارجية والنمو في الأسواق الصاعدة قبل
الأزمة المالية العالمية وأثنائها وبعدها وقوعها
أثر الأوضاع الخارجية على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة
على المدى المتوسط
أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام ٢٠١١
أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات
هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار
العام على الاقتصاد الكلي
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية
إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن
- سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الثالث
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٣-١
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الرابع
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-٣
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الملحق ٢-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٧
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٨
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٩
أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الخامس
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٥
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-٢
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-١
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٠٩، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠٠٩، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٠، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٣، الفصل الثاني
تقرير خاص حول التداعيات
إبريل ٢٠١٣، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٤، الفصل الرابع
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٢
تقرير خاص حول التداعيات
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤
إبريل ٢٠١٥، الفصل ٣

- التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار
التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية
هل حان الوقت لدفعة على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات
سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة
- إبريل ٢٠١٥، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٦، الفصل الثالث

رابعاً: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

- ارتفاع أسعار السلع الأساسية غير الوقود — هل يمكن أن يدوم؟
صدمات أسعار السلع الأساسية، والنمو، والتمويل في
بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
شركات النفط الدولية والوطنية في ظل بيئة متغيرة لقطاع نفطي
هل أسهمت المضاربة في ارتفاع أسعار السلع؟
تحرير التجارة الزراعية وأسعار السلع الأساسية
التطورات الأخيرة في سوق السلع الأساسية
من المتضرر من الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية؟
اختناقات مرحلة التكرير
تحقيق أقصى استخدام ممكن لأنواع الوقود البيولوجي
المستجدات في أسواق السلع الأساسية واحتمالاتها المستقبلية
العلاقة بين انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وأسعار السلع الأساسية
لماذا لم يستجيب عرض النفط بدرجة أكبر لارتفاع الأسعار؟
أسعار النفط المستخدمة كقواعد معيارية
العولمة وأسعار السلع والبلدان النامية
الانتعاش الراهن لأسعار السلع في السياق الصحيح
هل عاد التضخم من جديد؟ أسعار السلع الأولية وتضخم الأسعار
هل تؤثر الاستثمارات المالية في سلوكيات أسعار السلع الأولية؟
استجابات المالية العامة إزاء الزيادات الأخيرة في أسعار
السلع الأولية: دراسة تقييمية
نظم السياسة النقدية وأسعار السلع الأولية
تقييم مخاطر الانكماش في اقتصادات مجموعة الثلاثة
هل سترتفع أسعار السلع الأولية من جديد عند تعافي الاقتصاد العالمي؟
المستجدات في أسواق السلع الأولية واحتمالاتها المستقبلية
تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المنتظرة
ما هي المعلومات التي توفرها لنا أسواق عقود الخيار حول
آفاق أسعار السلع الأولية؟
ما الذي يفسر زيادة التقلبات في أسعار الغذاء؟
إلى أي مدى يخرج تعافي أسعار السلع الأولية الراهن عن المعتاد؟
منحنيات أسعار العقود المستقبلية للسلع الأولية وتكيف الأسواق الدوري
التطورات والتوقعات في أسواق السلع الأولية
التوقعات القاتمة للقطاع العقاري
هل أصبحت المعادن أكثر ندرة وما انعكاسات ندرتها على الأسعار؟
تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة
شح النفط والنمو والاختلالات العالمية
قيود دورة الحياة على إنتاج النفط العالمي
الغاز الطبيعي غير التقليدي: هل يغير قواعد اللعبة؟
آثار الصدمات النفطية في الأجل القصير على النشاط الاقتصادي
استخدام المرشحات منخفضة الترددات لاستخلاص الاتجاهات
العامة للدورة الاقتصادية
النموذجان التجريبيان للطاقة والنفط
تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة
- سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الخامس
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٢
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٤
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٥
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٥
سبتمبر ٢٠٠٦، الملحق ٢-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٥
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٦
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ٢-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ١-٥
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٦
إبريل ٢٠٠٨، الفصل الخامس
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٥
أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٥
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ١-١
أكتوبر ٢٠٠٩، الملحق ١-١
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٦
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٧
إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٠، الملحق ١-١
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٥
إبريل ٢٠١١، الملحق ٢-١
إبريل ٢٠١١، الفصل الثالث
إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١١، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠١١، الملحق ١-٣
إبريل ٢٠١١، الملحق ٢-٣
سبتمبر ٢٠١١، الملحق ١-١

- الاستثمار المالي والمضاربة وأسعار السلع الأولية
صوب حيث يمكن أن تصيب الهدف: تقلبات أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- تذبذبات أسعار السلع الأولية والبلدان المصدرة لها
الأثار الاقتصادية الكلية لصددمات أسعار السلع الأولية على البلدان منخفضة الدخل
تذبذب أسعار السلع الأولية والتحديات الإنمائي في البلدان منخفضة الدخل
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- الطاقة غير التقليدية في الولايات المتحدة
أزمة عرض الغذاء - من هم الأشد تأثراً بالأزمة؟
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- الوحش الذي لم يهاجم: هل كُمن التضخم أم كان في غفوة مؤقتة؟
هل لا يزال استهداف التضخم ضروريا في ظل استواء منحني فيليبس؟
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- طفرات الطاقة والحساب الجاري: تجارب قُطرية مقارنة
محركات أسعار النفط وتضييق الفرق بين سعري خام برنت وغرب
تكساس الوسيط
تنبؤات توقعات التضخم عند قصور التضخم عن الهدف
أسعار وتنبؤات السلع الأولية
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في
حقبة انخفاض أسعار النفط
- انهيار أسعار النفط: العرض أم الطلب؟
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي
منحنيات الحدود القصوى الجديدة لاستخراج المعادن: التحول من الشمال إلى الجنوب
تقرير خاص، الإطار ١- ت خ-١
- إلى أين يتجه مصدرو السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية
مريض أملت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي
هل تصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بفترة في النشاط أثناء طفرات
السلع الأولية؟
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحول في استخدام الطاقة
في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري
انخفاض التضخم عالميا في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء
في الاقتصاد العالمي
- ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟

خامسا: سياسة المالية العامة

- تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلي؟
متى تكون الدفعة المالية التنشيطية فعالة؟
سياسة المالية العامة كأداة مضادة للاتجاهات الدورية
الاختلافات في مدى أهمية أدوات الضبط التلقائي وعلاقتها
بسياسة المالية العامة الاستنسابية
- سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل الخامس
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-١

أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-٢

أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-٣

أكتوبر ٢٠١٠، الفصل الثالث

سبتمبر ٢٠١١، الفصل الرابع

أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث

إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١

إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٢

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٥

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٢

ما السبب وراء الصعوبة البالغة في تحديد آثار الدفعة المالية؟

هل جاءت التخفيضات الضريبية الأمريكية في حينها واتسمت

بالاستمرارية المؤقتة ودقة التوجيه؟

آثار ضبط أوضاع المالية العامة على الاقتصاد الكلي: هل نشعر بوطأتها؟

رصيد الموازنة والميزان التجاري: هل يفصل التوائم عند الولادة؟

هل نسيء تقدير مضاعفات المالية العامة قصيرة الأجل؟

انعكاسات ارتفاع مستوى الدين العام في الاقتصادات المتقدمة

الحسن والسيء والقبيح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة

التفاوت الكبير في السياسات

فرط أعباء الدين العام وأداء القطاع الخاص

هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي

تحسين كفاءة الاستثمار العام

الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية

مؤسسات المالية العامة وقواعد المالية العامة والاستثمار العام

طفرات السلع الأولية والاستثمار العام

سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الرابع

سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٤-١

إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-١

إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-٢

أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٤-١

أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٢

إبريل ٢٠٠٨، الفصل الثالث

إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٣-١

إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل الرابع

أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٤-١

أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-٢

إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٢

إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٤-١

إبريل ٢٠٠٩، الملحق ٤-١

إبريل ٢٠٠٩، الملحق ٤-٢

إبريل ٢٠٠٩، الفصل الرابع

أكتوبر ٢٠٠٩، الفصل الثالث

أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٤

أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-١

إبريل ٢٠١١، الملحق ١-١

إبريل ٢٠١١، الإطار ١-١

إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-١

سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٢

سبتمبر ٢٠١١، الإطار ٣-١

إبريل ٢٠١٢، الفصل الثاني

تقرير خاص حول التداعيات

كيف تؤثر النظم المالية على الدورات الاقتصادية

التمويل بالديون وانكماش الديون

الروابط المالية والتداعيات

أوضاع الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية والتدفقات المالية إلى الاقتصادات الصاعدة

ما هي السيولة العالمية؟

الانعكاسات الاقتصادية الكلية للاضطراب المالي الأخير: أنماط

مستمدة من الحالات السابقة

دورة أسعار المساكن المتغيرة وانعكاساتها على السياسة النقدية

تقييم احتمالات تعرض أسواق المساكن للتصحيح

هل هناك أزمة ائتمان؟

الضغط المالي وهبوط النشاط الاقتصادي

نوبة العسر المالي الأخيرة: كيف تغير الأساسيات التي تركز عليها الآفاق العالمية؟

السياسات السليمة للتخلص من ضغوط النظم المالية واستعادة سلامة الوساطة المالية

أسعار المساكن: التصحيحات والعواقب

ما هي درجة انكشاف الشركات غير المالية أمام المخاطر؟

حالة تدهور ثروات الأسر

أثر ملكية البنوك الأجنبية خلال الأزمات النابعة من الداخل

مؤشر الضغط المالي في الاقتصادات الصاعدة

الضغط المالي في الاقتصادات الصاعدة: تحليل الاقتصاد القياسي

كيف تؤدي الروابط إلى إنكفاء الحريق

دروس للسياسة النقدية من تجربة تقلبات أسعار الأصول

هل كانت الأسواق المالية في الاقتصادات الصاعدة أكثر قدرة على

الصمود مقارنة بالأزمات السابقة؟

المخاطر من أسواق العقارات

مؤشرات الأوضاع المالية

تداعيات كساد أسعار المساكن في الاقتصادات المتقدمة على الأسواق المالية العالمية

التداعيات الدولية وصنع السياسات الاقتصادية الكلية

دورات الرواج والكساد: محفزاتها وانعكاساتها على السياسات

هبوط أسعار الأسهم: هل هو نذير بالركود؟

انتقال تداعيات خفض قروض التمويل من بنوك منطقة اليورو عبر الحدود

انتقال آثار الضغوط المالية في الاقتصاد العالمي

أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثاني
تقرير خاص حول التداعيات
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-١

إبريل ٢٠١٤، الفصل الثاني
تقرير خاص حول التداعيات
إبريل ٢٠١٤، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٥

التفاوت الكبير في السياسات
حديث الإلغاء التدريجي: ما المتوقع عندما تشدد الولايات المتحدة
سياستها النقدية
عرض الائتمان والنمو الاقتصادي
هل ينبغي على الاقتصادات المتقدمة أن تقلق بشأن صدمات النمو في
اقتصادات الأسواق الصاعدة؟

منظورات لأسعار الفائدة الحقيقية العالمية
مستجدات أسواق المساكن في أنحاء العالم
السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة
منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية

سابعاً: قضايا سوق العمل والفقر وعدم المساواة

إبريل ٢٠٠٧، الفصل الخامس
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ١-٥
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الرابع
إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٢-٣
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٤-٤
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٢

عولمة العمالة
الهجرة والتجارة: كيف يؤثران على البلدان النامية؟
إصلاحات سوق العمل في منطقة اليورو والمفاضلة بين الأجور والبطالة
العولمة وعدم المساواة
الازدواجية بين العقود المؤقتة والدائمة: المقاييس والآثار وقضايا السياسات
برامج نوبات العمل القصيرة
تباطؤ ضعيف بلا طائل؟ نظرة قطاعية على أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة
حصة العمالة في أوروبا والولايات المتحدة في فترة الركود الكبير؟ وبعده
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟
إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة
والحفاظ على استقرارها

ثامناً: قضايا أسعار الصرف

سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الثالث
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٢

كيف سيتسنى تصحيح الاختلالات العالمية؟
أسعار الصرف وتصحيح الاختلالات الخارجية
انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار التجارة وعلاقته بعملية التصحيح الخارجي
انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: أسبابه وآثاره
دروس من الأزمة: حول اختيار نظام سعر الصرف
نظم سعر الصرف والتعرض للأزمات في الأسواق الصاعدة
أسعار الصرف وتدفقات التجارة: صلة مقطوعة؟
العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية
قياس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقدرات التنافسية: دور سلاسل القيمة العالمية

تاسعاً: المدفوعات الخارجية والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-١
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٣-٢

التدفقات الرأسمالية إلى بلدان الأسواق الصاعدة: نظرة طويلة الأجل
تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلي؟
إمكانية استمرار المركز الخارجي وعلاقتها بالتكامل المالي
الاختلالات الكبيرة والمستمرة في الحساب الجاري
المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية
إدارة الآثار الاقتصادية الكلية لتدفقات المعونة الكبيرة والمتقلبة

- إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة
هل يمكن أن تنجح القيود على رأس المال؟
المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية: تقرير مرحلي
كيف تؤثر العولمة التجارية والمالية على النمو؟ النظرية والأدلة
تفاوت أرصدة الحساب الجاري عبر الاقتصادات الصاعدة
محددات الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط
صناديق الثروة السيادية: انعكاساتها على الأسواق المالية العالمية
الاختلالات العالمية والأزمة المالية
التمويل التجاري والتجارة العالمية: أدلة جديدة من المسوح المصرفية
من العجز إلى الفائض: التحولات الأخيرة في الحساب الجاري العالمي
تحقيق التوازن الصحيح: التحول عن فوائض الحسابات الجارية المستمرة
آسيا الصاعدة في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة
بلدان أمريكا اللاتينية الخمسة وركوب موجة أخرى من التدفقات
الرأسمالية الداخلة
هل تترك الأزمات المالية آثارا دائمة على التجارة؟
إزالة الاختلالات الخارجية من بلدان الاتحاد الأوروبي الهامشية
التدفقات الرأسمالية الدولية - مستقرة أم متقلبة؟
النقاط الحرجة في الالتزامات الخارجية والأزمات
تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو
إعادة التوازن الخارجي في منطقة اليورو
السالب والموجب في إدارة التدفقات الرأسمالية: تحقيق التوازن بين
التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة
محاكاة أثر التعرض للمخاطر الناتجة عن ظروف أسواق رأس
المال الدولية
ظفرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة وانعكاساتها على التجارة
هل وصلت الاختلالات العالمية إلى نقطة تحول؟
تحويل الاتجاه: تصحيح المراكز الخارجية في عام ١٩٨٦
قصة تصحيحين: شرق آسيا ومنطقة اليورو
فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية
الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري
التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية
تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية
فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة
التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل
مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة
التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟
- أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٥-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل السادس
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٦-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٦-٢
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٥
إبريل ٢٠١٠، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٠، الفصل الرابع
إبريل ٢٠١١، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١١، الفصل ٤
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٥
إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١ ت-١-١
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٤
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٤-٢
إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٦، الفصل الثاني
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل الثاني

عاشرا: قضايا إقليمية

- الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بعد عشر سنوات
مكامن الخطر في الاقتصادات الصاعدة
الروابط والتداعيات بين الشرق والغرب في أوروبا
تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو
- أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١

حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القطرية

- لماذا يواصل حساب الدخل الدولي في الولايات المتحدة تحقيق
فائض، وهل سيستمر على هذا المنوال؟
هل تصبح الهند محركا للنمو العالمي؟
الادخار والاستثمار في الصين
تعديل تقديرات إجمالي الناتج المحلي في الصين:
ماذا يعني ذلك بالنسبة للصين والاقتصاد العالمي؟
- سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-١
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٤-١
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٦-١

- ما هي الدروس المستفادة من الدراسات القطرية لتأثير العولمة على عدم المساواة؟ أمثلة من المكسيك والصين والهند اليابان بعد اتفاق بلازا مقاطعة تايوان الصينية في أواخر الثمانينات هل أدت اتفاقية بلازا إلى ضياع العقود في اليابان؟ إلى أين يتجه الفائض الخارجي للصين؟ مؤسسة تسليم ملاك المساكن الأمريكية إعادة هيكلة ديون قطاع الأسر في آيسلندا سياسات آبينوميكس: مخاطر قائمة عقب نجاح مبكر؟ هل نمط الإنفاق في الصين يتحول (بعيدا عن السلع الأولية)؟ الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود الصادرات اليابانية: ما العائق؟ تجربة الانكماش في اليابان
- أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٤-٢
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٤-٢
إبريل ٢٠١١، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٢

ثاني عشر: موضوعات خاصة

- تغير المناخ والاقتصاد العالمي الارتفاع المستمر في ملكية السيارات في الاقتصادات الصاعدة: انعكاساته على تغير المناخ جنوب آسيا: التأثير التوضيحي لصدمة مناخية مفاجئة السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى التكيف بشكل أكثر سلاسة مع صدمات المناخ المفاجئة التأمين ضد الكوارث وسندات الكوارث: الأدوات الجديدة للتحوط من مخاطر الأحوال الجوية المتطرفة المبادرات الأخيرة على مستوى السياسات من أجل تخفيض الانبعاثات جوانب التعقيد في تصميم سياسات التخفيف المحلية اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟ كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام طريقة المقارنة المصطنعة إقبال عالمي على تملك الأراضي
- إبريل ٢٠٠٨، الفصل الرابع
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٢
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٣
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٤
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٥
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٦
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-ت-١-١

المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد، في أكتوبر ٢٠١٦

أدلى رئيس المجلس التنفيذي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس التنفيذي لتقرير الراصد المالي وتقرير الاستقرار المالي العالمي وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦.

متزايدة من السخط السياسي، وعدم المساواة في توزيع الدخل، والسياسات الشعبية، مما يهدد بعرقلة العولمة. وذكر المديرين أن الأسواق المالية أبدت صلابة في مواجهة عدد من الصدمات خلال الستة أشهر الأخيرة، بينما المخاطر على المدى المتوسط أخذت في الارتفاع. وبينما يدعو ضعف النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى استمرار السياسة النقدية التيسيرية، فانخفاض النمو وانخفاض أسعار الفائدة لفترة مطولة يمكن أن يضيف إلى التحديات الهيكلية أمام ربحية البنوك ويشكل مخاطر على ملاءة كثير من شركات التأمين على الحياة وصناديق التقاعد. ومن شأن هذه المخاطر والتحديات بدورها أن تزيد من ضعف النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي على نطاق أوسع. وفي كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة، لا تزال هناك تحديات من زيادة الرفع المالي في الشركات وزيادة تعقيد المنتجات المالية.

وعلى هذه الخلفية، أكد المديرين الحاجة الملحة إلى وضع استراتيجيات شاملة وواضحة — تجمع بين السياسات الهيكلية والاقتصادية الكلية والمالية — لرفع الناتج الفعلي والممكن، ومعالجة مواطن الضعف، وتعزيز الصلابة. وأقروا بأن مزيج السياسات الأمثل سيختلف باختلاف السياقات القطرية والأولويات المحددة. كذلك أكد المديرين أن تكثيف التعاون متعدد الأطراف أمر بالغ الأهمية للحفاظ على النمو العالمي وأوجه التحسن في مستويات المعيشة. وتحديداً، يتعين أن تتضافر الجهود لدعم النمو الاحتوائي الذي يتسم بالقوة والاستمرارية والتوازن، وتسهيل تدفقات التجارة والاستثمار عبر الحدود، وتطبيق أطر فعالة لتسوية أوضاع البنوك، والحد من عدم اليقين حول السياسات، بوسائل منها الوضوح في التواصل، ومواصلة التقدم نحو استعادة التوازن في العالم. كذلك فإن لشبكات الأمان العالمية القوية دور حيوي في مواجهة الصدمات، بما فيها ما ينشأ من تدفقات اللاجئين، وأحداث المناخ، والصراعات الداخلية.

واتفق المديرين عموماً على أن إجراءات السياسات، في معظم الاقتصادات المتقدمة، يتعين أن تواصل دعم الطلب في الأجل القصير ودعم الإنتاجية والناتج الممكن في الأجل المتوسط. واستمرار تيسير السياسة النقدية لا يزال ملائماً

أشار المديرين التنفيذيون إلى أن النمو العالمي سيظل على الأرجح محدوداً هذا العام، ونمو التجارة العالمية أخذ في التراجع، والتضخم لا يزال منخفضاً في كثير من الاقتصادات المتقدمة. وعلى صعيد التطورات الإيجابية، ارتفعت أسعار السلع الأولية، وأمكن بوجه عام احتواء التقلب في الأسواق المالية عقب تصويت المملكة المتحدة لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. وقال المديرين إن النمو العالمي من المتوقع أن يرتفع إلى حد ما العام القادم، بينما مخاطر التطورات السلبية مرتفعة وأجواء عدم اليقين عالية. ولا يمكن استبعاد احتمال حدوث انتكاسة أخرى. وحث المديرين صناعات السياسات على الاستفادة من كل روافع السياسات — بصورة فردية وجماعية — وتعزيز التعاون الدولي، وتجنب تعرض النمو لأي تطورات أخرى مخيبة للأمل، وتعزيز أسس التعافي، وإحياء التجارة العالمية، وضمان اقتسام منافع العولمة على نطاق أوسع.

وأشار المديرين إلى توقعات تراجع النمو في الاقتصادات المتقدمة هذا العام وارتفاعه بدرجة طفيفة العام القادم. ومع هذا، لا تزال الآفاق إجمالاً مثقلة بتركة القضايا المتبقية التي خلفتها الأزمة، والانخفاض المستمر في التضخم، وضعف الطلب، واستمرار الاختلالات الخارجية الكبيرة في بعض البلدان، وانخفاض نمو إنتاجية العمالة، وشيخوخة السكان. وفي نفس الوقت، فإن الانعكاسات الاقتصادية الكلية الكاملة لنتيجة تصويت المملكة المتحدة لم تتكشف بعد. وفي بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، يُتوقع ارتفاع النمو بالتدريج، على خلفية تحسن أوضاع المالية الخارجية، وارتفاع أسعار السلع الأولية، وتحقيق الاستقرار تدريجياً في الاقتصادات الرئيسية التي تعيش حالة من الركود. وحقق كثير من البلدان تقدماً مطرداً نحو تعزيز أطر السياسات والصلابة في مواجهة الصدمات، كما تحسن مزاج السوق مؤخرًا. وبرغم هذه التطورات الإيجابية، لا تزال اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية معرضة لانتشار تداعيات انحسار النمو في الاقتصادات المتقدمة، والتطورات التي تشهدها الصين خلال تحولها نحو نمو أكثر قدرة على الاستمرار، وتقلب تدفقات رؤوس الأموال وأسعار الصرف، بينما لا يزال يتعين التصدي للتحديات المحلية. وعلى مستوى العالم، هناك مخاوف

أعمالها لتتلاءم مع الحقائق الجديدة والمعايير التنظيمية المتطورة. ومن الضروري أن تتوخى الجهات التنظيمية اليقظة بقدر أكبر وتحسين جمع البيانات عن المؤسسات المالية غير المصرفية للحفاظ على صحتها المالية ومراقبة دورها في نقل آثار السياسة النقدية. ويمكن أن يساعد صناع السياسات في الحد من عدم اليقين باستكمال جدول أعمال الإصلاح التنظيمي دون زيادة كبيرة في رأس المال الإلزامي الكلي، مع الحفاظ على سلامة إطار رأسمالي قوي. واتفق المديرين عموماً على ضرورة اتخاذ تدابير موجهة بدقة على مستوى المالية العامة، في البلدان التي تواجه فرطاً في أعباء ديون القطاع الخاص أو التي يعاني نظامها المالي من الضعف البالغ وإن كان لديها حيز مالي — تدعمها إجراءات قوية بشأن الإعسار والإفلاس و ضمانات للحد من الخطر الأخلاقي — الأمر الذي يمكن أن يساعد على تسهيل إعادة هيكلة ديون القطاع الخاص. وينبغي أن يواصل كثير من بلدان الأسواق الصاعدة تعزيز الصلابة، بوسائل منها كبح تراكم الديون المفرطة في القطاع الخاص وتقوية الميزانية العمومية الحكومية في فترات الصعود الدولي.

وأكد المديرين أن من أولويات السياسات في البلدان منخفضة الدخل هي معالجة التحديات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير وأن تحقق تقدماً نحو إحراز «أهداف التنمية المستدامة». وفي حالة البلدان التي تعتمد على السلع الأولية، فبناء الاحتياطات الوقائية في المالية العامة يقتضي زيادة مساهمة القطاعات غير القائمة على السلع الأولية في الإيرادات الضريبية، إلى جانب ترشيد الإنفاق. وفي البلدان الأقل اعتماداً على السلع الأولية، ينبغي اعتماد سياسات اقتصادية كلية معاكسة للاتجاهات الدورية حيث يظل النمو قوياً، وتعزيز ممارسات إدارة الدين للحد من تأثير التحولات المحتملة في التدفقات الرأسمالية. وبصورة أعم، فإن تحقيق نمو احتوائي قوي وقابل للاستمرار يقتضي بذل جهود متواصلة لتنويع الاقتصاد، وتوسيع قاعدة الإيرادات، وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتعزيز التعميق المالي.

لرفع توقعات التضخم، مع مراعاة الآثار الجانبية السلبية، ولكن السياسة النقدية وحدها لن تكون كافية لسد فجوات الناتج وتحقيق نمو متوازن وقابل للاستمرار. ومن ثم فمن الضروري اعتماد سياسة للمالية العامة داعمة للنمو، تتحدد حسب الحيز المتاح في كل بلد بينما تضمن استمرارية القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل، وترتكز على إطار موثوق في الأجل المتوسط. ومن شأن مواصلة الجهود لمعالجة الخلل في الميزانيات العمومية في البنوك والشركات أن يساعد على تحسين انتقال آثار السياسة النقدية إلى النشاط العيني، بينما استخدام سياسات السلامة الاحترازية الكلية على نحو استباقي من شأنه أن يحمي الاستقرار المالي. ويتعين تحديد أولويات الإصلاحات الهيكلية حسب الظروف القطرية، مع التركيز على رفع معدلات المشاركة في القوى العاملة، وتعزيز كفاءة أسواق العمل، وتخفيض الحواجز أمام دخولها، وتشجيع البحوث والتطوير. وفي قطاع الشركات، ينبغي أن تركز الإصلاحات على القضاء على مشكلة الديون المفرطة، وتسهيل إعادة الهيكلة، ومواصلة تحسين الحوكمة.

وأقر المديرين بأن الظروف والتحديات في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تختلف باختلاف مستوى التنمية ومرحلة الدورة الاقتصادية في كل منها. ومن أجل تحقيق الهدف المشترك للتقارب نحو مستويات دخل أعلى، ينبغي أن تركز الإصلاحات الهيكلية على تسهيل انتشار التكنولوجيا وتوفير فرص العمل، وتعزيز رأس المال البشري. وشجع المديرين على الاستفادة من الأوضاع المالية الخارجية المواتية نسبياً في الوقت الحاضر للمضي قدماً في الحد اللازم من الرفع المالي في الشركات، من خلال منهج شامل، حيثما دعت الحاجة. وينبغي أن تكمل ذلك جهود متواصلة لتعزيز الإشراف على القطاع المالي، وتطوير الأطر التنظيمية والرقابية، وتحسين ممارسات الحوكمة في الشركات. وأكد المديرين أن سلاسة تصحيح الأوضاع في قطاع الشركات والقطاع المالي في الصين مطلب ضروري للحفاظ على النمو والاستقرار في الصين وفي بلدان أخرى.

وأكد المديرين أنه يتعين على المؤسسات المالية، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة، أن تطولع نماذج

